المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

ISSN (ONLINE) 2569-7366

رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

International Journal Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

International Journal Economic Studies

العدد 25 (ايار-مايو 2023)
المجلد الخامس

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية
D.A.C

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7366

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

رئيس المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:

أ. عمار شرعان Aamar Sharaan

رئيس التحرير:

د. أحمد بوهكو Dr. Ahmed Bouhkou

المغرب Morocco

رئيسة اللجنة العلمية:

د. علي منصور سعيد عطية Dr. Ali Mansour Saeid Ateeyah

ليبيا Libya

مدير التحرير:

أ. ذي يزن الاعوش Dhi Yazan Elaawach

اليمن Yemen

هيئة التحريـــر:

د. عبد الله بونعاج، المغرب Dr. Abdellah Bounaaj, Morocco

د. يوسف الرقاي، المغرب Dr. Youssef Errakay, Morocco

د. إيمان نية، المغرب Dr. imane Nya, Morocco

د. الصغير ميسم، الجزائر Dr. maissam elsaghir, Algeria

أعضاء اللجنة العلمية:

- **د. شاهر إسماعيل الشاهر**
جامعة صن يات سين الحكومية - الصين
- **د. منال محمود خيري،**
أستاذة جامعية، جامعة حلوان - مصر
- **د. بلال نجاح جبير**
عضو دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد - العراق
- **د. منير خروف**
استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة - الجزائر
- **د. سعيد بربيش**
استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم - المغرب
- **د. أيمن هشام محمود عزريل**
متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت - فلسطين
- **د. هشام الصرمي**
استاذ الاقتصاد المساعد، المعهد الوطني للعلوم الادارية - الجمهورية اليمنية
- **د. دوعاء ممدوح سليمان**
أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة - مصر
- **د. انيسة سدرة**
أستاذة محاضرة (ب)، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03 - الجزائر
- **د. عامر شبل زيا**
باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد - العراق
- **د. ربيعة ملال**
أستاذة محاضر (أ)، تخصص تسيير، جامعة سعيدة - الجزائر
- **أ.م.د. حسن شاكر الشمري**
أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة - العراق
- **د. ابو بكر خوالد**
أستاذ محاضر(ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة - الجزائر
- **د. ليندة فريحة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة - الجزائر
- **د. عطار نسيمة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان - الجزائر

- **د. طالب دليلة**
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر

- **د. بن شعيب فاطمة الزهراء**
أستاذ محاضر (أ)، دكتوراه علوم شعبة العلوم الاقتصادية تخصص "نقود بنوك ومالية" المركز الجامعي مغنية - الجزائر

- **د. يونس الشمراح**
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب

- **د. توفيق بن الشيخ بن أحمد**
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة – الجزائر

- **د. بوعتلي محمد**
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

- **د. خليفي عبد الكريم**
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

- **د. كركوري مباركة حنان**
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر

- **د. زواويد لزهاري**
أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر

- **د. بن زيدان فاطمة الزهرة**
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر

- **د. ايمان بو قرة**
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر

- **د. مراد بودية سكينة**
استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان – الجزائر

- **د. هند ابن الخياط الزكاري الحسني**
الاقتصاد وعلوم الإدارة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب

- **د. محمد جلول زعادي**
أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر

- **د. ناصر ميلاد محمد بن يونس**
محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

- **د. أكرم شتيح**
أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. المختار الطالب حنده**
أمين عام (وكيل) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - موريتانيا

- **د. الحافظ النويني**
جامعة عبد المالك السعدي - المغرب

- **د. سكينة خضراوي**
مساعد تعليم عالي بوزارة التعليم العالي - تونس

- **د. حسن المكراز**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير - المغرب

- **د. ميثم منفي كاظم العميدي**
أستاذ مساعد، كلية الإمام الكاظم - العراق

- **د. بدر شحدة سعيد حمدان**
استاذ الاقتصاد المساعد، جامعة فلسطين - فلسطين

- **د. مداح عبد الباسط**
أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3 - الجزائر

- **د. محمد الغواطي**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، المغرب

- **د. يحي عبد الرحمن يحي**
استاذ التمويل والاستثمار، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر

- **د. الصغير ميسم**
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر

- **د. رزين عكاشة**
أستاذ محاضر تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة، الجزائر

- **د. منير عوادي**
المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر

- **د. عائشة عوماري**
جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر

- **د. هيثم حميد مطلك المنصور**
كلية التربية، بغداد، العراق

- **د. فخاري فاروق**
أستاذ محاضر، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

- **د. الحورمي محمد**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

- **د. وجدان عبدالله السودي**
استاذة مساعدة، كلية الاقتصاد والادارة، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

- **د. عالي طوير**
استاذ جامعي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس، المغرب

- **د. بوخاري هشام**
أستاذ مساعد قسم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر

- **د. أبوبكر خليفة أبو بكر أبوجرادة**
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة وادي الشاطئ، ليبيا

- **د. الراجي أحمد**
أستاذ مساعد، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، أيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

- **رفار أمير عبد القادر**
أستاذ محاضر مشارك جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

- **أسامة عصام عبدالفتاح مطر منصور**
مجلس البحث العلمي، فلسطين

International
Journal
Economic
Studies

فهرس المحتويات

	البحث/المقال	الصفحة
1	**أثر استراتيجية التحول الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من (2010 – 2018)** **د. صلاح محمد ابراهيم أحمد** أستاذ الاقتصاد المشارك، عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الأبيض، كوستي السودان	1
2	**قياس أثر النفقات العامة على الدين العام الخارجي في فلسطين** **د. عماد سالم محمد ابو ميري** دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، أستاذ الاقتصاد جامعة غزة، قطاع غزة، فلسطين	25
3	**الوكالة بالعمولة في أحكام الشريعة الاسلامية والقانون السوداني - دراسة مقارنة** **د. محمد عمار إسحق عبدالرحمن قمر** أستاذ القانون المساعد، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان	45
4	**أثر حماية البيئة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000–2020** **أ. د. عادل محمد خليفة غانم، أ. د. عثمان بن سعد النشوان، أ. د. خالد بن نهار الرويس** وحدة الأمن الغذائي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود	62
5	**ريادة الاعمال ودورها في المؤسسات التعليمية في ليبيا "دراسة تطبيقية على المعاهد العليا بمنطقة وادي الشاطي"** **د. ميلاد صالح خليفه عبدالرحمن**، كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها ـ ليبيا **أ. عبدالمنعم عمران مسعود سالم**، المعهد العالي للعلوم والتقنية ـ مزدة، وزارة التعليم التقني والفني ـ ليبيا	74
6	**حالة الأمن الغذائي في معسكرات اللاجئين والنازحين بولاية النيل الأبيض** **هجو عطية عمر عطية** جامعة النيلين، السودان	90
7	**التّعاون الإقتصادي الرّوسي–الصّيني لما بعد الحرب الباردة: الفرص والتّحديات** **بركاني سليم** قسم العلوم السّياسية، كلية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر	111
8	**تطبيق اساليب المحاسبة القضائية من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة** **الزروق محمد الزروق الرشيد** محاضر مساعد بالمعهد العالي للعلوم الادرية والمالية، القرضة، الشاطئ، ليبيا	134

9	**التنبؤ بالركود الاقتصادي باستخدام مؤشرات يزن II** **دراسة مقارنة للاقتصاد الأمريكي في الفترة من 2021 إلى 2023** **ذي يزن الاعوش** اليمن	154
10	**أهمية التحويلات المالية للمهاجرين الريفيين بديار المهجر وانعكاساتها السوسيو- اقتصادية بقبيلة امطالسة (الريف الشرقي)** **القلوشي محمد**، طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة **لعبودي محمد**، طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة **بلغيثري الحسن**، أستاذ التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب	180
11	**العوامل المتعلقة بالقرار الشرائي للمستهلك وأثرها على تفضيل العلامة التجارية** **دراسة تطبيقية على السلع المعمرة من اجهزة الحاسوب داخل مدينة الخمس** **حسن مفتاح محمد الصغير** جامعة المرقب، ليبيا	194
12	**معوقات تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية في ليبيا** **من وجهة نظر موظفي المصارف التجارية العاملة في منطقة وادي الشاطئ** **يونس على أمبية أبوخطوة**، محاضر بالمعهد العالي للعلوم والتقنية - تامزاوة –الشاطئ، ليبيا **طارق محمد سالم ابوخزام**، محاضر مساعد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية -القرضة –الشاطئ، ليبيا	211
13	**مالك بن نبي في عالَم الاقتصاد** **د. ناصر يوسف** مركز البحوث والنشر العلمي، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا	231
14	**تأثير اليوريا وزرق الدواجن على محتوى النتروجين في محصول القمح** **د. قمرالدولة عبد المطلب أحمد عبدالمطلب** أستاذ العلوم الزراعية المشارك، نائب المدير، جامعة النيل الأبيض، السودان	258
15	**أثر تسعير الخدمات المصرفية على الإيرادات في البنك الأهلي اليمني للمدة (2008-2020)** **د. مجدولين محمد عبده سعيد** أستاذ الاقتصاد المشار ك، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، اليمن	271
16	**تخفيض تكاليف المنتجات الصناعية من خلال تطبيق أسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة كإطار متكامل: دراسة ميدانية على شركة جياد الصناعية للسيارات** **د. عبد السلام عوض خير السيد**، أستاذ المحاسبة المشارك، كلية العلوم الإدارية، جامعة المغتربين، السودان **د. آدم الطيب حماد حامد**، أستاذ المحاسبة المساعد، كلية الأفق للعلوم والتكنولوجيا، السودان	294
17	**التكاليف على اساس الانتاج المرن والقيمة المضافة للماء الصافي باستعمال تقنية TARGET COST انموذجا** **م. امير عقيد كاظم العرداوي**، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق **ا. د. حيدر جواد كاظم المرشدي**، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق	318

332	إختبار قدرة ديناميكيات منحنى فيلبس الكينزي في التأثير على معدل نمو إقتصاد السودان خلال الفترة من(2000-2022) **د. جارالنبي بابو جارالنبي ضحية** أستاذ الإقتصاد القياسي المشارك، جامعة السلام، السودان	18
345	التراث الثقافي اللامادي ودوره في تنشيط التنمية السياحية بمدينة تطوان **د. أشبون نورالدين** دكتور في الجغرافية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب	19
363	Analysis of the relative importance of time deposits from total deposits and their contribution to cash credit and ways to activate them for the period (2011-2020) **Sura Rafeeq abdulalrazaq**, Imam Al-Kadhum College (IKC), Iraq **Prof. Dr. Hassan Karim Hamza**, Mazaya College of Ahlia University, Iraq **Dr. Wissam Nehme Jaafar**, University of Kufa, College of Administration and Economics, Iraq	20
385	Cattle breeding and territorial development in the mountains in the Beni Mellal Khenifra region **Seif ennasr younes** Hassan first University of Settat, Morocco	21
400	Measuring the Distributional Effects of the Economic variables of the Sustainable Development in the Economic Growth in Sudan During (1990-2017) Through using ARDL model **Dr. Warag Ali Warag** Professor of Economics, Emirates College of Science and Technology	22
414	Mesure de l'efficience des compagnies d'assurances et ses déterminants : cas de la région Mena **Ismail Boutahra** Doctorant, Département : Sciences de gestion, FSJES, Université Mohammed V, Agdal-Rabat, Maroc	23
438	La performance globale de l'entreprise : Une notion aux dimensions multiples **HAMMOUCH Hind** Docteur chercheur en Economie et Gestion, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales, Fès, Maroc	24

أثر استراتيجية التحول الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من (2010 – 2018)

The impact of the digital transformation strategy in promoting economic growth in Sudan During the period (2010-2018)

د. صلاح محمد ابراهيم أحمد

أستاذ الاقتصاد المشارك، عميد كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية، جامعة النيل الأبيض، كوستي السودان

الملخص:

هدف البحث إلى معرفة تطبيق آليات التحول الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي في السودان، وتمثلت مشكلة البحث في البحث عن إيجاد آليات وأدوات وإمكانيات تسهم في الإنتقال السريع إلى استراتيجية تحولات رقمية معاصرة وحديثة، وأهم الفرضيات التي اعتمد عليها البحث هي توجد علاقة ذات دلالة بين استراتيجية التحول الرقمي وتعزيز النمو الاقتصادي، توجد علاقة ذات دلالة بين استراتيجية التحول الرقمي وزيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي، واستخدم البحث المنهج الوصفي التاريخي النظري التحليلي، وأسفر البحث عن أهم النتائج هي أن نجاح التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات، يتطلب تغيير نظم التعليم والتعلم لتوفير مهارات جديدة، وكوادر بشرية مؤهلة متخصصة قادرة على تحقيق التميز في التحول الرقمي، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وغرس الثقة والطمانينة لدى الجمهور في تقبل التعاملات والمعاملات الرقمية، وأهميتها في تنفيذ العمليات والاجراءات التي تساعد في توفير الوقت والجهد والتكلفة، أوصى البحث أن تبذل الدولة قصارى جهدها في ارساء دعائم وأسس الآليات والأدوات المستخدمة في تطبيق برنامج التحول الرقمي، وأن تتبنى الدولة الاستراتيجية الرقمية بحيث تتحول إلى الدولة المرقمنة أو الحكومة الإلكترونية، وفق خطة استراتيجية واضحة المعالم والمؤشرات، وعلى الدولة أن تولي أهمية كبرى لفكرة رأس المال البشري، من خلال التدريب وتهيئة البنية الأساسية لتقنية المعلومات والإتصالات، من شبكات وأجهزة وبرمجيات وتطبيقات وخبرات بشرية مدربة ومؤهلة للتطور وإحداث تنمية ونمو اقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التحولات الرقمية، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي، استراتيجية، الحكومة الإلكترونية.

Abstract

The aim of the research is to know the application of digital transformation mechanisms in promoting development and economic growth in Sudan, the problem of the research is to find mechanisms, tools, capabilities that contribute to the rapid transition to a contemporary and modern digital transformation strategy, the most important hypothesis on which the research relied is that there is a significant relationship between the digital transformation strategy and the promotion of economic growth, there is a significant relationship between the digital transformation strategy and the increase in GDP rates., the research used the descriptive, historical, theoretical, analytical approach, the research resulted in the most important results It is that the success of digital transformation as one of the innovations of information technology requires changing the education, learning systems to provide new skills and qualified specialized human cadres capable of achieving excellence in digital transformation, achieving social welfare, instilling confidence, reassurance among the public in accepting digital transactions, transactions, and their importance in implementing operations, the procedures that help save time, effort and cos,. the research recommended that the state do its utmost to lay the foundations of the mechanisms, tools used in implementing the digital transformation program, and that the state adopt the digital strategy so that it turns into a digitized state or e-government, according to a clear strategic plan and indicators. The state should attach great importance to the idea of human capital, through training, preparing the infrastructure Basic information and communication technology, including networks, hardware, software, applications, human expertise trained, qualified to develop, bring about development and economic growth.

Keywords : digital transformations, economic growth, strategy, GDP, e- government.

مقدمة:

بدأت الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي في أواخر التسعينيات في السودان، والتقدم التقني والتقنية الحديثة وازدهار عصر المعلوماتية في بداية القرن العشرين، وقد حدث التحول والتوسع في عمليات وأدوات التحول الرقمي في مطلع العام 2010، والرقمنة شملت كل الاجراءات في السلع والخدمات والتحصيل الإلكتروني في عام 2015 من حيث الدقة وسرعة التحصيل والجودة وتطوير الأداء الاقتصادي والمالي والإداري، وكذلك نجد أن السودان كدولة نامية بذل جهود حثيثة حتى يلحق بركب الدول المتقدمة في التطور التقني وبالتحديد في عام 2018، ومن ثم حدث الانفتاح العالمي، وما حدث لدول العالم من طفرة ونقلة في التقدم التكنولوجي وسرعة الاجراءات في انسياب وتدفق المعلومات، حتى أصبح العالم بأكمله شاشة صغيرة وتداخل وتشابك في نقل المعلومات والثقافات والحضارات والسلوكيات والأخلاق والعادات والتقاليد، وهذا الزخم والكم الهائل من المعلومات في القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية والسياحية والترفيهية والإدارية والمالية والتجارية وغيره، وكل هذا ترتب عليه طفرة وتحسن في النمو الاقتصادي، وزيادة في ارتفاع معدلات الناتج المحلي الاجمالي، وذلك نتاج لتسريع العمليات الانتاجية وزيادة الانتاج، كما توجد علاقة وطيدة بين التحول الرقمي وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بشكل مضطرد مع التوسع في التحول الرقمي، واستخدام آليات وتطبيقات التقنية الحديثة، فالتحول الرقمي يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتطوره وارتفاع معدلاته بنسب عالية، وأن يوفق السودان أوضاعه التقنية حتى يستطيع أن يتماشى مع التحولات الرقمية، والتحول السريع في جميع معاملاتها المالية والخدمية، ولذلك يتطلب من السودان أن يرقمن كل عملياتها وتعاملاتها مع الجمهور، بما يخدم ويمكن الجمهور من الاتصال بالسلطات الحكومية في أي زمان ومكان، دون أي حواجز زمانية ومكانية.

المحور الأول: الاطار المنهجي والدراسات السابقة

1 – 1 أهمية التحول الرقمي: تنحصر الأهمية في الأثر الايجابي الذي يفرزه التحول الرقمي، وانعكاساته على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي والايرادات، ومدى أهميته في تعزيز النمو الاقتصادي.

1 – 2 أهمية التطورات التكنولوجية: في مجال استراتيجية التحول الرقمي نتيجة للتطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات، ومن ثم حدوث تطورات في مجال التحول الرقمي أهمها الرقمنة النمذجة، والرقمنة التمثيل المرئي، التحول الرقمي.

1 – 3 مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في البحث عن إيجاد آليات وأدوات وإمكانيات تسهم في الإنتقال السريع إلى استراتيجية تحولات رقمية معاصرة وحديثة، حيث أن التحول الرقمي اتاح فرصاً ضخمة للمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة على مختلف الجوانب، لعل أهمها تحقيق أهدافها المنشودة ورؤيتها الاستراتيجية بأقل وقت وجهد وتكلفة ممكنة، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

1- ما أثر استراتيجية التحول الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي، وهل توجد عوامل أخرى لها أثر في النمو الاقتصادي؟

2- هل التحول الرقمي أحد أهم العوامل المؤثرة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ؟

3- ما أثر استراتيجية التحول الرقمي على زيادة الايرادات؟

4 -- ما طبيعة التحديات التي تواجه تنفيذ آليات التحول الرقمي؟

1 – 4 أهمية البحث:

تتركز الأهمية العلمية في اثراء المكتبات بالمعلومات والبيانات واستحداث وابتكار تطبيقات تزيد المعرفة والوعي والتثقيف بالتحول الرقمي وأهميته، وتعريف المجتمعات بأثر تطبيق آليات التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادى، وإرساء الأطر والضوابط العلمية بشأن تفعيل التحول الرقمي، والأهمية العملية تندرج في مساعدة متخذي القرار وتنويرهم بالدور المتعاظم للتحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات في ربط القطاعات الحكومية و الخاصة ببعضها البعض، بما يدعم تنفيذ الأعمال المشتركة بمرونة وتناغم حقيقي ينعكس على جودة المنتجات والخدمات المقدمة للمستفيدين، وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة مناحي الحياة سواء في معاملات القطاع العام أو الخاص، بما يواكب مستحدثات عصر الرقمنة.

1 – 5 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1/ التعرف على طبيعة وأهمية التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات.

2/ البحث عن أهم عوامل ومحددات نجاح استراتيجيات التحول الرقمي.

3/ تحديد طبيعة التحديات التي تواجه تنفيذ آليات التحول الرقمي.

4/ معرفة أثر استراتيجيات تطبيق آليات التحول الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادي.

1 – 6 فرضيات البحث:

تتركز فرضيات البحث من خلال تطبيق آليات التحول الرقمي، وما ينتج عنه من دور إيجابي فى تعزيز النمو الاقتصادي.

1/ توجد علاقة ذات دلالة بين استراتيجية التحول الرقمي وتعزيز النمو الاقتصادي.

2/ توجد علاقة ذات دلالة بين استراتيجية التحول الرقمي وزيادة معدلات الناتج المحلي الاجمالي.

3/ هناك علاقة ذات دلالة بين استراتيجية التحول الرقمي وزيادة الايرادات.

1 – 7 منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التاريخي النظري لتحليل العلاقة بين التحول الرقمي والنمو الاقتصادي.

1 – 8 حدود البحث:

المكانية: جمهورية السودان، قارة افريقيا.

الزمانية: 2010 وحتى 2018.

الموضوعية : أثر استراتيجية التحول الرقمي في تعزيز النمو الاقتصادى.

1 – 9 هيكل البحث:

يشتمل البحث على أربعة محاور: المحور الأول: الاطار المنهجي والدراسات السابقة، والمحور الثاني: الإطار النظري عن التحول الرقمي المحور الثالث: التنمية والنمو الاقتصادي في السودان، ، والمحور الرابع: الاطار التحليلي ومناقشة نتائج التحليل والنتائج والتوصيات والمراجع.

1 – 10 الدراسات السابقة:

1/ دراسة الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، (2021)، تناولت الدراسة الإدارة الإلكترونية كأسلوباً إدارياً جدياً يتماشى وتطورات التكنولوجيا الرقمية، وقد حقق تطبيقها في العمل الإداري ميزات مهمة، فيما يخص نجاعة التيسير الإداري والمالي للمرافق العامة، ويمكن للرقمنة أن تساهم أيضاً في جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي، عبر ما توفره من شفافية ودقة في البيانات، وتسهيل عمل آليات الرقابة على المال العام، والأعوان العموميين والموظفين، ولرقمنة المالية العامة للدولة وإدارات الضرائب دور بارز في ذلك، إلى جانب وضع أنظمة المعلومات على مستوى المصالح المكلفة بالتعاقد في الصفقات العمومية، والتسيير الإداري لما تتضمنه العمليتان من انفاق عمومي كبير، وتداخل عدة جهات فيهما.) [1]

2/ دراسة مروة زحاف ، (2020)، والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استعراض كيفية مساهمة رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، بالاضافة إلى استعراض التجارب الدولية الرائدة في مجال رقمنة المالية العامة، من خلال التعرف على أهم مجالات رقمنة المالية العامة وأنظمتها المستخدمة، في مجال العمل الضريبي. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن رقمنة المالية العامة ساهمت في تحسين التحصيل الضريبي كماً و كيفاً، حيث تسمح هذه الاخيرة للحكومة بمعالجة المزيد من المعلومات حول مختلف النتائج الاقتصادية لدافعي الضرائب، وذلك من خلال تبنيها لمختلف النظم إلالكترونية، كما تفاوتت تجارب بلدان العالم في رقمنة ماليتها العامة، حيث سبق بلدان العالم المتقدم بلدان العالم النامي بأشواط لأسباب عديدة كان أبرزها البنية التحتية الرقمية المتطورة، والكفاءات البشرية والقوانين الصارمة والمرنة في نفس الوقت وغيرها، غير أنه بقي لكل بلد خصوصيته في تنفيذها وتحصيل نتائجها.

3/ جامعة الدول العربية، (2020): هدفت الدراسة إلى دراسة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020 في ضوء كوفيد 19، توصلت الدراسة إلى أن إستمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في صدارة الدول العربية حيث حصلت على المركز الأول بقيمة مؤشر بلغت 70.6 بفارق 7 نقاط عن الدولة في المرتبة الثانية وهي قطر، استمرار تصدر دول الخليج للمشهد في الساحة الرقمية

4/ دراسة إخلاص النجار، (2017)، وهدفت الدراسة إلى دراسة الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، توصلت الدراسة إلى أنه لم تصل الدول العربية إلى مرحلة الاقتصاد الصناعي التي تسبق مرحلة الاقتصاد الرقمي، بالرغم

1- الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، (2021)،

من إمتلاكها لمؤشراته، وذلك لأنها تستخدم المؤشرات في جوانب استهلاكية وليس إنتاجية، تزداد المؤشرات الرقمية في الدول العربية أكثر من بقية الدول، والفجوات الرقمية في الوطن العربي تتمثل في جانب فجوة الجودة وفجوة الإستخدام.

5 / دراسة منى ادريس رمضان، (2010)، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها التحصيل الإلكتروني جاء لتقليل صور الفساد الإداري والمالي في المجتمع ومؤسساته، وهو أحد العلاجات الواقية من إنتشار الفساد من جانب والعمل على منعه من جانب آخر، فالتحصيل الإلكتروني يلزم المؤسسات الحكومية بنمط الشفافية والوضوح في منهج عملها، وأن تتيح جدية وصول المعلومات عما تقوم به من أعمال للمواطنين، وليس فقط إستجابة لطلباتهم، وأن الخدمات المباشرة تعتبر جزءاً من إعادة التصميم الشامل لتوصيل المعلومات والخدمات الحكومية، ومن الأمور التي تعد مهمة وأساسية من وجهة نظر الباحثين لقيام التحصيل الإلكتروني، ومن أهم التوصيات ربط النظام الإلكتروني مع الأنظمة المالية للجهات الإيرادية عبر بوابة إلكترونية موحدة، وتطوير النظام الإلكتروني ليصبح ضمن الخدمات المصرفية الإلكترونية، والصرافات الآلية، ونقاط البيع لتسهيل عملية السداد.

6/ دراسة عبير، (2009)، هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الاقتصاد الرقمي وبعض المفاهيم المرتبطة به، مثل التحول الرقمي والثورة الرقمية والمعرفة وال-معلوماتية والعولمة، وسعت الدارسة إلى التعرف على تجارب بعض الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والهند ودولة الإمارات العربية المتحدة، في مجال تطبيق هذا النمط الاقتصادى الجديد، وتوصلت الدراسة إلى أن:التحول الرقمي يساهم في تعزيز وتحسين الخدمات الحكومية، وتوسعة المعرفة الانسانية، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وأن تقنيات الاتصالات والمعلومات تعد عنصر أساسياً لتحويل المجتمعات، وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي.

7/ **دراسة الشريف، (2005)**، حيث تهدف الدراسة إلي معرفة مدى أهمية ظاهرة التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات على نواحي الحياة، مع التركيز على تحليل واقع الدول الإسلامية، وقد أظهرت نتائج الدراسة الأهمية البالغة للثورة المعلوماتية وتطورها السريع وأثارها المستقبلية المحتملة على إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية التقليدية، ومن خلال إستعراض المؤشرات ومقارنتها مع نظيراتها في الدول النامية، أوضحت البيانات مدى تأخر الدول الإسلامية في هذا المجال، وقد أشارت الدراسة إلى العديد من المعوقات والتحديات أمام هذه الدول، والتي ينبغي العمل على تذليلها للإستفادة من تطبيقات التجارة الإلكترونية، كما أشارت الدراسة إلى المجالات والقطاعات التي يمكن للدول الإسلامية أن توظف تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية فيها لتفعيلها وتطويرها.

1 – 11 مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة: نجد أن الدراسة لها أوجه شبه واختلاف مع الدراسات التي سبقتها من حيث التشابه في وحدة الموضوع وأهميته وأثره على النمو والتنمية، ولكن يختلف مع السابقة في المتغيرات التابع، والاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي وأهميته في مكافحة وباء جائحة كرونا، وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد رقمي للوقاية من كوفيد 19، ودور الاقتصاد الرقمي في دعم التنمية، والفجوة الرقمية في الوطن العربي، ودور التجارة الإلكترونية في الاقتصاد في الدول الاسلامية، والدراسة الحالية تناولت أثر وأهمية التحولات الرقمية في تعزيز ودعم التنمية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، وقد خرجت بنتائج وتوصيات تختلف وتتشابه إلى حد ما مع توصيات الدراسات السابقة،

وكل هذه الدراسات تطرقت إلى هذا الموضوع لحيويته وأهميته في العصر الحالي الذي تقاربت فيه المسافات افتراضياً وتباعدت فيه من حيث الحدود الطبيعية الجغرافية، حيث أصبح العالم في عصرنا الحالي أكثر تداخلاً وتشابكاً مما جعله ينحصر في مساحة تكاد تكون صغيرة أكثر مما تتصور، بحيث يمكن أن ترى العالم كله في حدود شاشة صغيرة.[1]

المحور الثاني : الإطار النظري التحول الرقمي

2 – 1 مفهوم السياسات الرقمية:

تنامى وانتشر الحديث عن السياسات الرقمية وقضاياها بشكل واضح في الآونة الأخيرة، وخصوصاً بعد أزمة فيروس كورونا، الذي فرض على العالم عملية تحول رقمي في قطاعات عديدة بشكل متسارع، وثمّة مجموعة من الاعتبارات يجب مراعاتها عند طرح مسألة السياسات الرقمية، ينطلق الاعتبار الأول من حقيقة مفادها أنه لا مجال للفصل بين السياسات الواقعية والرقمية، فكلتاهما متكاملتان في الأهداف ومختلفتان من حيث المجال المكاني، حيث إن جغرافيا السياسات الرقمية تتحرك على صعيد الفضاء السيبراني، هذا ويتمثّل الاعتبار الثاني في النظرة التكاملية للسياسات الرقمية، فهي سياسات تتحرك على مستويات متعددة ومجالات شتى، اجتماعية وثقافية وتقنية واقتصادية وسياسية وغيرها، وينطلق الاعتبار الثالث من حقيقة تنظر إلى السياسات الرقمية في إطار عالمي، فعلى الرغم من كونها ترتبط بسياقات الدولة القومية، فإنه ينبغي عدم إغفال البُعد العالمي الذي تتحرك على صعيده.

مكنت ثورة المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم خلال التسعينيات من القرن الماضي من تعزيز دور الاقتصاد الرقمي في العديد من مناحي الحياة، حيث أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات تلعب دوراً كبيراً في دعم أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال مساهمتها في زيادة مستويات الكفاءة عبر تقليل الكلفة والوقت اللازمين لإنجاز المعاملات الاقتصادية والمالية وتحسين إنتاجية العمالة وزيادة مستويات التنافسية. من جانب آخر، ارتبط تنامى دور الاقتصاد الرقمي خلال العقدين الأول والثاني من الألفية الجديدة مع بزوغ التقنيات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة من بينها تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة وانترنت الأشياء والحوسبة السحابية.

رغم عدم وجود تعريف محدد متفق عليه للاقتصاد الرقمي، إلا أنه يمُكن في هذا السياق الإشارة إلى التعريف المُقترح من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بكونه يمثل "جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية بما في ذلك التقنيات الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، والخدمات الرقمية، والبيانات أو تلك التي يساعد استخدام مدخلات رقمية على دعمها وتعزيزها بشكل كبير، بما يشمل جميع المنتجين والمستهلكين، بما في ذلك الحكومة".

بناءً على ما سبق، برزت الأهمية النسبية للاقتصاد الرقمي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان مؤخراً، فرغم الصعوبات التي تعتري قياس الاقتصاد الرقمي عالمياً، إلا أن التقديرات تشير إلى أنه يسهم بنحو 15.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كما نمت الصادرات العالمية من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات

1 الشريف، عابد راجح العبدلي، (2005)، "التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية"، بحث مقدم خلال المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

الأخرى التي تم تقديمها رقمياً خلال العقد الماضي بشكل أسرع بكثير مقارنة بإجمالي صادرات الخدمات التقليدية، مما يعكس تزايد رقمنة الاقتصاد العالمي وأثره البالغ فى رفع معدلات النمو في اقتصاديات البلدان المختلفة.[1]

يعيش العالم اليوم ثورة في مجال الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ولقد أحدثت هذه الثورة تغييرات جوهرية في أنماط الحياة بمختلف مجالاتها، حيث أدت بشكل مباشر إلى تغيير أساليب ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، مما أنتج نوعاً جديداً من الاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي، وإنعكس تأثيره بشكل إيجابي على المجتمع في العموم، لذلك نجد أن الاقتصاد أصبح يتجه أكثر فأكثر نحو هذا الاقتصاد الجديد المبني على إستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الإتصال الحديثة، ويعتبر التنمية والنمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها الدول النامية، ولقد أصبحت مسألة النمو الاقتصادي حالياً مرتبطة إرتباطاً كلياً بمدي جاهزية الدولة للتحول الرقمي والإعتماد علي الوسائل الجديدة بدلاً من عناصر الإنتاج القديمة، مما يتطلب وجود البنية التحتية لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والإطار القانوني والتشريعي اللازم للأعمال الإلكترونية.

أ- مفهوم وأهداف التحول الرقمي :Digital transformation

التحول الرقمي فتح فرصاً أكبر للتناسق والتناغم بين القطاعين العام والخاص والشراكة بينهما بالتعاون مع كافة الوزارات، وكذلك نشر الوعي بحتمية تطبيقها ودوره الرئيسي في نمو هذه القطاعات بما سينعكس إيجابياً على تقدم الدول لتكون أكثر إدراكاً ومرونة في العمل وقدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل، فضلاً عن تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء بصفة عامة، على الرغم من أن التحول الرقمي يساعد المؤسسات والوحدات الإدارية والشركات خاصة في التوسع والانتشار على نطاق واسع، والوصول إلى أكبر شريحة من العملاء محلياً وإقليمياً ودولياً، من خلال تطبيقات القنوات التكنولوجية المختلفة.

2 – 2 العقبات والعو ائق التي تواجه التحول الرقمي:

توجد العديد من العقبات والعوائق التي تعرقل عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات الحكومية والشركات أهمها :

1/ صعوبة تحديد الأولويات لتطبيق آليات التحول الرقمي.

2/ ضعف الميزانيات المرصودة لهذه البرامج.

3/ التخوف من مخاطر أمن المعلومات كنتيجة لاستخدام الوسائل التكنولوجية.

4/ نقص الكفاءات والقدرات المؤهلة علمياً وعملياً لقيادة برامج التحول الرقمي.[2]

1 زكي، وليد رشاد . 2021، " السياسات الرقمية وترشيد صناعة القرار"، بقلم خبير- إصدارة إلكترونية نصف شهرية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، مصر. - (OECD,2020) (World Bank,2020)،

2 أمل صبري محمد محمد جميل، (2020)، "محددات نجاح التحول إلى الاقتصاد الرقمي في الدول النامية -دراسة حالة مصر-"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

5/ التغيير داخل المؤسسات، وغيرها من العوائق القانونية والسيادية التي تقف أمام نجاح تنفيذ برامج التحول الرقمي وتحقيق أهدافها المرجوة.

تمشياً مع التطورات الدولية المعاصرة، وتأكيداً على الدور الحيوي الذي تقوم به حكومات الدول النامية بوجه عام وحكومة السودان على وجه الخصوص، لإصلاح بيئة الأعمال الرقمية وتقليص المعاملات الورقية، والسعي نحو تسريع الإجراءات، والتحقق من معلومات العميل من خلال نظام الهوية الرقمية " الرقم الوطني"، ومن ثم يتبلور محور البحث في دراسة وتحليل آليات التحول الرقمي وبيان عوامل ومحددات نجاحها ، والكشف عن أثر استراتيجيات تطبيق التحول الرقمي على التنمية والنمو الاقتصادى، ويشير التحول الرقمي إلى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت في عملية إنشاء قيمة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية، وبمعنى أوسع، يشير إلى التغييرات التي تحدثها التكنولوجيا الجديدة بشكل عام حول كيفية العمل والتفاعل معها وكيفية تكوين الثروة ضمن هذا النظام، وقد تعددت التعريفات التي تناولتها الدراسات السابقة للتحول الرقمي، والتي عرفت التحول الرقمي بأنه عملية تغييرات جوهرية داخل سلسلة خلق القيمة للشركة أو هيكلها الداخلي والتي تكون إما مسبب أو شرط مسبق لاستخدام التكنولوجيا.

يتم التعامل مع موضوع التحول الرقمي بشكل مكثف مع المفاهيم الاستراتيجية الجديدة، وخاصةً استراتيجية الأعمال الرقمية واستراتيجية التحول الرقمي. ومن ثم تتمحور الفكرة الرئيسة في استراتيجية الأعمال الرقمية في كيفية فهم تكنولوجيا المعلومات كشرط أساسي للابتكار وتحقيق القدرة التنافسية، كما قدمت دراسة (Vial ,2019) مفهوم التحول الرقمي على أنه عملية تهدف إلى تحسين الكيانات والمؤسسات من خلال إطلاق تغييرات كبيرة على خصائصها بإستخدام مجموعات من تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصالات. وفي ضوء هذه الجهود يوجد مستخدمون داخليون وخارجيون للخدمات الرقمية يجب تضمينهم في جهود التحول الرقمي من خلال أربعة جوانب .

1- القدرات الديناميكية كشرط مسبق للتحول الرقمي.

2- مشاركة المستخدمين في تصميم الخدمات الرقمية.

3- الإنتاج والإبداع المشترك لزيادة شرعية الخدمات الرقمية.

4- الإنشاء المشترك مع السجلات المفتوحة لتحسين تقديم الخدمات الرقمية.[1]

يعد التحول الرقمي أحد المتطلبات للمؤسسات والشركات القائمة بشكل خاص، حيث يواجه أصحاب العمل تحديات وحواجز عند البحث عن نماذج الأعمال المبتكرة وكيفية تنفيذها من أجل التحول الرقمي بالنظر إلى خبراتهم، وغالباً ما يجبرون على التعامل مع المزادات والمقايضات والاتفاقيات بين الطرق الحالية والجديدة لممارسة الأعمال التجارية، والتطوير قد يتطلب الانتقال الرقمي في كثير من الأحيان خروجاً ملحوظاً عن الوضع الراهن، وقد يؤدي إلى تقادم نماذج الأعمال الحالية، ويدور التحول الرقمي حول تبني التقنيات المضطردة والمكثفة لزيادة الإنتاجية، وخلق القيمة والرفاهية

1 - Muehlburger et al)..2018-1.Mergel et al) (

الاجتماعية، لقد قدمت العديد من الحكومات الوطنية والمنظمات متعددة الأطراف وروابط الصناعة دراسات استشرافية استراتيجية لتبني سياسات طويلة الأجل.

2 – 3 أهداف التحول الرقمي:

ومن خلال اقتراح تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالتحول الرقمي تناولت دراسة أهداف التحول الرقمي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي في النقاط الآتية :

1- تعزيز تطوير نظم تكنولوجية وثقافة مالية أكثر ابتكاراً وتعاونية على مستوى المؤسسات والمجتمع.

2- تغيير نظام التعليم لتوفير مهارات جديدة وتوجيه مستقبلي للأشخاص حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي.

3- إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول إليها، وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها.

4- تعزيز حماية البيانات الرقمية، والشفافية، وضمان متطلبات الاستقلالية، وتعزيز الثقة.

5- تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات، وإرساء ضوابط وآليات وجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع.

6- تطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة، وتحسين الإطار التنظيمي والمعايير الفنية.

2 – 4 مراحل التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات:

بالنظر إلى الطبيعة متعددة التخصصات والتغطية الواسعة لأبحاث التحول الرقمي، قامت دراسة (Tarafdar,2018 & Davison) بمراجعة الأدبيات المختلفة لمعرفة ماهية وطبيعة التحول الرقمي للشركات والمؤسسات العامة، ولفهم التحول الرقمي بشكل أفضل يجب دراسة وجهات نظر الحقول المعرفية المختلفة بدلاً من الاعتماد على حقل معرفي واحد، كما يساعد تبادل المعرفة على فهم الضرورات الاستراتيجية للتحول الرقمي بشكل أفضل، حيث يشمل مجالات وظيفية متعددة بما في

ذلك التسويق، ونظم المعلومات، والابتكارات، والإدارة الاستراتيجية، وإدارة العمليات، وبالإضافة إلى ذلك، تحدد جميع.[1]

التخصصات مراحل التغيير الرقمي، حيث تتراوح من تغييرات بسيطة نسبياً إلى تغييرات أكثر انتشاراً، وبناءً على مراجعة النطاق حددت أغلب الدراسات (Verhoef et al) . 2019 ثلاث مراحل للتحول الرقمي، والتي تشمل : الرقمنة(النمذجة) Digitization ، والرقمنة (التمثيل المرئي) Digitalization ، والتحول الرقمي Digital transformation، وتحديد استراتيجيات النمو للشركات الرقمية وكذلك الأصول والقدرات المطلوبة من أجل التحول الرقمي بنجاح. ونتناول المراحل الثلاث فيما يأتي :

---

1 , 2018)-Ebert & Duarte .(

,2018)-Tarafdar & Davison .(

. جاسم، جعفر حسن، (2010)، "مقدمة في الاقتصاد الرقمي"، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن.

1- الرقمنة (النمذجة) : Digitization

تمثل الرقمنة (النمذجة) المرحلة الأولى والتي تشير إلى تشفير المعلومات التناظرية إلى تنسيق رقمي (أي إلى أصفار) بحيث يمكن لأجهزة الحاسب الآلي تخزين المعالجة ونقل هذه المعلومات، وتشير الرقمنة إلى التغيير في المهام التناظرية إلى مهام رقمية أو تصورها على أنها دمج تكنولوجيا المعلومات مع المهام الحالية، وعلى نطاق أوسع، باعتبارها تطوير أو تمكين لتكوينات الموارد الفعالة من حيث التكلفة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وبناءً على ما تقدم، تعرف الرقمنة لوصف الإجراء الخاص بتحويل المعلومات التمثيلية إلى معلومات رقمية، وتتعلق الأمثلة باستخدام النماذج الرقمية في عمليات الطلب، أو استخدام الاستبيانات الرقمية، أو استخدام التطبيقات الرقمية للإعلانات المالية الداخلية، وعادةً تعمل الرقمنة بشكل رئيس على رقمنة عمليات الوثائق الداخلية والخارجية، ولكنها لا تُغير أنشطة خلق القيمة .

2- الرقمنة (التمثيل المرئي) : Digitalization

تشير المرحلة الثانية للتحول الرقمي إلى مرحلة الرقمنة (التمثيل المرئي) والتي تعكس كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات أو التقنيات الرقمية لتغيير العمليات التجارية الحالية مثل، إنشاء قنوات اتصال جديدة عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول التي تتيح لجميع العملاء الاتصال بسهولة مع الشركات، والتي تغير التفاعلات التقليدية بين الشركة والعملاء، وغالباً ما يشتمل هذا التغيير على تنظيم هياكل اجتماعية تكنولوجية جديدة مع مصنوعات رقمية، والتي لم تكن ممكنة بدون الت[1]قنيات الرقمية. وفي ظل مجال التكنولوجيا الرقمية تعمل تقنية المعلومات كعامل مساعد رئيسي للاستفادة من إمكانيات العمل الجديدة من خلال تغيير العمليات التجارية الحالية، مثل الاتصالات، التوزيع، أو إدارة العلاقات التجارية، ومن خلال الرقمنة، تطبق الشركات التقنيات الرقمية لتحسين العمليات التجارية الحالية عن طريق السماح بتنسيق أكثر فعالية بين العمليات أو عن طريق خلق قيمة إضافية للعملاء من خلال تعزيز تجارب العميل، وبالتالي لا تركز الرقمنة على وفورات التكاليف.

3- التحول الرقمي: Digital Transformation

هي المرحلة الأكثر انتشاراً والتي تصف التغيير على مستوى الشركة والذي يؤدي إلى تطوير نماذج أعمال جديدة والتي قد تكون جديدة للشركات الرائدة أو الصناعة بشكل عام كما تتنافس الشركات فيما بينها من أجل تحقيق ميزة تنافسية من خلال نماذج أعمالها، وكذلك من خلال الكيفية التي من خلالها يتم إنشاء المؤسسة وتقديم قيمة للعملاء، ثم تحويل العوائد المستلمة جراء استخدام العمليات الرقمية إلى أرباح. ويقدم التحول الرقمي نموذج عمل جديد عن طريق تطبيق منطق عمل جديد لإنشاء القيمة والحفاظ عليها .

يؤثر التحول الرقمي على الشركة بأكملها وطرق ممارستها للأعمال، ويتجاوز الرقمنة (التمثيل المرئي) - Digitalization تغيير العمليات والمهام التنظيمية البسيطة، حيث يعيد ترتيب العمليات لتغيير منطق عمل الشركة أو عملية خلق القيمة، على سبيل المثال، يتجلى التحول الرقمي في قطاع الرعاية الصحية من خلال الاستخدام الواسع والعميق

1- .2019)-Muehlburger et al ., 2017 Pagani & Pardo .

لتكنولوجيا المعلومات والذي يغير بشكل أساسي توفير خدمات الرعاية الصحية، كما يعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات تحويلياً ويؤدي إلى تغييرات أساسية في العمليات التجارية الحالية والإجراءات والقدرات، ويسمح لمقدمي الرعاية الصحية بدخول الأسواق الحالية الجديدة أو الخروج منها . الإدارة الالكترونية أو مجموع الإدارات الإلكترونية في الحكومة الالكترونية هي منظومة إلكترونية متكاملة تهدف إلى تحويل العمل الاداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة باستخدام الحاسب، وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وأقل التكاليف.[1]

2 – 5 أبعاد استر اتيجيات تنفيذ التحول الرقمي :Digital Transformation Strategies

قامت الشركات في جميع الصناعات تقريباً بعدد من المبادرات لاستكشاف التقنيات الرقمية الحديثة واستغلال فوائدها، ويشمل ذلك في كثير من الأحيان تحويلات العمليات التجارية الرئيسية وتأثيرها على المنتجات والعمليات، وكذلك الهياكل التنظيمية ومفاهيم الإدارة. كما تحتاج الشركات إلى إنشاء ممارسات إدارية تحكم هذه التحولات المعقدة ، ويتمثل أحد تلك الأساليب الهامة في صياغة استراتيجية للتحول الرقمي تعمل كمفهوم مركزي لدمج التنسيق الكامل وتحديد الأولويات وتنفيذ التحولات الرقمية داخل الشركة.

هناك مجموعة من الأبعاد لاستراتيجيات التحول الرقمي بغض النظر عن الصناعة أو الشركة التي يتم في ظلها اعتناق استراتيجيات التحول الرقمي، فإن استراتيجيات التحول الرقمي لديها عناصر معينة مشتركة، يمكن أن تعزى هذه العناصر إلى أربعة أبعاد أساسية كالتالي: كما حدده [2]

1- استخدام التقنيات/التكنولوجيا : Use of technologies

يعالج موقف الشركة من التكنولوجيا الجديدة وكذلك قدرتها على استغلال هذه التقنيات، لذلك يحتوي على الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات للشركة وطموحها التكنولوجي في المستقبل.

2- التغييرات في خلق القيمة : Changes in value creation

يتعلق الأمر هنا بتأثير استراتيجيات التحول الرقمي على سلاسل القيمة للشركات، وإلى أي مدى تنحرف الأنشطة الرقمية الجديدة عن الأعمال الأساسية الكلاسيكية (التي لا تزال تناظرية في كثير من الأحيان). حيث توفر المزيد من الانحرافات فرصاً لتوسيع وإثراء مجموعة المنتجات والخدمات الحالية، لكنها غالباً ما تكون مصحوبة باحتياجات أقوى بالمقدرات التكنولوجية والمتعلقة بالمنتجات، ومخاطر أعلى بسبب الخبرة الأقل في المجال الجديد.

3- التغييرات الهيكلية: Structural changes

غالباً ما تكون هناك حاجة إلى تغييرات هيكلية لتوفير أساس مناسب للعمليات الجديدة، وتشير التغييرات الهيكلية إلى الاختلافات في الإعدادات التنظيمية للمؤسسات، خاصة فيما يتعلق بوضع الأنشطة الرقمية الجديدة داخل هياكل المؤسسات والوحدات الإدارية .

1عامر ابراهيم قنديلجي، (2015)، الحكومة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن.

2 , 2017Pagani & Pardo .. 2018) Li et al .) Matt et al., 2015.

4 - الجوانب المالية: Financial aspects

لا يمكن تفعيل الأبعاد الثلاثة السابقة إلا بعد النظر في الجوانب المالية ويشمل ذلك قدرة الشركة على التمويل بسبب تناقص الأعمال الأساسية من أجل تمويل متطلبات التحول الرقمي، فالجوانب المالية هي المحرك والقوة الملزمة لإحداث التحول الرقمي، في حين أن انخفاض الضغط المالي على الأعمال الأساسية قد يقلل من التوجه الملحوظ للتطبيق، فإن الشركات التي تتعرض بالفعل لضغوط مالية قد تفتقر إلى طرق خارجية لتمويل التحول، لذلك يتعين على الشركات مواجهة الحاجة إلى إجراء التحويلات الرقمية واستكشاف خياراتها بشكل مفتوح وفي الوقت المناسب.

لقد أصبحت صياغة وتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي (DTS) مصدر اهتمام رئيس للعديد من المنظمات ما قبل الرقمية، بالنظر إلى الآثار التحويلية للتكنولوجيات الرقمية على جميع جوانب البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة تقريباً، وتمثل المؤسسات السابقة للتكنولوجيا شركات قائمة تابعة لصناعات تقليدية، مثل تجارة التجزئة أو السيارات أو الخدمات المالية، والتي كانت ناجحة مالياً نوعاً في الاقتصاد قبل الرقمي، ولكن يشكل الاقتصاد الرقمي تهديداً كبيراً لها في الوقت الحالي، على عكس المنظمات الرقمية المولودة مثل Alphabet أو Amazon أو Tencent، غالباً ما تحتاج المؤسسات السابقة للتغير الرقمي إلى تغيير مؤسساتها بالكامل ونموذج أعمالها وعملياتها لأنها تعتمد تقنيات رقمية، حيث يمكن للتقنيات الرقمية أن تحول منتجات المنظمة وخدماتها وعملياتها ونماذج أعمالها، فضلاً عن بيئتها التنافسية. وبالنسبة للمؤسسات ما قبل الرقمية، يعد التحول الرقمي شكلاً كلياً من تحول الأعمال التجارية الذي يتم تمكينه بواسطة نظم المعلومات المصحوبة بتغيرات اقتصادية وتكنولوجية أساسية على المستويين التنظيمي والمستوى الصناعي .

2 – 6 أوجه المقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي:

لقد أحدثت التكنولوجيا تقدماً كبيراً في عملية الإنتاج، ولقد أدي التقدم التكنولوجي إلى تغيرات جوهرية في عناصر الإنتاج، فبعد أن كانت الأرض في الاقتصاد الزراعي، ورأس المال في الاقتصاد الصناعي، فالتكنولوجيا أصبحت عنصراً أساسياً في الاقتصاد الرقمي، فبدأ التحول من المواد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة والبحث العلمي، ولذلك نجد أن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد وفرة لأن كل فرد يبدأ حيث إنتهي الأخر للوصول للنتائج النهائية، على عكس الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على الموارد التي تنضب بكثرة الإستخدام، وهذا التغيير في أساليب ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية أدى إلى ظهور إختلافات كبيرة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي.

2 – 7 العلاقة بين التحول الرقمي والنمو الاقتصادي:

توضح نظرية النمو الداخلي، النمو على المدى الطويل على أنه ينبع من الأنشطة الاقتصادية التي تخلق معرفة تكنولوجية جديدة، النمو الداخلي هو نمو اقتصادي طويل المدي بمعدل تحدده قوى داخلية في النظام الاقتصادي، لاسيما تلك القوى التي تحكم الفرص والحوافز لخلق المعرفة التكنولوجية، فعلى المدى الطويل يعتمد معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الناتج للفرد على معدل نمو إجمالي إنتاجية العامل(TFP)، والذي يتم تحديده بدوره بمعدل التقدم التكنولوجي.

تجدر الإشارة إلى نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة، ومنها نموذج سولو حيث تفترض أن معدل التقدم التكنولوجى يتم تحديده من خلال عملية علمية منفصلة عن القوى الاقتصادية ومستقلة عنها، وبالتالى تشير النظرية الكلاسيكية الجديدة إلى أن الاقتصاديين يمكن أن يأخذوا معدل النمو على المدى الطويل كما هو معطى خارجياً من خارج النظام الاقتصادى، إلا أن نظرية النمو الداخلى تتحدى هذه النظرة الكلاسيكية الجديدة، من خلال اقتراح قنوات يمكن من خلالها أن يتأثر معدل التقدم التكنولوجى، وبالتالى معدل النمو الاقتصادى على المدى الطويل، إذ أن التقدم التكنولوجى يحدث من خلال الابتكارات في شكل منتجات وعمليات وأسواق جديدة، وكثيراً منها هو نتيجة للأنشطة الاقتصادية، على سبيل المثال الشركات التى تتعلم من التجربة كيفية الإنتاج بشكل أكثر كفاءة، فإن وتيرة النشاط الاقتصادى الأعلى يمكن أن ترفع وتيرة ابتكار العمليات من خلال منح الشركات المزيد من الخبرة في الإنتاج..[1]

تنتج العديد من الابتكارات من نفقات البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات الساعية للربح، لأن السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والمنافسة والتعليم والضرائب والملكية الفكرية يمكن أن تؤثر على معدل الابتكار من خلال التأثير على التكاليف الخاصة وفوائد القيام بالبحث والتطوير، ويعبر عن أغلب نظريات النمو الداخلى بإستخدام المعادلة التالية Y=AK، حيث أن الA تعبر عن أى عامل يؤثر في التكنولوجيا، والK تعبر عن كلاً من رأس المال البشري والمادي، والY تعبر عن الناتج. وتعيد نظريات النمو الذاتي أو النابع من الداخل التأكيد على أهمية المدخرات واستثمارات رأس المال البشري لتحقيق نمو سريع في دول العالم النامي، ويعتبر نموذج (Rome.,1986)، ونموذج (Lucas).,1988)، ونموذج (Romer ,1990) من نماذج النمو الداخلي، وتعدّ نظرية النمو الإقتصادي الحديثة، والتقدم التقني ومن أشكاله التحول الرقمي نتاجاً للفعالية الإقتصادية، وعلى حين تعاملت النظريات السابقة مع التقنية كمعطى أو نتاج غير متعلق بالسوق، كما أنها تعتبر أن التقنية بعوائد متزايدة وأنها غير خاضعة لقانون تناقص الغلة، وأن النقطة المهمة في نظرية النمو الحديثة هي أن المعرفة المتولدة من التحول الرقمى تقود إلى النمو، لأن الأفكار يمكن أن تتجدد ويعاد استعمالها وتجميعها دون تقيد، وأن الأفكار لا تخضع لقانون تناقص الغلة، وأن العوائد المتزايدة تدفع بالنمو الإقتصادي، كما تساعد هذه النظرية على فهم التحول المتواصل من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وإن الإفتراض القائل أن قوى خارج الإقتصاد هي التي تحدد التقنية، هو السبب وراء إعتبار نموذج سولو نموذج خارجي للنمو.

2 – 8 محددات نجاح التحول الرقمي في الدول النامية:

تستغرق عملية التحول الرقمي فترة زمنية طويلة، لذلك عادةً ما يتم تنفيذها على عدة مراحل عن طريق تطوير رؤية مستقبلية للتحول الرقمي تقوم على تشجيع الإبتكار وتوظيف القدرات الرقمية والتكنولوجية، ومن أبرز محددات نجاح التحول الرقمي ما يلي:

1- العمل على تحسين استعدادية الدولة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة من خلال توجيه وتخصيص الإستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، في مجال قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص وتوفير الحوافز المناسبة.

[1] (صلاح حماد،2005). Romer1990)Ayres)(1997،. (أمل صبري،2020). Chanias et al.,2019

2- التوسع في إنتشار وإستخدام الإنترنت عن طريق توصيل الخدمات إلى جميع المناطق داخل البلاد، والحرص على الصيانة المستمرة للشبكات وتطويرها بالإضافة إلى خفض تكلفة الاتصال حتي تصبح متاحة للجميع.[1]

3- وضع مجموعة من السياسات المعلنة التي ترسم بموجبها الإطار الوطني العام لعملية التحول الرقمي، مع توضيح الرؤية والمبادئ التي تستند عليها هذه السياسات والأهداف المراد تحقيقها والعوائد منها والجهات المسؤولة عن تنفيذها ومراقبتها.

4- تبنى المؤسسات رؤية واستراتيجية تحول رقمي خاصة بها تتصل بالرؤية الاستراتيجية العامة، كما يجب أن تشمل أيضاً جميع المؤسسات العامة و الخاصة داخل الدولة.

5- الاهتمام بتطبيق نموذج البيانات المفتوحة، مما يساعد على المشاركة والتعاون بين الحكومة المواطنين، وباقي الأطراف المعنية مع ضمان جودة البيانات المنشورة وإدارتها وتقييمها دورياً.

6- القيام بحصر الخدمات الرقمية والخدمات المرتبطة بها، بالإضافة إلى حصر الخدمات التي يمكن تطويرها وتحويلها إلى خدمات رقمية، والعمل على تطبيق منظومة الهوية الرقمية، عن طريق وضع خطة لجمع بيانات دقيقة عن المواطنين.

7- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية بما يتناسب مع طبيعة الاقتصاد الرقمي.

8- نشر الوعي لدى الجمهور ولدى العاملين في الحكومة بأهمية عملية التحول الرقمي وفوائده التنموية من خلال عمليات التوعية في الإعلام المرئي و المسموع.

9- تشجيع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على تقديم الأفكار والمقترحات للحكومة، وذلك عن طريق المنصات التكنولوجية المتاحة، مما يساهم في زيادة ثقة المواطنين بالحكومة، ومشاركتهم في صنع القرار. الادارة الالكتروني بانها" موارد معلوماتية تعتمد على الانترنت وشبكات الأعمال تميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي المعرفي الفكري هو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها، والأكثر كفاية في استخدام مواردها[2]

10- محو الأمية المالية والرقمية، والعمل على تعميم الشمول المالي داخل الدولة، وبناء ثقة المستهلك في الخدمات الرقمية المالية، على أن تكون المنتجات بسيطة ومصممة، بحيث تلبي إحتياجات المستخدمين.

11- الإهتمام بنشر الوعي التقني في المؤسسات التعليمية، والأكاديمية وتحديث مناهج التعليم بما يتناسب مع البيئة التكنولوجية والإهتمام بالعنصر البشري، وتبني سياسة الثقيف، ودمج الوعي التكنولوجي في الثقافة المؤسسية للدولة، وتحويلها لواقع يعيشه المواطن من خلال تعزيز إستخدام التطبيقات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات، خاصةً في المصالح الحكومية مثل تقنيات سلاسل الكتل والذكاء الإصطناعي وإنترنيت الأشياء، لتوفير الوقت والمجهود وتحسين مستوي الخدمة.

12- تطوير وتوظيف المصادر الرقمية، والإهتمام بالإستخدام المهني لمواقع التواصل الإجتماعي وإستخدامها كوسيلة لعرض المحتوي الرقمي الخاص بالدولة، عن طريق هذه المواقع نظراً لأنها الأكثر انتشاراً.

1(أمل صبري،2020) :(صلاح حماد،2005) -

2نجم عبود نجم، (2004)، الادارة الالكترونية، الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض ص 125.

التحول الرقمي في السودان:

السودان من الدول النامية والمتسعة والمترامية الاطراف، ومساحته تقل قليلاً من المليون ميل مربع، وبالتالي يصعب التواصل والترابط بين أطرافه بالطرق التقليدية الفيزيائية، ولا يمكن ربطه إلاّ عبر التقدم التكنولوجي والتقنية الحديثة باستخدام الأجهزة الإلكترونية والتواصل عبر شبكات الاتصال، وقد ولج السودان إلى عالم التكنولوجيا والتطبيقات الإلكترونية في وقت متأخر جداً، بعد أن أصبح التحول الرقمي واقعاً مفروضاً عليه من الدول المتقدمة والدول المانحة وصنوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكن امكانياته المادية والتقنية لا تتيح له الانتقال بسرعة إلى التحول الرقمي الأمثل والأفضل، حيث كانت البداية منذ تطبيق نظام التبويب العالمي للموازنات من قبل المؤسسات المالية الدولية التي تتعامل مع السودان وحتي تتعرف هذه المؤسسات على نسبة معدلات النمو الاقتصادي في السودان ومعرفة قياس الموقف الاقتصادي للسودان، لذا تحتم على السودان تطبيق الحزمة الإلكترونية التي تتيح لهذه المؤسسات المالية الدولية الوقوف على الاوضاع الاقتصادية وكيفية معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوداني، ومن هذا المنطلق شرعت السلطات الحكومية في تنفيذ برنامج التحصيل الإلكتروني، بناءً على القرار الوزاري رقم (62) لسنة 2014 القاضي باعتماد أورنيك 15 الإلكتروني كأورنيك مالي معتمد ومبرئ للذمة في دفعيات السداد الحكومي، أعلنت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أن آخر يوم لأورنيك 15 الورقي هو يوم 2015/6/30، وبدأ بالفعل من يوم 2015/7/1 التطبيق الشامل لأورنيك 15 الإلكتروني، أكد وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، إن الهدف من اعتماد أورنيك (15) الإلكتروني كأداة لتحصيل إيرادات الدولة هو رفع كفاءة التحصيل وزيادة الإيرادات، والحد من ظاهرة التجنيب، إضافة إلى منع الكثير من التجاوزات التي كانت تحدث في النظام الورقي، وأشار إلى أن التحصيل الإلكتروني يعتبر خطوة مهمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية، ودعا الوزارات والولايات وكافة الجهات إلى الالتزام بتطبيق مشروع التحصيل عبر أورنيك (15) الإلكتروني.[1]

بحيث يتم التحصيل للضرائب والرسوم الحكومية عبر أورنيك 15 الإلكتروني، وسبق هذه الخطوة التدريب على استخدام ماكينات التحصيل الإلكترونية الآلية والقضاء على الأرانيك الورقية وجمعها وحرقها والانتقال إلى تكنولوجيا التحصيل الرقمي والتحول الرقمي ومنع أي عمل أو اجراءات مالية يدوية تقليدية، وكل من يخالف قانون التحصيل الإلكتروني المفروض بالقرار رقم (62) لسنة 2014 يعاقب عقوبة صارمة بالسجن والغرامة، وعلى ذلك انتظمت دولة السودان منظومة التعاملات المالية الإلكترونية، وأيضاً سبق ذلك تنوير كاف وارشادات وتوجيهات وفرق تدريب و تثقيف وتطبيق وتنفيذ وأجهزة حديثة، وتقوية للشبكات وبنية تحتية قوية وحزم ضوئية والياف ضوئية، ومن هنا كانت الانطلاقة الواسعة التي جابت كل انحاء السودان، وبعد هذه الخطوات تسابقت المصالح والهيئات والوحدات على مستوى القطاع العام والقطاع الخاص في تطبيقات برامج التحول الرقمي حتى شمل عدد مقدر من الوحدات والمصالح والهيئات والشركات، وأصبح السودان يشهد تحولاً رقمياً في كل مؤسساته ووحداته بشكل متطور وحديث، والتعاملات المالية في الجامعات والمصالح الحكومية والوزارات والمحليات والوحدات والهيئات التي تتعامل مباشرة مع الجمهور وبالذات الشرطة في خدمة

1وزارة المالية والاقتصاد الوطني – بنك السودان المركزي والاحصاء المركزي.

الشعب والمحاكم والقضاء والنيابات ونيابة الجرائم المعلوماتية، وقد وجد التحول الرقمي رضا واستحسان من الجمهور وانتقلت السلطات التنفيذية إلى الحكومة الإلكترونية، وأصبح الجمهور في تسارع نحو التعاملات الإلكترونية سواء كانت مالية أو خدمية، وانتشر التعامل الإلكتروني في السودان بصورة مذهلة مما أدى إلى مقاطعة العمليات اليدوية في كل مناحي الحياة والانتقال إلى التحول الرقمي بشكل مباشر في كل دواوين الدولة وشركات القطاع الخاص. ويذهب بعض الباحثين إلى أن الإدارة الإلكترونية منهج حديث يعتمد على تنفيذ كل الأعمال، والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات، باستخدام كل الوسائل الإلكترونية، مثل البريد الإلكترونيEmail والتحويلات الإلكترونية للأموال (Electronic Funds Transfers والتبادل الإلكتروني للمستندات Electric Data Interchange (بسام، 2004، :3)[1]

المحور الثالث: النمو الاقتصادي في السودان

لقد حدث الكثير من التغيرات في العالم من حيث التطور والتقدم التكنولوجي، ومن شأن هذا التطور تحسين جودة الحياة والظروف المعيشية للإنسان، ويأتي على رأس هذه التغيرات، الثورة الرقمية، حيث أصبحت الحالة الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي تقاس حالياً بمدى قدرة الدول على مواكبة التقدم التكنولوجي، وتحقيق أقصى إستفادة منه، في إطار تسريع التحول الرقمي الذي يعيشه السودان، والذي رسمته الرؤية الاستراتيجية القومية الشاملة، وهناك العديد من المبادرات التقنية، وذلك بالشراكة مع جهات محلية من القطاعين الحكومي والخاص وشركات دولية، لما في ذلك من خدمة للمجتمعات التقنية في السودان والمنطقة، ويسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، ويُعد التحول الرقمي وثورة المعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم حالياً بمثابة نقلة نوعية تنموية، لا تقل أهمية عن الثورة الصناعية منعطفاً تاريخياً في مسيرة التنمية الاقتصادية التي شهدتها البشرية.

التحول الرقمي قد تم تطبيقه في جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، ويغطي نطاقاً واسعاً من جوانب الاقتصاد مما أعطاه وصف الاقتصاد الرقمي، بحيث أصبح بمثابة الوجه المتطور للاقتصاد التقليدي وليس فقط أحد قطاعاته، ويتكون الاقتصاد الرقمي من نشاطات اقتصادية وتجارية ومالية يتم إنجازها من خلال ملايين العمليات المتزامنة التي تتم بين الأفراد والجهات الحكومية والخاصة، باستخدام التقنيات الرقمية مثل تقنية "البلوك تشين"، والتي تمثل شبكة عالمية من الحواسيب يتم عبرها إتمام الصفقات وانتقال الأموال بشكل سريع ولا مركزي. وكذلك تقنية الذكاء الصناعي حيث الاعتماد على "الأتمتة" في اتخاذ القرارات، وهذا النوع من الاقتصاد يعتمد كثيراً على الخدمات الرقمية القائمة على توفر بنية أساسية كفؤة يتم من خلالها تحويل الأشياء (المادية) إلى بيانات ضخمة ومعلومات يتم تبادلها بسرعة عالية عبر منظومة متكاملة من شبكات الاتصالات والانترنت، والمتطلبات الضرورية لرفع استخدام المجتمعات آليات الاقتصاد الرقمي تعتمد على توفر إمكانيات الاتصال من خلال شبكة إنترنت ذات تكلفة مقبولة، ونظم اتصالات مفتوحة وآمنة وذات جودة مناسبة، وهي متطلبات قد يصعب توفرها في مستوى متقدم وموحد بين دول العالم، وتدل التجربة التاريخية للدول النامية على استفادتها نسبياً من ظهور الهواتف المحمولة لخصائص بنيتها التحتية، التي امتازت

1 بسام بن عبد العزيز الحمادي، وليد بن سليمان الحميضي، (2004)، الحكومة الإلكترونية الواقع والمعوقات وسبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج ا لعربية، معهد الإدارة العامة، الرياض.

بإنشاء أبراج الاتصالات بسرعة أعلى وتكلفة أقل من نظيرتها في شبكات الهواتف الثابتة، التي واجهت عقبات بيروقراطية وطبوغرافية وتقنية حدت من توسعها وانتشارها، ومن المؤسف أن استخدام الهواتف المحمولة في بعض الدول النامية لم يصاحبه توسع كمي متناسب ولا استخدام نوعي لخدمات الانترنت، كعصب رئيس للتحول الرقمي حيث ما زال 50% من سكان العالم محرومين منها من ناحية أخرى، فإن أغلب شعوب الدول التي تتوفر لديها خدمات انترنت جيدة يقتصر استخدامهم لها على تطبيقات التواصل الاجتماعي وليس في التجارة الالكترونية، أو للحصول على الخدمات المالية والبنكية التي يحتاجونها، وترتبط درجة استفادة الدول من التحول الرقمي بمستوى التقدم الاقتصادي الذي حققته، فالدول ذات القطاع الصناعي المتطور، وذات البنية الأساسية الجيدة تتميز بسهولة اندماج الرقمنة في أنشطتها الاقتصادية مقارنة بدول أخرى تنقصها هذه المقومات والدعم المؤسسي، كما حرص السودان على تشجيع التوجه نحو الرقمنة في الاقتصاد السوداني، وضرورة استفادة جميع فئات المجتمع منها، مما يفسر الانتشار الواسع للتعاملات الإلكترونية والذي أنجزه السودان في زمن معقول. ووجهة نظر هؤلاء أن تعبير الإدارة الإلكترونية هو الأصل الذي تتفرع منه بقية التعريفات وأنه أشمل وأعم، وحجة هذا الفريق أنه لا حكومة من دون إدارة، وعليه من وجهة نظرهم فلا حكومة إلكترونية من دون إدارة إلكترونية، وظهرت الحكومة الالكترونية في الولايات المتحدة عام 1998 وقد تم استحداثها على اعقاب قانون التخلص من الأوراق الحكومية[1]

يمكننا القول أن قطار التحول الرقمي نحو الاقتصاد الرقمي قد انطلق، وبالتالي فمدى نجاح الدول النامية للحاق به و في تحقيق أهدافها التنموية ورخاء مجتمعاتها يعتمد على مدى تبنيها لسياسات داعمة للتحولات الرقمية في كافة جوانب الاقتصاد، ولذا فمن الضرورة أن تتبنى الدول النامية برامج تعزيز الثقافة الرقمية والتوسع في استخدام طرق الدفع الحديثة ونشر التقنيات المالية والتي من شأنها تحديث القطاعات التقليدية في الاقتصاد وتسريع التأقلم مع التطورات التقنية وتقليص الفجوة التقنية بينها وبين الدول المتقدمة، وعليه فإن المبادرات الرقمية الإقليمية التي تبناها السودان ستصب مباشرة في هذا الهدف التنموي، وذلك من خلال بناء القدرات الوطنية، ودعم الطاقات الشابة، وتشجيع الابتكارات التي من شأنها تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي، ويسهم في دفع عجلة التنمية المستدامة.

السودان كدولة نامية حاول تطبيق برنامج التحول الرقمي في الأونة الأخيرة منذ عام 2010م، وذلك بعد تنفيذ عدة برامج إلكترونية، وهذا التطور الذي حدث كان له مغزاه ونتائجه الواضحة على القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد السوداني، ونتاج ذلك ما شهدناه من طفرة كبرى في التنمية والنمو الاقتصادي على النحو التالي:

جدول رقم(1) يوضح معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2010 – 2018م

الرقم	السنة	معدل النمو الاقتصادي
1	2010	5.5
2	2011	5.1
3	2012	1.1

1 نادية ايوب، (2004)، الادارة الالكترونية، الملتقى الإداري الثاني، الجمعية العربية السعودية للادارة، الرياض، ص 3 - 13- مها مهدي الخفاف، (2016)، منيرة عبدالله مفلح، ريم عوني المطرمي، التجارة الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي منظور إداري، دار وائل للنشر، دار المريخ للنشر، ط1، عمان، الأردن ص 299

4	2013	4.4
5	2014	2.7
6	2015	4.3
7	2016	4.9
8	2017	5.2
9	2018	5.7

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، تقارير بنك السودان المركزي2018م

نلاحظ من خلال الجدول رقم(1) وبعد التحول الرقمي الذي تم تطبيقه في عام 2010م باتباع نظام التبويب العالمي للموازنات، والتحصيل الإلكتروني في عام 2014م، وقد تحسن الوضع في التنمية والنمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، حيث تحسن الوضع في النمو الاقتصادي بارتفاع معدلاته من 1.1 إلى 5.7 ، وهذا التحسن كان نتاج التحولات الرقمية، وأما التذبذب في سنتي 2012م وعام 2014م لظروف استثنائية وانفصال جزء من السودان بموجبه فقدت البلاد أكثر من 75% من عائدات النفط الذي كان من نصيب دولة جنوب السودان، مما أفقد البلاد 58% من ايردات ميزانية السودان، وأيضاً أفقد البلاد 85% من النقد الاجنبي، ولكن بعد تطبيق التحول الرقمي حدث استقرار في الاقتصاد الوطني واستعاد السودان وضعه الاقتصادي بسبب الوضوح والشفافية وحصر الموارد الاقتصادية إلكترونياً، وكذلك السجل التجاري للانشطة الاقتصادية إلكترونياً، وتم التحول الإلكتروني لجميع التعاملات المالية للدولة، ومن ثم سد الثغرات للتهريب والنهب والاحتيال والتعدي على المال العام والممتلكات العامة بحصر الاصول المالية وغير المالية وخلافه، وكل هذا كان نتاج لاستراتيجيات تطبيق التحولات الرقمية في كافة أنشطة ومعاملات الدولية المالية والتجارية والاقتصادية، وما شهده السودان من طفرة إلكترونية كبرى.

أما في مجال ارتفاع معدلات الناتج المحلي الاجمالي في السودان، فقد شهد أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة من عام 2010م وحتى 2018م، وذلك بسبب التحولات الرقمية، واستقرار نظام الحكم والاستقرار السياسي، ونلاحظ الأثر الذي أحدثه التحول الرقمي في (GDP) على النحو التالي:

جدول رقم(2) يوضح معدلات النمو الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 2010 – 2018م

الرقم	العام	معدل النمو الاقتصادي RGDP
1	2010م	4.76
2	2011م	1.9
3	2012م	1.1
4	2013م	4.4
5	2014م	3.6
6	2015م	4.9
7	2016م	3.3
8	2017م	3.2

9	2018م	5.7

المصدر: www.aljazeera.net.5:54p -2018

نلاحظ من الجدول رقم(2) الأثر الذي أحدثه التحول الرقمي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، بحيث تزايد بتطبيق نظام إلكتروني غاية في الدقة والضبط، وبذلك ارتفعت معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي من 1.1 في بداية تطبيق التحول الرقمي والتعاملات الإلكترونية، وتزايدت معدلاته حتى بلغت نسبة 5.7% مع ظهور بعض التذبذبات في عامي 2011م وعام 2012م، وعلى الرغم من المعوقات والعقبات التي تواجه التحول الرقمي حدث تحسن ملحوظ في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وسوف تشهد البلاد تطوراً كبيراً بعد اكمال برنامج التحول الرقمي.

أما من جانب معدلات التضخم فقد تأثر أيضاً بالتحولات الرقمية في الاقتصاد السوداني، وحدث له انخفاض واضح في سنوات تطبيق التحول الرقمي، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم(3) يوضح معدلات التضخم في الاقتصاد السوداني خلال 2010م – 2018م

الرقم	العام	معدلات التضخم
1	2010م	17.8
2	2011م	18.5
3	2012م	35.1
4	2013م	37.1
5	2014م	39.1
6	2015م	16.9
7	2016م	17.8
8	2017م	25.2
9	2018م	66.8

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، تقارير بنك السودان المركزي 2018م

من خلال الجدول رقم(3) تلاحظ استقرار معدلات التضخم في أرقام ثنائية، وكذلك ثبات الاسعار نوعاً ما، وذلك نتاج لتطبيق برنامج التحول الرقمي والعمل بالنظام الإلكتروني والانتقال إلى التطور والتحديث في التقنية الحديثة، وشمولية تطبيق حزمة من التطبيقات في التقنيات المتقدمة والتخلي عن الانظمة التقليدية التي أهدرت المال والجهد وزادت التكلفة التشغيلية، وعليه فقد تلاحظ الاستقرار في الاسعار والوفرة في السلع والتطور في الخدمات، وهذا الاستقرار أحدث تنمية مستدامة، ورفاهية اقتصادية، واستقرار في القطاعات الاقتصادية مما كان له دور متعاظم في التنمية الاقتصادية، ونهضة في التنمية العمرانية والبنى التحتية والاتصالات وزيادة عدد شركات الاتصالات والتعامل إلكترونياً في كافة مناحي الحياة.

المحور الرابع: مناقشة التحليل النظري والنتائج والتوصيات:

من خلال التحليل النظري للجداول رقم(1- 2 – 3) نجد أن هناك علاقة ذات دلالة بين التحول الرقمي وتعزيز النمو الاقتصادي، فكلما احكم تطبيق اليات التحول الرقمي وادخل اليات وأدوات متطورة كلما زادت معدلات النمو الاقتصادي

فنجد أن النمو الاقتصادي يتأثر أثراً كبيراً بتنفيذ برامج التحول الرقمي بشكل تلقائي ويتحسن الأداء وترتفع نسبة معدلات النمو الاقتصادي بصورة مضطردة ولذلك نجد العلاقة بينهما علاقة طردية حيث يؤثر التحول الرقمي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك من المؤثرات الأخرى علاقته بالتجارة الخارجية فكلما زادت الصادرات وقلت الواردات، وارتفعت عائدات الاستثمار بالاستفادة من الادخار، وانخفض الانفاق الاستهلاكي العام الحكومي والعائلي وترشيد وتقليل الانفاق الاستهلاكي كلما زادات الايرادات وحدث لها تعظيم، زادت معدلات النمو الاقتصادي وتحسن الأداء الاقتصادي والميزان التجاري واستقر ميزان المدفوعات وشكل فائض بزيادة الصادرات للسلع المنتجة بشكل نهائي، وايقاف تصدير المواد الخام الأولية حتى لا نفقد القيمة المضافة، وهذه المؤشرات الايجابية دلالة واضحة على تعزيز وزيادة النمو الاقتصادي، وهذه المؤشرات لها علاقة وطيدة ووثيقة باستراتيجية التحول الرقمي الذي يؤدي إلى زيادة وارتفاع نسبة معدلاتها بصورة أكثر دقة، وعليه نستطيع أن نؤكد أن العلاقة بينهما طردية وتشير الدلالة إلى أن تحسن المتغير المستقل يتبعه تحسن واضح في المتغير التابع والعلاقة بينهما ذات مدلول وارتباط واضح، وبالتالي نقبل الفرض بأن استراتيجية التحول الرقمي يعزز ويدعم النمو الاقتصادي، وأما الفرضية الثانية القائلة أن هناك علاقة ذات دلالة بين استراتيجية التحول الرقمي والناتج المحلي الاجمالي، كذلك ومن خلال البيانات واستعراضها نجد أن التحسن في الناتج المحلي الاجمالي له علاقة بتطبيق استراتيجية التحول الرقمي، وأن الناتج المحلي الاجمالي بلغ نسبة 5.7 وفي حالة تزايد مضطرد بجانب تأثره بتطبيق التحول الرقمي وتطور الياته وأدواته، وينعكس الناتج المحلي الاجمالي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي كلما ارتفعت نسب تطبيق استراتيجية التحول الرقمي كلما زادات نسب معدلات الناتج المحلي الاجمالي وعليه يمكن القول أننا نقبل الفرض لوجود علاقة طردية بين استراتيجية تطبيق التحول الرقمي و الناتج المحلي الاجمالي وعليه أتضح أن العلاقة بين استراتيجية التحول الرقمي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي ذات علاقة طردية وفق تطور اليات التحول الرقمي، ومما سبق اتضح قبول فرض الدراسة القائل : " توجد علاقة ذات دلالة بين تطبيق استراتيجية التحول الرقمي والناتج المحلي الاجمالي الذي يعزز النمو الاقتصادي في السودان"، وأما الفرضية الثالثة القائلة توجد علاقة ذات دلالة بين استراتيجية التحول الرقمي وزيادة الايرادات، هذه الفرضية تقوم على أن استراتيجية التحول الرقمي وأثرها في تعظيم وزيادة الايرادات، وذلك عبر تطبيق السداد الإلكتروني والتحصيل الإلكتروني، وحوسبة الخدمة المدنية العامة وحوسبة الأجور والمواهي والمرتبات وحوسبة الميزانية العامة والنظام المحاسبي الإلكتروني، وكل هذه الأدوات والآليات أدت إلى ضبط الانفاق الاستهلاكي الحكومي وبالتالي زيادة الايرادات التي تؤدي إلى زيادة وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الذي يقود إلى الاستقرار الاقتصادي، بالاضافة إلى المؤثرات الأخرى المساعدة في تعزيز النمو الاقتصادي ، وعليه يمكن القول بقبول الفرضية التي تؤكد أن استراتيجية التحول الرقمي لها علاقة ذات دلالة بزيادة الايرادات التي تعزز ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتسهم في تحسين وتطوير الأداء الاقتصادي، وبالتالي نثبت قبول الفرضية، ونسوق شواهد قوية على أن الاستخدام الواسع النطاق للخدمات الرقمية، مثل خدمات الهاتف المحمول والمدفوعات الرقمية، من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي. ويؤكد التقرير أن أحد الأسباب الرئيسية لتعزيز النمو الاقتصادي يرجع إلى أن التقنيات الرقمية التي تساعد على خفض التكلفة المرتفعة للمعلومات والتي تعيق المعاملات الاقتصادية، وأن هذه التكلفة تتناقص عندما يستخدم المزيد من المواطنين هذه التقنيات، وأسفر البحث عن النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

من خلال بيانات البحث والتحليلات النظرية السابقة توصل البحث إلى مجموعة النتائج التالية:

1 - أثبت البحث أن السودان استطاع تطبيق نسبة تجاوزت 70% في برنامج التحول الرقمي، وتحويل مؤسسات الدولة إلى الرقمنة والتواصل مع اجهزة الدولة في أي زمان وأي مكان، تجاوز للحدود الجغرافية.

2 – أثبت البحث أن السودان اتجه إلى الإستثمار في الاقتصاد الرقمي وعمل علي رفع كفاءة التحول الرقمي، بما يمكن من قياس الفجوة الرقمية بين السودان والعالم المتقدم وفقاً لمعايير متفق عليها موحدة.

3 - أكد البحث أن السودان انتقل انتقال سريع إلى التطبيقات والتعاملات الإلكترونية، وذلك بتطبيق التقديم والتسجيل وسداد الرسوم الجامعية والتعليم الإلكتروني عبر النافذة والمنصة الإلكترونية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

4 - كذلك أثبت البحث أن السودان بتطبيقه لبرنامج السداد الإلكتروني للضرائب والرسوم، وعمل التحصيل الإلكتروني على زيادة الايرادات وحسن في الاداء الاقتصادي بشكل أفضل مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بصورة ملموسة كما هو موضح في الجدول رقم(1) وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى 5.7% بسبب النمو في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة نمو 5.7%.

5 - أكد البحث أن قيام المؤتمرات والورش والمنتديات عبر الفيديو (الشاشة) المؤتمرات الافتراضية قلل من الانفاق والجهد والزمن، مما قلل من التكاليف الباهظة التي كانت تصرف على قيام هذه المؤتمرات.

6 - أثبت البحث أن التحول الرقمي في السودان قلل من الفساد المالي وحافظ على الايرادات ومنع التعدي على المال العام والمحسوبية والرشاوى والاختلاسات.

7 - أثبت البحث أن الفوائد التي حققها التحول الرقمي في السودان، وبالذات في وزارة التعليم العالي من تسهيل عملية القبول والاستيعاب لفرز المقبولين وغير المقبولين، وتوزيع القبول على الجامعات الحكومية والأهلية والخاصة والاجنبية بعدالة ودقة وشفافية.

8 - أكدت المؤشرات الكمية حرص السودان على تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي باعتباره أحد الركائز الرئيسة في بيئة ريادة الأعمال.

9 - لم يصل السودان بعد إلى مرحلة الإقتصاد الصناعي التي تسبق مرحلة الاقتصاد الرقمي، بالرغم من إمتلاكه لمؤشراته، وذلك لأنه يستخدم هذه المؤشرات في جوانب إستهلاكية وليس إنتاجية.

التوصيات:

1- يجب على الحكومة السودانية إتاحة الإنترنت للجميع بجودة عالية وبتكلفة مناسبة، ومحاولة محو الأمية التكنولوجية وهو ما يتطلب نشر الوعي التقني وتوفير خدمة الإنترنت للجميع من خلال دمج المعلوماتية بالمناهج التعليمية وتخفيض رسوم الإشتراك بالشبكة، ومحاولة تطوير البرمجيات باللغة العربية وتشجيعها من خلال الرعاية والحماية القانونية.

2- التأكيد على أهمية رأس المال البشري، من خلال الإستثمار في البنية الأساسية لتقنية المعلومات والإتصالات، من شبكات وأجهزة وبرمجيات وتطبيقات وخبرات بشرية مدربة ومؤهلة للتطور وليس لمجرد التشغيل الأمثل والصناعة.

3- ضرورة التعاون في قضايا مثل الأمن المعلوماتي السيبراني، ومكافحة الجريمة المعلوماتية وجرائم الإنترنت، والقوانين التي تنظم تعاملات التجارة الإلكترونية.

4- التحديث المستمر للجوانب التشريعية والقانونية ذات الصلة بالمعلومات والإتصالات والتقنيات والشبكات.

5- التركيز على البحث والتطوير التقني لغرض تضييق الفجوة الرقمية، لا سيما وأن تقنية المعلومات والإتصالات هي أحد مخرجات البحث والتطوير.

6- نشر الوعي التقني وتوفير خدمة الإنترنت للجميع من خلال دمج المعلوماتية بالمناهج التعليمية وتخفيض رسوم الإشتراك بالشبكة.

7- توحيد الجهود العلمية للباحثين في قطاعات الإتصالات على الصعيد الأكاديمي والعلمي في قطاعات الدولة ، ورفع كفاءة البنية التحتية للواقع الوطني وبالتالي التواصل مع التقدم التقني ، والعمل على إيجاد المراكز البحثية المتخصصة في المجال التقني والمعلوماتي .

الخاتمة:

أن نجاح التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات، يتطلب تغيير نظم التعليم والتعلم لتوفير مهارات جديدة، وكوادر بشرية مؤهلة متخصصة قادرة على تحقيق التميز في التحول الرقمي، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وغرس الثقة والطمانينة لدى الجمهور في تقبل التعاملات والمعاملات الرقمية، وأهميتها في تنفيذ العمليات والاجراءات التي تساعد في توفير الوقت والجهد والتكلفة، وكما أكدت المؤشرات الكمية على سعي الدولة السودانية على تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي، باعتباره أحد الأركان والقواعد الرئيسة في تحسين بيئة ريادة منظمات الأعمال السودانية، وأيضاً أن تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الرقمي السوداني الذي أتاح الفرص واسعة، بحيث يصبح جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، والعمل على رفع كفاءة القطاع الاقتصادي الرقمي، بما يمكن من قياس الفجوة الرقمية بين السودان والدول المتقدمة وفقاً لمعايير متفق عليها عالمياً، مما يحدث طفرة تنموية، وارتفاع معدلات النمو في اقتصاد السودان، وكذلك تأكيد علاقة إيجابية بين تطبيق آليات وأدوات برنامج التحول الرقمي في تعزيز ودعم التنمية والنمو الاقتصادي في السودان.

لآئحة المراجع:

1. بسام بن عبد العزيز الحمادي، وليد بن سليمان الحميضي، (2004)، الحكومة الإلكترونية الواقع والمعوقات وسبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج ا لعربية، معهد الإدارة العامة، الرياض.
2. جاسم، جعفر حسن، (2010)، "مقدمة في الاقتصاد الرقمي"، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن.
3. جامعة الدول العربية، (2020)، "مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020 كوفيد 19 وضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي "، الإتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
4. جميل، أمل صبري محمد محمد، (2020)، "محددات نجاح التحول إلى الاقتصاد الرقمي في الدول النامية -دراسة حالة مصر- "، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.
5. حسين بن محمد الحسن، (2009)، الادارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض.
6. حسين ناجي، (2018)، بعنوان دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً،
7. حماد، صلاح، (2005)، " المعرفة والإستثمار في بنية المعلومات "، ورقة عمل، المؤتمر العربي الاول ، القاهرة، مصر.
8. رافت عبد الباقي رضوان، (2004)، الادارة الالكترونية، الادارة والمتغيرات العالمية الجديدة، الملتقى الإداري الثاني، الجمعية السعودية للإدارة، الرياض.
9. زكي، وليد رشاد ، (2021)، " السياسات الرقمية وترشيد صناعة القرار"، بقلم خبير- إصدارة إلكترونية نصف شهرية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، مصر.
10. شائع بن سعد مبارك القحطاني،(2006)، مجالات ومتطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في السجون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
11. الشريف، عابد راجح العبدلي، (2005)، "التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية"، بحث مقدم خلال المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.
12. عامر ابراهيم قنديلجي، (2015)، الحكومة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن.
13. محمد الصيرفي، (2006)،الادارة الالكترونية، ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
14. محمود، عبير فارو ق،(2009)، "دور الاقتصاد الرقمي فى دعم التنمية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري"، رسالة دكتواره غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
15. مروة زحاف، (2020)، دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، تجارب دولية رائدة بالاشارة إلى حالة الجزائر، دراسة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم لبواقي. : 2020/10/04، (2020)
16. منى ادريس رمضان، أثر التحصيل الإلكتروني في الإيردات العامة في السودان، دراسة حالة ديوان الضرائب ولاية الخرطوم(2008 – 2016)، بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد، غير منشور، جامعة النيلين، السودان.
17. مها مهدي الخفاف، (2016)، منيرة عبدالله مفلح، ريم عوني المطرمي، التجارة الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي منظور إداري، دار وائل للنشر، دار المريخ للنشر، ط1، عمان، الأردن.
18. مهدي عبد الصاحب، الحكومة الالكترونية، تغيير جوهري في ثقافة تنفيذ الخدمات، موقع صحيفة الصباح على الانترنت.
19. نادية ايوب، (2004)، الادارة الالكترونية، الملتقى الإداري الثاني، الجمعية العربية السعودية للادارة، الرياض.

20. النجار، إخلاص باقر هاشم، (2017)، "الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

21. نجم عبود نجم، (2004)، الادارة الالكترونية، الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.

22. الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، مخبر الدراسات القانونية التطبيقية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة1، الجزائر مجلة العلوم الإنسانية- المجلد 31- ديسمبر2020، ص ص 181- 1995.

23. وزارة المالية والاقتصاد الوطني، تقارير بنك السودان المركزي2018.

24. Ayres, R., U. (1997), "Theories of Economic Growth", Working Paper, Center for the Management of Environmental Resources INSEAD Fontainebleau, France February 1997, PP: 1-43

قياس أثر النفقات العامة على الدين العام الخارجي في فلسطين

Measuring the impact of public expenditures on the external public debt in Palestine

د. عماد سالم محمد ابو ميري

دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، أستاذ الاقتصاد جامعة غزة، قطاع غزة، فلسطين

الملخص:

هدفت للدراسة الى قياس أثر النفقات العامة على الدين الخارجي، وذلك من خلال التعرف على مكونات النفقات العامة الفلسطينية. وبيان مكونات الدين العام الفلسطيني الخارجي. وبيان العلاقة الحقيقية بين كل من النفقات الجارية والتطويرية وبين الدين العام الخارجي في فلسطين. ولإتمام الدراسة وتحقيق الغرض منها اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل البيانات والمعلومات المتوفرة، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي Eviews من اجل اختبار الفرضيات، وبرنامج SPSS من اجل وصف البيانات المجمعة، وكانت الحدود المكانية في دوله فلسطين والحدود الزمانية للفترة (2000-2021). وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: يوجد اثر للنفقات الجارية على الدين العام الخارجي في فلسطين، وأن بياناتها تفسر ما نسبته 67% من بيانات الدين العام الخارجي. وأن الزيادة في وحدة واحدة منها تؤدي الى زيادة بقيمة 1.16% من المتغير التابع. كذلك وبحسب مقاييس الدين الفلسطيني القائم الى مؤشرات مقياس الدين الفلسطيني، تبين أن ما تمتلكه السلطة من الاحتياطات الدولية من العملات الاجنبية، لا تغطي إلا الثلث من رصيد الدين القائم، وهي تُعد نسبة في غاية الخطورة بالنسبة لقدرة السلطة على الاستمرار في سياسة الاقتراض. وتوصلت الدراسة الى عدة توصيات جاء اهمها: في دراسة موضوع الدين الخارجي على أعلى المستويات الفلسطينية قبل اتخاذ قرار الاستدانة الخارجية، بهدف القدرة على تحقيق الاهداف التي من أجلها يتم الاقتراض، وضرورة تبنيها خطة إصلاح جذرية في مؤسساتها عبر دمج المؤسسات غير الحكومية في الوزارات لتقليل النفقات التي تمولها الميزانية .

الكلمات المفتاحية: الايرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام، الدين الخارجي.

Abstract :

The study aimed to measure the impact of public expenditures on the external debt, by identifying the components of Palestinian public expenditures. And a statement of the components of the external Palestinian public debt. And the statement of the real relationship between each of the current and development expenditures and the external public debt in Palestine. To complete the study and achieve its purpose, the researcher relied on the descriptive analytical approach to study and analyze the available data and information. The statistical analysis program Eviews was used to test hypotheses, and the SPSS program to describe the collected data. The study reached several results, the most important of which are: There is an effect of current expenditures on the external public debt in Palestine, and its data explain 67% of the external public debt data. And that an increase in one unit of them leads to an increase of 1.16% of the dependent variable. Also, according to the measures of the existing Palestinian debt to the indicators of the Palestinian debt scale, it was found that the international reserves of the Authority of foreign currencies cover only one-third of the balance of the existing debt, which is considered a very dangerous percentage in relation to the Authority's ability to continue its borrowing policy. The study reached several recommendations, the most important of which were: In studying the issue of external debt at the highest Palestinian levels before taking the decision to borrow externally, with the aim of being able to achieve the goals for which the borrowing takes place, and the need for it to adopt a radical reform plan in its institutions by integrating non-governmental institutions into ministries to reduce expenditures financed by the budget.

Key words : Public Revenues, Public expenditure, Public debt, External debt.

مقدمة:

تلجأ الدول إلى توفير إيراداتها من مصادر ووسائل مختلفة ومتعددة لتمويل النفقات العامة، وتواجه معظم حكومات هذه الدول ومن وقت لآخر عجزا في إيراداتها، مما يضطرها للاستدانة وللاقتراض من مصادر داخلية وخارجية متعددة، وما يترتب عليها من فوائد على هذه الديون أو القروض وفق جدول سداد متفق عليه، لذا يجب على الحكومة المقترضة أن تأخذ بعين الاعتبار أن هذه القرارات التي تتخذها ستتحمل غالباً عبء سدادها للأجيال القادمة، وخاصة إذا اسُتخدمت القروض في أوجه إنفاق لا تقود إلى عمليات نمو اقتصادي، فان الحكومة المقترضة ستجد نفسها مضطرة للجوء إلى الاقتراض من جديد لخدمة وتسديد ديونها القديمة، وإدخال البلاد في حلقة الدين المفرغة التي تفاقم من حدة الأزمة ولا تحلها، هذا من جهة، أو اللجوء إلى التقشف في النفقات العامة من جهة أخرى، وبالتالي تردي الخدمات الأساسية، أو زيادة العبء الضريبي.

وكغيره من اقتصاديات الدول النامية، يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشكلة الدين العام بشقية الداخلي والخارجي، والتي عكست طبيعة هذا الاقتصاد القائم على محدودية الموارد، والتبعيّة الاقتصادية، والاختلال البنيوي، ويظهر ذلك من تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية الفلسطينية، فمنذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتوقيع اتفاقية أوسلو بينها وبين إسرائيل المحتلة لفلسطين، بدأت معدلات الدين ولا زالت تنمو بشكل مطّرد ومتزايد، رغم تزايد المساعدات والمنح الخارجية في بدايات هذا الاتفاق، وتذبذبها بين الفترة والاخرى، بل قطعاها في بعض الاحيان، حيث ما يحدث منذ شهر شباط من العام 2019م وحتى تاريخ كتابة هذه الدراسة في النصف الاول من العام 2022م، حين رفضت السلطة الفلسطينية استقبال مستحقاتها من المقاصة بعد أن اقتطعت حكومة الإحتلال الإسرائيلي جزء من هذه الأموال عنوة، تحت ذريعة مصادرة ما يتم دفعه لعائلات الشهداء والأسرى والجرحى، حيث قُدر المبالغ الذي تم خصمها من المستحقات الشهرية حوالي (41) مليون شيكل وهو ما يعادل تقريباً (11.8) مليون دولار أمريكي، في حين بلغت قيمة تحويلات المقاصة حوالي (700) مليون شيكل شهريا، وهو ما يعادل (200) مليون دولار أمريكي. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2019).

والجدير ذكره بأن الممارسات الإسرائيلية ستزيد من الأعباء المالية علي السلطة الفلسطينية، لا سيما أن مديونيتها للبنوك الداخلية وصلت تقريبا إلى مليار دولار، إضافة إلى وجود ديون خارجية متراكمة أصلاً، خاصتةً أن المصادر الرئيسة للتمويل التي تعتمد عليها السلطة الوطنية تعرضت للانخفاض، فتراجع الدعم الأمريكي الذي يشكل مورداً مالياً هاماً، إلى جانب تراجع تمويل الدول العربية للخزينة منذ أربع سنوات، كذلك أن الاتحاد الأوروبي لم يعلن عن موعد نهائي بعد عن دعمه المالي المقرر على مدى السنوات الأربع المقبلة والمقدر بنحو 340 مليون دولار سنوياً، وخاصتةً بعد الحرب الروسية الاوكرانية، فكل هذه التحديات تجعل السلطة أمام واقع مالي صعب، دفعها إلى تقليص نفقاتها الشهرية، وتأجيل الالتزامات المالية الأخرى. (عربي بوست، 2022).

أولاً: مشكلة الدراسة:

مما تقدم وفي هذا السياق اتجهت السلطة إلى الاقتراض لتوفير إيرادات جديدة لمواجهة متطلبات عملية التنمية، ولمواجهة عجز الموازنة المستمر. والملاحظ أن حجم الدين العام الخارجي تزايد بصورة واضحة خلال الفترة (2000-2021) وهو فترة مليئة بالأزمات المالية والاقتصادية كذلك السياسية. وقد تضمن هذا الدين بنوعية الداخلي والخارجي.

حيث بلغ إجمالي الدين العام المحلي حتى نهاية أبريل عام 2021م، تقريباً 2.379 مليار دولار، بينما بلغ الدين العام الخارجي في نفس الفترة 1.323 مليار دولار. وتشكل نسبة الدين العام المستحق على الحكومة الفلسطينية 28% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، والمقدر تقريباً قرابة 13.2 مليار دولار. كذلك، يأتي ارتفاع الدين العام مع استمرار تراجع المنح والمساعدات الخارجية، البالغة 370 مليون دولار للميزانية العامة في 2020، مقارنة مع متوسط مليار دولار سنوياً سابقاً. ومما تقدم تنحصر مشكلة الدراسة في قياس أثر النفقات العامة للسلطة الوطنية على الدين العام الخارجي، من خلال تحليل تطور الدين العام وتحديد مؤشراته وتداعياته، كما التعرف على شكل ووجهات النفقات الفلسطينية، ومن ثم يمكن صياغة المشكلة بالسؤال الرئيسي التالي:

ما الاثر للنفقات العامة على الدين العام الخارجي في فلسطين؟.

وفي ضوء هذا التساؤل الرئيس برزت عدة تساؤلات فرعية لعل أبرزها:

1- ما هي مكونات النفقات العامة الفلسطينية؟.
2- ما هي مكونات الدين العام الفلسطيني الخارجي ومصادره؟.
3- ما هي العلاقة بين النفقات العامة الفلسطينية والمديونية الخارجية لها؟.
4- ما هي العلاقة بين النفقات الجارية والدين العام الخارجي في فلسطين؟
5- ما أثر النفقات التطويرية على زيادة حجم الدين العام الخارجي الفلسطيني؟

ثانياً: أهمية الدراسة.

يُعد الدين العام بشكل عام والدين الخارجي بشكل خاص ذات أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الفلسطيني، لما له من أثار اقتصادية، لذا فإن دراسة العلاقة بين النفقات العامة الفلسطينية ومديونتها الخارجية، وما ستخرج به هذه الدراسات من نتائج وتوصيات، وبيان لمدى هذه العلاقة وخاصتةً أن النفقات هي التي توثر في الدين العام الخارجي، تشكل مدخلاً ضمنياً لبيان الاثر على الاقتصاد القومي الفلسطيني. وانطلاقًا من الأهمية القصوى تكتسب الدراسة أهميتها من وجية نظر الباحث من خلال:

- حداثة الموضوع في الاقتصاد الفلسطيني، والتي تبرز من خلال ما يمكن أن تتوصل له الدراسة من مدلولات نظرية وفكرية باعتبارها تمثل استجابة حقيقية لأبرز التحديات الرئيسية للسلطة الفلسطينية تفاقم مديونياتها الخارجية عاماً تلو الاخر.
- فتح المجال أمام الباحثين للتعمّق من أجل ايجاد الحلول لبعض المشاكل المتعلقة بالآثار المترتبة على المديونية الخارجية للسلطة الفلسطينية، في ضوء المتغيرات والمستجدات الحالية الجارية.
- تقديم المقترحات والسياسات اللازمة للحد من أثر الدين الخارجي للجهات المختصة، سواء من الناحية النظرية أو الناحية المهنية والعملية قياساً بنتائج الدراسة.

ثالثاً: فرضيات الدراسة.

في ضوءِ مشكلة وأهداف الدراسة يمكن تحديد الفرضية الرئيسية فيما يلي:

HO1: لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات العامة والدين العام الخارجي في فلسطين.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

HO1 -1: لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات الجارية والدين العام الخارجي في فلسطين.

HO1-2: لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات التطويرية والدين العام الخارجي في فلسطين.

رابعاً: أهدف الدراسة.

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في قياس أثر النفقات العامة على الدين الخارجي، ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيس من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على مكونات النفقات العامة الفلسطينية.
- بيان مكونات الدين العام الفلسطيني الخارجي ومصادره.
- تحديد العلاقة بين النفقات العامة الفلسطينية والمديونية الخارجية لها.
- بيان العلاقة بين النفقات الجارية والدين العام الخارجي في فلسطين.
- توضيح أثر النفقات التطويرية على زيادة حجم الدين العام الخارجي الفلسطيني.

خامساً: منهجية الدراسة.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل البيانات والمعلومات والتقارير المتوفرة، حول النفقات العامة الفلسطينية، كذلك بيانات الدين العام الفلسطينية، واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل القياسي، من خلال اختبار متغيرات نوعية ومنهجية إحصائية، تستخدم سلاسل زمنية تم التأكد من ثباتها، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي Eviews من اجل اختبار الفرضيات، وبرنامج SPSS من اجل وصف البيانات المجمعة، وبرنامج ال EXCEL من اجل تصميم الرسوم البيانية.

سادساً: حدود الدراسة.

- **الحدود الزمانية:** اقتصرت الدراسة على الفترة (2000-2021)، لأن تلك الفترة تميزت بزيادة في حجم النفقات العامة والتي فاقمت من الديون العامة الخارجية لفلسطين.
- **الحدود المكانية:** دولة فلسطين صاحبة المديونية الخارجية المتواصلة.

سابعاً: الدراسات السابقة.

1: الدراسات المحلية والعربية.

1- **دراسة: (برسوم، 2022):** هدفت الدراسة إلي تحليل العلاقة بين الدين الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي، ويعد الدين الخارجي مصدراً مهماً من مصادر التمويل فضلاً عن انه أحد أهم العوامل المؤثرة بشكل كبير في عملية النمو الاقتصادي. واعتمدت الدراسة علي استخدام أحد نماذج الاقتصاد القياسي لتحليل العلاقة بين الدين الخارجي ومعدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1983-2020)، بإستخدام اختبار تصحيح الخطأ العشوائي VECM، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي إيجابي قصير وطويل الأجل للدين الخارجي علي معدل النمو الاقتصادي وأوصت الدراسة بضرورة توجيه القروض الخارجية في تمويل المشروعات ذات العائد الكبير بما يساهم في القدرة على سداد حجم الدين الخارجي بالتركيز على القطاع الإنتاجي بصورة أكبر من القطاع الخدمي وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الوصول إلى

اقتصاديات ذاتية النمو قادرة على النمو الاقتصادي بالاعتماد على الموارد الذاتية، بالإضافة لمساهمة الدولة في تحقيق ضمان استقرار السياسات الكلية من أجل الاستفادة بفوائد الدين الخارجي لتجنب مشكلة تراكم الديون.

2- **دراسة: (عبدالرؤوف، 2021):** تناولت الدراسة تحليل العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة والدين العام المحلي من خلال عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي هي بمثابة قنوات انتقال الأثر المتبادل عبر الزمن بين متغيري الدراسة خلال الفترة من 1974 - 2018، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد،Multi Regression Model، وخصائص معدلات التغير عبر الزمن ،Quadratic Terms، والأثر المتبادلTerms Interaction ، بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود أثر لتراجع النمو الاقتصادي في تطور الدين العام المحلي من خلال قناة الإيرادات السيادية بالموازنة العامة، وبالتالي وجود علاقة تبادلية بين الدين العام وعجز الموازنة العامة، كما تبين ضعف تأثير التضخم على الدين العام في الأجل القصير، في مقابل ارتفاع تأثر سعر الفائدة على تطور الدين العام المحلي من خلال قناة أعباء الدين العام كأحد بنود الإنفاق العام.

3- **دراسة: (Hussein، 2019)** هدفت الدراسة الى ابراز الدور الذي تلعبه زيادة النفقات العامة على ارتفاع مستوى الاسعار (التضخم) في الاقتصاد العراقي فضلا عن قياس الأثر المتبادل بين المتغيرين قيد الدراسة،

واكتسبت الدراسة أهميتها من أهمية النفقات العامة وما لها من علاقة وتأثير متبادل بينها وبين التضخم وما لها من أهمية في تحقيق رفاهية المجتمع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل المتغيرات باستخدام برنامج Spss، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج جاءت أبرزها في وجود اثر متبادل بين كل من النفقات العامة والتضخم بنسبه(٪)72.2 والنسبة المتبقية تعود الى متغيرات عشوائية خارج النموذج، وخلصت الدراسة الى أهم النتائج لعل أهمها: ضرورة اتباع سياسية نقدية للحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي وذلك من خلال التحكم بالمعروض النقدي بما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي.

2: الدراسات الاجنبية.

4- **Study: (Awad، 2021):**

This study aimed to identify the effect of public debt on Palestinian government expenditure from the year 1997-2019. An analytical descriptive approach was used. The study found that the public debt positively impacts government expenditures and current expenditure, this confirms that the largest proportion of public debt is spent on the non-productive consumer aspects without direct concern for the elements of real economic production. In addition, the public debt negatively affects the development expenditures, which are usually supported by foreign aid and grants. Based on previous results, the researcher progress with several recommendations, the most important of which are that the Palestinian Authority should rationalize public and private consumption spending, and encourage citizens to invest by making them aware of the benefits of directing savings towards investment, financing projects. That is to achieve Palestinian priorities and economic development at the national level and within the main directions of the Palestinian Development Plan while increasing the share of development expenditures.

5- **دراسة: (Badwan، 2022).**

The study aimed to identify the overall impact of the global financial crisis on the Palestinian economy from 2005 to 2021, and the study used the descriptive analytical approach, where information was presented in a series of tables with statistical analysis to support it. This research supports this theory with strong empirical data regarding economic growth. The results of the study showed that Palestine relied over the past two decades on foreign donations and grants to finance its expenditures. This source of revenue has recently diminished, this led to the suspension of salary payments for public servants as well as a decrease in overall government spending. The large and persistent trade deficit also continues to push the government and the private sector into unsustainable debt. Due to the lack of a national currency in Palestine, although the PNA has so far avoided a systemic currency crisis, current deficit financing patterns are unlikely to be sustained permanently, because domestic foreign reserves are rapidly shrinking and arrears are mounting. The amount of outstanding debt is increasing at an alarming rate. According to the study, financing the capital market without a monetary authority leads to large fluctuations in interest rates and financial instability given the conditions of monetary financing, in the current institutional and economic framework.

ثامناً: الفجوة الحثية:

من خلال استعراض الباحث بعض الدراسات السابقة، فإنه سيتم بيان بعض أوجه التشابه والاختلاف والتمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ومدى استفادة الباحث من بعض هذه الدراسات من خلال:

*** الاستفادة من الدراسات السابقة.**

- التحديد الدقيق لمشكل الدراسة.
- صياغة التساؤلات الخاصة بالدراسة بشكل علمي يحق أهداف الدراسة.
- تحديد المناهج والاساليب المناسبة لاستخدامات الدراسة

*** أوجه الاتفاق:**

- استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
- استخدام تحليل القوائم المالية المنشورة المعتمدة كأداة أساسية في الدراسة.

*** أوجه التمييز:**

- تناولت هذه الدراسة موضوع تطور حجم المديونية الخارجية في فلسطين ومدى العلاقة بينها وبين النفقات العامة الفلسطينية، حيث شح الدراسات من هذا النوع وخاصة المحلية والحديثة منها. كذلك المكتبة الفلسطينية تفتقر لمثل هذه الدراسات المتعلقة بموضوع هذه العلاقة، حيث لا زالت المكتبة الفلسطينية تعاني من نقص في الدراسات المتعلقة بهذا الشأن، وحسب المعلومات المتوفرة للباحث تعتبر هذه الدراسة الاولى من نوعها التي تقوم بهكذا دراسة.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: هيكل الموازنة العامة الفلسطينية.

تتكون الموازنة العامة الفلسطينية بشكل عام من مكونين أساسيين هما الإيرادات العامة والنفقات العامة، وسنقوم بتعريف سريع لمفهوم للإيرادات العامة حتى يتمكن المتابع والقارئ للدراسة بالإلمام بمفهومها، والفرق بينها وبين النفقات العامة، ولكن الجزء الأهم هنا هو الجزء الآخر من الموازنة الحكومية وهو بند النفقات العامة. والذي يتكون من نفقات جارية ونفقات تطويرية، وهذا ما سنوضحه خلال هذه الدراسة.

- **الايرادات العامة: Public Revenues**. لقد عرفها (عبد النبي، 2012)، بأنها عبارة عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومات للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها موضع التنفيذ، كذلك تعرف: بأنها عبارة عن جميع الإيرادات المالية التي تحصل عليها الدولة من أي مصدر كان.
- **النفقات العامة: Public expenditure**. وهي كالتالي (حسني، 2012):

للنفقات العامة العديد من التعاريف نذكر منها: بأنها مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة)، أو احدى المؤسسات التابعة لها بهدف اشباع حاجة عامة (Michaillat, 2019). ويمكن تقسيم النفقات في فلسطين إلي نفقات جارية ونفقات تطويرية من خلال:

أ- النفقات الجارية: وتشمل (الحسني، 2020) .

- الرواتب والأجور: رواتب الموظفين والعاملين في أجهزة السلطة الفلسطينية المدنية والعسكرية .

- النفقات التشغيلية: وتشمل مصاريف المياه، الكهرباء، الهاتف، البريد والمواصلات، إيجارات المباني، المحروقات، القرطاسية، المطبوعات، الصيانة، مهمات السفر، ومصاريف أخرى .

- النفقات التحويلية: وتشمل حصة الحكومة من الضمان الاجتماعي 12.5% والتي تدفع لصندوق التأمين والمعاشات (التقاعد)، كذلك الإنفاق على البرامج الإغاثية والرعاية الاجتماعية والمساعدات والتعويضات التي تقدمها للمواطنين المتضررين من الحصار والعدوان الإسرائيلي.

- نفقات رأسمالية عادية: وهي النفقات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الموازنة الجارية.

- صافي الإقراض: وهي المبالغ التي تدفعها الخزينة سواء بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء للتسديد عن المواطنين، أو من خلال الخصم من مستحقات السلطة الفلسطينية (إيرادات المقاصة)، لدى إسرائيل (عفانة، 2021).

جدول رقم (1) يبين إجمالي النفقات الجارية الفلسطينية للفترة 2000- 2021 (مليون دولار).

م	السنة	القيمة	م	السنة	القيمة
1	2000	1199	12	2011	2952
2	2001	1095	13	2012	3047.1
3	2002	994	14	2013	3250.7
4	2003	1240	15	2014	3445.9
5	2004	1528	16	2015	3424.9
6	2005	1994	17	2016	3661.7
7	2006	1426	18	2017	3794.8
8	2007	2567	19	2018	3660.0

9	2008	3273	20	2019	3660.1
10	2009	2920	21	2020	4686.8
11	2010	2983	22	2021	4905

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، البيانات السنوية، أعداد مختلفة، https://www.pma.ps/ar. .

يلاحظ من الجدول السابق أن النفقات الجارية خلال فترة الدراسة قد أخذت بالتزايد، وأنها تستحوذ على الحصة الأكبر من النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة قاربت على 86% بالمتوسط خلال الفترة 1995-2015م، ويحتل بند الأجور والرواتب الجزء الأكبر من النفقات العامة للسلطة بالمتوسط حوالي 46.5% خلال نفس الفترة.

وعلى الرغم من سياسة الاحتواء التي اتبعتها الحكومة الفلسطينية تجاه إنفاقها الموجه للأجور، فإن التدفقات النقدية ما زالت غير كافية، ويعود الخلل الهيكلي في فاتورة الرواتب إلى الأسباب الآتية:

-التبعات المالية لقانون التقاعد العام، وما يتبعه من تحويلات المساهمة الإلزامية الحكومية.

- النمو الطبيعي لفاتورة الرواتب من غلاء معيشة ووظائف جديدة في الضفة الغربية

-القطاع العام هو المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في ظل غياب دور القطاع الخاص.

ب- **النفقات التطويرية:** وهي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، وتمول من موازنة السلطة ومن المانحين (الحسني، 2020).

كما وعرفها (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2019)، بأنها تلك النفقات التي لها طبيعة مختلفة عن النفقات الجارية أو التشغيلية أو التحويلية أو الرأسمالية أي أنها(نفقات قرطاسية، أدوات، أجهزة كمبيوتر، وأثاث، وغيرها)، وهي تتميز عن النفقات الأخرى بالعمر الافتراضي، والبعد التطويري التنموي، وبهذا المفهوم، تكون للإنفاق التطويري عوائد حالية ومستقبلية، وهذه العوائد تكون على شكل أرباح أو زيادة في التشغيل أو زيادة التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار،) أو عوائد غير مباشرة لها علاقة بتحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية وتحسين بيئة الأعمال، من خلال تحسين البنية التحتية. بمعنى آخر، إن هذه النفقات ذات بعد تنموي اقتصادي واجتماعي .بشكل عام، وليس دائماً، فالنفقات التطويرية من وجهة نظر الموازنة الفلسطينية تعتبر غير طارئة وأولوياتها عادة ما تكون متأخرة (بسبب قلة الإمكانيات المالية وضعف مصادر الإيرادات المحلية،) ويتم الاعتماد في تمويلها على الدول المانحة أو على إيرادات من خارج صندوق الإيرادات الضريبية، وهذا ما انتهجته السلطة الفلسطينية خلال سنوات إعداد الموازنة، وتفيد البيانات في الشكل التالي أدناه هيكل النفقات التطويرية للسلطة الفلسطينية .

جدول رقم (2) يبين النفقات التطويرية الفلسطينية للفترة 2000- 2021 (مليون دولار)

م	السنة	القيمة	م	السنة	القيمة
1	2000	264	12	2011	296
2	2001	340	13	2012	211.0
3	2002	252	14	2013	168.4
4	2003	359	15	2014	160.9
5	2004	500.1	16	2015	176.4
6	2005	287	17	2016	316.5
7	2006	281	18	2017	257.9

276.9	2018	19	310	2007	8
200.0	2019	20	253.9	2008	9
207.8	2020	21	213.6	2009	10
683	2021	22	275.1	2010	11

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، البيانات السنوية، أعداد مختلفة، https://www.pma.ps/ar/Statistics .

تشير البيانات التاريخية إلى أن النفقات التطويرية اعتمدت على التمويل الخارجي من الأساس، وأخذت الموازنة الفلسطينية هيكليتها التي رسخت تضخماً في النفقات الجارية بشكل مطرد وبشكل لا يمكن التراجع عنه أو إصلاحه بسهولة، إذ إن إصلاحه يحتاج إلى فترة زمنية طويلة، أي أن النفقات الجارية وصلت إلى حد مرتفع لا يمكن التراجع عنه بسهولة، فكان ذلك على حساب النفقات التطويري التي أصبحت من الصعب تغطية النقص فيها عن طريق زيادة المخصصات من الإيرادات المحلية، فذلك يؤدي إلى اقتطاع إنفاق جاري، وقد يكون طارئاً أو التزاماً مالياً لا يمكن التخلي عنه، فيتم إعطاؤه أولوية على النفقات التطويرية. وفي المحصلة، أثر تراجع التمويل الخارجي بشكل سلبي على كل من دعم الموازنة والنفقات التطويرية، حيث بدأ التراجع بشكل تدريجي بعد عام 2008 ليصل إلى النصف بالمقارنة مع الفترات السابقة.

ثانياً: الدين العام الخارجي الفلسطيني.

كغيره من اقتصاديات الدول النامية، يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشكلة الدين العام، التي عكست طبيعة هذا الاقتصاد القائم على محدودية الموارد، والتبعيّة الاقتصادية، والاختلال البنيوي، ويظهر ذلك من تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية، فمنذ إنشاء السلطة الفلسطينية وتوقيع اتفاقية أوسلو بينها وبين إسرائيل، بدأت معدلات الدين ولا زالت تنمو بشكل مطّرد، رغم تزايد المساعدات والمنح الخارجية.

1: مبررات اللجوء للإقتراض الفلسطيني.

يقدر المبلغ الذي خصمة الاحتلال الاسرائيلي من المستحقات الشهرية للسلطة تقريباً (11.8) مليون دولار، حيث رفضت السلطة الفلسطينية استقبال مستحقاتها من المقاصة بعد أن اقتطعت حكومة الإحتلال الإسرائيلي جزء من هذه الأموال عنوة، تحت ذريعة مصادرة ما يتم دفعه لعائلات الشهداء والأسرى حيث بلغت قيمة تحويلات المقاصة حوالي (200) مليون دولار أمريكي. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2019). بالإضافة إلى ذلك قيام الولايات المتحدة بوقف دعمها السنوي للحكومة الفلسطينية البالغ 400 مليون دولار، بواقع 363 مليون دولار مشاريع تنموية، و37 مليون دولار للأجهزة الأمنية الفلسطينية، وإن هذا التراجع في حجم ووتيرة المساعدات الأمريكية قد فجر أزمة حقيقية للسلطة الفلسطينية، حيث أعادت توجيه بوصلة هذا الجدل نحو البدائل او الخيارات المتاحة لتبني سياسة مالية لمرحلة قادمة يستمر غياب المساعدات الخارجية الأمريكية فيها جزئياً او كلياً. (الرجوب، 2018).

2: مصادر الدين العام الخارجي الفلسطيني.

تتنوع مصادر الدين الخارجي الفلسطيني، ما بين مؤسسات عربية ودولية وقروض ثنائية حكومية، وقد يعزز هذا التنوع مقترناً بشروط القروض الميسرة، درجة الأمان التي تتمتع بها القروض الخارجية، وهو ما سيتم التأكد منه عند الحديث

عن مؤشرات الدين العام الفلسطيني. كما وتتمثل مصادر الدين الخارجي في فلسطين في ثلاثة مصادر أساسية والتي سنقوم بتفصيلها على النحو التالي: (سلطة النقد الفلسطينية، 52:2020).

- قروض مؤسسات دولية متعددة الأطراف: وهي قروض مقدمة للسلطة من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بنك الاستثمار الاوروبي، البنك الإسلامي للتنمية جدة منذ ظهور الاوبك، الصندوق الدولي للتطوير الزراعي، والصناديق العربية مثل: صندوق الأقصى، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتصل فترة سماحة إلى ما يقارب عشر سنوات، كما وتعتبر قروضاً ميسرة تصل فائدتها 3%.

- قروض رسمية ثنائية: وهي مقدمة من الحكومات الأجنبية والعربية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، مثل: إسبانيا، الصين، النرويج، السويد، وايطاليا، وتصل فترة السماح فيها إلى خمس سنوات، وفترة سداد تتراوح ما بين 15-20 سنة، مع نسبة فائدة يمكن اعتبارها معدومة.

- قروض البنوك التجارية: وهي القروض التي تقدم من البنوك التجارية الاجنبية بعملات مختلفة، والتي تتعاقد بها السلطة الوطنية منذ العام 1993م، وتتراوح فترة السماح فيها من 1-3 سنوات، ونسبة الفائدة من 1-6% (سلطة النقد الفلسطينية، 52:2020). والجدول التالي يوضح مصادر الدين العام الخارجي الفلسطيني للفترة 2015-2020.

جدول رقم (3) مصادر الدين العام الخارجي الفلسطيني للفترة 2015-2020 (مليون دولار)

المصدر	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤسسات المالية العربية	618.4	606.0	564.4	563.4	739.1	753.2
1-صندوق الاقصى	518	512.4	513	513	513	505.8
2- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية	56	56.1	14.3	14.2	14.2	14.0
3- البنك الاسلامي للتنمية	44.4	37.5	37.1	36.2	36.2	36.2
المؤسسات الدولية والاقليمية	337.4	329.8	342.3	339.1	336.3	331.4
1-البنك الدولي	269.5	266.1	269	270.9	272.7	269.1
2-بنك الاستثمار الاوروبي	45.1	41.1	50.7	44.2	39	38.1
3-الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	2.5	2.3	2.3	2.1	2	2
4-الاوبك	20.3	20.3	20.3	21.9	22.4	22.1
القروض الثنائية	114.9	108.2	135.3	129.2	142.5	167.6
1-إسبانيا	75.8	73	83.7	79.8	78.2	76.3
2-ايطاليا	34.1	35.2	51.6	49.4	64.3	62.7
إجمالي الدين الحكومي	2141.4	2093	2084	2063.4	2259.9	2278.5

المصدر: إعداد الباحث، التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية، ووزارة المالية الفلسطينية، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول السابق أن المؤسسات المالية العربية والدولية متعددة الاطراف هي المصدر الرئيس للقروض المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد تجاوزت نسبة مساهمتها في إجمالي الدين العام الخارجي 85%، أما القروض الثنائية الرسمية من الحكومات الاجنبية لم تتجاوز نسبة 15%. والجدير بالذكر أن المعونات الأجنبية تعتبر محصلة للدوافع والأهداف التي تسعى الجهة المانحة إلى تحقيقها، وترتكز هذه الدوافع والأهداف على اعتبارات سياسية او إنسانية في المقام الاول.

ومن خلال ما تقدم نلخص أن الدين الحكومي الخارجي يمتاز بأن معظمه طويل الأجل، بعكس الدين الحكومي المحلي، وهو أقرب للمنح والهبات. وشكلت نسبة الدين الخارجي الفلسطيني نحو 44% من إجمالي الي الدين الحكومي في العام 2019م. ويميل الدين الحكومي الخارجي إلى الاستقرار، لكن أزمة أموال المقاصة خلال العام 2019 أدت إلى ارتفاعه بنسبة 18% عن السنة السابقة، وتعود أعلى القروض في العام 2019 إلى قرض مقدم من صندوق الأقصى بقيمة (513) مليون دولار، وقرض من البنك الدولي بقيمة (272.7) مليون دولار (المراقب الاقتصادي، 2018).

وكالعادة المتعارف عليها في النظريات الاقتصادية المتعددة، بأن اللجوء إلى الديون بشقيها الداخلي او الخارجي يترتب عليها فوائد كثيرة، متفق عليها كما نصت عليها القوانين المتعارفة حيال هذا الأمر. سيما في ظل التكلفة المنخفضة للقروض الخارجية فإنه بإمكان السلطة الفلسطينية تمويل عجزها المالي بالاقتراض من الخارج. لكن بيانات الدين العام تظهر أن نحو (50%) من هذا الدين هو داخلي من خلال الاقتراض من المصارف وبسعر فائدة مرتفع نسبياً، وفي هذا دلالة واضحة على أن الحكومة الفلسطينية غير قادرة على الاستمرار في تمويل عجزها المالي المزمن من خلال التمويل الخارجي وبالتالي فإنها تلجأ للاقتراض الداخلي وبتكلفة مرتفعة نسبياً (سلطة النقد الفلسطينية، 52:2020).

3: تطور حجم المديونية الخارجية الفلسطينية

السنوات الأولى من عمر السلطة الممتدة من سنة 1997-2000 كانت نسبة الديون الخارجية بمتوسط 42.5% من إجمالي الدين العام، ومع دخول انتفاضة الأقصى أواخر عام 2000، وحتى العام 2012، كان الدين الخارجي مستحوذاً على النسبة الأكبر من إجمالي الدين العام نسبة تجاوزت بعض السنوات 87-79% كما حدث في العامين 2002-2003 (أبو عامر، 2021). حيث تشير بيانات الدين العام الفلسطيني أن حجم الدين بقي ضمن الحد المسموح به بحسب قانون الدين الفلسطيني وهي 40% كحد أقصى من الناتج المحلي الاجمالي، ومن ناحية أخرى اظهرت البيانات المتاحة للدين العام الفلسطيني، انخفاض مؤشر الدين الخارجي نسبة إلى الصادرات، حيث يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة الفلسطينية على سداد الدين الخارجي، واستخدام العملات الصعبة لتسديد القروض الدولية في حال انخفاض هذا المؤشر، والجدول التالي يوضح حجم الدين العام المتراكم على السلطة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (4) حجم وتطور الدين العام الخارجي للسلطة الفلسطينية 2000-2020 (مليون دولار)

السنة	إجمال الدين العام	الدين العام الخارجي	معدل النمو	النسبة من اجمالي الدين العام	نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الاجمالي
2000	795	378	0	%47.5	%20.0
2001	1190	827	49.7	%69.5	%21.8
2002	1090	950	8.4-	%87.1	%21.1
2003	1236	987	13.4	%79.8	%21.4
2004	1422	1010	15.0	%71.0	%23.1
2005	1602	1010	12.7	%63.0	%24.8
2006	1493	1010	6.8-	%67.6	%22.2
2007	1432	1010	4.0-	%70.5	%26.4
2008	1558	1034.4	64.3	%66.4	%22.7
2009	1736	1086.9	5.1	%62.6	%20.7
2010	1883	1043.3	4.0-	%55.4	%18.2

%17.4	%50.4	6.8	1114.3	2213	2011
%16.2	%44.2	1.5-	1097.9	2483	2012
%16.0	%46.7	10.0	1108.7	2376	2013
%19.0	%49.8	0.3-	1105.2	2217	2014
%20.0	%42.2	3.1-	1070.7	2537	2015
%24.7	%40.7	5.5-	1011.0	2484	2016
%29.4	%40.9	3.1	1042.0	2543	2017
%28.4	%43.5	1.9-	1032.2	2369	2018
%28.6	%40.1	16.5	1202.9	2795	2019
%29.3	%40.3	1.7	1223.7	2649	2020

المصدر: من اعداد الباحث، بيانات تقارير سلطة النقد، وزارة المالية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أعداد مختلفة.

يوضح الجدول السابق حجم وتطور الدين العام الخارجي للسلطة ونسبتها في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو على مر سنوات الدراسة، فيبين أنه منذ وصول السلطة الفلسطينية والدين العام في تزايد، إذ حاولت السلطة الفلسطينية الإنفاق في مجالات البنية التحتية ودعم وبناء المؤسسات، بالاعتماد على مواردها الخاصة وعلى المساعدات الخارجية التي تتلقاها من الخارج، غير أن الدين العام تضاعف ليصل إلى 872 مليون دولار في عام 2001م، وذلك بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى والسياسات التي انتهجتها سلطات الاحتلال، واستمر في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى عام 2016م (المراقب الاقتصادي، 2018). كما أظهرت التقارير المالية الفلسطينية أن حجم الدين العام بلغ (2729) مليون دولار، (1644) مليون دولار دين داخلي، وبلغ (1082) مليون دولار دين خارجي عام 2019م، وهو اعلى مبلغ يصل منذ تأسيس السلطة الفلسطينية. وغالباً تبقى هذه البيانات لا تعبر عن الوضع الحقيقي للدين العام وتصنيفاته دون اخذ بعين الاعتبار المتأخرات المستحقة على الحكومة الفلسطينية للقطاع الخاص. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2019).

4 : اسباب ارتفاع الدين الخارجي في فلسطين.

تعود أسباب ارتفاع الدين الخارجي الفلسطيني إلى عوامل خاصة في الشأن الفلسطيني والتي اقتضتها الظروف الاقتصادية المرتبطة اصلا بالظروف السياسية. وهناك العديد من التداعيات والاسباب لارتفاع ديون السلطة لعل أهما:

- يعزو السبب الرئيسي في استدانة السلطة وتراكم الدين العام والمتأخرات في وجود الاحتلال الاسرائيلي بالدرجة الاولى، واجراءاته التي لا يمكن التنبؤ بطبيعتها او حجمها او وقت حدوثها، إضافة إلى سيطرته على الموارد الطبيعية والحدود والمقدرات الاقتصادية الفلسطينية جميعها. حيث تشكل الايرادات الفلسطينية أساساً من مبالغ المقاصة التي تحولها حكومة الاحتلال الإسرائيلي بعد خصم مستحقاتها ضمن حساباتها، حيث تقدر بنسبة حوالي 50% من الايرادات الشهرية. وتخضع دائما إلى الظروف السياسية في تحويل المبالغ المستحقة إلى السلطة الفلسطينية، او تأجيل تحويلها. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2019)

- كذلك أحد أسباب ارتفاع الدين العام الفلسطيني هو غياب الأسس السليمة في عملية التنمية المحلية، واعتماد السلطة الفلسطينية على محاكاة الدول المتقدمة في بناء المؤسسات المختلفة التي اثقلت كاهل الاقتصاد الفلسطيني. حيث تمددت هذه المؤسسات الحكومية وتشابكت وتنازعت على الصلاحيات، حيث استمرت عملية نمو هذه المؤسسات دون اخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والاجتماعية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية عموما.

- إن سوء إدارة الدين العام وغياب الشفافية والرقابة يؤدي حتما إلى زيادة حجم الدين العام، خاصة فيما يتعلق من تحديد الأهداف من عملية الاقتراض والتخطيط السليم وضبط النفقات. أما في الشأن الفلسطيني، فإن عملية الاستدانة تأتي لتمويل نفقات تشغيلية أساسية، ومثال ذلك تمويل السلع والخدمات للقطاعات الطبية والتعليمية والاجتماعية. وليس بهدف القيام بمشاريع تنموية تعمل على زيادة الاستثمار من خلال شراء مواد خام واعادة انتاجها وتصديرها. (سلطة النقد الفلسطينية، 52:2020)

- في الواقع، فإن زيادة النفقات التشغيلية هو ايضا أحد الاسباب في تراكم الدين العام سواء كان الداخلي او الخارجي للسلطة الفلسطينية على مدى السنوات الماضية. تشير حسابات الباحثين بناء على تجميع تقارير مالية الحكومة والدين العام الفلسطيني المنشورة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ان الرواتب والأجور للقطاع العام خلال عشر سنوات بنسبة 100%، في مقابل ذلك ارتفع عدد السكان بنسبة 27% لنفس الفترة، وارتفعت عموما النفقات العامة حوالي 70%. خلال هذه الفترة بقيت النفقات التطويرية كما هي دون اي نمو يذكر، بل على العكس انخفضت خلال العشر سنوات الماضية بنسب مختلفة. (مصطفى، 50:2015)

- استمرار ارتفاع الفجوة بين حجم الايرادات الضريبية والنفقات العامة وخاصة التشغيلية مما يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة بالتالي زيادة حجم الدين العام بسبب الاقتراض الحكومي من الداخل او الخارج. حيث شكلت الايرادات التي تجبيها السلطة من الضرائب والرسوم المحلية نسبة لا تتعدى 25% من اجمالي الايرادات العامة (سلطة النقد الفلسطينية، 2016). بينما تبلغ نسبة الايرادات (ضرائب، جمارك، رسوم)، التي تجبى عن طريق الاحتلال 50%، والايرادات من المساعدات الخارجية 25%. مع ملاحظة ان هذ النسب تختلف بين فترة وأخرى تبعا لتدفقات المقاصة والمنح الخارجية وقدرة الجباية المحلية، حيث بلغت نسبة الايرادات المحلية من جباية الرسوم والضرائب المحلية عام 2018 تقريباً 30% من اجمالي الايرادات العامة، ويرجع ذلك إلى وقف تحويلات المقاصة وبالتالي انخفاض ايرادات المقاصة، وكذلك انخفاض حاد في المنح والدعم الخارجي. (سلطة النقد الفلسطينية، 11:2019).

ثالثاً: الدراسة القياسية لأثر النفقات العامة على حجم المديونية الخارجية في فلسطين.

سيتم استخدام عدة أساليب إحصائية مناسبة لتحليل بيانات الدراسة، باستخدام برنامج (Stata) الإحصائي، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية (Mean)، القيمة الأعلى والأدنى (Max, Min) الانحراف المعياري (Standard Deviation)
- معامل ارتباط بيرسون: (Person Correlation Coefficient) .
- اختبار التوزيع الطبيعي للعينة : (Normality).
- اختبار وصف النموذج: (Model Specification Test).

تحليل الانحدار الخطي البسيط: (Simple Regression Analysis) .

1- **بناء النموذج:** سيتم بناء نموذج قياسي لقياس أثر النفقات الجارية والنفقات التطويرية كمتغيرين مستقلين على المتغير التابع المتمثل في الدين العام الحكومي الخارجي في فلسطين، حيث يتضمن النموذج ثبات العوامل الاخرى التي تؤثر على المتغير التابع، وهذا النموذج يتكون على النحو التالي:

$$(Y) = C + B1*X1 + B2*X2$$

2- **البيانات الاحصائية:** يظهر الجدول التالي بيانات متغيرات الدراسة :

جدول رقم (5) بيانات المتغيرات النفقات العامة والدين العام الخارجي الفلسطيني لفترة الدراسة

م	السنة	الجارية	التطويرية	الدين الخارجي	م	السنة	الجارية	التطويرية	الدين الخارجي
1	2000	1199	264	378	12	2011	2952	296	1114.3
2	2001	1095	340	827	13	2012	3047.1	211.0	1097.9
3	2002	994	252	950	14	2013	3250.7	168.4	1108.7
4	2003	1240	359	987	15	2014	3445.9	160.9	1105.2
5	2004	1528	500.1	1010	16	2015	3424.9	176.4	1070.7
6	2005	1994	287	1010	17	2016	3661.7	316.5	1011.0
7	2006	1426	281	1010	18	2017	3794.8	257.9	1042.0
8	2007	2567	310	1010	19	2018	3660.0	276.9	1032.2
9	2008	3273	253.9	1034.4	20	2019	3660.1	200.0	1202.9
10	2009	2920	213.6	1086.9	21	2020	4686.8	207.8	1223.7
11	2010	2983	275.1	1043.3	22	2021	4905	683	2159

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، البيانات السنوية، أعداد مختلفة.

3- الاحصاء الوصفي للبيانات: من خلال ما تقدم سنبين الاحصاء الوصفي للبيانات وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (6) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	Y	X1	X2
Mean	1016.9	2740.6	267.023
Median	1034.4	2983.0	264.000
Maximum	1223.7	4686.8	500.100
Minimum	387.00	944.00	160.900
Std. Dev.	168.69	1079.9	76.709
Skewness	-2.660	-0.2812	1.1717
Kurtosis	11.104	1.9307	5.1565
Jarque-Bera	82.235	1.2772	8.875
Prbalitity	0.00000	05280.	0.0118
Sum	21355.2	56803	5607.5
Sum Sq. Dev.	569146	23323	11768
N	21	21	21

المصدر: اعداد الباحث من خلال برنامج Eviews.

يتبين من الجدول السابق أن اقل قيمة للنفقات الجارية بلغت (944.0) مليون دولار وذلك عام 2002، في حين بلغت أكبر قيمة لها تقريباً (4686.8) وذلك عام 2020، بانحراف معيار بلغ(1079.9)، ومتوسط حسابي (1016.9). بينما بلغ الوسيط الحسابي للنفقات الجارية (2983.0). كذلك يتبين أن اقل قيمة للنفقات التطويرية بلغت (160.9) مليون دولار وذلك عام 2014، في حين بلغت أكبر قيمة لها تقريباً (500.1) وذلك عام 2000، بانحراف معيار بلغ (76.8)، ومتوسط حسابي (267.0). بينما بلغ الوسيط الحسابي للنفقات التطويرية (264.0). كما بين الجدول أن اقل قيمة للدين العام الخارجي في

فلسطين بلغ (378) مليون دولار وذلك عام 2000، في حين بلغت أكبر قيمة لها تقريباً (1223.7) وذلك عام 2020، بانحراف معيار بلغ (168.7)، ومتوسط حسابي (1016.9). بينما بلغ الوسيط الحسابي للنفقات التطويرية (1034.4).

4- معامل ارتباط بيرسون للمتغيرات Person correlation matrix.

جدول رقم (7) Person correlation matrix

البيان	Y	X1	X2
Y	1.00000	0.571920	0.661453
X1	0.571920	1.00000	0.112976
X2	0.661453	0.112976	1.00000
N	22	22	22

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج Eviews

يتبين من الجدول السابق أن معامل ارتباط بيرسون ما بين النفقات التطويرية والدين العام الخارجي الفلسطيني بلغ (0.661)، وهي علاقة طردية، كذلك أن معامل ارتباط بيرسون ما بين النفقات الجارية والدين العام الخارجي الفلسطيني بلغ (0.571) وهي علاقة طردية، ومن خلال الجدول السابق تبين أن نموذج هذه الدراسة يخلو من مشاكل الارتباط حيث ان المتغيرات المستقلة مرتبطة بالمتغير التابع بشكل مناسب لأغراض التحليل.

5- اختبار التوزيع الطبيعي للعينة Normality

ومن جهة أخرى قام الباحث بإجراء اختبار توزيع البيانات (Histogram Normality) لفحص ما اذا كانت البيانات موزعة بشكل طبيعي، وكانت نتيجة اختبار(Jarqua -Bera) 15%، وتشير نتيجة هذا الاختبار أنه لا يوجد مشاكل توزيع طبيعي في الدراسة، حيث أن النسبة أعلى من 5% فلا يوجد مشاكل ذو تأثير هام وتعتبر هذه النسبة مقبولة، هذا ما يوضحه الشكل التالي.

شكل رقم (1) اختبار التوزيع الطبيعي للعينة

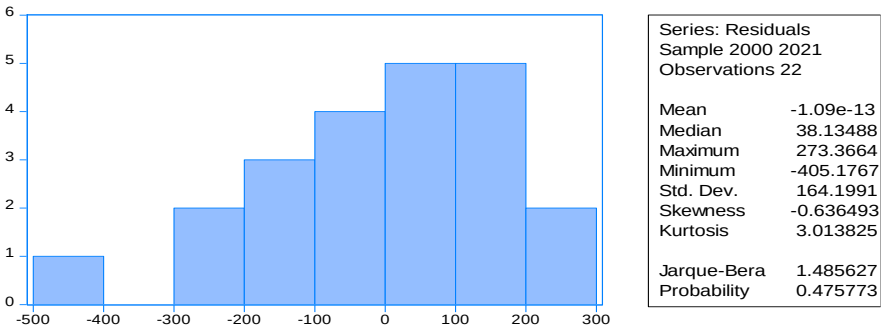

المصدر: من اعداد الباحث من خلال برنامج Eviews

6- تحليل الانحدار الخطي simple linear regression

جدول رقم (8) تحليل الانحدار الخطي

	المتغير	Coefficient	t-Statistic	Std. Error	قيمة "Sig."	الدلالة
C	الثابت	263.548	2.021406	130.3786	0.0476	دالة
X1	النفقات الجارية	1.16868	3.904403	0.324937	0.0010	دالة
X2	النفقات التطويرية	0.15404	4.686926	0.032866	0.0002	دالة

= Durbin-Watson stat1.7
= R-squared670.
= Adjusted R-squared660.

يتبين من الجدول السابق أن:

- معادلة خط الانحدار هي : Y = 263.548089052 + 1.26868508479*X1 + 0.154041498309*X2

- قيمة (Durbin-Watson Stat) = (1.7)، وهذا يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية .

- معامل التحديد = (0.67)، ومعامل التحديد المعدل = (0.66)، أي أن ما نسبته (66%) من التغير في المتغير التابع يعود للتغير في المتغيرات المستقلة سابق الذكر في الجدول، والنسبة المتبقية تعود للتغير في عوامل أخرى.

- المتغيرات ذات دلالة إحصائية هي: (الثابت، النفقات الجارية، النفقات التطويرية)، أي أنها تؤثر في المتغير التابع.

- المتغيرات ذات التأثير الموجب هي: (الثابت، النفقات الجارية، النفقات التطويرية)،أي أنها تؤثر طردياً في المتغير التابع.

7- اختبار الفرضيات:

قام الباحث في هذا الجزء باختبار فرضيات الدراسة وذلك بعد التأكد من دقة البيانات وصحتها وتوزيعها الطبيعي، فكانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

- الفرضية الفرعية الاولى Ho1:

- لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) بين النفقات الجارية والدين العام الخارجي في فلسطين.

من اختبار الانحدار الخطي، فإن قيمة T-Value= 3.9 معنوية عند مستوى دلالة (0.001)، وأن قيمة R^2 Adjusted =76% أي أن بيانات النفقات الجارية تفسر ما نسبته 76% من بيانات الدين العام الخارجي الفلسطيني، وبناءاً علية يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) لنفقات العامة على الدين الخارجي في فلسطين ويتم قبول الفرضية البديلة، وان الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل (النفقات الجارية)، تؤدي الى زيادة بقيمة 1.16 % من المتغير التابع(الدين الخارجي الفلسطيني). وأن النفقات الجارية لها تأثير إجابي على الدين الخارجي في فلسطين.

- الفرضية الفرعية الثانية Ho2:

- لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05) بين النفقات التطويرية والدين العام الخارجي في فلسطين.

تبين من اختبار الفرضية الفرعية الثانية ان مستوى الدلالة 0.002 ≤ 0.05 وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α ≥ 0.05) بين النفقات التطويرية والدين العام الخارجي في فلسطين، لان قيمة (t) هي 4.6 وهي أكبر من قيمة النفقات التطويرية. وأن تأثير النفقات التطورية كان طردي وغير معنوي على الدين العام الخارجي في فلسطين.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

بناء على التحليلات والمناقشات، فإن الدراسة توصلت إلى العديد من النتائج أهمها:

- لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات الجارية والدين العام الخارجي في فلسطين.

حيث من اختبار الانحدار الخطي، فكانت قيمة T-Value= 3.9، عند مستوى دلالة (0.003)، وأن قيمة R^2 Adjusted = 67% أي أن بيانات النفقات الجارية تفسر ما نسبته 67% من بيانات الدين العام الخارجي الفلسطيني، وبناءاً علية تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنفقات العامة على الدين الخارجي في فلسطين ويتم قبول الفرضية البديلة، وان الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل (النفقات الجارية)، تؤدي الى زيادة بقيمة 1.16 % من المتغير التابع(الدين الخارجي الفلسطيني). وأن النفقات الجارية لها تأثير إجابي على الدين الخارجي في فلسطين.

- لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات التطويرية والدين العام الخارجي في فلسطين.

حيث تبين من اختبار الفرضية الفرعية الثانية ان مستوى الدلالة 0.002 ≤ 0.05 وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين النفقات التطويرية والدين العام الخارجي في فلسطين، لان قيمة (t) أكبر من قيمة النفقات التطويرية. وأن تأثير النفقات التطورية كان طردي ومعنوي على الدين العام الخارجي في فلسطين.

- بحسب مقاييس الدين الفلسطيني القائم الى مؤشرات مقياس الدين الفلسطيني، فقد تبين للباحث بأن ما تمتلكه السلطة من الاحتياطات الدولية من العملات الاجنبية، لا تغطي إلا الثلث من رصيد دينها القائم ، وهي تُعد نسبة في غاية الخطورة بالنسبة لقدرة السلطة على الاستمرار في سياسة الاقتراض المستقبلي.

ثانياً: التوصيات:

- دراسة موضوع الدين الخارجي على اعلى المستويات الفلسطينية قبل اتخاذ قرار الاستدانة الخارجية، بهدف القدرة على تحقيق الاهداف التي من أجلها يتم الاقتراض، وضرورة تبنيها خطة إصلاح جذرية في مؤسساتها عبر دمج المؤسسات غير الحكومية في الوزارات لتقليل النفقات الخارجية التي تمولها الميزانية.

- على الحكومة الفلسطينية التخلص من الدين العام من خلال خفض النفقات العليا، واتباع منهجية سليمة لإدارة الدين العام، مع حث الدول العربية والأجنبية على زيادة تمويلها لخزينة السلطة.

- توصي الدراسة بضروه العمل على ضبط وترشيد فاتورة النفقات الجارية ضمن جداول وألويات، وخاصة نفقات الاجور والرواتب، والعمل في هذا الشأن على سن قوانين جديدة تعمل على خفض هذه النفقات، حيث يوجد لدى الباحث مقترح خاص حيال هذا الامر.

لائحة المراجع:

1. عكاشة أحمد. (2018). الاقتصاد الفلسطيني بين الوحدة ومحاولات التفكيك: قراءة في الدراسات السابقة. قراءة في الدراسات السابقة، ص 55-71.
2. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2019). واقع النفقات التطويرية في الموازنة العامة في ظل تراجع المنح والمساعدات الخارجية وتأثيرها على تقديم الخدمات العامة للتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، فلسطين. رام الله.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (20 مارس, 2021)، تم الاسترداد من http://pcbs.gov.ps
4. المراقب الاقتصادي. (2021). معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني، (ماس). رام الله. فلسطين.
5. عربي بوست، السلطة الفلسطينية تنتظر وعداً أوروبياً بإنقاذها من أزمتها المالية. شوهد بتاريخ (20/ 4/ 2022).: https://arabicpost.net
6. عزريل بلال. (2017). تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين. القدس، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.
7. جمعية رجال الاعمال. (2021). الاصلاحات المطلوبة على السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. رام الله.
8. جميل عبد النبي. (2012). الاثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة. غزة، فلسطين: جامعة الازهر.
9. جودة واخرون. (2020). قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة 2003-2016. مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والادارية.
10. أبو عامر خالد. (2021). تطور الدين العام للسلطة الفلسطينية في سياقة السياسي والاقتصادي. مركز الزيتونة للدراسات، بيروت.
11. خوني رابح. (2018). قياس أثر النفقات العامة على البطالة في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد الثاني، ص184-197.
12. حلس رائد. (2021). أزمة ايرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية في سياقها السياسي وتداعياتها الاقتصادية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات.
13. الحسني زهير. (2020). توظيف الموازنة العامة لسنة 2019 في تحقيق التنمية المستدامة في العراق. مجلة العلوم السياسية. بغداد.
14. سائد ياسين. (2014). المساعدات للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية. الخليل، فلسطين: جامعة النجاح.
15. فياض سلام. (2009). برنامج الحكومة الثالثة عشر، : إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، 2009، ص3 . رام الله: 2009.
16. سلطة النقد الفلسطينية. :2019). تقرير تطورات المالية والدين العام الفلسطيني. دائرة الأبحاث والسياسات النقدية عن الربع الرابع من للعام 2018، 2019. رام الله، فلسطين.
17. سلطة النقد الفلسطينية. (2016). تطورات مالية الحكومة والدين العام. الربع الرابع من العام 2015 . دائرة الأبحاث والسياسات النقدية. رام الله، فلسطين .

18. أبو مدللة سمير. (2013). تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية (2000-2011)، ، المجلد الحادي والعشرون، العدد الاول. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، صفحة 18.
19. ابو مدللة سمير. (2015). أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية المقترضة. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، العدد 24، ص 62-83.
20. جودة شاكر. (2020). قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة 2003-2016. مجلة الكوت للعلوم الادارية.
21. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2018)، الفصل الثالث عشر، الاقتصاد الفلسطيني، أبو ظبي. ص 249.
22. أبو القمصان عبد الله. (2005). العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية. الجامعة الاسلامية. غزة، فلسطين.
23. عوض علا. (2021). أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2020، والتنبؤات الاقتصادية للعام 2021. الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.
24. عبدالرؤوف علي. (2021). العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام المحلي في مصر. المجلة العربية للادارة، المجلد 41، العدد الثاني، القاهرة.
25. البختاوي فرج. (2011). تقويم فاعلية الموازنة لعامة في العراق طبقاً لمعايير الكفاءة والعدالة. كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد. العراق
26. قاسم جعفر. (2021). أول موازنة للسلطة الفلسطينية منذ عام 2018. . تم الاسترداد من الاناضول
27. العجلة مازن. (2019). القرصنة الإسرائيلية على إيرادات المقاص الفلسطينية: السياقات والخيارات والتداعيات. السلطة والتداعيات السياسية والاقتصادية لاستقطاع مستحقات الشهداء والاسرى، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات. ص5.
28. اشتيه محمد. (2003). الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكدار، فلسطين، 2003. القدس.
29. محمد الرجوب. (2018). أموال المقاصة أداة الإحتلال لابتزاز الفلسطينيين: العربي الجديد /https://www.alaraby.co.uk
30. مدللة مصطفى. (2015). محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليلها. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الاعمال، ص8-50.
31. برسوم مريم. (2022). الدين الخارجي والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، العدد 2، المجلد 4. القاهرة.
32. مرسي منال. (2021). العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
33. عفانة مؤيد. (2021). الفريق الأهلي لشفافية الموازنة العامة في فلسطين، بوابة اقتصاد فلسطين.
34. أبو جامع نسيم. (2016). الأسباب والتداعيات الاقتصادية لعجز الموازنة الفلسطينية: دراسة قياسية، مجلة جامعة الازهر. غزة.

35. مقداد واخرون. (2016). واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ص 17.

36. وزارة المالية والتخطيط. (2018). موازنة المواطن للسنة المالية 2018. تم الاسترداد من bit.ly/2J5L9AL

37. وسام الثوابته. (20 يناير, 2021). التهرب الضريبي والتعلية الجمركية جريمتان بخندق واحد والمستهلك الغزي ضحية . تم الاسترداد من الموقع الالكتروني لدنيا الوطن.

38. وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (21 مايو, 2020). تم الاسترداد من http://wafa.ps/Pages/

39. Oumer، (2020)، الإيرادات الحكومية والنفقات والعجز المالي في إثيوبيا." نهج التكامل المشترك غير المتماثل .

40. FUND, I. M. (2005). "Macroeconomic developments and Outlook in The West Bank and Gaza. 2.

41. Jafar Zidan. (2021). The Role of the Clearance Crisis on Public Expenditure and Budget Deficit in Palestine. International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG), Online ISSN: 2717-9923.

42. Michaillat. (2019). Optimal public expenditure with inefficient unemployment. The Review of Economic Studies, 86(3). pp. 1301-1331 .

43. Sabra, M. M. (2016), Sources of Economic Growth in Palestine, AlAzhar university, Gaza, Palestine.

44. Shaima Abdelhadi Hussein. (2019). Analysis of the Correlation between the Overhead and Inflation in Iraq`s Economy for the Period (2002–2015). Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences, Vol. (27), No. (3).

الوكالة بالعمولة في أحكام الشريعة الاسلامية والقانون السوداني
دراسة مقارنة

Commission agency in the provisions of Islamic law and Sudanese law
A comparative study

د.محمد عمار إسحق عبدالرحمن قمر

أستاذ القانون المساعد، جامعة النيل الأبيض، كوستي، السودان

الملخص

هدف البحث إلى بيان الوكالة بالعمولة في الشرع والقانون السوداني، حيث تنحصر المشكلة في صعوبة التطبيق لأنه لا يتسم بالوضوح وذلك لتشابهه مع بعض العقود كعقد الوكالة العادية و الوكالة بالخصومة و السمسرة، أبرزت الدراسة جوانب الإتفاق والإختلاف بين المذاهب الفقهية، وبينها وبين القانون، وإستحدم البحث المنهج الإستقرائي لجمع المعلومات من مصادرها الأصلية، وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها الوكالة بالعمولة جائزة شرعاً في الفقه الاسلامي وتسمى عندهم بالوكالة بأجر، أما قانون المعاملات السوداني نص على أنه يمكن أن تكون الوكالة بأجر دون إشارة لكلمة عمولة، وفي ذلك وافق الفقه الإسلامي فيما ذهب إليه في تسمية الوكالة بالعمولة بأنها وكالة بالأجر، كما أوصى البحث يجب على أطراف عقد الوكالة بالعمولة دراسة أحكام الوكالة بالعمولة دراسة مفصلة عند الفقهاء والقانونيين قبل الدخول فيه، على المشرع السوداني أن يهتم بتقسيمات الوكلة بأجر بوجه عام وذلك بتنظيمها والنص على تعريها وتوضيح أركانها لتكون واضحة المعالم لأنه لم يتناول أركان الوكالة مطلقاً.

الكلمات المفتاحية: أحكام، عقد الوكالة، الشرع والقانون، العمولة.

Abstract

The aim of the research is to explain the agency by commission in Sharia and Sudanese law, where the problem is limited to the difficulty of application because it is not clear because of its similarity with some contracts such as the regular agency contract and the agency by adversarial and brokering. The inductive approach to collect information from its original sources, and the research reached several results, the most important of which is the commission agency is legally permissible in Islamic jurisprudence and is called by them the agency with a fee. To him in naming the commission agency as a paid agency, and the research also reached several recommendations. The parties to the commission agency contract must study the provisions of the commission agency contract in a detailed study among the jurists and jurists before entering into it. Its pillars to be clear-cut, because he never dealt with the agency's pillars.

Keywords: provisions, agency contract, jurisprudence and law, commission.

مقدمة:

عقد الوكالة بالعمولة يساعد في ممارسة النشاط التجاري ويحقق مكاسب ربحية لطرفي العقد، ويؤدي إلى تنشيط العمل التجاري في حدود ما يسمح به القانون، وبالتالي فهو عقد مهم وحيوي ويبنبغي أن نفرق بينه وبين العقود الأخرى المشابهة، وعقد الوكالة عقد يبرم بين طرفين الموكل والوكيل، الوكيل بالعمولة تاجر يقوم بالعمليات التجارية لحساب شخص اخر ولكن بإسمه الشخصي لذلك برزت أهمية الوكالة بالعمولة بالنسبة للبائعين او المشترين للبضائع إلى التعاقد مع شخص يقيم على مقربه منهم ويتمتع بثقتهم بدلاً من التعاقد مع أجنبي مقيم في مكان بعيد وقد يكون مجهول منهم، ثم اتسع نطاق الوكالة بالعمولة بحيث شملت التجارة الداخلية والخارجية علي السواء ، ونشأت شركات متخصصة للقيام بها بجوار الوكلاء بالعمولة الأفراد .

مشكلة البحث:-

تكمن مشكلة البحث في أن الوكيل بالعمولة يتعاقد بإسمه الشخصي لحساب موكله، ولذلك من الصعوبة تحديد العلاقة ما بين الموكل والغير ، كما أن تحديد الصفة الحقيقية التي يتعاقد بها الوكيل يصعب في بعض الأحيان التفرقة والإلتباس بينها وبين التعاقدات الأخرى، وهذه تعد أحدي الإشكاليات التي تواجه عقد الوكالة بالعمولة.

أسئلة البحث:

1.لماذا يلجأ التجار الأجانب والوطنين لقد الوكالة بالعمولة؟

2.هل يتشابه عقد الوكالة بالعمولة مع عقد السمسرة والوكيل المحامي؟

3.ما نوع النيابة في عقد الوكالة بالعمولة هل هي نيابة كاملة أم ناقصة ؟

4.هل توجد علاقة بين الوكيل بالعمولة والغير ؟

أهمية البحث:-

تنحصر الأهمية العلمية في بيان عقد الوكالة من حيث المفهوم وازالة الخلط واللبس بين العقود الأخرى وبيان أهمية الوكالة في ممارسة النشاط التجاري والتفرقة بين الوكالة والعقود المشابهة لها، والأهمية العملية تنحصر في مساعدة متخذي القرار في توضيح الوكالة والتعامل من حيث التطبيق الواقعي والميداني، وتفادي الخلل والقصور والأخطاء التي تلازم عقد الوكالة عملياً.

أهداف البحث :

1. التعرف علي عقد الوكالة بالعمولة وتميزه عن العقود الاخري.
2. دراسة المشكلات والصعوبات التي تقابل عقد الوكالة بالعمولة عند التطبيق.
3. أبراز اهمية عقد الوكالة بالعمولة بالنسبة للتجار.
4. تأصيل عقد الوكالة بالعمولة.

فروض البحث:

1.توجد علاقة ذات دلالة بين الوكالة بالعمولة والاقتصاد في الوقت والنفقات.

2.توجد علاقة ذات دلالة بين الوكيل بالعمولة والغير.

3. توجد علاقة ذات دلالة بين الموكل والوكيل بالعمولة.

4. توجد علاقة ذات دلالة بين عقد الوكالة بالعمولة والعقودات المشابهة الأخرى.

منهج البحث :

استخدم البحث المنهج الإستقرائي لجمع المعلومات من مصادرها الأصلية وتحليلها وصولاً للمراد.

أسباب إختيار الموضوع :

1.عقد الوكالة بالعمولة من أهم العقود في المعاملات التجارية وله فوائد جمة.

2.هناك صعوبات ومشاكل تقابل عقد الوكالة بالعمولة عند التطبيق وذلك لتشابهة مع بعض العقود مثل عقد السمسرة والوكالة العادية والوكالة بالخصومة .

3.لايتسم عقد الوكالة بالعمولة بالوضوح التي تتميز به العقود المدينة لانه وليد معاملات تجارية غير مستقرة ولا محددة.

4.عقد الوكالة بالعمولة من العقود التي لم تقدم فيها بحوث كافية تغطي كل مفردات وموضوعات هذا النوع من العقود.

خطة البحث :

تحتوي خطة البحث على مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة :

المطلب الأول : تعريف الوكالة

المطلب الثاني : أركان الوكالة وشروطها

المطلب الثالث : أحكام الوكالة بالعمولة

المطلب الرابع : إنقضاء الوكالة بالعمولة.

المطلب الأول : تعريف الوكالة

أولاً : تعريف الوكالة لغة :.

الوكالة إسم مصدر من التوكيل وقد ورد بفتح الواو وكسرها.[1]

ولها عدة معان في اللغة ، ومن معانيها (الكفالة والقيام بأمر الغير) (إبن منظور، د.ت) (والإعتماد والتفويض)(الفيروز ابادي، 1972) ، ومن معانيها كذلك (الحفظ وقيل الوكيل الحافظ).[2] بدليل قوله تعالي : (وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل).[3]أي الحافظ وقوله سبحانه وتعالي (لا إله إلا هو فاتخذه وكيلا).[4]

ثانيا : تعريف الوكالة في اصطلاح الفقهاء :-

1 (إبن منظور، د.ت)

2 (إبن منظور، د.ت)،

3 لقرآن، ال عمران، 173)،

4 القرآن، المزمل، اية 9)

عرف الحنفية الوكالة بأنها (إقامة إنسان غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم).[1]

وعرفها المالكية : بأنها (نيابة ذي حق غير أمره ولا عبادة لغيره غير مشروطة بموته.

المعني : (غير أمره) لا أمارة عطف علي غيره ، وغير أمارة خرج به نيابة السلطان أميرا آو قاضيا (ولا عبادة لغيره) عقد جائز .

لا يجب علي الوكيل القيام به وليس فرض (غير مشروطة بموته) أي النائب خرج به التوصية.

عرف الشافعية الوكالة : بأنها تعويض شخص ماله فعله مما يقبل النيابة إلي غيره ليفعله في حالة حياته.

وعرف الحنابلة الوكالة : (بأنها إستنابه جائزة التصرف مثله) .

مقارنة وترجيح :

قرن المالكية والشافعية والحنابلة الوكالة بالنيابة بإعتبار أن النيابة عنصر من عناصر الوكالة اما الحنفية فلم يقرنوا الوكالة بالنيابة ويعتبروها تصرف وليست عمل مادي .

ثالثا : تعريف الوكالة في القانون :

عرفت المادة (416) من قانون المعاملات المدنية لعام 1984م الوكالة علي الوجه الآتي (الوكالة عقد يقيم الموكل بمقتضاه شخص آخر مقام نفسه في تصرفات جائز معلوم).[2]

الوكالة بالعمولة في اصطلاح الفقهاء :-

لم يعرف الفقه الإسلامي عقد الوكالة بالعمولة ولكن أفرد للوكالة بصفة عامة باباً منفصلاً وتحدث عن إمكانية الوكالة بأجر

وهي إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم في مقابل أجر .

الوكالة بالعمولة في القانون :-

لم يعرف قانون المعاملات المدنية لعام 1984 عقد الوكالة بالعمولة ولكنه تناول أحكام الوكالة بأجر بوجه عام في المادة (438) والتي تنص علي الآتي (علي الموكل أداء الأجر المتفق عليه للوكيل متى قام بالعمل فان لم يتفق علي الأجر وكان الوكيل ممن يعملون فله أجر المثل إلا كان متبرعا) وإستناداً علي هذه المادة وبالرجوع لتعريف الوكالة في قانون المعاملات ، ويمكن تعريف عقد الوكالة بالعمولة علي أنه عقد يقيم الموكل بمقتضاه شخصاً آخر مقام نفسه في تصرف جائز معلوم في مقابل اجر .

من خلال التعريف يتبين لنا أن الفرق بين الوكالة بالعمولة والوكالة العادية في الفقه الإسلامي علي النحو الآتي :

1 الكاساني، 7/ 425)

2 (إبن منظور، د.ت)

الوكالة بالعمولة هي التي يتعاقد فيها الوكيل بأجر أما الوكيل العادي يعمل بدون أجر وعليه الأجر هو الذي يميز بين الوكالة بالعمولة والوكالة العادية بالمقارنة بين الفقه والقانون فيما يتعلق بالوكالة بالعمولة والوكالة العادية نجد بأنه لا يوجد فرق يذكر ما بين الفقه الإسلامي والقانون في التفريق بين الوكالة بالعمولة والوكالة العادية.[1]

المطلب الثاني: أركان وشروط عقد الوكالة بالعمولة في الفقه الإسلامي

أولا : الركن في اللغة هوركن الإنسان قوته وشدته ، وكذلك ركن الحبل وركن القصر جانبه .[2]

وقال تعالي : (وقل لو أن لي بكم قوة أو آوي إلي ركن شديد).[3]

ثانيا :تعريف الركن في الاصطلاح :-

هو ما كان أصلا للشيء داخل فيه أو هو ما تتكون منه حقيقة الشئ ولا تثبت ماهيته ثبوتا حسيا إلا به أو هو ما يتوقف عليه وجود الشئ وان كان عير داخل في حقيقته[4] أو هو ما كان مكوناً لحقيقة السبب غير خارج عنه.[5].

ثالثا : أركان الوكالة بالعمولة في المذاهب الفقهية الأربعة هي :

1. موكل
2. موكل فيه
3. الأجر . / وكيل. 5/ صيغة.[6]

الموكل / علي الموكل صحة مباشرة ما وكل فيه كتوكيل نافذ التصرف في ماله إما إذا كان ممنوع من التصرف في ماله لا يجوز له أن يوكل كما كان محجور عليه لسفه أو غفلة .

أما الوكيل فعليه صحة مباشرة التصرف لنفسه فلا يصح توكيل صبي ولا مجنون ولا مغمى عليه .

الموكل فيه يجب أن يملكه الموكل فلو بيع عبد سيملكه وطلاق من سينكحها بطل التوكل وان يكون قابلاً للنيابة فلا يصح في عبادة إلا الحج وتفرقة زكاة وذبح الضحية .

أما الصيغة فيجب أن تكون باللفظ الدال علي التوكيل وذلك في الإيجاب كقول الوكيل وكلتك في كذا أو فوضت إليك أو أنت وكيلي فيه ولا يشترط القبول لفظ .

الأجرهو المقابل الذي يأخذه الوكيل .

رابعا : الشروط :-

ما هو الشرط .

---

1 (بن مودود، د.ت)

2 ابن قدامه ، المغني ج4 ، دار الفكر ، ط1

3 القرآن الكريم.

4 (إبن منظور، د.ت)

5 (الكاساني، 1972)

6 ابن قدامه ، المغني ج4 ، دار الفكر ، ط1

الشرط لغة نوع العلاقة التي تميز بها الشئ عن سائر الأشياء ، والشرط جمعه شروط وتعني العلامات والدلالات التي تميز بها الشئ عن سائر الأشياء.[1] .

الشرط هو إلزام الشئ أو التزامه في البيع والجمع فيه شروط ، والشرط هو العلامة التي يجعلها الناس بينهم [2]

الشر ط في الاصطلاح :-

هو الأمر الذي يتوقف عليه الحكم ، ويلزم من عدمه عدم الحكم ، ويلزم من وجوده وجود الحكم والفرق بينه وبين الركن هو أن الركن ما كان مكوناً لحقيقة الشئ غير خارج عنه أما الشرط فهو خارج عن الماهية (ماهية الشئ) ففي الصلاة مثلا، أركانها قيام وقراءة وركوع وسجود ، إما الشرط الوضوء فهو أمر خارج عنها ولكن إذا فقد الشرط لم يتحقق وجود الشئ.

والشرط لا يستلزم من وجوده وجود الحكم فلا يلزم من وجود الضوء الذي شرط الصلاة وجودها ، ولا يلزم من وجود الشاهدين وجود عقد النكاح ، ووجودهما شرط لصحته ، ولكن لا تصح الصلاة من غير وجود الوضوء ولا يصح النكاح من غير شاهدين.[2]

خامسا : الشروط العامة للوكالة بالعمولة في الفقه الإسلامي :-

1/ الشروط العامة للوكالة بالعمولة في المذهب الحنفي هي :-

لا تبطل بالشروط الفاسدة .

لا يصح فيها شرط الخيار .

تقبل بالزمان والمكان فلو قال : بع غدا لم يجز بيعه اليوم ولو قال بع اليوم لا تبقي بعد اليوم ، ولو وكله بتقاضي دينه بالشام ليس له أن يتقاضاه بالكوفة.[3] .

2/ أما الشرط الوكالة بالعمولة عند المالكية فهي تتمثل في النيابة ، تصح الوكالة بالعمولة عند المالكية فهي تتمثل في النيابة ، تصح الوكالة بالعمولة عند المالكية فيما يقبل النيابة وما لا يجوز فيه النيابة لا تصح فيه الوكالة بناء علي مساواة النيابة للوكالة بالعمولة إلا أن النيابة أعم.[4]

3/ الشروط العامة للوكالة بالعمولة عند الشافعي هي :

.ألا يكون عقد الوكالة بالعمولة معلقاً على شرط

تقبل الوكالة التاقيت .

اشترط الشافعية في عقد الوكالة بالعمولة بان لا يكون معلقاً علي شرط مثل ان جاء زيد او راس الشهر وكلتك ، ودليلهم علي ذلك هو أن التوكيل عقد تؤثر الجهالة في إبطال فلا يصح تعليقة علي شرط كسائر العقود من بيع وإيجار.[5]

---

1 ابن قدامه ، المنغي ج4 ، دار الفكر ، ط1

2 (إبن منظور، د.ت) .

3 أبو محمد محمود بن احمد العيني ، النيابة في شرح الهداية ج7 1400هـ.1980م ، دار الفكر ، بيروت ، ط1.

4 (عبدالقادر، د.ت)

5 (إبن منظور، د.ت)

ويخالف الوصية لأنها لأتأثر فيه الجهالة فلا يؤثر فيها غرر الشرط فتقبل التعليق ، والتوكيل المضاف إلي وقت هو المقيد بالوقت كان يقول وكلتك في بيع هذا العبد غدا.[1]

أما الشروط العامة للوكالة بالعمولة عند الحنابلة فهي :-

1. أن تقبل النيابة .
2. الإيجاب والقبول .
3. تقبل التعليق علي شرط .
4. تعيين الموكل فيه .

الوكالة بالعمولة عند الحنابلة تصح بكل قول يدل علي الإذن أو فعل يدل علي القبول ولا يصح الوكالة إلا بالإيجاب والقبول ، والإيجاب هو كل لفظ دل علي الإذن نحو قوله افعل أو أنت لك ويجوز القبول علي الفور والتراخي نحو أن يوكل في البيع شئ فيبيعه بعد سنة أو يبلغه وكله منذ شهر فيقول قبلت ويجوز تعليقها علي شرط نحو قوله إذا قدم الحاج فافعل كذا أو إذا جاء الشتاء فاشتري لنا كذا ومن شرط الوكالة تعيين الموكل فيه فلا يصح إن قال وكلتك في كل قليل و كثير.[2]

سادسا :. أركان الوكالة في القانون

لم ينص قانون المعاملات السوداني على أركان الوكالة فتكون الأركان العامة للعقد هي الرضا (الصيغة) والمحل (الوكيل الموكل) والسبب وبناءً على ذلك تكون أركان الوكالة هي الصيغة والوكيل والموكل والأجر .

سابعا :. شروط الوكالة

نصت المادة (417) على شروط الوكالة والتي مفادها :.

1/ يشترط لصحة الوكالة :

(أ)أن يكون الموكل مالكاً حق التصرف بنفسه فيما وكل فيه .

(ب)أن يكون الكيل غير ممنوع من التصرف فيما وكل به .

(ج)أن يكون الموكل به معلوماً وقابلاً للنيابة .

2/ لايشترط لصحة الوكالة بالخصومة رضا الخصم .

3/ يشترط أن يكون عقد الوكالة كتابة كلما كانت الوكالة متعلقة بتصرف يتطلب القانون كتابته .

المطلب الثالث : أحكام الوكالة في الفقه الاسلامي

أولاً : التزامات الوكيل بالعمولة :

يجب على الوكيل ان يلتزم حدود التوكيل الذي رسمه الموكل لكن قد تكون هذه الحدود في بعض انواع التوكيل غير واضحة كالتوكيل العام والتوكيل المطلق فماذا يرى جمهور الفقهاء ؟

---

1 (الشريفي، 223)

2 احمد بن محمد الصاوي ، بلغة المسالك لأقرب المسالك ج5 1418هـ.1998م ، الدار السودانية للكتب الخرطوم ، ط1.

يرى جمهور الفقهاء من الاحناف والمالكية والشافعية والحنابلة بان العموم والاطلاق مقيد بالعرف ، فلا يتصرف الوكيل في التوكيل العام او التوكيل المطلق الا بما فيه مصلحة الموكل ، فلا يبيع بثمن بخس ولا يشتري بثمن باهظ ولا يقبل العملة الكاسدة ولا يستاجر للموكل الا ما يليق بمركزه المالى والاجتماعي ولا يعقد مع نفسه او ابنه او ابيه في البيع والشراء.[1]

ثانيا : التزامات الموكل في الفقه الاسلامي

قال الاحناف على الموكل دفع الاجرة للوكيل والنفقات التي صرفها في سبيل تنفيذ الوكالة وذلك لان توكيل المضارب بالبيع والشراء وغير ذلك من اسباب المضربة جائز، وقال المالكية لو وكل رجلا يشتري طعاما او سلعة من السلع وامره ان يدفع الثمن من عنده على الموكل دفع الثمن وليس للوكيل حق الحبس لان الوكيل اغرض الموكل والسلعة وديعة عنده الا اذا قال الموكل اشتري لي السلعة ولك حق الحبس حتى ادفع.[2]

وقال الشافعية يستحق الوكيل اجرة اذا اشطرتها ذلك لان التوكيل باجر جائز(القبوجي، د.ت)ويرى الاحناف بان الوكيل يستحق الاجر وجميع نفقاته التي صرفها في سبيل تنفيذ الوكالة.[3]

ثالثا :أحكام الوكالة بالعمولة في القانون

- **إلتزامات الوكيل بالعملولة**

يلتزم الوكيل بموافاة الموكل بالمعلومات الضرورية أثناء تنفيذ الوكالة وذلك لمتابعة سير التنفيذ ، وان يقدم للموكل بعد تنفيذ الوكالة أو عندما يطلب منه حسابا عن ذلك علي النحو الأتي : -

❖ **مو افاة الموكل بالمعلومات الضرورية :-**

يطلعه سواء من تلقاء نفسه أو متي طلب منه الموكل علي سير إجراءات تنفيذ الوكالة فإذا كان يدير مزرعة لموكله مثلا وجب عليه أن يخطره بالمساحات التي يزرعها علي الذمة وبما يشتري من بذور وسماد ونحو ذلك فيقف الموكل بذلك علي سير الإدارة ويستطيع توجيه الوكيل أذا رأي ضرورة التوجيه.[4].

❖ **تقديم الحساب عن الوكالة :**

يلتزم الوكيل بتقديم الحساب عن الوكالة متي قام بتنفيذ الوكالة أو عندما يطلب منه ذلك ، ويجب أن يكون الحساب مفصلا شاملا لجميع أعمال الوكالة مدعماً بالمستندات اللازمة كفواتير الشراء وإيصالات السداد ، حتي يقف الموكل علي سلامة تصرفات الوكيل وصحة الحسابات .[5]

❖ **حالات إعفاء الوكيل عن تقديم الحساب :**

قد يعفي الوكيل من تقديم الحساب إذا كانت طبيعية المعاملة أو الظروف أو الاتفاق يقضي بذلك

1 (إبن منظور، د.ت)
2 (إبن منظور، د.ت)
3 (الكساني، د.ت)
4 (إبن منظور، د.ت)

تقتضي طبيعة بعض المعاملات بعدم تقديم حساب أذا كان التصرف لا يتحمل تقديم حساب عنه ، كأن يوكل شخص بالإقرار بدين مثلا ، وكالوكالة بيع شئ بثمن معين دون قبض ثمنه ، والوكالة في الزواج أو الطلاق أو الإقرار بالبنوة وقد تقتضي الظروف بالإعفاء من تقديم الحساب ويرجع ذلك في غالب الأحوال للمصلحة بين الموكل والوكيل كما لو كان الوكيل تحت رقابة يوميه فعاله من الموكل كوكيل أعمال أو محصلاً للإيجارات[2]

أذا كانت الصلة صلة زوجية آو قرابة قد يفهم منها أن الموكل قد اعفي الوكيل من تقديم الحساب لان الزوجية تعفي الزوجة من تقديم حساب عن وكالتها في الشؤون المنزلية وكذا الحال إذا أدار الزوج مال زوجته أو بالعكس .

وقد يتفق الوكيل و الموكل في غير هذه الحالات علي عدم تقديم حساب سواء كان هذا الاتفاق صراحة أو ضمنا .

وقد لا يعفي الوكيل من تقديم الحساب ولكن تقوم ظروف تجعل تقديمه مستحيلا فيصعب التزامه .
وتطبيقا لذلك قضت المحاكم المصرية (بأنه لا يجوز تكليف وكيل بتقديم حساب إلا إذا كانت المستندات والأوراق تحت يده ، فإذا كانت المستندات والأوراق في يد طالب الحساب وجب رفض طلبه لاستحالة تقديم الحساب .

وقد أورد شرح القانون بعض الالتزامات التي تقع علي عاتق الوكيل بالعمولة وسوف نتعرض لهذه الالتزامات علي النحو الأتي :-

1. التزامات الوكيل بالعمولة بتنفيذ الوكالة .

يلتزم الوكالة بالعمولة بتنفيذ الوكالة وإبرام العقد باسمه الخاص ومراعاة التعليمات الصادرة أليه من موكله وذلك علي الوجه الأتي :-

1/تعليمات الموكل قد تكون إلزامية للوكيل كما لو حدد له الموكل سعرا للبيع أو الشراء فلا يجوز إن يبيع بسعر اقل آو أن يشتري بسعر اعلي وقد تكون التعليمات بيانية أو إرشادية بحيث تكون للوكيل حرية التقدير ، وقد لا يصدر الموكل ألي الوكيل إي تعليمات خاصة وحينئذ يجب علي الوكيل بالعمولة أن يتصرف وفق ما تقتضيه مصلحة الموكل ، وإذا خالف الوكيل تعليمات الموكل الإمرة كما أذا باع بأقل من الثمن الذي حدده الموكل أو اشتري باعلي منه جاز للموكل أن يرفض الصفقة ويترك العملية لحساب الوكيل ما لم يظهر الوكيل استعداده لتحمل فرق السعر
2/ يجب علي الوكيل بالعمولة أن يبذل في تنفيذ العملية المكلف بها عناية الأب الصالح ويكون مسؤلاً تجاه الموكل أذا قصر عن بذل هذه العناية ، كما أذا كان مكلف بالشراء واشتري بضاعة مصابة بعيوب ظاهرة أو كان مكلفا بالبيع وتعاقد مع شخص ظاهر الإعسار .
3/يجب علي الوكيل بالعمولة أن يقدم للموكل كافة المعلومات التي يهمه العلم بها فيحيطه علما بحالة السوق وحركة الأسعار والصعوبات التي تعترض التنفيذ ويوافيه بالمعلومات الضرورية عما وصل أليه حتي تنفيذ الوكالة .
4/ولما كان الوكيل بالعمولة ملتزما بإبرام العقد باسمه الخاص بمراعاة تعليمات موكله فعليه أن يقوم بذاته بتنفيذ العملية المكلف بها ولا يجوز له أن ينيب عنه إلا أذا كان مرخصا له في ذلك بحسب العقد أو بحسب العرف أو كانت هناك ظروف تضطره لهذه الاناية وفي هذه الأحوال يجوز للموكل أن يرجع مباشرة للنائب الالتزام بان لا يكون طرفا في العملية .

5/ لا يجوز للوكيل بالعمولة آن ينصب نفسه طرفا في العملية المكلف بها كان يشتري لنفسه ما يكلف بيعه ، أو يبيعه بضاعة لنفسه لمن كلفه بالشراء وذلك لتعارض بين مصلحة الوكيل والموكل الذي أولاه ثقته[1] على انه يستثني من هذا الحظر (تعاقد الوكيل مع نفسه) ما يجيزه العرف التجاري على أباحه تعاقد الوكيل بالعمولة مع نفسه لحساب موكلين لانتقاء مصلحة الوكيل الشخصية .

الالتزام بحفظ البضاعة :-

يلتزم الوكيل بالعمولة بحفظ البضاعة سواء كان الوكيل بالعمولة وكيلا بالبيع أو الشراء لان البضاعة تمر به وفي طريقها من الموكل ألي الغير المتعاقد أو العكس وهو ملزم في الحالتين بالمحافظة عليهما

الالتزام بتقديم الحساب :-

متي أتم الوكيل بالعمولة تنفيذ الوكالة فعليه أن يقدم للموكل حساب عنها مؤيدا بالمستندات بتضمن دميع المبالغ التي أنفقها أو حصلها ولا يجوز للوكيل أن يحقق لنفسه أي ربح شخصي من العملية التي قام بها غير العمولة المستحقة فإذا باع بثمن اعلي أو اشتري بثمن اقل من الثمن الذي حدده الموكل كان للموكل فرق الثمن ، وكثيرا ما يحاول الوكيل بالعمولة تفادي هذه القاعدة عن طريق الحصول من الغير المتعاقد علي فاتورتين احدهما بالثمن الحقيقي ويحتفظ به الوكيل لنفسه ، والاخري بثمن مختلف يكون اقل في حالة البيع واعلي في حالة الشراء وتقديم للموكل ويعد هذا العمل مكونا لجريمة خيانة الأمانة[1] .

ثانيا : التزامات الموكل .

تنص المادة 438 من قانون المعاملات السوداني علي الأتي :-

(علي الموكل أداء الأجر المتفق عليه متي قام بالعمل فان لم يتفق علي الأجر وكان الوكيل ممن يعلمون به معه فله اجر المثل وإلا كان متبرعا).

ويقابل نص المادة 438 من قانون المعاملات السوداني نص المادة (150) من قانون التجارة المصري لعام 1999م والتي يقرءا:-

1. (تكون الوكالة التجارية بأجر)
2. (يستحق الوكيل التجاري الأجر بمجرد أبرام الصفقة التي كلف بها وكذلك يستحق الأجر إذا اثبت تعذر إبرام الصفقة لسبب يرجع ألي الموكل).[2]

ويقابل نص المادة (438) من قانون المعاملات السوداني نص المادة (368) من قانون التجارة السوري لعام 1949م والتي تنص علي الأتي :-

(في المواد التجارية يستحق الوكيل الأجر في جميع لأحوال ما لم يكن هناك نص مخالف) .

1 ابن قدامه ، المغني ج4 ، دار الفكر ، ط1 .
2 (إبن منظور، د.ت)

ونص المادة 438 من قانون المعاملات السوداني يميز بين فرضين الأول حالة وجود اتفاق علي الأجر بين الموكل والوكيل ففي حالة وجود اتفاق يلتزم الموكل بدفع المتفق عليه للوكيل دون أي نقص أو زيادة متي قام الوكيل بالعمل الذي وكل عليه أما أذا لم يكن هناك اتفاق علي الأجر فيجب التفريق بين ما أذا كان الوكيل يعمل بالأجر أم لا فإذا كان الوكيل ممن يعملون بالأجر.[1]

مع الموكل يستحق اجر المثل وإذ لم يكن كذلك اعتبر متبرعا ولا يستحق بالتالي اجر وإبراز الوكلاء الذين يعملون باجر أي الوكالة المأجورة التي يفترض استحقاقها للأجر هي مهنة الوكيل .

فإذا كان الشخص يحترف مهنة يكسب منها عيشه فالمفترض أن الوكالة التيس تدخل في أعمال هذه المهنة تكون مأجورة فمن وكل محاميا أو وكيلا بالعمولة أو سمسار أو رجل إعمال آو مصرفا أو غير هولآء ممن يحترفون مهنة يتكسبون منها العيش أذا كانت هذه المهنة تجارية فهنالك اتفاق ضمني مع الوكيل علي إعطائه أجراً وقد قضي (بان اشتغال المطعون عليه بالمحاماة وقت قيامه بالإعمال التي فيها حساب الطاعن يكفي في ذاته لاعتبار وكالته عن الطعن مأجورة وذلك علي أساس إن هذه هي مهنته التي يحترف ويكتسب منها طعن مصري 577 سنة 34) .

وتكون الأجرة عادة مبلغا من المال ولكن من الممكن إن تكون الأجرة من غير النقود كما إذا اتفق الوكيل مع الموكل في إن يأخذ حصته من العين التي اشتريها بالوكالة باستثناء المحامي الذي يحظر عليه الاتفاق علي جزء من الحق المتنازع عليه .

وقد اورد فقهاء القانون التزامات الموكل علي النحو الأتي :-

❖ التزام الموكل بدفع العمولة :

يلتزم الموكل بدفع الأجرة المتفق عليها في عقد الوكالة بالعمولة للوكيل ويطلق علي أجرة الوكيل بالعمولة وفقآ لما جري عليها العرف (العمولة) والعمولة تكون مبلغا محددا لكل صفقة وقد تكون نسبة معينة وهو الوضع الغالب .

وإذا وقع الخلاف بين لا الموكل والوكيل بالعمولة حول الأجرة ولم يتفق عليه في عقد الوكالة فان تقدير الأجرة يخضع لقاضي الموضوع الذي يحددها وفقآ لطبيعية التصرف وما بذله الوكيل بالعمولة من جهد مستعنياً في ذلك بما يجري عليه العمل والعرف التجاري إنا إذا اتفق علي مقدار العمولة التي يستحقها الوكيل في عقد الوكالة بالعمولة فانه لا يجوز القاضي تخفيضها وفقآ للرأي الراجح ويعد هذا الحكم منطقيا ومتفقا مع طبيعية هذا العقد ، وذلك لان الاتفاق علي الأجر إنما يتم بين تجار يتمتون بالخبرة الكافية في تقدير الأجر مما لا يتصور معه إن يقع غنت علي احدهم .

ويستحق الوكيل بالعمولة أجرة إذا ما إبرام الصفقة التي كلف بها آو ثبت تعذر إبرام الصفقة لسبب راجع إلي الموكل .

التزام الموكل بدفع المصاريف التي أنفقها الوكيل بالعمولة .

❖ يلتزم الموكل بناء علي عقد الوكالة بالعمولة بدفع كافة المصاريف التي تحملها الوكيل في سبيل تنفيذ الوكالة .

1 ابن قدامه ، المغني ج4 ، دار الفكر ، ط1 .

ومن الأمثلة علي هذا المصاريف ما ينفقه الوكيل بالعمولة للمحافظة علي البضاعة أو مقابل إيداعها المخازن أو إجراء التامين عليها أو مصاريف نقلها أو مقابل ما يتحمله عند تخليص البضائع من المنطقة الجمركية ألي غير ذلك من النفقات التي تقتضيها طبيعة البضاعة وفوق هذه الالتزامات يري الفقه بان الموكل يلتزم بتعويض الوكيل عما أصابه من ضرر ناتج من اجل تنفيذ الوكالة طالما لم يصدر منه خطأ.

رأي الباحث :-

عقد الوكالة بالعمولة هو عقد يكون بين طرفين تجمع بينهما علاقة تعاقدية بالقيام بشي معين لحساب الطرف الأخر مقابل اجر في فترة زمنية معينة ولغرض معين لذلك ينبغي علي كل من الطرفين الالتزام لبعضهما بتنفيذ ما قام عليه عقدهما كما جاء أيضا في القانون والفقه حيث لا يوجد خلاف علي التزام الوكيل بالعمولة والموكل بما جاء في العقد المبرم.

المطلب الرابع : إنقضاء عقد الوكالة بالعمولة

أولا : انقضاء عقد الوكالة بالعمولة في الفقه الإسلامي .

تنقضي الوكالة بالعمولة في المذهب الحنفي بواحد من الأسباب الآتية :-

1. عزل الوكيل وعلم الموكل بالعزل إلا إذا تعلق به حق الغير .
2. موت احدهما أو حنونة جنونا مطبقا .
3. لحاق احدهما بدار الحرب مرتدا .
4. أذا تصرف الموكل فيما وكل به .
5. ينعزل الوكيل بالعمولة بنهاية الشئ الموكل فيه .
6. هلاك الموكل فيه .

من أسباب انقضاء الوكالة بالعمولة في الفقه الحنفي عزل الوكيل ولا تنقضي الوكالة بالعمولة بالعزل ألا أذا علم بالعزل ، فإذا عزل الموكل الوكيل والوكيل لم يعلم بالعزل بعد تظل الوكالة قائمة في كل التصرفات التي يعقدها الوكيل مع الغير وقفا لعقد الوكالة بعد العزل وقبل علم الوكيل تكون ملزمة للموكل .

وكذلك لا تنقضي الوكالة بالعزل أذا تعلقت بحق الغير ، كمن رهن ماله عند رجل بدين له عليه وجعل المرتهن مسلطا علي بيعه وقبض ثمنه عند حلول الأجل فعزل الراهن المسلط علي البيع لا تنقضي الوكالة في هذه الحالة لأنها تعلقت بحق الغير.[1]

تنقضي الوكالة كذلك وفقآ للمذهب الحنفي بموت الوكيل والموكل ولا يشترط الحنفية في هذه الحالة علم الوكيل بموت الموكل في حالة موت الموكل ولا علم الموكل بموت الوكيل لان الوكالة تنقضي في هذه الحالة لسبب لا يرجع لأحدهما .

وكذلك تنقضي الوكالة بالعمولة عند الحنفية بجنون احدهما جنونا مطبقا بمعني أن الجن لا يكون في فترات معينة وذلك كما في حالة الجن الدائم .

1 .(الكاساني، د.ت)

وتنقضي الوكالة بالعمولة بلحاق احدهما بدار الحرب مرتدا فإذا ارتد الوكيل ولحق بدار الحرب تنقضي الوكالة ودار الحرب هي خارج دار الإسلام . وتنقضي الوكالة بتصرف الوكيل فيما وكل فيه فذا وكل شخص في بيع محصول ووهب المحصول لشخص أخر تنقضي الوكالة لان الموكل تصرف في محل الوكالة .

وتنتهي بلا عزل بنهاية الشئ الموكل فيه كان وكله بقبض دين فقبضة أو وكله بنكاح فزوجه ومنها هلاك الموكل فيه ، فإذا وكله ببيع عبد فهلك العبد تنقضي الوكالة.[1]

وتنقضي الوكالة بالعمولة في المذهب المالكي بواحد من الأسباب الآتية :-

1. تمام الموكل عليه .
2. موت الموكل إذا علم الوكيل . 3.عزل الوكيل . 4. قال ابن عرفة جنون الوكيل لا يوجب عزله أن برا فكذا جنون الموكل وان لم يبرا نظر السلطان.

ينعزل الوكيل في المذهب المالكي بتمام العمل الموكل عليه فإذا وكله ببيع دار معين فباع الدار تنقضي الوكالة ، أو بمضي ستة أشهر هذا إذا لم يصرح في الوكالة بالدوام والاستمرار .

جنون الوكيل لا يوجب عزله وكذا جنون الموكل باعتباران الجنون أمر طارئ فإذا طال نظر السلطان إي أن الجنون أذا طال ترك أمر انقضاء الوكالة لتقدير القاضي .

وتنقضي الوكالة بموت الموكل وعلم الوكيل ومضي ذلك لا تنقضي الوكالة بموت الموكل قبل علم الوكيل .

وللموكل وفق المذهب المالكي عزل وكيله من تلقاء نفسه وكذلك للوكيل التنحي عن الوكالة أي عزل نفسه ألا في حالة واحدة لا يجوز للموكل عزل وكيله ولا يجوز للوكيل عزل نفسه وذلك في وكالة الخصام.[2]

انقضاء عقد الوكالة بالعمولة في المذهب الشافعي :-

1. عزل الموكل للوكيل أو عزل الوكيل لنفسه .
2. خروج احدهما من أهلية التصرف .
3. خروج محل التصرف عن ملك الموكل .

الوكالة عند الشافعية من العقود الجائزة غير الأزمة فهي جائزة من الجانبين بمعني انه يمكن للموكل إن يعزل الوكيل ويمكن للوكيل إن يعزل نفسه ، فإذا عزل الموكل الوكيل في حضوره بان قال له رفعت الوكالة أو عطلتها أو خرجتك منها انعزل وان عزله وهو غائب انعزل في الحال .

ولو قال الوكيل عزلت نفسي انعزل ، وينعزل بخروج احدهما عن أهلية التصرف بموت وجنون أو إغماء .

وتنقضي الوكالة بالعمولة في المذهب الشافعي بخروج محل التصرف عن ملك الوكيل .

1 (إبن منظور، د.ت).

2 ابن قدامه ، المغني ج4 ، دار الفكر ، ط1 .

والوكالة عند الشافعية لازمة في حالتين :-

أن يترتب علي خروج الوكيل من الوكالة ضياع مال الموكل أو تحصل خسارة فان الوكالة هنا لازمة .

أن تكون الوكالة بلفظ الإجازة واكتملت شرائطها فإنها تلزم في هذه الحالة ، فيما عدا ذلك يكون للوكيل والموكل فسخها متي شاء احدهما ولو بعد التصرف .

تنقضي الوكالة بالعمولة في المذهب الحنبلي بواحد من الأمور الآتية :-

1. موت الموكل أو الوكيل .
2. جنون الموكل أو الوكيل .
3. بالتصرف في الموكل فيه .
4. ردة الموكل .

الوكالة عند الحنابلة من العقود الجائزة بين الطرفين تبطل بموت الموكل أو الوكيل التصرف والجنون إذا علم الحال وكذلك تبطل بخروجه عن الأهلية إي أهلية التصرف كالحجر عليه لسفه لأنه لا يمتلك التصرف فلا يمتلك غيره . فإذا حجر علي الوكيل لفلس فالوكالة بحالها لأنه لم يخرج عن أهليه التصرف كالحجر عليه لسفه لأنه لا يملك التصرف لم يخرج عن أهليه التصرف وان حجر علي الموكل وكانت الوكالة في أعيان ماله بطلت لانقطاع تصرفه وان كانت في الخصوبة أو البيع أو الشراء في الذمة أو الطلاق لم تبطل لان الموكل أهل لذلك ، وان فسق الوكيل لم ينعزل لأنه من أهل التصرف إلا إن يكون الوكالة فيما ينافيه الفسق كالإيجاب في عقد النكاح فانه ينعزل لخروجه عن أهلية التصرف أما أن كان بالنوم والإغماء لان لا تخرجه عن أهلية التصرف ألا أن يحصل الفسق بالسكر .

تبطل الوكالة بالتعدي كلبس الثوب وركوب دابة ، وتبطل الوكالة بتلق العين التي وكل بالتصرف فيها وتبطل بردة موكل لا وكيل .[1]

ثانيا :انقضاء عقد الوكالة بالعمولة في القانون

تحدث قانون المعاملات السوداني لعام 1984م عن أسباب انتهاء الوكالة بالعمولة في أكثر من مادة وفيما يلي نص المواد علي التوالي :-

المادة (441) والتي تقراء (تنتهي الوكالة بالعمولة بالاتي) :-

أ/ أتمام العمل الموكل به .

ب/ انتهاء الأجل المحدد لها .

1 (إبن منظور، د.ت) .

ج/ وفاة الموكل آو خروجه عن الأهلية إلا أذا تعلقت الوكالة بحق الغير .

د/وفاة الوكيل أو خروجه عن الأهلية ولو تعلق بالوكالة حق الغير ، غير أن الوارث أو الوصي أذا علم بالوكالة وتوافرت فيه الأهلية فعلية أن يخطر الموكل بالوفاة أو يتخذ من التدابير ما تقتضيه الحال لمصلحة الموكل .

المادة (422) والتي تنص علي الأتي : (للموكل أن يعزل وكيله متي أراد ألا أذا تلق بالوكالة حق للغير أو كانت قد صدرت لصالح الوكيل فانه لا يجوز للموكل أن ينهيها آو يقيدها دون موافقة من صدرت لصالحه .

المادة (444) والتي تقرأ:-

1. (للوكيل أن يقبل نفسه من الوكالة التي لا يتعلق بها حق الغير وعليه أن يعلن موكله وان يتابع القيام بالإعمال التي بدأها حتي تبلغ مرحلة لا يخشي معها ضرر علي الموكل) .
2. (يضمن الوكيل ما ينجم عن تنازله عن التوكيل في وقت غير مناسب أو بغير مبرر للموكل أذا كانت الوكالة باجر) .

الوكالة بالعمولة في الفقه الاسلامي والقانون:

الوكالة بالعمولة في الفقه الاسلامي تسمى الوكالة بأجر حيث قسم الفقه الاسلامي الوكالة إلى قسمين وكالة عادية ووكالة بأجر، وقد وفق القانون السوداني في تناوله للوكالة بالعمولة بأنها هي الوكالة بأجر، ولكنه خالف الفقه الاسلامي في تقسيم الوكالة بأجر حيث قسمها إلى قسمين وكالة تجارية وهي الوكالة بالعمولة، والوكيل المحامي وفرق بين النوعين لأنه حظر على المحامي أخذ نسبة مئوية من الحق المتنازع عليه كأجر، ولم يحظر على الوكيل التجاري أخذ نسبة مئوية من الصفقة محل الوكالة كأجر، وللوكالة بالعمولة وظائف بالغة الأهمية في مجال التجارة فهي تيسر علي التجار التعاقد دون حاجة للإنتقال فيحقق التجار إقتصاداً في الوقت والنفقات ، وتحقق كذلك للتجار المقيمين سهولة التعامل مع الوكيل لمايتمتع به من ثقة تجارية ومقدرة علي تنفيذ العقد بدلاً عن الأصيل الذي يعتبر مركزه المالي مجهولاً لديهم فضلاً عن هذا كله تحقق الوكالة بالعمولة أرباح طائلة للوكيل بالعمولة نظير خدماته ، سواء كان الوكيل فرداً أو شركة ولأهمية هذا العقد أردت بيان الوكالة بالعمولة موضحاً أحكامه وشروطه في القانون والشريعة الاسلامية.

خاتمة :

تحتوي الخاتمة على النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث على النحو التالي:

النتائج :

1/ قرن الجمهور الوكالة بالنيابة ما عدا الحنفية الذين لم يقرنوا الوكالة بالنيابة ، أما القانون فانه لم يقرن الوكالة بالنيابة وفي ذلك وافق القانون المذهب الحنفي .

2/ إتفق فقهاء المذاهب الأربعة على تعريف العمولة وهي الأجر الذي يأخذه الوكيل وكذلك عرفها قانون المعاملات السوداني بأنها الأجر الذي يأخذه الوكيل في ذلك وافق قانون المعاملات الفقه الإسلامي

3/ إتفق الفقهاء المذاهب الإسلامية الأربعة على تعريف عقد الوكالة بالعموالة على أنها الوكالة التى تتم بأجر دون إشارة الى كلمة عمولة وقد وأفق قانون المعاملات السوداني الفقه الإسلامي .

4/ قانون المعاملات السوداني لم يقيد تعاقد الوكيل بالعمولة باسمه الشخصي وفي ذلك وافق الفقه الإسلامي .

5/ تقسيمات الوكالة في الفقه الإسلامي تنحصر في الوكالة العادية والوكالة باجر أما القانون فنجده يقسم الوكالة باجر ألي عدة أقسام وكالة تجارية عادية ، وكالة بالعمولة ، والوكيل المحامي .

6/ الوكالة بالعمولة من العقود التجارية وتطبيقاتها في التوكيل بالبيع والتوكيل بالشراء والتوكيل بالنقل وهذا لا يخالف الفقه ألا سلامي ولا يتعارض مع الشرع .

7/ أركان الوكالة بالعمولة في الفقه والقانون هي العاقدان،والمحل،الصيغة،العمولة .

8/ المحامي يستحق عمولة ولكنه ليس وكيلا تجاريا وبالتالي أعمال المحامي ليست من الأعمال التجارية بل هي من ألا عمال المدنية ولذلك يحظر عليه أن ياخذ نسبة مئوية من الحق المتنازع عليه ، ولكن يجوز للوكيل بالعمولة ان ياخذ نسبة مئوية من الصفقة محل التعاقد

9/ الوكالة بالعمولة جائزة شرعا في الفقه الإسلامي ولا خلاف عند الفقهاء في ذلك وتسمي في الفقه الإسلامي بالوكالة بأجر.

10/ لم يتناول القانون أركان الوكالة مطلقاً لا أركان الوكالة بالعمولة ولا أركان الوكالة العادية .

التوصيات : أوصي أطراف عقد الوكالة بالعمولة دراسة احكام الوكالة بالعمولة دراسة مفصلة عند الفقهاء والقانونيين قبل الدخول فيه ، على المشرع السوداني ان يهتم بتقسيمات الوكلة باجر بوجه عام وذلك بالنص على أركانها لتكون واضحة المعالم .

لآئحة المراجع

1. القرآن الكريم، السنة.
2. ابن قدامه ، المغني ج4 ، دار الفكر ، ط1 .
3. ابن منظور ، لسان العرب ج4 ، دار المعارف .
4. أبو زهرة أصول الفقه ، ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
5. أبو محمد محمود بن احمد العيني ، النيابة في شرح الهداية ج7 1400هـ.1980م ، دار الفكر ، بيروت ، ط1.
6. أبو يحي زكريا الأنصاري ، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب ج3 .
7. أبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامه المقدسي ، الكافي ج2 1408هـ.1989م ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الخامسة.
8. احمد بن احمد المختار ، مواهب الجليل من أدلة خليل ج4، مطبوعات أحياء التراث الإسلامي بدولة قطر بدون تاريخ .
9. احمد بن محمد الصاوي ، بلغة المسالك لأقرب المسالك ج5 1418هـ.1998م ، الدار السودانية للكتب الخرطوم ، ط1.
10. تاج السر محمد حامد ، إحكام العقد والإدارة المنفردة ج1 ، 2000م ، ط3.
11. الجز يري ، الفقه علي المذاهب الأربعة ج2 .
12. جلال ألعدوي ، مصادر الالتزام ج ،19851، الدار الجامعية للطباعة والنشر بيروت م .
13. الحجاوي ، الإقناع في فقه الإمام احمد بن ضوبان أبي النجا شرف الدين ج2.

14. خالد بن عبد الرحمن العك ، موسوعة الفقه المالكي ج5.
15. خليل ، الخرشي على مختصر خليل ج5 ، دار صادر بيروت لبنان .
16. سميحة القليوبي ،العقود التجارية ، ص81 ، دار النهضة العربية القاهرة ، ط2 1992م .
17. شرف الدين موسي الجحاوي المقدسي ، الإقناع ج2 ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت لبنان .
18. شمس الدين المقدسي أبي عبد الله بن مصلح ، الفروع ج4 ،1404هـ.1984م ، عالم الكتب ، بيروت الطبعة الرابعة.
19. شمس الدين السر خسي ، المبسوط ج4 1409هـ.1989م ، دار المعرفة بيروت .
20. شمس الدين الشيخ ، حاشية الدسوقي ج5 1418هـ.1998م ، الدار السودانية للكتب الخرطوم ، ط1 ،.
21. عبد الحميد الشرواني و اشيخ احمد بن قاسم العبادي حواشي الشيخ عبد الحميد الشر واني والشيخ احمد بن قاسم ألعبادي ج4 ، دار الفكر .
22. عبد الرازق احمد السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ج3 ، دار النهضة العربية القاهرة .
23. عبد الله بن الشيخ الحسن الكوهجي ، زاد المحتاج بشرح المنهاج ج41402هـ ، 1982م ، الشؤون الدنينة بدولة قطر، ط1.
24. علاء الدين أبي بكر ابن مسعود الكاساني ،بدائع الصنائع ج6 ، دار الكتب العملية بيروت .
25. علي البارودي ، القانون التجاري ، ص70 ، الدار الجامعية 1988م .
26. علي جمال الدين عوض ، القانون التجاري ، ص143 ، دار النهضة القاهرة 1983م .
27. مالك بن انس ، المدونة ألكبري ج3.
28. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ج1 ، دار الجيل .
29. محب الدين أبي قبض السيد محمد مرتضي الحسيني ، تاج العروس ج3 ، دار الفكر
30. محمد أمين المشهور بابن عابدين حاشية رد المحتار علي الدار المختار شرح تنوير الإبصار ج3 1415هـ ، 1995م، مصطفي احمد ألباز، دار الفكر.
31. محمد بن أبي بكر عبد الله القادر الرازي ، مختار الصحاح ج1 .
32. محمد جمعه عبد الله ، الكوكب الدرية ج4.
33. محمد عليش ، شرح منحي الجليل ج5 1409هـ ، دار الفكر.
34. محي الدين يحي بن شرق أبي زكريا النووي ، روضة الطالبيين وعمدة المفتين ج3 1415هـ ، 1995م ، دار الفكر بيروت لبنان.
35. مصطفي كمال طه ، القانون التجاري ص71 ، الدار الجامعية 1993م .
36. منصور بن إدريس ، منتهي الإيرادات ج2، المكتبة السلفية ، باب الرحمة ، المدنية المنورة .
37. منصور بن يونس بن اداريس ، كشاف القناع علي متن الإقناع ج3 ،1402هـ.1982م ، دار الفكر ، لبنان بيروت.
38. النووي ، المجموع في شرح المهذب ج3 ،1417هـ1996م ، المكتبة التجارية ، دار الفكر .
39. الوليد محمد بن احمد بن محمد بن رشد بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج3 1415 هـ.1995م ، المكتبة التجارية.
40. وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي وأدلته ج5.

أثر حماية البيئة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمملكة العربية السعودية – خلال الفترة 2000– 2020

The impact of environmental protection on foreign direct investment flows to the Kingdom of Saudi Arabia During the period 2000-2020

أ. د. عادل محمد خليفة غانم، أ. د. عثمان بن سعد النشوان، أ. د. خالد بن نهار الرويس

وحدة الأمن الغذائي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود

الملخص:

نظراً لأن حماية البيئة من العوامل الجاذبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية، فإن هذا البحث استهدف قياس أثر تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية. واعتمدت هذه الدراسة على البيانات التي يصدرها البنك المركزي السعودي (SAMA) والبنك الدولي، بالإضافة إلى النموذج الاقتصادي القياسي المقترح لدراسة أثر حماية البيئة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2020.

وأوضحت هذه الدراسة أن مبادرة الشرق الأوسط الأخضر أدت إلى تناقص انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من 616.17 ألف كيلو طن عام 2015، إلى 525.50 ألف كيلو طن عام 2020. ويعزى التناقص التدريجي في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الرئيسية (القطاع الصناعي والمباني والنقل)، بالإضافة إلى التوجه نحو إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية. وبالرغم من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الوطني، إلا أنه اتسم بعدم الاستقرار، حيث بلغ معامل الاختلاف في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 75.94% خلال الفترة 2000-2020 .

كما أوضحت الدراسة أيضاً أن زيادة الاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية المكررة (لا تتضمن الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال) بنسبة 10%، تؤدي إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 7.97%. وزيادة كل من كمية الانبعاثات المقدرة لثاني أكسيد الكربون ومعدل التضخم بنسبة 10%، تؤدي إلى تناقص الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4.71%، 2.3% لكل منهما على التوالي. أما زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بنسبة 10%، تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 34.42%. ومن خلال النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، فإنها توصي بضرورة استمرار حماية البيئة وتقوية العوامل الجاذبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: حماية البيئة، الاستثمار الأجنبي المباشر، المملكة العربية السعودية.

Abstract

Given that environmental protection is one of the factors that attract foreign investment flows, this research aimed to measure the impact of reducing carbon dioxide emissions on foreign direct investment flows to the Kingdom of Saudi Arabia. This study relied on data issued by the Saudi Central Bank (SAMA) and the World Bank, in addition to the proposed econometric model to study the impact of environmental protection on FDI flows during the period 2000-2020.

This study showed that the Middle East Green Initiative led to a decrease in carbon dioxide emissions from 616.17 thousand kilotons in 2015 to 525.50 thousand kilotons in 2020. The gradual decrease in carbon dioxide emissions is attributed to the improvement of energy efficiency in the main sectors (industrial sector, buildings and transportation), in addition to the trend towards producing electricity from solar energy. Despite the importance of foreign direct investment in the development of the national economy, it was characterized by instability, as the coefficient of variation in the value of foreign direct investment reached 75.94% during the period 2000-2020.

The study also showed that an increase in the domestic consumption of refined petroleum products (not including natural gas and liquefied petroleum gas) by 10% leads to an increase in carbon dioxide emissions by 7.97%. Increasing the amount of estimated carbon dioxide emissions and the inflation rate by 10% leads to a decrease in foreign direct investment by 4.71% and 2.3% each, respectively. Also, Increasing the degree of economic openness by 10% leads to an increase in foreign direct investment by 34.42%. From the results of this study, it recommends the need to continue protecting the environment and strengthening the factors that attract the flow of foreign direct investment and increasing its contribution to economic development.

Key words: environmental protection, foreign direct investment, Saudi Arabia.

المقدمة:

الاستثمار الأجنبي المباشر يقصد به قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم في أشكال مختلفة منها إنشاء مشروع جديد أو تملك أصول منشأة قائمة أو من خلال الدمج والتملك. كما عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار في مشروعات داخل دولة ما يسيطر عليه مقيمون في بلد آخر بنسبة تتراوح بين 10%- 100%. وتتعدد مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي: (1) تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير، (2) المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، (3) تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال والمدخرات المحلية، (4) تنمية روح المنافسة بين الشركات المحلية، (5) تقليل معدلات البطالة من خلال إنشاء مشروعات جديدة، (6) زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية من خلال توفير رأس المال (رحمة، 2020).

واهتمت العديد من الدراسات الاقتصادية بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قام (حسين، 2014) بدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأوضحت هذه الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، كما تساهم في إنتاج العديد من السلع، تثري التجارة البينية، وبالتالي تساهم في زيادة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي. واهتمت دراسة (الصيعري والبكر، 2016) بالاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي. وتبين من هذه الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الخليج العربية، تتأثر إيجابياً بالتدفقات الاستثمارية للسنة السابقة ووفرة الموارد الطبيعية ووجود الأنظمة والنمو الاقتصادي. وأوصى الباحثان بضرورة جذب الاستثمارات ذات القيمة المضافة للاقتصاد، تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتوطين التقنية.

وأوضحت دراسة (نفادي، 2017) أن الاستثمار الأجنبي يعتبر المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي للدول الأقل نمواً، حيث يساهم في زيادة الصادرات ومعدلات التنمية الاقتصادية. والاقتصاد الأخضر يعمل على إعادة تصحيح الأنشطة الاقتصادية، حتى تصبح مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية. ويعتبر الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعظيم المنافع التجارية والتنافسية والنمو وحماية البيئة والصحة العامة. كما تبين من هذه الدراسة وجود تأثير ذات دلاله إحصائية عند التحول نحو الاقتصاد الأخضر، يعمل على دعم الاستثمار الأجنبي وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني. وأوصت هذه الدراسة بما يلي: (1) ضرورة وجود بيئة استثمارية مناسبة لتوطين الاستثمارات الأجنبية، وإقامة مشروعات تنموية وتوفير فرص العمل، (2) توسيع الأسواق من خلال العمل العربي المشترك، بهدف زيادة القدرة التنافسية الدولية، (3) ضرورة التحول إلى الاقتصاد الأخضر، لما له من مميزات عدة، أهمها جذب الاستثمارات الأجنبية.

وتناولت دراسة رحمة (2020) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1985- 2017. وتتمثل تلك المحددات في كل من إجمالي الناتج المحلي والإنفاق الحكومي والانفتاح الاقتصادي وقيمة الصادرات والتضخم. وتبين من هذه الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والاستثمار الأجنبي المباشر. أما في المدى القصير، تبين وجود علاقة معنوية بين إجمالي الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر. كما تناولت دراسة (طير، 2021) محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995- 2020.

وتبين من هذه الدراسة أن العبء الضريبي أقوى المتغيرات تأثيراً في المدى الطويل، يليه الاستقرار السياسي والأمني، القروض المقدمة للقطاع الخاص، الانفتاح الاقتصادي.

وفي السنوات الأخيرة ازداد اهتمام الدولة بحماية البيئة، حيث تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للبيئة. وركزت الاستراتيجية على القضايا ذات العلاقة بالصحة والبيئة وجودة الهواء وسلامة الغذاء ومياه الشرب والإسكان والمناطق الساحلية والنفايات الصلبة والنفايات الخطرة والاستخدام الآمن للكيماويات والتلوث الإشعاعي والضوضائي، بالإضافة إلى تنمية الموارد الطبيعية المتجددة والمحافظة عليها (وزارة البيئة والمياه والزراعة، 2018). ومفهوم حماية البيئة يتضمن الوعي البيئي لإدراك المشكلات البيئية ومظاهرها وتأثيراتها وغرس القيم والاتجاهات والمهارات التي تؤدي إلى تهيئة الأفراد والجماعات لتحمل مسئولياتهم من أجل المحافظة على البيئة، والقيام ببرامج ومشروعات لحماية البيئة والإبقاء عليها نظيفة بما يضمن عدم تلوثها (النشوان وغانم، 2010).

وقام (Ghanem and Alamri, 2022) بقياس أثر تنفيذ مبادرة الشرق الأوسط الأخضر على التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. وتبين من هذه الدراسة أن الدولة اتجهت إلى الحد من الانبعاثات الكربونية، من خلال التوسع في استخدام الغاز الطبيعي وتقليل استخدام الديزل والنفط الخام في إنتاج الكهرباء. وأن التحول التدريجي للاقتصاد الأخضر، يؤدي إلى الاستدامة البيئية والتكامل بين البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة. وأوصت هذه الدراسة بضرورة متابعة وتقييم نتائج أعمال مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، حتى يمكن القضاء بصفة نهائية على الانبعاثات الكربونية في المملكة العربية السعودية حتى عام 2060.

ويتسم الاستثمار الأجنبي المباشر بعدم الاستقرار، حيث ازداد حتى بلغ 106.08 مليار ريال عام 2010، ثم تناقص حتى بلغ 5.32 مليار ريال عام 2017، ثم ازداد إلى 20.25 مليار ريال عام 2020 (البنك المركزي السعودي، 2021). ويعتبر حماية البيئة وتقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من العوامل الجاذبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى البيئة والفرص الاستثمارية والاستقرار السياسي والقانوني والاقتصادي والموقع الجغرافي وإتاحة المواد الخام والسياسة الضريبية. وفي هذا المجال تطرح الدراسة التساؤل التالي: ما هو أثر حماية البيئة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟

الأهداف البحثية:

استهدف هذا البحث قياس أثر حماية البيئة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2020، وذلك من خلال دراسة الأهداف التالية:

دراسة الوضع الراهن لحماية البيئة والاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

1- تقدير النموذج المقترح لدراسة أثر حماية البيئة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على البيانات الواردة في كل من: (1) الإحصاءات السنوية التي يصدرها البنك المركزي السعودي (SAMA)، (2) موقع البيانات المفتوحة التي يصدرها البنك الدولي (World Bank). كما اعتمدت هذه

الدراسة في تحقيق أهدافها على تقدير النموذج المقترح لدراسة أثر حماية البيئة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2020. والنموذج المقترح يتكون من المعادلات السلوكية التالية:

$$Y_1 = a_0 + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + a_4X_4 + e_1$$
$$Y_2 = b_0 + b_1Y_1 + b_2X_5 + b_3X_6 + b_4X_7 + b_5X_8 + e_2$$

والنموذج المقترح يتضمن المتغيرات التالية:

(1) المتغيرات الداخلية Endogenous Variables وعددها متغيرين هما: مقدار التلوث البيئي معبراً عنه بكمية انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالألف كيلو طن (Y_1)، الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار ريال (Y_2).

(2) المتغيرات الخارجية Exogenous Variables وعددها ثمانية متغيرات: إجمالي عدد المصانع القائمة (X_1)، إجمالي عدد السكان بالمليون نسمة (X_2)، إجمالي عدد رحلات شركات الطيران في المطارات الدولية والداخلية (X_3)، إجمالي الاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية المكررة بدون الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال بالمليون برميل (X_4)، درجة الانفتاح الاقتصادي معبراً عنها بنسبة التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) إلى إجمالي الناتج المحلي (X_5)، معدل التضخم السائد في الاقتصاد السعودي معبراً عنه بمعامل الانكماش الضمني في إجمالي الناتج المحلي (X_6)، إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (X_7)، معدل النمو الاقتصادي (X_8). وتم تقدير النموذج المقترح بطريقة المربعات الصغرى العادية، نظراً لأن مصفوفة المتغيرات الداخلية قطرها يأخذ الرقم واحد وجميع الأرقام فوق هذا القطر تأخذ الرقم صفر كما يلي (Gujarati and Porter, 2009):

المتغيرات الداخلية للنموذج		المتغيرات الخارجية للنموذج							
Y_1	Y_2	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	X_6	X_7	X_8
1	0	$-a_1$	$-a_2$	$-a_3$	$-a_4$	0	0	0	0
$-b_1$	1	0	0	0	0	$-b_2$	$-b_3$	$-b_4$	$-b_5$

النتائج البحثية

أولاً: الوضع الراهن لحماية البيئة والاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

اهتمت الدولة بحماية البيئة بهدف تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، حيث يتضح من البيانات الواردة بجدول (1) وشكل (1) زيادة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من استهلاك الوقود الغازي والسائل من 286.79 ألف كيلو طن عام 2000، إلى 616.17 ألف كيلو طن عام 2015، ثم تناقصت إلى 525.50 ألف كيلو طن عام 2020. ويعزى التناقص التدريجي في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال السنوات الأخيرة إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة (القطاع الصناعي والمباني والنقل)، بالإضافة إلى التوجه نحو إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية. وبصفة عامة ازدادت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من استهلاك الوقود الغازي والسائل بمعدل نمو سنوي بلغ 3.5% خلال الفترة 2000- 2020 (جدول 2).

واتجهت الدولة إلى الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، من خلال التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء، حيث ازدادت نسبة استخدام الغاز الطبيعي من 33.88% عام 2010، إلى 57.25% عام 2020، أي ازدادت بمعدل نمو سنوي بلغ 6.9%. ومن ناحية أخرى تراجعت نسبة استخدام الديزل في إنتاج الكهرباء من 21.71% عام 2010، إلى 1.7% عام 2020، أي تراجعت بمعدل تناقص سنوي بلغ 9.22%. كما تراجعت نسبة استخدام النفط الخام في انتاج الكهرباء من 40.3% عام 2010، إلى 20.29% عام 2020، أي تراجعت بمعدل تناقص سنوي بلغ 4.97% خلال الفترة 2010-2020 (شكل 2).

وبالرغم من أهمية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الوطني، إلا أنه اتسم بعدم الاستقرار، حيث يتضح من شكل (3) زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من 5.82 مليار ريال عام 2000، إلى 147.96 مليار ريال عام 2008، ثم تناقص إلى 5.32 مليار ريال عام 2017، ثم ازداد إلى 20.25 مليار ريال عام 2020. وبلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر 42.55 مليار ريال، بانحراف معياري بلغ 32.31، وبالتالي بلغ معامل الاختلاف 75.94%، مما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بعدم الاستقرار خلال الفترة 2000- 2020. وبصفة عامة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل تناقص سنوي بلغ 0.91% خلال الفترة 2000- 2020 (جدول 2).

جدول (1): تطور انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2020.

السنة	انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بالألف كيلو طن	الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار ريال
2000	286.79	5.82
2005	384.26	45.37
2010	497.13	106.08
2015	616.17	30.53
2016	556.74	27.95
2017	540.70	5.32
2018	527.05	15.93
2019	526.84	17.11
2020	525.50	20.25
المتوسط	452.92	42.55
الانحراف المعياري	86.43	32.31
معامل الاختلاف %	19.08	75.94

المصدر: جمعت من: (1) البنك المركزي السعودي، الإحصاءات السنوية 2020، 2021/5/31، (2) البنك الدولي، البيانات المفتوحة، الفترة 2000- 2020.

جدول (2): معادلات الاتجاه العام لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000- 2020.

المتغير	معدل النمو %	F	R^2	المعادلة
غاز ثاني أكسيد الكربون	3.5	94.24	0.83	$Ln\,\hat{Y} = 5.706 + 0.035T$ $(126.50)^{**}\ (9.71)^{**}$
الاستثمار الأجنبي المباشر	-0.91	7.55	0.46	$\hat{Y} = -25.283 + 18.423T - 0.855T^2$ $(-1.06)^{ns}\ \ (3.68)^{**}\ (-3.87)^{**}$

**معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%، nsغير معنوية.

المصدر: حسبت من البيانات الواردة بجدول (1).

شكل (1): إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج من إستهلاك الوقود الغازي والسائل خلال الفترة 2000- 2020.

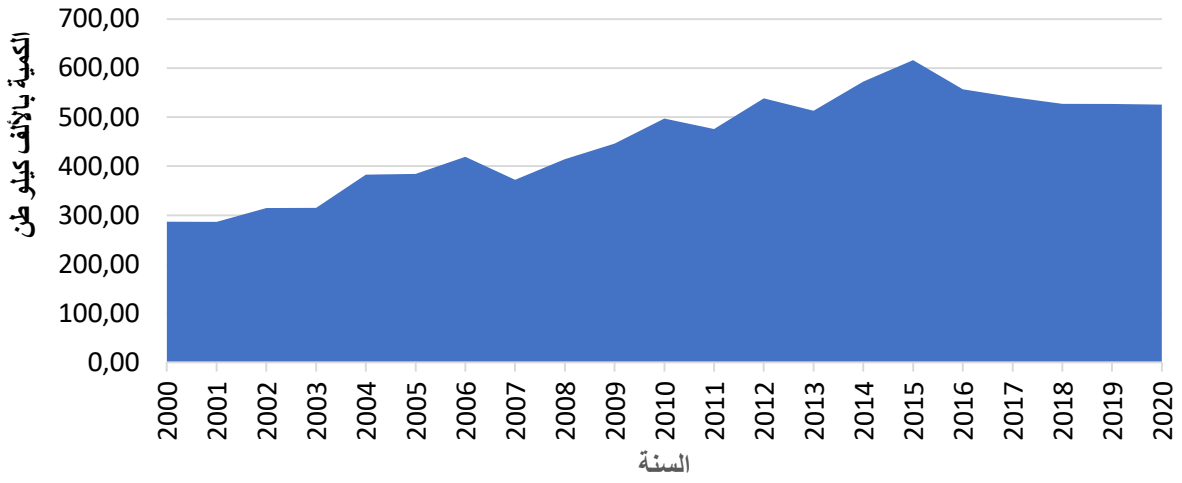

المصدر: البيانات الواردة بجدول (1).

شكل (2): تطور نسبة استخدام الغاز الطبيعي والديزل والنفط الخام في إنتاج الكهرباء خلال الفترة 2010- 2020.

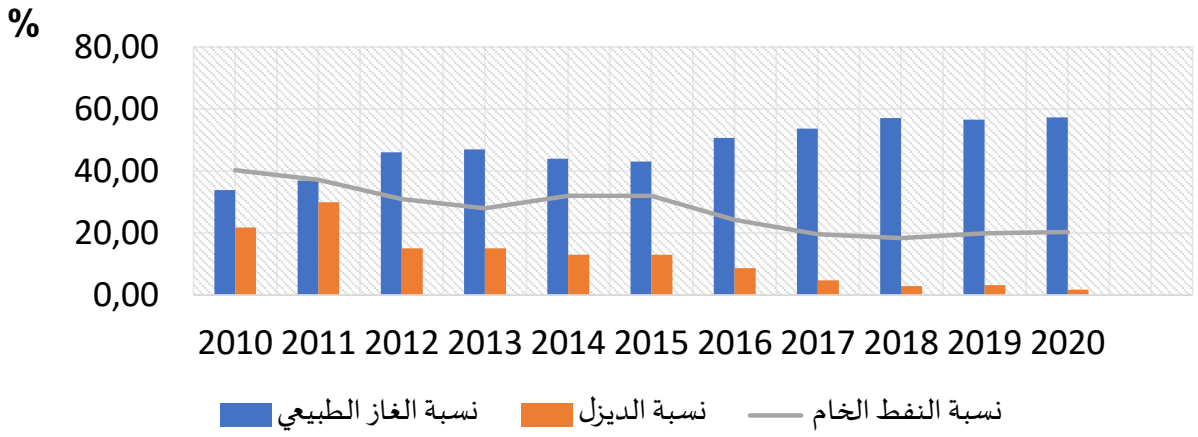

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (2020). إحصاءات الطاقة الكهربائية.

شكل (3): قيمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد السعودي بالمليار ريال خلال الفترة 2000-2020.

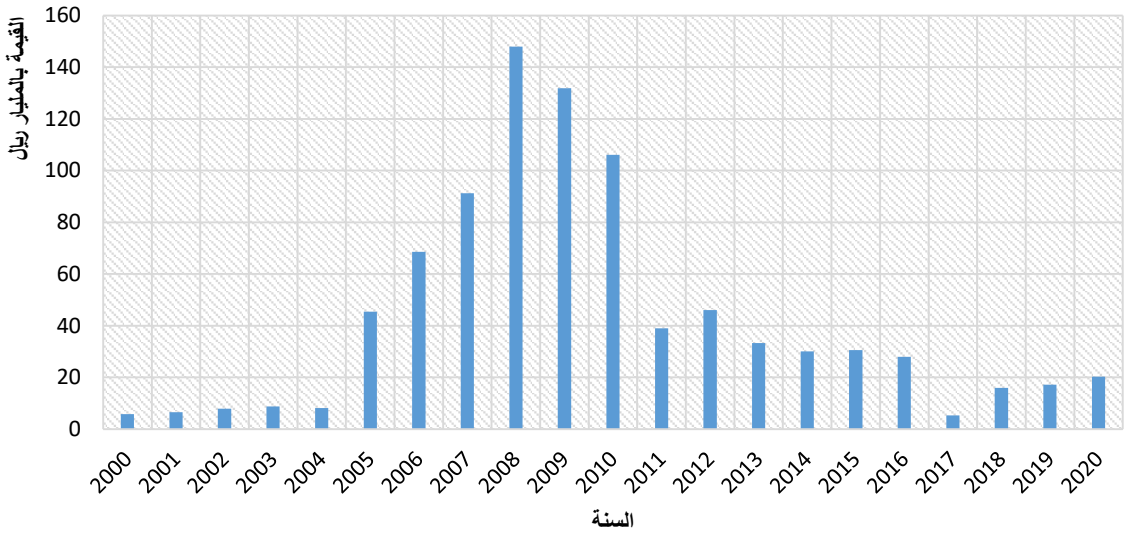

المصدر: البيانات الواردة بجدول (1).

ثانياً: النموذج المقترح لدراسة أثر حماية البيئة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

توصيف متغيرات النموذج المقترح:

من خلال دراسة الوضع الراهن تم توصيف المتغيرات الداخلية للنموذج المقترح، المتمثلة في كل من: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر. أما فيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية للنموذج المقترح، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (3، 4) زيادة إجمالي أعداد المصانع العاملة من 3578 مصنعاً عام 2000، إلى 8063 مصنعاً عام 2020، أي ازدادت أعداد المصانع العاملة بمعدل نمو سنوي بلغ 4.7% خلال فترة الدراسة. كما ازداد إجمالي عدد السكان من 20.48 مليون نسمة عام 2000، إلى 35.01 مليون نسمة عام 2020، أي ازداد إجمالي عدد السكان بمعدل نمو سنوي بلغ 2.7% خلال فترة الدراسة. وازداد إجمالي عدد رحلات شركات الطيران في المطارات الدولية والداخلية بالمملكة العربية السعودية من 264.07 ألف رحلة عام 2000، إلى 771.06 ألف رحلة عام 2019، ثم تناقص إلى 346.81 ألف رحلة عام 2020، نظراً لإجراءات الغلق وإلغاء بعض الرحلات بسبب فيروس كورونا. وبصفة عامة ازداد إجمالي عدد رحلات شركات الطيران بمعدل نمو سنوي بلغ 5.5% خلال فترة الدراسة.

وازداد الاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية المكررة بدون الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال من 418.53 مليون برميل إلى 942.7 مليون برميل عام 2015، ثم تناقص إلى 792.32 مليون برميل عام 2020. وبصفة عامة ازداد الاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية المكررة بمعدل نمو سنوي بلغ 4.4% خلال فترة الدراسة. كما تراجعت درجة الانفتاح الاقتصادي معبراً عنها بنسبة قيمة التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) إلى إجمالي الناتج المحلي من 73.14% عام 2005 إلى 44.34% عام 2020. وبصفة عامة تراجعت درجة الانفتاح الاقتصادي بمعدل تناقص سنوي بلغ 0.95% خلال فترة الدراسة. وأخيراً ازداد معدل التضخم في الاقتصاد السعودي معبراً عنه بالرقم القياسي الضمني (2010= 100) من 49.97% عام 2000، إلى

116.29% عام 2018، ثم تناقص إلى 104.15% عام 2020. وبصفة عامة ازداد التضخم في المملكة العربية السعودية بمعدل نمو سنوي بلغ 4.3% خلال الفترة 2000- 2020.

كما يتضح من البيانات الواردة بجدولي (3، 4) زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 1422.09 مليار ريال عام 2000، إلى 2532.62 مليار ريال عام 2020، أي ازداد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المملكة العربية السعودية بمعدل نمو سنوي بلغ 3.6% خلال الفترة 2000- 2020. وحدث تذبذب وعدم استقرار في معدل النمو الاقتصادي معبراً عنه بمعدل النمو في إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة. وحققت المملكة العربية السعودية معدلات نمو موجبة خلال معظم السنوات، فيما عدا عام 2001، 2002، 2009، 2017، 2020. وبصفة عامة تراجع معدل النمو الاقتصادي بمعدل تناقص سنوي بلغ 9.4% خلال فترة الدراسة.

تقدير النموذج المقترح لدراسة أثر حماية البيئة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لدراسة أثر حماية البيئة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تم تقدير معادلات النموذج المقترح بالتطبيق المتتابع لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، بعد التحقق من مشكلتي الازدواج الخطي والارتباط الذاتي للبواقي. ويتضح من المعادلات السلوكية للنموذج المقدر الوارد بجدول (5) ما يلي:

1- زيادة الاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية المكررة (لا تتضمن الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال) بنسبة 10%، تؤدي إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 7.97%.
2- زيادة كل من كمية الانبعاثات المقدرة لثاني أكسيد الكربون ومعدل التضخم بنسبة 10%، تؤدي إلى تناقص الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4.71%، 2.3% لكل منهما على التوالي. أما زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي بنسبة 10%، تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 34.42%، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (رحمة، 2020).
3- المعادلات السلوكية للنموذج المقترح، خالية من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، وفقاً لاختبار Breusch-GodFrey serial correlation LM Test، كما لا يوجد بها ارتباط ذاتي في تباين السلسلة، وفقاً لاختبار Arch Test. كما تتمتع المعادلات السلوكية في النموذج المقترح بكفاءة جيدة في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير، وفقاً لمؤشرات قياس كفاءة النموذج وأهمها معامل عدم التساوي لثيل (U- Theil) والذي اقتربت قيمته من الصفر (جدول 6).

جدول (3): التحليل الوصفي للمتغيرات الخارجية للنموذج المقترح لدراسة أثر حماية البيئة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2020.

السنة	عدد المصانع	عدد السكان بالمليون نسمة	عدد رحلات الطيران بالألف	استهلاك المنتجات النفطية المكررة بالمليون برميل *
2000	3578	20.48	264.07	418.53
2005	4058	23.33	288.31	493.80
2010	4858	27.56	451.00	723.72
2015	7196	30.89	646.69	942.70

* لا يتضمن الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال.

2016	7898	31.79	708.82	908.86
2017	7759	32.61	741.29	897.43
2018	7520	33.41	771.38	836.46
2019	7621	34.22	771.06	841.16
2020	8063	35.01	346.81	792.32
المتوسط	5551.0	27.37	467.01	678.71
الانحراف المعياري	1542.44	2.94	155.20	163.98
معامل الاختلاف %	27.79	14.39	33.23	24.16

جدول (3): تكملـــــــــــــة.

السنة	درجة الانفتاح الاقتصادي	معدل التضخم	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالمليار ريال	معدل النمو الاقتصادي %
2000	56.82	49.97	1422.09	5.63
2005	73.14	71.10	1731.01	5.57
2010	67.78	100.0	1980.78	5.04
2015	57.81	96.40	2545.24	4.11
2016	50.20	93.46	2587.76	1.67
2017	51.75	100.53	2568.57	-0.74
2018	52.83	116.29	2633.15	2.51
2019	51.61	114.07	2641.94	0.33
2020	44.34	104.15	2532.62	-4.14
المتوسط	63.61	89.62	2059.68	3.13
الانحراف المعياري	9.44	21.06	399.19	3.20
معامل الاختلاف %	14.84	23.50	19.38	97.96

المصدر: جمعت من: (1) البنك المركزي السعودي، الإحصاءات السنوية 2020، 2021/5/31، (2) البنك الدولي، البيانات المفتوحة، الفترة 2000 -2020.

جدول (4): معادلات الاتجاه العام للمتغيرات الخارجية للنموذج المقترح خلال الفترة 2000- 2020.

المتغير	معدل النمو %	F	R^2	المعادلة
عدد المصانع	4.7	307.41	0.94	$Ln\,\hat{Y} = 8.062 + 0.047T$ $(239.62)^{**}\ (17.53)^{**}$
عدد السكان	2.7	4042.09	0.99	$Ln\,\hat{Y} = 2.993 + 0.027T$ $(550.96)^{**}\ (63.58)^{**}$
عدد رحلات الطيران	5.5	55.03	0.74	$Ln\,\hat{Y} = 5.469 + 0.055T$ $(58.86)^{**}\ (7.42)^{**}$
استهلاك المنتجات النفطية	4.4	141.16	0.88	$Ln\,\hat{Y} = 6.001 + 0.044T$ $(129.98)^{**}\ (11.88)^{**}$
الانفتاح الاقتصادي	-0.95	33.81	0.79	$\hat{Y} = 48.098 + 5.181T - 0.263T^2$ $(12.78)^{**}\ \ (6.57)^{**}\ (-7.56)^{**}$

معدل التضخم	4.3	50.88	0.73	$Ln\hat{Y} = 3.978 + 0.043T$ $(52.43)^{**}\ (7.13)^{**}$
الناتج المحلي الحقيقي	3.6	372.49	0.95	$Ln\hat{Y} = 7.212 + 0.036T$ $(309.10)^{**}\ (19.30)^{**}$
معدل النمو الاقتصادي	-9.4	8.79	0.39	$Ln\hat{Y} = 2.359 - 0.094T$ $(6.01)^{**}\ (-2.96)^{**}$

**معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%.

المصدر: حسبت من البيانات الواردة بجدول (3).

جدول (5): معادلات النموذج المقترح لدراسة أثر حماية البيئة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2020.

البيان	المعادلة
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	$Ln\hat{Y}_1 = 0.925 + 0.797\ Ln X_4$ $(3.11)^{**}\quad (17.40)^{**}$ $R^2 = 0.94\quad F = 302.82\quad D.W = 1.49$ $LM\ test = 0.45\ \ Arch\ test = 0.69$
الاستثمار الأجنبي المباشر	$Ln\hat{Y}_2 = -5.987 - 0.471\ Ln\hat{Y}_1 + 3.442\ Ln X_5 - 0.023\ Ln X_6$ $(-1.39)^{ns}\quad (-2.21)^{*}\quad (2.63)^{**}\quad (-2.06)^{*}$ $R^2 = 0.61\ \ F = 8.84\ \ D.W = 1.30$ $LM\ test = 1.61\ \ Arch\ test = 0.43$

** معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%، * معنوية عند المستوى الاحتمالي 5%.

المصدر: حسبت من البيانات الواردة بجدولي (1، 3).

جدول (6): مؤشرات قياس كفاءة النموذج المقترح لدراسة أثر حماية البيئة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2020.

المؤشر	المعادلات السلوكية	
	الأولى	الثانية
الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ العشوائي R.M.S.E.	0.056	0.642
متوسط الخطأ المطلق M.A.E.	0.046	0.549
متوسط النسبة المئوية للخطأ المطلق M.A.P.E.	0.765	17.99
معامل عدم التساوي لثيل Theil (U)	0.005	0.094

المصدر: جمعت وحسبت من المعادلات السلوكية للنموذج المقترح الوارد بجدول (5).

الخاتمة:

نظراً لاهتمام المملكة العربية السعودية بالتنمية الاقتصادية وزيادة أعداد المصانع، ازدادت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من 286.79 ألف كيلو طن عام 2000 إلى 616.17 ألف كيلو طن عام 2015. ونظراً للتأثير المتبادل بين التنمية الاقتصادية والتلوث البيئي، اتجهت المملكة العربية السعودية إلى حماية البيئة من خلال تعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة، بالإضافة إلى التوجه نحو التوسع في إنتاج واستخدام الطاقة النظيفة (الطاقة

الشمسية والغاز الطبيعي). والمملكة العربية السعودية أطلقت مبادرة الشرق الأوسط الأخضر في 27 مارس 2021، بهدف التصدي للتغيرات المناخية من خلال تكثيف الجهود وتعزيز التعاون بين دول المنطقة. وتضمنت المبادرة تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 278 مليون طن بحلول عام 2030 وزيادة استخدام الطاقة المتجددة في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما تبين أن المملكة العربية السعودية حققت تقدماً ملحوظاً في حماية البيئة. وأشارت البيانات إلى حدوث نقص تدريجي في انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال السنوات الأخيرة، ويعزى ذلك إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الرئيسية (القطاع الصناعي والمباني والنقل)، بالإضافة إلى التوجه نحو إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والغاز الطبيعي. ومن خلال نتائج النموذج الاقتصادي القياسي المقدر تبين أن زيادة كمية الانبعاثات المقدرة لثاني أكسيد الكربون بنسبة 10%، تؤدي إلى تناقص الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4.71%. وفي ظل تحقيق هدف نقل التقنية للمملكة العربية السعودية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، يتطلب الأمر تهيئة المناخ الاستثماري وحماية البيئة من التلوث. كما أن تناقص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة كل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل النمو الاقتصادي. ومن خلال النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، فإنها توصي بضرورة استمرار حماية البيئة وتقوية العوامل الجاذبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

لائحة المراجع:

1. البنك الدولي، البيانات المفتوحة، الفترة 2000- 2020.
2. البنك المركزي السعودي، الإحصاءات السنوية 2020م، 2021/5/31.
3. حسين، معاوية أحمد (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، مجلد (28)، العدد (2)، ص: 103- 150.
4. رحمة، الصديق طلحة محمد (2020). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية (1985-2017)، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث عشر، نوفمبر، ص: 47- 67.
5. الصيعري، صلاح والبكر، أحمد (2016). الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، ديسمبر.
6. طير، عبد الحق (2021). محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية- دراسة قياسية للفترة (1995- 2020)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة علي لونيسي- البليدة 2، مخبر تسيير الجماعات ودورها في تحقيق التنمية، المجلد (10)، العدد (2)، ص: 37- 56.
7. النشوان، عثمان بن سعد وعادل محمد خليفة غانم (2010). السياسات والقياسات البيئية الاقتصادية – دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية ومصر، الطبعة الأولى، دار المؤيد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
8. نفادي، محمد صديق (2017). الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي (دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الأول، المجلد السابع عشر، ص: 640- 671.
9. وزارة البيئة والمياه والزرعة (2018). الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للبيئة، مايو.

10. Ghanem, Adel M. and Alamri, Yosef A. (2022). The impact of the Green Middle East initiative on sustainable development in the Kingdom Saudi Arabia. Journal of the Saudi Society of Agricultural Sciences, Accepted 6 June
11. Gujarati, Damodar N. and Porter, Dawn C. (2009). Basic Econometrics, Fifth Edition, London, MC Grow-Hill International Book Company.

ريـــادة الأعمـــــال ودورهـــا في المؤسســـات التعليميـة في ليـبـيا
"دراسة تطبيقية على المعاهد العليا بمنطقة وادي الشاطي"

- **د. ميلاد صالح خليفه عبدالرحمن**، كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها ـ ليبيا
- **أ. عبدالمنعم عمران مسعود سالم**، المعهد العالي للعلوم والتقنية ـ مزدة، وزارة التعليم التقني والفني ـ ليبيا

الملخص:

تعتبر ريادة الاعمال أحد أهم السلوكيات المتبعة في الوقت الحالي حيث ان لها دور هام في تطوير الافكار وكذلك قدرتها فى انجاح المشاريع بما يتناسب مع متطلبات العصر الحديث حيث لوحظ الاهتمام بريادة الاعمال زاد في السنوات الاخيرة وذلك يعود الى التطور التكنولجي الذي كان له اثر في بيئة الاعمال التنافسية للمؤسسات المحلية والدولية. لريادة الاعمال دور في نمو الاقتصاد على المستوى الكلي الذي ساعد المؤسسات للحصول على الموارد المادية التى تساعدهم للقيام بدورهم مما زاد من أهمية ريادة الاعمال. لهذا تجد الدول المتقدمة تعتمد على إدخال ريادة الاعمال او ما يعرف بالتعليم الريادي في المراحل الدراسية الاولى مع التاكيد وحث مشاركة الاسرة في دعم وتشجيع الاطفال على المعرفة والتساؤل وتشجيع التفكير الابداعي. حيث أن تعليم ريادة الاعمال لايقتصر فقط على أكتساب المهارات الريادية عند الطلاب بل يقوم ايضاً بتحفيز وتطوير الابداع وزيادة الثقة بالنفس في جميع مجالات الحياة. ومن هذا المنطلق فأن هذه الدراسة تهدف الى التعرف على فلسفة ريادة الاعمال ودورها في المؤسسات التعليمية الليبية التى اخذت منها المؤسسات التعليمية الحكومية " المعاهد العليا { المعهد العالي للعلوم والتقنية ببرقن الشاطئ ، المعهد العالي للعلوم الادارية والمالية بالقرضة الشاطئ ، معهد آفاق للمهن الشاملة بتامزاوة الشاطئ، المعهد العالي للعلوم والتقنية بتمسان الشاطئ، المعهد العالي للعلوم والتقنية بتامزاوة الشاطئ } كل هذه المعاهد بوادي الشاطي حيث تمت دراسة فلسفة ريادة الاعمال وعلاقتها بإعضاء هيئة التدريس والمناهج التعليمية وكيفية تدريسها والدعم المالي والفني وكذلك التنظيم الاداري في هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: ريادة الاعمال، المعاهد العليا، اعضاء هيئة التدريس، فلسفة، التطوير التعليمي، التفكير الابداعي.

Abstract

The entrepreneurship is considered as modern behaviors in business administration, where it is described as creative behavior. It is the search process to something new and creates activities. Also, the entrepreneurship seeking to change through discovery and innovation new things and new business, for this it becomes as an important component in economic growth by spreading the creative environment. On the other hand, it can be said of educational institutions which considered as pillar basic in many countries that seeks to change and evolution the economic. So, the education is considered as one of the most important elements that need to develop the associated and properties that related with entrepreneurship. It is also, possible to activate the role of entrepreneurship in the development of education until it reaches kindergartens in educational institutions. That is why the developed countries relying on the introduction of entrepreneurship or which known as pioneering education in the early stages of study, with emphasis and urging the family to participate in supporting and encouraging their children to know, inquire and encourage creative thinking. From this point, this study aims to identify the philosophy of entrepreneurship and its role in the Libyan educational institutions which the governmental educational institutions were taken. Higher Institutes {Highe Institute of Science and Technology in Brqan Al-shati, Highe Institute of Administrative and Financial Sciences in Al-gardah Al-shati, Afak Institute for Comprehensive Professions in Tamazawa Al-shati, Highe Institute of Science and Technology in Tamsan Al-shati, Highe Institute of Science and Technology in Tamzawa Al-shati} All these institutes are in Wadi Al-Shati,
which taken as case study and their related with faculty members, educational curricula, how to teach them Also, this study focus on side financial and technical support, as well as administrative organization in these institutions.

Key words: entrepreneurship, higher institutes, faculty members, philosophy, educational development, creative thinking.

الفصل التمهيدي

المقدمة:

تعتبر ريادة الأعمال من السلوكيات الحديثة في علم إدارة الأعمال حيث تتصف بسلوك إبداعي فهي عملية البحث عن شي جديد اللابتكار وخلق انشطة وأعمال جديدة، كما تسعى ريادة الأعمال الى التغيير من خلال أكتشاف وإبتكار أشياء جديدة لم تكن موجودة، لهذا أصبحت ريادة الأعمال محط نظر الكثير بعتبارها عنصر مهم في النمو الاقتصادي من خلال نشر البيئة الأبداعية. حيث ان ريادة الأعمال تعتبر في جوهرها نهج يمكن الأستفادة منه في حل المشاكل الإدارية في الكثير من مؤسسات الدولة فغالباً ما تساعد الأختراقات التكنولوجية الاشخاص الذين يبدؤون مشاريع ريادية وخاصة تلك التى تتخذ خطوات للسعي للوصول الى منطقة اعمال مجهولة والتى تحتاج الى دراسات عميقة لكي تصل الى النتائج المراد الوصول اليها. ومن جهة اخرى يمكن القول ان المؤسسات التعليمية تعتبر هي الركيزة الاساسية في الكثير من البلدان التى تسعى للتغير والتطور المعرفي والاقتصادي، لذا يعتبر التعليم احد اهم العناصر التى تحتاج الى تنمية ريادة الاعمال في تطوير الخصائص المرتبطه بها، كما يمكن تفعيل دور ريادة الاعمال في تطوير التعليم الى ان يصل الى رياض الاطفال في المؤسسات التعليمية.

مشكلة الدراسة:

1. ماهي فاعلية تدريس مقرر ريادة الاعمال من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس؟
2. ماهي فاعلية ريادة الاعمال في تطوير المناهج التعليمية؟
3. ماهو واقع تعليم ريادة الاعمال في مجال التنظيم الاداري؟
4. مامدى الدعم المقدم من الدولة الليبية للمعاهد العليا في مجال ريادة الاعمال؟
5. مامدى رغبة اعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا في تبني مفاهيم واستراتيجيات ريادة الاعمال؟

أهداف الدراسة:

من المعروف أن دراسة ريادة الاعمال لها العديد من الاهداف ولكن في هذه االورقة البحثية سيتم دراسة الاهداف التي لها علاقة بموضوع الدراسة ومنها ما يلي:

1. التعرف على فاعلية تدريس مقرر ريادة الاعمال من وجهة نظر أعضاء هئية التدريس.
2. التعرف على فاعلية ريادة الاعمال في تطوير المناهج التعليمية.
3. التعرف على واقع تعليم ريادة الاعمال في مجال التنظيم الاداري.
4. التعرف على مدى الدعم المقدم من الدولة الليبية للمعاهد العليا في مجال ريادة الاعمال.
5. التعرف على مدى رغبة اعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا في تبني مفاهيم واستراتيجيات ريادة الاعمال.

فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الاولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين فاعلية تدريس مقرر ريادة الاعمال من وجهة نظر أعضاء هئية التدريس في هذا المجال.
2. الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين فاعلية ريادة الاعمال وتطوير المناهج التعليمية.

3. الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين واقع تعليم ريادة الاعمال و مجال التنظيم الاداري.
4. الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مدى الدعم المقدم من الدولة الليبية للمعاهد العليا والتطوير في ريادة الاعمال.
5. الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مدى رغبة اعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا في تبني مفاهيم واستراتيجيات ريادة الاعمال.

أهمية الدراسة:

تعتبر ريادة الاعمال أحد العناصر المهمة للوصول لتفوق الاقتصادي أذ هذا الامر يتطلب وجود كفاءات وخبرات في مجال ريادة الاعمال والتى تمتلك القدرة لنقلها الى من يرغب في توسيع مداركه العلمية وهذا عادتا ما تتم إلا عن طريق المؤسسات التعليمية التى تقوم بتدريس هذه المادة العلمية ونقل محتواها الى الطلبة لزيادة المعرفة والتساؤل والتشجيع على التفكير الابداعي. لذا تسعى هذه الدراسة الى مايلي:

1. غرس ثقافة ريادة الاعمال في المؤسسات التعليمية في مختلف المجالات.
2. إعداد نخبة من المتعلمين تكون لهم القدرة للاعتماد على أنفسهم في تطوير ذاتهم وتفكيرهم الابداعي مما سينعكس إيجابياً على تطوير وتحسين مخرجات المؤسسات التعليمية والتى تعمل على زيادة الفرص الريادية.

منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال المراجع العلمية المتوفره والمجلات العلمية والتقارير والبحوث والدورات والدراسات السابقه التى لها علاقه بهذه الدراسه. ايضاً اعتمد الباحث على جمع البيانات والمعلومات الاولية التى لها علاقه بموضوع الدراسة وربط الاطار النظري للواقع العملي وتطبيقه حيث تنتمي هذه الدراسه الى الدراسات الوصفية ذات منهج مسحي عن طريق الأستبيان الذي أُعد بناءً على أهداف وفرضيات الدراسة للوصول للنتائج ومنها للتوصيات.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على فلسفة ومفهوم ريادة الأعمال ودورها في المؤسسات التعليمية في ليبيا.

الحدود المكانية: منطقة وادي الشاطي حيث تم أجراء الدراسة على ثلاث معاهد عليا وهي {المعهد العالي للعلوم الادارية والمالية ببرقن، المعهد العالي للعلوم الادارية والمالية بالقرضة ، المعهد العالي للمهن الشاملة بتامزاوة}.

الحدود الزمنية: تم تطبيق الاستبانة في الفترة من الربع الاخير في عام 2021 وبداية عام 2022.

مجتمع وعينة الدراسة:

اعضاء هئية التدريس والموظفين والفنيين بالمعاهد العليا بمنطقة وادي الشاطئ.

إداءة جمع البيانات:

في هده الدراسه تم الاعتماد على جمع البيانات من خلال استبيان وذلك للحصول على المعلومات التى لها علاقه بموضوع هده الدراسه.

المعالجـة الاحصائيـــــة:

في هذه الدراسة تم تحليل البيانات عن طريق التحليل الاحصائي (spss).

الـــدراســـات الســـابقـة:

دارسة { أبوزهير، 2012} بعنوان تقييم دور عضو هيئة التدريس في تعليم ريادة الأعمال في مقررات الهندسة والعلوم حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات طلاب الجامعات العمانية المتدربين في إدارة الأعمال نحو ريادة الأعمال، وقد استخدمت الدارسة المنهج الوصفي، وتم استخدام أداة الاستبانة، وأظهرت النتائج وجود اتجاهات إيجابية لدى الطلبة المتدربين في إدارة الأعمال نحو ريادة الأعمال، كما أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى المتغيرات الدارسة النوع والمستوى التعليمي على اتجاهات الطلبة نحو ريادة الأعمال.

دارسة { الكاف ، 2014 } بعنوان دور ريادة الاعمال في تعليم ثقافة التفكير البداعي في المؤسسات التعليمية الاردنية، حيث هدفت هذه الدراسه إلى استقصاء اتجاهات طلبة الصف الثاني عشر للتعليم ما بعد الأساسي بمحافظة ظفار نحو ريادة الأعمال، ولتحقيق أهداف الدارسة تم استخدام المنهج ال وصفي، وتصميم استبانة أعدت خصيصا لهذه الدارسة، وبينت نتائج الدارسة على أن اتجاهات طلبة الصف الثاني عشر للتعليم ما بعدالأساسي نحو ريادة الأعمال كانت ايجابية، وأوصت الدارسة بتعزيز الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة من خلال تشجيع الطلبة على تأسيس المشروعات الصغيرة، وتخصيص مشروع ريادي واحد فردي أو جماعي للطلبة كمشاريع تخرج صفية ضمن متطلبات التخرج من الصف الثاني عشر.

دراسة { أولوراندر ، ميترن 2014} بعنوان تعليم ريادة الأعمال في الجامعات النيجيرية، هدفت الدراسة لاستكشاف أثر ريادة الأعمال في نظام التعليم العالي على خريجي الجامعات النيجيرية، وقد أفضت الدراسة إلى وجود مجموعة من التحديات التي تواجه ريادة الأعمال في الجامعات النيجيرية مثل: انخفاض مستوى الثقافة الخاصة بريادة الأعمال من قبل الهيئة التدريسية في الجامعات، وصعوبة تطوير وتنفيذ المقررات الدراسية الخاصة بريادة الأعمال، بالإضافة إلى عدم ملائمة المدربين، كما خرجت الدراسة بنموذج لكيفية تطوير العمل بين القطاع الخاص والعام من خلال ريادة الأعمال في التعليم بالجامعات النيجيرية لاحداث تغير وطني في الاقتصاد النيجيري.

دراسة {الحمالي والعربي، 2016}، بعنوان واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ثقافة ريادة الأعمال، وآليات تفعيلها بجامعة حائل بالسعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة لمجموعة من التوصيات كان أهمها: ضرورة توفير بنية معرفية في مجال ريادة الأعمال ضمن برامج كليات جامعة حائل لتقديمها لمنتسبيها من الطلبة، وحاجة وحدة ريادة الأعمال بالجامعة لمزيد من الجهد لتفعيل أنشطتها ورفع الوعي ببرامجها وخططها باستمرار، بالإضافة إلى حاجة خطط ريادة الأعمال في الجامعة إلى ميزانية مخصصة ومعتمدة لتحقق الجامعة أهدافها فيما يخص ريادة الأعمال. كما خرجت الدراسة بمجموعة توصيات كان أهمها وضع خطة متكاملة على مستوى الجامعة ككل، وباشراك كافة المعنيين بالكليات، وتكثيف الجهود لدعم ريادة الأعمال وثقافة العمل الحر والأفكار الريادية من خلال المحافل العلمية بمختلف أنواعها.

دراسة {فربلين ، 2018} بعنوان تعليم ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم العالي في الدول الأوروبية في فترة ما بعد الشيوعية، هدفت الدراسة للوصول إلى فهم لمستوى تعليم ريادة الأعمال في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا بعد الشيوعية لتحديد الاتجاهات الرئيسية وأفضل الممارسات لتعليم ريادة الأعمال في اثنان وعشرون دولة أوروبية في مرحلة انتقال اقتصادي لتطوير مصدر مشترك للبيانات حول ريادة الأعمال بالمنطقة، ولقد خلصت الدراسة التي نفذت على 332 مؤسسة تعليمية، بأن كرواتيا وسلوفينيا هما الدولتين الرائدتين من حيث تغطية المناهج الدراسية والدورات التدريبية لريادة الأعمال في الجامعات والكليات، تلاها دول البلطيق والجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية، كما خلصت النتائج أيضاً إلى أن ريادة الأعمال تدرس من جانب نظري، ولكن الجانب المهني التطبيقي محدود إلى حد ما، كما أن عدد مراكز ريادة الأعمال في المنطقة محل الدراسة يُعد قليل نسبياً.

وبناءً على ما تم دراسته وعرضه من الدراسات السابقة في هذا المجال ومع اختلاف الزمان والمكان لكل دراسه ولكن يمكن القول ان الهدف الحقيقي من هذه الدراسات هو توضيح الدور الرئيسي لريادة الاعمال واهميتها في مجال التعليم. هذه الدراسة ستكون مختلفة عن الدراسات المشارة إليها فهذه الدراسة ستتم على المستوى التعليمي بالمعاهد العليا بدولة ليبيا وتحديداً بمنطقة وادي الشاطئ حيث سيتم فيها دراسة دور ريادة الاعمال في الموسسات التعليمية وهنا سيتم تقسم الدراسة الى ثلاث مباحث فالاول يهتم بمقترح الدراسة من اهداف ومشكلة وفرضية الدراسة اضافة الى الدراسات السابقة ام المبحث الثاني فسيتم فيه عرض الاطار النظري الخاص بموضوع الدراسه اما المبحث الثالث والاخير سيتم فيه عرض الجانب العملي الى هذه الدراسة واستخلاص النتائج والتوصيات).

الفصل الأول: المبحث الاول: الأطـار النظـري

مفهوم ريادة الأعمال:

يعبر مصطلح ريادة الأعمال الى مفهوم تطور في إدارة المشاريع التجارية من أجل تحقيق أرباح أعلى ويتم ذلك من خلال الدخول في مخاطر، بمعنى آخر يمكن القول أن ريادة الأعمال ترجح الى ان تكون قوة دافعة وراء التنمية والانتاج والتغيير. حيث انها تحتاج الى بذل الجهد لتاسيس شئ جديد يمكن ان يكون له قيمة للمجتمع. كما تساهم ريادة الاعمال في نجاح مؤسسات الأعمال في تنفيذ أفكار جديدة في تحقيق الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية{بني حمدان، خالد، 2002}. ايضاً تساهم في تعزيز الوفرات الاقتصادية لنمو المشروع ومنحها ميزة تنافسية وستقرار في وجه المعوقات التى قد تواجه بعض المشاريع. ريادة الاعمال تساهم في تحسين الدخل القومي وحجم الصادرات من خلال ارتفاع في معدل النمو وخلق اسواق جديدة. كل مؤسسات تعمل على تقيل المخاطر الى الحد الادنى حيث ان معظم المؤسسات الريادية لها القدرة على قياس حجم الخاطر المتوقعه ومواجهتا بالادراك الأبداعي والفكري[1].

يمكن تصنيف ريادة الاعمال الى أربع أنواع منها:

1 نبيل محمد شبلي {2005} "دور ريادة الاعمال في دعم الابداع العربي" مجلة افاق اقتصادية, ص26_101.

- **ريادة الأعمال القابلة للتطوير**؛ حيث يعرف هذا النوع على انه يقوم رجل الأعمال بأنشاء عمل وهو يدرك على ان هذا العمل يمكن من خلاله ان يحدث تغيير للمجتمع مما يجعله يستقطب المستثمرين كما انه يعمل على توظف أفضل الموظفين واكثرهم ابداعاً مما يساعده على تطوير فكرته والعمل بها على ارض الواقع.

- **ريادة الأعمال الاجتماعية**؛ بإختصار هذا النوع يعمل على التركيز لزيادة الانتاج وتقديم أفضل الخدمات الت يمكن ان تساعد على حل المشاكل وتغطي احتياجات المجتمع دو تحقيق ارباح مالية تذكر.

- **ريادة الأعمال للشركات الكبيرة**؛ هنا تستمر الشركات الكبرى في تعديل وتقديم منتجاتها الرئيسية الذي بدوره يعمل على التطور التكنولوجي وتفضلات العملاء مما يسبب في ضعط على هذه الشركات لانتاج منتجات مبتكرة وذات جودة عالية لطرحها في السوق.

- **ريادة الأعمال الصغيرة**؛ هذا النوع يهتم بالمتاجر الصغيرة حيث يدير الاشخاص اعمالهم بانفسهم او بموظف واحد، وعادتا في هذا النوع تكون الارباح قليلة التى يمكن ان تساعدهم في تلبية احتياجاتهم الاساسية{نصر لؤي فقي محمد، 2008}.

مفهوم التعليم الريادي:

تهدف هذه الدراسه لتوضيح جزء من المبادئ الاساسية لريادة الأعمال، حيث حفزت فكرة دمج ريادة الاعمال مع التعليم الحماس لصناع السياسات التنموية والاقتصادية ومتخذي القرار.

لهذا فإن فكرة دمج التعليم مع ريادة الاعمال لها الكثير من الاثار الايجابية مثل النمو الاقتصادي والتناغم الاجتماعي والتطور التكنولجي وكذلك كانت سبب في خلق فرص عمل الى جانب نمو المهارات والقدرات للافراد مما يساعدهم على تحسين دخلهم الذي بدوره يقوم الى تشجيع المدارس والمعاهد العليا والجامعات للمشاركه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين مستوى الخدمات. رغم كل الايجابيات من دمج ريادة الاعمال مع التعليم إلا إنه توجد بعض التحديات التى تتطلب المعرفة والوقت والموارد وذلك بسبب غياب العلاقة بين كل من المؤسسات التعليمية والمجتمع عند التركيز على أهمية ريادة الاعمال وصلتها بالمجتمع عند التطبيقها عملياً. حيث ان الاشخاص المستهدفين بهذه العلاقة هم صناع القرار لسياسات التعليمية والتنموية بصفة عامة{نصر لؤي فقي محمد، (2008}.

فعند مناقشة فكرة ريادة الاعمال وعلاقتها بالتعليم تجد ان الامر يختلف عما هو موجود عند أساتذة المعاهد العليا والمسؤولين، فبعضهم يرى انها البدء في تعلم كيفية إدارة مشروع تجاري صغير فقط ، بينما يرى الاخرين يجب تشجيع الطلاب على كيفية إدارة شركاتهم الخاصة وكيفية تطويرها، وهناك من يرى أن الامر ليس له علاقة بتأسيس شركة أو اي نشاط تجاري آخر بل يجب تعليم الطلاب وجعلهم أكثر توجهاً وابداعاً للفرص المستقبيلة بحلول مبتكرة عن طريق الاعتماد على انفسهم في اتخاذ القرار.

في الحقيقة أن المعاصر لنظام التعليم يلاحظ غياب العلاقة المباشرة بين سوق العمل والنظام التعليمي وذلك بسبب ضعف مهارات معظم الخريجين وهذا بشهادة معظم التجارب والدراسات من الدول الاخرى المشاركة فب برامج ورش العمل والمؤتمرات العلمية{المنصور، 2000}.

ولمعرفة الصلة بين التعليم وريادة الاعمال هي أن ريادة الاعمال تعتبر الاداء الاساسية لتحسين كفاءة الخريجين على مستوى التعليم المتوسط والتعليم العالي في كافة المتقدمة، وانها تحتاج الى جهد اكبر في مستوى التعليم الابتدائي والتعليم الاساسي لجميع الطلاب{ جواد شوقي، 2003}. بينما في منطقة الشرق الاوسط ودول العالم الثالث لم يتم اتخاذ ريادة الاعمال بشكل المطلوب اضافة الى انها تتعرض لنقد من قبل بعض المسؤلين على العملية التعليمة عند مقارنتها بالمنظومة التعليمية الدولية وخاصة بما يتعلق بالمستوى الجامعي المرتبط بسوق العمل والبحث العلمي. من هنا يمكن أن تعتبر ريادة الاعمال ذات أهمية كبيرة لقطاع التعليم وخاصة فيما يمكن ان تحدثه ريادة الاعمال من تغيير في التفكير وزيادة الابداع عند الطلاب على مختلف المستويات التعليمة{بني حمدان، خالد، 2002 }.

أهداف التعليم الريادي:

يهدف التعليم الريادي لمساعدة المبدعين واصحاب الافكار الى زيادة تنمية افكارهم من خلال تعليمهم الاسس الاساسية لريادة الاعمال وكيفية تطبيقها لكي يتمكن من تأسيس أعمالهم مما يتيح لهم الفرصة للحصول على عوائد مالية أعلى، كما يساعدهم التعليم الريادي على توفير العديد من فرص العمل في كافة المجالات مما يقود لتحسين الاوضاع المادية للعديد من الافراد{النجار، 2010}.

أضافة الى ذلك فأن التعليم الريادي يعمل على النهمض ببعض القطاعات مثل الاقتصاد والصحة كما أن لتعليم الرياد دور كبير في رفد الاقتصاد بالموارد المالية التى تساعده للنهوض مما يساهم في تشجيع التصنيع المحلي سواء كان ذلك لغرض الاستهلاك او التصدير. أيضا يساعد التعليم الرياديعلى تقليل نسبة هجرة الكفاءات وذلك من خلال توفير مناخ مناسب لهم للقيام بأعمالهم[1].

استراتيجيات التعليم الريادي:

ربما يكون جمع مهارات الطلاب في مجال ريادة الاعمال أمر صعب ولكن ذو أهمية كبيرة في هذا المجال. حيث أن العديد من الباحثين يرون أن الطريقة لجعل الناس أكثر كفاءة وثقة بريادة الاعمال هو من خلال التعليم بالممارسة والتطوير لزيادة الابتكار والابداع **ومن أهم هذه المهارات مايلي:**

- **المهارات الإدارية:** حيث تتمثل المهارات الادارية بربط ريادة الاعمال بالقطاع التعليمي التي يطوره المدير مع فريق الطلاب والموظفين للعمل على تطوير الخدمة للمؤسسة بشكل عام. وهذه العلاقة يجب ان تكون مبنية على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المشروع للوصول لتنمية قتصادية.

- **المهارات الفكرية:** يتمثل هذا النوع من المهارات بالمبادئ والاسس العلمية والتعليمية في ميدان الإدارة واتخاذ القرار وتحليل المشكلات والتعرف على اسبابها والوصول الى حلول لها.

1 محمد هيكل {2003} مهارات وادارة المشروعات الصغيرة, مجموعه النيل العربية الطبعة1, القاهرة, ص 82.85.

- **المهارات الفنية:** تتمثل في خبرة ودراية بالمسائل الفنية التى لها علاقة بالعملية الإنتاجية وبيع المنتجات والشراء والتخزين والتمويل وبعض المسائل الاخرى المتعلقة بالانشطة الفنية للمشروع لغرض التطوير{عبدالرحمن ابن خلدون، 2004 }.

متطلبات التعليم الريادي:

يتطلب البدء في التفكير لدمج ريادة الاعمال بالقطاع التعليمي في البداية الامر يمكن القول انه ممكن وسهل ولكن في الواقع هذا يتطلب النشئة الاجتماعية المبكرة، أي يمكن البدء في تعليم ريادة الاعمال المتضمنة في المناهج الدراسية في السنوات الاولى للدراسة وتمكين الطلاب من العمل على شكل مجموعات داخل الفصل وكذلك زرع فيهم روح التعاون وجعلهم ان يقوموا ببعض الاعمال في المنزل ومساعدة والديهم في اعمالهم اليومية الخاصة بهم. إيضاً ادراج مفاهيم ريادة الاعمال وعلاقتها بالقطاع التعليمي وتطبيقها في بعض المقررات الدراسية واجراء مسابقات فصلية ومخيمات طلابية وكذلك تأسيس اندية تتعلق بالابتكار والابداع التعليمي والتى يجب ات تكون طوعيةً وذات تركيز على الجانب الاجتماعي والاقتصادي{البعلبكي، منير، 2001}.

المبحث الثاني: الأطـار العمـلي

مجتمع وعينة الدراسة:

اعضاء هئية التدريس والموظفين والفنيين بالمعاهد العليا بمنطقة وادي الشاطئ.

إداءة جمع البيانات:

في هذه الدراسه تم الاعتماد على جمع البيانات من خلال استبيان وذلك للحصول على المعلومات التى لها علاقه بموضوع هذه الدراسه.

البيانات تم ترميزها بعد التجميع بالطريقة الرقمية (مقياس ليكرت الخماسي)، وكما هو مبين في الجدول التالي.

جدول 1 توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير مو افق تمامًا	غير مو افق	محايد	مـو افق	مو افق تمامًا
الدرجة	1	2	3	4	5

نلاحظ من الجدول السابق ان متوسط درجة الموافقة عند الدرجة الثالثة {محايد}، حيث تم استخدام البيانات الاحصائية { SPSS} في إدخال ووتحليل و ترميز البيانات للوصول الى نتائج.

حيث وزع 250 نسخه ورقية وتم استرجاع منها 232 موزعه على الشكل التالي:

الجدول 2: توزيع مجتمع وعينة الدراسة حسب المعاهد العليا بوادي الشاطئ"ليبيا"

ر	المعهد العالي	العدد المسترجع
1	المعهد العالي للعلوم والتقنية ببرقن الشاطئ	33
2	المعهد العالي للعلوم الادارية والمالية بالقرضة الشاطئ	25
3	معهد آفاق للمهن الشاملة بتامزاوة الشاطئ	55

4	المعهد العالي للعلوم والتقنية بتمسان الشاطئ	36
5	المعهد العالي للعلوم والتقنية بتامزاوة الشاطئ	83
المجموع		232

مفردات وخصائص عينة الدراسة:

هذه الدرسه استهدفت أعضاء هيئة التدريس في خمس معاهد العليا بمنطقة وادي الشاطئ كما يوضح الشكل التالي ردود كل معهد من هذه المعاهد:

الشكل 1: التمثيل البياني للتوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الجهات المستهدفه

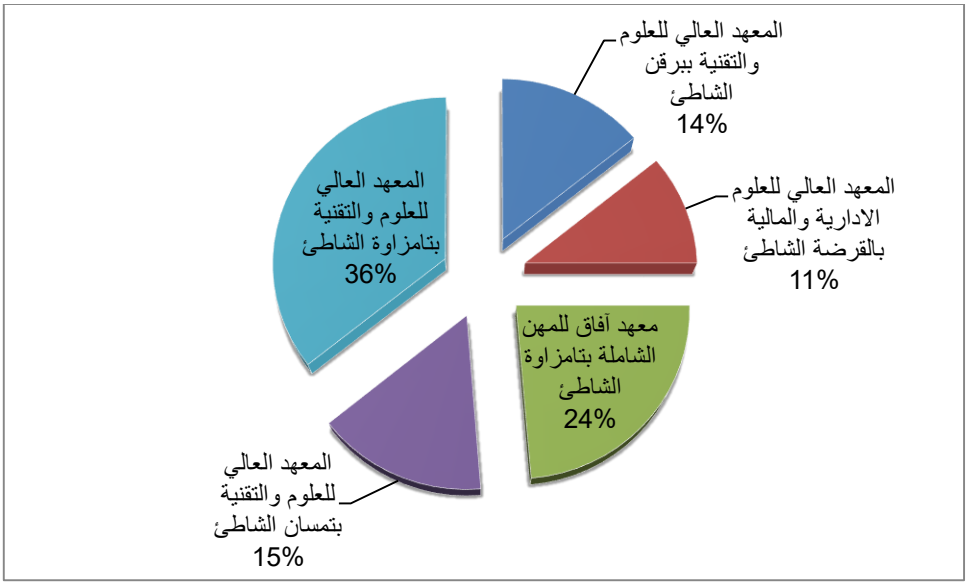

كما يوضح الشكل التالي نسبة الذكور للاناث بالنسبة لعينة الدراسة في كل المعاهد السالف ذكرها.

الشكل 2: التمثيل البياني للتوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الجنس

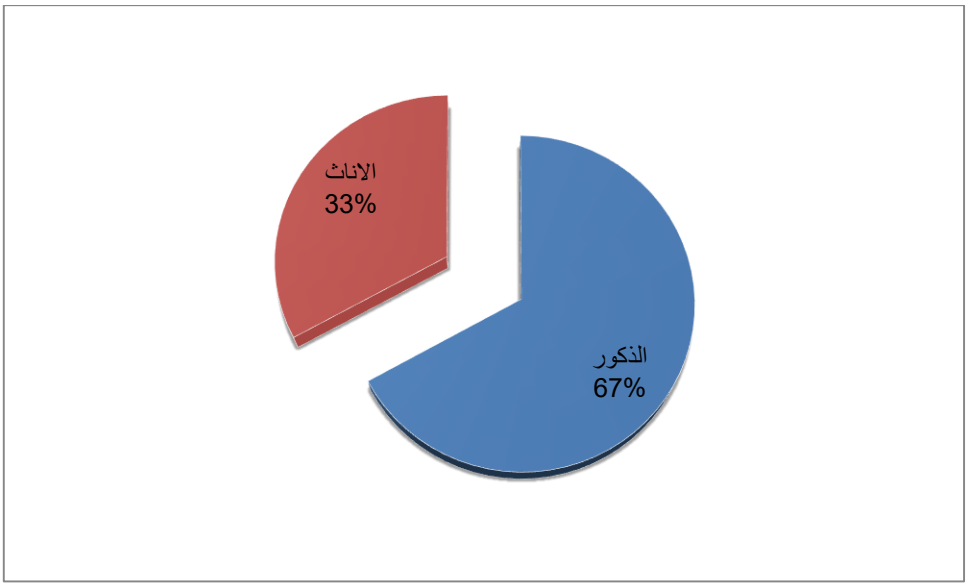

نتائج اختبار كرونباخ {إلفا α } للصدق والثبات:

يعتبر هذا الاختبار من أهم الاختبارت لتحديد درجة الثبات في العينة، حيث أنه كلما كانت قيمة معامل إلفا أكبر من 60 في المئة فأن هذا يدل على وجود درجة عالية من الثبات الداخلي في الاجابات التى يمكن الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

جدول 3 نتائج اختبار اختبار كرونباخ ألفا للصدق والثبات لعينة الدراسة

ر	المحاور	معامل ألفاء	معاملالصدق
1	المحور الأول: ريادة الاعمال ودورها في { فعالية التدريس و وجهة نظر أعضاء هئية التدريس}	%82	%90.7
2	المحور الثاني: ريادة الاعمال ودورها في {تطوير المناهج الدراسية}	%85.4	%92.4
3	المحور الثالث: ريادة الاعمال ودورها في { مجال التنظيم الإداري}	%86	%92.8
4	المحورالرابع: ريادة الاعمال ودورها في{مدى رغبة اعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا في تبني مفاهيم واستراتيجيات ريادة الاعمال }	%92	%96
5	المحور الخامس: ريادة الاعمال ودورها في { مدى الدعم المقدم من الدولة الليبية للمعاهد العليا}	%81	%90
	متوسط نتائج اختبار كرونباخ ألفا لكل محاور الدراسة	%85.4	%92.4

من خلال النتائج في الجدول السابق تلاحظ ان معامل إلفا ومعامل الصدق كل نتائجهم أكبر من 60 في المئة وهذا يدل على أن كل أو معظم الاجابات في الاستبيان كانت على درجة عالية من الثبات الداخلي والصدق مما يمكننا من الاعتماد عليها للوصول الى أهداف هذه الدراسة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين فاعلية تدريس مقرر ريادة الاعمال ووجهة نظر أعضاء هئية التدريس في هذا المجال.

جدول رقم 4 نتائج اختبار t للمتوسط العام لعينة الدراسة بوجهة نظر أعضاء هيئة التدريس حول فعالية تدريس مقرر ريادة الاعمال

ت	المحور	المتوسط	النسبة من المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الترتيب
1	ماذا تعرف على ريادة الأعمال وهل تدريس هذا المقرر مهم من وجهة نظرك.	3.70	0.74	0.85	.000	1
2	ما مدى إطلاعك على مفهوم ريادة الاعمال والمصطلحات المتعلقة بها كمقرر دراسي.	3.35	0.67	1.08	.000	2
3	لديك معرفة جيدة بكيفية الربط بين نظام التعليم العالي والاقتصاد القائم على معرفة الحكومة.	3.23	0.65	0.95	.005	3
4	سبق وشاركت في لقاءات علمية وبرامج توعية لها علاقة بريادة الأعمال مثل ورش عمل – مؤتمرات – ندوات- مسابقات.	2.97	0.59	1.13	.763	4
5	سبق وشاركت في فعاليات الأسبوع العالمي لريادة الاعمال .	2.41	0.48	1.07	.000	6
6	لديك على الاقل ورقة علمية واحد منشورة في موضوع ريادة الاعمال.	2.24	0.45	1.29	.000	7
7	سبق وقمت بتحفيز او اشراف على الطلبة في مشاريع التخرج بمواضيع لها علاقة بريادة الأعمال.	2.70	0.54	1.14	.003	5
	فعالية تدريس مقرر ريادة الاعمال و وجهة نظر أعضاء هئية التدريس	**2.94**	**0.59**	**1.07**	**.110**	**2**

نلاحظ من الجدول السابق أن الدلالات المحسوبة في هذا المحور هي أقل من مستوى المعنوية 0.05 بإستثناء الفقرة الرابعة. أيضاً نلاحظ أن درجات الموافقة في الفقرات الثلاثة الاولى عالية. لذلك نستنج انه يتم رفض الفرضيات الصفرية للفقرات الثلاثة الاولى ويتم قبول الفرضية البديلة. وهذه النتيجة تدل على تمتع أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العليا بعينة الدراسة بمعرفة واهمية ريادة الاعمال وما مدى أهميتها كمقرر دراسي. وكذلك معرفتهم بكيفية الربط بين الاقتصاد القائم ونظام التعليم العالي. ومن جهة اخرى فأن الفقرات الاخرى قد جاءت بعدم الموافقة وهذا يدل على أن هناك قصور من جانب أعضاء هيئة التدريس ومشاركتهم بالنشاطات العلمية وقصور في جانب النشر الاوراق العلمية في هذا المجال. وكذلك ضعف قيامهم بتحفيز واشراف على مشاريع التخرج بالمواضيع المتعلقة بريادة الاعمال.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين فاعلية ريادة الاعمال وتطوير المناهج التعليمية.

جدول 5 نتائج اختبار t للمتوسط العام لعينة الدراسة حول تطوير المناهج الدراسية وفعالية ريادة الاعمال

ت	المحور	المتوسط	النسبة من المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الترتيب
1	يوجد بالمؤسسة التعليمية مقرر علمي خاص بريادة الأعمال.	2.52	0.50	1.10	.000	6
2	يوجد بالمؤسسة التعليمية مواضيع داخل المقررات الدراسية لها علاقة بريادة الأعمال.	2.78	0.56	1.26	.010	3
3	يوجد بالعديد من الاقسام مادة علمية تختص بمجال ريادة الأعمال ومفاهيمها.	2.41	0.48	1.01	.000	7
4	يوجد بالعديد من الاقسام دورات وورش عمل تهتم بمجال ريادة الأعمال.	2.65	0.53	1.14	.000	4
5	يوجد بالمؤسسة التعليمية ما يحتاج اليه عضو هيئة التدريس من مصادر ومراجع علمية لها علاقة بريادة الاعمال.	2.63	0.53	1.11	.000	5

6	طريقة التدريس التي تتبعها المؤسسة التعليمية تهدف إلى منح الطلبة المعلومات العلمية والمهارات المهنية في مجال ريادة الاعمال.	3.24	0.65	1.18	.002	2
7	تعمل المؤسسة التعليمية على تطوير المناهج بحيث تكون تحتوي على الاطار النظري والتطبيقي والميداني الذي يعتمد على الممارسة، الذي يعمل على تشجيع وتنمية التفكير والمهارات الريادية لدى الطلاب .	3.33	0.67	1.31	.000	1
محورتطوير المناهج الدراسية وفعالية ريادة الاعمال		**2.79**	**0.56**	**1.16**	**0.00**	**3**

نلاحظ من الجدول السابق أن الدلالات المحسوبة لكل الفقرات هي أقل من مستوى المعنوية 0.05 كما يلاحظ أنخفاض درجات الموافقة لهذا المحور مما يقودنا الى قبول الفرضية الصفرية للمحاور الخمسة الاولى ويتم رفض الفرضية البديلة لهذه المحاور. من هنا يمكن القول أن عدم وجود مادة علمية خاصة بريادة الاعمال أو حتى مواضيع داخل المقررات الدراسية بالمؤسسة التعليمية أو الاقسام التابعة لها، أضافةً الى ذلك عدم توفر المراجع المتعلقة بريادة الاعمال. أما في المحور السادس والسابع قد ارتفعت درجة الموافقة بدلالة محسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، وهذا يدل على أن اعضاء هيئة التدريس قد اتبعوا طرق التدريس التى يمكن ان تمنح الطلاب المعلومات العلمية والمهارات المهنية التى تساعدهم على تطوير تفكيرهم نحو هذا المجال. أيضا تعمل مؤسساتهم على تشجيعهم على تطوير المنهاج التعليمية الخاصة بريادة الاعمال مما يساعدهم في تطوير هذا المجال.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين واقع تعليم ريادة الاعمال ومجال التنظيم الاداري.

جدول 6 نتائج اختبار t للمتوسط العام لعينة الدراسة حول و اقع تعليم ريادة الاعمال و مجال التنظيم الاداري

ت	المحور	المتوسط	النسبة من المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الترتيب
1	تُعتبر ريادة الأعمال من الأجزاء الأساسية في استراتيجية المؤسسة التعليمية.	3.58	0.72	1.12	.000	1
2	لديكم بمؤسستكم التعليمية قسم إداري يختص بمتابعة وتنظيم مجالات ريادة الاعمال.	2.79	0.56	1.14	.005	2
3	يوجد بمؤسستكم التعليمية قسم علمي يختص بمجال ريادة الاعمال.	2.64	0.53	1.07	.000	5
4	يوجد بالقسم شعبة علمية تختص بمجال ريادة الأعمال والابتكار.	2.30	0.46	0.95	.000	7
5	يوجد بمؤسستكم التعليمية جائزة خاصة بريادة الأعمال للطلبة أو أعضاء هيئة التدريس.	2.50	0.50	1.05	.000	6
6	لديكم بالمؤسستكم التعليمية حاضنة أعمال أو مركز خاص بريادةالاعمال.	2.87	0.57	1.22	.107	3
7	لدي القسم المهتم بريادة الاعمال في مؤسستكم التعليمية تواصل وتعاون مع اصحاب المصلحة لريادة الأعمال.	2.69	0.54	1.13	.000	4
محورو اقع تعليم ريادة الاعمال و مجال التنظيم الاداري		**2.77**	**0.55**	**1.10**	**0.02**	**3**

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط العام للاجابة بعينة الدراسة بدلالة محسوبة 0.02 حيث أنها تساوي 2.78 في هذا المحور وهو أقل من متوسط المقياس 3. لهذا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة. وبنأن على هذه النتيجة نستخلص أنه هناك ضعف في التنظيم الاداري بصورة عامة في مجال ريادة الاعمال في عينة الدراسة.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مدى الدعم المقدم من الدولة الليبية للمعاهد العليا والتطوير في ريادة الاعمال.

جدول رقم 7 نتائج اختبار t حول المتوسط العام الدعم المقدم من الدولة الليبية للمعاهد العليا والتطوير في ريادة الاعمال.

ت	المحور	المتوسط	النسبة من المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الترتيب
1	يقدم الدعم الفني للمشاريع البحثية المتعلقة بريادة الاعمال داخل مؤسستكم التعليمية.	2.59	0.52	1.07	.000	3
2	تقدم المنح المالية للمشاريع البحثية الريادية داخل مؤسستكم التعليمية.	2.34	0.47	1.02	.000	7
3	يتم التواصل مع رجال الأعمال بخصوص المشاريع البحثية الخاصة بريادة الاعمال لخريجي مؤسستكم التعليمية.	2.44	0.49	0.99	.000	6
4	يتم التوصية للمصارف بتمويل المشاريع البحثية الخاصة بخريجي مؤسستكم التعليمية.	2.56	0.51	2.92	.023	4
5	يتم التواصل مع البلدية بالمنطقة قيد الدراسة بخصوص دعم المشاريع البحثية المتعلقة بريادة الاعمال لخريجي مؤسستكم التعليمية.	2.51	0.50	1.05	.000	5
6	يوجد فرصة تنظيم مسابقات ريادية بشكل سنوي او دوري متعلقة بريادة الاعمال في مؤسستكم التعليمية	2.78	0.56	1.09	.002	1
7	يتم منح جوائز وحوافز للمشروعات الريادية المتميزة التى لها علاقة بريادة الاعمال في مؤسساتكم التعليمية	2.70	0.54	1.13	.000	2
محور مدى الدعم المقدم من الدولة الليبية للمعاهد العليا والتطوير في ريادة الاعمال		**2.56**	**0.51**	**1.32**	**.004**	**5**

من الجدول السابق يمكن الملاحظه أن المتوسط العام للاجابات بمفردات عينة الدراسة في هذا المحور تساوي 2.49 وهذه القيمة هي أقل من متوسط المقياس 3 وبدلالة أحصائية أقل من 0.05 . وبنأن على هذا يتم قبول الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة الخاصة بهذا المحور. ومن هنا يمكن القول أن هناك ضعف من الدولة في تقديم الدعم للمعاهد العليا للعمل على تطوير في مجال ريادة الاعمال في عينة قيد الدراسة.

الفرضية الخامسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مدى رغبة اعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا في تبني مفاهيم واستراتيجيات ريادة الاعمال.

جدول رقم 8 نتائج اختبار t حول المتوسط العام مدى رغبة اعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا في تبني مفاهيم واستراتيجيات ريادة الاعمال

ت	المحور	المتوسط	النسبة من المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الترتيب
1	توجد الرغبة عند اعضاء هيئة التدريس للنهوض وتطوير في مجال ريادة الأعمال.	4.38	0.88	0.72	0.00	4
2	لدى اعضاء هيئة التدريس الرغبة في تطوير المنهج الدراسي بما يتوافق واستراتيجيات ريادة الأعمال.	4.41	0.88	0.72	0.00	2
3	مدى الرغبة اعضاء هيئة التدريس في الاشراف على مشاريع بحثية خاصة بريادة الاعمال.	4.39	0.88	0.75	0.00	3

4	لدى اعضاء هيئة التدريس الرغبة في تغيير طريقة التعليم من الإطار النظري إلى اطار التجربة والممارسة، أي أن الطلاب يمرو بعملية تعلم ريادية فعلية.	4.43	0.89	0.72	0.00	1
محور مدى رغبة اعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا في تبني مفاهيم واستراتيجيات ريادة الاعمال		**4.40**	**0.88**	**0.73**	**0.00**	**1**

من الجدول السابق يمكن الملاحظه أن المتوسط العام للاجابات بمفردات عينة الدراسة في هذا المحور تساوي 4.73 وهذه القيمة هي أعلى من متوسط المقياس 3 وبدلالة أحصائية 0.05 . وبنأن على هذا يتم قبول الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة الخاصة بهذا المحور. ومن هنا يمكن القول أن هناك رغبة لدى اعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العليا للعمل على تطوير مفاهيم واستراتيجيات في مجال ريادة الاعمال في عينة قيد الدراسة.

الخـاتمـــة:

"ملخص لجميع المحاور السابقة"

الجدول 9 يوضح ملخص لجميع المحاور المتعلقة بموضوع الدراسة

ت	المحاور	المتوسط	النسبة من المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الترتيب
1	فعالية تدريس مقرر ريادة الاعمال و وجهة نظر أعضاء هئية التدريس	2.94	0.59	1.07	.110	2
2	محورتطوير المناهج الدراسية وفعالية ريادة الاعمال	2.79	0.56	1.16	0.00	3
3	محورو اقع تعليم ريادة الاعمال و مجال التنظيم الاداري	2.77	0.55	1.10	0.02	4
4	محور مدى الدعم المقدم من الدولة الليبية للمعاهد العليا والتطوير في ريادة الاعمال	2.56	0.51	1.32	40.0	5
5	محور مدى رغبة اعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا في تبني مفاهيم واستراتيجيات ريادة الاعمال	4.40	0.88	0.73	0.00	1

في الجدول السابق نلاحظ أن رغبة أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات العليم العالي في تبني استراتيجيات ومفاهيم المتعلقة بريادة الاعمال جاءت في مقدمة المحاور، وهذا يدل على أن أعضاء هئية التدريس على درايه تامة بأهمية ريادة الاعمال في المجال التعليمي. حيث أن هذا الامر يضع بين أيدي المسؤولين وصناع السياسة بالتعليم العالي في ليبيا جانب إيجابي يمكنهم من دعم وتطوير هذا المجال. ومن جهة اخرى فأن نتائج بقية المحاور كانت في مستوى عدم الموافقة ، وهذا يتطلب من الادارة العليا للمعاهد العليا بوزارة التعليم التقني من التركيز لدعم وتطوير هذه المحاور.

النتـــائج:

1. ضعف مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الندوات العلمية وورش العمل المتعلقة بهذا المجال أضافة الى ذلك قلة الاوراق المنشورة التى لها علاقة بريادة الاعمال.
2. على الرغم من تمتع أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد العليا قيد الدراسة بمستوى معرفة جيد لمفهوم ريادة الاعمال إلا أن ضعف تحفيزهم للطلبة وقلة الاشراف على مشاريع التخرج المتعلقة بموضوع ريادة الاعمال.

3. غياب المادة العلمية داخل المقررات الدراسية الخاصة بريادة الاعمال داخل المؤسسات التعليمية قيد الدراسة، أضافة الى ذلك غياب المصادر والمراجع العلمية المتعلقة بريادة الاعمال.
4. هناك ضعف في التنظيم الاداري بصفة عامة في مجال ريادة الاعمال بالمعاهد العليا قيد الدراسة سواء كان ذلك من ناحية وجود قسم علمي أو قسم إداري يهتم بمجال ريادة الاعمال.
5. رغبة أعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا قيد الدراسة لتبني مفاهيم وأستراتيجيات ريادة الاعمال.
6. ضعف من الدولة في تقديم الدعم للمعاهد العليا للعمل على التطوير في مجال ريادة الاعمال في عينة قيد الدراسة.

التوصيات:

1. العمل على إدارج مقرر خاص بريادة الاعمال في المعاهد العليا على مستوى الدولة الليبية.
2. العمل على تشجيع الطلاب وتحفيزهم بالاطلاع على أهمية ريادة الاعمال.
3. تشجيع أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في المحافل العلمية المتعلقة بريادة الاعمال وكذلك تشجيعهم على نشر الاوراق العلمية في هذا المجال.
4. العمل على توفير المصادر والمراجع العلمية المتعلقة بريادة الاعمال، أضافة الى توفير هذه المصادر بنسخ الكترونية.
5. توفير ميزانية خاصة من قبل الدولة لدعم مجال ريادة الاعمال.

لآئحة المراجع

1. البعلبكي، منير، {2001} المورد، قاموس إنجليزي – عربي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
2. بني حمدان، خالد،{ 2002 } تحليل علاقة نظم معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري وأثرها في تحقيق الميزة التنافسية (دراسة ميدانية في شركات صناعة التأمين الأردنية) أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال غير منشورة، جامعة بغداد.
3. د. راشد بن محمد الحمالي، د. هشام يوسف العربي، واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة تظر الهيئة التدريسية، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد السادس والسبعون، أغسطس، 2016م.
4. عبدالرحمن ابن خلدون، {2004} مقدمة ابن خلدون، دار يعرب، دمشق، الطبعة الأولى.
5. محمد هيكل {2003} مهارات وادارة المشروعات الصغيرة, مجموعه النيل العربية الطبعة الاولي, القاهرة, ص 82.
6. نبيل محمد شبلي {2005} "دور ريادة الاعمال في دعم الابداع العربي" مجلة افاق اقتصادية, ص26_101.

7. نصر لؤي فقي محمد، {2008} ، "دور ريادة الاعمال في تشجيع هيئة الاستثمار في فلسطين" ، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.
8. واصل، نصر فريد. {2006 }، فلسفة ريادة الاعمال ودورها في المعاملات المالية والاقتصادية والاستثمارية ، لبنان ، دار النشر بيروت، ط1.
9. ياسر المري {2013} "ريادة الاعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية" ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، السعودية، صفحة 15،17.
10. البنك الدولي { 2016}، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا: إعادة االندماج من أجل التعافي. دراسة للبنك الدولي. واشنطن العاصمة الترخيص: 5-0714-4648-1-978/10.1596 World Bank .doi. نسب المشاع االبداعي IGO 0.3 BY CC..
11. أسامة زين العابدين{ 2004} منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سورية، ابحاث المجلة الاقتصادية، سوريا.
12. محمود حسن حسني{1989} مدي واقعة الآمال المعقودة على المشروعات الصغيرة وعلاقتها بريادة الاعمال، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للاقتصاديين القاهرة.

حالة الأمن الغذائي في معسكرات اللاجئين والنازحين بولاية النيل الأبيض

The Case of Food Security in Refugees and Displaced Persons Camps in White Nile State

هجو عطية عمر عطية

جامعة النيلين، السودان

الملخص:

يحتل موضوع الأمن الغذائي موقع الريادة في سلم اهتمام الباحثين والنقّاد في الزمن المعاصر، وذلك في ظل تداعيات الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية والحروبات، مع تنامي أوجه عدم المساواة. هدفت الدراسة إلى التعرف على حالة الأمن الغذائي في معسكرات اللاجئين والنازحين في ولاية النيل الأبيض جنوبي السودان، وتسليط الأضواء على برامج الأمن الغذائي في تلك المعسكرات. إستندت الدراسة بشكل أساسي على المنهج التحليلي الوصفي. خلصت الدراسة إلى وجود تخفيض في الحصة الغذائية المقدمة بنسبة 50% خلال العام 2022م وتداعيات ذلك التخفيض على تفاقم يأس اللاجئين والنازحين والذي بدوره يولد المزيد من العنف والإضطرابات والهروب من المعسكرات صوب المدن من أجل البحث عن فرص لحياة أفضل، ثم تعرّض الكثيرات من النساء والفتيات لعملية الإستغلال الجنسي. وأوصت الدراسة بضرورة إكمال الحصة الغذائية المقدمة للاجئين والنازحين، والعمل على التجويد والإرتقاء بنوعية المواد الغذائية المقدمة حتى تناسب المعايير المحددة وفقاً لمعايير منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو).

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، معسكرات، اللاجئين، النازحين.

Abstract:

The issue of food security occupies a leading position at the level of interest of researchers and critics in current times; therefore, is in go on of the repercussions of natural disasters, climatic changes and wars with growing inequalities. The study aimed to identify the food security situation in refugee and displaced persons camps in the White Nile state in Sudan and highlighting food security programs in those camps. The study was based mainly on the descriptive analytical method. The study concluded that there was a reduction in the food percentage provided by 50% during 2022. The repercussions of that reduction are to exacerbate refugee desperation which in turn makes more violence and unrest and escaping from the camps towards the cities in order to search for opportunities for a better life, then many women and girls were subjected to sexual exploitation. The study recommended the need to complete the food quota provided to refugees and displaced persons and work on improving the quality of food provided In order to fit the standards specified in accordance with the standards of the World Food and Agriculture Organization (FAO).

Key words: Food Security, Camps, Refugees, Displaced Persons.

مقدمة:

مشكلة الغذاء مشكلة قديمة قُدم الإنسان نفسه، إلا أنها في الوقت الراهن أصبحت قضية بالغة الأهمية في ظل الإضطرابات والأزمات التي إجتاحت العالم، مع تزايد أسعار الغذاء عالمياً وإنتشار الحروبات الأهلية والإقليمية والدولية فضلاً عن ظهور الكوارث الطبيعية والبراكين والسيول والفيضانات في مناطق متفرقة من العالم، وأوجه عدم المساواة في توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع وتداعيات التغيرات المناخية على الأنهار والبحار والأراضي الزراعية؛ جيمعها تنعكس سلباً عل حالة الأمن الغذائي من خلال التدهور في الإنتاج والإنتاجية الزراعية. وسوف يؤدي تدهور الإنتاجية الزراعية على المستوى العالمي إلى تقلص الفائض في العرض. ولمسايرة حجم الطلب على الأغذية، ينبغي أن يظل النمو في الإنتاجية الزراعية متقدماً على حجم النمو السكاني على المستوى العالمي. وفي حالة عدم حدوث ذلك، سوف يزيد حجم الطلب عن حجم الموارد وترتفع أسعار الأغذية وتنخفض معدلات النمو في الإنتاجية العالمية للحبوب الرئيسية1. وحسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) في سنة 1996م يتضمن مفهوم الأمن الغذائي توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء بإلتزاماتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة2. حيث لا تزال الاتجاهات في نقص التغذية لدى الأطفال – بما في ذلك التقزّم والهزال، وحالات النقص في المغذيات الدقيقة الأساسية، وكذلك الوزن الزائد والسمنة لدى الأطفال، تبعث على قلق بالغ. علاوة على ذلك؛ لا تزال معدلات فقر الدم لدى الأمهات والسمنة لدى البالغين تُنذران بالخطر[3].

ويتوفر السودان على عدد مقدر من معسكرات اللاجئين القادمين من دولة جنوب السودان بسبب النزاع المسلح والاقتتال الأهلي هناك، وكذلك معسكرات للنازحين السودانيين الذين تركوا مناطقهم في ولاية النيل الأزرق بسبب الإقتتال القبلي والعشائري هناك. ووفقاً لتداعيات أزمة الغذاء عالمياً برزت الحاجة إلى معرفة حالة الأمن الغذائي في تلك المعسكرات.

1- أهمية الدراسة:

يتمتع مفهوم الأمن الغذائي بأهمية عملية وعلمية كبيرتين لما له من إنعكاسات على الاقتصاد والمجتمع، أما الأهمية العملية فتتمثل في أن إنعدام الأمن الغذائي تترتب عليه نتائج سلبية على المجتمع والاقتصاد أهمها سوء التغذية والتقزم ونقص الوزن عند الأطفال خصوصاً دون سن الخامسة وكذلك يولد المزيد من حالات العنف والاضطرابات وانتشار الجريمة. بينما تتمثل الأهمية العلمية في أن هذه الدراسة قد تساعد مع غيرها من الدراسات السابقة واللاحقة في سد الفجوة المعرفية حول هذا الموضوع بتكوين إطار فلسفي ومفاهيمي.

2- أهداف الدراسة:

1. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (آيفاد) (2009): تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، تمكين السكان الريفيين الفقراء للتقلب على الفقر، الأمم المتحدة، واشنطن، أمريكا, ص2

2. بن يزة (2018): محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن والثلاثون، ص16

3. لجنة الأمن الغذائي العالمي (2022): حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، الدورة الخمسون، إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية، ص8

تسعى هذه الورقة إلى التعرف على حالة الأمن الغذائي في معسكرات اللاجئين والنازحين في ولاية النيل الأبيض جنوبي جمهورية السودان، ثم تسليط الأضواء على برامج الأمن الغذائي في تلك المعسكرات ومحاولة الخروج بتوصيات من شأنها تعزيز حالة الأمن الغذائي.

3- إشكالية الدراسة:

المتتبع للأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة على المستوى العالمي يلاحظ بصورة جلية حالة العجز الغذائي العالمي وإتساع الفجوة الغذائية مع الوتيرة المتسارعة لأسعار الغذاء في الأسواق العالمية وتفشي جائحة كوفيد - 19 وإندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا وبروز ظاهرة التغيرات المناخية وتداعياتها الخطيرة على الزراعة وحالة الأمن الغذائي. بناءً على ذلك تبرز إشكالية الدراسة في السؤال التالي: ما هي حالة الأمن الغذائي في معسكرات اللاجئين والنازحين بولاية النيل الأبيض؟.

4- فرضيات الدراسة:

لحل الإشكالية أعلاه تفترض الدراسة بأن هنالك حالة عجز في كمية ونوعية الغذاء المقدم للنازحين واللاجئين بالمعسكرات المخصصة لهم في ولاية النيل الأبيض.

5- منهجية الدراسة:

تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي بصفة أساسية والمنهج الإستقرائي والمنهج الإحصائي لتحليل حالة الأمن الغذائي بمعسكرات اللاجئين والنازحين بولاية النيل الابيض، مع الإعتماد على بيانات أولية عبر الاستبانة كوسيلة رئيسة مستخدمة في جمع تلك البيانات، وتفريغها على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

6- حدود الدراسة:

تناقش هذه الورقة حالة الأمن الغذائي في إطار مكاني يقتصر على معسكري خور الورل للاجئين وخور أجول للنازحين بولاية النيل الأبيض جنوبي جمهورية السودان. وإطار زمني يشمل الفترة من يناير 2022 حتى ديسمبر 2022م.

7- تنظيم الدراسة:

تستكشف هذه الورقة حالة الأمن الغذائي، وهذا يحتم علينا تنظيمها إلى مقدمة وأربعة أقسام وخاتمة، حيث يتضمن القسم الأول تحليل حالة الأمن الغذائي في الأدبيات التطبيقية المعاصرة، وأن القسم الثاني يحتوي على الفجوة الغذائية وأبعاد مشكلة الغذاء، أما القسم الثالث يستعرض نبذة تأريخية عن منطقة الدراسة. بينما الدراسة التطبيقية تم تضمينها في القسم الرابع.

أولاً: تحليل حالة الأمن الغذائي في الأدبيات التطبيقية المعاصرة

في هذا السياق تبين الأدبيات التطبيقية المعاصرة أن هنالك عوامل عديدة تتباين في ما بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والطبيعية، يمكنها أن تحدد حالة الأمن الغذائي، ويمكننا مناقشة أبرز الدراسات التي تناولت تلك العوامل في النقاط التالية:

1- في دراسة **السرحان، عبد الأمير (2017)**[1] ناقشا إنعدام الأمن الغذائي: أسباب وسبل المعالجة (القارة الإفريقية أنموذجاً). هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم الأمن الغذائي وأهم الأسباب التي تدفع إلى إنعدامه في مختلف بلدان العالم ولاسيما الدول النامية. إستخدمت الدراسة منهج البحث النوعي والمنهج التحليلي والتاريخي والوصفي. توصلت الدراسة إلى أن إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية هما نتيجة لتفاعل عوامل معقدة، حيث أن الجوع يحرم الناس من الطاقة والمهارة للعمل المثمر؛ وهما أثمن الموارد التي يمتلكها الناس، وكذلك إن الاضطرابات الميدانية والصراعات والكوارث الطبيعية والأحداث المناخية المتطرفة والأزمات الاقتصادية، كلها تعقد من الجهود الرامية للتعامل بفاعلية مع الفقر المدقع وإنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وأوصت الدراسة بالاهتمام بالدراسات الرامية إلى تعزيز الزراعة الإنتاجية وزيادة توافر الغذاء خصوصاً التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة لأنها يمكنها أن تحقق تخفيض الجوع لاسيما عند اقترانها بالبرامج والتدابير الهادفة إلى زيادة دخل الأسر الفقيرة في شراء الغذاء.

2- في دراسة **مهدي وآخرون (2021)**[2] تناولوا تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجيات التنمية الزراعية 2030م. هدفت الدراسة إلى عرض حالة الأمن الغذائي في مصر خلال الفترة 2000 -2020 وتحليل مدى التطور الذي شهدته مؤشرات الأمن الغذائي وأبعاد الأمن الغذائي على المستوى الكلي. إستندت الدراسة إلى المنهج التحليلي الوصفي. توصلت الدراسة إلى حدوث تحسن طفيف في مؤشرات الأمن الغذائي على المستوى الفردي مع اتجاه معدلات التحسن نحو الإنخفاض خلال السنوات 2015-2018م. وأوصت الدراسة بأن تحقيق إستراتيجيات التنمية الزراعية وفقاً لرؤية مصر 2030 يتطلب السعي الحثيث نحو تطبيق الإصلاحات الإدارية والسياسية وتوفير الاعتمادات المالية وترشيد الموارد المائية وزيادة الرقعة الزراعية وإصلاح التشريعات بما يضمن الحفاظ على الأراضي القديمة.

3- إستكشف **بن مويزة (2022)**[3] عوائق تحقيق الأمن الغذائي العالمي وفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة- قراءة لتقارير المنظمة للفترة 2017-2021م. هدفت الدراسة إلى إستطلاع نظر منظمة الأغذية والزراعة (باعتبارها أهم الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة) للعوائق التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العالمي وآليات دعمه والسياسات المناسبة له. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والمنهج الإحصائي. توصلت الدراسة إلى تعدد العوامل المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي مثل النزاعات والتقلبات المناخية والظروف الاقتصادية كعوامل رئيسية، وعدم قدرة الأفراد في غالبية بلدان العالم؛ خاصة في افريقيا وآسيا على تحمل تكلفة الغذاء الصحي المحدد وفقاً لمعايير منظمة الأغذية والزراعة العالمية كعوامل كامنة. وأوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود الدولية والرفع من مستوى مساهمة واندماج البلدان المتقدمة في سياسات وإستراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط وخاصة في مكافحة آثار تقلبات المناخ والنزاعات الدولية.

---

1. السرحان، عبد الأمير (2017): إنعدام الأمن الغذائي –أسباب وسبل المعالجة- القارة الإفريقية أنموذجاً، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع، كربلاء، العراق.

2. المهدي وآخرون (2021): تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجيات التنمية الزرعية 2030، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الرابع، القاهرة، مصر.

3. بن مويزة (2022): وقائع أعمال المؤتمر الدولي الإفتراضي –الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا.

4- وفي سياقٍ متصل تناول **عبدالرؤوف (2022)**[1] الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب. هدفت الدراسة إلى التعرف والبحث في مقومات الأمن الغذائي العالمي في ظل الأزمات الدولية المؤثرة على التجارة العالمية ومسالك التوريد، وتقديم مقاربة مسألة الأمن الغذائي العالمي في ظل النمو الديمغرافي الغذائي وتزايد أعداد الجائعين حول العالم وتشخيص العوامل التي تكبح تحقيق الأمن الغذائي العالمي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي مفهوم مركب له أبعاد متعددة، وهو لا يشير فقط إلى توافر الغذاء بالكميات اللازمة وإنما يشير أيضاً إلى جودة الغذاء المقدم للفرد من حيث كونه غذاء آمن. وأوصت الدراسة بضرورة إتخاذ إجراءات على نطاق واسع للتحرك نحو نُهج متكاملة للوقاية والتنبؤ والاستهداف بشكل أفضل لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات الغذائية على نحوٍ مستدام.

5- إستكشفت **الرقاص (2022)**[2] أسباب أزمة الأمن الغذائي الليبي وكيفية التغلب عليها. هدفت الدراسة إلى تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي. إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستقرائي. توصلت الدراسة إلى أن أهم أسباب أزمة العجز الغذائي الليبي تتمثل في إعتماد الاقتصاد الليبي على النفط بصورة كلية وإهمال المنظومة الزراعية التي تعتبر من أبرز مقومات الأمن الغذائي. وأوصت الدراسة بالاهتمام بقطاع الزراعة لتعزيز الإنتاجية الزراعية (تعزيز مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة وتبني برامج إرشادية هادفة).

من خلال تحليل الأدبيات التطبيقية المعاصرة حول الأمن الغذائي، نجد أن جميع الدراسات إستخدمت المنهج التحليلي الوصفي بصفة أساسية، وبعضها أضاف إلى ذلك المنهج التأريخي مثل دراسة حسين أحمد السرحان، حسين باسم عبد الأمير(2017). والبعض الآخر إستند إلى المنهج الإستقرائي مثل دراسة نجوى عبد القادر الرقاص (2022) ودراسة مسعود بن مويزة (2022). وبعضها إعتمد على المنهج الإحصائي مثل دراسة مسعود بن مويزة (2022). وقد تبين كذلك في الأدبيات التطبيقية المعاصرة أن بروز مشكلة الأمن الغذائي هي نتيجة لتضافر عدة عوامل، حيث تتمثل تلك العوامل في الإضطرابات الميدانية والصراعات، الكوارث الطبيعية، الأحداث المناخية المتطرفة، الأزمات الاقتصادية، عدم قدرة الأفراد على تحمل تكلفة الغذاء الصحي المحدد وفقاً لمعايير منظمة الأغذية والزراعة العالمية، وإهمال المنظومة الزراعية التي تعتبر من أبرز مقومات الأمن الغذائي.

ثانياً: الفجوة الغذائية و أبعاد مشكلة الغذاء

إن تدني مستوى الإكتفاء الذاتي الغذائي واتساع رقعة سوء التغذية النسبي جعل مشكلة الغذاء مركز اهتمام العديد من الأطراف لما لها من انعكاسات خطيرة[3]. وتعرف الفجوة الغذائية بأنها عدم التناسب بين حجم السكان وكميات الغذاء المتوفرة لديهم لإشباع حاجاتهم الإنسانية من المأكل والمشرب ..إلخ. وقد تحدث الفجوة الغذائية ليست بسبب عدم التناسب بين كميات الغذاء وحجم السكان فحسب، بل قد يحدث ذلك بسبب عدم تأكد الناس من إستمرار توفر الغذاء مما يضطرهم إلى خفض جودة أو كمية الغذاء. وبحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) فإن القطاع الزراعي العالمي سيواجه تحديات كبيرة في العقود الأربعة المقبلة، سوف يزداد الطلب على الغذاء عامةً نتيجة لاستمرار

1. عبدالرؤوف سلام (2022) مصدر سابق ذكره.
2. الرقاص (2022): مصدر سابق ذكره
3. النابلسي (1999): أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الدوحة، قطر. ص51

النمو السكاني العالمي، وسيؤدي تغير المناخ لتقلص كمية الموارد الطبيعية النادرة وإلى فرض تحديات في جانب العرض[1]. وقد أصبح الأمن الغذائي حق أصيل من حقوق الإنسان. فلكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وعلى صعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به من الغوائل في حالات البطالة والمرض والعجز والترمّل والشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه[2]. ويتم إعمال الحق في الغذاء الكافي عندما يتاح مادياً واقتصادياً لكل رجل وإمرأة وطفل بمفرده أو مع غيره من الأشخاص في كافة الأوقات سبيل الحصول على الغذاء الكافي ووسائل شراءه[3]. والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة، لماذا مشكلة الأمن الغذائي؟ من غير المجدي مجرد وصف الظروف في بلد متخلف اليوم، فهذه الظروف سواء أكانت درجة سوء التغذية أو مستويات الانتاج الزراعي أو حتى السمات الإيكولوجية ليست حقائق ثابتة (ليست معطيات) بل هي بالأحرى نتائج عملية تاريخية مستمرة[4]. ومن تلك النتائج العملية التاريخية المستمرة ما يلي:

1. الإنفجار السكاني ونمط توزيع السكان بين الريف والحضر.
2. محدودية الموارد الطبيعية وندرتها.
3. عدم الإهتمام بالقطاع الزراعي وغياب التنمية الزراعية خصوصاً في الدول النامية على الرغم من أن القطاع الزراعي يعتبر من أهم مقومات الأمن الغذائي لأي بلد.
4. البرامج والسياسات والخطط التنموية المتبعة.
5. إرتفاع أسعار الغذاء عالمياً.
6. التغيرات المناخية وما تتضمنه من تغيرات في درجات الحرارة والرياح وتساقط الأمطار والجفاف والعواصف والأعاصير.
7. الحروبات والزلازل والبراكين والفيضانات.
8. سيطرة الحكومات على الأراضي الزراعية الخصبة وتحويلها إلى مبانٍ واستثمارات أخرى.
9. القيود التجارية وإنعدام التمويل الكافي لتنمية القطاع الزراعي.

ثالثاً: نبذة تأريخية عن منطقة الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة في ولاية النيل الأبيض، وهي إحدى ولايات السودان التي تقع في الجزء الجنوبي بخريطته الجديدة بين خطي عرض 13.30 و12 درجة شمالاً وطول 33.30 و13 درجة شرقاً، تحدها شمالاً ولاية الخرطوم وغرباً ولاية شمال كردفان، ومن الجنوب الغربي ولاية جنوب كردفان، ومن الناحية الجنوبية ولاية أعالي النيل بدولة جنوب السودان، ومن ناحية الشرق ولاية سنار. حيث تبلغ مساحتها 15329 ميل مربع وعدد سكانها 1726356 نسمة وفقاً لتعداد عام 2007.

أنشئت معسكرات ولاية النيل الأبيض في محليتي السلام والجبلين، لإيواء اللاجئين الفارين من دولة جنوب السودان من الحروبات الأهلية والمجاعات والكوارث الطبيعية في العام 2013م , ومعسكر نازحين خور أجول في العام 2022م

1. الأزهري (2014) تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ص7
2. الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة الخامسة والعشرون، الفقرة الأولى.
3. التعليق العام رقم (12) في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لجنة الأمم المتحدة.
4. لابيه، كولينز (1983)، ترجمة أحمد حسان، صناعة الجوع –خرافة الندرة- عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

للنازحين الفارين من الاقتتال الأهلي في ولاية النيل الأزرق. حيث لم يتم الاعتراف بالوافدين من دولة جنوب السودان دولياً طيلة الأربع سنوات منذ قدومهم في العام 2013 إلى نهاية العام 2016م. خلال هذه الفترة كانت هنالك مساعدات تقدم بصورة دورية كل شهر. في العام 2015 بدأت عملية تسجيل الوافدين من دولة جنوب السودان وكانت البداية في معسكر جوري وبعدها في معسكر الكشافة، هذه الخطوة ساهمت في تعداد اللاجئين بصورة سليمة وساهمت في تحسين جودة تقديم الخدمات التي كانت تقدمها المنظمات الوطنية والأجنبية من إيواء وغذاء وعلاج وتعليم. وفي مطلع العام 2017 تم الاعتراف بهم دولياً كلاجئين من دولة جنوب السودان، في هذه الفترة وصلت معسكرات اللاجئين في ولاية النيل الأبيض إلى ثمانية معسكرات تقع في محليتي السلام والجبلين والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (1.4): معسكرات اللاجئين في ولاية النيل الأبيض

الرقم	أسم المعسكر[1]	عدد الأسر	عدد الأفراد	المحلية	عدد البلكات
1	جوري	3.190	12.227	السلام	7
2	الكشافة	3.203	14.127	السلام	7
3	الرديس1	2.909	11.619	السلام	5
4	الرديس2	6.424	27.206	السلام	9
5	خور الورل	9.316	39.840	السلام	12
6	أم صنقور	8.509	32.919	السلام	6
7	دبة بوسن	1.922	10.342	الجبلين	4
8	العلقاية	4.769	21.860	الجبلين	6
9	الجمعية	2.521	12.046	السلام	5
10	القناعة	4.420	24.520	الجبلين	6

المصدر: قسم التسجيل، معتمدية شئون اللاجئين-كوستي، 2022م.

1- الإيواء

هو أول خدمة تقدم للاجئ بعد وصوله إلى المعسكر وتعتبر هذه الخطوة بداية للخدمات المقدمة داخل المعسكر حيث توفر أرض صالحة للسكن ومعينات من المواد المحلية التي تستخدم في تشييد المنازل تتمثل في الآتي:

1- الحصير (ورق + عضم) عدد 10 ربطة حصير ورق و10 ربطة عضم للمنزل الواحد.
2- القنا عدد 2 ربطة للمنزل الواحد.
3- عراضات (من مادة الخشب) عدد 10 عود لكل منزل.
4- مشمع عدد 2 لكل منزل.
5- حبال ربط عدد 2 ربطة للمنزل الواحد.

1. هنالك بعض المعسكرات التي إنشقت عن المعسكرات الرئيسية نتيجة لاكتظاظ بعض المعسكرات أو عن طريق أحداث طبيعية ومفتعلة من قبل اللاجئين مثل معسكر الجمعية نتيجة لإكتظاظ اللاجئين في معسكر خور الورل ونتيجة اندلاع مشكلة حريق خور الورل في 2017م.

أيضاً هنالك بعض المساعدات التي توزع للأسر عقب الإنتهاء من تشييد المنازل لكي تقيهم شر الدواب والزواحف والحشرات داخل المعسكرات وتلبي احتياجات المسكن وهي: -

1- بطاطين على حسب عدد أفراد الأسرة.
2- عدد 2 فَرشة للأسرة.
3- عدد 4 ناموسية للأسرة.
4- عدد 2 جركانة ماء للأسرة.
5- عدد 2 جرادل بلاستيك للأسرة.
6- كرتونة أدوات مطبخ لكل أسرة.
7- معينات صحية بالنسبة للفتيات في سن الإنجاب (فوط صحية + صابون).

كما تم أيضاً إنشاء معسكر للنازحين من قبيلة الهوسا الفارين من أحداث مدينة الدمازين في منطقة خور أجول الواقعة على طريق الجبلين. ويتكون معسكر خور أجول من الخيام التي تم توزيعها من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالتعاون مع مفوضية العون الإنساني، بجانب توزيع الخيام كانت هنالك بعض المساعدات التي قدمت لهم مثل الخدمات العلاجية والدعم النفسي والذي هو من اختصاصات جمعية الهلال الأحمر السوداني. ويتكون معسكر نازحين خور أجول من:

جدول (2.4) معسكر النازحين في ولاية النيل الأبيض

الرقم	أسم المعسكر	عدد الأسر	عدد الأفراد	المحلية	عدد البلكات
1	خور أجول	2.496	17.732	الجبلين	لم تقسم بعد

المصدر: قسم التسجيل، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين-كوستي، 2022م.

2- قطاع المياه:

يوجد بكل معسكر محطة مياه يتم إدارتها من قبل مشروع المياه والإصحاح البيئي التابع لهيئة مياه الشرب، كما أن هنالك نقاط توزيع للمياه تتوزع داخل المعسكر، ويوضح الجدول التالي عدد نقاط التوزيع بالمعسكرات والجهة التي تديرها:

جدول (3.4) خدمات المياه بمعسكري خورأجول وخورالورل

المعسكر	الجهة المشرفة على محطة المياه	عدد نقاط توزيع المياه
خور الورل	WES[1]	13
خور أجول	WES	2

المصدر: قسم الخدمات، معتمدية شئون اللاجئين-كوستي، 2022م.

3- البيئة:

نجد أن هذه المعسكرات بها نشاط كبير في صحة البيئة، وهذا النشاط يتمثل في الآتي:

1. تشير إلى هيئة مياه الشرب بولاية النيل الأبيض.

- هنالك عدد 2 حملة نظافة في الشهر يتم تنفيذها للمعسكر الواحد.
- حملات رش بنوعيه (الضبابي والرذاذي) لكل المعسكرات.
- شفط وتأهيل وتشييد جديد وإزالة للمراحيض بنوعيها (المنزلية والعامة) حسب الحوجة.
- توزيع الصابون العام.
- توزيع الهجين كيدس.

جدول (4.4): المراحيض العامة والمنزلية بمعسكري خورأجول وخورالورل

الرقم	إسم المعسكر	المراحيض العامة	المراحيض المنزلية
1	خور الورل	680	-
2	خور أجول	100 (طوارئ)	-

المصدر: قسم الخدمات، معتمدية شئون اللاجئين-كوستي، 2022م.

المشاكل التي تواجه قطاع الإصحاح البيئي

تتمثل مشاكل الإصحاح البيئي في جميع المعسكرات في الآتي :-

- نقص وتأخر حصة الوقود المتكرر لتشغيل محطات المياه.
- غياب الصيانة الدورية والمتابعة لنقاط التوزيع والخطوط الناقلة من محطات المياه.
- جميع نقاط توزيع المياه متهالكة وغير كافية مقارنة مع تزايد أعداد اللاجئين.
- قلة نقاط التوزيع بمعسكر خور أجول للنازحين.
- مشاكل عدم موافقة أصحاب الأراضي وإعتراضهم بإنشاء المراحيض الجديدة.
- عدم وجود منطقة صحية للتخلص من مخلفات شفط المراحيض ببعض المعسكرات.

4- الغذاء العام

بدأ تقديم الغذاء في معسكرات ولاية النيل الأبيض العام 2013م وكانت الجهة المسؤولة عن توزيع الغذاء هي جمعية الهلال الأحمر السوداني- فرع كوستي. في بادئ الأمر لم تكن هنالك مشاكل متعلقة بالتوزيع عدا عدم وجود بيانات حقيقية لأعداد اللاجئين، الأمر الذي دعا إلى إيجاد طريقة لتسجيلهم من أجل توفير بيانات حقيقية عن أعداد اللاجئين تسهم في تقديم الغذاء إلى المستفيدين دون غيرهم. وقد تم ذلك في العام 2015 في معسكر جوري بداية تسجيل أول لاجئ من دولة جنوب السودان، وتوالت بعدها عمليات التسجيل إلى يومنا هذا. خلال هذه السنوات تطورت عملية توزيع الغذاء ومرت بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: كان توزيع الغذاء حسب بيانات التسجيل الأولي (بيانات تسجيل المعابر).

المرحلة الثانية: توزيع الغذاء حسب بيانات التسجيل الفردي من قاعدة بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين – مكتب كوستي.

المرحلة الثالثة: توزيع الغذاء عن طريق البصمة (GDT).

كل هذه المراحل ساعدت في ضبط عملية توزيع الغذاء المقدم وساهمت في ضبط حالات الغش التي صاحبت عمليات التوزيع في بعض المعسكرات. ويجدر ذكره أن حصة الغذاء تتكون من الذرة، العدس، الملح، الزيت.

جدول (5.4) نصيب الفرد من الغذاء خلال الشهر

الذرة	العدس	الزيت	الملح
14.25 ك.غ	1.8 ك.غ	0.9 ر	0.3 غ

المصدر: برنامج الغذاء العالمي.

استمر تقديم الغذاء بصورة طبيعية إلى شهر مايو من العام 2022 حيث شهد تخفيض في نسبة الغذاء 50% وهو الأمر الذي أدى إلى نشوب صراعات ومشاكل داخل المعسكرات قادت إلى الهجرة إلى المدن والتي بدورها فاقمت الوضع الاقتصادي والأمني وعملت على ضغط في الخدمات العامة في ولاية النيل الأبيض وتفشي ظاهرة صناعة الخمور كمصدر لكسب العيش.

المشاكل والتحديات التي تواجه الأمن الغذاء في المعسكرات

1. نقص حصص الغذاء المقدمة خلال العام 2022.
2. ترحيل حصة الغذاء خلال فصل الخريف متمثلة في وعورة الطريق.
3. ظهور السرقات خلال توزيع الغذاء الشهري.

رابعاً: الدراسة التطبيقية

1- المنهجية

استخدمت هذه الدراسة منهج التحليل الوصفي، وذلك للوصول إلى النتائج التي تعكس حالة الأمن الغذائي ومحاولة إبراز حلول ومقترحات عملية من شأنها تعزيز الأمن الغذائي في تلك المعسكرات. ولهذا الغرض قد تم استخدام البيانات الأولية التي تم الحصول عليها عن طريقة أداة الإستبانة والتي تتآلف من سبعة أقسام وهي:

القسم الأول: إشتمل على نص موجه للمبحوثين يبين هدف الدراسة وعنوانها. بينما القسم الثاني يتضمن المعلومات المتعلقة بالإطار المكاني للدراسة، حيث يشتمل ذلك على المعسكر والمحلية. أما القسم الثالث يشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة وهي البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهي: حالة الإقامة، تاريخ الوصول، نوع رب الأسرة، عمر رب الأسرة، المستوى التعليمي، عدد أفراد الأسرة. والقسم الرابع يحتوي على أنشطة كسب العيش. ثم المصروفات في القسم الخامس. ومصادر الأطعمة والاستهلاك والأصول في القسم السادس. بينما القسم السابع يتضمن أطفال الأسرة. وأخيراً المساعدات الإنسانية الغذائية.

وكذلك تم إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الإستبانة المكونة، وذلك بإستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cranbach's Alpha) للتحقق من صدق المقياس (الاستبانة)، ويعد المقياس جيداً وملائماً إذا زادت قيمة معامل الثبات عن (60%). ويقصد بالثبات استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه. أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. وأيضاً سيتم اجراء اختبار الصدق على الإستبانة، والذي يقصد به أن تكون إستبانة الدراسة قادرة علي أنجاز وقياس ما وضعت لأجله.

وتم إتباع أساليب الإحصاء الوصفي، وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية لمتغيرات الدراسة، وذلك للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدا.

2- الدراسة التطبيقية

تشتمل على إجراء اختبار الثبات بإستخدام معامل ألفا كرونباخ، معامل الصدق، مجتمع الدراسة، تحليل بيانات جميع الاقسام.

معامل ألفا كرونباخ Cranbach's Alpha

تستخدم طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (1.5): معامل ألفا كرونباخ لكل عبارات الاستبانة

عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
44	0.646

المصدر: المسح الميداني، 2022م.

يتضح من الجدول (1.5) أن معامل ألفا كرونباخ أكبر من (0.60) وهذا يدل على أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات الداخلي لعباراتها، وبذلك يمكننا الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

صدق المقياس (الإستبانة)

تم إجراء معامل الصدق (Validity) لعبارات الاستبانة المستخدمة في جمع البيانات عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات كما يتضح من الجدول التالي:

جدول(2.5): معامل الصدق الداخلي لعبارات الاستبانة.

عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
44	0.646	0.804

المصدر: المسح الميداني، 2022م.

يوضح الجدول (2.5) أن درجة صدق الاستبانة قاربت الواحد الصحيح، وهي قيمة كبيرة ، مما يعني صدق الاستبانة لقياس ما وضعت لقياسه.

مجتمع الدراسة

ويقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتكون المجتمع الأساسي للدراسة من 250 فرد من اللاجئين والنازحين بمحليتي الجبلين والسلام. وتم اتباع طريقة العينة القصدية لمجتمع البحث وقد تم توزيع (280) استمارة على المبحوثين، وتم جمع 261 منها، أي بنسبة استرداد بلغت 93.2%.

تحليل البيانات الشخصية

فيما يلي تحليل وصفي لأقسام الاستبانة:

جدول (3.5): التوزيع التكراري وفق المحلية والمعسكر

	التكرار	النسبة%	المجموع

المحلية			
الجبلين	90	36	250
السلام	160	64	
المعسكر			
خور أجول	90	36	250
خور الورل	160	64	

المصدر: المسح الميداني، 2022م.

من خلال الجدول (3.5) أعلاه يتضح أن النازحين يتمركزون في محلية الجبلين في معسكر خور أجول، حيث بلغت نسبتهم التكرارية 36%، وهم الذين نزحوا من ولاية النيل الأزرق على إثر الاقتتال العشائري الذي إندلع في الربع الأخير من العام 2022 بينما اللاجئين محور تمركزهم محلية السلام في معسكر خور الورل، وكانت نسبة تكرارهم 64% من إجمالي العينة موضع الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن اللاجئين هم الذين أتوا من جنوب السودان إلى معسكرات اللجوء بسبب الأوضاع المأسوية هناك وكانت بداية توافدهم منذ مطلع العام 2014 وحتى الآن.

جدول (4.5): التوزيع التكراري وفق حالة إقامة الأسرة وتاريخ الوصل إلى المعسكر

	التكرار	النسبة%	المجموع
حالة إقامة الأسرة			
نازح في المعسكر	90	36	250
لاجئ في المعسكر	160	64	
تاريخ الوصول إلى المعسكر			
2017	140	56	250
2018	10	4	
2019	10	4	
2022	90	36	

المصدر: المسح الميداني، 2022م.

من خلال الجدول (4.5) يتضح أنه لا يوجد نازحين أو لاجئين يقيمون خارج المعسكر، حيث تبين النتائج في الجدول أعلاه أن 36% من العينة المدروسة عبارة عن نازحين يقيمون داخل معسكر خور أجول، بينما 64% من المبحوثين عبارة عن لاجئين يقيمون داخل معسكر خور الورل. ونجد أن النازحين جميعهم قد وصول إلى معسكر خور أجول خلال العام 2022 بينما اللاجئين ظلوا يتوافدون على معسكر خور الورل منذ العام 2017. والجدير بالذكر أن توافد اللاجئين إلى ولاية النيل الأبيض قد بدأ منذ مطلع العام 2014 بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في جنوب السودان أواخر 2013م، إلا أن الرئيس السوداني وقتذاك لم يحدد صفتهم من حيث اللجوء أو النزوح، فتارة يصفهم بالنازحين، وتارة بالوافدين، وتارة بالأشقاء، وقد ظل الوضع على هذا المنوال حتى تاريخ الأول من أبريل 2017م قد تم تصنيفهم لاجئين وفقاً للمواثيق والمعاهدات الدولية.

جدول (5.5): التوزيع التكراري وفق نوع وعمروالمستوى التعليمي لرب الأسرة وعدد أفراد الأسرة

	التكرار	النسبة%	المجموع

النوع			
ذكر	40	16	250
أنثى	210	84	
العمر			
أقل من 20 سنة	10	4	250
20 وأقل من 30	20	8	
30 وأقل من 40	130	52	
40 وأقل من 50	90	36	
المستوى التعليمي			
أمي	100	40	250
أساس/إبتدائي	120	48	
ثانوي	30	12	
عدد أفراد الأسرة			
أقل من 3 أفراد	10	4	250
6 وأقل من 9	160	64	
9 وأقل من 12	80	32	

المصدر: المسح الميداني، 2022م.

من الجدول (5.5) يتبين أن رب الأسرة من الإناث يشكلون 84% بينما الذكور يشكلون 16% وهذه الوضعية تتماهى مع إشكاليات الحروبات والأزمات الأمنية وما يترتب عليها من نزوح ولجوء كبير وسط شريحة الإناث، بينما يظل جزء كبير من الذكور في بلدانهم ومناطقهم من أجل القتال، وحتى الذين يفرون من مناطق النزاعات والأزمات الأمنية من شريحة الرجال وينزحون أو يلجؤن إلى المعسكرات، لا يحبذون البقاء في المعسكرات باستمرار، فيخرجون للبحث عن العمل وكسب العيش من أجل البحث عن فرص أفضل للمعيشة.

ويتضح كذلك أن غالبية أفراد العينة هم من الفئة العمرية 30 وأقل من 40 عام بنسبة تكرار بلغت 52% ثم تليها الفئة العمرية 40 وأقل من 50 عام بنسبة تكرارية 36%، ثم الفئة العمرية 20 وأقل من 30 بنسبة تكرار 8% بينما الفئة العمرية أقل من 20 عام بلغت نسبة تكرارها 4%. وهذه النسب المئوية للفئات العمرية توكد أن أفراد العينة من الفئات العمرية التي يمكن الإعتماد عليها في إجراء البحوث العلمية عن طريق البيانات الأولية.

وأيضاً من الجدول (5.5) يتبين أن غالبية أفراد العينة قد حازوا مستوى تعليمي عبارة عن إبتدائي/أساس بنسبة تكرار بلغت 48% بينما الذين حازوا مستوى تعليمي عبارة عن ثانوي بلغت نسبتهم التكرارية 12% أما الشريحة الأمية قد بلغت 40% من أفراد العينة المبحوثة. وقد تعزى هذه النسبة المرتفعة من الأمية لعدة اعتبارات أهمها أن الإناث يشكلون الغالبية العظمى في معسكرات اللاجئين والنازحين، وأن جنوب السودان بسبب الحرب الأهلية مع دولة السودان الممتدة على أفق 56 سنة لم يشهد الإقليم استقراراً مما أفقد الكثيرين والكثيرات فرص الحصول على التعليم، وحتى بعد حصول البلاد على الاستقال السياسي في العام 2011 لم يمضي وقتاً طويلاً حتى انعدلعت الحرب الأهلية بين أبناء دولة جنوب السودان في أواخر العام 2013 مما إنعكس سلباً على استقرار الأوضاع وبالتالي تشرد المواطنين من مناطقهم.

وفيما يتعلق بعدد أفراد أسر العينة المبحوثة يتضح أن 64% من العينة المبحوثة يضم 6 وأقل من 9 أفراد في الأسرة، بينما 32% من المبحوثين تضم أسرهم 9 وأقل من 12 فرد، بينما الأسر التي بها أقل من 3 أفراد بلغت نسبة تكرارهم 4%

جدول (6.5): التوزيع التكراري وفق مصادر الدخل الرئيسة للأسرة ونسبة مساهمتها في دخل الأسرة

	التكرار	النسبة%	المجموع
مصادر الدخل			
أعمال حرة	30	12	250
صيد أسماك	20	8	
إغاثة	20	8	
أخرى	180	72	

المصدر: المسح الميداني، 2022م.

من الجدول (6.5) يتضح أن 12% من العينة المبحوثة يعملون أعمال حرة، بينما 8% تعمل في صيد الأسماك، وهذه المهنة منتشرة بكثافة وسط اللاجئين والنازحين، وذلك بسبب وجود النيل الأبيض، وبالنسبة للاجئين فهي المهنة الأساسية للكثير منهم في دولتهم الأم. بينما 8% يعتمدون على الإغاثة كمصدر رئيس للدخل، وأما الغالبية العظمى التي تبلغ نسبتها 72% يعتمدون في الحصول على دخولهم من مصادر أخرى كدعم الأهل والأصدقاء من الخارج.

جدول (7.5): التوزيع التكراري وفق مصروفات الأسرة

	التكرار	النسبة%	المجموع
الحبوب الغذائية			
0	30	12	250
أقل من 5000	80	32	
5000 وأقل من 10000	50	20	
10000 فأكثر	90	36	
زيت الطعام			
0	30	12	250
أقل من 5000	100	40	
5000 وأقل من 10000	50	20	
10000 فأكثر	70	28	
لحم/بيض/سمك			
0	50	20	250
أقل من 5000	60	24	
5000 وأقل من 10000	50	20	
10000 فأكثر	90	36	
فول/عدس/لوبيا			
0	40	16	250
أقل من 5000	80	32	

5000 وأقل من 10000	50	20	
10000 فأكثر	80	32	
سكر			
0	10	4	250
أقل من 5000	150	60	
5000 وأقل من 10000	90	36	

المصدر: المسح الميداني، 2022م.

من الجدول (7.5) يتبين أن 36% من المبحوثين ينفقون 10000 جنيه فأكثر على الحبوب الغذائية، بينما 32% منهم ينفقون 5000 على الحبوب الغذائية وأن 20% ينفقون ما بين 5000 وأقل من 10000 وأن 12% لا ينفقون أي شيء على الحبوب الغذائية، وهذا قد يعزى إلى أن الحبوب الغذائية التي تقدم لهم قد تكفيهم حتى حلول لميعاد الصرفية التالية.

ونجد أن 40% من المبحوثين ينفقون أقل من 5000 على زيت الطعام، بينما 28% ينفقون 10000 فأكثر على زيت الطعام خلال الشهر. وأن 20% ينفقون ما بين 5000 وأقل من 10000. ونجد أن 12% من المبحوثين لا ينفقون أي شيء على زيت الطعام.

ويتضح أن 36% من المبحثوين ينفقون 10000 فأكثر على اللحم/البيض/السمك، بينما 24% ينفقون أقل من 5000 على نفس السلع خلال الشهر. وأن 20% ينفقون ما بين 5000 وأقل من 10000 جنيه. وأن 20% لا ينفقون أي شيء على اللحم/البيض/السمك.

وكذلك نلاحظ أن 32% ينفقون 10000 فأكثر على الفول/العدس/اللوبيا، بينما 32% ينفقون أقل من 5000 على نفس السلع خلال الشهر. وأن 20% ينفقون ما بين 5000 وأقل من 10000، وأن 16% لا ينفقون أي شيء على الفول/العدس/اللوبيا.

ونجد أن 60% ينفقون أقل من 5000 على السكر خلال الشهر، بينما 36% ينفقون ما بين 5000 وأقل من 10000 على السكر. وأن 4% لا ينفقون أي شيء على السكر.

جدول (8.5): التوزيع التكراري وفق مصروفات الأسرة

	التكرار	النسبة%	المجموع
لبن			
0	80	32	250
أقل من 5000	50	20	
5000 وأقل من 10000	100	40	
10000 فأكثر	20	8	
ويكة/صلصة/بصل			
0	20	8	250
أقل من 5000	70	28	
5000 وأقل من 10000	70	28	
10000 فأكثر	90	36	

أغذية طازجة			
0	240	96	250
أقل من 5000	10	4	
مياه الشرب			
0	90	36	250
أقل من 5000	60	24	
5000 وأقل من 10000	60	24	
10000 فأكثر	40	16	
خضروات وفواكه			
0	80	32	250
اقل من 5000	10	4	
5000 وأقل من 10000	20	8	
10000 فأكثر	140	56	
الصابون			
0	40	16	250
أقل من 5000	150	60	
5000 وأقل من 10000	40	16	
10000 فأكثر	20	8	

المصدر: المسح الميداني، 2022م.

من الجدول (8.5) نجد أن الغالبية العظمى من المبحوثين البالغة نسبتهم 40% ينفقون ما بين 5000 وأقل من 10000 جنيه على اللبن في الشهر، بينما 32% لا ينفقون أي على سلعة اللبن. وفي الوقت الذي نجد فيه أن الغالبية العظمى من المبحوثين البالغة نسبتهم 36% ينفقون 10000 فأكثر على الويكة/الصلصة/البصل، نجد أن 8% لا ينفقون أي شيء على هذه السلع. وكذلك يتبين أن 4% ينفقون أقل من 5000 على الأغذية الطازجة، بينما 96% لا ينفقون أي شيء عليها.

وبالنسبة لمياه الشرب نجد أن الغالبية العظمى بنسبة تراكمية 48% ينفقون أقل من 10000 عليها، بينما 36% لا ينفقون أي شيء على مياه الشرب. بالنسبة للذين ينفقون على شراء الماء هذا بسبب بعد المسافات من محطات المياه وعدم تشغيل تلك المحطات لفترات طويلة من اليوم وأحياناً لا تشتغل طوال اليوم، بينما فيما يتعلق بالذين لا يشترون مياه الشرب قد يعزى ذلك إلى الاستعانة بالنساء في نقل المياه على رؤوسهن من البحر ومن المحطات التي تبعد مسافات طويلة نسبياً.

وفيما يتعلق بالخضروات والفواكه نجد أن 56% من المبحوثين ينفقون عليها 10000 فأكثر خلال الشهر، بينما 32% أي شيء عليها. وكذلك نجد أن 76% ينفقون في شراء الصابون أقل من 10000 جنيه خلال الشهر، بينما 16% لا ينفقون أي شيء عليه.

جدول (9.5): التوزيع التكراري وفق مقدار النقود المنفقة على الخدمات

	التكرار	النسبة%	المجموع

حطب			
0	10	4	250
أقل من 5000	70	28	
5000 وأقل من 10000	140	56	
10000 فأكثر	30	12	
فحم			
0	10	4	250
أقل من 5000	80	32	
5000 وأقل من 10000	140	56	
10000 فأكثر	20	8	
غاز			
0	250	100	250
كهرباء			
0	250	100	250

المصدر: المسح الميداني، 2022م.

من الجدول (9.5) نجد أن 84% ينفقون أقل من 10000 جنيه خلال الشهر في شراء الحطب، بينما 4% لا ينفقون أي شراء في شراء الحطب. وكذلك نجد أن 88% ينفقون أقل من 10000 خلال الشهر في شراء الفحم، بينما 4% لا ينفقون أي شيء عليه. ويتبين أن جميع المبحوثين لا ينفقون أي شيء في شراء الغاز والكهرباء وذلك لعدم توفرهما في تلك المعسكرات.

جدول (10.5): التوزيع التكراري وفق أصول الأسرة

	التكرار	النسبة%	المجموع
محل تجاري			
نعم	-	-	250
لا	250	100	
الهاتف			
نعم	190	76	250
لا	60	24	
موتر أو سيارة			
نعم	-	-	250
لا	250	100	
كارو			
نعم	-	-	250
لا	250	100	
فنطاس مياه على كارو			

نعم	-	-	250
لا	250	100	
دراجة			
نعم	20	8	250
لا	230	92	
تلفزيون			
نعم	-	-	250
لا	25	100	
راديو أو مسجل			
نعم	1	4	250
لا	24	96	

المصدر: المسح الميداني، 2022م.

من الجدول (10.5) نجد أن جميع المبحوثين لا يمتلكون محلات تجارية أو سيارات أو دراجات نارية أو كارو أو فنطاس مياه على الكارو، بينما 76% يمتلكون هواتف نقالة، 8% يمتلكون دراجات، و4% يمتلكون راديو أو مسجل.

جدول (11.5): التوزيع التكراري وفق أطفال الأسرة

	التكرار	النسبة%	المجموع
وجود أطفال في الأسرة أعمارهم أقل من 5 سنوات			
نعم	170	68	250
لا	80	32	
نوع الطفل			
ذكر	120	70.6	170
أنثى	50	29.4	
بطاقة الطفل الغذائية			
نعم	10	5.9	170
لا	160	94.1	

المصدر: المسح الميداني، 2022م.

من الجدول (11.5) أعلاه نجد أن 68% من المبحوثين لديهم أطفال تحت سن الخامسة في أسرهم، منهم 70.6% ذكور و29.4% إناث. وأن 94.1% من هؤلاء الأطفال لا يمتلكون بطاقات غذائية. ويجدر ذكره أنه ينعدم تحديث سجلات الأسر وبالتالي لا تتمكن الأسر من إضافة الأطفال المولودون بعد الحصر والتسجيل.

جدول (12.5): التوزيع التكراري وفق المساعدات الغذائية

	التكرار	النسبة%	المجموع
استلام مواد إغاثة خلال أخر 30 يوماً			
نعم	230	92	250
لا	20	8	

نوع البرنامج الذي يقدم المساعدات الغذائية			
إغاثة حكومية	20	8.7	230
معونة منظمات	180	78.3	
أخرى	30	13	
طريقة توزيع الغذاء			
مواد عينية	180	78.3	230
قسائم غذاء	20	8.7	
توزيع نقدي	30	13	

المصدر: المسح الميداني، 2022م.

من الجدول (12.5) نجد أن 92% من المبحوثين قد استلموا إغاثة، وكانت مصادرها تتمثل في 78.3% معونة منظمات، 8.7% إغاثة حكومية وهي مقدة للنازحين فقط، و13% من مصادر أخرى. وتتمثل هذه الإغاثة في 78.3% في المواد العينية، 8.7% قسائم الغذاء، 13% نقداً.

جدول (13.5): التوزيع التكراري وفق بعض العبارات

	التكرار	النسبة%	المجموع
معرفة الأشخاص الذين يستحقون الغذاء			
نعم	170	68	250
لا	80	32	
معرفة الاستحقاق الشهري			
نعم	160	64	250
لا	90	36	
معرفة موعد انتهاء صرف الغذاء			
نعم	-	-	250
لا	250	100	
جاهزية مراكز صرف الغذاء			
نعم	170	68	250
لا	80	32	
مشكلة الذهاب لصرف الغذاء			
نعم	10	4	250
لا	240	96	

المصدر: المسح الميداني، 2022م.

من الجدول (13.5) يتضح أن 68% من المبحوثين يعرفون المعيار الذي بموجبه يتحدد الأشخاص الذين يستحقون الغذاء. وأن 64% يعرفون استحقاقاتهم الشهرية من الحصوة الغذائية. وأن 68% يعتقدون أن مراكز صرف الغذاء مجهزة. وأن 4% يواجهون بعض المشاكل عند الذهاب لصرف الغذاء، وهذا قد يعزى إلى أن بعض اللاجئين يتم تسجيلهم في

معسكر ما ويسكنون مع الأهل والأصدقاء في معسكر آخر. وأن جميع المبحوثين لا يعرفون موعد إنتهاء صرف الغذاء، وقد يعزى ذلك لغياب الإعلام والترويج حول هذا الأمر داخل المعسكرات.

خاتمة:

1- النتائج

ناقشت هذه الورقة حالة الأمن الغذائي في معسكرات اللاجئين والنازحين بولاية النيل الأبيض في دولة السودان، ومن خلال التحليل النظري للأدبيات التطبيقية المعاصرة، والدراسة التطبيقية يتبين أن حالة الأمن الغذائي يمكن تلخيصها في ما يلي من نقاط:

1. تم تخفيض الحصة الغذائية المقدمة للاجئين إلى النصف منذ مايو 2022م.
2. يؤدي خفض المساعدات الغذائية إلى تفاقم يأس اللاجئين والذي بدوره يولد المزيد من العنف والإضطرابات والهروب من المعسكرات صوب المدن من أجل البحث عن فرص لحياة أفضل.
3. من تداعيات أزمة تخفيض الغذاء في تلك المعسكرات إنتشار الجريمة وظهور السرقات وصناعة الخمور كمصادر كسب العيش.
4. خفض الغذاء يعرّض الكثيرات من النساء والفتيات لعملية الاستغلال الجنسي.
5. أكثر الفئات تضرراً من مشكلة العجز الغذائي هم الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات.
6. تفتقر المعسكرات إلى نوعية الغذاء الجيد المحدد وفقاً لمعايير منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو).
6. أغلبية أفراد العينة المبحوثة لا يعملون، حيث يتعرضون لخطر الغوائل عند حدوث مشكلة العجز الغذائي، الأمر الذي لا يمكّنهم من تحقيق مستوى معيشي يكفيهم لضمان الصحة والرفاهة لهم لأسرهم.
7. في سبيل البحث عن مصادر الدخل والوقود تحدث بعض الإحتكاكات والمناوشات بين بعض اللاجئين وبعض سكان المناطق المستضيفة.
8. نقص الغذاء المقدم هو سبب مباشر في عدم حضور التلاميذ إلى المدارس، وذلك لأن أسرهم تبعثهم للعمل من أجل كسب العيش ومحاولة سد العجز الغذائي.

2- التوصيات

1. ضرورة إكمال الحصة الغذائية المقدمة للاجئين والنازحين، وذلك لما لهذا الأمر من تداعيات تنعكس على هجرة هؤلاء الناس إلى المناطق المجاورة بغرض العمل واللجوء إلى أساليب أخرى لكسب العيش مثل صناعة الخمور البلدية.
2. إنشاء مشاريع سبل كسب العيش ما أمكن ذلك، لأنها تساعد في تخفيض حدة الفقر بالنسبة للاجئين والنازحين.
3. يجب العمل على تجويد والإرتقاء بنوعية المواد الغذائية المقدمة حتى تناسب المعايير المحددة وفقاً لمعايير منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو).
4. زيادة عدد نقاط توزيع المياه وزيادة عدد ساعات التشغيل بالمحطات لتتناسب مع حوجة اللاجئين.
5. تشييد مكب للمعسكرات للتخلص من المخلفات الآدمية السائلة.

لائحة المراجع:

1. الأزهري، حسين عبد المطلب (2014) تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ص7
2. الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة الخامسة والعشرون، الفقرة الأولى.
3. التعليق العام رقم (12) في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لجنة الأمم المتحدة.
4. الرقاص، نجوى عبد القادر (2022): وقائع أعمال المؤتمر الدولي الإفتراضي –الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا.
5. السرحان، حسين أحمد، عبد الأمير، حسين باسم (2017): إنعدام الأمن الغذائي –أسباب وسبل المعالجة- القارة الإفريقية أنموذجاً، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع، كربلاء، العراق.
6. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (آيفاد) (2009): تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، تمكين السكان الريفيين الفقراء للتقلب على الفقر، الأمم المتحدة، واشنطن، أمريكا، ص2.
7. المهدي، عادل وآخرون (2021): تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجيات التنمية الزرعية 2030، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الرابع، القاهرة، مصر.
8. النابلسي، عبد القادر (1999): أضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية الإسلامية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الدوحة، قطر. ص51
9. بن مويزة، مسعود (2022): وقائع أعمال المؤتمر الدولي الإفتراضي –الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا.
10. بن يزة، يوسف (2018): محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن والثلاثون، ص16
11. عبدالرؤوف، أكرم سلام (2022): الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، وقائع أعمال المؤتمر الدولي الإفتراضي –الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا.
12. لابيه، فرانسيس مور، كولينز، جوزيف (1983)، ترجمة أحمد حسان، صناعة الجوع –خرافة الندرة- عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
13. لجنة الأمن الغذائي العالمي (2022): حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، الدورة الخمسون، إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية، ص8

التّعاون الإقتصادي الرّوسي-الصّيني لما بعد الحرب الباردة: الفرص والتّحديات

The Post-Cold War Sino-Russian Economic Cooperation : Opportunities and challenges

بركاني سليم

قسم العلوم السّياسية، كلية الحقوق والعلوم السّياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر

الملخص:

لقد قامت روسيا والصّين، عقب نهاية الحرب الباردة، بتطبيع العلاقات السّياسية بينهما، و هو ما فتح الباب واسعا أمام تعاونهما في المجال الإقتصادي. و في هذا المقال، سنتناول مسألة هذا التّعاون بالبحث و التّحليل، و لتحقيق ذلك منهجيا: استعرضنا الظّروف الدّاخلية لكل منهما و التي أدت إلى قيام هذا التّعاون بينهما ؛ ثم تطرقنا لمظاهر التّعاون الإقتصادي بينهما و تبيان دلالاته المختلفة ؛ كما أجرينا مقارنة بين الأوضاع الخاصة بكليهما التي صاغا فيها البلدان إطار هذا التّعاون ؛ و في الأخير، قدمنا رؤية عن الآفاق المستقبلية للتّعاون الإقتصادي الرّوسي- الصّيني، بعدما تطرقنا لجملة من التّحديات التي يواجهها هذا التّعاون. و قد توصلنا إلى أنّ توافق المصالح بين روسيا و الصّين أدى إلى تعاونهما، و أنّ تضارب مصالحها يؤدي إلى تنافسهما في هذا المجال ؛ و أنّ جدلية التّفاعل بين عوامل التّعاون و دوافع التّنافس في علاقاتهما تمنع من تحول علاقاتهما إلى تكامل بينهما كما حدث بالنّسبة للدّول الأوربية.

الكلمات المفتاحية: روسيا، الصّين، تطبيع العلاقات، التّعاون الإقتصادي، التّنافس الإقتصادي.

Abstract

After the end of the Cold War, Russia and China normalized their relations, this situation opened the door wide for their cooperation in the economic field. In this article, we will discuss and analyse the issue of this cooperation ; in order to achieve this aim methodically, we reviewed the russian and chinese contexts that led them to establishe this cooperation ; after this, we exposed its different manifestations and explained its various implications ; We, also, made a comparison between the conditions of both of them in which they formulated the framework for this cooperation ; additionally, we presented a vision of the future prospects for Russian-Chinese economic cooperation, after exploring a number of challenges facing this cooperation.

Finally, we concluded that: the convergence of interests between Russia and China led to their cooperation ; and, that the divergence of their interests led to their competition in this field. And that the dialectic of interaction between the factors of cooperation and the motives of competition in their relations prevents the transformation of their economic relations into an integration between them, as what happened with the West-European countries.

Key words : Russia, China, Normalization of Relations, Economic Cooperation, Economic Competition.

مقدمة:

عقب إنتهاء الحرب الباردة في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، دخلت العلاقات بين روسيا و الصّين طورا جديدا من سيرورتها التّاريخية تميز بالتّطبيع السّياسي بين البلدين، و هو ما فتح صفحة جديدة من العلاقات بينهما، في ظل ظروف إستراتيجية عالمية غير مسبوقة يميّزها نزوع أمريكي واضح نحو الهيمنة على تسيير الشّؤون الدّولية ؛ و أختار هذان البلدان، منذ عام 2001، تكريس علاقتهما الجديدة في إطار ما سمياه بـ: " الشّراكة الإستراتيجية بين روسيا والصّين " ؛ و قد إخترنا البعد الإقتصادي من هذه الشّراكة ليكون موضوعا لبحثنا، و جعلناه بعنوان: " **التّعاون الإقتصادي بين روسيا و الصّين لما بعد الحرب الباردة: الفرص و التّحديات** ".

أهمية الموضوع: يكتسي موضوع " التّعاون الإقتصادي بين روسيا و الصّين " أهمية بالغة في مجال الدّراسات المتعلقة بالعلاقات الدّولية، نظرا لمكانة كل من روسيا و الصّين على المستوى الدّولي، هذا من جهة ؛ و من جهة أخرى ، فإنّ أهمية الموضوع تعود إلى التّداعيات التي تترتب على هذا التّعاون بين دولتين بحجم روسيا و الصّين و ما يتركه من آثار على مستوى النّسق الدّولي، خاصة فيما يتعلق بميزان القوى فيه، و ما ينجم عن ذلك من نتائج تؤثر على مجريات العلاقات الدّولية بصورة عامة و العلاقات الإقتصادية العالمية بصورة خاصة.

الدّراسات السّابقة : هناك العديد من الدّراسات، سواء الأكاديمية أو غيرها، التي تناولت بالبحث و التّحليل قضايا العلاقات الإقتصادية الرّوسية-الصّينية، ومن بين هذه الدّراسات نذكر ما يلي:

* د راسة من إنجاز Victor Voitenco بعنوان:

«La Coopération Commerciale Et Économique Entre La Russie Et La Chine: Situation Actuelle, Problemes Et Perspectives ».

و تناولت هذه الدّراسة بالبحث و التّحليل النّقاط التّالية: **1**. تاريخ العلاقات الرّوسية. الصّينية، سواء قبل نهاية الحرب الباردة أو بعد ذلك، مبرزا الخصائص العامة لها في ماضيها و في حاضرها ؛ **2**. واقع التّعاون التّجاري و الإقتصادي بين روسيا و الصّين، و هنا قدم الكاتب وصفا لهذا التّعاون الثّنائي بين موسكو و بكين مبينا الظّروف الدّاخلية و الخارجية التي جاء في سياقاتها هذا التّعاون كما حاول تحديد الرّكائز التي يقوم عليها ؛ **3**. و أخيرا، استعرض الكاتب جملة من المشاكل و التّحديات التي تواجهها روسيا و الصّين في تحقيق الأهداف التي يسعيان إليها من خلال علاقاتهما في المجال الإقتصادي.

اشكالية الدّراسة: اخترنا لدراسة الموضوع الإشكالية التّالية: " في إطار شراكتهما الإستراتيجية ، كيف صاغت روسيا و الصّين تعاونهما الإقتصادي، و ما هي الفرص التي أتاحها هذا التّعاون للبلدين و ما هي التّحديات التي يواجهها ؟ و ما هو مآله مستقبليا ؟ " ؛ ومنه قمنا بصياغة سؤال الدّراسة، و الذي ينقسم بدوره إلى أسئلة فرعية تحاول الفرضيات المقترحة بشأنها الإجابة عليها.

السّؤال الرّئيسي: هل سيؤول التّعاون الإقتصادي بين روسيا و الصّين إلى تكامل بينهما ؟

الأسئلة الفرعية: ولتسهيل معالجة إشكالية موضوع دراستنا قمنا بتقسيم السّؤال المتعلق بها إلى أسئلة فرعية، و هي كما يلي: * ماهي السّياقات التي أقامت في خضمها روسيا و الصّين تعاونهما الإقتصادي ؟ ؛ * ما هي مظاهر و دلالات هذا "

التّعاون الإقتصادي " الرّوسي-الصّيني ؟ ؛ * ما هي التّحديات التي تواجه " التّعاون الإقتصادي " بين روسيا و الصّين ؟ و أخيرا: هل هذا " التّعاون الإقتصادي " بين روسيا و الصّين سيؤول في المستقبل إلى تكامل بينهما ؟

فرضيات الدّراسة : للإحاطة بجميع جوانب الإشكالية المطروحة من خلال موضوع الدّراسة صُغنا الفرضيات التّالية : 1- توافق المصالح بين روسيا و الصّين يؤدي إلى تعاونهما. 2- تضارب المصالح بين روسيا و الصّين يؤدي إلى تنافسهما. 3- التّفاعل الجدلي بين عوامل التّعاون و دوافع التّنافس بين روسيا و الصّين يفتح المجال أمام قيام علاقات براغماتية بينهما، و تكون هذه العلاقات مبنية على مقولات الواقعية السّياسية و ما توليه من أهمية بالغة للمصالح القومية .

المناهج العلمية: في دراسة موضوع " التّعاون الإقتصادي بين روسيا و الصّين "، قمنا باستخدام المنهج الوصفي لتحديد خصائص و مقوِّمات هذا التّعاون، هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى، استعنّا بالمنهج التّحليلي لمقاربة موضوع بحثنا، لأنّنا لا نتوقف فيها عند حدود الوصف السّتاتيكي للموضوع بل نرمي إلى الكشف عن الأسباب التي أدّت لحدوث الظّاهرة المدروسة ؛ و إضافة للوصف والتّفسير، كنا في حاجة لاستخلاص النّتائج المترتبة عن عملية التّحليل لموضوع دراستنا و عليه، كان اللجوء لتوظيف المنهج الإستدلالي تحصيل حاصل في سياق الإجراءات المنهجية المتبعة في إنجاز دراستنا.

أهداف البحث: يهدف البحث لفحص إمكانية حصول تكامل إقتصادي بين روسيا و الصّين.

أولا: سياقات التّعاون الإقتصادي الرّوسي- الصّيني: لا يمكن بناء تصوّر و فهم صحيحين لظاهرة معينّة بدون التّعرف على مختلف السّياقات و الظّروف التي نشأت في إطارها، والتي يبقى حدوثها، تطوّرها و سيرورتها مضبوطين بشروط هذه السّياقات، من حيث الوجود و العدم ؛ وعليه، سنتناول، فيما يلي، تلك السّياقات الخاصة بكليهما و التي أقامت في ظلها روسيا و الصّين تعاونهما الإقتصادي:

1- **السّياق الرّوسي:** منذ تولي فلاديمير بوتين للسّلطة في روسيا، خاصة بعد إنتخابه رئيسا للدّولة في 07 مارس 2000م، تميّزت السّياسة الخارجية الرّوسية بالتّأكيد على تعزيز مكانة روسيا و دورها المحوري في العلاقات الدّولية ؛ وهذه السّياسة الجديدة، في ظل حكم الرّئيس فلاديمير بوتين، عملت على إعادة بعث نهضة روسيا من جديد، وقد قررت السّلطات في موسكو أن تكون هذه النّهضة من خلال بناء إقتصاد قومي قوي ؛ و جعلت من هذه الغاية إحدى أولويات سياستها الخارجية ؛ و بانتهاجها لسياسة خارجية تعتمد على الإقتصاد كركيزة و محرك لسياستها الدّولية، كان من أولويات روسيا في المجال الإقتصادي تحقيق أمنها الإقتصادي والذي يعتبره كريستوف م. دانت بأنّه: " حماية و ضمان سلامة بنية توليد و ازدهار قدرات كيان سياسي معيّن في ظل المخاطر و التّهديدات الخارجية التي تواجهه داخل النّظام الإقتصادي العالمي"[1].

2- **السّياق الصّيني:** وفّرت نهاية الحرب الباردة للصّين بيئة مواتية لمواصلة إنجاز نهضتها القومية، و زادت من حاجتها للإنفتاح على العالم الخارجي و الإندماج أكثر فأكثر في النّظام الإقتصادي العالمي ؛ و في نفس الوقت فرضت عليها الإستجابة لشروط الإنفتاح على الخارج[2] ؛ وفي سياق البحث عن تحقيق نهضتها الإقتصادية، عملت الصّين على

1 - Mascotto Guillaume, (2010), La Diplomatie Énergétique De La Russie Envers La Chine: Manipulation Stratégique Ou Vulnéburalité Énergétique ?, Mémoire Presenté Pour L'obtention du Diplôme De Maîtrise En Science Politique, Université De Québec, Montréal. p. 10.
2- Mascotto Guillaume, (2010), La Diplomatie Énergétique De La Russie Envers La Chine: Manipulation Stratégique Ou Vulnéburalité Énergétique ?, Op. Cit., PP.18 7- 189.

تعزيز علاقاتها مع جميع الدّول التي تجد فيها فرصا لتحقيق مصالحها القومية، من خلال إتباع دبلوماسية متعددة الوجهات بحيث لا تقتصر علاقاتها على جهة دون أخرى، و هذا لتفادي السّقوط في مخاطر التّبعية لعلاقات وحيدة الإتجاه من خلال الإنغلاق على شريك اقتصادي وحيد في منطقة جغرافية معيّنة ؛ و لما كانت الصّين تريد أن تكون لها مكانة مرموقة بين الدّول القوية في ظل منافسة شرسة تميز العولمة الشّاملة فقد جعلت من قضية إنضمامها للمنظمة العالمية للتّجارة إحدى أولوياتها في المجال الإقتصادي، و هو ما تحقق لها فعليا[1] ؛ في ظل معطيات هذا السّياق الخاص بالصّين، جاء تعاونها الإقتصادي مع روسيا، لاسيما بعد استجابة موسكو (زمن الإتحاد السّوفياتي السّابق) لشروط الصّين من أجل تطبيع علاقاتهما و ذلك من خلال رفعها لما تسميه بكين بـ: " **الحواجز الثّلاثة** "، و هي: 1- تخفيض عدد القوات العسكرية المتواجدة على الحدود بين البلدين، 2- الطّلب من الفيتنام سحب قواتها العسكرية من كمبوديا، 3- إعادة بعث المفاوضات بينهما بشأن المسائل الحدودية العالقة بينهما، و حول هذه النّقطة الثّالثة تمّ التّوقيع في سنة 1991 م على اتفاق بشأن تسوية مشكلة الحدود بينهما[2].

ثانيا: التّعاون الإقتصادي بين روسيا و الصّين- ملامح و تجليات: منذ تطبيع العلاقات بين موسكو و بكين، بقى الرّوس مترددين في مسألة الذّهاب بعيدا في علاقاتهم الإقتصادية بجارتهم الصّين ؛ و لكن أخذت العلاقات الإقتصادية بين موسكو و بكين تتعزز شيئا فشيئا، لاسيما منذ توقيع معاهدة الصّداقة و التّعاون بينهما في عام 2001 م، و كان ذلك في ظل سياقات داخلية و خارجية ساهمت في صياغة و بلورة عناصر و مكونات هذا الإتجاه، و جاء توجه روسيا نحو الصّين، بعدما كانت مترددة في اتباع هذا السبيل خوفا من سلبياته على أمنها القومي، نتيجة للتّغيرات الجيو – سياسية الإقليمية و العالمية التي دفعتها لأن تركز سياساتها على آسيا عامة و الصّين خاصة[3] ؛ و بهذه النّقلة النّوعية للتّوجهات الرّوسية تمكنت موسكو من توسيع و تعزيز علاقاتها بالدّول الآسيوية كافة و بالصّين على وجه الخصوص ؛ و بالإضافة لتنويع أسواق صادرات موادها الأولية، سعت روسيا بتوجهها الجديد لتحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية و التي من بينها نذكر ما يلي: * تطوير البنى التّحتية في مناطها الشّرقية مع البحث عن تمويل بعض المشاريع ذات الأهمية القصوى، * نقل التّكنولوجيا المتقدمة لتطوير الإقتصاد الرّوسي، خاصة في ظل العقوبات الغربية المسلطة عليها و ما تلاها من تجميد للكثير من المشاريع المهمة للبلاد، * جلب الإستثمارات للإقتصاد الروسي الذي أصبح يعاني نتيجة لفرار رؤوس الأموال الغربية من البلاد استجابة للعقوبات المسلطة على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية لسنة 2014 م. و أما بالنّسبة **للصّين**، فإنّ الحكام في بكين واعون بحاجتهم للتّعاون مع الجارة روسيا، خاصة مع الحصار المضروب على بكين في أعقاب أحداث ساحة" تيان إن مان " في أواخر الثّمانينات من القرن العشرين، و لهذا سعوا لتعزيز التّعاون مع الرّوس لاسيما في المجال

1- Magali Robert, (2010), Puissance Chine: La Strategie D'affirmation Internationale Chinoise, Fiche De L'I.R.S.E.M., Numéro de Mars, p.04.

2- Björn Alexander-Dueben, (2013), China - Russia Relations After The Cold War: The Process Of Institution-Building And Its Impact On The Evolution Of Bilateral Cooperation, A Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy, Department Of International Relations Of London School Of Economics And Political Science, London, p. 47.

3 -Amighini Alessia, Russia And China: The Progressive Building Of A Major Trading Bloc In: Aldo Ferrari And Eleonora Tafuro Ambrosetti (Editors), (2019), Russia And China : Anatomy Of Partnership, 1st Edition, Ledizioni Ledi Publishing, Milano, PP. 87 – 88.

الإقتصادي، و خاصة التّعاون معهم في قطاع المحروقات و استيراد المواد الأولية[1]. ومن مظاهر التّعاون الإقتصادي الرّوسي-الصّيني، نذكر ما يلي:

1- التّعاون في المجال التّجاري: تحتل المبادلات التّجارية بين روسيا و الصّين جزءا هاما من المجموع المركب لتفاعلات علاقاتهما الإقتصادية، و هنا، تجدر الإشارة إلى أنّ الصّين أصبحت، منذ سنة 2010، الشّريك التّجاري رقم واحد لروسيا[2] ؛ ففي البداية، كانت المناطق الحدودية لروسيا و الصّين هي التي شهدت تزايد وتيرة التّبادلات التّجارية بين البلدين ؛ فقد وجد الرّوس القاطنين في مناطق إقليم الشّرق الأقصى الرّوسي ضالتهم في السّلع القادمة من الصّين، خاصة في ظل الأزمة الإقتصادية التي عرفتها روسيا في أعقاب سقوط الإتحاد السّوفياتي السّابق، و كانت هذه السّلع الصّينية تتمتع بأسعار تنافسية مقارنة مع السّلع القادمة من الدّول الأخرى، و هنا نسجل بأنه منذ عام 2001 م تضاعف حجم التّبادل التّجاري بين روسيا و الصّين بحيث وصل في سنة 2014 م إلى حوالي 95,3 مليار دولار [3] ؛ هذا، بعدما كان التّبادل التّجاري بين روسيا و الصّين في بداية سنوات التّسعينات من القرن الماضي يمثل حوالي 05 مليارات دولار ؛ و عليه، صارت الصّين أهم شريك تجاري لروسيا [4] ؛ و مما يذكر أيضا، في هذا المضمار، هو أنّ التّبادل التّجاري بينهما على مستوى مناطقهما الحدودية عرف هو أيضا قفزة نوعية، فقد كان في سنة 2007 م يمثل ما قيمته 06 مليارات دولار من مجموع التّبادل التّجاري بينهما خلال هذه السّنة (2014) و الذي بلغ حوالي 35 مليار دولار[5] ؛ و يعزى هذا التّطور المعتبر في حجم التّبادل التّجاري بين روسيا و الصّين إلى جملة من العوامل لعل من بين أهما هو ارتفاع صادرات روسيا نحو الصّين[6]، و هنا تجدر الإشارة إلى كون الإقتصاد الرّوسي قد عرف نهضة معتبرة ما بين سنتي 1999 م و 2008 م بحيث سجل نموا سنويا بلغ نسبة 07 % ، و يرجع ذلك لارتفاع أسعار البترول[7] ؛ و مما يميز، إضافة إلى ذلك، التّبادل التّجاري بينهما هو استعمالهما للعملة الوطنية في هذا المضمار، حيث نجد في سنة 2014،على سبيل المثال، أنه تمّ التّعامل بينهما بقيمة 395 مليار روبل روسي مقابل 268 مليار يووان صيني[8] ؛ و هذا التّعاون في إطار مؤسساتهما المالية يعتبر سابقة في تاريخ البلدين[9] ؛ و هو تعاون جد معتبر، و في

1- Grigorenko Olga V. (et all.), (2016), The Development Of Russian–Chinese Relations: Prospects For Cooperation, International Journal Of Economics And Finantial Issues, N° 06 (S1), p. 258.

2- Petrovsy V. E. et all., (2015), Devlopment Of Russian–Chinese Trade, Economic, Finantial And Cross–Borders Relations, Russian International Affairs Counci Working Paper, N° 20, p. 10.

3- Alexeeva Olga Et Frédèric Lassere, (2018), L'évolution Des Relations Sino–Russes Vue De Moscou: Les Limites Du Rapprochement Stratégique , Perspectives Chinoises, issue of Mars, PP. 76-77.

4- Ying Fu, Comment La Chine Voit La Russie: Proches Mais Pas Alliés, Horisons Et Débats, N°02, 25 Janvier 2016, p. 01.

5 - Menon Rajan, (2009), The China-Russia Relationship: What Is Involves, Where It Is Headded And How It Matters For The United States, The Century Foundation, New-York, Op. Cit., p. 37.

6- Alexeeva Olga Et Frédèric Lassere, Op. Cit., p. 77.

7 -Åslund Andres, (2015), The Russian Économy: More Than Just Energy, Peterson Instutute For International Economics, Washington D. C., p. 01

8- Petrovsy V. E. et all., Op. Cit., p. 26.

9- Zhao Mingwen, (2011), Deepened Strategic Partnership Of Coordination Between China And Russia, The C.I.I.S. Blue Book On International Situation And China's Foreign Affairs, Op. Cit., p. 02.

تصاعد ملحوظ، و مما يدل على ذلك على سبيل المثال هو حجم الإحتياطات بالعملة الصّينية لدى البنك الفيدرالي الرّوسي و التي تقدر بـ: 6/1 من إحتياطاته النّقدية الإجمالية[1].

و مما ساهم في تعزيز التّعاون الاقتصادي بين روسيا و الصّين هو المصادقة سنة 2009 على الإتفاقية الثّنائية بينهما المتعلقة بترقية و حماية الإستثمارات فيهما[2] ؛ و تجد الإشارة إلى أنّه من بين العوامل التي أعطت دفعا قويا لهذا التّعاون بين موسكو و بكين في المجال الإقتصادي نجد إنضمام روسيا لمنظمة التّجارة الدّولية، بعدما سبقتها الصّين في ذلك، بحيث عرفت روسيا انفتاحا أكثرا على الإقتصاد العالمي مما أتاح فرصا أخرى للسّلع الصّينية للدّخول إليها[3].

2 - التّعاون الطّاقوي: و بعد تطبيع العلاقات بين موسكو و بكين، عملت روسيا و الصّين، منذ منتصف التّسعينات من القرن الماضي على تعزيز و تقوية تعاونهما الطّاقوي ببناء شبكة من الأنابيب لنقل الغاز و البترول الرّوسيين نحو الصّين ؛ و هنا، يذكر بأنّ التّعاون الحقيقي بين البلدين، في هذا المضمار، لم يبدأ إلا في عام 2004 م ؛ فقد ارتفعت صادرات روسيا من البترول نحو الصّين من 03 ملايين طن من البترول سنة 2002 م إلى 16 مليون طن خلال سنة 2006 م، و في هذا السّياق قدمت الشّركة الصّينية CNPC مبلغ 06 مليارات دولار أمريكي لشركة ROSNEFT كتسبيقات على فاتورة استيراد الصّين لكمية 48,4 مليون طن من البترول التي تمّ الإتفاق بينهما على تصديرها من روسيا للصّين ابتداء من سنة 2004 م إلى غاية سنة 2010 م ؛ كما نسجل انتهاء المرحلة الأولى من تطوير البنية التّحتية اللازمة لهذا التّعاون في أوت من عام 2010 م ببناء خط ESPO الواصل لمدينة Daqing الصّينية ليبدأ تصدير البترول الرّوسي من خلاله في عام 2011 م بحجم 1,3 مليون طن من البترول سنويا[4].

و صارت الموارد الطّاقوية تمثل إحدى أهم الرّكائز التي يقوم عليها التّعاون الإقتصادي بين البلدين لاسيما بعدما أصبح إنتاج الصّين من البترول لا يكفي لتلبية حاجياتها المتزايدة بمرور الوقت[5] ؛ و هنا يذكر بأنّ الصّين في عام 2009 خلفت اليابان كثاني مستورد عالمي للبترول، و لعبت مسألة التّجاور الإقليمي بين روسيا و الصّين دورا مهما في إختيار بكين للوجهة الرّوسية [6]، كما أنّ المسؤولين في بكين لعبوا الورقة المالية بمهارة فجاءت فكرة القروض مقابل البترول حتى يتوصلوا إلى إتفاق مع نظرائهم في موسكو[7]، علما و أنّ الصّين تحولت منذ عام 1993 م من مُصدّر صاف للمحروقات إلى مستورد خالص لها ؛ و هنا، تجدر الإشارة إلى أنّ الصّين صارت ثاني أكبر مستهلك للبترول بعد الأمريكان و يمثل 61 % من

6- Petrovic Jeronim Et Zogg Benno, (2019), La Russie Et La Chine: Le Potentiel De Leur Partenariat, C.S.S. Analyses, N°250, p. 02.

2- Petrovsy V. E. et all., Op. Cit., p. 26.

3- De Jun Lee And Zhao Wen, (2016), Impact On Sino-Russia Economic Trade Cooperation From Russia's Wto Accession, I.P.E.D.R., Vol. 16, N° 04, PP. 70-71.

4- Hsu Jing-Yun And Soong Jenn-Jan, (2014), Devlopment Of China-Russia Relations (1949 – 2011): Limits, Opportunities And Economic Ties, The Chinese Economy, Vol. 47, N° 03,Op. Cit., PP. 83 – 84

5- Jouko Rantava, Russia's Economic Politicy, In: Arkady Moshes And Nojonen Matti (editors), (2011), Russia-China Relations: Current State, Alernative Futures And Implications For The West, The Finnish Institute For International Affairs, Helsinki, Op. Cit., p. 52.

6- Jakobson Linda And Others, (2011), China's Energy And Security Relations With Russia: Hopes, Frustrations And Incertainties, S.I.P.R.I. Policy Paper, N° 29, p. 26.

7- Paik Keun-Wock, (2015), Sino-Russian Gas And Oil Deal Cooperation: Entering Into A New Era Of Stategic Partnership, O.I.E.S. Working Paper, PP. 4 - 5.

وارداتها الطّاقوية في عام 2010[1] ؛ و جاء التّوافق بين الجانبين في هذا المضمار لأنّ روسيا تبحث عن تنويع أسواق صادراتها الطّاقوية بعيدا عن أوربا، و أما الصّين فكانت تبحث عن التّقليل من إعتماد وارداتها على طريق مضيق ملاقا،لاسيما في ظل التّحديات الأمنية الجديدة التي تميز الأوضاع الدّولية[2] ؛ و من مؤشرات التّعاون الطّاقوي بين روسيا و الصّين، نذكر منح البنك الصّيني للتّنمية China Development Bank قرضا بقيمة 25 مليار دولار أمريكي لشركة ترانسنفط TransNeft مقابل تزويد جنوب الصّين بالبترول، ثم قدمت قرضا آخرا لشركة روسنفط RosNeft من أجل رفع صادراتها من البترول نحو الصّين من 300 ألف برميل في اليوم إلى مليون برميل في اليوم ابتداء من 2012[3]. كما جاء الاتفاق بين روسنفط RosNeft الرّوسية و الشّركة الصّينية Chinese National Petroleum Compagny في عام 2013 ليعطي دفعا جديدا للتّعاون بين روسيا و الصّين في المجال الطّاقوي و القاضي بمنح الشّركة الصّينية ثلاث رخص تسمح لها بالمشاركة بمنطقة الآركتيك و كذلك حصة 20 % من أسهم شركة Taas Yuriakh Compagny[4] ؛ و عليه، فالعلاقات الإقتصادية بين روسيا و الصّين لم تزدهر بشكل واضح و لم تعرف نجاحا بنفس الدّرجة و القوة التي وصلها التّعاون بين الطّرفين في قطاع الطّاقة، و لاسيما فيما يتعلق بالبترول، و هنا نسجل تزايد استيراد الصّينيين للبترول الرّوسي حيث تستورد بكين حاليا أكثر من 5/1 صادرات روسيا من البترول الخام، و قد كانت واردات الصّين من البترول الرّوسي حوالي 24 مليون طن في سنة 2014 م، و ارتفعت إلى حدود 41 مليون طن في عام 2015 م لتتعدى في سنة 2017 م كمية 60 مليون طن من البترول لتمثل نسبة 14,2 % من مجموع وارداتها منه مقابل نسبة 12 % من وارداتها من المملكة العربية السّعودية و بنسبة مماثلة من دولة أنغولا[5].

و أما فيما يخص **الغاز الطّبيعي**، فقد جاء الإتفاق التّاريخي بين الشّركة الرّوسية غازبروم GAZPROM و الشّركة الصّينية Chinese National Petroleum Compagny في 21 ماي 2014 م حول تصدير الغاز الرّوسي للصّين ليمثل منعطفا كبيرا في السّياسة الطّاقوية للبلدين: فروسيا، تبحث عن تنويع أسواق صادراتها الغازية خارج أوربا بعد أزمتها مع أوكرانيا و العقوبات الغربية المفروضة عليها ؛ و أما الصّين، فتبحث عن تنويع مصادر إستيرادها لحاجياتها الطّاقوية في ضوء إزدياد طلبها الوطني على هذه المواد الحيوية[6] ؛ و قد حدث هذه الطّفرة في مجال التّعاون الطّاقوي بين روسيا و الصّين في أعقاب اللقاء التّاريخي بين الرّئيس الرّوسي بوتين و الصّيني جينبينغ بشنغهاي في عام 2014 م ليتم التّوقيع على اتفاقية بناء أنبوب The Power Of Siberia Gas Pipeline بين GAZPROM الرّوسية و CNPC الصّينية لتزويد الصّين بالغاز الطّبيعي على مدى 30 عاما بحجم يصل إلى 38 مليار م^3 في السّنة و بمبلغ قارب 400 مليار دولار أمريكي ؛ كما

1- Mascotto Guillaume, (2009), Entre Intérêt Mutuel Et Méfiance: Les Relations Énergétiques Sino–Russes, Cahiers De Recherches, Numéro de Mars, p. 05.

2- Bergersager Henrik, China, Russia And Central Asia: The Energy Dilemma, (2012), FNI Report, p. 08.

3- Engelbrekt Kjell And Watts John, (2015), Sino-Russian Strategic Collaborations: Still An "Axis Of Convenience " ?, Swedish National Defense College, Stockholm, p. 26.

1- Trenin Dmitri, True Partners ? How Russia And China See Each Other, (2012), Centre For European Reform, London, Op. Cit., p. 40.

5- Marcin Kaczmarski, Mark N. Katz And Teija Tiilikainev, (2018), The Sino–Russian Relationships: Current Developments And Future Trends, F.I.I.A. Report, issue of December, Op. Cit., p. 21.

6- Locatelli Catherine, (2015), Les Échanges Gaziers Entre La Russie Et La Chine À L'aune De Leur Sécurité Énergétique, Cahiers De Recherches Edden, N°2, p. 01.

أبدى الرّوس و الصّينيون نيتهم في إنشاء أنبوب ثاني ALTAI و يسمى أيضا The Power Of Siberia 02 ، و جاءت رغبة الصّين بمباشرة المفاوضات بهذا الشّأن كتعبير عن حسن النّية تجاه روسيا لتطوير تعاونهما الإستراتيجي ؛ و أما روسيا، فهي تحاول استعمال المشروع كورقة ضغط في علاقاتها بدول الإتحاد الأوربي و أداة لتوسيع أسواق صادرتها الغازية[1] ؛ كما لا ننسى ما للعقوبات الغربية على روسيا من تأثير على تسهيل عملية القرار بشأن هذه الصّفقة، و نظرا للأسعار المنخفضة التي قبلت بها روسيا بيع غازها للصّين و ارتفاع أسعاره بالسّوق الدّاخلية الصّينية، و أيضا لإمكانية حصول الرّوس على التّكنولوجيا الصّينية المتعلقة باستغلال الغاز الصّخري[2] ، هذا من جهة ؛ و من جهة أخرى، رغبة روسيا في الظّهور بأنّها غير متأثرة بالعقوبات الغربية المطبقة ضدها و أنّها لم تعزل دوليا، دون نسيان رغبة الرّوس في تطوير إستغلال إحتياطات شرق البلاد[3] ؛ و في نفس الوقت فإنّ هذه الصّفقة تمثل ركيزة هامة في تقوية و تعزيز شراكتها مع الصّين لا سيما في المجال الإقتصادي[4] ، و قد بدأ أنبوب الغاز Power Of Siberia بتوصيل كمية الغاز المتفق عليها من خلال صفقة الغاز في 2014 م فعليا إبتداء من 2019 م[5].

بعدما تعزز التّعاون الطّاقوي بين روسيا و الصّين بصورة واضحة منذ عام 2013 م، و بصورة أكبر منذ عام 2014 م بعد أحداث الأزمة الأوكرانية و ما تلاها من تسليط الدّول الغربية للعقوبات على روسيا ؛ و في هذا السّياق من الأحداث الدّولية، عملت موسكو على مراجعة سياستها الطّاقوية بصورة عامة و علاقاتها الطّاقوية بالصّين على وجه الخصوص ؛ فحاولت صياغة استراتيجية طاقوية جديدة طويلة المدى تسمح لها بتنويع أسواق صادراتها الطّاقوية و تكون بديلا عن الأسواق الغربية، و قد نالت الصّين حصة الأسد من هذا التّوجه الجديد لموسكو و التي صارت حاليا أكبر مزودي الصّين بالبترول، الغاز الطّبيعي و الفحم الحجري ؛ فالعقوبات الغربية ضد روسيا و بحث هذه الأخيرة عن أسواق جديدة لصادراتها الطّاقوية، هذا من جهة ؛ و من جهة أخرى، حاجة الصّين لتأمين حاجياتها الطّاقوية لاستمرار و تقدم نهضتها الإقتصادية و ما يتوفر لديها من إمكانيات مالية هائلة سمحت لهما بتحقيق هذه النّقلة النّوعية في تعاونهما الطّاقوي ؛ كما جاء إطلاق مشروع الغاز المميع Novatek's Land Mark LNG Project في جزيرة YAMAL بمساهمة تمويلية فعّالة من طرف الشّركة الصّينية CNPC و صندوق طريق الحرير Silk Road Fund مقابل حصولهما على حصتين من الأسهم بالمشروع بحيث حصلت الشّركة على نسبة 20 % من أسهم المشروع بينما تحصل الصّندوق على 9,9 %[6] ، و بذلك تدخل روسيا السّوق الصّينية فيما يخص الغاز الطّبيعي المميع ابتداء من عام 2019 م، و هنا يسجل طلب الشّركة الصّينية Petro-China استيراد 03 ملايين طن من الغاز المميع سنويا من مشروع YAMAL[7] ؛ و رغم أنّ التّعاون بين

1- Marcin Kaczmarski, Mark N. Katz And Teija Tiilikainev, Op. Cit., p. 21.

2- Koch-Weser Iacob And Murray, Craig, (2014), The China-Russia Gas Deal: Background And Implications For The Broader Relationship, Congress / US–China Economic And Security Review Commission, Washington, Dc, p. 16.

3- Paik Keun-Wock. Op. Cit., p. 07.

4- Bouchard Renaud, Les Enjeux De La Coopération Financière Sino- Russe, Centre D 'Études Des Modes D'industrilisation CEMI – EHESS, Paris, PP. 02 - 03.

5- Pierre Andrie, Russie–Chine: Des Relations Ambivalentes, Diploweb.Com, 27 Septembre 2020.

6 -Amighini Alessia, Op. Cit., p. 94.

7- Timofeev I., et all., Russia–China Dialogue: The 2020 Model, (2020), Russian International Affairs Council, Moscow, p. 30.

روسيا و الصّين في ميدان الغاز الطّبيعي قد عرف نقلة نوعية، لاسيما بعد صفقة 2014 م، فإنّ النّتائج المرجوة في هذا الميدان لم تبلغ المستوى الذي يطمح إليه الطّرفان بحيث بقي متأخرا عن مستوى النّجاح المحقق في ميدان البترول[1].

إنّ التّعاون بين روسيا و الصّين في القطاع الطّاقوي لا يقتصر فقط على البترول و الغاز بحيث نجد البلدين يتعاونان أيضا فيما يخص **ميدان الطّاقة النّووية** التي تعتبر بعدا آخرا من أبعاد التّعاون بين البلدين في هذا المضمار ؛ فرغم التّقدم الذي حققه الصّينيون في مجال تكنولوجيا الطّاقة النّووية ذات الإستخدام السّلمي / المدني فهم يرغبون في الإستفادة من القدرات الرّوسية في هذا الميدان، لإعطاء دفع أكبر للمستوى المحقق عندهم، و في نفس الوقت فإنّ التّعاون بين روسيا و الصّين في ميدان الطّاقة النّووية يعزز و يدعم شراكتهما الإستراتيجية و يوسع من نطاق تعاونهما في هذا الإطار، و في هذا السّياق أعلن الطّرفان عن اتفاق بين الشّركة الرّوسية RosAtom مع الصّينيين يقضي ببناء 03 محطات نووية مع محطة رابعة في غضون 2019 م، ثم توصل الرّوس و الصّينيون للإتفاق على بناء محطتين أخريين، و كل مظاهر التّعاون بين موسكو و بكين في ميدان الطّاقة النّووية تبرز مدى القوة و الثّقة التي وصلت إليها علاقاتهما بمرور الزمن[2] ؛ و هذا بعدما تمّ أول إتفاق بينهما في عام 1992 م و كان يقضي ببناء منصتين للمحطة النّووية تيان وان و التي انطلقت الأشغال فيهما في 1999 بتكلفة 03 مليار دولار أمريكي ؛ كما أنّهما يتعاونان في **ميدان الكهرباء** منذ سنة 1992، و قد وقعتا إتفاقية في 2014 م تزود بموجبها روسيا الصّين بالكهرباء على فترة تمتد إلى عام 2030م ؛ و كذلك، يجري تعاونهما في **ميدان الفحم** بحيث يسجل، على سبيل المثال، أنه في سنة 2010 قدمت الصّين قرضا لفائدة روسيا بقيمة 06 مليارات دولار أمريكي للإستثمار في قطاع صناعات الفحم مقابل تزويدها بالفحم بكمية 15 مليون طن سنويا إلى سنة 2015 و رفع هذه الكمية لتصل إلى 20 طن من الفحم سنويا إلى غاية سنة 2030، و تعتبر هذه الإتفاقية بمثابة نسخة ثانية من إتفاقية البترول مقابل القروض المالية[3].

3- التّعاون الزّراعي: هناك تعاون بين موسكو و بكين فيما يخص تجارة المنتوجات الزّراعية ؛ و هنا يذكر أنّ روسيا تنوي رفع صادراتها من المنتوجات الزّراعية إلى حوالي 9,5 مليار دولار، و ذلك بهدف ملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المضمار، و لكن يبدو أنّ ذلك يبقى صعب التّحقيق في ظل الظّروف التي يعيش فيها الإقتصاد الرّوسي بصفة عامة و القطاع الزّراعي بصورة خاصة[4].

4- التّعاون المالي: و من بين مظاهر التّعاون بين موسكو و بكين في المجال الإقتصادي، تناول المهتمون بالعلاقات الرّوسية – الصّينية مسألة التّعاون المالي بين الطّرفين من أجل مواجهة هيمنة الدّولار الأمريكي على المعاملات الدّولية، و لاسيما في التّبادلات التّجارية الدّولية ؛ و لقد اعتبر الكثير من الغربيين بأنّ التّعاون بين موسكو و بكين في هذا المضمار يمثل تحديا كبيرا للمؤسسات المالية التابعة للنّظام الدّولي القائم، و لهذا اهتم هؤلاء كثيرا بالإتفاقية الحاصلة بين البنك

1- Marcin Kaczmarski, Mark N Katz And Teija Tiilikainev, Op. Cit., p. 21.

2- Idem..

3- Henderson James And Mitrova Tatiana, (2016), Energy Relations Between Russia And China: Playing Chess With Dragon, O.I.E.S. Paper, PP. 68-72 .

4- Timofeev I. et all., Op. Cit. , p. 30.

المركزي الرّوسي Central Bank Of The Russian Federation و البنك الشّعبي الصّيني People's Bank Of China، و هي الإتفاقية التي أعطت انطلاقة التّعامل في المبادلات التّجارية بين روسيا و الصّين من خلال العملتين القوميتين لهما الرّوبل الرّوسي و اليووان الصّيني، و قد أعتبرت هذه الإتفاقية المالية بين موسكو و بكين غارة يشنها الطّرفان ضد النّظام الدّولي بالهجوم على أقوى قطاع فيه و هو القطاع المالي بكل مؤسساته و نظمه المختلفة، و بصورة مباشرة هي هجوم ضد الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق المساس بهيمنة الدّولار الأمريكي على كافة المعاملات المالية العالمية[1] ؛ فهذه الإتفاقية، و التي تمّ التّوقيع عليها من طرف البنكين المركزيين لكل من روسيا و الصّين في عام 2014 م، تسمح للبنك المركزي في كل من روسيا و الصّين باللجوء إلى استخدام مبلغ معيّن من العملة القومية للبلد الآخر بوضعه تحت تصرف البنوك التّجارية بالدّولتين و الموقعة على هذه الإتفاقية من أجل القيام بمعاملاتها التّجارية مع نظيراتها في البلد الآخر ؛ و تمّ تمديد الإتفاقية في نهاية عام 2017 م لثلاث سنوات أخرى ؛ و يعود لجوء موسكو و بكين إلى هذه الإستراتيجية إلى عدة عوامل ؛ فبالنّسبة لروسيا، يمثل ذلك فرصة لتفادي العقوبات الغربية المسلطة عليها منذ عام 2014 م و التي حرمتها من إيجاد تمويلات لمشاريعها الاقتصادية بما فيها تمويل تبادلاتها التّجارية مع الدّول الأخرى ؛ و أما بالنّسبة للصّين، فبكين تبحث على فرص لتدويل عملتها اليووان[2].

5- **التّعاون في إطار مبادرة الحزام و الطّريق :** جاء انخراط موسكو في المشروع الصّيني: "مبادرة الحزام و الطّريق للقرن 21 م" بسبب بحثها عن الحصول على تمويل صيني لمشاريع البنى التّحتية في روسيا، لاسيما ذات الصّلة بهذه المبادرة الصّينية، على غرار رغبة موسكو في الحصول على دعم و تمويل من بكين من أجل تحديث خط السّكة الحديدية The Transiberian و بناء الخط الجديد ذي السّرعة الفائقة و الرّابط بين موسكو و كازان، كما هناك مشروع لبناء ميناء جديد بمدينة Arkhangelsk ؛ هذا، بالإضافة إلى 40 مشروعا استثماريا آخرا قد تستفيد روسيا لإنجازها من الدّعم المالي الصّيني، و في هذا السّياق تحصل البنك الرّوسي للتّنمية في عام 2018 م على قرض بقيمة 9,7 مليار دولار أمريكي من البنك الصّيني للتّنمية، و تنوي موسكو استخدام جزء هام منه لبناء الطّريق السّيار الجديد في روسيا[3].

إنّ هذا المستوى من التّعاون الإقتصادي بين روسيا و الصّين لم يتحقق في الواقع إلا بعد خيبة آمال روسيا في اعتمادها على المساعدات الغربية ؛ حينئذ، وجدت روسيا نفسها في حاجة إلى شريك إقتصادي قوي، هذا من جهة ؛ و يكون موثوق الجانب لتقيم معه علاقات إقتصادية تكون مبنية على أسس متينة و ثابتة، من جهة أخرى ؛ فكانت مجبرة على التّوجه نحو الصّين لتكون شريكا إستراتيجيا لها ؛ و في هذا المضمار، نذكر بأنّ العلاقات الثّنائية بين روسيا و الصّين تعززت كثيرا في سياق العقوبات الغربية المسلطة على موسكو منذ إندلاع الأزمة الأوكرانية في عام 2014 ؛ و من مظاهر هذا التّطور في العلاقات الإقتصادية بين موسكو و بكين، و لاسيما في قطاع الطّاقة، أنّه بعدما خفّت معارضة روسيا نوعا ما فيما يتعلق بقبول الإستثمارات الصّينية في قمة هرم Upstream القطاعات الإقتصادية الحيوية و ذات القيمة الإستراتيجية العالية

1 -Nosov Vasilii, (2019), The Sino–Russian Challenge To The Us Dollar Hegemony, In: Aldo Ferrari And Eleonora Tafuro Ambrosetti (Editors), Russia And China: Anatomy Of Partnership, 1st Edition, Ledizioni Ledi Publishing, Milano, p. 111.

2- Ibid., PP. 118 – 120.

3- Chobah Abir, (2020) La Relation Sino–Russe En Asie–Centrale: Entre Coopération Et Rivalité, Mémoire Présenté Pour L'obtention De La Maîtrise En Affaires Internationales, Université Ottawa, p. 49.

بالنّسبة للبلاد، على غرار قطاع الطّاقة، في أعقاب الحصار الغربي المفروض على روسيا منذ الأزمة الأوكرانية لعام 2014 م، تجدد إهتمام الصّينيين بالمسألة و اغتنموا هذه الفرصة التي أتيحت لهم لتوثيق علاقاتهم مع الرّوس أكثر فأكثر، فبعدما وصلت قيمة الأسهم التي تملكها الصّين في الشّركات الرّوسية النّاشطة في هذا المجال، في عام 2013 م، حوالي 08 مليارات دولار أمريكي وصلت إلى أوجها في عام 2017 م بحيث قامت الصّين باستثمار حوالي 5,7 مليار دولار أمريكي، خلال هذه السّنة لوحدها، في القطاع الطّاقوي / بترول و غاز طبيعي[1] ؛ و مما نلاحظه، أنه في سنة 2017 م تمّ تسجيل إرتفاع في الميزان التّجاري بين روسيا و الصّين بنسبة 20,8 % مقارنة مع السّنة التي سبقتها ليصل هذا الميزان إلى أكثر من 84 مليار دولار أمريكي، و قد استمر هذا الإرتفاع خلال 08 أشهر الأولى من عام 2018 م ليسجل نموا بنسبة 09,1 % مقارنة مع نفس الفترة خلال سنة 2017 م[2] . إنّ توسع نطاق التّعاون الإقتصادي بين روسيا و الصّين يرجع إلى عدة عوامل، نذكر منها: تدهور العلاقات بين موسكو و الدّول الغربية في أعقاب الازمة الأوكرانية عام 2014 م، ارتفاع حجم التّبادلات التّجارية للصّين و اتساع نطاق التّعاون بين روسيا و الصّين في القطاع الطّاقوي[3].

ثالثا: مقارنة ما بين أوضاع روسيا و الصّين في إطار تعاونهما الإقتصادي: إنّ التّعاون الإقتصادي بين روسيا والصّين يجري بين طرفين يحملان من التّشابه كثيرا من العناصر، و لكنهما يختلفان أيضا في عناصر أخرى. فبينما يشتركان في اتباعهما لسياسة التّعاون الإقتصادي بينهما في سياق الضّغوطات الغربية الممارسة ضدهما لدوافع عديدة و مختلفة، فهما يختلفان في جوانب متعددة في أوضاعهما، و لعل من بينها ما يلي: فروسيا، لجأت إلى التّعاون مع الصّينيين في أعقاب انهيار الإتحاد السّوفياتي السّابق و كذلك بعد أزمة إقتصادية كبيرة ناجمة عن سياسة ما عرف آنذاك بـ" العلاج بالصّدمة "، في عهد الرّئيس يلتسين ؛ و على خلاف ذلك، تشهد الصّين نهضة إقتصادية مميزة تدل عليها مستويات النّمو التي ما فتئ يسجلها الإقتصاد الصّيني مع مرور الوقت ؛ و عليه، يمكننا القول بأنّ التّعاون الإقتصادي الجاري بين موسكو و بكين يتم بين طرفين غير متكافئين من حيث القوة، فروسيا جاءت من موقع ضعف " هبوط " على سلم العلاقات الدّولية ؛ و أما الصّين، فقد جاءت لهذا التّعاون مع الرّوس من موقع قوة " حالة صعود ".

بالإضافة إلى ذلك، فإن مظاهر التّعاون الإقتصادي بين روسيا و الصّين تبين بأنّ كل منهما يجني مكاسب من وراء علاقاتهما الإقتصادية ؛ و لكن رغم ذلك فإنّها تكشف عن وجود نوع من الإختلال في مجرياتها، و كفة الميزان فيها تميل لصالح الجانب الصّيني ؛ فبنية هذا التّعاون بين الطّرفين تدل على أنّ روسيا تلعب دور المزود للصّينيين بالمواد الأولية وكذلك بالموارد الطّاقوية المختلفة التي تحتاجها الصّين لإدارة دواليب إقتصادها ؛ بينما تلعب الصّين دور المزود للرّوس بالمنتوجات و الآلات الصّناعية و السّلع المختلفة ذات القيمة المضافة العالية ؛ و هي المعضلة التي تحاول موسكو الخروج منها، لأنّ هذا الوضع لا يخدم مصالحها ، و لكن دون جدوى إلى حد الآن ؛ مما سبق، نستنتج بأنّ حصيلة التّعاون بين روسيا و الصّين هي في صالح بكين أكثر منها لصالح موسكو ؛ و هو الأمر المرشح بأن يستمر على المدى المنظور.

1- Amighini Alessia, Op. Cit., PP. 93 - 94.

2- Ibid., p. 88.

3- Marcin Kaczmarski, Mark N. Katz And Teija Tiilikainev, Op. Cit., p. 22.

رابعا: التّحديات التي تواجه التّعاون الإقتصادي ما بين روسيا و الصّين – مظاهر و دلالات: رغم ما حققته كل من روسيا و الصّين من مكاسب مختلفة، في إطار التّعاون الإقتصادي القائم بينهما منذ نهاية الحرب الباردة، فإنّ هذا الأخير تواجهه تحدّيات متنوعة قد تحدّ من فعّاليته و بالتّالي تحدّ من استمرار نجاحه مستقبلا، وهذه التّحديات تغذيها عوامل مختلفة تمس المجال السّياسي و كذلك المجال العسكري ؛ و من بين هذه التّحديات نذكر ما يلي:

* استمرار عامل الرّيبة و الشّك ذي البعد التّاريخي Historical Mistrust لدى الرّوس، خاصة في ظل ما يعتبره بعض الرّوس توسع النّشاط الصّيني في إقليم الشّرق الأقصى الرّوسي[1]، و هو الوضع الذي يحدّ من مدى التّعاون بين الطّرفين و يفتح الباب أمام تنافسهما، فبينما تعمل روسيا على مراقبة العمال الصّينيين الذين يأتون للعمل في المشاريع داخل روسيا، بإعتبارهم من شروط الإتفاقيات بين الطّرفين للقيام بإنجاز مشاريع البنى التّحتية لروسيا، و كل تضييق في هذا الباب قد يقود إلى ردّة فعل شوفينية من طرف الصّينيين و هو ما يصب في تأجيج روح التّنافر بين الطّرفين بل و التّنافس في تحقيق مصالحهما القومية، و لو كان على حساب الشّريك[2].

* كما نجد تضارب في فهم التّعاون بينهما في ظل فلسفة Win-Win ، بحيث نجد هوة واسعة في فهم الطّرفين لهذا الأمر ؛ فالصّين، تعتبر بأنّ علاقتهما هي حالة " إعتماد متبادل "، بينما هناك من بين الرّوس من يعتبرون بأنّ حاجة الصّين للدّعم الرّوسي أكبر من حاجة روسيا للدّعم الصّيني على المستوى العالمي ؛ كما يختلف الطّرفان في تقدير النّفع المتبادل النّاتج عن شراكتهما الإستراتيجية، و هنا نجد الصّينيين يعتبرون بأنّ علاقاتهم بالرّوس مربحة للطّرفين، بينما نجد الكثير من الرّوس من يرون بأنّ المنافع الكبرى النّاتجة عن هذا التّعاون تذهب إلى الصّين مما يعزز مكانتها و يضر بمكانة روسيا في نفس الوقت، بل و هناك من يذهب إلى حدّ القول بأنّ هذا الوضع قد يؤدي بروسيا، على المدى الطّويل، إلى حالة تبعية للصّين إذا إستمرت موازين القوى على ما هي عليه[3] ؛ و تبرز هذه المخاوف خاصة لدى من يطلق عليهم اسم " الحزب المضاد للصّين " و يعتبر ألكسندر خرام شيخين Alexander Khram Chikhin أبرز ممثلي هذا التّيار، و هو رئيس قسم بمعهد التّحليل السّياسي و العسكري، و هو كثيرا ما ينشر مقالات تتناول بالبحث و التّحليل ما يسميه بالخطر الصّيني ؛ و هم يعتبرون بأنّ تخطي الصّين في يوم من الأيام لحدودها الجغرافية يبقى أمرا محتملا و هذا حتى يتلاءم إقليمها مع المجال الحيوي الذي تحتاجه من أجل حياة شعبها، و هو ما أدى بهم إلى القول بأنّ الصّين آجلا أم عاجلا ستجتاح الأقاليم الرّوسية لاسيما في مناطق الشّرق الأقصى الرّوسي[4]، و كل هذه المواقف و الإعتبارات ذات الأبعاد التّاريخية تؤجج روح التّنافس بين روسيا و الصّين و تضيّق من مجالات التّعاون بينهما ؛ إذن، فرغم التّقارب الحاصل بين موسكو و بكين تبقى المشاكل التّاريخية التي حدثت بين روسيا و الصّين في الماضي البعيد أو حتّى التي حصلت في أواخر السّتينيات من القرن العشرين تلقي بتأثيراتها السّلبية على سيرورة و تطور العلاقات الثّنائية بينهما و لاسيما في المجال الإقتصادي.

1- Zhao Mingwen, Op. Cit., p. 01.

2- Gabuev Alexander, (2015), A "Soft Alliance " ? Russia - China Relations After The Ukraine Crisis. Policy Brief, N° 126. p. 08.

3- Zhao Mingwen, Op. Cit. , p. 04.

4- Salin Pavel, (2011), How Russians Perceive China ? , In: Arkady Moshes And Nojonen Matti, Russia-China Relations: Current State, Alernative Futures And Implications For The West, The Finnish Institute For International Affairs, Helsinki, PP. 62-64.

* رغم التّعاون القائم بين روسيا و الصّين، يوجد إختلاف بينهما فيما يخص ما يجب أن تكون عليه طبيعة منظمة شنغهاي للتّعاون: فروسيا، ترغب في أن تكون هذه المنظمة ذات بعد شامل أي أنّها تفضل أن لا تكون ذات بعد إقتصادي فقط، بل هي تميل إلى جعلها ذات بعد استراتيجي أكثر صراحة للوقوف في وجه المشاريع الغربية التي تستهدف آسيا الوسطى، هذا من جهة ؛ و من جهة أخرى، تسعى روسيا لاستمالة جمهوريات آسيا الوسطى إلى حظيرة مشاريعها الإقليمية المختلفة على غرار الإتحاد الإقتصادي الأورو - آسيوي، الإتحاد الجمركي و كذلك منظمة معاهدة الأمن الجماعي و هو ما يشير إلى ما يكتنف علاقات روسيا و الصّين من روح التّنافس في آسيا الوسطى [1] ؛ كما يعتبر موضوع توسيع منظمة شنغهاي إلى أعضاء آخرين عاملا آخرا في إثارة التّنافس و الخلافات بين موسكو و بكين، و مما يبرز هذا التّنافس على هذا الصّعيد، يلاحظ أنّ روسيا تساند إنضمام الهند إلى منظمة شنغهاي للتّعاون نظرا لما تتمتع به من حجم ديمغرافي، قدرات إقتصادية و قوة عسكرية تمكنها أن تقف ندا للصّين ؛ و أما الصّين، فهي تفضل بالمقابل إنضمام الباكستان للمنظمة، و حاليا يبدو أنّ البلدين توصلا إلى إتفاق سنة 2017 بشأن فتح المنظمة أمام إنضمام كل من الهند و الباكستان[2].

و قد بدأت الصّين في عملية توسيع نفوذها في دول آسيا الوسطى منذ سقوط الإتحاد السّوفياتي السّابق و استمر ذلك خصوصا في أواخر سنوات الـ 2000، و كان ذلك على حساب روسيا ؛ و في هذا السّياق، أصبحت الصّين أهم شريك إقتصادي لدول آسيا الوسطى، أهم مانح للقروض لهذه الدّول، أهم مقدم للمساعدات الإقتصادية لها ؛ و كذلك أصبحت الصّين أكبر مستثمر بها، و لاسيما في قطاع المحروقات، كل هذه المؤشرات تدل على اشتداد التّنافس بين موسكو و بكين على مستوى منطقة آسيا الوسطى ؛ و رغم ذلك، حاولت الصّين عدم الدّفع بالتّنافس مع روسيا في منطقة آسيا الوسطى لمستوى أكبر من الشّدة و المدى، فقد أظهر الصّينيون نوعا من الإعتدال و التّحفظ في خضم هذا التّنافس بينهما و عدم الظّهور بمظهر الغازي، و كل هذا حتّى لا تثير مزيدا من الغضب لدى الجانب الرّوسي نظرا لحساسية الأمر، خاصة في هذه المنطقة التي تعتبرها موسكو من مناطق نفوذها الخاص، لا سيما و أنها كانت تابعة لها زمن الإتحاد السّوفياتي السّابق[3] ؛ و جاء مشروع " الحزام و الطّريق " الذي أعلن عنه الرّئيس الصّيني تشي جينبينغ بتاريخ 2013/09/07 م في خطاب له بجامعة نزاربابيف بالعاصمة السّابقة لكازاخستان " آلمآتا " كإشارة إلى أنّ دول منطقة آسيا الوسطى شريك محوري بالنّسبة للصّين باعتبارها قلب طريق الحرير القديم ؛ و إدماج منطقة آسيا الوسطى في المشروع يتم من خلال برمجة العديد من المشاريع المرتبطة بهذا المشروع، بعض هذه المشاريع تمّ إنجازها، و أخرى تجري بها الأشغال و تبقى مشاريع أخرى ينتظر انطلاقها في المستقبل، و هو الأمر الذي يدفع الصّين و دول آسيا الوسطى لتعزيز و تكثيف علاقات التّعاون بينهما، و قد وقعت بكين و دول المنطقة العديد من الإتفاقيات قدمت بموجبها بكين قروضا مختلفة لهذه البلدان تقدر بملايير الدّولارات الأمريكية منذ الإعلان عن مبادرة " الحزام و الطّريق " في عام 2013 م، و هو الأمر الذي يزيد من

1- Marangé Céline, (2015), Le Rapprochement De La Russie Avec La Chine: Le Triomphe De La Stratégie Sur La Tactique, Note De Recherche Stratégique, N°19, Op. Cit., p. 05.

2- Marcin Kaczmarski, Mark N. Katz And Teija Tiilikainev, Op. Cit., p. 31.

3- Grosset Nicolas, (2019), Le Partenariat Russo–Chinois À L'heure Trump: Un Nouvel Ordre Mondial Illibéral En Formation ?, Institut Royal De Défense Et Centre D'études De Sécurité Et De Défense, Bruxelles, p. 27.

عوامل و درجة التّنافس بين موسكو و بكين في هذه المنطقة[1] ؛ و منه، فموسكو لن تقبل بأن تكون لبكين السّيطرة الجيو – سياسية على دول المنطقة، و تبقى تنظر دائما لكل توسع للصّين بالمنطقة على أنه مصدر خطر على مصالحها القومية السّياسية و الإقتصادية و العسكرية – الأمنية[2] ؛ و لكن، مع تغير الظّروف الدّاخلية و تلك المتعلقة ببيئتها الخارجية سواء من النّاحية السّياسية أو من النّاحية الإقتصادية أو من النّاحية الجيو – استراتيجية و الأمنية المحيطة بها، أصبحت موسكو تعتبر المشروع الصّيني " مبادرة الحزام و الطّريق " فرصه و عليها استغلالها من أجل تحقيق مصالحها القومية، هذا من جهة ؛ و من جهة أخرى، فإنّ الصّين تعرف طموحات روسيا في منطقة آسيا الوسطى و كذلك تدرك مخاوفها من نواياها الإستراتيجية، خاصة في ظل تنامي اللاتوازن بين الطّرفين، و بناء على هذه السّياقات التي تجري في إطارها علاقات البلدين، فإنّ المسؤولين الصّينيين يفضلون العمل مع روسيا و التّعاون معها بهدف تفادي أن تكون موسكو حاجزا أمام نجاح مشروعها على مستوى منطقة آسيا الوسطى ؛ و في هذا المضمار، تعمل الصّين و تسعى لإزالة هذه المخاوف التي ما يفتأ الرّوس إثارتها بين الفينة و الأخرى من خلال اتباع سياسة مرنة مبنية على التّشاور الثّنائي بين موسكو و بكين فيما يتعلق بالشّؤون المتعلقة بدول المنطقة لتفادي احتدام التّنافس و اشتداد التّوترات بينهما، و في نفس الوقت العمل معها على تحقيق كل واحد منهما لمصالحه في علاقاته بدول آسيا الوسطى دون الإضرار بمصالح الطّرف الآخر، في ظل الإبتعاد عن حسابات منطق اللعبة الصّفرية و الإقتراب أكثر فأكثر من منطق علاقات رابح – رابح بين موسكو و بكين[3]. ومن بين التّحديات التي تواجه التّعاون الإقتصادي بين روسيا والصّين نذكر ما يلي:

1 - تّحديات التّبادل التّجاري بين روسيا و الصّين: عرف التّبادل التّجاري بين الطّرفين جملة من المشاكل نذكر من بينها ما يلي: * التّحديدات المضادة للإغراق التّجاري المطبقة على السّلع المستوردة من روسيا، بإخضاعها للمراقبة و التّحقيقات الخاصة بهذا الموضوع، على غرار ما حدث سنة 2004 م في قطاع تجارة المواشي من توترات بين البلدين ؛ كما نجد نفس الأمر يحدث مع روسيا بسبب أنفلونزا الطّيور المستوردة من الصّين ؛ * كما تقوم بين موسكو و بكين، من حين لآخر، خلافات و توترات بسبب التّجارة غير الرّسمية مثلما حدث في عامي 2004 و 2005 م[4]، و هي التّوترات التي تدل على ما يوجد بين البلدين من تنافس تجاري غير معلن تعبر عنه مثل هذه الإجراءات التي تسبب الخلافات المستمرة و تحدّ من وتيرة التّعاون بينهما[5] ؛ * كما يشتكي الرّوس من نسبة صادراتهم للصّين من مجموع حجم التّبادل التّجاري بينهما، فبينما كان الفائض التّجاري لصالح الرّوس بحيث كان على سبيل المثال في سنة 2000 بنسبة 01 إلى 03 بدأ هذا الفائض في التّلاشي بسرعة، وقد سجل التّبادل التّجاري بين روسيا و الصّين خلال سنة 2007 م، و هذا لأول مرة في تاريخ العلاقات بينهما، عجزا في ميزانه لصالح الصّينيين[6] . كما تعاني روسيا من مشكلة التّطور غير المتوازن لبنية تبادلاتها التّجارية مع الصّين بحيث كانت صادراتها في عام 2001 تتضمن نسبة كبيرة من الآلات و المعدّات الصّناعية لكن هذه النّسبة تضاءلت

1- Chobah Abir, Op. Cit., PP. 31 – 33.

2 -Ibid., PP. 42- 43.

3 -Chobah Abir, Op. Cit., p. 50.

2- Voitenko Victor, (2015), La Coopération Commerciale Et Économique Entre La Russie Et La Chine : Situation Actuelle, Problemes Et Perspectives, Assemblée Parlementaire De l'OTAN, Bruxelles, PP. 06-07.

5- Trenin Dmitri, Op. Cit., p. 77.

4- Björn Alexander- Dueben, Op. Cit., p. 77.

مع نهاية العشرية الأولى من القرن 21 م[1] ؛ فقد أصبحت الصّادرات الرّوسية نحو الصّين تهيمن عليها المواد الأولية و خاصة البترول، و بينما كانت التّجهيزات الصّناعية في عام 2002 تمثل حوالي 20 % بينما لم تعد مذكورة في عام 2017 ؛ و أما واردات روسيا من الصّين في عام 2002 فكانت تغلب عليها الألبسة، السّلع الإستهلاكية اليومية بحيث قاربت نسبة 48,7 % من مجموع وارداتها من الصّين بينما هبطت هذه النّسبة إلى 22,8 % و أما في عام 2017 فقد أصبح يهيمن على وارداتها منها التّجهيزات الصّناعية بحوالي 44,5 % ، و بالنّسبة للصّين فإنّ العكس هو الحادث خاصة من خلال ارتفاع نسبة صادراتها نحو روسيا من التّجهيزات الصّناعية ؛ و هو الوضع الذي بقي قائما حتى خلال سنة 2019 م ؛ و هذا الواقع كثيرا ما يؤجج التّنافس بين موسكو و بكين و يزيد من صعوبات علاقاتهما على المستوى الثّنائي[2] ، و لاسيما أننا نلاحظ غلبة و هيمنة المواد الخام و خاصة المواد الطّاقوية على بنية صادرات روسيا إلى الصّين، و هذا الوضع يرجع إلى حاجة الصّين الكبيرة لهذه المواد و كذلك لأهميتها كركيزة رئيسية في هيكل الإقتصاد الرّوسي من حيث توفير المداخيل المالية ؛ و بما أنّ المواد الأولية هي التي تهيمن على بنية الصّادرات الرّوسية نحو الصّين و هذه المواد تخضع لعدم الإستقرار نظرا لتذبذب أسعارها في الأسواق الدّولية، و أنّ المواد المصّنعة ذات القيمة المضافة العالية هي التي أصبحت تهيمن على الصّادرات الصّينية نحو روسيا فإنّ هذا الوضع يزيد من درجة تناقض المصالح بين موسكو و الصّين بحيث ترغب روسيا في ارتفاع أسعار موادها الأولية التي تصدرها للصّين، و تريد أن تكون أسعار المواد المصنعة التي تستوردها من الصّين ذات أسعار منخفضة ؛ فأننا نجد الصّين على العكس من ذلك ترغب في حصول عكس ما ترغب في حصوله شريكتها روسيا و هو الأمر الذي يتولد عنه التّنافس بينهما و الذي كثيرا ما سبب حدوث توترات بينهما فيما يخص علاقاتهما التّجارية [3] ؛ و من أجل تغيير هذا الوضع و علاج آثاره السّلبية، حاولت روسيا جاهدة من رفع حجم صادراتها نحو الصّين لاسيما فيما يتعلق بالصّادرات التي تتمتع بقيمة إضافية عالية و لكنها فشلت في تحقيق هذه الغاية و هو ما دفع الرّئيس الرّوسي بوتين للتّصريح في سنة 2005 بأنّ هذا الوضع مقلق لبلاده و الرّوس لا يقبلون بتحول بلادهم لمجرد ملبي لحاجيات الصّين من الموارد الأولية[4] ؛ إذن، فرغم توسع مدى التّبادل التّجاري بين روسيا و الصّين فإنّ الإختلالات في ميزان العلاقات التّجارية بين الطّرفين مازالت تميز التّعاون بين البلدين ؛ و هذا اللاتوازن في الميزان التّجاري كثيرا ما يقلق السّلطات في موسكو و خاصة فيما يتعلق بطبيعة الصّادرات الرّوسية نحو الصّين، و التي تغلب عليها المواد الطّاقوية، هذا من جهة ؛ و من جهة أخرى، فإنّ الرّوس يشتكون من كون حجم التّبادل التّجاري مع الصّين ما زال ضئيلا مقارنة مع حجم التّبادلات التّجارية للصّين مع باقي الدّول في العالم، لاسيما مع دول الإتحاد الأوربي و الولايات المتحدة الأمريكية*، و هو الأمر الذي ترجعه الصّين لعدم قدرة السّلع الرّوسية على منافسة السّلع القادمة من اليابان، كوريا الجنوبية أو السّلع الغربية عامة و خاصة تلك القادمة من أمريكا و هو الأمر الذي يغضب الرّوس من شركائهم الصّينيين لأنه وضع لا يعكس حقيقة العلاقات السّياسية

1.Idem.

2- Alexeeva Olga Et Lassere Frederic, Op. Cit., p. 77.

3- Marcin Kaczmarski, Mark N. Katz And Teija Tiilikainev, Op. Cit., p. 19.

4.Trenin Dmitri, Op. Cit. , PP. 75-76.

* بلغ حجم التبادل التّجاري بين الصّين و الإتحاد الأوربي في سنة 2017 م حوالي 665 مليار دولار أمريكي بينما بلغ حجم التّبادل التّجاري بين روسيا و الصّين حوالي 84 مليار دولار خلال نفس السّنة.

بين البلدين كشريكين إستراتيجيين، و هو واقع لم يشهد تطورات ذات أهمية كبرى، و أنّ هذه الصّورة للعلاقات التّجارية بين موسكو و بكين مازالت مستمرة حتى إلى وقت قريب [1].

2 - **التّحديات التي تواجه التّعاون الطّاقوي بين روسيا و الصّين:** تعرف علاقات روسيا و الصّين في قطاع الطّاقة العديد من المشاكل خاصة لكون هذا القطاع جد مسيس، سواء لدى الرّوس أو الصّينيين، بحيث لا يخضع كلية للمنطق الإقتصادي و قواعد التّجارة بل تتحكم فيه، على وجه الخصوص، الإعتبارات السّياسية المتعلقة بالدّولة، و من مظاهر الإختلاف في رؤى الطّرفين هو عدم الاتفاق حول صيغ تحديد أسعار الصّادرات الطّاقوية الرّوسية للصّين، بحيث ترغب هذه الأخيرة تحديد هذه الأسعار على أساس أسعار الفحم المطبقة في سوقها الدّاخلية بينما تريد روسيا بيع مواردها الطّاقوية للصّين وفق الأسعار التي تتعامل بها مع زبائنها الأوربيين [2] ؛ و في هذا السّياق، نجد الصّينيين يشتكون من مواقف الرّوس التي يعتبرونها أحادية الجانب ؛ بينما يذهب الرّوس لإعتبار المواقف الصّينية غير منطقية إقتصاديا بحيث يرفضون التّعامل بنفس الأسعار المطبقة مع الأوربيين، كما نجد مواقف البلدين غير متوافقة فيما يتعلق بكيفيات تمويل المشاريع الطّاقوية التي توفر هذه السّلع الطّاقوية لتجسيد الصّفقات المبرمة بينهما [3] ؛ و من أمثلة عدم إتفاق الرّوس مع نظرائهم الصّينيين حول الأسعار و المبالغ المالية المتعلقة بإنجاز الصّفقات الخاصة بقطاع الطّاقة نجد إبرام الصّفقة المتضمنة بيع 10 % من أسهم الشّركة البترولية VANKORNEFT للشّركة الصّينية Chinese National Petroleum Corporation في نوفمبر 2014 بعد الأزمة الأوكرانية و التي تمّ إلغاؤها بعد عام من المفاوضات بسبب قيمتها المالية التي رآها الرّوس ضئيلة، هذا من جهة ؛ و من جهة أخرى، عدم قبول الرّوس بأن تكون للصّينيين مشاركة في إتخاذ القرارات بمجلس إدارة الشّركة و لا فتح المجال لهم بالمشاركة في البحث و التّنقيب عن البترول و هذا ما يدل على مدى التّنافس بينهما في هذا القطاع و ما للإعتبارات السّياسية من تأثير في هذا المضمار بالرّغم من إعلان الطّرفين المستمر بأنهما على وفاق سياسي تام [4]، و هذا يقودنا للقول بأنه رغم المفاوضات المضنية التي تأخذ منعرجات و إلتواءات تزيد الأمور تشويشا و غموضا و غالبا ما كان يصعب من توصلهما لإنجاز إتفاقيات صلبة في هذا الشّان [5] ؛ و من الأمثلة أيضا حول عدم وجود رغبة كاملة لدى الطّرفين في الوصول بتعاونهما في المجال الطّاقوي إلى أبعد مدى تؤهلهما إمكانياتهما من حيث ثروات روسيا الهائلة و حجم السّوق الصّينية الكبير نجد: تردد الرّوس في فتح القطاع الطّاقوي لمساهمة الصّينيين على مستوى قمة هرم القطاع Upstream و في هذا المضمار فشلت الصّين عام 2014 م في اقتناء حصة 10 % من أسهم حقل فانكور و هو أكبر الحقول البترولية في روسيا ؛ و أما روسيا فقد فشلت في الحصول لها على موطئ قدم في السّوق الطّاقوة للصّين على مستوى قاعدة هرم القطاع Downstream [6].

1- Bergersager Honrik, Op. Cit., p. 06.

2- Bergersager Honrik, Op. Cit., p. 06.

3- Jouko Rantava, Op.Cit., p. 53.

4- Alexeeva Olga Et Lassere Frederic. Op.Cit., PP. 79 - 80.

5- Jakobson Linda And Knox Dean, (2010), New Foreign Policy Actors In China, SIPRI Policy Paper, p. 26.

6- Marcin Kaczmarski, Mark N. Katz And Teijatiilikainev, Op. Cit., p. 22.

و فيما يتعلق بعلاقاتهما فيما يخص الطّاقة النّووية، فإنه يلاحظ عمل الصّين على تطوير تكنولوجيا للطاقة النّووية خاصة بها لتكون فاعلا مستقلا في هذا الميدان، و قد توصلت فعليا إلى تحقيق بعض التّقدم في هذا المضمار، مما جعل روسيا تتردد في متابعة تعاونها معها خوفا من منافسة الصّين لها على المستوى الدّولي في حالة تمكنها من تحقيق قفزة نوعية في هذا الإطار و هو ما حدّ من تعاونهما بهذا الخصوص[1].

أمّا في **القطاع المالي**؛ فمنذ عودة علاقاتها الدّبلوماسية، بقيت استثمارات الصّين في الاقتصادي الرّوسي ضعيفة مقارنة مع طاقاتها المالية ؛ و هو ما جعلها لا تعوض رؤوس الأموال الغربية التي فرت من روسيا و التي كانت تقدر في عام 2014 م بـ: 150 مليار دولار أمريكي بينما الإستثمارات الصّينية في عام 2010 فكانت حوالي 594 مليون دولار أمريكي في روسيا مقابل 68,8 مليار دولار أمريكي في العالم في نفس العام[2] ؛ إنّ الأرقام المتوفرة بشأن الإستثمار الرّوسي في الصّين أو الإستثمار الصّيني في روسيا تشير إلى أنّ هذا القطاع ما زال يعاني ضعفا شديدا، لا سيما إذا نظرنا إلى الشّراكة الإستراتيجية التي تربط البلدين، و هنا نجد الإستثمارات الرّوسية في الصّين ضئيلة جدا إن لم تكن منعدمة في بعض الأحيان ؛ و هو نفس الشيء الذي يمكن أن يقال عن الإستثمارات الصّينية في روسيا بحيث لا تتعدى، في أحسن الأحوال، نسبة 01 % من مجموع الإستثمارات الصّينية في الخارج ؛ و تعمل موسكو و بكين لتطوير التّعاون الثّنائي بينهما في قطاع الإستثمار بحيث أنشأ البلدان صندوق الإستثمار الرّوسي – الصّيني و رغم ذلك فإنّ الإرادة السّياسية للسّلطات في موسكو و بكين لم تكن كافية لإقناع البنوك و الشّركات الصّينية للإستثمار في روسيا، و يرجع ذلك حسب بعض المحللين إلى صغر حجم السّوق الرّوسية، هذا من جهة ؛ و من جهة أخرى، يرجع إحجام الصّينيين عن الإستثمار في روسيا نتيجة للعقوبات المسلطة عليها من طرف الغربية بسبب الأزمة الأوكرانية لعام 2014 م [3]؛ و في نفس الوقت، يلاحظ في هذا الميدان بقاء الصّينيين حذرين في تعاملاتهم مع الرّوس و عدم التّضحية بمصالحهم مع الغرب و رهنها من أجل شركائهم بموسكو، و ذلك ما يجسده موقف البنوك الكبرى في الصّين التي انساقت وراء العقوبات الغربية المسلطة على روسيا في أعقاب الأزمة الأوكرانية، بحيث رفضت تقديم قروض حتّى لتلك غير المعنية بهذه العقوبات على غرار شركة Novoli Petsk Steel الرّوسية، بل و يسجل قيام بعض هذه البنوك بالطّلب من زبائنهم الرّوس بسحب ودائعهم و أسهمهم منها و إلا قامت هذه البنوك بتجميدها بالإتفاق مع فاعلين آخرين في السّوق المالية العالمية[4] ؛ و قد يكون إحجام الصّينيين عن الإستثمار في روسيا حتى لا يكونوا سببا في تقوية جار قد تجعله قوته في يوم ما خطرا على الأمن القومي لبلادهم ، و هو الوضع الذي يثير غضب الرّوس لاسيما و أنّ موسكو تسعى بكل قواها لجلب الإستثمارات الأجنبية للبلاد من أجل تطوير إقتصادها الذي يعاني من صعوبات جمة زادتها العقوبات الغربية وطأة و شدة ؛ و كذلك، نجد في القطاع المالي، رغم التّرتيبات التي تمّ التّوصل إليها من قبل روسيا والصّين فإنها تبقى غير كافية و غير فعّالة و لا أثر كبير لها في أرض الواقع ؛ و في هذا المضمار يشتكي الرّوس من عدم رغبة البنوك الصّينية في التّعامل مع الرّوس مثلما جرى في ديسمبر من عام 2018 م حينما حدث التّنصل الصّيني شبه الرّسمي من إتفاقية التّعامل بعملة البلدين، رغم أنه تم تمديدها، عند انتهاء آجالها في عام 2017 م،

1- James Henderson And Tatiana Mitrova. Op. Cit., p. 71.

2- Marangé Céline, Op. Cit., p. 07.

3- Marcin Kaczmarski, Mark N. Katz And Teija Tiilikainev, Op. Cit., p. 20.

4- James Henderson And Tatiana Mitrova, Op .Cit., p. 16.

إلى ثلاث سنوات أخرى ؛ و كان ذلك مؤشرا على أنّ التّعاون بين الطّرفين يبقى مشروطا بالظّروف الدّاخلية للبلدين و لكن أيضا يبقى يخضع للضغوطات الخارجية التي تواجه البلدين[1] .

خامسا: الآفاق المستقبلية للتّعاون الإقتصادي بين روسيا و الصّين: يبقى التّعاون الإقتصادي بين روسيا و الصّين على مستوى مناطقهما الحدودية من بين الميادين التي تتوفر على إمكانيات و فرص ضخمة يمكن أن تدعم تعاونهما في المجال الإقتصادي، لا سيما و أنّ روسيا تريد تنمية مناطق الشّرق الأقصى الرّوسي و الصّين تتوفر على القدرات المالية اللازمة لتحقيق أهداف هذا التّوجه في إطار ما تعتبره بكين شراكة رابح – رابح[2] ، و هو ما يحقق لهما، إن حدث، تعزيز قوتهما و زيادة قدراتهما على مواجهة التّحديات المختلفة الدّاخلية منها أو الخارجية ؛ كما أنّ التّقارب الجغرافي بين روسيا و الصّين يسهل لهما الحفاظ على ما توصلتا إليه من تعاون في المجال الإقتصادي عبر مختلف ميادينه لاسيما في ميدان التّبادلات التّجارية و خاصة التّعاون في القطاع الطّاقوي ؛ وتجدر الإشارة هنا إلى إحتمال قيام خلافات بين الطّرفين حول المسائل التّجارية، و لكنها ستبقى في حدود ما سبق و عرفته علاقاتهما الإقتصادية من مشاكل إلى حدّ الآن ؛ كما ستبقى لهما فرص للتّعاون المالي دون أن ننسى ما للتّعاون في الميدان التّكنولوجي من فرص لتحقيق منافع كبيرة للطّرفين[3]، و الذي من مؤشرات تحقق هذا التّعاون هو إعلان روسيا و الصّين سنتي 2020 و 2021 كعامين للتّعاون الثّنائي بينهما في الميدان العلمي، التّقني و التّطوير التّكنولوجي[4]؛ كما يوفر مشروع " **طريق الحرير الجديد** " مجالا للتّعاون الإقتصادي بينهما و يتيح إمكانيات هائلة للتّعاون الإقتصادي بين البلدين على المستوى الثّنائي أو على الصّعيد الإقليمي، و في هذا المضمار نجد خط السّكة الحديدية الرّابط بين الصّين و أوربا، على سبيل المثال، و الذي تمر بعض أهم مقاطعه بكازاخستان، روسيا وبيلوروسيا (دول الإتحاد الاقتصادي الأوراسي EEU) و معظم قطاراته نحو تركيا تمر بروسيا و هو ما يجعل التّعاون بين روسيا و الصّين في هذا الإطار يعود بالنّفع على الطّرفين أكثر مما يعود عليهما التّنافس بينهما من خلال المشاريع المتضاربة، علما و أنّ الصّين توفر التّمويل لإقامة مشاريع البنى التّحتية المتعلقة بهذا المشروع من خلال صندوق طريق الحرير Silk Road Fund [5] ؛ و من بين القطاعات التي تمتلك حظوظا أوفر لاستمرار التّعاون الإقتصادي بين موسكو و بكين و توسع نطاقه هو قطاع الطّاقة، و لاسيما في ميدان البترول حيث مازال هذا الأخير يأتي على رأس الصّادرات الرّوسية نحو الصّين حيث بلغ في سنة 2019 م نسبة تقارب 70 % من مجموع صادراتها الطّاقوية و هو ما يمثل حوالي 15,7 % من مجموع وارداتها الطّاقوية[6] ؛ و يبقى هذا التّوجه جد محتمل نظرا لأهمية قطاع الطّاقة بالنسبة للإقتصاد الرّوسي باعتباره ركيزة ومصدرا رئيسيا في ميزانية الدّولة ؛ ومما يزيد من مصداقية هذا السّيناريو هو تزايد حاجيات الصّين من المواد الطّاقوية، و هي لن تجد أفضل من موسكو لتزويدها بهذه الحاجيات ؛ و عليه، فسيبقى التّعاون الطّاقوي بين روسيا و الصّين من بين القطاعات المحورية في التّعاون الإقتصادي بين البلدين، لاسيما بالنّسبة لحقول تيومان و سيبيريا

1 -Vasilii Nosov, Op. Cit. , p. 112.

2- Grigorenko Olga V. et all., Op. Cit., p. 260.

3- Zhao Mingwen. Op. Cit., p. 43.

4- Luzyanin S. et all., (2020), Russia–China Dialogue: The 2020 Model, Russian International Affairs Council, Report, N° 58, p. 47.

5 -Marcin, Kaczmarski ; Mark N., Katz And Teija, Tiilikainev. Op .Cit., p. 30.

6- Carlsson Marta, Oxenstierna Susanne And Weissmann Mikael (2015), China And Russia: A Study On Cooperation, Competetion And Distrust, F.O.I., Stockholme, p. 83.

الشّرقية و كذلك سخالين، بحيث ينتظر مد الأنابيب لإيصال مواردها إلى الصّين مباشرة و تصبح بذلك روسيا المزود الرّئيسي للصّين بالغاز الطّبيعي بنسبة قد تصل إلى حدود 30 % من حاجيات الصّين لهذه المادة ؛ بالإضافة إلى هذا، يحتمل أن تنفتح روسيا أكثر على الإستثمارات الصّينية في قطاعها الطّاقوي، خاصة في ظل الحصار المضروب عليها عن طريق العقوبات الغربية المسلطة عليها منذ الأزمة الأوكرانية لعام 2014 م ؛ فالتّعاون مع الصّين سيجلب لها رؤوس الأموال التي يحتاجها القطاع الطّاقوي، بترولا و غازا طبيعيا، في روسيا لتطوير إمكانياته و قدراته خاصة مع شح الإستثمارات الغربية في روسيا منذ سنوات، كما سيجلب الصّينيون أيضا معهم التّكنولوجيا الخاصة بالصّناعات الطّاقوية في مختلف مراحلها من الإستكشاف إلى التّكرير و النّقل و التّوزيع [1]، و هذا السّيناريو لا يكون ذا مصداقية إلا إذا أصبحت نظرة موسكو و بكين أكثر تماشيا مع المنطق الإقتصادي ؛ هذا، مع بقاء إحتمال بروز الخلافات التّجارية بين البلدين فيما يتعلق بهذا القطاع الطّاقوي و لكن يبقى ذلك في حدود التّنافس بين مصالح كل منها دون دفعهما للصّراع و القطيعة ؛ كما تجدر هنا الإشارة إلى ما يتوفر عليه القطاع الزّراعي من فرص و إمكانيات لتوسيع آفاق التّعاون الإقتصادي بين الطّرفين، فلروسيا موارد زراعية كبيرة خاصة فيما يتعلق بتوفرها على المساحات الشاسعة و الصّالحة للزّراعة، المستوى العلمي و التّكنولوجي الرّفيع على غرار التّحسين الجيني، الخبرة الطّويلة في مجال الأسمدة كما لها خبرة معتبرة في ميدان تقنيات و تكنولوجيا الحماية البيئية ؛ و أما فيما يخص الصّين، فلبكين خبرة كبيرة في ميدان التّحسين السّلالي الوراثي،طرق و تقنيات التّسيير الخاصة بالمزارع الكبيرة، اليد العاملة الكثيفة ؛ وعليه، يمكننا القول بأنّ كل ذلك يفتح أمام الطّرفين آفاقا واعدة للتّعاون في هذا المجال مما يوطد و يقوي بناء شراكتهما الإستراتيجية التي يبقى المجال الإقتصادي من أهم ركائزها[2]. كما نسجل في هذا السّياق بأنّ ارتفاع حجم التّبادلات التّجارية بين روسيا و الصّين خلال العشر سنوات الأخيرة يرجع في جانب منه إلى التّدهور في العلاقات بين روسيا و الغرب منذ 2014 م، هذا من جهة ؛ و من جهة أخرى، يرجع هذا الأرتفاع أيضا إلى توسع التّبادلات التّجارية للصّين مع كافة شركائها الإقتصاديين بما فيهم الرّوس ؛ كما نلاحظ على التّبادلات التّجارية بين موسكو و بكين استمرار غلبة المواد الخام المصدرة من روسيا نحو الصّين و بالمقابل غلبة السّلع المصنعة على صادرات الصّين نحو روسيا، و لهذا لم تشهد العلاقات الإقتصادية بين البلدين قفزة نوعية ترتقي بها إلى مستوى العلاقات السّياسية التي تربط البلدين ؛ و يبقى هذا الإرتفاع في حجم التّبادلات التّجارية بين البلدين راجعا إلى عاملين، و هما: * الأهمية الإستراتيجية للموارد الطّاقوية بالنّسبة لاقتصاديات روسيا و الصّين. * وجود روابط و اتصالات وثيقة بين عالم السّياسة و الإقتصاد في البلدين، و هذا لا يعني عدم أهمية الحسابات الإقتصادية لدى صانعي القرار في البلدين، و لكن منطق السّياسة لا يتماشى بالضّرورة مع منطق الإقتصاد في علاقات البلدين مع أنّ العلاقات الإقتصادية تتطلب إلى جانب الإرادة السّياسية توفر عوامل أخرى قد تكون حاسمة في الموضوع ؛ هذا، و من ناحية أخرى، ينتظر توسع الإستثمارات الصّينية خارج قطاع الطّاقة نظرا للإحتياطات الضّخمة من رؤوس الأموال لدى الصّينيين ؛ و من بين ما يذكر في هذا المضمار استثمار الصّين في إنجاز البنى التّحتية التي تريد روسيا إنجازها على غرار إنجاز قطار فائق السّرعة يربط ما بين موسكو و كازان و يصل في مرحلة لاحقة إلى بكين نفسها ؛ كما تخطط روسيا و الصّين للتّعاون في قطاع الصّناعات المدنية، و من بين المشاريع الواعدة في أفق التّعاون بين البلدين في هذا القطاع نجد صناعة طائرة لنقل الرّكاب (مُنحَ لها اسم: C-

1 -Nicolas, Grosset. Op. Cit., p. 33.

2- Zhao, Mingwen .Op. Cit. , PP. 4 2- 43.

929) لتكون منافسة للطّائرة Choplet المشتركة الصّنع بين شركتي بوينغ و أيرباص ؛ و من السّيناريوهات ذات المصداقية التي يمكن أن تأخذها مسارات و سيرورة التّعاون بين روسيا و الصّين في المجال الإقتصادي نجد إمكانية توسع حيازة الرّوس و الصّينيين لحصص الأسهم في المشاريع المتواجدة في كل بلد منهما، و هو ما سينعكس إيجابا على شراكتهما الإستراتيجية بحيث يعطيها زخما و ديناميكيات إضافية تدعم ركائزها و تقويها وتزيد من الثّقة بين البلدين و يفتح امامهما آفاقا كبيرة لتحقيق مزيد من التّكامل الحقيقي لاقتصاديات الدّولتين و يقلص الهوة الفاصلة بين الخطاب و الممارسة الفعلية لشراكتهما الإستراتيجية في المجال الإقتصادي.[1]

خاتمة:

منذ حدوث التّوافق السّياسي بين موسكو و بكين، فتح الطّريق أمامهما لبدء صفحة جديدة من العلاقات الثّنائية بينهما، و قد عرفت هذه العلاقات الرّوسية-الصّينية في سيرورتها محطات مهمة، و لعل من أبرزها: إعلانهما في سبتمبر 1994عما سمياه بـ: " **الشّراكة البنّاءة** " ؛ و في مرحلة أخرى، تمّ الإعلان عن: " **الشّراكة الإستراتيجية بين روسيا و الصّين** " في 25 أفريل 1996م ؛ هذا من جهة ؛ ليأتي إبرام " **معاهدة حسن الجوار، التّعاون و الصّداقة** " بتاريخ 16 جويلية 2001م ؛ و في سبتمبر من عام 2010م أصدرت روسيا و الصّين بيانهما المشترك الذي يعلنان فيه عن ترقية شراكتهما الإستراتيجية إلى طور: " **الشّراكة الإستراتيجية الشّاملة** " ؛ ثم، ليجعلا منها في سنة 2016 م: " **الشّراكة الإستراتيجية الشّاملة من أجل المساواة، الثّقة المتبادلة، الدّعم المتبادل، الإزدهار المشترك و الصّداقة** " و هو تطور يظهر مدى القوة التي ما فتئت هذه الشّراكة بين البلدين تكتسبها عبر مراحل تطورها المختلفة ؛ في إطار هذه السّيرورة التّاريخية للعلاقات الثّنائية بين روسيا و الصّين، قام التّعاون الإقتصادي بينهما ؛ و عليه، يمكننا القول بأنّ مظاهر التّعاون الإقتصادي بين روسيا و الصّين، المذكورة سابقا، و ما حققه لهما من مكاسب و أهداف مختلفة و متنوعة، و إن كانت غير متساوية، **تؤكد لنا الفرضية الأولى** التي تعتبر بأنّ توافق مصالح روسيا و الصّين أدى إلى قيام علاقات تعاون إقتصادي بينهما مست كافة الميادين: في الميدان الطّاقوي، الميدان التجاري، الميدان الزراعي و كذلك في الميدان المالي ؛ و أما التّحديات التي يواجهها هذا التّعاون **فتؤكد لنا الفرضية الثّانية** التي تعتبر بأنّ وجود تضارب مصالح بين كل من روسيا و الصّين يؤدي إلى بروز التّافس بينهما و الذي يحد من مدى و درجة تعاونهما ؛ و بما أنّ واقع العلاقات بين البلدين يتشكل وفق مزيج من عوامل التّعاون و دوافع التّنافس فإنّ تفاعل العلاقات بينهما هو واقع بين هذين الحدّين، **و هو ما يؤكد الفرضية الثّالثه** التي تعتبر بأنهما أختارتا الإمتثال لمنطق و فلسفة رابح-رابح بدلا من الإنسياق وراء منطق اللعبة الصّفرية ؛ و أنّ علاقاتهما ستبقى تسير وفق هذا النهج البراغماتي في المستقبل المنظور ؛ و هذه البراغماتية تمنع من قيام تكامل إقتصادي بين موسكو و بكين، خاصة و أنّ التّكامل الإقتصادي يتطلب مستوى عاليا من التّوافق السّياسي و قدرا هاما من الثّقة المتبادلة بينهما و هو الأمر الذي يكشف تطور العلاقات الإقتصادية بين روسيا و الصّين عن غيابه في تعاونهما الإقتصادي .

1- Marcin, Kaczmarski ; Mark N., Katz And Teija, Tiilikainev. Op .Cit., p. 22.

لائحة المراجع:

1. Alexeeva Olga Et Frédèric Lassere, (2018), L'évolution Des Relations Sino – Russes Vue De Moscou : Les Limites Du Rapprochement Stratégique, Perspectives Chinoises.
2. Amighini Alessia, Russia And China: The Progressive Building Of A Major Trading Bloc In : Aldo Ferrari And Eleonora Tafuro Ambrosetti (Editors), Russia And China : Anatomy Of Partnership, (2019), 1st Edition, Ledizioni Ledi Publishing, Milano.
3. Åslund Andres, (2015), The Russian Économy: More Than Just Energy, Peterson Instutute For International Economics, Washington D. C.
4. Bergersager Honrik, China, Russia And Central Asia: The Energy Dilemma, (2012), FNI Report.
5. Björn Alexander-Dueben, (2013), China - Russia Relations After The Cold War: The Process Of Institution-Building And Its Impact On The Evolution Of Bilateral Cooperation, A Thesis Submitted For The Degree Of Doctor Of Philosophy, Department Of International Relations Of London School Of Economics And Political Science, London.
6. Bouchard Renaud, (2013), Les Enjeux De La Cooperation Financiere Sino- Russe, Centre D 'Études Des Modes D'industrilisation Cemi – Ehess, Paris.
7. Carlsson Marta, Oxenstierna Susanne And Weissmann Mikael (2015), China And Russia: A Study On Cooperation, Competetion And Distrust, F.O.I., Stockholme.
8. Chobah Abir, (2020) La Relation Sino–Russe En Asie–Centrale: Entre Coopération Et Rivalité, Mémoire Présenté Pour L'obtention De La Maîtrise En Affaires Internationales, Université Ottawa.
9. De Jun Lee And Zhao Wen, (2016), Impact On Sino-Russia Economic Trade Cooperation From Russia's Wto Accession, I.P.E.D.R., Vol. 16, N° 04.
10. Engelbrekt Kjell And Watts John, (2015), Sino-Russian Strategic Collaborations: Still An "Axis Of Convenience " ?, Swedish National Defense College, Stockholm.
11. Gabuev Alexander, (2015), A "Soft Alliance " ? Russia - China Relations After The Ukraine Crisis. Policy Brief, N° 126.
12. Grigorenko Olga V., et all., (2016), The Development Of Russian–Chinese Relations: Prospects For Cooperation, International Journal Of Economics And Finantial Issues, N° 06 (S1).
13. Grosset Nicolas, (2019), Le Partenariat Russo–Chinois À L'heure Trump: Un Nouvel Ordre Mondial Illibéral En Formation ?, Institut Royal De Défense Et Centre D'études De Sécurité Et De Défense, Bruxelles.
14. Henderson James And Mitrova Tatiana, (2016), Energy Relations Between Russia And China: Playing Chess With Dragon, O.I.E.S. Paper.

15. Hsu Jing-Yun And Soong Jenn-Jan, (2014),Devlopment Of China-Russia Relations (1949 – 2011): Limits, Opportunities And Economic Ties, The Chinese Economy, Vol. 47, N° 03.
16. Jakobson Linda And Others, (2011), China's Energy And Security Relations With Russia: Hopes, Frustrations And Incertainties, S.I.P.R.I. Policy Paper, N° 29.
17. Jakobson Linda And Knox Dean, (2010), New Foreign Policy Actors In China, S.I.P.R.I. Policy Paper.
18. Jouko Rantava, Russia's Economic Politicy, In: Arkady Moshes And Nojonen Matti (editors), (2011), Russia-China Relations: Current State, Alernative Futures And Implications For The West, The Finnish Institute For International Affairs, Helsinki.
19. Koch-Weser Iacob And Murray, Craig, (2014), The China-Russia Gas Deal: Background And Implications For The Broader Relationship, Congress / US–China Economic And Security Review Commission, Washington, Dc.
20. Locatelli Catherine, (2015), Les Échanges Gaziers Entre La Russie Et La Chine À L'aune De Leur Sécurité Énergétique, Cahiers De Recherches Edden, N°2.
21. Luzyanin S. et all., (2020), Russia–China Dialogue: The 2020 Model, Russian International Affairs Council, Report, N° 58.
22. Magali Robert, (2010), Puissance Chine: La Strategie D'affirmation Internationale Chinoise, Fiche De L'I.R.S.E.M., Numéro de Mars.
23. Marangé Céline, (2015), Le Rapprochement De La Russie Avec La Chine: Le Triomphe De La Stratégie Sur La Tactique, Note De Recherche Stratégique, N°19.
24. Marcin Kaczmarski, Mark N. Katz And Teija Tiilikainev, (2018), The Sino–Russian Relationships: Current Developments And Future Trends, F.I.I.A. Report, issue of December.
25. Mascotto Guillaume, (2010), La Diplomatie Énergétique De La Russie Envers La Chine: Manipulation Stratégique Ou Vulnéburalité Énergétique ?, Mémoire Presenté Pour L'obtention du Diplôme De Maîtrise En Science Politique, Université De Québec, Montréal.
26. Mascotto Guillaume, (2009), Entre Interet Mutuel Et Mefiance: Les Relations Énergétiques Sino–Russes, Cahiers De Recherches, Numéro de Mars.
27. 27 . Menon Rajan, (2009), The China-Russia Relationship: What Is Involves, Where It Is Headded And How It Matters For The United States, The Century Foundation, New-York.
28. Nosov Vasilii, (2019), The Sino–Russian Challenge To The Us Dollar Hegemony, In: Aldo Ferrari And Eleonora Tafuro Ambrosetti (Editors), Russia And China: Anatomy Of Partnership, 1st Edition, Ledizioni Ledi Publishing, Milano.
29. Paik Keun-Wock, (2015), Sino-Russian Gas And Oil Deal Cooperation: Entering Into A New Era Of Stategic Partnership, O.I.E.S. Working Paper.
30. Petrovic Jeronim Et Zogg Benno, (2019), La Russie Et La Chine: Le Potentiel De Leur Partenariat, C.S.S. Analyses, N°250.

31. Petrovsy V. E. et all., (2015), Devlopment Of Russian–Chinese Trade, Economic, Finantial And Cross–Borders Relations, Russian International Affairs Counci Working Paper, N° 20.
32. Pierre Andrie, Russie–Chine: Des Relations Ambivalentes, Diploweb.Com, 27 Septembre 2020.
33. Salin Pavel, (2011), How Russians Perceive China ? , In: Arkady Moshes And Nojonen Matti, Russia-China Relations: Current State, Alernative Futures And Implications For The West, The Finnish Institute For International Affairs, Helsinki.
34. Timofeev I., et all., Russia–China Dialogue: The 2020 Model, (2020), Russian International Affairs Council, Moscow.
35. Trenin Dmitri, True Partners ? How Russia And China See Each Other, (2012), Centre For European Reform, London.
36. Voitenko Victor, (2015), La Coopération Commerciale Et Économique Entre La Russie Et La Chine : Situation Actuelle, Problemes Et Perspectives, Assemblée Parlementaire De l'OTAN, Bruxelles.
37. Ying Fu, Comment La Chine Voit La Russie: Proches Mais Pas Alliés, Horisons Et Débats,N°02,25 Janvier 2016.
38. Zhao Mingwen, (2011), Deepened Strategic Partnership Of Coordination Between China And Russia, The C.I.I.S. Blue Book On International Situation And China's Foreign Affairs.

تطبيق اساليب المحاسبة القضائية من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة

The extent to which judicial accounting methods are applied from the point of view of the employees of the Audit Bureau

الزروق محمد الزروق الرشيد

محاضر مساعد بالمعهد العالي للعلوم الادرية والمالية، القرضة، الشاطئ، ليبيا

الملخص:

تناولت الدراسة مدى تطبيق اساليب المحاسبة القضائية من وجهة نطر ديوان المحاسبة وتبلورة مشكلة الدراسة في مدى الالتزام بتطبيق اساليب المحاسبة القضائية، وبيان الصعوبات التي قد تواجه تطبيقها، وهدفت الدراسة الى بيان مدى الالتزام المهني والاخلاقي بتطبيق اساليب المحاسبة القضائية ، اعتمدت الدراسة على نموذج الاستبيان في جمع المعلومات واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات ، تمثلت عينة الدراسة في موظفي ديوان المحاسبة فرع (طرابلس ، سبها ، وادي الشاطئ).وخلصت الدراسة الى وجود حرص على تطبيق اساليب المحاسبة القضائية في حين توجد بعض الصعوبات والعوائق في تطبيقها. وتوصي الدراسة بإقامة دورات توعوية على الدور الذي يلعبه المحاسب القضائي خول ابداء راي يساعد الجهات القضائية في الفصل في القضايا ذات الطبيعة المالية، ووضع حلول للقضاء على معوقات تطبيق أساليب المحاسبة القضائية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، اساليب المحاسبة القضائية، معوقات المحاسبة القضائية، القضايا المالية، الغش والتلاعب.

Abstract :

The study dealt with the extent of application of forensic accounting methods from the point of view of the Court of Accounts, and the crystallization of the study problem in the extent of commitment to apply forensic accounting methods and the statement of the difficulties that may face their application. The study aimed to indicate the extent of professional and ethical commitment to the application of forensic accounting methods. The analytical descriptive approach was used to analyze the data. The study sample consisted of the employees of the Audit Bureau (Tripoli, Sabha, Wadi Al-Shati). The study concluded that there is a keenness to apply judicial accounting methods, while there are some difficulties and obstacles in applying them. The study recommends holding awareness sessions on the role played by the forensic accountant in empowering him to express an opinion that helps the judicial authorities in adjudicating cases of a financial nature and developing solutions to eliminate the obstacles to the application of forensic accounting methods.

Keywords: Forensic accounting, Methods of judicial accountability, Obstacles to judicial accounting, Financial issues, Fraud and manipulation.

مقدمة:

نتيجة لزيادة حجم التلاعب والاحتيال المالي واجهت مهنه المحاسبة العديد من التحديات والمصاعب في الكشف عن تلك التلاعبات والاحتيالات المالية، واتخاذ الاجراءات الملائمة لمنعها او الحد منها ، لذلك توجبا على مهنة المحاسبة تطوير من اساليب التحقق بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل، وكذلك حفض شكوك الطرف الثالث (مستخدمي المعلومات المحاسبية) حول وجود تلاعب مالي ومساعدة الجهات القضائية (المحاكم)في الفصل والجكم في الدعاوي والمنازعات المالية، ومن تم حاجه القضاء الى محاسبين دوي خبره وكفاءه مهنيه عالية تمكنهم من مساعده الجهات القضائية في الحكم في الدعاوي التي تختص بالقضايا المالية ، لذلك توجب على مهنه المحاسبة استحداد فرع جديد من فروع المحاسبة وهي المحاسبه القضائية لإعداد وتأهيل محاسبين قانونيين ، يمكنهم تحليل العمليات المالية الى ما وراء الارقام (أصل العمليات المالية) لمساعده الجهات القضائية لإقرار وتحقيق العدالة.[1]

مشكلة الدراسة:

نظرا لزيادة حجم شركات الاموال وسرعة تداول الأموال، وعلية ازدياد القضايا ذات الطابع المالي فان اساليب التدقيق التقليدية لا تستطيع تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية بما في ذلك الجهات القضائية (المحاكم)، حيت تحتاج المحاكم الى معلومات دقيقة وقطعية لتتمكن من الفصل في القضايا والنزاعات وتحقيق العدالة بين الطراف المتنازعة علية فان مشكلة الدراسة تتلخص في التساؤل الاتي:

ما مدى الالتزام بتطبيق اساليب المحاسبة القضائية من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الاتية

ما المقصود بالمحاسبة القضائية وماهي أهدافها؟

هل يوجد التزام بتطبيق اساليب المحاسبة القضائية في الجهات العامة الليبية؟

هل توجد صعوبات في تطبيق اساليب المحاسبة القضائية في الجهات الغامة الليبية؟

فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة على فرضيتين رئيسية

1. لا يوجد التزام بتطبيق اساليب المحاسبة القضائية في الجهات العامة الليبية
2. توجد صعوبات في تطبيق اساليب المحاسبة القضائية في الجهات الغامة الليبية

اهداف الدراسة

1- التعرف على مفهوم واهداف المحاسبة القضائية واهميتها.

2- بيان مدي الالتزام المهني والاخلاقي في تطبيق اساليب المحاسبة القضائية

3- بيان الصعوبات التي تواجه تطبيق اساليب المحاسبة القضائية

1 محمد دفع الله الحسن الصايغ وعبد الرحمن عادل خليل "أثر المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات ادارة الارباح" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية العدد(2) 2019

اهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من اهمية المحاسبة القضائية ودورها في اعداد المحاسب القضائي ذو كفاءة مهنية عالية تمكنه من تحليل ما وراء الارقام وتقديم تقرير يساعد في فض النزاعات المالية بين الاطراف المتنازعة امام المحاكم.

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية. مكتب ديوان المحاسبة (طرابلس. سبها. براك الشاطئ).

الحدود الزمانية. سنة 2022 م

الدراسات السابقة

1. دراسة احمد بشير مسعود 2015 بعنوان "مدى إدراك الخبير المحاسبي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية" يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في معرفة مدى توفر متطلبات المحاسبة القضائية لدى الخبراء الماليين المكلفين بأداء مهمة الخبرة القضائية، وتتلخص مشكلة الدراسة في أن مهنة المحاسبة القضائية في ليبيا تواجه تحديات وصعوبات تتمثل في عدم وجود منظمات مهنية في ليبيا تقوم بإصدار معايير وتراخيص لممارسة المحاسبة القضائية، وعدم معرفة الصفات والخصائص الواجب توافرها في الخبير المالي، وكذلك عدم توفر مقومات تطبيق مهنة المحاسبة القضائية. توصلت الدراسة إلى أن عدم وجود منظمات مهنية مهتمة بالمحاسبة القضائية في ليبيا يودي ذلك إلى عدم وجود خبراء ماليين ذوي كفاءة عالية، ومن أهم توصياتها ضرورة العمل على إنشاء منظمات تعمل على تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة القضائية في ليبيا [1]
2. دراسة حسام السيد الوكيل، 2015 بعنوان " مدخل مقترح استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال" يهدف هذا البحث إلى وضع مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الأموال في البيئة المصرية. توصل البحث إلى النتائج التالية: أن المتطلبات الاساسية للمحاسب القضائي تختلف عن المتطلبات الاساسية للمراجع الخارجي، يحتاج قيام المحاسب القضائي بمكافحة عمليات غسل الاموال أو الحد منها إلى توافر مجموعة من الخصائص والمعارف والمهارات، هناك مجموعة من الاساليب والاجراءات التي يستخدمها المحاسب القضائي في مكافحة عمليات غسل الاموال أو الحد منها. يوجد العديد من المبررات التي قد تدفع إلى الاتجاه نحو استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الاموال. بالإضافة إلى ذلك توصل

1 احمد السنوسي بشير مسعود "مدي إدراك الخبير المحاسبي الليبي للمتطلبات المحاسبة القضائية" الاكاديمية الليبية فرع مصراتة رسالة ماجستير غير منشوره 2015.

البحث إلى مجموعة من التحديات التي تواجه استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسل الاموال فى البيئة المصرية [1]

3. دراسة عوض الله جعفر الحسين ابوبكر، 2018 بعنوان أثر تطبيق آليات المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية للحد من الفساد المالي جامعة المجمعة - المملكة العربية السعودية وتهدف الدراسة الي التقصي حول معرفة مستوى الاساليب والاجراءات الاحتيالية التي يتم استخدامها، وأثر تطبيق اليات المحاسبة القضائية للحد من الفساد المالي. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة الي نتائج منها: أن تطبيق اليات المحاسبة القضائية له أثر كبير في اكتشاف الاساليب الاحتيالية للفساد المالي، أهمية المؤهلات والمعارف والتأهيل للمحاسب القضائي. وصت الدراسة بإنشاء دائرة مختصة بالمحاسبة القضائية في كل دوائر المحاكم القضائية واجراء بحوث اضافية في المحاسبة القضائية [2]

4. دراسة الاء عبد المنعم محمد الجعبري 2018 جامعة الخليل فلسطين "دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الابداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين "هدفت هذه الدراسة الى عرض واقع المحاسبة القضائية ومدى الحاجة إليها في فلسطين و التعرف على المؤهلات والخبرات التي يجب ان يتمتع بها المحاسب القضائي، و التعرف أيضا على الاجراءات والانشطة وعمليات التحري وعمليات التقييم التي يمكن أن تساعد المحاسب القضائي في مواجهة ممارسة أساليب المحاسبة الابداعية، وذلك بالاعتماد على وجهات نظر كل من السلك القضائي، ومدققي الحسابات الداخليين والخارجيين للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين. وتوصلت الدراسة الى ان الدرجة الكلية للمؤهلات والخبرات والاساليب والاجراءات التي يقوم بها المحاسب القضائي لمواجهة ممارسات المحاسبة الابداعية مرتفعة [3]

5. دراسة محسن ميكائيل محمد حسين 2017 "مدى توفر متطلبات المحاسبة القضائية لدى الخبراء الماليين في ليبيا" مجلة المختار للعلوم الاقتصادية المجلد الرابع - العدد الثامن –الهدف الرئيس للدراسة في معرفة مدى توفر متطلبات المحاسبة القضائية لدى الخبراء الماليين المكلفين بأداء مهمة الخبرة القضائية، وتتلخص مشكلة الدراسة في أن مهنة المحاسبة القضائية في ليبيا تواجه تحديات وصعوبات تتمثل في عدم وجود منظمات مهنية في ليبيا تقوم بإصدار معايير وتراخيص لممارسة المحاسبة القضائية، وعدم معرفة الصفات والخصائص الواجب توافرها في الخبير المالي، وكذلك عدم توفر مقومات تطبيق مهنة المحاسبة القضائية. ولتحقيق هدف الدراسة تم استلام 30 استمارة استبيان من الخبراء الماليين المقيدين في جدول الخبراء بمحكمة استئناف البيضاء وبمحكمة البيضاء الابتدائية حتى 2017/5/30م. وباستخدام التحليل الإحصائي توصلت الدراسة إلى

1 حسام السعيد الوكيل "مدخل مقترح المحاسبة القضائية في مكافحة عسيل الاموال في البيئة المصرية" جامعة عين شمس كلية التجارة قسم المحاسبة 2018.

2 عوض الله جعفر الحسين ابوبكر (2018) "أثر تطبيق اليات المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية للحد من الفساد المالي" الجامعة المجمعة المملكة العربية السعودية مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية مجلد 19 العدد 2 ملحق 1.

3 الاء عبد المنعم محمد الجعبري "دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الابتداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين" جامعة الخليل رسالة ماجستير غير منشورة 2018

أن عدم وجود منظمات مهنية مهتمة بالمحاسبة القضائية في ليبيا يودي ذلك إلى عدم وجود خبراء ماليين ذوي كفاءة عالية، ومن أهم توصياتها ضرورة العمل على إنشاء منظمات تعمل على تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة القضائية في ليبيا [1]

المبحث الأول: المحاسبة القضائية الإطار النظري للدراسة

مفهوم المحاسبة القضائية:

يوجد عدة تعاريف للمحاسبة القضائية ومنها.

1: عرفة دراسة برغل 2015. هي مهنة تتطلع الى ما وراء الارقام في التعامل مع الواقع وتستعين بالقانون ومهارات التحقيق لتكون حاضرة في المحاكم. فهي تستخدم علم ومهارات المحاسبة والمراجعة في التحقيق من اجل كشف الاضرار المالية والتقرير عنها للاستعانة بها في التحقيقات القانونية لفض النزاعات بصورة عادلة [2]

2: عرفة دراسة الكبيسي 2016: هي مجال من مجالات المحاسبة تستخدم علم المحاسبة ومهارات المراجعة للتحقيق من اجل كشف الاضرار الاقتصادية، واعداد الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عملية التقاضي في المحاسبة القضائية وهي ليست محاسبة فحسب، لأنها تتطلع الى ابعد من الارقام في التعامل مع الواقع مما يتطلب التحليل العلمي والمتعمق لمعطيات قضية ما لتساعد في الكشف عن المشاكل الكامنة في الاعمال التجارية والمالية، وهي تستعين بالقانون ومهارات التحكيم لتكون حاضرة لحسم النزاعات القضائية بصورة عادلة [3]

ويعرفها الباحث. بانها علم من علوم المحاسبة يرتكز على اعلى درجات الشك المهني لجمع الادلة وتقيمها ودرجة كفايتها لتتمكن من كشف الغش والاخطاء والتقرير عنها في الوقت المناسب للمساعدة في فض النزاعات بين الاطراف المتنازعة امام القضاء.

اسباب نشوء المحاسبة القضائية

هناك مجموعة من الاسباب التي ادت الي نشوء المحاسبة القضائية واهتمام بها كفرع من فروع المحاسبة ولعل من اهم هذه الاسباب ما يلي:

انتشار الفساد والعش: مع وجود أنظم لمحاربة الفساد والغش، الا انها تعجز في بعض الاحيان عن اكتشافه لذلك نشأة المحاسبة القانونية لكونها الجسر الرابط بين النظام المحاسبي والنظام القانوني.

1 حسين محسن ميكائيل محمد، "مدى توفر متطلبات المحاسبة القضائية لدى الخبراء الماليين في ليبيا" مجلة المختار للعلوم الاقتصادية 2017 المجلد 4 العدد 8

2 لينا مصطفى برغل (2015) "دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والاداري في شركات المساهمة الاردنية" رسالة ماجستير غير منشورة كية الاعمال جامعة الشرق الأوسط..

3 عبد الستار عبد الجبار عيدان الكبيسي (2016) "دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن" المجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلد 12 العدد 1.

فجوة التوقعات: تضـــيق فجوة التوقعات في المراجعة الامر الذي انعكس على جهود المنظمات المهنية وتوصـــيات مجلس الرقابة (5.Bagaev,A,) (2008) على ضرورة تطبيق المحاسبة القضائية بشكل دوري او مفاجئ [1]

اهمية المحاسبة القضائية

تتثمل اهمية المحاســـبة القضـــائية في زيادة كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الخارجية، وذلك من خلال زيادة درجة الشك المهني، وتحليل ما وراء الارقام لكشف الحقائق وزيادة الثقة في تقارير المراجع الخارجي، وكذلك مساهمة في تطوير مهارات المحاســـب القضـــائي وصـــولا به الى درجة عالية من مهارات لكي يكون قادر على الفصـــح والتدقيق وجمع الادلة وتقيمها وتقديم تقرير مفصل، يساعد القضاء على فض النزاعات المالية وتحقيق العدالة [2]

اهداف المحاسبة القضائية

من اهم اهداف المحاسبة القضائية:

1. خلق بيئة عمل ايجابية خالية من الغش والاحتيال المالي.
2. تحديد مقدار الخسارة والاضرار الاقتصادية والمالية.
3. حماية المال العام من السرقة والغش والتلاعب وسواء الاستخدام.
4. تحديد الانشطة الغير قانونية التي تساعد في انتشار الفساد المالي.
5. دعم القضاء من خلال توفير الادلة الازمة للفصل في النزاعات القانونية.
6. تقديم خدمات استشارية [3]

مقومات المحاسبة القضائية

1. فهم عميق للعلوم المحاسبية والمراجعة
2. المعرفة الكافية بالتشريعات والقوانين
3. المعرفة والالمام بالإجراءات الجنائية واجراءات التقاضي [4]

اساليب المحاسبة القضائية:

4. التنقيب في البيانات. للحصول على انماط او سلوك غير المعروفة مسبقا
5. جمع ادلة الاثبات بطريقة فنية وفي الوقت المناسب. للحصول على قدر كافي من الادلة يساعد في فض النزاعات المالية.

---

1 طارق وفيق ابراهيم (2019) "المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطوير أدا التقارير المالية في ضوء معايير اعداد التقارير المالية (IFRS)" مجلة البحوث المحاسبية قسم المحاسبة جامعة طنطا المجلد 6 العدد.

2 عادل محمد حسن، عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن عبد الله (2018) "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية. بحث ميداني منت وجهة نظر المراجعين بمكاتب المراجعة" الأكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا مجلد 6 العدد 18

3 صديق ادم محمد أبكر واخرون، واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية،2022، المجلة العربية للنشر العلمي، الأردن..

4 احمد حامد محمود عبد الحليم واخرون "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات ادارة الارباح"مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية العدد 3 _ 2021

6. تتبع كافة مراحل النشاط لاكتشاف الغش والاخطاء. تتبع كافة العائدات ومصادرها واوجه انفاقها واثباتها والافصاح عنها وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها.
7. تحليل التسلسل الزمني واستخدام خرائط التعقب. يستخدم هذا الاسلوب لإظهار توقيت حدوث المخالفة وربطه بالحدث وعلاقة الاطراف الاخرى بموضوع النزاع وقت حدوثه.
8. تسجيل وتبويب كافة الاحداث بشكل منظم يمكن الاستدلال به في التحقيقات.
9. تحديد صلاحيات ومسؤوليات كل شخص تجاه العمليات المالية [1]

اجراءات المحاسبة القضائية:

1. الالتقاء بالعميل وذلك لجمع المعلومات حول المشكلة (اسبابها، اثارها، ابعادها)
2. التحقيق الاولي لتحديد الاطراف ذات العلاقة بالمشكلة ووضع خطة اكثر شمولا
3. جمع الادلة الكافية وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات
4. تحديد القيمة الحالية الاضرار وتحليل ابعادها
5. اعداد التقرير النهائي [2]

مهام المحاسبة القضائية:

تشارك المحاسبة القضائية بمجموعة واسعة من المهم والتحقيقات والعديد من حالات حماية اصول الشركات والافراد وأهمها: -

1. التحقيقات الجنائية مثل ملاحقة أموال المجرمين وجمع الادلة والتحقيق بالنيابة.
2. حل النزاعات بين الشركاء وغيرهم.
3. منع عمليات الاحتيال والحد منها.
4. حوادث الاصابات الشخصية لتحديد حجم الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحوادث
5. الخسائر التجارية الاقتصادية كالنزاعات المتعلقة بالقيود والمعاملات التجارية
6. الخدمات القضائية (دور المحاسب القضائي).
7. المساعدة في فهم المسائل المالية المتعلقة بالقضية.
8. المساعدة في صياغة الاسئلة المتعلقة بالأدلة المالية وتقديم المساعدات للاستجواب.
9. استعراض الا ضرار والابلاغ عن كل من نقاط القوة والضعف في المواقف المتخذة
10. المساعدة في مناقشات التسوية والمفاوضات [3]

---

1 مصطفي عبد السلام الحيالي (2020) "مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الاردنية" رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاعمال جامعة الشرق الأوسط.

2 محمد عبد المنعم محمد الشواربي (2018) "أثر ادماج اساليب المحاسبة القضائية في مراحل المراجعة الداخلية على كفاءة المراجع الداخلي" مجلة جامعة عين شمس كلية التجارة قسم المحاسبة مجلد 22 عدد 4.

3 عوض الله جعفر الحسين ابوبكر (2018) "اثر تطبيق اليات المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية للحد من الفساد المالي" الجامعة المجمعة المملكة العربية السعودية مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية مجلد 19 العدد 2 ملحق 1

المبحث الثاني الإطار العملي للدراسة

أولاً: صدق أداة الدراسة الاستبانة

لغرض قياس ثبات وصدق أداة الدراسة فقد تم توزيع عدد 20 نسخة منها، وباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences (SPSS) وذلك عن طريق استخراج معامل الاتساق الداخلي (ألفا– كرونباخ) :Cronbach Alpha اختبار ألفا كرونباخ للصدق والثبات:

ألفا كرونباخ: يعد ألفا كرونباخ من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبانة، وهو اختبار يبين مدى الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة) محمود المهدي البياتي: تحليل البيانات الإحصائية باستخدام

جدول رقم (1) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ (الثبات)	معامل الصدق= الجدر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ*100
الالتزام بتطبيق أساليب المحاسبة القضائية	9	0.772	%87.9
معوقات تطبيق أساليب المحاسبة	7	0.907	%95

يتضح من الجدول السابق رقم (1) إن معامل الثبات لمحور الالتزام بتطبيق أساليب المحاسبة القضائية 0.772 وهي أكبر من 0.7 وهي قيمة تعتبر جيدة وهذا يدل ان هناك ترابط قوي بين عبارات المحور، ومعامل الثبات لمحور معوقات تطبيق أساليب المحاسبة القضائية 0.907 وهي أكبر من 0.8 تعتبر هذه القيم ممتازة للثبات وهي تدل على ارتباط بين العبارات،

أما صدق محور الالتزام بتطبيق أساليب المحاسبة القضائية يصل الى 87.9% وهي نسبة عالية للصدق، وكذلك صدق محور معوقات تطبيق أساليب المحاسبة القضائية نسبتها 95% وهي نسبة عالية للصدق. وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات مقياس الدراسة مما يجعلها على ثقة بصحة المقياس صلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على فرضيات أو تساؤلات الدراسة. أولا: تحليل المعلومات الأولية

1. الفرع: في الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب الفرع.

جدول رقم (2) يوضح فيها نسب وتكرارات حسب الفرع

الفرع	التكرار	النسبة
طرابلس	11	%26.2
سبها	18	%42.9
براك	13	%31
المجموع	42	%100

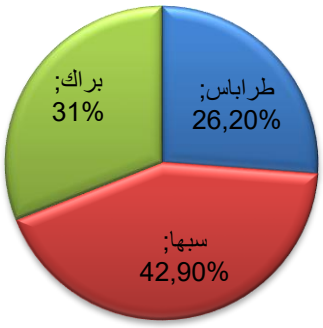

الشكل رقم (1) يوضح نسب لمفردات الفرع

يتضح من الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى فرع سبها ونسبتهم 42.9%، ويليها اللذين من فرع براك نسبتهم 31%، وأقل نسبة اللذين من فرع طرابلس بلغت نسبتهم 26.2%.

1. الجنس: في الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس.

جدول رقم (3) يوضح فيها نسب وتكرارات حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	40	%95.2
إنثى	2	%4.8
المجموع	42	%100

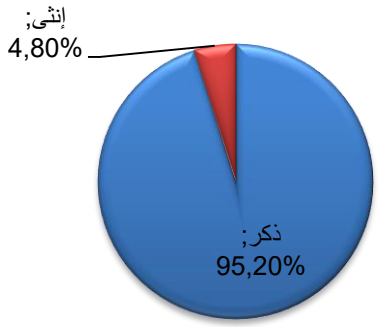

الشكل رقم (2) يوضح نسب لمفردات الجنس

يتضح من الجدول رقم (3) والشكل رقم (2) أن أغلب نسبه من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم ذكور بلغت نسبتهم 92.20%، والانات بلغت نسبتهم 4.8%.

2. العمر: في الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر.

جدول رقم (4) يوضح فيها نسب وتكرارات حسب العمر

العمر	التك	النسبة
من 20 إلى 30	9	%21.4
من 31 إلى 40	15	%35.7
من 41 إلى 50	13	%31
من 51 فأكبر	4	%11.9
المجموع	42	%100

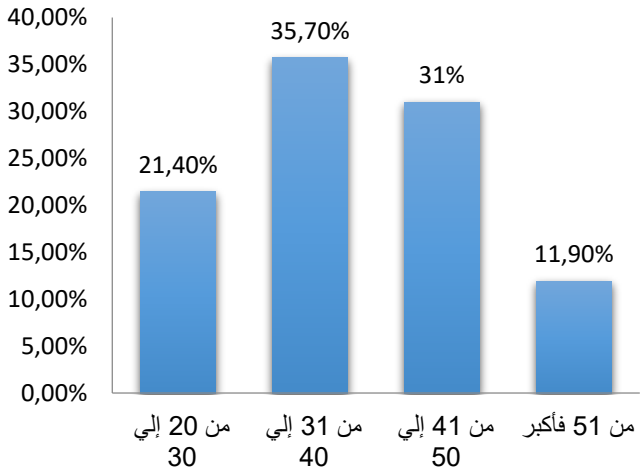

الشكل رقم (3) يوضح نسب لمفردات العمر

يتضح من الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة من 31 إلى 40 بلغت نسبتهم 35.7%، ويليها اللذين أعمارهم من 41إلى50 نسبتهم 31%، وأقل نسبة اللذين أعمارهم من 51 فأكبر بلغت نسبتهم 11.90%.

3. الوظيفة: في الجدول رقم (5) والشكل رقم (4) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة.

جدول رقم (5) يوضح فيها نسب وتكرارات حسب الوظيفة

الوظيفة	التك	النسبة
موظف	29	%69
رئيس قسم	5	%11.9
مدير إدارة	7	%16.7
الادارة	1	%2.4
المجموع	42	%100

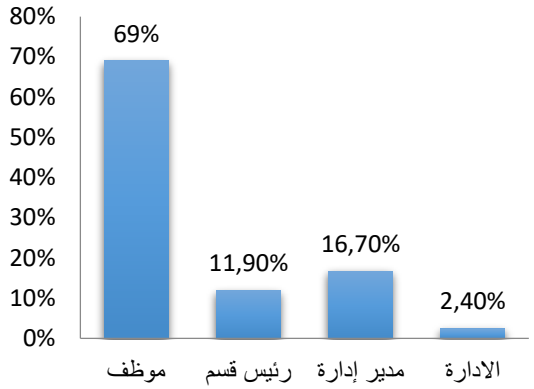

الشكل رقم (4) يوضح نسب لمفردات الوظيفة

يتضح من الجدول رقم (5) والشكل رقم (4) أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة موظفين بلغت نسبتهم 69%، ويليها اللذين أعمارهم من 41إلى50 نسبتهم 31%، وأقل نسبة اللذين أعمارهم من 51 فأكبر بلغت نسبتهم 11.90%.

4. المؤهل العلمي: في الجدول رقم (6) والشكل رقم (5) تبين لتوزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب المؤهل.

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكرار المؤهل العلمي

المؤهل	العدد	النسبة
دبلوم	8	%19
بكالوريوس	28	%66.7
ماجستير	6	%14.3
المجموع	42	%100

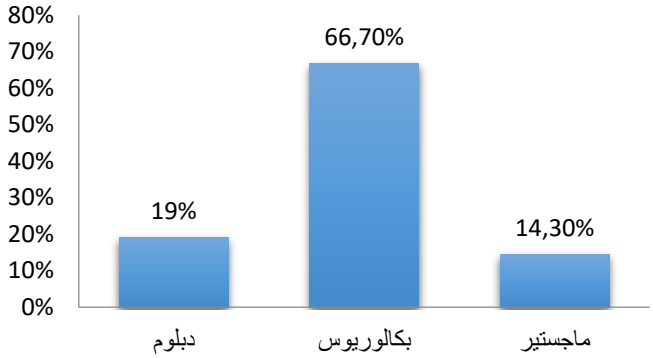

الشكل رقم (5) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (6) والشكل رقم (5) أن أعلى نسبه من مفردات عينة الدراسة مؤهلهم بكالوريوس بلغت نسبتهم66.70%، ونسبة اللذين مؤهلهم دبلوم فبلغت 19%، ونسبة اللذين مؤهلهم ماجستير فبلغت 14.3%.

5. التخصص العلمي: في الجدول رقم (7) والشكل رقم (6) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.

الجدول رقم (7) يبين التوزيع التكرار التخصص

التخصص	العدد	النسبة
محاسبة	20	%47.6
تمويل	2	%4.8
اقتصاد	1	%2.4
إدارة	3	%7.1
اخرى	16	%38.1
المجموع	42	%100

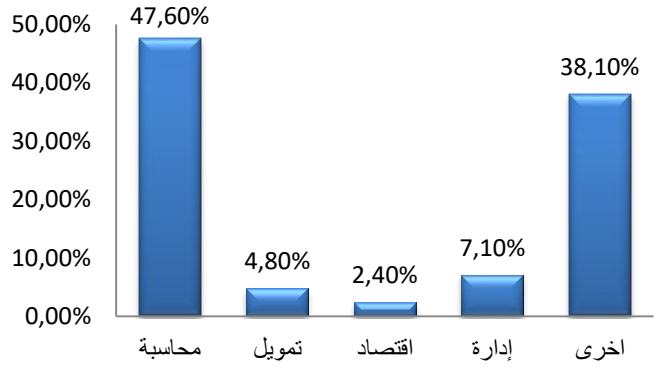

الشكل رقم (6) يوضح نسب لمفردات مجتمع الدراسة حسب التخصص

يتبين من الجدول رقم (7) والشكل رقم (6) أن أعلى نسبه من مفردات عينة الدراسة محاسبة بلغت نسبتهم47.6%%، وأقل تخصص اقتصاد فبلغت 2.4%.

6. سنوات الخبرة: في الجدول رقم (8) والشكل رقم (7) تبين لتوزيع مفردات عينة الدراسة حسب نوع سنوات الخبرة.

جدول رقم (8) يوضح فيها نسب وتكرار سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من 6 سنوات	14	%33.3
من 6 إلى 10	9	%21.4
من 11 إلى 15	5	%11.9
أكثر من 15	14	%33.3
المجموع	42	%100

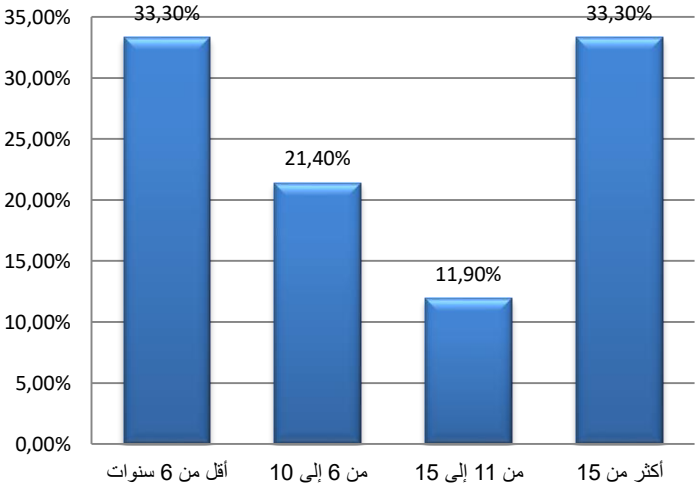

الشكل رقم (7) يوضح نسب لمفردات عينة الدراسة سنوات الخبرة

يتضح من الجدول رقم (8) والشكل رقم (7) أن أعلى نسبة من مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 6 سنوات واللذين أكثر من 15 فقد بلغت نسبة كل منهم 33.3%، ويليها اللذين خبرتهم من 6 إلى 10 سنوات وبلغت نسبتهم 21.40% وأقل نسبة اللذين خبرتهم من 11 إلى 15 بلغت نسبتهم 11.90%.

تحليل بيانات محاور الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها اختصارًا بالرمز Statistical Package for Social

Sciences (SPSS) بعد تجميع استمارات الاستبيان الموزعة استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات الخاصة ترميز الإجابات المتعلقة بمقياس ليكيرث الخماسي كما بالجدول (9):

الجدول رقم (9) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بعبارات المقياس

الإجابة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

يتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) لتحديد أوزان العبارات حسب قيم المتوسط المرجح المتحصل عليها نتيجة لتحليل الإجابات كما في الجدول رقم (9) و ذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة ، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول حساب المدى (5-1= 4) و بعد ذلك تم تقسيم المدى على خمس مستويات 4÷ 5= 0.80 (وهذا الرقم يعتبر طول الفئة الواحدة أو المستوى الواحد ، وهكذا الاوزان كما هو موضح في جدول المتوسط المرجح التالي:

الجدول رقم (10) المتوسط المرجح المتحصل عليه من تحليل الاجابات

	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.80	من 1.81 إلى 2.60	من 2.61 إلى 3.40	من 3.41 إلى 4.20	من 4.21 إلى 5

المحور الاول: الالتزام بتطبيق اساليب المحاسبة القضائية

لتحليل عبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (11) المتوسط الحسابي والوزن النسبي استجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	بدل العناية المهنية الكافية من قبل الموظفين للكشف عن الغش	4.69	0.468	مرتفع جدا	1
2	تحليل مصادر الأموال واستخداماتها	4.50	0.506	مرتفع جدا	5
3	التدقيق والبحث عن الانشطة الغير شرعية	4.45	0.633	مرتفع جدا	7
4	اجراء المراجعة المستمرة بهدف الحصول على دليل وجود عش أو اخطاء	4.48	0.740	مرتفع جدا	6
5	جمع وتقييم الادلة حول قصية وابداء رأي فني بناء على قوة وحجية الادلة	4.57	0.630	مرتفع جدا	3

6	في حالة وجود عش أو اخطاء يتم توضيح قيمة الاضرار وأثرها	4.45	0.739	مرتفع جدا	7
7	يتم تتبع الغش والاخطاء لمعرفة الأطراف المتسببة فيه	4.62	0.623	مرتفع جدا	2
8	يتم تقديم حلول منهجية تساعد في حل المشاكل المالية	4.17	0.881	مرتفع جدا	8
9	يتم تقديم اقتراحات من شانها ان تساهم في منع أو الحد من الغش	4.55	0.670	مرتفع جدا	4
	المتوسط الاجمالي	4.50	0.378	مرتفع	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح ان درجة الموافقة على العبارات ككل مرتفع جدا حيث كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور 4.50 وهي في خانة مرتفع جدا في جدول المتوسط المرجح، وتم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم (1) بدل العناية المهنية الكافية من قبل الموظفين للكشف عن الغش والاخطاء."بالمرتبة الاولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة جدا بمتوسط (4.69) .
2. جاءت العبارة رقم (7) وهى " يتم تتبع الغش والاخطاء لمعرفة الأطراف المتسببة فيه " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة جدا بمتوسط (4.62) .
3. جاءت العبارة رقم (5) وهى " جمع وتقييم الادلة حول قصية وابداء رأي فني بناء على قوة وحجية الادلة بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة جدا بمتوسط (4.57) .
4. جاءت العبارة رقم (9) يتم تقديم اقتراحات من شانها ان تساهم في منع أو الحد من الغش والاخطاء " بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة جدا بمتوسط (4.55) .
5. جاءت العبارة رقم (2) وهي تحليل مصادر الأموال واستخداماتها." بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة جدا بمتوسط (4.50).
6. جاءت العبارة رقم (4) وهي " اجراء المراجعة المستمرة بهدف الحصول على دليل وجود عش أو اخطاء " بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (4.48).
7. جاءت العبارة رقم (6/3) وهي التدقيق والبحث عن الانشطة الغير شرعية / في حالة وجود عش أو اخطاء يتم توضيح قيمة الاضرار وأثارها " بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة جدا بمتوسط (4.45).
8. جاءت العبارة رقم (8) وهي " يتم تقديم حلول منهجية تساعد في حل المشاكل المالية " بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفع بمتوسط (4.172).

المحور الثاني: معوقات تطبيق اساليب المحاسبة القضائية

لتحليل عبارات هذا المحور من حيث درجة الموافقة سنوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأهميتها نحو كل فقرة وللفقرات وترتيبها تنازليا حسب متوسطات الموافقة في الجدول التالي:

جدول رقم (12) المتوسط الحسابي والوزن النسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	عدم متابعة الجهات المعنية بالتدقيق للمستجدات في علم المحاسبة القضائية يزيد من صعوبة تطبيقها	4.07	0.973	مرتفع	4
2	ضعف نظام الرقابة الداخلية يساهم في عدم تطبيق المحاسبة القضائية	4.12	1.017	مرتفع	3
3	عدم إدراك أهمية المحاسب القضائي يزيد من صعوبة تطبيق المحاسبة القضائية	4.02	1.137	مرتفع	5
4	تقصير الجهات النقابية لمهنة المحاسبة القضائية في تقديم الاستشارات الكافية يزيد من صعوبة تطبيقها	3.98	0.924	مرتفع	6
5	عدم الاهتمام بالجانب التوعوي لوسائل الاعلام بأهمية تطبيق المحاسبة القضائية يزيد من صعوبة تطبيقها	3.74	0.964	مرتفع	7
6	ضعف التأهيل العلمي والعملي يزيد من صعوبة تطبيق المحاسبة القضائية	4.38	0.825	مرتفع جدا	1
7	عدم وجود خطة متكاملة تدعم تطبيق المحاسبة القضائية | يزيد من صعوبة تطبيقها	4.31	0.924	مرتفع جدا	2
	المتوسط الاجمالي	4.09	0.648	مرتفع	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح ان درجة الموافقة على العبارات ككل مرتفع حيث كانت درجة المتوسط الحسابي الكلية للمحور 4.09 وهي في خانة مرتفع في جدول المتوسط المرجح، وتم ترتيب الفقرات ترتيباً تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها كالتالي:

1. جاءت العبارة رقم (6) ضعف التأهيل العلمي والعملي يزيد من صعوبة تطبيق المحاسبة القضائية."بالمرتبة الاولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة جدا بمتوسط (4.38) .
2. جاءت العبارة رقم (7) وهى " عدم وجود خطة متكاملة تدعم تطبيق المحاسبة القضائية | يزيد من صعوبة تطبيقها " بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة جداً بمتوسط (4.31) .
3. جاءت العبارة رقم (2) وهي " ضعف نظام الرقابة الداخلية يساهم في عدم تطبيق المحاسبة القضائية بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (4.12) .
4. جاءت العبارة رقم (1) عدم متابعة الجهات المعنية بالتدقيق للمستجدات في علم المحاسبة القضائية يزيد من صعوبة تطبيقها "بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (4.07).
5. جاءت العبارة رقم (3) وهي " عدم إدراك أهمية المحاسب القضائي يزيد من صعوبة تطبيق المحاسبة." بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (4.02).
6. جاءت العبارة رقم (4) وهي " تقصير الجهات النقابية لمهنة المحاسبة القضائية في تقديم الاستشارات الكافية يزيد من صعوبة تطبيقها " بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (3.98).

7. جاءت العبارة رقم (5) وهي عدم الاهتمام بالجانب التوعوي لوسائل الاعلام بأهمية تطبيق المحاسبة القضائية يزيد من صعوبة تطبيقها " بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة مرتفعة بمتوسط (3.74).

التحقق من فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى

الفرضية الصفرية: لا يوجد التزام بتطبيق اساليب المحاسبة القضائية في الجهات العامة الليبية من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة.

الفرضية البديلة: يوجد التزام بتطبيق اساليب المحاسبة القضائية في الجهات العامة الليبية من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة.

للتحقق من الفرضية تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم اختبار t ((One Sample T-test ومستوى الدلالة للتأكيد ان كان المستوى عالي ودو دلالة احصائية، وجاء النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (13) المتوسطات الحسابية وقيم اختبارت ومستوى الدلالة

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
42	4.50	0.378	41	25.673	0.000

يتضح من الجدول السابق إن المتوسط الحسابي يساوي (4.50) وقيمة اختبار ت المحسوبة تساوي (25.673) عند درجة حرية 41 وهي أكبر من قيمة ت الجدولية (2) ومستوى دلالة أقل من مستوى الدلالة 0.05 المعتمد في الدراسة، ومن خلال ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة يوجد التزام بتطبيق اساليب المحاسبة القضائية في الجهات العامة الليبية من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة.

الفرضية الثانية

الفرضية الصفرية: لا توجد معوقات في تطبيق اساليب المحاسبة القضائية في الجهات العامة الليبية من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة.

الفرضية البديلة: توجد معوقات في تطبيق اساليب المحاسبة القضائية في الجهات العامة الليبية من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة.

للتحقق من الفرضية تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم اختبار t ((One Sample T-test ومستوى الدلالة للتأكيد ان كان المستوى عالي ودو دلالة احصائية، وجاء النتائج كما في الجدول التالي:

جدول (14) المتوسطات الحسابية وقيم اختبارت ومستوى الدلالة

العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t	مستوى الدلالة
42	4.09	0.648	41	10.88	0.000

يتضح من الجدول السابق إن المتوسط الحسابي يساوي (4.09) وقيمة اختبار ت المحسوبة تساوي (10.88) عند درجة حرية 41 وهي أكبر من قيمة ت الجدولية (2) ومستوى دلالة أقل من مستوى الدلالة 0.05 المعتمد في الدراسة، ومن خلال ذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة توجد معوقات في تطبيق اساليب المحاسبة القضائية في الجهات العامة الليبية من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة

الفرضية الثالثة

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥) في درجات محور الالتزام من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة تبعا لمتغير الفرع.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥) في درجات محور الالتزام من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة تبعا لمتغير الفرع. وللتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات أفراد مجتمع الدراسة طبقًا إلى اختلاف متغير الفرع لتوضيح الدلالة استخدم "تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (15) درجة الحرية

المقياس	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة P-Value	مستوى الدلالة
الالتزام بتطبيق أساليب المحاسبة القضائية	بين المجموعات	0.659	2	0.329	2.470	0.089	غير دال عند 0.05
	داخل المجموعات	5.199	39	0.133			
	المجموع	5.858	41				
معوقات تطبيق أساليب المحاسبة القضائية	بين المجموعات	4.184	2	2.092	6.257	0.004	دال عند 0.05
	داخل المجموعات	13.039	39	0.334			
	المجموع	17.223	41				

يتضح من الجدول رقم (15) إن قيمة (ف) المحسوبة لمقياس الالتزام بتطبيق أساليب المحاسبة القضائية تساوي (2.470) وهي أقل من قيمة (اف) الجدولية بدرجتي حرية (2) (39) عند مستوى معنوية (0.05) (اف الجدولية = 3.23) وبما إن مستوى الدلالة المعنوية يساوي (0.089) وهو أكبر من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة مما يثبت

إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥) في درجات محور الالتزام ومحور المعوقات من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة تبعا لمتغير الفرع.

يتضح من الجدول رقم (15) إن قيمة (ف) المحسوبة لمقياس معوقات تطبيق أساليب المحاسبة القضائية تساوي (6.257) وهي أكبر من قيمة (اف) الجدولية بدرجتي حرية (2) (39) عند مستوى معنوية (0.05) (اف الجدولية = 3.23) وبما إن مستوى الدلالة المعنوية يساوي (0.004) وهو أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة مما يثبت إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥) في درجات المعوقات من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة تبعا لمتغير الفرع.

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في اتجاهات أفراد عينة الدراسة معوقات تطبيق أساليب المحاسبة القضائية باختلاف متغير الفرع، ولتحديد مصدر الاختلاف أو لتحديد صالح الفروق بين كل فئتين من فئات الفرع حول الاتجاه نحو قلق الموت تم استخدم اختبار "LSD وجاءت النتائج كالتالي

الجدول رقم (16) للفروق في فئات سنوات الحالة الاجتماعية نتائج اختبار " LSD "

			طرابلس		سبها		براك	
الفرع	العينة	المتوسط	متوسط الفروق	مستوى المعنوية	متوسط الفروق	مستوى المعنوية	متوسط الفروق	مستوى المعنوية
طرابلس	11	4.02						
سبها	18	4.42	0.394	0.082				
براك	13	3.68	0.344	0.154	0.739	0.001		

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه إن هناك اختلاف معنوي أي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في الاجابة على معوقات الالتزام بين سبها وبراك حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 لصالح أفراد عينة الدراسة اللذين فرع سبها.

الخاتمة

تناولت الدراسة موضوع تطبيق اساليب المحاسبة القضائية من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة بهدف بيان الالتزام الاخلاقي والمهني بتطبيق اساليب المحاسبة القضائية وتضمنة عينة الدراسة كلا من مكتب ديوان المحاسبة (طرابلس، سبها، براك الشاطئ) وتبين من الدراسة ما يلي:

أولا: - النتائج:

توصلت الدراسة الى النتائج الاتية

يوجد حرص على تطبيق اساليب المحاسبة القضائية من وجهت نظر موظفي ديوان المحاسبة الا ان هناك بعض المعوقات التي تعيق تطبيق اساليب المحاسبة القضائية وهي.

1. ضعف التأهيل العلمي والعملي يزيد من صعوبة تطبيق المحاسبة القضائية
2. عدم وجود خطة متكاملة تدعم تطبيق المحاسبة القضائية يزيد من صعوبة تطبيقها
3. ضعف نظام الرقابة الداخلية يساهم في عدم تطبيق المحاسبة القضائية
4. عدم متابعة الجهات المعنية بالتدقيق للمستجدات في علم المحاسبة القضائية يزيد من صعوبة تطبيقها
5. عدم إدراك أهمية المحاسب القضائي يزيد من صعوبة تطبيق المحاسبة
6. تقصير الجهات النقابية لمهنة المحاسبة القضائية في تقديم الاستشارات الكافية يزيد من صعوبة تطبيقها
7. عدم الاهتمام بالجانب التوعوي لوسائل الاعلام بأهمية تطبيق المحاسبة القضائية يزيد من صعوبة تطبيقها

ثانيا: - التوصيات:

توصي الدراسة بي الاتي:

1. اقامة الدورات التعليمية والتدريبية لزيادة من كفاءة المحاسب القضائي
2. وضع خطة متكاملة من حيت المهام والمسؤوليات والاهداف لكي تساعد في تطبيق اساليب المحاسبة القضائية
3. تزويد الجهات المعنية بالتدقيق بالمستجدات في عالم المحاسبة من قبل الجهات النقابية بهدف زيادة الكفاءة والخبرة
4. توعية الجهات المعنية بالتدقيق بأهمية المحاسب القضائي ودوره في تحليل وتلخيص القضايا ذات الطبيعة المالية
5. وضع نظام رقابة داخلية قوي وفعال يساعد في تطبيق اساليب المحاسبة القضائية

ثالثا: - القيمة المضافة

تناولت دراسات سابقة موضوع المحاسبة القضائية في العديد من الدول ومن نواحي مختلفة وما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها هو انها انفردت بموضوع تطبيق اساليب المحاسبة القضائية من وجهة نظر العاملين في ديوان المحاسبة (دولة ليبيا) حيث تبين ان هناك حرص على تطبيق اساليب المحاسبة القضائية الا ان هناك معوقات من شانها ان تعيق تطبيقها.

افاق الدراسة:

بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة يمكن توجيه الدراسات المستقبلية نحو معوقات تطبيق اساليب المحاسبة القضائية في ليبيا، علية نورد بعض المواضيع المقترحة:

1. امكانية العمل كفريق واحد وفقا لخطة متكاملة تدعم تطبيق اساليب المحاسبة القضائية.
2. دور الجهات النقابية لمهنة المحاسبة في تطبيق اساليب المحاسبة القضائية.

3. مدي وعي الجهات المعنية بالدقيق المحاسبي بدور المحاسب القضائي.

لائحة المراجع:

1. الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار عيدان (2016) "دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء والمحاسب القضائي في الاردن" المجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلد 12 العدد 1
2. محمد، حسين محسن ميكائيل "مدى توفر متطلبات المحاسبة القضائية لدى الخبراء الماليين في ليبيا" مجلة المختار للعلوم الاقتصادية 2017 المجلد 4 العدد 8
3. الشواربي، محمد عبد المنعم محمد (2018) "أثر ادماج اساليب المحاسبة القضائية في مراحل المراجعة الداخلية على كفاءة المراجع الداخلي" مجلة جامعة عين شمس كلية التجارة قسم المحاسبة مجلد 22 عدد 4.
4. ابوبكر، عوض الله جعفر الحسين (2018)"أثر تطبيق اليات المحاسبة القضائية في المحاكم السودانية للحد من الفساد المالي" الجامعة المجمعة المملكة العربية السعودية مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية مجلد19 العدد2 ملحق1
5. الوكيل، حسام السعيد "مدخل مقترح المحاسبة القضائية في مكافحة عسيل الاموال في البيئة المصرية" جامعة عين شمس كلية التجارة قسم المحاسبة 2018
6. حسن، عادل محمد وعبد الله، عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن (2018) "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية. بحث ميداني منت وجهة نظر المراجعين بمكاتب المراجعة" الأكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا مجلد 6 العدد 18
7. ابراهيم، طارق وفيق (2019) "المحاسبة القضائية كألية لضبط وتطوير أدا التقارير المالية في ضوء معايير اعداد التقارير المالية (IFRS)" مجلة البحوث المحاسبية قسم المحاسبة جامعة طنطا المجلد 6 العدد
8. محمد دفع الله الحسن الصايغ وعبد الرحمن عادل خليل "أثر المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات ادارة الارباح" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية العدد(2) 2019
9. الحيالي، مصطفي عبد السلام (2020) "مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الاردنية" رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط
10. عبد الحليم، احمد، سرور، احمد حامد محمود، نبيل ياسين، عبير عبد الكريم ابراهيم "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات ادارة الارباح"مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية العدد 3 _ 2021
11. مسعود، احمد السنوسي بشير "مدي إدراك الخبير المحاسبي الليبي للمتطلبات المحاسبة القضائية" الاكاديمية الليبية فرع مصراتة رسالة ماجستير غير منشوره 2015
12. برغل، لينا مصطفى (2015) "دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والاداري في شركات المساهمة الاردنية" رسالة ماجستير غير منشورة كية الاعمال جامعة الشرق الاوسط
13. الجعبري، الاء عبد المنعم محمد "دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الابتداعية للشركات المدرجة في سوق فلسطين" جامعة الخليل رسالة ماجستير غير منشورة 2018

14. أبكر، الصديق ادم محمد، عمر، احمد محمد علي، ادم، يس عبد الرحيم، عبد المنعم، أسامة عبد القادر، واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية المجلة العربية للنشر .الاردن،الإصدار الثاني 2022.

التنبؤ بالركود الاقتصادي باستخدام مؤشرات يزن 11
دراسة مقارنة للاقتصاد الأمريكي في الفترة من 2021 إلى 2023

Predicting Economic Recession Using Yazin Indicators (11)
By studying US Economy for the Period 2021-2023

ذي يزن الاعوش
اليمن

الملخص:
ركز هذا البحث على إمكانية التنبؤ بالركود الاقتصادي قبل حدوثة من خلال دراسة جوانب الضعف في المؤشرات التقليدية والعمل على استحداث مؤشر يقوم بالربط بين المؤشرات الأكثر ارتباطاً بالتغير الاقتصادي، ومن ثم اختبار المؤشر المستحدث على بيانات الاقتصاد الامريكي خلال الفترة 2021-2023, , وفي هذا البحث تم الاعتماد على منهج مزدوج بشقين رئيسيين هما التحليل واختبار التجارب بثلاثة خطوات متتابعة وهي التحليل الأولي لطبيعة المؤشرات الاقتصادية ، وامكانية الربط بينها للخروج بمؤشر جديد ، يلي ذلك تجريب المؤشر المستحدث ، واختباره على حالة الدراسة و تحليل نتائج التجارب والاختبارات. وقد خلص هذا البحث إلى عدد من النتائج أهمها ضعف فاعلية المؤشرات المستخدمة وتصميم مؤشرات حديثة سميت بـ (يزن 11)، وإثبات فاعلية مؤشرات يزن في التنبؤ بتوجه الاقتصاد الامريكي.

الكلمات المفتاحية: الركود الاقتصادي, البطالة, الانفاق الاستهلاكي, التنبؤ, الاقتصاد الامريكي.

Abstract
This research focused on the possibility of predicting economic recession before it occurs by studying weaknesses in traditional indicators and developing an indicator that links the indicators most closely related to economic change and then testing the developed indicator on the US economic data during the period of 2021-2023, This research has adopted a binary approach with two main parts: analysis and experimenting in three sequential steps, Firstly the preliminary analysis of the nature of economic indicators, Secondly the possibility of linking them to create a new indicator, and finally experimenting the newly created indicator on the studied case and analyzing the results of the experiments. This research concluded with a number of results, the most important of which is the weakness of the effectiveness of the traditional indicators, designing new indicators called (Yazin 11), and proving the effectiveness of Yazin 11's indicators in predicting the orientation of the US economy.

Keywords : Recession, Unemployment t, Consumer Expenses, Forecasting, US Economy.

مقدمة:

منذ بداية العقد الماضي حتى الوقت الراهن مرت العديد من الاقتصاديات بعدد من الأزمات القوية كأزمة الدين الأوربية وخروج بريطانيا من الاتحاد وجائحة كورونا وأخيراً الحرب الروسية الأوكرانية, وقد ألقت هذه الأزمات بظلالها على اقتصاديات دول العالم، وتسببت بفترات من الركود الاقتصادي وعلى كافة المستويات الاقتصادية في الدول المتعرضة, وكما هو مثبت في التاريخ الاقتصادي فإن مثل هذه الحالات قد تصل تأثيراتها إلى مستويات تدميرية وكارثية على الاقتصاد والمجتمع والدولة ككل مثلما حصل في الكساد العظيم في عشرينيات القرن العشرين.

صحيح أن قوة الإدارة الاقتصادية تظهر في التفاعل مع الأزمات والمشاكل ومعالجتها أثناء وبعد وقوع الأزمة, غير أن العبقرية الاقتصادية تظهر في التنبؤ المسبق للأحداث والاستعداد لها لأن هذا الأمر من حيث المنطق يخفض تكاليف المعالجة إلى حد كبير مما هو عليه في التفاعل مع الاحداث, وهنا تظهر أهمية التنبؤ بالتغيرات الاقتصادية وخصوصاً فترات الركود الأمر الذي يساعد في التحليل والتخطيط والاستعداد المسبق ما يتطلب وجود مؤشرات استباقية تخفف من حالة عدم التأكد وتعمل على توضيح الصورة الحالية والمستقبلية لأقصى حد ممكن وهذا هو جوهر البحث حول تصميم مؤشر للتنبؤ بالركود الاقتصادي واختبار المؤشر على حالات واقعية وعملية, ولذلك تم اتباع المنهج التحليلي واختبار الحالات والتجارب على الاقتصاد الامريكي للفترة 2021-2022, والسبب في اختيار الاقتصاد الامريكي يعود لسببين يتمثل الاول في تأثر اقتصاد الولايات الأمريكية خلال السنتين الماضية بشكل واضح أكثر من غيره جراء جائحة كورونا, أما السبب الثاني لوفرة المعلومات والمؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا البحث.

إشكالية البحث:

من خلال الدراسة الأولية التي سبقت هذا العمل البحثي صعب الحصول على مؤشرات متفق عليها وذات فاعلية حول التنبؤ بالركود الاقتصادي ، حيث لوحظ وجود عدد من المؤشرات المنفردة وغير المترابطة مع حالة من الاختلاف بين الاقتصاديين في اعتماد مؤشر محدد الأمر الذي يجعل الاستعداد المسبق لفترات الركود خارج النطاق العلمي, فكانت الفكرة الرئيسية تتمحور حول شقين رئيسيين يتمثل أولاهما في تحديد أهم المؤشرات المنفردة التي ترتبط بشكل مباشر بتحقق الركود, أما الثاني فكان حول إمكانية ربط المؤشرات المحددة ومعالجتها في مؤشر واحد, عليه تجسدت إشكالية البحث في التشكيك حول فاعلية المؤشرات التقليدية, وهذا الشك نشأ من خلال المعلومات التي تم جمعها عند الدراسة, وقد تم ذكرها في سياق البحث, وهذا ما يقود إلى التساؤل الأول:

هل هذه المؤشرات تساعد حقاً في التنبؤ بالركود قبل وقوعه؟ الإجابة التأكيدية عن فاعلية المؤشرات التقليدية تدحض أساس المشكلة وانعدام الحاجة للبحث, ولكن إن كانت الإجابة نافيه فهذا يقود إلى ضرورة إعداد مؤشر أكثر فاعلية, وهذا يقود إلى التساؤل الثاني:

هل من الممكن إعداد مؤشر أكثر فاعلية؟ لغرض الإجابة على هذا التساؤل تتطلب البحث حول المؤشرات الأكثر ارتباطاً بشكل مباشر بحدوث الركود الاقتصادي وذلك لغرض استخدامها في بناء مؤشر جديد, وهذا ما يتطلب الإجابة التساؤل الآتي: ما هي المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بشكل مباشر بتحقق الركود الاقتصادي؟ وهل يمكن إعداد مؤشر يساعد في التنبؤ بتحقق الركود بالربط بين عدة مؤشرات؟

فرضيات البحث:

1. تفتقر المؤشرات المستخدمة في التنبؤ بالركود الاقتصادي للترابط وتتفاوت في فاعلية التنبؤ.
2. معدلات البطالة والاستهلاك مرتبطة بتغير الوضع الاقتصادي.
3. الربط بين المؤشرات الإقتصادية يساعد في الحصول على مؤشر حديث يعكس مدى تعرض الاقتصاد للركود.
4. تطبيق معادلة المتوسط الحسابي على مؤشرات الركود الاقتصادي يزن (11) ترفع من فاعليتها، وتساعد في تحليل السلوك التاريخي للاقتصاد.
5. وجود قابلية لتطبيق مؤشر الركود الاقتصادي يزن (11) في الواقع العملي.

أهمية البحث:

1. دراسة مدى إمكانية تصميم مؤشر شامل للتنبؤ بالركود الاقتصادي قبل حدوثه
2. تحقيق إضافة علمية وعملية في مجال إدارة الأزمات الاقتصادية.
3. تتركز أهمية البحث في الاحتياج القائم لأساليب علمية للتنبؤ بالركود في الوقت الراهن الذي كثرت فيه الأزمات وفترات الركود.

منهج البحث:

تحدد المنهج تبعاً لخصوصية موضوع البحث وذلك بشقين رئيسيين هما التحليل واختبار التجارب على ثلاثة خطوات متتابعة وهي التحليل الأولي لطبيعة المؤشرات الاقتصادية المستخدمة في التنبؤ بالركود التي تواجهه اقتصاديات الدول وامكانية الربط بينها للخروج بمؤشر جديد، يلي ذلك تجريب المؤشر المستحدث واختباره على حالة الدراسة ثم تحليل نتائج التجارب والاختبارات.

تنويه: في المجال العلمي بشكل عام والمجال الاقتصادي والأسواق المالية بشكل خاص يوجد ظاهرة شائعة، عن نسب الابتكارات والأساليب إلى أسماء مبتكريها والذي يعتبر أحد أشكال الحقوق العلمية والفكرية ، كما هو حاصل في مجال النظريات الاقتصادية حيث يوجد العديد من النظريات والأساليب المنسوبة لرواد الفكر التحليلي مثل نظرية والت مان رستو [1] ، ونظرية اليوت في تحليل الموجات ونسب التراجع لرالف نيلسون اليوت (1871–1948),[2] وفي هذا البحث تم طرح أسلوب جديد في التنبؤ بالركود الاقتصادي والذي تمت تسميته بمؤشر يزن (11) نسبةً الى الجزء الثاني من أسم الباحث, والسبب في ترقيمه بـ (11) تبعاً للترتيب في الابتكارات السابقة في التنبؤ بحركة السوق المالية بعد وقوع الاحداث غير الاعتيادية والمعروفة بـ أسلوب الإسقاط البياني يزن (1) أسلوب الإسقاط السعري يزن (2) أسلوب المكمل الحسابي يزن

1 ذي يزن الاعوش, التصنيف المنفرد والمرحلي للمستويات الاقتصادية باستخدام نماذج يزن "دراسة تحليلية مقارنة لنظرية رستو " المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد (24), فبراير (2023), ألمانيا – برلين, ص 122.

2 ذي يزن الاعوش, التنبؤ بحركة الاسعار بعد وقوع الحدث القاطع باستخدام التماثل السعري, المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد (15), فبراير (2021), ألمانيا – برلين, ص 55.

(3),[3] ونماذج يزن (4, 5, 6) في التعامل مع المشكلة الاقتصادية,[4] وأيضاً نماذج يزن (7, 8, 9, 10) في تقسيم المستويات الاقتصادية.[5]

الفرضية الأولى: تفتقر المؤشرات المستخدمة في التنبؤ بالركود الاقتصادي للترابط وتتفاوت في فاعلية التنبؤ.

يتحرك الاقتصاد في دورات نمطية شبه منتظمة تعكس درجة التماسك الاقتصادي والتحول من فترات القوة إلى فترات الضعف, والعكس صحيح, وتشمل الدورة الإقتصادية الكساد (الركود), الانتعاش, الرواج, الانكماش,[6] ومن هذه الدورات الفرعية يهتم الإقتصاديين بمرحلة الركود كونها المرحلة التي يتباطأ فيها الإقتصاد وتظهر معها المشاكل والأعباء المؤثرة على الدولة والمجتمع, ويعرف الركود الاقتصادي بأنه أزمة اقتصاديّة، تحدث عادةً عند انخفاض المؤشرات الاقتصاديّة بشكل كبير لمدة زمنيّة متواصلة على الأقل لستة أشهر،[7] وهنا تظهر أهمية وجود مؤشرات الإنذار المبكر لمرحلة الركود وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات الوقائية التي تخفف من حدة الركود ومنح متخذي القرار متسع من الوقت لمعالجة الوضع الإقتصادي وإعادة تنشيطه, كالإجراءات التي اتخذتها المملكة المتحدة للتخفيف من حدة أزمة الخروج من الاتحاد الأوربي والمتمثلة في:[8]

1. جذب الاستثمارات الأجنبية مقابل الاستثمارات المحلية الخارجة من بريطانيا.
2. بناء علاقات تجارية واقتصادية لتعويض ما فقدته بريطانيا جراء الخروج.
3. استخدام أدوات السياسة النقدية عن طريق البنك المركزي البريطاني لحفز الاقتصاد.
4. تخفيض الضرائب من أجل رفع دخل الفرد في بريطانيا.

بشكل عام يوجد عدد من المؤشرات التي توضح حركة الاقتصاد, وتسمى بمؤشرات النمو الاقتصادي, والتي منها:[9]

1. الناتج المحلي الإجمالي.
2. الناتج القومي الإجمالي.
3. التضخم.
4. معدل البطالة.

---

3 ذي يزن الاعوش, المرجع السابق نفسه.

4 ذي يزن الاعوش, بناء أسس التعامل مع المشكلة الإقتصادية وفق الرؤية الفلسفية لمفهوم المشكلة العلمي (أساليب الاسقاط لمستويات حدة المشكلة حسب نماذج يزن 4 , 5 , 6)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد (21)، مايو (2022)، ألمانيا – برلين, ص 144.

5 ذي يزن الاعوش, التصنيف المنفرد, مرجع سابق, ص 122.

6 David N. Hyman, Economics, Fourth Edition, McGraw-Hill, New York, 1997, P 496.

7 KIMBERLY AMADEO (18-1-2019), "What Is a Recession? Examples, Impact, Benefits" ،www.thebalance.com, Retrieved 17-4-2019. Edited. تم الاطلاع عليه في 2022\1\20

8 ذي يزن الاعوش, الاجراءات الاقتصادية اللازمة لمواجهة أثار الأحداث غير الاعتيادية (دراسة حالة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي), المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد (14) يناير (2021) ألمانيا – برلين, ص 102.

9 مؤشرات النمو الاقتصادي وخصائصها, https://ar.warbletoncouncil.org/, تم الاطلاع عليه في 2021\4\13.

5. الرقم القياسي الوطني لأسعار المستهلك.
6. ميزان المدفوعات.

ومن الملاحظ تسمية هذه المؤشرات بمؤشرات النمو, فإذا كانت كذلك فما علاقتها بالركود؟ العلاقة تكمن في التغير السلبي لهذه المؤشرات, فكما أن التغير الايجابي مؤشر للتحسن فإن السلبي مؤشر للتراجع , مثلما هو الحال في تأثر اقتصاد سنغافورة في العام 2021 نتيجة لجائحة كورونا حيث إن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بمقدار 2.2 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، بينما تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10.6 في المئة مقارنة بالربع الأخير من العام 2020,[1] فإذا كانت المؤشرات السابقة تستخدم لتحديد التغير في الوضع الاقتصادي من حيث النمو والركود, فما الداعي لوجود مؤشر جديد؟ لهذا الأمر عدد من الأسباب والدواعي والتي منها وجود حالة من الاختلاف على كيفية تحديد مدى تحقق الركود الاقتصادي, بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الحكومات تعتمد على المدى الزمني لتأكيد حالة الركود كما هو الحال في الولايات المتحدة حيث يعرف الركود على أنه نمو سلبي للناتج القومي على مدى 6 أشهر,[2] ومن ناحية أخرى لا يوجد طريقة واحدة نستطيع بها توقع كيف ومتى سيحدث ركود اقتصادي، ويقيّم خبراء الاقتصاد العديد من المقاييس الأخرى لتحديد ما إذا كان هناك ركود وشيك أو قائم بالفعل وتتمثل هذه المقاييس في الآتي:[3]

1. تقييم المؤشرات الرائدة التي ثبت حدوث تحولات في اتجاهاتها ومعدلات نموها قبل حدوث تحولات مماثلة في اتجاهات الاقتصاد الكلي، وهذه المؤشرات شديدة الأهمية بالنسبة للمستثمرين وصناع القرار في مجال الأعمال لأنها تنبههم باقتراب الركود.
2. استخدام البيانات الرسمية التي تنشرها الوكالات الحكومية المتنوعة التي تمثل قطاعات رئيسية في الاقتصاد.
3. استخدم المؤشرات المتأخرة في تأكيد بدء الركود بالفعل، مثل ارتفاع معدلات البطالة.[4]

ما سبق لا يمثل النطاق الحصري للمؤشرات, فيوجد أيضاً ما يسمى بالمؤشرات المبكرة والتي تتحقق قبل أن يتم التصريح عن الركود رسمياً، ربما يكون المؤشر المبكر الأكثر شيوعاً هو الانكماش المالي في سوق الأسهم، وعادة تظهر الانخفاضات في مؤشرات الأسهم العامة مثل مؤشر داو جونز الصناعي (DJIA) ومؤشر ستاندرد اند بورز 500 (S&P) قبل سبعة أشهر من تشكل الركود، وهذا ما حدث عام 2007، عندما بدأ السوق الهبوط في أغسطس أي قبل أربعة أشهر من الركود الرسمي في ديسمبر من نفس العام, وتتضمن مؤشرات الركود المتأخرة معدل البطالة، وعلى الرغم أن الركود الكبير بدأ في ديسمبر 2007، ظل معدل البطالة يدل على التوظيف الكامل (معدل 5% أو أقل) بعد أربعة أشهر ، وبدأ معدل البطالة الهبوط في مايو 2008 ولم يستعاد إلا بعد عدة أشهر من انتهاء الركود في مايو 2009,[5]من جانب أخر فإن المؤشرات المؤشرات السابقة لا تتوافق زمنياً فيما بينها للكشف عن وضع الاقتصاد, حيث تشتمل هذه المؤشرات الاقتصاديّة على خمسة أشياء هي الدخل، والعمالة، والتصنيع، ومبيعات التجزئة، وإجمالي الناتج المحلي، إذ لا يمكن تحديد الركود بناءً

1 فيروس كورونا: مؤشرات الركود العالمي تظهر في سنغافورة, https://www.bbc.com/, تم الاطلاع عليه في 13\4\2021.

2 ركود اقتصادي, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع عليه في 20\1\2022

3 THE INVESTOPEDIA TEAM Updated February 07, 2023, What Is a Recession?, https://www.investopedia.com/, تم الاطلاع عليه في 20\1\2022

4 الركود الاقتصادي, 23 فبراير، 2021, https://mafaheem.info/, تم الاطلاع عليه في 20\1\2022

5 يوسف عزت, مفهوم الركود الاقتصادي و متى يتحول إلى كساد, 24 أكتوبر، 2019, https://forexaraby.com/, 20\1\2022.

على انخفاض إجمالي الناتج المحلي فحسب، نظراً لأنه من الممكن أن يبدأ بهدوء قبل تحديد وجود العوامل الأربعة الأخرى، حيث إنه غالباً ما يمتد لفترة قصيرة نسبياً بين 9 و18 شهراً مقارنةً مع المدة الطويلة لتأثيره,[1] ويظهر الشاهد الفعلي في افتقار المؤشرات المستخدمة للترابط من خلال التوقعات المتناقضة المستندة لمؤشرات مختلفة حول وضع اقتصاد الولايات المتحدة, ففي ورقة عمل نشرت عن "المكتب القومي للبحوث الاقتصادية" ، أشار الاقتصاديان، ديفيد بلانشفلاور، وأليكس بريسون إلى إن: "تدهور توقعات المستهلكين على مدى الأشهر الستة الماضية يشير إلى أن اقتصاد الولايات المتحدة يدخل في حالة ركود (خريف 2021)، ويعاكس هذا التوقع احتمال تحسن الاقتصاد استناداً على ارتفاع أرقام التوظيف وزيادة الأجور ". ومنذ أن كتبا ورقة العمل، استمرت أرقام التوظيف ونمو الأجور، ولهذا السبب اعتقد الكتاب والمحللون الاقتصاديون أن مزاعم الركود للباحثين سيثبت خطأها,[2] المشكلة الحقيقية تكمن في وجود حالات ركود تحققت بدون أن يكون هناك أي نوع من التوقع, كما حدث في نهاية عام 2008 حين سألت ملكة المملكة المتحدة مجموعة من الأكاديميين من كلية لندن للاقتصاد لماذا لم يتوقع أحد الركود الاقتصادي الذي كان قد بدأ لتوه, ولم تكن آنذاك الوحيدة التي طرحت هذا السؤال. وحتى اليوم، ثَبُتَ أن تقدير احتمال حدوث ركود هو مهمة صعبة للغاية, فكل دورة اقتصادية تبدو مختلفة بعض الشيء عن سابقتها, وقد تؤدي محاولة التوصل إلى مؤشرات دقيقة للأزمات إما إلى الإفراط في توقعها أو الفشل في تقدير فتراتها الزمنية، وذلك جرّاء التقليل من أهمية المخاطر المجهولة.[3]

ما سبق يثبت افتقار المؤشرات المستخدمة للترابط بل ويثبت التناقض والتعارض فيما بينها وبهذا تم إثبات الفرضية, وبالرغم من اثبات التناقض وانعدام الترابط تظل العديد من التساؤلات حول الحالات المذكورة, فما الذي حدث بعد ذلك في الإقتصاد الأمريكي؟ وهل من الممكن إيجاد المؤشر الصحيح الذي يجمع بين المتناقضات؟ وإن وجد هذا المؤشر ما مدى إمكانية تطبيقه في الواقع العملي؟ هذا ما سيتم إثباته في دراسة الفرضية الخامسة.

الفرضية الثانية: معدلات البطالة والاستهلاك مرتبطة بتغير الوضع الاقتصادي.

تمضي الدورة الاقتصادية في حلقة مترابطة من عدة عوامل مؤثرة بحيث يترحل التأثير بشقيه الإيجابي والسلبي من مرحلة إلى أخرى, وفي حال كسر الدورة الاقتصادية في مرحلة ما فإن التأثير المرحل يعمل على تغير الوضع العام للدورة بحسب نوعية التغير الذي طراء على المرحلة المتأثرة, ومن هذا المنطلق يمكن التعرف على علاقة معدلات البطالة والاستهلاك بالوضع الاقتصادي, وتظهر هذه العلاقة بشكل واضح في تعريف الركود الاقتصادي وهو ما يعبر عن هبوط في النمو الاقتصادي لمنطقة أو لسوق معين وعادة ما يكون سبب الهبوط في النمو الاقتصادي نابع من أن الإنتاج يفوق الاستهلاك الأمر الذي يؤدي إلى كساد البضاعة وانخفاض الأسعار والذي بدوره بصعب على المنتجين بيع المخزون، لذلك ينخفض معدل الإنتاج والذي معناه أيدي عاملة أقل، وارتفاع في نسبة البطالة,[4] وهذا يعني أن ارتباط معدلات البطالة والاستهلاك بتغير الوضع الاقتصادي ما هي إلا نتيجة بديهية ومعروفة في المجال الإقتصادي, إذن فلماذا تم وضع هذه

1 " ,KIMBERLY AMADEO (18-1-2019)مرجع سابق

2 Justin Fox, بلومبرغ مقال رأي, لماذا يغضب الأمريكيون, https://www.asharqbusiness.com/, تم الاطلاع في 27\12\2022.

3 أنطونيو فاتاس, التنبؤ بالركود الاقتصادي, https://www.awforum.org/, تم الاطلاع في 18\2\2023.

4 "معلومات عن ركود اقتصادي على موقع id.loc.gov". id.loc.gov. مؤرشف من الأصل في 08 ديسمبر 2019, تم الاطلاع في 13\4\2021.

الفرضية؟ ولماذا تم التركيز على معدلات البطالة والاستهلاك بالذات؟ معدل البطالة من المعدلات المعروفة والمستخدمة من قبل غالبية الاقتصاديين سواء في المجالات المهنية أو الأكاديمية, كما أنه من أكثر المعدلات التي تهتم بها الدولة وذلك لارتباط ظاهرة البطالة بشكل ملحوظ بالتغير الاقتصادي إيجاباً أو سلباً, فمع استمرار التوسع، نرى انخفاضاً تدريجياً في معدل البطالة، ومع انخفاض معدل البطالة ترفع البنوك المركزية أسعار الفائدة قصيرة الأجل, ويحدث الشيء ذاته بانخفاض معدلات البطالة عندما تنتهي مرحلة الركود ويبدأ الانتعاش,[1] وهذا يشير إلى العلاقة العكسية بين تغير وضع الاقتصاد ومعدلات البطالة, أما بالنسبة لعلاقة معدلات الاستهلاك فينظر إليها بأنها أحد مسببات الركود وذلك من خلال ارتباطها بثقة المستهلك, فانخفاض ثقة المستهلك بالاقتصاد سينعكس على حجم الإنفاق الذي يقوم به الأفراد واتّجاههم لاستهلاك الضروريّات فقط,[2] بالتالي انخفاض الطلب عن العرض ما يحقق ركود السلع والخدمات الأمر الذي يتبعه انخفاض الانتاج بالتالي ارتفاع معدلات البطالة, وهذا ما يبين علاقة كل من البطالة والاستهلاك بالمرتكزات الأساسية في الإقتصاد وهما الإنتاج وإشباع الإحتياجات, بالتالي الارتباط المباشر لمعدلي البطالة والاستهلاك بالمشكلة الإقتصادية, ومن ناحية أخرى يمكن أن نلاحظ العلاقة المباشرة بين المعدلين من خلال الارتباط المنطقي وليس على مستوى الإقتصاد ككل بل على المستوى الفردي, فمن المنطقي أن انخفاض الناتج سيفقد الفرد عملة ويجعله عاطل عن العمل بالتالي سيقل استهلاكه نتيجة انخفاض دخلة والعكس صحيح, ومعنى هذا أن معدلي البطالة والاستهلاك ما هما إلا وجهان لعملة واحدة والأكثر ارتباطاً فيما بينها والارتباط مع الوضع الإقتصادي عما هو الحال في باقي المؤشرات, وبهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية الثالثة: الربط بين معدلات البطالة والاستهلاك يساعد في الحصول على مؤشر يعكس مدى تعرض الاقتصاد للركود.

يعتبر معدلات البطالة والاستهلاك من أكثر المعدلات الاقتصادية المتوفرة والمتاحة نظراً لأهمية وانتشار استخدامه من قبل الاقتصاديين والمعنين بإدارة الدولة, لذلك لا يعتبر الحصول أمر معقد أو صعب حيث يمكن الحصول عليه من التقارير الرسمية للدولة أو من خلال تقارير المؤسسات والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وهذا ما يمثل الخطوة الأولى, وبعد توفر البيانات والمعلومات حول معدلات البطالة والاستهلاك يتم تنفيذ الخطوة التالية في معادلة مؤشر الركود الاقتصادي يزن (11) وذلك من خلال نسبة معدل البطالة إلى معدل الاستهلاك كما هو موضح في المعادلة الآتية:

مؤشر الركود الاقتصادي = معدل البطالة / معدل الاستهلاك

السبب في هذه العلاقة الرياضية يكمن في العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل الاستهلاك, فكلما زاد معدل البطالة قل معدل الاستهلاك والعكس صحيح وهذا قائم على المنطق الاقتصادي, ومن ناحية أخرى فإن هذه العلاقة تنعكس بشكل منطقي على المعادلة, فكلما انخفضت قيمة البسط (انخفاض معدل البطالة) وارتفعت قيمة المقام (ارتفاع معدل الاستهلاك) كلما أدى ذلك إلى انخفاض النتيجة (انخفاض مؤشر الركود) والعكس صحيح.

1 أنطونيو فاتاس, التنبؤ بالركود الاقتصادي, مرجع سابق.

2 Difference Between Recession and Inflation, http://www.differencebetween.net/, تم الاطلاع في 2023\2\18

الخطوة الأخيرة في إعداد المؤشر تتمثل في اختيار الفترة والتي يمكن تطبيقها على فترات السنه المالية (شهرية, فصلية, نصف سنوية, سنوية) ويفضل التطبيق على الفترات القصيرة حسب إمكانية توفر المعلومات (شهرية, فصلية) وذلك استناداً إلى فترة الركود والتي تمتد إلى ستة أشهر كما تم ذكره سابقاً في تعريف الركود.

بالتطبيق على بيانات الاقتصاد الامريكي خلال 2021 و2022 تظهر نتائج المؤشر كما هو مبين في الجدول (1)

الجدول (1) مؤشر الركود يزن (11) للاقتصاد الامريكي 2021\2022

التاريخ	معدل انفاق المستهلكين الحقيقي	معدل البطالة	مؤشر الركود يزن (11)
11\2022	0.02	0.04	2.18
10\2022	0.01	0.04	2.64
9\2022	0.02	0.04	1.75
8\2022	0.02	0.04	2.47
7\2022	0.01	0.04	3.50
6\2022	0.02	0.04	2.00
5\2022	0.03	0.04	1.16
4\2022	0.03	0.04	1.33
3\2022	0.03	0.04	1.44
2\2022	0.03	0.04	1.23
1\2022	0.03	0.04	1.21
12\2021	0.02	0.04	1.95
11\2021	0.02	0.04	2.47
10\2021	0.02	0.05	2.88
9\2021	0.12	0.05	0.40
8\2021	0.12	0.05	0.44
7\2021	0.12	0.05	0.46
6\2021	0.11	0.06	0.52
5\2021	0.11	0.06	0.51
4\2021	0.11	0.06	0.57
3\2021	0.02	0.06	2.61
2\2021	0.02	0.06	2.58
1\2021	0.03	0.06	2.52
12\2020	0.41	0.07	0.16

مصدر العمود الثاني والثالث:

U.S. Department of Commerce, https://www.commerce.gov/

,Employment Situation Summary, https://www.bls.gov/news.release

من نتائج الجدول نلاحظ أن علاقة قيم مؤشر يزن (11) بمعدلات البطالة والاستهلاك تبين تجاوب المؤشر مع التغيرات الاقتصادي, حيث أن قيم المؤشر ترتفع مع ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات الاستهلاك وهذا يبين علاقة الارتفاع لقيم المؤشر بتحقق الركود, كما أن انخفاض قيم المؤشر ترتبط بارتفاع معدلات الاستهلاك وانخفاض معدلات البطالة ما يبين علاقة انخفاض المؤشر بتحقق التعافي الاقتصادي, وبهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية الرابعة: تطبيق معادلة المتوسط الحسابي على مؤشرات الركود الاقتصادي ترفع من فاعليتها وتساعد في تحليل السلوك التاريخي للاقتصاد.

ينتقد كثير من الاقتصاديين والإحصائيين أسلوب القيم المستقلة، حيث يشيروا إلى ضرورة ربط القيمة الحالية بالقيم السابقة، والتي يجب أن تظهر تأثيراتها من تباطؤ وتسارع على القيم الحديثة، وهذا ما ترتكز عليه فلسفة المتوسط الحسابي الذي يعرف بأنه قيمة تتجمع حولها قيم مجموعة، ويمكن من خلالها الحكم على بقية قيم المجموعة، فتكون هذه القيمة هي الوسط الحسابي,[1] ويحسب الوسط الحسابي بجمع قيم عناصر المجموعة المراد إيجاد وسطها، ويقسم المجموع على عدد العناصر[2]، وكما مبين بالمعادلة الآتية:

$$\text{الوسط الحسابي} = \frac{\text{مجموع القيم}}{\text{عدد القيم}}$$

$$\bar{x} = \frac{x_1 + x_2 + \ldots + x_n}{n} = \frac{\sum_{i=1}^{n} x_i}{n}$$

المصدر https://majarah.com/

عند تطبيق المتوسط الحسابي على مؤشر الركود بشكل مستقل عن الفترات السابقة ظهر مشكلتان تتعلقان بالمدى الزمني, فالحصول على نتائج لحركة الإقتصاد لا ينبغي إغفال النتائج السنوية والتي تعتبر المعيار الزمني الرئيسي للتغيرات الإقتصادية ونتائجها, كما أن التحركات الفصلية أيضاً مهمة لأنها تبين مواضع التحول في المراحل الإقتصادية, ويمكن حل هاتين المشكلتين من خلال مؤشر المتوسط الحسابي المزدوج حيث يتم استخدام مؤشر حسابي طويل الأجل يقوم على ثلاثة قيم فصلية, وكذلك استخدام مؤشر حسابي قصير الأجل يقوم على قيمتين فصليتين, وبالإضافة إلى ميزة هذا الأسلوب في إزالة التعارض الزمني يعطي ميزة أخرى غاية في الأهمية وهي ميزة تأكيد الحركة البيانية للمؤشر حيث أن تقاطع المتوسطين يعطيان تأكيد لتغير حركة المؤشر صعوداً أو هبوطاً.

بتطبيق المتوسطات على مؤشر يزن (11) للاقتصاد الامريكي يصبح لدينا ثلاثة قيم كالآتي:

1. قيمة مؤشر الركود يزن (11) والتي تعكس حالة الاقتصاد على أساس الشهر الواحد.
2. قيمة المتوسط الثنائي لمؤشر يزن (11) والتي تعكس جالة الاقتصاد لشهرين متتالين.
3. قيمة المتوسط الثلاثي لمؤشر يزن (11) والتي تعكس حالة الاقتصاد لثلاثة أشهر متتالية.

1 "The Rich, the Right, and the Facts: Deconstructing the Income Distribution Debate", 'The American Prospect' نسخة محفوظة 23 فبراير 2018 تم الاطلاع في 15\4\2021 على موقع واي باك مشين

2 متوسط حسابي, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 15\4\2021.

الجدول (2) المتوسط الثنائي والثلاثي لمؤشر يزن (11)

التاريخ	مؤشر الركود المجرد	المتوسط الثنائي	المتوسط الثلاثي
11\2022	2.18	2.41	2.19
10\2022	2.64	2.20	2.29
9\2022	1.75	2.11	2.57
8\2022	2.47	2.98	2.66
7\2022	3.50	2.75	2.22
6\2022	2.00	1.58	1.50
5\2022	1.16	1.25	1.31
4\2022	1.33	1.39	1.33
3\2022	1.44	1.33	1.29
2\2022	1.23	1.22	1.46
1\2022	1.21	1.58	1.88
12\2021	1.95	2.21	2.43
11\2021	2.47	2.67	1.92
10\2021	2.88	1.64	1.24
9\2021	0.40	0.42	0.43
8\2021	0.44	0.45	0.47
7\2021	0.46	0.49	0.50
6\2021	0.52	0.52	0.53
5\2021	0.51	0.54	1.23
4\2021	0.57	1.59	1.92
3\2021	2.61	2.60	2.57
2\2021	2.58	2.55	1.76
1\2021	2.52	1.34	0.95
12\2020	0.16	0.16	0.17

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

نتائج الجدول اعلاه تساعد في أخذ صورة لوضع الاقتصاد من ناحيتين:

1. الصورة المنفردة للفترة الواحدة من خلال ثلاثة قيم وهي يزن (11) والمتوسطين الثنائي والثلاثي.
2. الصورة الشاملة من خلال ترابط قيم مؤشرات الركود يزن (11) لجميع الفترات ما يساعد في تحويل النتائج إلى خطوط بيانية بالتالي دراسة السلوك التاريخي للمؤشرات الأمر الذي من خلاله التنبؤ بالتوجه المستقبلي للاقتصاد.

وبهذا تم إثبات الفرضية.

الفرضية الخامسة: وجود قابلية لتطبيق مؤشر الركود الاقتصادي في الو اقع العملي.

في الفرضية السابقة تم دراسة قابلية تطبيق مؤشر الركود الاقتصادي في الواقع العملي على الإقتصاد الأمريكي من الفترة 2020\10 وحتى 2022\11, وكان الاعتماد في ذلك على البيانات الفعلية المتحققة خلال الفترة لمعدلات البطالة, معدلات انفاق المستهلكين الحقيقي, والتي تمثل المحاور الأساسية لمؤشر الركود الاقتصادي يزن (11), وقد تم المعالجة كما هو موضح في الجدول (2), وهنا يظهر تساؤل منطقي: ما الذي تعنية هذه الأرقام والنتائج؟ وكيف يمكن استخدامها في التنبؤ بالركود الإقتصادي؟ للحصول على الإجابة ينبغي استكمال عملية المعالجة والتي تتمثل في تحويل المؤشر المعدل وقيم المتوسطات إلى شكل بياني كما هو موضح في الشكل (1)

الشكل (1) مؤشرات يزن (11) للاقتصاد الامريكي 2021-2022

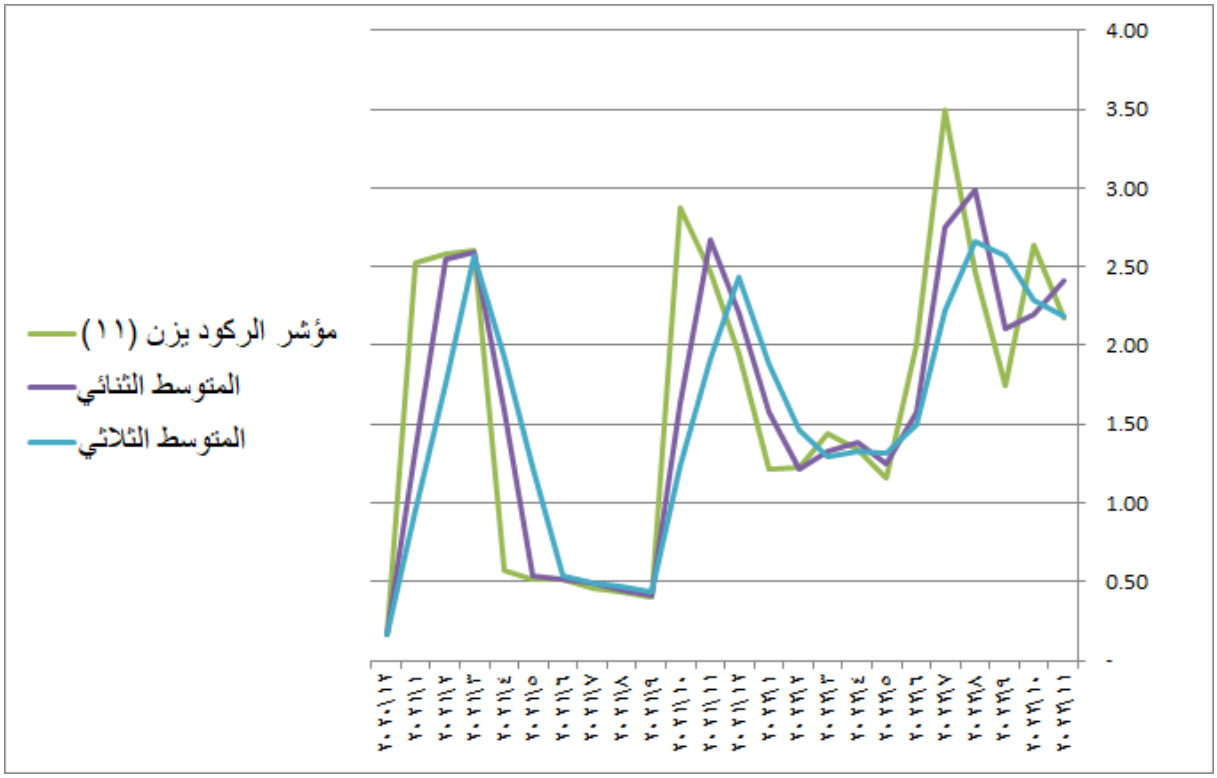

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بينات الجدول (2)

من خلال الشكل البياني سيكون من الممكن تنفيذ عملية التحليل على ثلاثة جوانب هي:

1. تحليل وقياس الفترات الزمنية للنشاط الاقتصادي.
2. تحليل حركة النشاط الاقتصادي على المدى القصير.
3. تحليل الاتجاه العام والتنبؤ بحركة الإقتصاد على المدى البعيد.

تحليل وقياس الفترات الزمنية للنشاط الاقتصادي.

في تحليل وقياس الدورة القصيرة الاجل تم الاعتماد على أساس المتوسط الثنائي وذلك لسببين:

1. وضوح ملامح الفترات واتساقها.
2. الاخذ بعين الاعتبار تأثير الفترة السابقة على المؤشر.

ومن خلال تحليل حركة المتوسط الثنائي والظاهر في الشكل (2) يتبين لنا وجود ثلاث حركات تمثل الدورة القصيرة, وهذه الحركات هي:

1. دورة صعود المؤشر وتظهر في النقطة (1) في 2021 والنقطة (7) في 2022 بواقع 3 أشهر والنقطة (4) في 2021بواقع شهرين.
2. دورة استقرار المؤشر وتظهر في النقطة (3) في 2021 والنقطة (6) في 2022 بواقع 3 أشهر.
3. دورة هبوط المؤشر وتظهر في النقطة (2) في 2021 والنقطة (5) في 2022بواقع 3 أشهر.

ومن خلال تحليل فترات الدورة القصيرة على أساس المتوسط الثنائي يتبين أن الدورة الزمنية القصيرة تستمر على مدى 3 أشهر مع وجود شذوذ في النقطة (4) على مدى شهرين والتي تعتبر استثناء لا يعتد به نظراً لتوافق تكرار الحدث بنفس الفترة الزمنية.

الشكل (2) قياس الفترات الزمنية القصيرة للنشاط الاقتصادي الامريكي 2021-2022

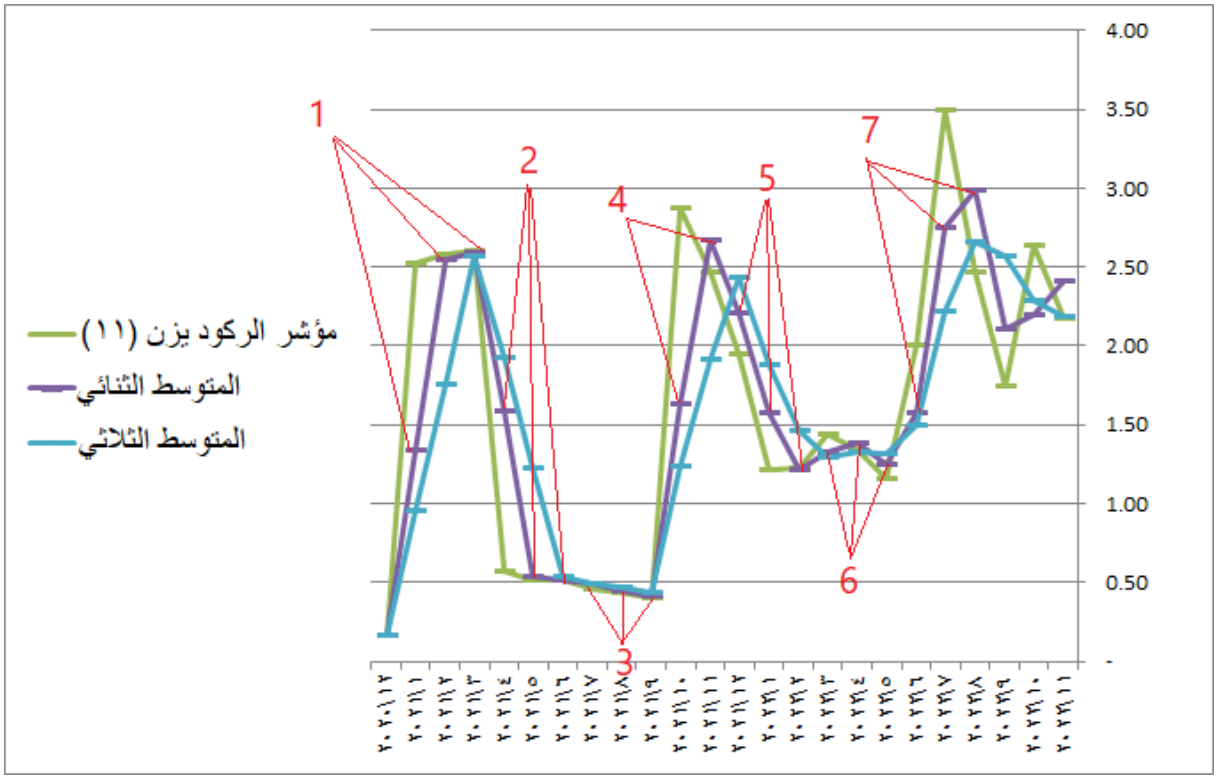

المصدر: إعداد اعداد الباحث بالاعتماد على الشكل (1).

أما في تحليل وقياس الدورة الكاملة فتم الاعتماد على أساس المتوسط الثلاثي والسبب في ذلك يعود إلى:

1. كون المتوسط الثلاثي المؤشر الذي يبنى على أبعد مدى في تأثير الفترات السابقة.
2. المتوسط الثلاثي هو المؤشر الأكثر من حيث الوضوح والاتساق الزمني مقارنة بالمؤشرين الأخرين.

وقبل تحليل وقياس الدورة الكاملة ينبغي أولاً تحديد نطاق الدورة, فمن حيث المنطق فإن الدورة الكاملة تبدأ من نقطة تسمى الإنطلاق وتنتهي عند النقطة التي تقابل الانطلاق وتماثله أو تقترب منه قبل التغير الى الاتجاه المعاكس مره أخرى, كالانطلاق من حيث بدأت النقطة (2) والانتهاء حيث انتهت النقطة („) كما هو في الشكل (3), بمعنى أخر من القمة إلى القمة, وعلى هذا الأساس فإن الدورة الكاملة استغرقت 9 أشهر وتضم النقاط (2, 3, 4).

ويمكن قياس الدورة الكاملة بصورة عكسية عن طريق البدء من النقطة التي شكلت الارتفاع الأول للمؤشر وحتى النقطة الثانية التي شكلت الارتفاع التالي, وهذا ما يبينه الفترة ما بين الانطلاق للنقطة (1) والانتهاء عند النقطة (3) وعلى هذا الأساس فإن الدورة الكاملة استغرقت 9 أشهر لأنها تضم النقاط (1, 2, 3).

الشكل (3) قياس الفترات الزمنية للدورة الكاملة للنشاط الاقتصادي الامريكي 2021-2022

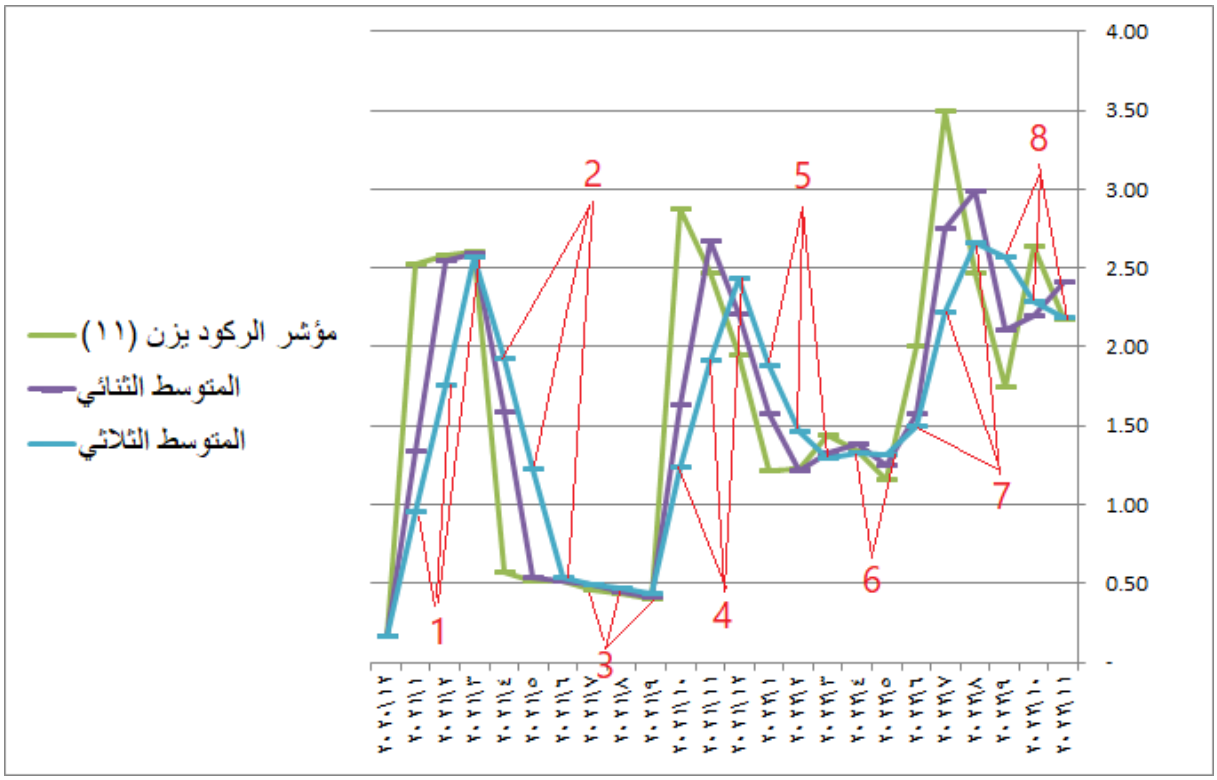

المصدر: إعداد اعداد الباحث بالاعتماد على الشكل (1).

مع تأكيد إمكانية قياس الفترات الزمنية للدورات الكاملة يظهر تساؤل منطقي للغاية: ما هو السبب الاقتصادي لحدوث هذه الدورات خلال الفترات المشار لها؟[1] بالنظر إلى الفترة الزمنية للدورات القصيرة والمتمثلة بـ3 أشهر نجد أنها متطابقة

1 ملاحظات المحكم.

مع الفترات الربعية أو الفصلية والتي تشكل بمجمعها الدورة الكاملة, لذا فإن تحقق الدورة الكاملة مرتبط بالتأثيرات الحاصلة على الدورات القصيرة, وقد تكون هذه التأثيرات ناتجة عن أي عامل اقتصادي أو سياسي, من ناحية أخرى تكون الدورات الكاملة قد يرتبط بأحداث عامة كما هو الحال في الاقتصاد الامريكي في العام 2021 حيث حقق نموا أفضل من المتوقع (2.1 بالمئة) في الربع الثالث ليسجل نموا بنسبة 2.3 بالمئة, وحسب تصريحات وزارة التجارة الأمريكية، إن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ارتفع بنسبة 2.3 بالمئة على أساس سنوي في قراءتها الثالثة للنمو للأشهر الثلاثة من يوليو إلى نهاية سبتمبر 2021, وأضافت الوزارة أن ذلك الرقم أعلى من الوتيرة التي كانت متوقعة الشهر الماضي والبالغة 2.1 بالمئة، لكنه ما زال الأبطأ منذ الربع الثاني لعام 2020 عندما عانى الاقتصاد انكماشا تاريخيا في أعقاب إجراءات صارمة لاحتواء الموجة الأولى من الإصابات بفيروس كورونا /كوفيد - 19/,[1] وهنا ينكشف لنا الحدث الرئيسي الذي ساهم في تشكل الدورة والتي امتدت إلى الربع الثالث والذي يمكن استنتاجه بالمنطق الاقتصادي, فمثلما كانت جائحة كورونا والاجراءات المضادة لها هي سبب الانكماش فإن عودة الاقتصاد للدوران مرة أخرى سبب للتعافي.

التحليل الزمني الشامل: من الملاحظ أن مؤشر الركود يزن (11) في المدى القصير والطويل وبكلا المتوسطين الثنائي والثلاثي يتحرك على فترة 3 أشهر وهذا يشير إلى تأثير المؤشر بالنتائج الفصلية للاقتصاد الامريكي وذلك وفق أربع حركات وهي الصعود والهبوط والاستقرار وعدم الاستقرار.

ملاحظة: نتائج هذا التحليل يخص مواجهة الاقتصاد الامريكي لفترات الركود ولا يعني بالضرورة تطابقه مع الاقتصاديات الاخرى وخصوصاً من حيث الفترات الزمنية وذلك لعدة أسباب:

1. عدم وجود تطبيقات واختبارات للاقتصاديات الاخرى.
2. ارتباطه بخصائص الاقتصاد الامريكي دون غيره.
3. وجود احتمالية تغير الفترة الزمنية في الاقتصاد الامريكي نفسه.

ولكن هل معنى ذلك إن مؤشرات يزن ذو علاقة حصرية بوضع الاقتصاد الامريكي؟[2] بالتأكيد لا حيث أن مؤشرات يزن قابلة للتطبيق على أي اقتصاد يتوفر فيه أركان المؤشر, كما أن المقصود هنا بخصوصية النتائج بما يخص الفترات الزمنية للدورات والتي قد تظهر مختلفة من اقتصاد الى اخر. .

تحليل حركة النشاط الاقتصادي في المدى القصير.

تستند عملية تحليل حركة النشاط الاقتصادي في المدى القصير على فهم التحرك النمطي لمؤشر الركود يزن (11) ومتوسطاته, وهذا يعتمد على الحالات المتكررة لسلوك المؤشر, الأمر الذي يمكن تنفيذه في من خلال الشكل (4).

1 نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.3% في الربع الثالث من 2021, 22 ديسمبر 2021, وكالة الانباء القطرية, https://www.qna.org.qa/ar-QA/News-Area/News, تم الاطلاع عليه في 14\3\2023.

2 ملاحظات المحكم.

الشكل (4) حركة النشاط الاقتصادي الامريكي في المدى القصير

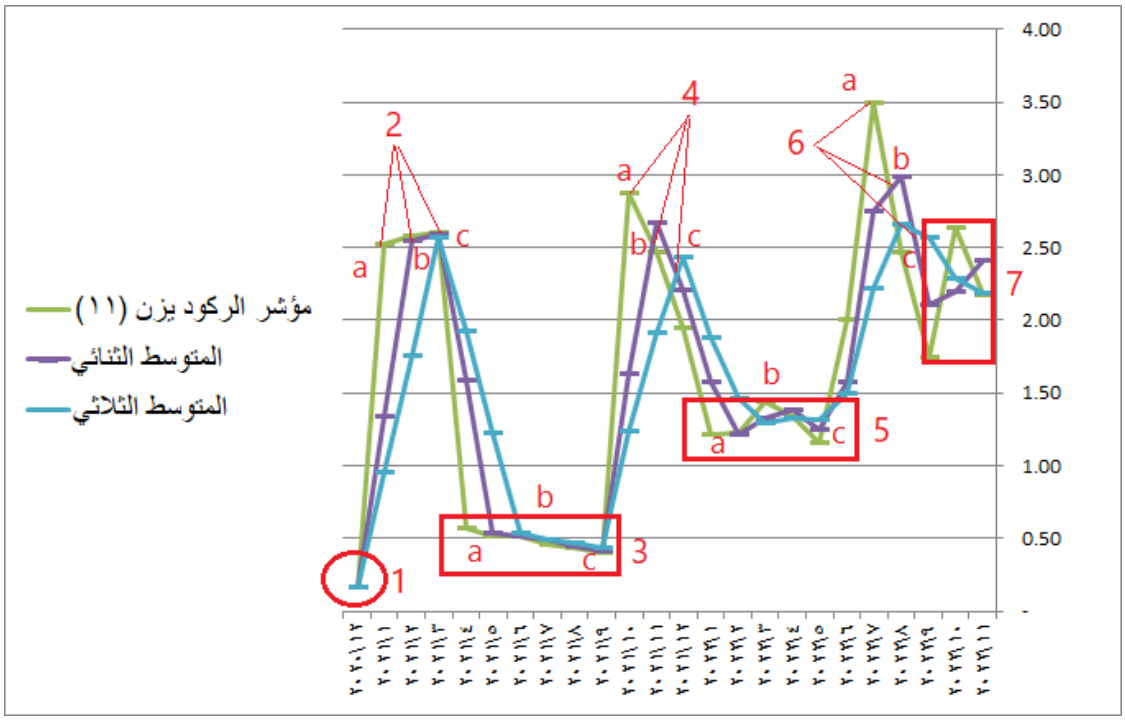

المصدر: إعداد اعداد الباحث بالاعتماد على الشكل (1).

تحليل حركة النشاط: من خلال سلوك المؤشر في الشكل (4) نلحظ وجود الحالات الآتية:

1. الانعكاس الإيجابي: ويمثل تحول المؤشرات نحو الانخفاض والذي يبين تحسن الاقتصاد, ومن خلال مؤشرات الركود في الحالة الامريكية نجد تحقق هذا الانعكاس في ثلاثة نقاط هي (2, 4, 6), وبملاحظة هذه النقاط يتبين أن تغير المؤشرات نحو الاسفل يحدث بشكل متتابع بحيث يبدأ التغير في مؤشر الركود المعدل يليه المتوسط الثنائي ثم المتوسط الثلاثي, ومن هذا نستطيع الاعتماد على المؤشر المعدل كإشارة أولية للتغير والمتوسط الثنائي كإشارة معززة أما تغير المتوسط الثلاثي فيعتبر إشارة تأكيدية.
2. الانعكاس السلبي: ويمثل تحول المؤشرات نحو الارتفاع والذي يبين تراجع الاقتصاد, ومن خلال مؤشرات الركود نجد تحقق هذا الانعكاس في الجزئية C من النقطتين (3 , 5), وبملاحظة هذه النقاط يتبين أن تغير المؤشرات نحو الاعلى يحدث بشكل متوازي أو متوافق حيث ترتفع جميع المؤشرات في وقت واحد وكأن الأمر أشبه بانهيار مفاجئ, ومن هذا نستطيع الاعتماد على اتحاد المؤشرات وانعكاسها بشكل متوافق كمؤشر لحدوث الركود الاقتصادي.
3. الاستقرار: ويمثل حيادية المؤشرات وتحركها في اتجاه عرضي أو شبه عرضي والذي يبين استقرار الاقتصاد, ومن خلال مؤشرات الركود نجد تحقق هذه الحيادية في الجزئيات B,A وحتى بداية C من النقطتين (3 , 5), وبملاحظة هذه النقاط يتبين لنا تحرك المؤشرات في نطاق متحد في النقطة (3) ونطاق متقارب في النقطة (5), ومن هذا نستطيع الاعتماد على حيادية المؤشرات كمؤشر لتباطؤ نمو الاقتصاد واستقرار مؤشر الركود ما يعني الاستعداد للتغير السلبي أو العمل على تعزيز استعادة النمو من خلال التغير الايجابي للمؤشر.

4. عدم الاستقرار: ويمثل عشوائية المؤشرات وتحركها في اتجاه متباينة وبدون أي تناسق أو تتابع في التغير ما يبين حالة عدم استقرار الاقتصاد, ومن خلال مؤشرات الركود نجد تحقق هذه الحالة في النقطة (7) ومن هذا نستطيع الاعتماد على عشوائية الحركة كمؤشر للاضطراب واعتباره كأداة تحذير لضرورة التدخل والتأثير على الاقتصاد.

تحليل الحركة العامة: وهو التحليل الذي يعكس الحركة العامة لمؤشرات الركود خلال دورة كاملة أو سنة مالية إيهما أطول, ولكن, لماذا هذا التحديد بالذات؟ إذا كانت السنة المالية هي الأطول من الدورة الكاملة فبتحليلها تؤخذ الدورة وربما عدة دورات كما هو ملاحظ في الحالات السابقة عن الامريكي, أما إذا كانت الدورة الكاملة هي الأطول من السنة المالية فسيكون هناك قصور في التحليل اذا ما تم على السنة لأنه لن يأخذ سوى جزء من الدورة, وبهذا الأساس يمكن تحليل الحركة العامة, ومن ناحية أخرى يساعد هذا التحليل في تقييم الحركة الحالية للاقتصاد والذي يعتبر جزء وأساس لتحليل الاتجاه العام والتنبؤ بحركة الإقتصاد على المدى البعيد.

بتحليل مؤشرات الركود الامريكي ومن خلال حركة العام 2021 نلحظ أن منذ بداية السنة وحتى بداية الربع الرابع تراجع لمؤشرات الركود ما يعني تعافي الاقتصاد خلال 9 أشهر والذي تمثله النقاط (2, 3) كما هو موضح في الشكل (4), وحتى في الربع الأخير والذي تمثله النقطة (4) لم يحدث أي تأثير سوى ارتفاع مؤشر الركود المعدل في شهر اكتوبر ثم عاود الانخفاض مرة أخرى ليشكل بذلك تعافي عام للاقتصاد الامريكي, وتكمن المشكلة أن هذا التعافي لم يكن بالدرجة الكافية لكي يؤثر على العام 2022 وهذا ما يعكسه المتوسط الثلاثي الذي يبين ارتفاع مؤشر الركود على مدى الربع الاخير من 2021 كما هو موضح في النقطة (4) عند الرمز (c) الأمر الذي يشير إلى وجود حالة من تدني النشاط الاقتصادي للعام 2022 بمستوى أقل مما كان عليه في العام السابق وهذا ما حصل بالفعل خلال فترة الاستقرار في النصف الأول من السنة والتي كان فيها مؤشر الركود أعلى مما كان عليه في الفترة المقابلة من العام 2021 والموضح في النقطة (5), وما زاد من الأمر سوء ارتفاع كافة مؤشرات الركود خلال النصف الثاني المتمثل في النقاط (6, 7) ما يشير الى احتمالية كبيرة في استمرار الركود حتى العام 2023, لتأكيد هذا التحليل ينبغي مقارنته بما تحقق في الواقع الفعلي للاقتصاد الامريكي خلال العامين 2021, 2022, فبحسب تحليل مؤشرات الركود نجد أن الاقتصاد الامريكي تعافى خلال العام 2021, ولكن هل هذا ما تحقق بالفعل؟ من خلال نتائج الاقتصاد الأمريكي نجد أنه قد نما في 2021 ككل بنسبة 5.7%، وهي أسرع وتيرة نمو منذ عام 1984، والتي جاءت بعد انخفاض قياسي بنسبة 3.4% في 2020,[1] ويرجع السبب في تعافي الاقتصاد الامريكي عام 2021 إلى الإجراءات التي تم اتخاذها لدعم الاقتصاد حيث قدم الرئيس الأمريكي المنتخب في الشهر الاول من العام 2021، خطة لدعم الاقتصاد الأمريكي "بقيمة 1.9 تريليون دولار, ومع إعادة فتح الشركات بما يتكيف مع القيود المفروضة لاحتواء الوباء، "وقد استعادت أمريكا حوالى نصف الوظائف العشرين مليونا التي خسرتها في الأسابيع الأولى من تفشي الوباء.[2]

وماذا عن العام 2022 والذي يشير أليه تحليل المؤشرات بأنه على مستوى متدنى من حيث التعافي وأقل من العام 2021؟ أيضاً ينبغي الرجوع لنتائج الاقتصاد, فقد أعلنت وزارة العمل الأمريكية عن نمو اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة

1 الاقتصاد الأمريكي ينمو بوتيرة أعلى من التوقعات, https://arabic.rt.com/business, تم الاطلاع في 7\2\2023.

2 بدر أبو نجم – جامعة بيرزيت, الاقتصاد الأمريكي في ظل جائحة كورونا, المركز الديمقراطي العربي, 2 فبراير 2023, https://democraticac.de/, تم الاطلاع عليه في 12\3\2023.

2.1% مقارنة بـ 5.7% في 2021,[1] ويرجع السبب في تدني مستوى التعافي للاقتصاد الامريكي إلى تحقق التراجع السلبي لربعان متتاليان من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي أدى إلى دخول الولايات المتحدة في حالة ركود في صيف عام 2022.[2]

التطابق الكامل بين نتائج مؤشرات الركود يزن (11) وبين النتائج المتحققة في الاقتصاد ليست المدعم الوحيد لفاعلية مؤشرات الركود, حيث أن مؤشرات يزن جمعت بين الاختلاف والتناقض لتوقعات المحللين والاقتصادين حول توجه الاقتصاد في خريف 2021 والمذكورة في الفرضية الأولى للتوقعات في ورقة عمل نشرت عن "المكتب القومي للبحوث الاقتصادية" والتي أشار فيها الاقتصاديان، ديفيد بلانشفلاور، وأليكس بريسون إلى إن: "تدهور توقعات المستهلكين على مدى الأشهر الستة الماضية يشير إلى أن اقتصاد الولايات المتحدة يدخل في حالة ركود (خريف 2021)، والمناقض لهذا التوقع في أن أرقام التوظيف وزيادة الأجور تشير بخلاف ذلك", وهذا يقود إلى تساؤلات مهمة للغاية: أي التوقعين هو الصحيح؟ وما هي علاقة مؤشرات الركود يزن (11) بهذه التوقعات؟ بالنظر إلى الشكل (4) نجد أن مؤشرات الركود تثبت صحة كلا التوقعين, وهذا ليس تناقض في مؤشرات الركود ولا في التوقعات بالرغم من تباينها, فمؤشرات الركود تبين صحة التوقعين من خلال كشف تحقق كل توقع من واقع اختلاف الفترات الزمنية, فتوقع بلانشفلاور و بريسون بالركود صحيح ولكن على المدى القصير وهذا ما يبينه ارتفاع مؤشرات الركود في الربع الاخير من 2021 ابتداء من شهر 9 وحتى الشهر 11 ما بين النقطة (3) والنقطة (4) والمتحقق في دورة صاعدة قصيرة على مدى 3 أشهر, من ناحية أخرى تؤكد مؤشرات الركود تحسن الاقتصاد وفق ارتفاع أرقام التوظيف وزيادة الأجور ولكن على أساس الدورة الكاملة, أيضاً بالنظر إلى الشكل (3) وبالتحديد من شهر 2021\9 وحتى شهر 6\ 2022 حيث نجد أن معظم الدورة تعكس هبوط مؤشرات الركود وبالأخص في النقطة (5) من شهر 2021\12 وحتى 2022\6, وهذا ما يؤكد فاعلية مؤشرات الركود وشموليتها, وبالرغم من تدعيم تحليلات مؤشر الركود بالحقائق الفعلية إلا أن هناك مشكلة وهي التحليل المتعلق بالعام 2023 والذي يشير إلى احتمالية استمرار الركود وبمستويات عالية, فكيف يمكن تدعيم هذا الجانب بالرغم من أننا لا نزال في بداية الربع الأول؟[3] هذا ما سيتم دراسته وإثباته في النقطة التالية.

تحليل الاتجاه العام والتنبؤ بحركة الإقتصاد على المدى البعيد

من أجل تحديد التوجه العام للاقتصاد الامريكي ينبغي تقييم السلوك الحالي لمؤشرات يزن (11) والتي تقوم على التحليل النسبي والتحليل البياني, وبناءً على نتائج التحليلين يبنى التنبؤ بالحركة المستقبلية.

التحليل النسبي: بالنظر إلى حركة مؤشر الركود المعدل للاقتصاد الأمريكي نجد أن أفضل تحسن للمؤشر كان في الربعين الثاني والثلث من العام 2021 عند مستوى 0.3989 كما هو ظاهر في الشكل (5) ثم ارتفع بعد ذلك حتى نهاية العام وعاود التحسن مرة أخرى إلى أقصى حد وصل ألية في الربعين الأول والثاني من العام 2022 عند مستوى 1.1575 ثم عاود الارتفاع مرة أخرى خلال الربع الثالث ليتحسن عند مستوى 1.761 في الربع الرابع من نفس العام, وبالرغم من ذلك فإن

1 نمو الاقتصاد الامريكي بـ2.1% 2022, https://alrai.com/article, تم الاطلاع في 7\2\2023.

2 Taylor Tepper and Michael Adams, Are We In A Recession Yet?, https://www.forbes.com/advisor/investing, تم الاطلاع عليه في 13\3\2023.

3 فترة إعداد البحث.

الدورات السابقة تعكس التحسن الجزئي في الأجل القصير, أما على المدى الطويل فإن حركة مؤشر الركود المعدل تعكس ارتفاع بطيء وتدريجي حيث أن المقارنة تبين ارتفاع المؤشر في العام 2022 عن سابقة في ثلاث دورات ربعية, ومعنى هذا أن الاقتصاد الامريكي يعاني في مواجهة الركود حيث أن الدفع نحو الانتعاش في كل دورة يأتي بشكل أضعف من سابقة وهذا يشير إلى التحرك العام نحو الركود.

الشكل (5)التغير النسبي لمؤشرات الركود في الاقتصاد الامريكي

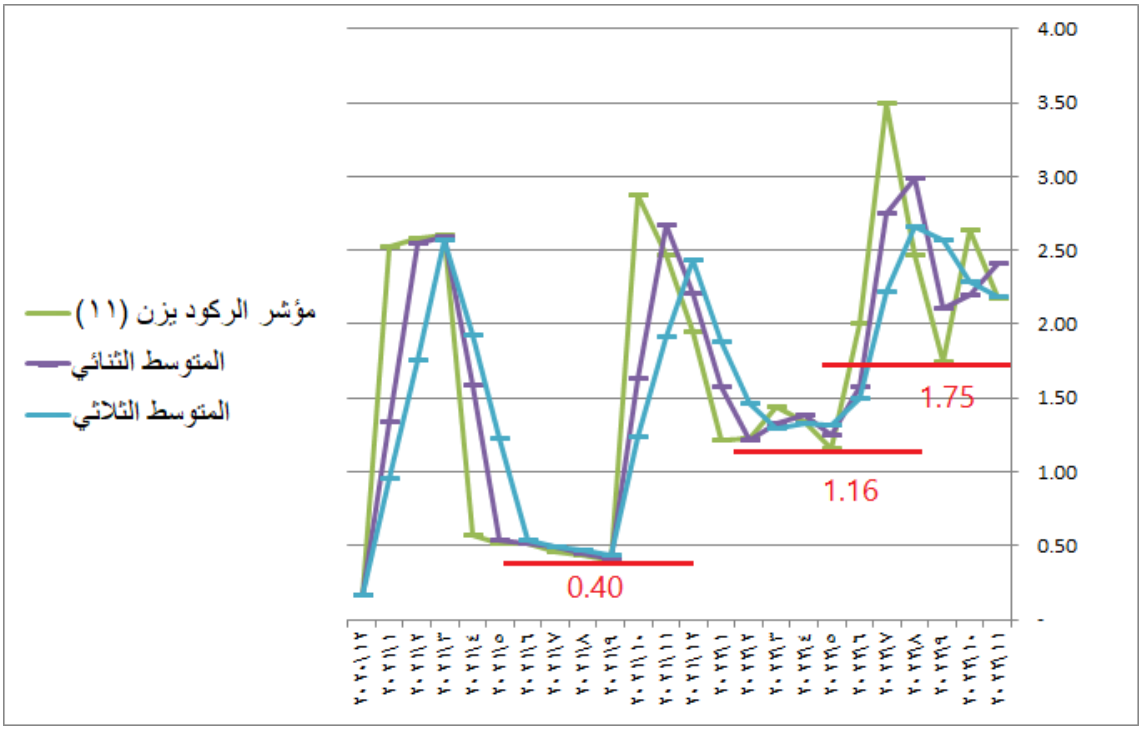

المصدر: إعداد اعداد الباحث بالاعتماد على الشكل (1).

التحليل البياني: لتحليل وضع الاقتصاد الامريكي لابد من الرجوع لطبيعة المؤشرات حيث أن انخفاضها دلالة على تحسن الاقتصاد والعكس صحيح كما تم ذكره في الفرضية الثالثة وبالنظر إلى وضع الاقتصاد الامريكي نجد أن التحسن تحقق في ثلاثة مواضع, غير أن المشكلة تكمن أن التحسن في الموضع الثاني كان أقل من الموضع الأول, والشيء ذاته ينطبق على تحسن الموضع الثالث مقابل الموضع الثاني, بعبارة أخرى كان الاقتصاد الامريكي يتحسن بشكل أقل من التحسن السابق, ما يشير إلى انخفاض درجة التحسن العام وتوجه الاقتصاد نحو الركود على المدى البعيد وهذا ما يبينه الشكل (6) الذي يشير إلى ارتفاع مؤشر الركود على المدى البعيد.

الشكل (6) التغير البياني لمؤشرات يزن (11) في الاقتصاد الامريكي

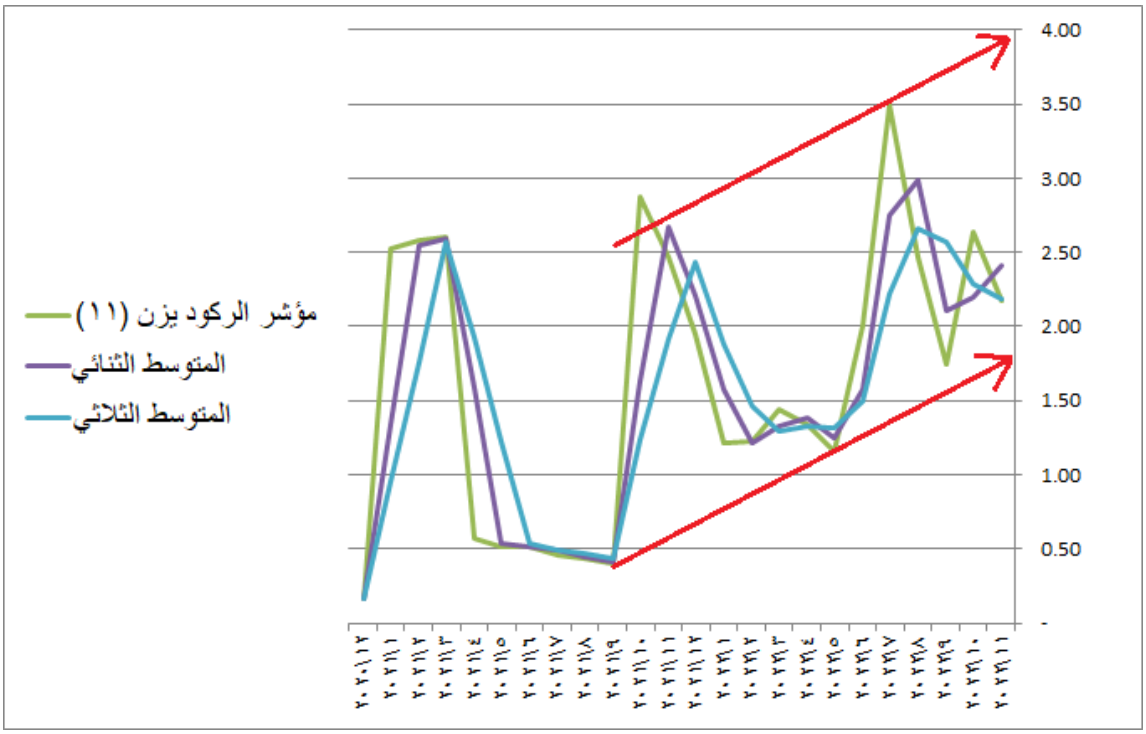

المصدر: إعداد اعداد الباحث بالاعتماد على الشكل (1).

التنبؤ المستقبلي: من الملاحظ أن الفترة الأخيرة والتي تشمل الربع الرابع من العام 2022 تعكس حالة من عدم التوجه على المدى القصير, وهنا يظهر التساؤل الأهم في هذا البحث: ما هي الفائدة الحقيقية لمؤشرات الركود في مثل هذه الحالة؟ تكمن الفائدة الحقيقية لمؤشر الركود في هذه المرحلة كونه يساعد متخذ القرار بثلاثة جوانب هي:

1. الرؤية الواضحة لمتخذ القرار عن وضع الاقتصاد السابق والحالي.
2. تحديد المسار اللازم لتصحيح وضع الاقتصاد الحالي والتحكم في مساره مستقبلاً.
3. الكشف عن فاعلية إجراءات التصحيح اللازمة لتعديل مسار الاقتصاد.

أولاً: الرؤية الواضحة لمتخذ القرار عن وضع الاقتصاد السابق والحالي, حيث يساعد الرسم البياني متخذ القرار في رؤية وضع الاقتصاد بصورة واضحة عن طريق تحديد الاتجاه العام, ويمكن تحقيق هذه الرؤية من خلال تتبع سلوك المؤشر برسم ما يسمى خط الاتجاه والذي يعتبر أحد أدوات التحليل الفني في تحديد اتجاهات السوق المالية ولرسم خط الاتجاه بشكل صحيح ينبغي وضع خط مستقيم يصل بين القيعان لحركة المؤشر,[1] وكما هو موضح في الشكل (8) يتبين لنا أن المؤشر في ارتفاع متتالي ما يؤكد النقطة السابقة في ان الاقتصاد الامريكي متجه نحو الركود, الجديد في الأمر أن مؤشر الركود بالرغم من تحسنه على المدى القصير أصبح قريب من خط الاتجاه الأمر الذي يشير من احتمالية ارتداده صعوداً وذلك وفق مبدأ الاتجاه الصاعد, ويمكن اثبات ذلك من خلال الدورة الزمنية لحد الاستقرار والتي تمتد من شهرين الى ثلاثة كما هو حاصل في الدورات السابقة, ما يعني أن المؤشر يعكس وضع حرج للاقتصاد الامريكي ويتطلب التدخل لتصحيح الوضع وهذا ما تهتم فيه النقطة التالية.

1 ذي يزن الاعوش, التنبؤ بحركة الاسعار بعد وقوع الحدث القاطع, مرجع سابق , ص 59.

ثانياً: تحديد المسار اللازم لتصحيح وضع الاقتصاد الحالي والتحكم في مساره مستقبلاً, وقبل الحديث عن تحديد المسار ينبغي تحديد العوامل المؤثرة على حركة المؤشر والتي تعبر عن انعكاس واقع الاقتصاد, وهذا يقودنا إلى المحاور الرئيسية للمؤشر والمتمثلة في معدل الاستهلاك, معدل البطالة, الناتج المحلي, وعلاقة هذه المحاور المتسببة في ارتفاع مؤشرات الركود تتمثل في الوضع السلبي بانخفاض معدل الاستهلاك وارتفاع معدل البطالة وانخفاض الناتج المحلي, وهذا يعني أن تحديد مسار الاقتصاد يتطلب التأثير الايجابي الخافض لمؤشرات الركود بالتالي تنفيذ الإجراءات اللازمة لرفع معدل الاستهلاك, خفض معدل البطالة, رفع الناتج المحلي, ووفق هذا المبدأ فإن المسار المحدد أمام الاقتصاد الأمريكي يتمثل في جانبين هما:

أولاً: استمرار الركود (المسار السلبي), احتمالية تحقق هذا المسار مرتبطة بإهمال تنفيذ الإجراءات المؤثرة على محاور مؤشر الركود ما يعني استمرارية ارتفاع المؤشر ليتجاوز الارتفاع السابق عند مستوى (3.5) وذلك خلال فترة أقصاها 3 أشهر وفق الدورة القصيرة للمؤشر كما هو موضح في النقطة (1) في الشكل (7)

الشكل (7) التنبؤ المستقبلي لحركة مؤشرات الركود في الاقتصاد الامريكي

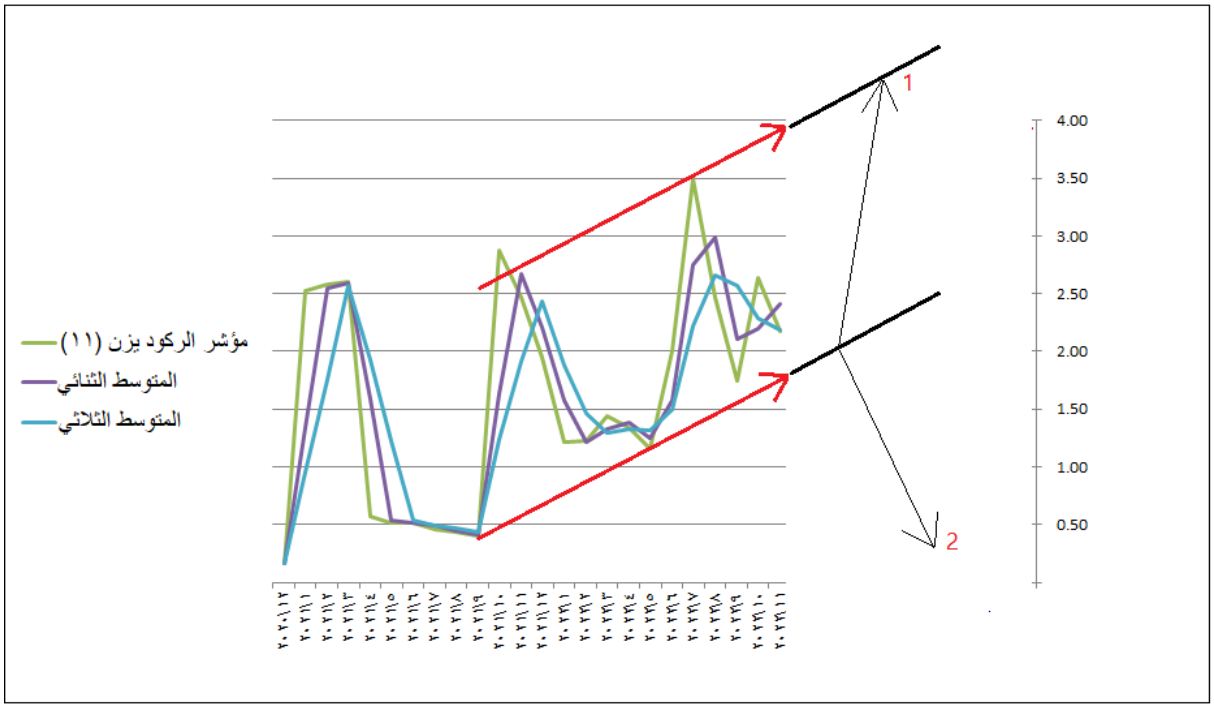

المصدر: إعداد اعداد الباحث بالاعتماد على الشكل (1).

ثانياً: التحول نحو الانتعاش (المسار الإيجابي), احتمالية تحقق هذا المسار مرتبطة بتنفيذ الإجراءات المؤثرة على محاور مؤشر الركود ما يعني تحول مؤشر الركود وانخفاضه ليخترق خط الاتجاه العام والوصول إلى أدنى مستوى للركود عند (0.5) كما هو موضح في النقطة (2) في الشكل (7) .

أما من حيث الفترة التي من المفترض أن يصل إليها المسار الإيجابي فمن المحتمل أن تمتد من 3 إلى 6 أشهر وذلك راجع إلى سببين:

1. درجة تجاوب الإقتصاد للإجراءات اللازمة لتصحيح المسار.
2. بناء على درجة التجاوب يتحدد عدد الدورات القصيرة ما بين دورة انتقالية أثناء تنفيذ الإجراءات ودورة متجاوبة لأثار التنفيذ أو الانتقال المباشر من حالة ارتفاع مؤشر الركود إلى الدورة المتجاوبة بدون المرور بالدورة الانتقالية.

ثالثاً: الكشف عن فاعلية إجراءات التصحيح اللازمة لتعديل مسار الاقتصاد, فبعد تحديد المسار وخصوصاً في المسار السلبي يصبح متخذ القرار أمام خيارين يتمثل أولاهما في عدم التدخل وترك الوضع الاقتصادي للمعالجة والتعافي التلقائي, أما الخيار الثاني فيتمثل في التدخل لتصحيح الاقتصاد من خلال اتخاذ الاجراءات اللازمة للتأثير على عناصر مؤشر الركود والمتمثلة في البطالة, الاستهلاك, الناتج المحلي, وتساعد مؤشرات الركود في الكشف عن فاعلية إجراءات التصحيح حيث ينبغي على متخذ القرار بعد تنفيذ الاجراءات الرجوع بشكل مستمر للمؤشرات لمعرفة درجة تأثرها, وفي حالة عدم التأثر فهذا يعني ضعف الاجراءات وعدم فاعليتها ما يعني ضرورة إيقافها واستبدالها بأخرى, وفيما يخص الحالة الأمريكية نلحظ أن الربع الاخير من العام 2022 دخل في مرحلة عدم الاستقرار كما تم إثباته في التنبؤ بحركة النشاط الاقتصادي في المدى القصير في النقطة (7) من الشكل (5), وكذلك وصولة من نقطة الارتداد من خط الاتجاه السفلي والتي تشير الى احتمالية التوجه نحو المسار السلبي الى النقطة (1) من الشكل (8), وهذا كله يبين ضرورة التدخل واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيح وضع الاقتصاد ما يعني ضرورة مراقبة التأثيرات لأي إجراء يتم اتخاذه وبشكل مستمر.

تأكيد تحليلات مؤشرات الركود الاقتصادي:

بالرغم من تحليل مؤشرات الركود للاقتصاد الامريكي والمسارات التي تم تحديدها تستند إلى الأسس العلمية والمنطق الاقتصادي إلا أن تأكيد تحقق التحليل ومصداقيته يتطلب مراقبة ما ستؤول إليه الأوضاع في الولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص أن هذه التحليلات متزامنة مع الفترة التي تم فيها تنفيذ دراسة هذه الفرضية في تاريخ 5\2\2023, ولذلك فأنه من غير المنطقي الانتظار إلى نهاية 2023 للتأكد من مصداقية المؤشر, ولهذا فنحن بحاجة إلى مؤكدات داعمة وهذا ما يتمثل في رؤية خبراء الاقتصاد الأمريكي أنفسهم, وما يمثل رؤى الخبراء تصريح الخبير الاقتصادي مايكل جابن, ففي تاريخ 1 يناير 2023 نشر مقال في الجريدة الاقتصادية المصرية (البورصة) نقلاً من صحيفة "ذا هيل" الأمريكية عن مايكل جابن كبير الاقتصاديين في بنك أوف أمريكا,[1] ومن خلال ما ورد في تصريح جابن يمكن أن نستخلص الأدلة الداعمة لتحليل مؤشر الركود.

فبحسب ما ورد فقد حذر اليوم الأحد (تاريخ التصريح 1 يناير 2023) من أن هذا العام سيكون عاماً "صعبًا" على الأمريكيين بسبب العوامل الاقتصادية التي يتوقع أن تؤدي إلى ركود.

وهذا ما يدعم احتمالية استمرار التوجه العام لارتفاع مؤشر الركود من خلال عدد من الدورات الكاملة.

1 خبير اقتصادى: 2023 قد يكون عامًا صعبًا بالنسبة للولايات المتحدة, https://www.alborsaanews.com/, تم الاطلاع في 5\2\2023.

وأضاف: "أعتقد أننا في وضع يكون فيه خطر الركود مرتفعًا، وقد لا يكون عميقًا وطويل الأمد, لكننا في وضع يتعافى فيه الاقتصاد بسرعة كبيرة من كوفيد، ويأتي مع الكثير من التضخم".

بإشارة جابن إلى خطر الركود المرتفع إشارة واضحة لارتفاع مؤشر الركود لمستوى أعلى من المستويات السابقة, كما أن تعقيبه بأن الركود قد لا يكون عميقًا وطويل الأمد, يظهر عدد من الجوانب الداعمة كالآتي:

1. وجود الاحتمالية المقابلة وهي احتمالية تصحيح المسار.
2. اشارة إلى الدورة القصيرة لمؤشر الركود لفترة 3 أشهر.

ومضى قائلاً: "قد نكون قادرين على تجنب ذلك، لكنني أوافق على أن التوقعات من قبل معظم المسؤولين أن عام 2023 قد يكون عامًا صعبًا بالنسبة للولايات المتحدة".

في التصريح "قد نكون قادرين على تجنب ذلك" إشارة واضحة لوجود امكانية التعافي وتصحيح المسار من خلال إجراءات التصحيح.

واستشهد جابن برفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي في محاولته لإبطاء التضخم.

استشهاد جابن برفع اسعار الفائدة فقط يدعم نتائج الفرضية الأولى والتي تنص على أن المؤشرات المستخدمة في التنبؤ بالركود الاقتصادي منفردة وتفتقر للترابط وللقياس المعياري.

وقال كبير الاقتصاديين: "في كثير من الأحيان، عندما نقوم بتشديد السياسة، ودفع أسعار الفائدة إلى أعلى لإبطاء الاقتصاد المحلي وتقليص الضغوط التضخمية، فهذا يعني غالبًا أننا نحصل على فترة من معدلات البطالة المرتفعة، وما يمكن وصفه بالركود".

وفيما سبق يؤكد تصريح جابن وبصورة غير مباشرة بأن تصحيح المسار مرتبط بالتأثير على محاور مؤشر الركود الأساسية.

لكن جابن أشار إلى إنه من الممكن أيضًا تجنب الركود أو أن تكون في حالة لا تدوم طويلاً.

وفي هذه الإشارة الأخيرة لجابن يتضح لنا الجانب المدعم الأخير لفترة التعافي التي قد تمتد من 3 إلى 6 أشهر.

وبهذا تم إثبات الفرضية.

ملحق:

بعد أن تم الانتهاء من إعداد البحث وإثبات جميع فرضياته في بداية مارس 2023 استجدت العديد من الأحداث في الإقتصاد الأمريكي والتي تمثل البداية لتحقق التنبؤ المستند على مؤشرات يزن (11), وتجسدت هذه الاحداث في الإنهيارات المتتالية لثلاثة بنوك أمريكية في غضون أسبوع.

ففي 8 مارس/آذار، أعلنت الشركة القابضة "سيلفرجيت كابيتال" عن تصفية بنكها "سيلفرجيت" وإنهاء أعماله، إذ ذكرت الشركة في بيانها: "في أعقاب آخر تطورات الصناعة واللوائح التنظيمية، ترى سيلفرجيت أن الإنهاء التدريجي المنظم لعمليات البنك والتصفية الطوعية هما أفضل مسار للمُضي قُدما". ما تعنيه الشركة بجملة "آخر تطورات الصناعة"

بالطبع هو انهيار إمبراطورية "FTX"، والخسائر الناتجة عنها,[1] ولكن ما الذي يعنيه انهيار بنك واحد؟ فقد يكون الأمر راجع إلى أخطاء الإدارة أو إلى فشل آلية إدارة المخاطر في البنك! الأمر صحيح لوكان بهذه الحالة, ولكن بالتأكيد سيختلف إذا حدثت انهيارات متتابعة في القطاع المصرفي وفي فترة قصيرة للغاية حيث اغلقت الجهات الرقابية الأمريكية في 10 مارس 2023 بنك "سيليكون فالي"، وسيطروا على ودائع العملاء في أكبر انهيار لبنك أمريكي منذ عام 2008, وجاءت هذه الإجراءات في الوقت الذي كان يسعى فيه البنك، وهو مقرض رئيسي في مجال التكنولوجيا، بكل السبل لجمع الأموال لسد خسارة من بيع الأصول المتأثرة بأسعار الفائدة المرتفعة, وأدت المشاكل التي تعرض لها إلى اندفاع العملاء لسحب أموالهم، وأثارت مخاوف بشأن حالة القطاع المصرفي, وقال المسؤولون إنهم تحركوا من أجل "حماية المودعين المؤمن عليهم", وحسب الجهات الرقابية المصرفية إن بنك "سيليكون فالي"، الذي يقع مقره الرئيسي في كاليفورنيا، واجه نقص السيولة واحتمال الإفلاس,[2] ويعدّ بنك سيليكون فالي المصرف الأمريكي الـ16 من حيث حجم الأصول، التي تجاوزت 209 مليارات دولار في نهاية العام الماضي، فيما بلغ حجم ودائع بلغت قيمتها أكثر من 175 مليار دولار، ويشكّل إفلاسه أكبر انهيار لمصرف في الولايات المتحدة منذ الأزمة المالية عام 2008,[3] ولم يقتصر الامر على بنك سيلفرجيت و بنك سيليكون فالي, فقد أغلق المشرعون في ولاية نيويورك يوم الأحد "سيغنتشر بنك" (Signature Bank) وذلك بعد يومين فقط من إغلاق سلطات كاليفورنيا "بنك سيليكون فالي"، في انهيار أدى إلى اضطراب الأسواق العالمية, وقالت إدارة الخدمات المالية بولاية نيويورك إنها استحوذت على "Signature Bank" وألحقت صفة المستلم بالمؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع، وذلك في ثاني حالة إفلاس لبنك في غضون أيام, وأضافت الإدارة في بيان أن الودائع لدى "Signature Bank" بلغت حوالي 88.59 مليار دولار في المجمل حتى يوم 31 ديسمبر., واعتبارا من 31 ديسمبر 2022، كان لدى البنك ما يقرب من 110.36 مليار دولار من الأصول، وفقا لإدارة الخدمات المالية بولاية نيويورك.[4]

هنا لابد أن نتساءل, ما هي علاقة انهيار البنوك بالركود الاقتصادي؟ وهل تأكيد العلاقة يعزز من التوقعات المبنية على حركة مؤشر يزن (11)؟ بالإمكان توضيح العلاقة من حيث المحاور التي يستند عليها المؤشر وهي البطالة والاستهلاك, وبأخذ التأثير على مستوى البطالة ننظر إلى التأثيرات غير المباشرة لانهيار البنوك, فانهيار بنك مثل "سيلفرجيت" وبنك "SVB"، قد يُسبِّب أزمات أكبر في صناعة التقنية، والتي منها استمرار تعثر الشركات الناشئة ماليا، والمزيد من عمليات تسريح الموظفين المستمرة، وانهيار أكبر في قطاع العملات المشفرة. (شترستوك),[5] معنى هذا أن انهيارات هذه البنوك ما هي إلا إشارة لما هو مقبل على الاقتصاد الامريكي, وبعبارة أخرى فهذه الانهيارات ما هي إلا بداية التشكل لموجة الركود القادمة.

---

1 Silvergate Capital Corporation Announces Intent to Wind Down Operations and Voluntarily Liquidate Silvergate Bank, https://www.aljazeera.net/, .2023\3\13 تم الاطلاع عليه في

2 لماذا أغلقت الجهات الرقابية الأمريكية بنك "سيليكون فالي"؟, bbc, 2023\3\10, https://www.bbc.com/arabic/business-64901056, تم الاطلاع عليه في 2023\3\13.

3 Hassan Refaei , إلى أي مدى يشكل انهيار بنك سيليكون فالي خطراً على النظام المصرفي الأمريكي والعالمي؟, https://arabic.euronews.com/, تم الاطلاع عليه في 2023\3\13.

4 بعد "بنك سيليكون فالي".. سلطات ولاية نيويورك تغلق مصرفا أميركيا جديدا, 2023\3\13, https://www.farsnews.ir/ar/news, تم الاطلاع عليه في 2023\3\13.

5 من سيلفرجيت إلى بنك وادي السيليكون.. لماذا تنهار بنوك التقنية تباعا؟, https://www.aljazeera.net/, تم الاطلاع عليه في 2023\3\13.

الخاتمة:

تطرق هذا البحث لواحدة من أهم الأولويات الاقتصادية في الوقت الراهن, فقد شهدت العشرون السنة الماضية العديد من الاحداث العالمية وفي مختلف الاتجاهات ابتداء من الاحداث السياسية وحتى الاحداث الصحية والطبيعية والتي كانت أخرها جائحة كورونا وحرب روسيا وأوكرانيا وأخيراً زلزال تركيا, وما زاد الطين بله هو التسارع في وقوع الاحداث وتعاظم تأثيراتها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية ما يزيد من احتماليات تحقق فترات ركود شديدة في العديد من الدول بما في ذلك الدول المتقدمة, لذا ينبغي على المجتمع العلمي الاقتصادي الاهتمام بموضع الركود الاقتصادي وأساليب مواجهته, ومن حيث هذا البحث فقد تم فيه التوصل إلى مؤشرات فعالة في التنبؤ بالركود مقارنةً بالمؤشرات التقليدية, وما يوصى به هو استمرار الباحثين في تطوير المؤشرات الأكثر فاعلية والعمل على تطبيقها واستخدامها في الواقع العملي.

الاستنتاجات:

أولاً: في الفرضية الأولى تم إثبات أن المؤشرات المستخدمة في التنبؤ بالركود الاقتصادي منفردة وتفتقر للترابط مع وجود حالات للتعارض فيما بينها ما يضعف فاعليتها, كما هو الحال في تناقضات التحليلات التنبؤية للاقتصاديين الامريكيين حول توجه الاقتصاد في خريف 2021, وهذه النتيجة عززت وأكدت ضرورة استحداث مؤشر يساعد في التنبؤ بالركود بشكل أقوى من المؤشرات الحالية.

ثانياً: تناولت الفرضية الثانية إثبات ارتباط معدلات البطالة والاستهلاك بتغير الوضع الاقتصادي, وبالرغم أن هذه النتيجة معروفة كما تعد قاعدة في المجال الاقتصادي, إلا أن ورودها في البحث يبين مدى أهمية المؤشرين في تكوين مؤشر حديث, كما أن هذه النتيجة هي في الأساس مدخل وتمهيد لإثبات الفرضية الثالثة.

ثالثاً: في الفرضية الثالثة تم دراسة إمكانية الربط بين معدلي البطالة والاستهلاك في علاقة رياضية رئيسية تبين الارتباط بين عنصري المؤشر مثلت المؤشر المستحدث للتنبؤ بالركود.

رابعاً: وتعتبر الفرضية الرابعة امتداد للثالثة وفيها تم إيجاد مؤشرين مساندين بتطبيق المتوسطات الثنائية والثلاثية على مؤشر الركود المستحدث, وسمي المؤشر المستحدث والمتوسطات بمؤشرات يزن (11)

خامساً: في الفرضية الخامسة تم اختبار المؤشر على بيانات فعلية للاقتصاد الامريكي للعامين 2021 و 2022, والحصول على قيم مجردة تم عكسها كرسم بياني, ومن ثم تم تحليل الرسم البياني جانبين:

- تحليل واقع الاقتصاد الامريكي خلال السنتين الامر الذي نتج عنه تطابق كامل بين نتائج مؤشرات يزن (11) والنتائج الفعلية المتحققة في الاقتصاد.
- تحليل التوجه العام والتنبؤ بحركة الاقتصاد في 2023 ما نتج توافق كامل بين نتائج تحليل المؤشرات مع توقعات خبراء بنك أوف أمريكا.

وهذا ما أثبت فاعلية مؤشرات يزن (11) في الواقع العملي.

لائحة المراجع

1. Hassan Refaei , إلى أي مدى يشكل انهيار بنك سيليكون فالي خطراً على النظام المصرفي الأمريكي والعالمي؟, https://arabic.euronews.com./
2. Justin Fox, بلومبرغ مقال رأي, لماذا يغضب الأمريكيون, https://www.asharqbusiness.com./
3. الاقتصاد الأمريكي ينمو بوتيرة أعلى من التوقعات, https://arabic.rt.com/business.
4. أنطونيو فاتاس, التنبؤ بالركود الاقتصادي, https://www.awforum.org./
5. بدر أبو نجم – جامعة بيرزيت, الاقتصاد الأمريكي في ظل جائحة كورونا, المركز الديمقراطي العربي, 2 فبراير 2023, https://democraticac.de./
6. بعد "بنك سيليكون فالي".. سلطات ولاية نيويورك تغلق مصرفا أميركيا جديدا, 13\3\2023, https://www.farsnews.ir/ar/news.
7. خبير اقتصادى: 2023 قد يكون عامًا صعبًا بالنسبة للولايات المتحدة, https://www.alborsaanews.com./
8. ذي يزن الاعوش, الاجراءات الاقتصادية اللازمة لمواجهة أثار الأحداث غير الاعتيادية (دراسة حالة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي), المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد (14) يناير (2021) ألمانيا – برلين.
9. ذي يزن الاعوش, التصنيف المنفرد والمرحلي للمستويات الاقتصادية باستخدام نماذج يزن "دراسة تحليلية مقارنة لنظرية رستو " المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد (24), فبراير (2023), ألمانيا – برلين.
10. ذي يزن الاعوش, التنبؤ بحركة الاسعار بعد وقوع الحدث القاطع باستخدام التماثل السعري, المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية العدد (15), فبراير (2021), ألمانيا – برلين.
11. ذي يزن الاعوش, بناء أسس التعامل مع المشكلة الإقتصادية وفق الرؤية الفلسفية لمفهوم المشكلة العلمي (أساليب الاسقاط لمستويات حدة المشكلة حسب نماذج يزن 4 , 5 , 6)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد (21)، مايو (2022)، ألمانيا – برلين.
12. ركود اقتصادي, https://ar.wikipedia.org./
13. الركود الاقتصادي, 23 فبراير، 2021, https://mafaheem.info./
14. فيروس كورونا: مؤشرات الركود العالمي تظهر في سنغافورة, https://www.bbc.com./
15. لماذا أغلقت الجهات الرقابية الأمريكية بنك "سيليكون فالي"؟, bbc, https://www.bbc.com/arabic/business-64901056.
16. متوسط حسابي, https://ar.wikipedia.org./
17. معلومات عن ركود اقتصادي على موقع id.loc.gov. "id.loc.gov".
18. من سيلفرجيت إلى بنك وادي السيليكون.. لماذا تنهار بنوك التقنية تباعا؟, https://www.aljazeera.net./

19. مؤشرات النمو الاقتصادي وخصائصها, https://ar.warbletoncouncil.org/

20. نمو الاقتصاد الامريكي بـ2.1% 2022, https://alrai.com/article.

21. نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.3% الربع الثالث, وكالة الانباء القطرية, https://www.qna.org.qa/ar-QA/News-Area/News.

22. يوسف عزت, مفهوم الركود الاقتصادي و متى يتحول إلى كساد, 24 أكتوبر، 2019, https://forexaraby.com/.

23. David N. Hyman, Economics, Fourth Edition, McGraw-Hill, New York, 1997,.

24. Difference Between Recession and Inflation, http://www.differencebetween.net/,

25. KIMBERLY AMADEO (18-1-2019), "What Is a Recession? Examples, Impact, Benefits" ، www.thebalance.com, Retrieved 17-4-2019. Edited.

26. Silvergate Capital Corporation Announces Intent to Wind Down Operations and Voluntarily Liquidate Silvergate Bank, https://www.aljazeera.net/,.

27. Taylor Tepper and Michael Adams, Are We In A Recession Yet?, https://www.forbes.com/advisor/investing,

28. THE INVESTOPEDIA TEAM Updated February 07, 2023, What Is a Recession?, https://www.investopedia.com/,

29. The Rich, the Right, and the Facts: Deconstructing the Income Distribution Debate", 'The American Prospect'

أهمية التحويلات المالية للمهاجرين الريفيين بديار المهجر وانعكاساتها السوسيو- اقتصادية بقبيلة امطالسة (الريف الشرقي)

The importance of remittances to rural immigrants in their homes and their socio-economic repercussions : a case study of the Amtalsa tribe

القلوشي محمد، طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة

لعبودي محمد، طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة

بلغيثري الحسن، أستاذ التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب

الجامعة التونسية، تونس المدينة، تونس

الملخص:

تعتبر منطقة الريف عامة ومن بينها الريف الشرقي بالخصوص إحدى المناطق القديمة لانطلاق تيارات هجروية مهمة سواء في اتجاه الداخل أو الخارج، وهذا المجال يعتبر اليوم من بين أهم الأحواض المغربية التي تعرف نزيفا ديموغرافيا مهولا، وارتباطا بالموضوع شكلت علاقة الهجرة الدولية بالمجتمع والاقتصاد و المجال موضوعا خصبا للعديد من الدراسات. وطرحت في هذا الباب إشكالية حول دور عائدات الهجرة الدولية في تنمية الاقتصاد الوطني و الجهوي و المحلي. لذلك فهذا المقال يتناول إشكالية التحويلات المالية للمهاجرين وانعكاساتها المختلفة الاقتصادية والسوسيومجالية .

الكلمات المفتاحية: التحويلات المالية، المهاجرين الريفيين، الانعكاسات السوسيواقتصادية، الريف الشرقي، قبيلة امطالسة.

Abstract :

The Rif region in general, including the eastern countryside in particular, is considered one of the ancient regions for the launch of important migratory currents, whether in the direction of the interior or the exterior, and this area is considered today among the most important Moroccan basins that know a massive demographic drain. In connection with the subject, the relationship of international migration to society, the economy and the field constituted a fertile subject for many studies at the international and national levels. In this section, a problem was raised about the role of international migration revenues in the development of the national, regional and local economy. Therefore, this article deals with the problem of immigrants' remittances and their various economic and sociological repercussions.

Key words : Money transfers, rural immigrants, Socioeconomic repercussions, Eastern countryside Amtalsa tribe.

مقدمة:

يعتبر موضوع الهجرة عامة والهجرة الدولية خاصة من بين المواضيع التي استأثرت اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين بقضايا التنمية والإعداد وتدبير التراب سواء من طرف الاقتصاديين أو الجغرافيين أومن طرف علماء التاريخ وفقهاء القانون، إنها ظاهرة عرفتها البشرية منذ القدم ولا زال مسلسلها متواصل إلى يومنا هذا، بل سرَّعت العولمة من وتيرتها، وطبيعي جدا أن هذه الحركات البشرية رافقتها مجموعة من التحولات والتغيرات سواء على مستوى مجالات الانطلاق أو مجالات الوصول والاستقطاب والريف الشرقي لا يخرج عن هذه القاعدة. حيث كانت للهجرة بهذا المجال آثار سوسيومجالية بارزة، ولدراسة هذا الموضوع يتعين رصد التطور التاريخي للهجرة والعوامل المفسرة لها ورصد الانعكاسات المترتبة عنها لفهم الظاهرة في شموليتها.

1. إشكالية الدراسة

أسهمت الهجرة الدولية في إحداث تحولات سوسيو مجالية بارزة بمجالات انطلاق تيارات الهجرة، كما أحدثت تفاوتات اجتماعية صارخة بين طبقات المجتمع، وفي الوقت آنه تشكل موردا اقتصاديا محليا يمكن أن يُعوَّل عليه لبناء مسارات التنمية الترابية خصوصا إذا علمنا أن المنطقة المدروسة تستقبل أموال مهمة جدا عن طريق التحويلات السنوية للمهاجرين الريفيين بديار المهجر. لمعالجة هذا الموضوع سنصوغ الاشكالية على الشكل التالي: ***إلى أي حد ساهمت تيارات الهجرة الدولية والعائدات المالية المرتبطة بها في إحداث تحولات سوسيو-اقتصادية بالمجال المدروس؟***

2. المنهج المتبع وأدوات العمل

اعتمدنا في هذا العمل على الملاحظة والاستمارة الميدانية والمقابلة الفردية كما اعتمدنا على بعض الدراسات السابقة لتتبع مسار وتاريخ الهجرة بالريف الشرقي والآليات المتحكمة فيها، كما وظفنا أدوات جغرافية متعددة لرصد الظاهرة، منها المعالجة الإحصائية واستخدام نظم المعلومات الجغرافية لتمثيل الظواهر كرطوغرافيا، أما بخصوص المنهج المتبع في الدراسة فقد فرضت علينا طبيعة الموضوع اتباع المنهج التاريخي لرصد الجذور التاريخية لظاهرة الهجرة بالمنطقة والمنهجين الوصفي والتحليلي.

3. الموقع الجغرافي لمجال الدراسة

تقع قبيلة امطالسة حسب الإحداثيات الجغرافية بين خطي طول '10 °3 و'40 °3 غرب خط غرينتش وبين خطي عرض°34 و '35 °35 شمال خط الاستواء وهي بذلك تنتمي جغرافيا إلى سلسلة جبال الريف الشرقي وتحدها شمالا كتلة ايت سعيد وجنوبا حوض جرسيف، وشرقا قبيلتي قلعية وبني بويحي وغربا كتلة بني توزين –تفرسيت.

خريطة رقم 1. موقع قبيلة امطالسة ضمن التقسيم القبلي لقبائل الريف

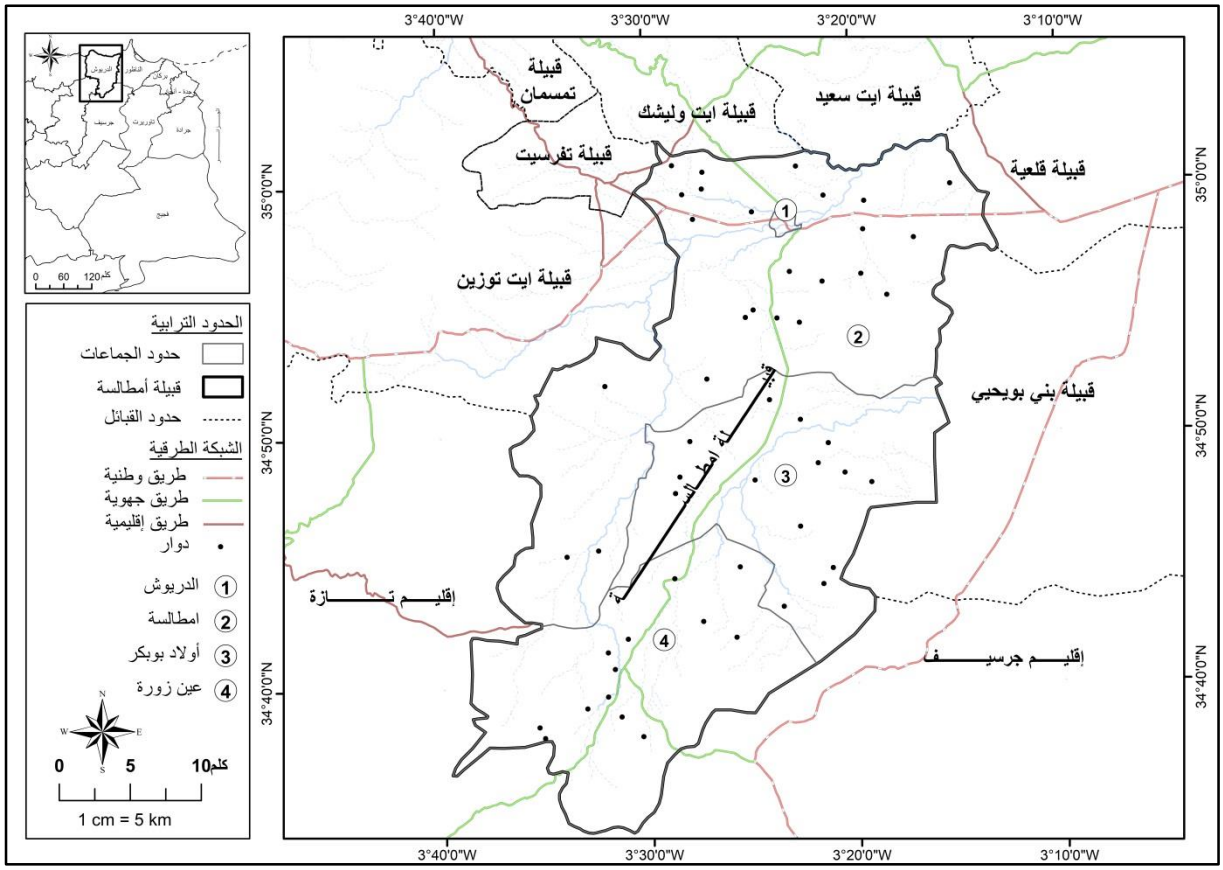

المصدر: خريطة التقسيم القبلي للريف، خريطة التقسيم الاداري للمغرب، بتصرف الطالب الباحث

ومن الناحية الإدارية تنتمي القبيلة إلى إقليم الدريوش وبالضبط إلى دائرة الدريوش، كما تتكون من أربع جماعات، منها ثلاث جماعات قروية (عين زورة، أولاد بوبكر، امطالسة) وجماعة حضرية (الدريوش). وتحد شمالا من قبيلتي ايت سعيد وايث وليشك وجنوبا إقليم جرسيف وشرقا إقليم الناظور وغربا إقليم الحسيمة وفي الجنوب الغربي إقليم تازة وهي بذلك تستحوذ على ربع سكان الإقليم بتعداد سكاني وصل حسب الإحصاء الرسمي للسكن والسكنى سنة 2014 إلى ما يقارب 50183 نسمة[1].

النتائج والمناقشة

1) يعتبر الريف الشرقي إحدى أهم المناطق المغربية القديمة لانطلاق تيارات هجروية

تبقى الموارد المحلية التي تختزنها المنطقة محدودة وعاجزة عن ضمان دخل محترم للفلاح وساكنة المجال القروي، لذا فكر السكان المحليين ومنذ فترة طويلة بالبحث عن موارد إضافية يمكن اتخاذها كمصدر يضمن لهم الاستمرار والاستقرار بمجالاتهم، فانصب تفكيرهم في البداية حول تنويع مصادر الدخل بين الفلاحة والصيد البحري والتجارة وغيرها وأحيانا الخروج عن حدودهم الطبيعية بحثا عن العمل، من هنا انطلقت الإرهاصات الأولى للهجرة بهذا الحوض الذي يعتبر اليوم من بين الأحواض الكبرى المغربية التي تعرف نزيفا ديموغرافيا مهولا. ولمقاربة هذه الإشكالية مقاربة تاريخية، سنركز

1- بلغيثري الحسن والقلوشي محمد (2022)- التغيرات المناخية وانعكاساتها على الموارد المائية: دراسة حالة قبيلة امطالسة (الريف الشرقي)، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد 5، العدد العاشر، المركز الديموقراطي العربي، صص 340-352.

على نقطتين أساسيتين الأولى الحديث عن هجرة الريفيين نحو الجزائر والثانية بروز الهجرة الدولية من الريف الشرقي في اتجاه أوروبا الغربية أساسا.

1.1. هجرة موسمية مكثفة نحو الغرب الجزائري بحثا عن العمل مع بداية القرن التاسع عشر

ساهمت مجموعة من الظروف الطبيعية والاضطرابات السياسية والاجتماعية التي كانت تعيش على وقعها منطقة الريف في تزايد عدد المهاجرين نحو الجزائر ومن ثم نحو أوروبا، كما كان للاستعمار الإسباني أيضا دور في إفراغ أرياف الريف الشرقي حيث قام بتسهيل عملية الهجرة لكون المنطقة كانت معروفة بمقاومتها الشرسة للمعمر وكانت تشكل مصدر إزعاج أمام المشروع الاستعماري القاضي باحتلال المغرب واستغلال خيراته وما كان يختزنه من ثروات معدنية وطبيعية مهمة. وفي السياق ذاته يشير ***الباحث بلكندوز*** إلى هذه المسألة قائلا: " لقد كان لهجرة الريفيين نحو الجزائر مظهر سياسي مهم حيث كانت تعتبر وسيلة من وسائل التهدئة للحد من المشاكل الاجتماعية لبعض المناطق. وإن إرسال الريفيين للجزائر يعني توفير مدخول للعديد من الأسر وهذا ما يشكل صمام ناجع بالمناطق المضطربة". ينضاف إلى ذلك أن الاستعمار الفرنسي بالجزائر كان بحاجة ماسة لليد العاملة الفلاحية المغربية خاصة عندما يتعلق الأمر بالعمل الموسمي كالحصاد والدرس وجني المحاصيل كما يؤكد ذلك ***الباحث محمد حمجيق*** بقوله "لأن اليد العاملة المغربية كانت أساسية للمعمرين الفلاحيين، وتم استغلالها في النشاط الفلاحي كالحصاد وجني الكروم وشق القنوات"[1]. واستمرت الهجرة على هذا المنوال وتوطدت العلاقة بين الريفيين المهاجرين والمعمرين الفرنسيين وتحولت من هجرة موسمية إلى هجرة استقرار بالجزائر في حين اختارت فئة أخرى من العمال الموسميين التردد من حين لآخر على مناطقهم ومجالاتهم الأصلية إلى غاية السبعينيات من القرن الماضي.

أما بخصوص عدد المهاجرين نحو الجزائر فقد بلغ عددهم حسب ما أشار إليه الباحث محمد الأمين البزاز إلى حوالي 64000 مهاجرا من المغرب نحو الجزائر في الفترة ما بين 1878 و1882م[2] " في حين يشير الباحث أوجيست **موليراس (Moulieras)** عام 1995 إلى وجود أكثر من 20000 عاملا ريفيا لدى المعمرين الفرنسيين بالجزائر. وحدد الباحث **ميج(Miege.J.L)** عددهم في حوالي 30000 مهاجر موسمي[3].

2.1. الهجرة الدولية نحو أوروبا

إن العوامل التي أدت إلى إفراغ بوادي الريف الشرقي هي نفسها العوامل التي ساهمت في نشاط حركة هجرية نحو أوروبا إضافة إلى بحث الريفيين عن تحقيق الارتقاء الاجتماعي وتأثرهم بالحضارة الغربية وبعد استقلال الجزائر توقفت الهجرة من الريف نحو هذا البلد لتتجه نحو دول أوروبا الغربية ابتداء من ستينيات القرن الماضي[4].

واستمرت الهجرة على هذا المنوال لكن هذه المرة في اتجاه دول أوروبا الغربية، ولا يمكن تفسير هذا الاستمرار إلا في إطار النموذج الكلاسيكي الذي يرجع بشكل مطلق العوامل الموضوعية للهجرة إلى الثنائية القائمة على مجال طارد ومجال

1- حمجيق محمد (2001)- الهجرة الدولية والتنمية بالريف الأوسطن أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب، ظهر المهراز، فاس، ص 17

2- محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط.

3- Jean-Louis Miège Latin (1989) le Maroc et l'Europe (1830 1894) PUF,Paris. p50

4- الحسين بوظليب (2010) الهجرة الدولية بالريف الشرقي وانعكاساتها، مقال منشور ضمن مجلة أسيناك، عدد مزدوج 4-5، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ص 65.

جاذب **(Push out /Pull up)** وهذا النموذج ما هو إلا نتاج للتقسيم الدولي للعمل، وهكذا فابتداء من الستينيات من القرن الماضي تزايدت وتيرة الهجرة المغربية نحو أوروبا الغربية بشكل سريع وأخذت طابعا مؤسساتيا وفي هذا الإطار سعت الدول الأوروبية إلى عقد اتفاقية ثنائية مع المغرب، تحدد بموجبها شروط وقطاعات العمل والإقامة في هذه الدول. ومباشرة بعد ذلك عملت الدول الأوروبية على فتح مكتب لها في المغرب لاختيار العمال المرشحين للهجرة في عين المكان[1]

.

عموما عرفت المنطقة هجرة قديمة بحثا عن ظروف عمل وعيش أحسن وأفضل مما هي عليه بمجالها خصوصا في ظل تزايد فترات الجفاف وانعكاساتها السلبية على الفلاحة وضعف البنية التحتية وصعوبة الولوج للخدمات الأساسية...كلها عوامل ساهمت بشكل أو بآخر في هجرة مكثفة وإفراغ كبير لبوادي المنطقة المدروسة.

2) العوامل المحركة لتيارات الهجرة الدولية بقبيلة امطالسة

لقد تعددت العوامل المساهمة في انطلاق تيارات هجروية بهذا الحجم بقبيلة امطالسة، بعضها مرتبط بالظروف التاريخية والاضطرابات السياسية التي عرفتها منطقة الريف عامة كما أشرنا سالفا، وأخرى ذات صلة بصعوبة الوسط الطبيعي وتزايد الضغط على الموارد الترابية المحدودة، الشيء الذي ساعد على استفحال ظاهرة الهجرة منذ القرن الماضي ولازالت مستمرة إلى اليوم.

1.2. النمو الديموغرافي والتركز البشري عامل محرك للهجرة

تعتبر أرياف الريف عامة والريف الشرقي بالخصوص من بين البوادي المغربية التي تعرف نموا ديموغرافيا سريعا وتركزا بشريا مهما، الشيء الذي انعكس على تزايد الطلب على الأرض ومواردها إضافة إلى الحاجة المتزايدة إلى الخدمات الأساسية، وبالتالي فالمجال لم يعد قادرا، وأمام محدودية الموارد الاقتصادية، على استيعاب هذا الضغط لذلك كانت الهجرة هي الآلية التي اتخذها السكان لتجاوز وضعهم السوسيواقتصادي والتخفيف من الضغط على المجال.

شكل رقم 1. تطورعدد سكان جماعات قبيلة امطالسة ما بين 1994 و2014

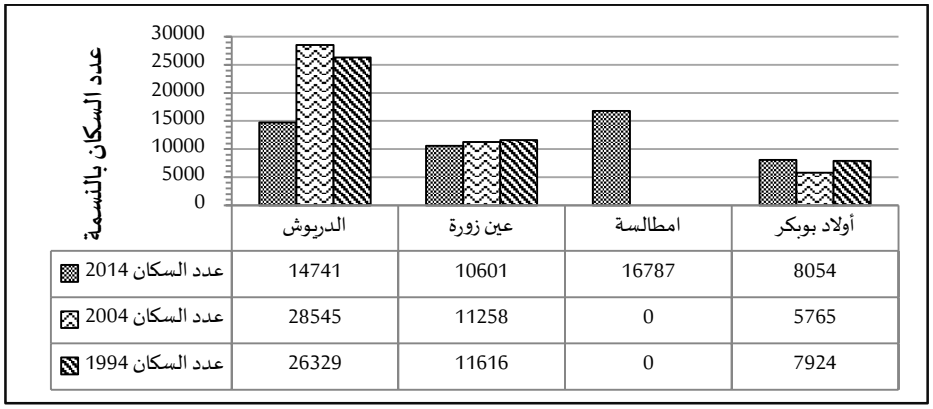

	الدريوش	عين زورة	امطالسة	أولاد بوبكر
عدد السكان 2014	14741	10601	16787	8054
عدد السكان 2004	28545	11258	0	5765
عدد السكان 1994	26329	11616	0	7924

المصدر: معطيات الإحصاءات الرسمية للسكان والسكنى 1994، 2004، 2014

1 -Belgandouz A. (1987), « L'émigration des travailleurs marocains », in Grande Encyclopédie du Maroc, Rabat. p. 37-64 نقلا عن الحسين بوظليب (2010) مرجع سابق ص65

يتضح من خلال الشكل رقم (1) رغم التراجع النسبي الذي سجلته جماعات قبيلة امطالسة إلا أن عدد السكان لا زال مرتفعا بحيث بلغ المجموع حسب آخر إحصاء ما يقارب 50138 نسمة، مقارنة مع إحصاء 1994 حيث العدد كان محصورا في حوالي 45 ألف نسمة. إلى جانب هذا تسجل جماعات قبيلة امطالسة تفاوتات واضحة في عدد السكان، وبذلك تأتي جماعة الدريوش (مركز حضري) في الرتبة الأولى تليها عين زورة وأولاد بوبكر وأخيرا امطالسة.

إلى جانب هذا، تعرف القبيلة تركز بشري مهم، بحيث يصل متوسط الكثافة السكانية إلى 98 ن/كلم^2 كما هو موضح من خلال الخريطة الموالية

خريطة رقم 2. توزيع الكثافة السكانية بجماعات قبيلة امطالسة

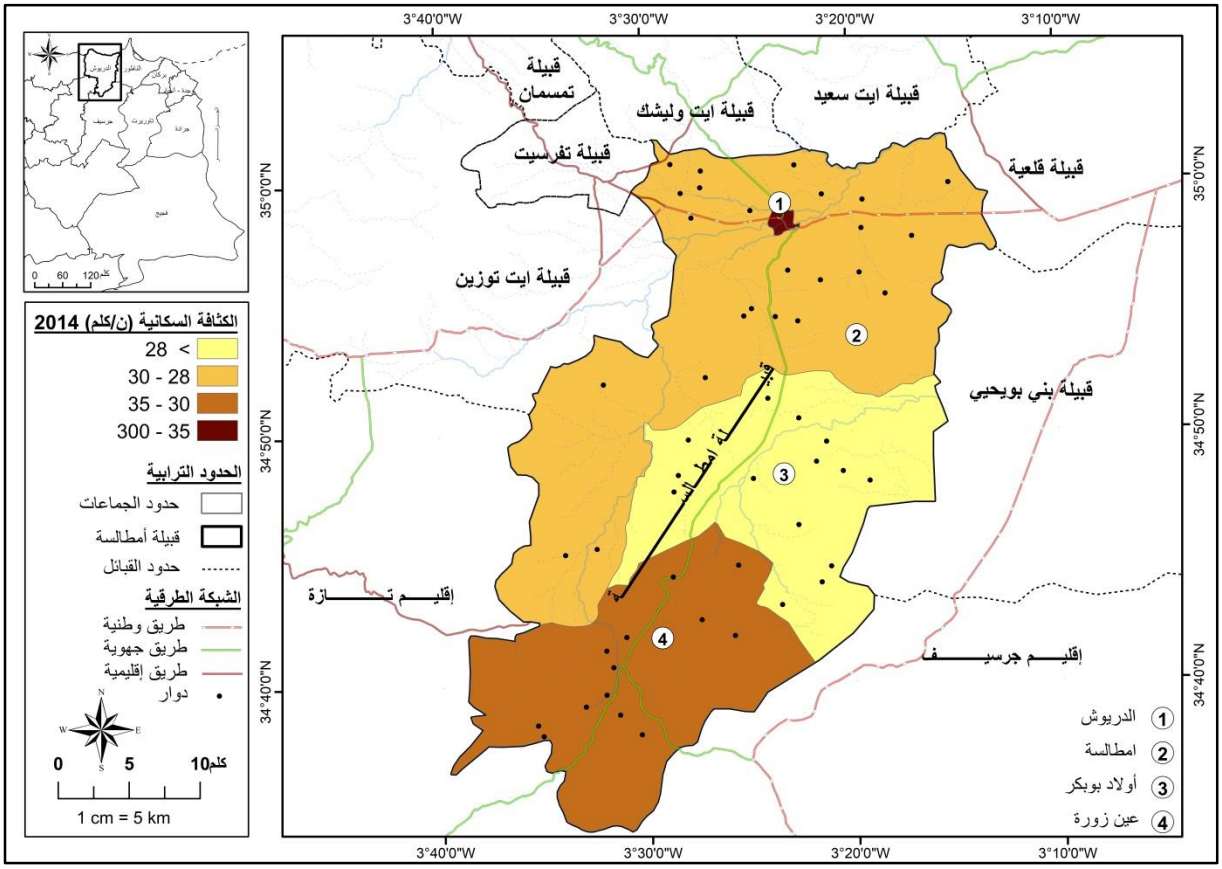

المصدر: خريطة التقسيم القبلي للريف، خريطة التقسيم الاداري للمغرب، معطيات الإحصاء الرسمي للسكان والسكنى 2014

نستنتج من خلال الخريطة أن المجال الذي نحن بصدده يعرف بالفعل كثافة سكانية مهمة، ومن ثم تركز بشري وضغط كبير على الموارد الطبيعية (الماء، الغابة، التربة)، فالكثافة السكانية تتراوح ما بين 28 ن/كلم^2 و300 ن/كلم^2 مع تسجيل تفاوتات واضحة بين الجماعات بحيث تعتبر جماعة الدريوش أعلى كثافة (300 ن/كلم^2) فيما تسجل جماعة أولاد بوبكر أضعف كثافة (أقل من 28 ن/كلم^2).

2.2. قساوة الوسط الطبيعي

تعتبر ملاءمة البيئة الطبيعية من عدمها عاملا حاسما لدراسة واقع استقرار أو هجرة المجموعات البشرية من مجال لآخر؛ بمعنى كلما كانت ظروف الوسط الطبيعية ملاءمة كلما كانت ظروف الاستقرار مساعدة والعكس صحيح، ونقصد بالظروف الطبيعية أساسا المناخ وطبيعة التضاريس والجريان السطحي والمياه الجوفية وكل ما له علاقة وتأثير على الأنشطة البشرية.

إن المجال المدروس يتميز بظروف طبيعية صعبة إلى قاسية، فالتضاريس رغم الانتشار المهم للمجال السهلي إلا أنه يبقى دون الاستغلال الأمثل نظرا لنوع التربة المنتشرة والتي لا تشجع على التكثيف الزراعي، أضف إلى ذلك طبيعة المناخ السائد الذي ينتمي للمناخ المتوسطي شبه الجاف المتميز بعدم الانتظام الزماني والمكاني للتساقطات وما له من انعكاسات على الزراعة خاصة البورية بحيث التساقطات لا تتعدى 500 ملم في المواسم الجيدة والمطيرة، أما الموارد المائية باعتبارها شرطا أساسيا للاستقرار تتوزع هي الأخرى بشكل لابأس به غير أنها تواجه عدة تحديات مرتبطة بتوالي سنوات الجفاف وتزايد حدة التغيرات المناخية العالمية مما أثر على الفرشة المائية السطحية والجوفية على السواء.

3.2. هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للساكنة

إلى جانب الظروف التاريخية والسياسية والطبيعية، تساهم أيضا الأوضاع الاقتصادية في تنشيط حركة الهجرة الدولية بمنطقة الريف الشرقي، لا سيما أن أغلب الساكنة خاصة القروية تعتمد أولا وأخيرا على اقتصاد فلاحي معاشي بالدرجة الأولى الذي لم يعد أمام تردد فترات الجفاف بحدة على المنطقة على ضمان دخل محترم للفلاح ولأسرته بالمنطقة؛ بمعنى آخر لم تعد الفلاحة لوحدها قادرة على تجاوز الصعوبات المادية للساكنة.

شكل رقم 2. معدلات النشاط والبطالة بالجماعات الترابية لقبيلة امطالسة (%)

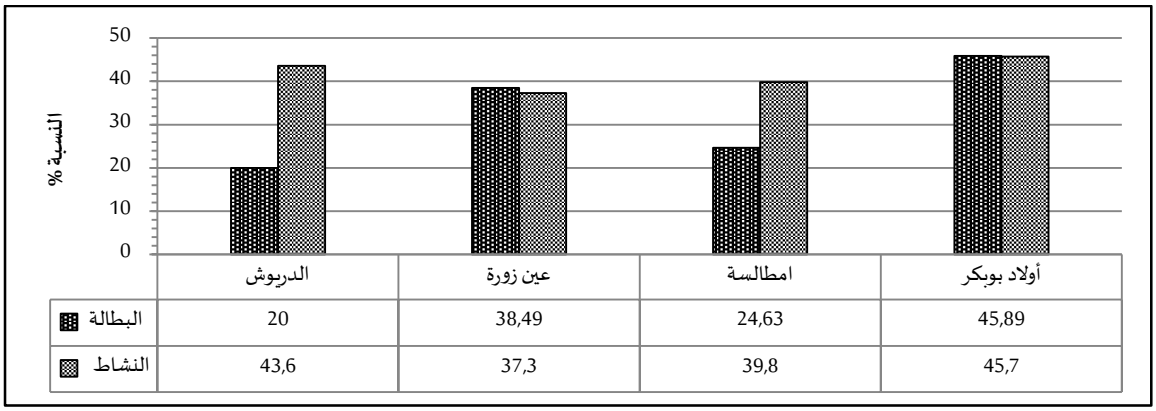

	الدريوش	عين زورة	امطالسة	أولاد بوبكر
البطالة	20	38,49	24,63	45,89
النشاط	43,6	37,3	39,8	45,7

المصدر: الإحصاء الرسمي للسكان والسكنى، إنجاز شخصي

يبلغ معدل النشاط بقبيلة امطالسة 41.6% مع تسجيل تفاوت من جماعة لأخرى، وتتصدر جماعة أولاد بوبكر باقي الجماعات بنسبة 45.7% تليها جماعة الدريوش ب 43.6% وتأتي جماعة عين زورة في الرتبة الأخيرة ضمن جماعات امطالسة بنسبة 37.3%. هذه الأرقام تؤكد ارتفاع حجم البطالة بالقبيلة حيث بلغت حسب آخر إحصاء حوالي 32.25%

وهي بذلك تتجاوز معدل الإقليم الذي بلغ 14.1%، والمعدل الجهوي الذي وصل إلى 17.1%، وتسجل نسب البطالة تباين واضح على مستوى الوحدات الترابية المكونة للقبيلة وبذلك فهي ترتفع لدى أغلب الجماعات القروية مسجلة 45.89% بأولاد بوبكر و 38.63% ب عين زورة و24.63% بامطالسة بالمقابل لا تتعدى 20% بالجماعة الحضرية بالدريوش.

كذلك يمكن قياس مستوى الوضع الاقتصادي للسكان بالاعتماد على مؤشرات الفقر والهشاشة كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم 3. معدلات الفقروالهشاشة بالجماعات الترابية لقبيلة امطالسة

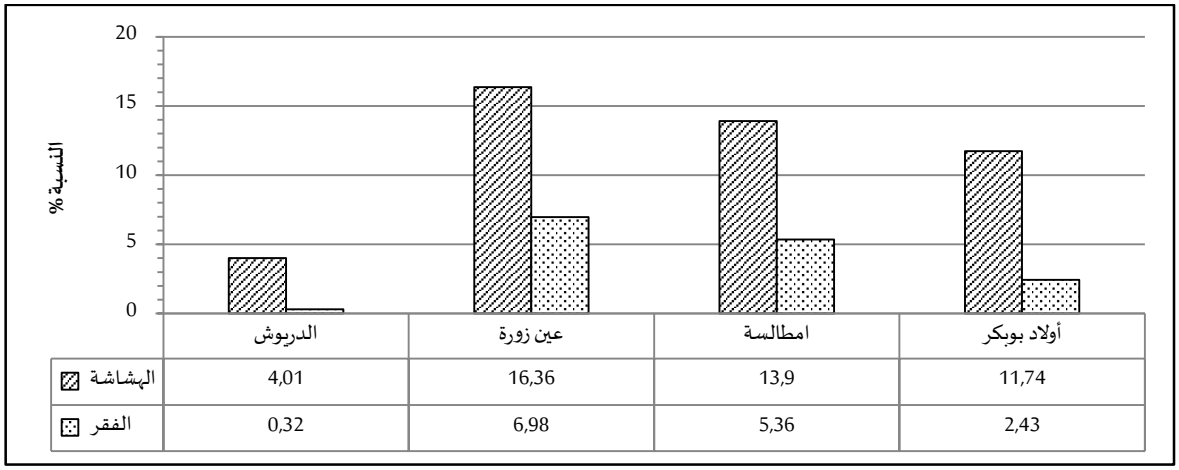

	الدريوش	عين زورة	امطالسة	أولاد بوبكر
الهشاشة	4,01	16,36	13,9	11,74
الفقر	0,32	6,98	5,36	2,43

المصدر: الإحصاء الرسمي للسكان والسكنى 2014، إنجاز شخصي

يبدو أن معدلات الفقر والهشاشة لا زالت مرتفعة لدى سكان القبيلة، رغم التحسن النسبي للوضع السوسيواقتصادي بفضل تحويلات المهاجرين، وهذا من طبيعة الحال ما انعكس على مستوى إفراغ أرياف المنطقة خاصة الفئة النشيطة التي من المفترض أن تساهم في خلق دينامية اقتصادية في حال تأهيلها والاستثمار فيها وتوفير لها ظروف العيش والاستقرار.

3) عائدات الهجرة الدولية والاستثمارات المختلفة للمهاجرين الريفيين بموطنهم الأصل

شكلت علاقة الهجرة الدولية بالمجتمع والاقتصاد والمجال موضوعا للعديد من الدراسات على المستويين الدولي والوطني. وطرحت في هذا الإطار إشكالية حول دور عائدات الهجرة الدولية في تنمية الاقتصاد الوطني والجهوي والمحلي.

1.3. أهمية التحويلات المالية للمهاجرين

تعتبر التحويلات المرتبطة بالهجرة الدولية موردا اقتصاديا مهما يمكن الاعتماد عليه كمورد تكميلي لتنشيط الاقتصاد المحلي وإضافة نوعية لخزينة الفلاح خصوصا في المجالات التي تعتمد بشكل كبير على عائدات الفلاحة والأنشطة غير المهيكلة.

تلعب التحويلات المالية المرتبطة بالهجرة دورا أساسيا في إحداث تحولات وديناميات جديدة بمناطق الانطلاق، كما تعتبر موردا مهما يمكن تثمينه وتوجيهه لتنمية المنطقة وتحسين وضعية السكان السوسيواقتصادية. كما تعتبر الهجرة متنفسا

اقتصاديا، ومورد ثمين يساهم في تحسين ظروف عيش العديد من الأسر الريفية سواء تعلق الأمر بالمهاجرين أنفسهم أو بأسرهم التي تتلقى الدعم من الخارج، وبفضلها يتم التغلب على مجموعة من التحديات المرتبطة بالجانب المادي لبعض الأسر.

لقد بين العمل الميداني أن نسبة مهمة من الأسر بالقبيلة تتلقى المساعدات من طرف أفراد عائلاتهم بديار المهجر، وتختلف هذه المساعدات منها ما هو مادي وأخرى ذات ارتباط بالتجهيزات المنزلية والفلاحية وغيرها، وهكذا نجد أن حوالي 70% من هذه المساعدة تكون عبارة عن مساعدة مالية تقدر ب1000 درهما فما فوق حسب عدد ووضعية كل مهاجر في ديار المهجر، بينما نسبة 15 % من هذه العائدات تكون عبارة عن مساعدات تهم القطاع الفلاحي من أدوات وغيرها و15 % المتبقية تكون عبارة عن مساعدات تشمل التجهيزات المنزلية (ثلاجات، أفران، أدوات المطبخ...)[1].

أما بخصوص قنوات التحويل فقد بين العمل الميداني أن أزيد من 64% من تحويلات المهاجرين تتم عن طريق الوكالات البنكية (بريد بنك، الشعبي، وفاكاش...) و32% يتم إرسالها عبر الأصدقاء، وأخيرا النسبة المتبقية تعتمد على وسائل أخرى (وسائل نقل البضائع والسلع)

شكل رقم 4. قنوات التحويلات المالية للمهاجرين

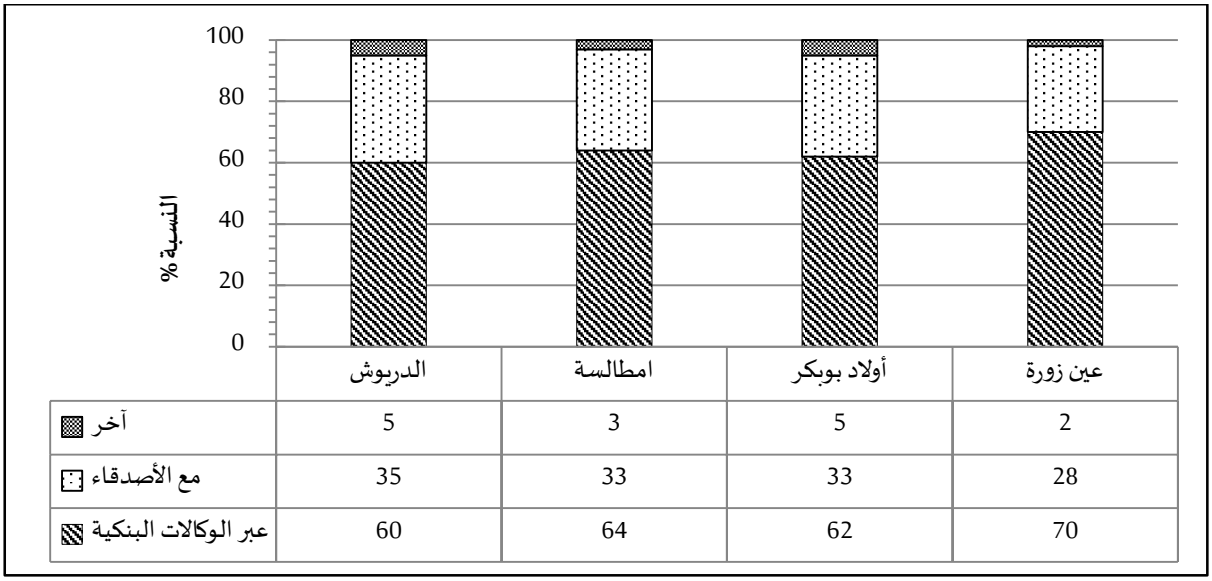

	الدريوش	امطالسة	أولاد بوبكر	عين زورة
آخر	5	3	5	2
مع الأصدقاء	35	33	33	28
عبر الوكالات البنكية	60	64	62	70

المصدر : نتائج الاستمارة الميدانية (2021)، عينة 3%

أما فيما يخص التحويلات المالية رغم أهميتها فهي تبقى تحويلات غير منتظمة في الغالب، يمكن تفسيرها بعدة أسباب منها الوضعية المادية للمهاجر بديار المهجر ونوع العمل ودرجة القرابة للأسرة.

1- القلوشي محمد، بوكلبة إسماعيل، بلغيثري الحسن (2021)- البعد الاقتصادي والتنموي للهجرة الدولية: دراسة المجال الساحلي المتوسطي حالة: أمجاو- تزاغين (الريف الشرقي)، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ص 219

شكل رقم 5. طبيعة التحويلات المالية المقدمة من طرف المهاجرين لأسرهم بقبيلة امطالسة

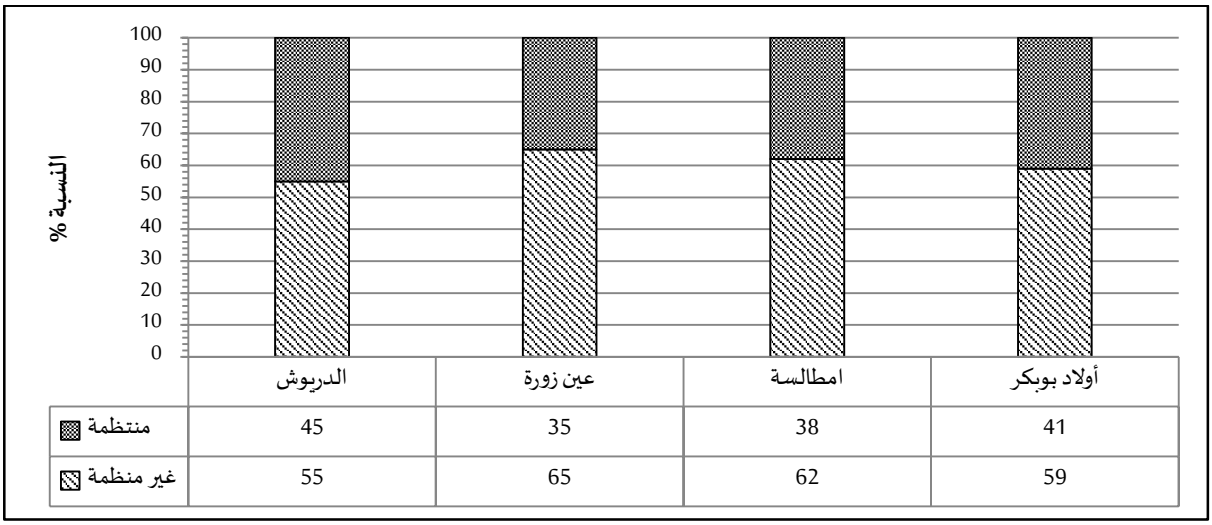

المصدر : نتائج الاستمارة الميدانية (2021) عينة 3%

لقد أظهرت نتائج الاستمارة الميدانية أن نسبة 60.25% من الفئة المستجوبة تتلقى تحويلات مالية غير منتظمة ويتعلق الأمر بالإرساليات التي يقدمها المهاجرون لأسرهم في مناسبة من المناسبات (الزواج، الأعياد، رمضان...) أو في المواسم الأخرى(الموسم الدراسي، الفلاحي...). بينما تتلقى نسبة 39.75% من المبحوثين تحويلات منتظمة غالبا ما يكون مصدرها فرد قريب جدا من رب الأسرة كالابن مثلا أو الأخ أو الأخت... كما أن هذه التحويلات خلقت تفاوتات اجتماعية صارخة بين الأسر المكونة للجماعة والدوار.

2.3. أغلب استثمارات المهاجرين موجهة نحو العقار

تتنوع استثمارات المهاجرين الذين لازالوا على اتصال بمجالهم بين الاستثمار في قطاع البناء والتجارة والخدمات والفلاحة بحيث أن نسبة كبيرة من المهاجرين الريفيين بعد قضائهم لمدة تزيد عن بضعة سنوات في ديار المهجر يتبادر إلى ذهنهم فكرة الاستثمار داخل مجالهم، وهي خاصية لا تنطبق فقط على مجالنا وإنما على منطقة الريف ككل. عموما سنقدم صورة عامة عن نوع المشاريع التي يرغب المهاجرين الاستثمار فيها انطلاقا من الاستمارة الميدانية والمعاينة الميدانية المباشرة.

شكل رقم 6. توزيع المهاجرين الريفيين حسب رغبتهم في الاستثمار في القطاعات المختلفة

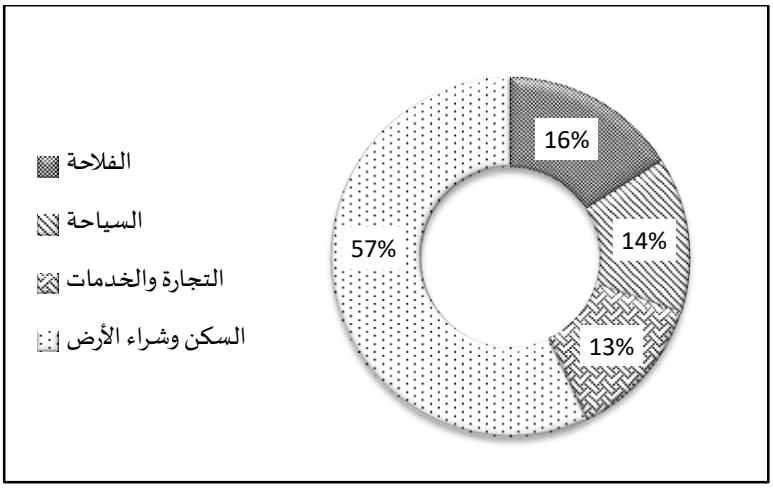

- المصدر: استمارة ميدانية (2021) عينة 3%

يحظى قطاع البناء بأهمية كبيرة ضمن اهتمامات المهاجرين، فأول تجليات الهجرة الدولية تظهر من خلال امتلاك مسكن جديد مستقل وعصري مبني بالإسمنت المسلح لتجاوز المسكن التقليدي المبني عادة بالمواد المحلية (طين، حجارة، تبن). ويأخذ الاستثمار بقطاع البناء في بعض الأحيان مظهرا يبين مدى نجاح مشروعهم الهجروي، لذلك نجد حسب الاستجوبات التي قمنا بها أن 57% من الفئة المستجوبة عبرت عن رغبتها في الاستثمار في السكن بينما 16% أدلت برأيها بالاستثمار في الفلاحة كون هذه الفئة تزاول الأنشطة الفلاحية ببلد المهجر وبالتالي لها نصيب من الخبرة في الميدان كما أنها تمكنت من جلب بعض الوسائل والآلات العصرية الفلاحية من الخارج. وما يقارب 13% عبروا عن رغبتهم في الاستثمار في القطاع السياحي إذا ما توفرت العوامل المساعدة كالبنية التحتية وتسهيلات من طرف الجهات الوصية على القطاع وغيرها.

4) تأثيرات الهجرة الدولية السوسيو اقتصادية والمجالية غير المرغوب فيها

لا أحد يمكن إنكار حقيقة مساهمة الهجرة الدولية وما يرتبط بها من عائدات وتحويلات المهاجرين في تنشيط وخلق دينامية اقتصادية بالمجال المحلي، غير أن هذا لا يعني أن مساهمتها وتأثيراتها دائما ايجابية وفي صالح المجال والسكان المحليين، فمن خلال العمل الميداني وقفنا عند مجموعة من الحقائق التي أغفلتها بعض الدراسات عن المنطقة.

فعلى المستوى الماكرواقتصادي أصبحت ساكنة القبيلة تعيش على الريع الاقتصادي بدل استغلال ثروات وموارد محلية وطاقات شابة حيوية قادرة على الانتاج وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي، كما ساهمت في بروز أنشطة اقتصادية غير مهيكلة.

أما على المستوى المجالي فقد ساهمت الهجرة الدولية في نشوء مراكز حضرية ومدن متوسطة لا ترقى إلى مستوى المراكز الحضرية بالمواصفات المطلوبة (مركز كرونة، دار الكبداني، تزاغين) بمعنى أنتجت لنا مجالات حضرية عشوائية ناقصة التجهيز والتنظيم. كما أدت إلى ارتفاع المضاربة العقارية وغلاء أسعار البقع الأرضية داخل المدن نتيجة التهافت الكبير للمهاجرين على شراء الأراضي وبناء المنازل (في مركز مدينة الدريوش تصل أسعار العقار لأزيد من 6000 درهم للمتر الواحد).

وعلى المستوى الاجتماعي، فقد أفرزت الهجرة تفاوتات طبقية واضحة بين الفئات المحظوظة التي تتوفر على الأقل على فرد واحد من أسرتها بالخارج والأخرى التي لم يسعفها الحظ للالتحاق بالضفة الأخرى وهذا الوضع من طبيعة الحال خلف احباطا نفسيا لدى الفئة الأخيرة، فأصبح الهاجس الوحيد الذي يتملكها هو الهجرة نحو الدول الأوربية (هولاندا، المانيا، اسبانيا). مهما كان الثمن والعواقب لكن الأخطر أن هذه الظاهرة لم تسلب عقول الشباب[1] فحسب بل أيضا حتى الصغار من مختلف الفئات (10 سنوات فما فوق) وهكذا فحسب الاستمارة الميدانية الموجهة للساكنة المحلية نجد أن نسبة تفوق 87 % لديهم الرغبة في الهجرة نحو أوروبا فور توفر أدنى فرصة ولا تهمهم طريقة الهجرة سواء كانت بطرق قانونية أو غير قانونية، و13% المتبقية لا تفكر في الهجرة كونها تتوفر على ما يدر دخلها (محلات تجارية، أراضي فلاحية، تربية المواشي...).

خاتمة

صفوة القول، يقدم الريف الشرقي خير مثال عن الهجرة الدولية المكثفة التي عرفها المغرب منذ النصف الثاني من القرن 20م، فمن خلال التحليل السابق يتضح بالفعل أن المنطقة عرفت حركة هجروية مكثفة في البداية نحو الجزائر وبعده إلى الضفة الأخرى نحو أوروبا أساسا، وتعددت الأسباب التي دفعت المهاجرين الريفيين إلى مغادرة أصولهم الجغرافية رغمًا عنهم، إلى ما هو طبيعي كتوالي سنوات الجفاف وتضرس المنطقة التي لا تسمح في الغالب بإقامة أنشطة زراعية، ومنها ما هو مرتبط بالسياسة الاستعمارية التي شجعت وسهلت عملية الهجرة إضافة إلى الإقصاء والتهميش الذي تعاني منه المنطقة على صعيد جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية.

وبخصوص العائدات والتحويلات المالية للمهاجرين سجلنا أن المنطقة تستقبل أموال مهمة لكنها تبقى عاجزة عن خلق دينامية حقيقية وإنعاش الاقتصاد المحلي كونها إما توجه للاستهلاك والعقار أو تُصدر إلى جهات أخرى لتمويل المشاريع بكبريات المدن كالدار البيضاء ومكناس وطنجة مثلا وبالتالي يظل الريف الشرقي حوضا لتجميع الرساميل وتوزيعها من جديد على مناطق أخرى. وفي الأخير نقدم بعض التوصيات التي نراها من وجهة نظرنا تخدم قضية التنمية بهذا المجال:

- ضرورة إعادة الاعتبار ومنح المنطقة نصيبها من التنمية وتجاوز التدخلات القطاعية الفوقية، وذلك عبر تبني مقاربة تشاركية تضمن حق المشاركة لمختلف الفاعلين والساكنة المحلية في التخطيط والتدبير والتتبع والأجرأة.
- تعزيز البنيات الأساسية وتجاوز بعض المعيقات المرتبطة بالتجهيزات الأساسية والبنيات التحتية التي تشكل تحديا حقيقيا أمام استثمارات المهاجرين.
- تثمين الموارد الترابية وتسخيرها لخدمة التنمية الترابية الشاملة والمستدامة.
- تأهيل المحيط السوسيواقتصادي وجعله دعامة أساسية للتنمية المحلية.
- تقوية دور الفاعلين الترابيين ومنظمات المجتمع المدني (التعاونيات والجمعيات)

1- فحسب استجوابي لأحد المسنين البالغ من العمر 62 سنة اتضح لي أن الرغبة في الهجرة إلى أوروبا لا تستثني فقط الفئة الشابة وإنما تشمل أيضا كبار السن.

- إصلاح الإدارة ومحاربة الرشوة وكل أشكال المحسوبية والزبونية.
- تقديم تسهيلات للمهاجرين من أجل استثمار ببلدهم الأصل، عبر منح قروض بفوائد تفضيلية وإعفاء المهاجرين من الضرائب خاصة في الميدان الصناعي.
- إنجاز حملات تحسيسية توعوية لفائدة المهاجرين للتعريف بقضايا التنمية والإشكالات التي تطرحها ومحاولة إقناعهم بضرورة الاستثمار بمنطقتهم.
- تشجيع المهاجرين على الاستثمار في قطاعات اقتصادية مختلفة (الصناعة، التجارة، السياحة) بدل الاستثمار في السكن والعقار وإنشاء مراكز الاستثمار ووكالات بنكية خاصة بالإقليم.

لآئحة المراجع:

1. البزاز محمد الأمين، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب، الرباط.
2. بلغيثري الحسن والقلوشي محمد (2022)- التغيرات المناخية وانعكاساتها على الموارد المائية: دراسة حالة قبيلة امطالسة (الريف الشرقي)، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد 5، العدد العاشر، المركز الديموقراطي العربي، صص 340-352.
3. بوظليب الحسين (2010) الهجرة الدولية بالريف الشرقي وانعكاساتها، مقال منشور ضمن مجلة أسيناك، عدد مزدوج 4-5، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ص 65.
4. حمجيق محمد (2001)- الهجرة الدولية والتنمية بالريف الأوسطن أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب، ظهر المهراز، فاس.
5. القلوشي محمد، بوكلبة إسماعيل، بلغيثري الحسن (2021)- البعد الاقتصادي والتنموي للهجرة الدولية: دراسة المجال الساحلي المتوسطي حالة: أمجاو- تزاغين (الريف الشرقي)، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ص 219
6. Belgandouz A. (1987) : « L'émigration des travailleurs marocains », in Grande Encyclopédie du Maroc, Rabat.
7. Belrhitri El Hassane (2020,: Mutations socio-spatiales et leurs impacts sur les ressources territoriales le cas du couloir Oujda- Taourirt (Maroc-Oriental) -Thèse d'Etat en géographie rurale- Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Oujda-306p.
8. Jean-Louis Miège Latin (1989) le Maroc et l'Europe (1830 1894) PUF,Paris.

العوامل المتعلقة بالقرار الشرائي للمستهلك وأثرها على تفضيل العلامة التجارية
دراسة تطبيقية على السلع المعمرة من اجهزة الحاسوب داخل مدينة الخمس

Factors related to the consumer's purchasing decision and their impact on brand preference
An applied study on durable goods from computers within the city of Al-Khums

حسن مفتاح محمد الصغير
جامعة المرقب، ليبيا

الملخص:
نظراً إلى وجود العديد من عوامل اتخاذ قرار الشراء المؤثرة على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية من سلعة الحاسوب، من هنا هدف البحث إلى التعرف على أثر سمات العلامة التجارية على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية من أجهزة الحاسوب، وتمثل تساؤل الدراسة في: هل هناك أثر لسمات العلامة التجارية يعزى لبلد المنشأ، الجودة، السعر، سهولة الاستخدام، على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية من السلع المعمرة لأجهزة الحاسوب؟ وقد افترضت الدراسة الفرضية التالية: يوجد هناك أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى0.05□□□□□) لسمات العلامة التجارية يعزى لبلد المنشأ، الجودة، السعر، سهولة الاستخدام، على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية من السلع المعمرة لأجهزة الحاسوب، واعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام اسلوب العينة العشوائية، وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة (171) مفردة، فيما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج " SPSS " الإحصائي والتكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، مع استخدام أساليب تحليل الانحدار البسيط والارتباط واختبار T، test-T))، ومن نتائج الدراسة: وجود أثر لسمات العلامة التجارية المتعلقة بالقرار الشرائي للمستهلك على تفضيل العلامة التجارية من اجهزة الحاسوب، واوصت الدراسة: على المسوقين فهم وتحليل سمات العلامة التجارية المؤثرة على سلوك المستهلك الموضحة في هذه الدراسة بكل دقة وانتباه.

الكلمات المفتاحية: المستهلك ، سلوك المستهلك ، العلامة التجارية ، التفضيل.

Abstract
Given the presence of many purchasing decision-making factors affecting the consumer's preference for a brand of computer commodity, hence the aim of the research to identify the impact of brand attributes on consumer preference for a brand of computer equipment, and the study question was: Is there an effect of brand attributes attributed to country of origin, quality, price, ease of use, consumer preference for a brand of durable computers? The study assumed the following hypothesis: There is a statistically significant effect at the level □□□□□0.05) of the brand attributes attributed to the country of origin, quality, price, ease of use, on consumer preference for a brand of durable goods for computers, and it was adopted in this study The analytical descriptive approach, with the use of the random sample method, and the number of the study sample was (171) single, while the data was analyzed using the "SPSS" statistical program and frequencies, percentages, arithmetic means, and standard deviations, with the use of simple regression analysis methods, correlation and the T test , (T-test), and among the results of the study: There is an effect of the brand attributes related to the consumer's purchasing decision on the brand preference of computers.

Keywords : consumer, consumer behavior, brand, preference.

أولاً - الإطار العام للبحث:

مقدمة:

برزت العديد من العلامات التجارية الموردة من الخارج للسلع المعمرة لأجهزة الحاسوب، وأصبحت حدة التنافس بين المسوقين كبيرة بغرض الوصول إلى المستهلك لزيادة نسبة مبيعاتهم وارباحهم، وبالنظر إلى أهمية هذا المنتج بالنسبة للمستهلك الليبي في مجمل حياته اليومية، ومع كثرة المنتجات المتنافسة والمعروضة في السوق اضحى المستهلك يحرص على التمهل في اتخاذ قراراته الشرائية واختياره للعلامة التي تحقق حاجاته ورغباته المتوقعة، نتيجة لصعوبة عملية قرار الشراء بسبب توافر هذا المنتج بمختلف العلامات التجارية، علاوة على تشكيلة واسعة من هذه المنتجات باختلاف أسعارها واحجامها وجودتها.

ويعتبر فهم اختيار المستهلك وتفضيلاته فيما يتعلق باقتناء المنتجات مهمة صعبة، والأصعب من ذلك عندما يتعلق الأمر بتفضيل السلع المعمرة من اجهزة الحاسوب، مما يستلزم الأمر للمسوقين التعرف على العوامل المؤثرة على اختيارات المستهلك وتفضيلاته التي تؤدي إلى اقتناء علامة محددة من العلامات التجارية المعروضة أمامه من المنتجات المعمرة لسلعة الحاسوب.

وعلى الرغم من وجود العديد من تلك العوامل المباشرة وغير المباشرة التي لها تأثير على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية، إلا أن عامل سمات العلامة التجارية له أهمية خاصة من حيث مستوى التأثير في تفضيلات المستهلك.

وعلى هذا الأساس تم اعداد هذه الدراسة لتسلط الضوء على أحد العوامل المتعلقة بالقرار الشرائي للمستهلك والتي لها أثر على تفضيل العلامة التجارية من السلع المعمرة لأجهزة الحاسوب.

1/1 مشكلة الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

- هل هناك أثر لسمات العلامة التجارية يعزى لدولة المنشأ، الجودة، الشكل، السعر، سهولة الاستخدام، على تفضيل العلامة التجارية من السلع المعمرة لأجهزة الحاسوب؟

2/1 أهداف الدراسة:

1 – الاجابة على تساؤل الدراسة والذي مفاده: هل هناك أثر لسمات العلامة التجارية يعزى لدولة المنشأ، الجودة، الشكل، السعر، سهولة الاستخدام، على تفضيل العلامة التجارية من السلع المعمرة لأجهزة الحاسوب؟

2 – تحديد مواصفات العلامة التجارية المؤثرة على تفضيلات المستهلك عند اتخاذ قراره الشرائي للعلامة التجارية من السلع المعمرة لأجهزة الحاسوب.

3 – معرفة مدى ومستوى تأثير سمات العلامة التجارية على تفضيل المستهلك عند اتخاذ قراره الشرائي لأجهزة الحاسوب.

4 – التعرف على مدى تأثير الصورة الذهنية التي يحملها المستهلك عن سمات العلامة التجارية للسلع المعمرة من أجهزة الحاسوب والمؤثرة على تفضيلاته لمثل تلك المنتجات.

5 – من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية تم طرح عدد من التوصيات التي تساعد المسوقين من تقديم علامة تجارية يفضلها المستهلك الليبي.

3/1 فرضيات الدراسة:

بناء على التساؤل المطروح بمشكلة الدراسة تم وضع الفرضية التالية:

H01: يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لسمات العلامة التجارية يعزى لدولة المنشأ، الجودة، الشكل، السعر، سهولة الاستخدام، على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية من السلع المعمرة لأجهزة الحاسوب.

4/1 أهمية الدراسة:

1 - أهمية الدراسة بالنسبة إلى المستهلك: يمكن أن تنبه هذه الدراسة المسوقين على أهمية تنظيم سوق السلع المعمرة من أجهزة الحاسوب في ليبيا بعد الانفتاح على الأسواق الخارجية.

2 - يمكن أن تنبه هذه الدراسة المسوقين للسلع المعمرة من أجهزة الحاسوب في ليبيا على مراجعة استراتيجياتهم التسويقية، من خلال التعرف على أثر عامل سمات العلامة التجارية من جودة التصنيع وشكل المنتج وسعره وسهولة استخدامه وامكانية صيانته والتي تؤثر على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية عند اتخاذه القرار الشرائي للسلع المعمرة من أجهزة الحاسوب، والتي تمكنهم من مواجهة المنافسة داخل السوق الليبي، ومن ثم الوصول إلى حصة سوقية أفضل.

3 - المساهمة في معرفة سلوك المستهلك الليبي تجاه رغباته للسمات المطلوبة في العلامة التجارية من أجهزة الحاسوب عند اتخاذ قرار الشراء والتي لها أثر كبير على تفضيلاته.

4 - مساعدة المسوقين في رسم استراتيجية تسويقية فاعلة وإعداد مزيج تسويقي من خلال توفير أجهزة حاسوب تتماشى مع رغبات المستهلك الليبي ومتطلباته وأذواقه.

5/1 منهجية الدراسة:

تم إتباع المنهج الوصفي، مع الاعتماد على الأسلوب العلمي الاستنتاجي من أجل الوصول إلى استنتاجات، وتوصيات، للمساهمة في حل المشكلة محل الدراسة.

ثانياً- الجانب النظري للدراسة:

1/2 تعريف المستهلك:

يعرف المستهلك بأنه: الشخص العادي والاعتباري الذي يقوم بشراء السلع والخدمات من السوق لاستهلاكه الشخصي أو لغيره بطريقة رشيدة في الشراء والاستهلاك.(المنصور، 2006، ص94).

2/2 مفهوم القرار الشرائي:

القرار الشرائي هو: الإجراء الذي يقوم المستهلكون من خلاله بجمع المعلومات وتحليلها والاختيار بين بدائل السلعة أو الخدمة أو المنظمات أو الأفراد أو الأماكن.(المنصور، مرجع سابق: 76)، وللقرار الشرائي عدة خصائص وهي: الميزة أو السمة والتميز، ودرجة الأهمية، وبلد المنشأ.

3/2 الخصائص المحددة للقرار الشرائي:(الصميدعي وردينة، 2007، ص74)

من خلال هذه الخصائص يستطيع الأفراد تمييز وتقييم البدائل المتاحة، والتي تندرج هذه الخصائص في النقاط التالية:

1/3/2 الميزة أو السمة: يستخدم هذا المصطلح من قبل المختصين في علم النفس، واستعمل لأول مرة في ميدان التسويق من قبل (Fishbein)، إذ بواسطة هذه التسمية يتم التمييز بين مواقف واتجاهات الأفراد إزاء خصائص السلع محل الشراء، لهذا تم وضع عملية قرار الشراء في مراكز الدراسات واهتمامات المختصين في التسويق بهذه الخاصية نظراً لاستخدامها كمؤشر لمسار القرار الشرائي.

2/3/2 التميز: أصبح الأفراد يعتمدون التميز كوسيلة في إدراكهم حتى يتخذون القرار الشرائي، وتصبح معتقدات الأفراد متباينة ولا تظهر في شكل متجانس ومتماثل في حقل الإدراك، وينظر كل فرد إلي السلعة محل الاهتمام بنظرته الخاصة.

3/3/2 درجة الأهمية: فعندما تكون درجة الأهمية مهمة فإنها سوف يكون لها أثر معبر وكبير في قرار اختيار العلاقات أو في التقسيم والتصنيف والترتيب الإجمالي للمنتجات المتاحة، ومن خلال هذه الخاصية يمكن ترتيب السلع محل الشراء ويسهل إجراء المفاضلة فيما بينها.

هذه الخصائص ليس بالضرورة أن تتوفر في سلعة ما حتى على أساسها يتم اتخاذ قرار الشراء ولكن خاصية أو خاصيتين يمكن على أساسهما تبني عملية قرار الشراء، وأن استخدامها يعتبر شيء نسبي وليس مطلقاً، ولكن يفضل أن تكون الخصائص الثلاثة متوفرة حتى تتقلص درجة عدم الرضا وتتم عملية الشراء.

4/3/2 بلد المنشأ: لا يزال مفهوم بلد المنشأ محل خلاف بين الباحثين في مجال التسويق، حيث يرى البعض أن المقصود ببلد المنشأ، البلد الذي تم فيه تصميم المنتج، فيما يرى المنشأ البلد الذي تم فيه صنع المنتج، في حين يرى البعض منهم أن بلد المنشأ ذو تأثير كبير على سلوكيات الزبائن تجاه المنتجات، فيما يرى البعض الآخر بأنه مفهوم متعدد الأبعاد، ويعتبر بلد المنشأ ذو تأثير كبير على سلوكيات الزبائن تجاه المنتجات، فهو يعبر عن صورة علامته.(مغراوي، بدون ذكر السنة)

1 - تعريف بلد المنشأ: هو بلد الصنع، ويشير هذا المفهوم إلى أن بلد المنشأ هو البلد الذي تم فيه انتاج وتصنيع المنتج، ولقد اشترك العديد من الباحثين في هذا التوجه مثل (lundstrom et al) معتمدين في ذلك على أن النشأة هي تصنيع المنتج وإخراجه في شكله الأخير والنهائي، متفقين مع (c et al) الذي يرى بأنه يمكن التعبير عن بلد المنشأ بالمصطلح (صنع في.....)، وفضلاً عن هؤلاء تناول العديد من الباحثين مصطلح بلد المنشأ باعتباره مرادفاً لمصطلح بلد الصنع، أمثال (Maronik; Ettenson Darling. Nagashima).(مجاهدي، 2011، ص3)، وقد اكد (Ameta) في كتابه تحت عنوان (analysis of country of origin) الذي اعتبر أن بلد المنشأ أحد الخصائص الخارجية غير الملموسة للمنتج والمعبر عنها بمصطلح (صنع في.....)، وهو ما يؤكد بأن أغلب الدراسات اعتبرت بلد المنشأ بلد صنع المنتج ولفترة طويلة.(الظفيري، 2006)، لكن يعاب على هذا التوجه أنه يقوم على أساس أن المنتج يصنع ويصمم صمم أو يجمع في نفس البلد ، وهو مالا يمكن التسليم به خصوصا مع ظهور تنامي المؤسسات متعددة الجنسيات وما يعرف بالمنتجات ثنائية بلد المصدر، حيث أصبح اعتماد هذا التوجه صعب فكيف يمكن تحديد بلد منتج صممت اجزائه في بلد وجمعت في صورتها النهائية في بلد آخر.

كما يعرف تأثير بلد المنشأ على أنه: التأثير الإيجابي والسلبي الذي قد يكون لبلد تصنيع المنتج على عمليات صنع القرار لدى المستهلكين أو السلوك اللاحق. (مجاهدي، 2011)، كما يمكن تعريفها على أنها: بلد تصميم المنتج، ويعتبر البلد

المنشأ ذو تأثير كبير على سلوكيات المستهلك تجاه المنتجات والعلامات المختلفة، فهو يعبر عن صورة علاماتها.(فؤاد، 2004، ص4)

2- تأثير بلد المنشأ على سلوكيات الزبائن: يؤثر التوجه الثقافي للزبائن على تأثيرات بلد المنشأ على تقييمات المنتج فقد تم التوصل إلى أن الزبائن اليابانيون قيموا المنتجات المحلية بشكل إيجابي أكثر من المنتجات الأجنبية بصرف النظر عن تفوق المنتج.(جاويش، 2007، ص6)، حيث ادى وضع اسم اليابان كإلماع لبلد المنشأ عن تصورات إيجابية بشأن جودة المنتج.

فالزبون قد يولي أهمية كبيرة أو صغيرة لبلد المنشأ كمعلومة يقوم بتضمينها عند تقييمه للمنتج ففي حالة ما إذا منح الزبون أهمية كبيرة لبلد المنشأ فقد يكون لها تأثير قوي على اتجاهاته ونيته الشرائية نحو الم ا إذا أعطى لمعلومة بلد المنشأ أهمية ضئيلة فقد لا يكون لها تأثير على نية الشراء واتجاهاته نحو المنتج أو لكليهما معاً.(جاويش، مرجع سابق،ص 13)، ويرتبط بلد المنشأ بالمعلومات بشكل كبير، ويمثل مقداراً من المعلومات التي تخزن في ذهن المستهلك، بسهولة وتسترجع بسهولة أيضاً، فيتم الاعتماد على سمعة بلد المنشأ وصورته كأداة لتسهيل عملية نقل المعلومات عن المنتجات ولترويجها في الاسواق الاجنبية، فيعتمد المستهلكون على الأدلة حول بلد المنشأ لتقييم نوعية وجودة المنتج، خاصة عندما يكون غير معروف بالنسبة لهم.(ديوب وآخرون، 2009، ص56)، ويفضل بعض المستهلكين شراء المنتجات ذاتها المصنعة في بلد آخر، فقد فضل المستهلكون الامريكيون شراء السيارات التي صنعت بالكامل في اليابان والمانيا على السيارات ذاتها التي صنعت في امريكا.(يوسفي ونعساني، 2005، ص179)

4/2 العلامة التجارية:

أ – تعريف العلامة التجارية: تعرف على أنها: "كل اسم أو مصطلح هو رمز أو إشارة أو تصميم أو كل من هذه الأمور مجتمعة يكون الهدف منها تمييز سلع أو خدمات منتج أو مجموعة من المنتجين أو الموزعين عن غيرها من سلع أو الخدمات المتشابهة التي يعرفها المنافسون الآخرون.(عابدين، 2012، ص40)

ب - العناصر المكونة لرأس مال العلامة التجارية: يتكون رأس مال العلامة من مجموعة من العناصر متمثلة في الجودة المدركة، شهرة العلامة، صورة العلامة، الولاء للعلامة، العناصر الأخرى للعلامة، ونلخص أهمها في الشكل الموالي:(بوداود، 2009، ص46)

شكل (1) العناصر المكونة لرأس مال العلامة التجارية

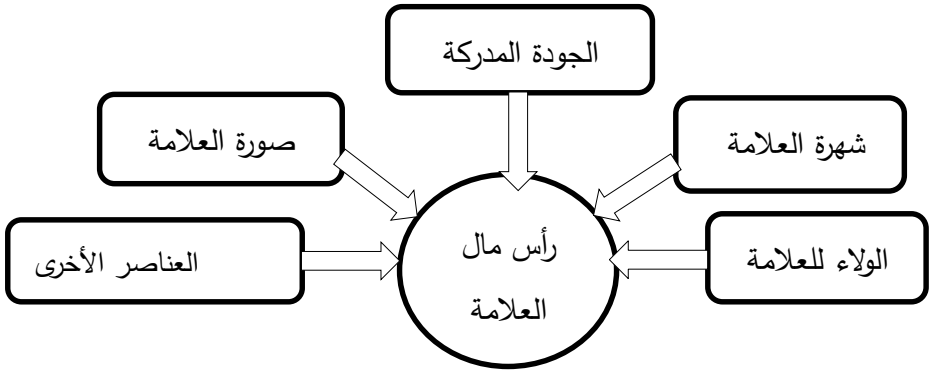

المصدر بوداود، 2009

5/2 تفضيل العلامة التجارية:

يعرف التفضيل على أنه: "الرغبة أو الاختيار بين البدائل."(Oliver and Swan, 1989)

أ - مفهوم تفضيل العلامة التجارية واختيار العلامة التجارية:

يوجد هناك فرق بين مفهوم التفضيل وبين اختيار العلامة التجارية، ولذا وجب التفريق بين تفضيل العلامة التجارية واختيار العلامة التجارية، "فالاختيار هو عملية توحيد التفضيلات لتسهيل مهمة الاختيار." (Beach 1993)

1/5/2 مفهوم تفضيل العلامة التجارية واختيار العلامة التجارية:

يوجد هناك فرق بين مفهوم التفضيل وبين اختيار العلامة التجارية، ولذا وجب التفريق بين تفضيل العلامة التجارية واختيار العلامة التجارية، "فالاختيار هو عملية توحيد التفضيلات لتسهيل مهمة الاختيار."(Beach 1993)، "حيث يعتبر تفضيل العلامة التجارية كمحفز لاختيار العلامة التجارية، وتستند اختيارات المستهلك إلى تفضيلات محددة جيداً يمكن للمستهلكين من خلالها تحديد مجموعة البدائل التي يريدون من خلالها ويختارون خياراتهم."(Louviere, 2000)

كما إن تفضيلات المستهلك تميل إلى أن تكون ثابتة، لذلك يوفر التفضيل تنبؤاً أكثر دقة للمستهلك عند خيارات المقارنة بالموقف.(Bither and Wright, 1977)، اقتصادياً الهدف الرئيسي للمستهلك في مهمة الاختيار هو ارضا ما يفضله واختيار البديل بمنفعة أفضل (Rizvi, 2001)، وإذا لم يحدد المستهلك البديل الأفضل لزيادة منفعته إلى أقصى حد ممكن فقد يتعرض للخطر بسبب التفضيلات المتضاربة. (Yoon and Simonson, 2008)

كما أن العلاقة بين اختيار العلامة التجارية وتفضيل العلامة التجارية تخضع لظروف السوق، ففي ظروف السوق المثالية سيختار المستهلكون البدائل المفضلة لديهم، بينما أثناء التواجد في السوق غير الكاملة يخضع الاختيار للعوامل الظرفية مثل التوافر، حيث يمكن أن تكون اختيارات العلامة التجارية للمستهلكين تتعارض مع تفضيلاتهم.(Sagoff, 2003) إلا أن مديري التسويق مهتمون أكثر بتفضيل العلامة التجارية بدلاً من اختيار العلامة التجارية للإشارة إلى عمليات الشراء المتكررة، وأن تفضيلات المستهلك تميل إلى أن تكون ثابتة عبر السياقات المختلفة، بدلاً من يقتصر الاختيار على سياق محدد.(Amir and Levav, 2008)، كما يوجد هناك ارتباط للعلامة التجارية عند مستوى أعلى من حيث الاستجابة العاطفية مقارنةً بتفضيل العلامة التجارية، بما في ذلك العاطفة والتواصل والمودة، التي تقيس قوة الرابطة بين المستهلك والعلامة التجارية.(Thomson et al., 2005)

ويعتبر تأثير العلامة التجارية (الإعجاب بالعلامة التجارية والالتزام بالعلامة التجارية) من المفاهيم المرتبطة بالعوامل العاطفية، كما يعكس تأثير العلامة التجارية حالة الشعور بالقيمة (Mano and Oliver,1993)، "ويرتبط الإعجاب بالعلامة التجارية بقوة أصولها الإيجابية ومع ذلك فإن تفضيلات العلامة التجارية للمستهلكين تتضمن الاستجابات المعرفية والسلوكية."(Hsee et al., 2009)، كما يتضح الفرق بين "موقف العلامة التجارية وتفضيل العلامة التجارية من خلال رؤية المواقف على أنها ميول نفسية مستقرة لتقييم شيء ما، وجدوي تقييم بعض العلامات التجارية." (McFadden,1996)

2/5/2 تفضيل العلامة التجارية والولاء للعلامة التجارية:

يعتبر التفضيل هو مقياس الولاء للعلامة التجارية الذي سيختار فيه المستهلك علامة تجارية معينة رغم وجود علامات تجارية منافسة، إلا أن المستهلك سيقبل البدائل إذا كانت هذه العلامة التجارية غير متوفرة، وحيث أن الولاء للعلامة التجارية يعني "مدى إخلاص المستهلكين لنوع معين من العلامات التجارية، والتي يتم التعبير عنها من خلال عمليات تكرار عمليات الشراء بغض النظر عن ضغوط التسويق التي يتم إنشاؤها بواسطة العلامات التجارية المنافسة." (businessdictionary.com)

ثالثاً الجانب العملي للدراسة:

1/3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المستهلكين للسلع المعمرة من أجهزة الحاسوب داخل نطاق مدينة الخمس، ونظراً لكبر مجتمع الدراسة ولا يمكن ضبط مفرداته في أعداد وقوائم محددة، تم اختيار العينة العشوائية البسيطة، حيث تم توزيع عدد (200) استبانة، استرجع منها (183) استبانة، وفقد منها عدد (17) استبانة، وبهذا تكون نسبة الاستجابة قد بلغت (91.5%) من الاستبانات التي تم توزيعها، استبعد منها عدد (12) صحيفة استبيان لعدم صلاحيتها، فأصبح بذلك عدد صحائف الاستبيان الصالحة للتحليل (171) صحيفة، وبذلك تكون نسبة الاستجابة لكافة استمارات الاستبيان الموزعة لهذه الدراسة والقابلة للتحليل قد بلغت (85.5%)، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (1) الاستبانات الموزعة

الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستردة	الاستبانات المفقودة	الاستبانات المستبعدة	الاستبانات القابلة للتحليل	نسبة الاستبانات القابلة للتحليل
200	183	17	12	171	%86

المصدر: من اعداد الباحث

2/3 أسلوب جمع البيانات :

اســتندت الدراســة على كل من الجانب النظري والجانب العملي من خلال البيانات الثانوية والبيانات الأولية، والتي تم الحصول عليها من مصادرها وذلك على النحو التالي:

أ - البيانات الثانوية:

تم تجميع البيانات المتعلقة بالجانب النظري من خلال المراجع، والدوريات والدراســات، والمعلومات الوثائقية، ووقائع المؤتمرات والندوات، والبحوث ذات الصــلة بموضــوع البحث، وشــبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وترجمة البحوث الاجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ب - البيانات الأولية:

من أجل اختبار فرضيات البحث تم تجهيز أداة القياس المناسبة لهذا الغرض (الاستبانة) لجمع البيانات الأولية اللازمة، حيث تم تغطية أسئلة الاستبانة جميع الجوانب التي تناولها الإطار النظري للدراسة وفرضياتها.

تصميم استمارة الاستبيان:

تتكون استمارة الاستبيان من جزأين رئيسيين كالتالي :

الجزء الأول: يتكون من عبارات متعلقة بالخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة والمتمثلة في: (السن، النوع، المؤهل العلمي، مستوى الدخل).

الجزء الثاني: يتكون من (8) عبارات متعلقة بالمتغير المستقل المتمثل في عامل السمات للعلامة التجارية من أجهزة الحاسوب والمؤثرة على تفضيل المستهلك وهي:

- مواصفات العلامة التجارية: بلد المنشأ، الجودة، الشكل، السعر، سهولة الاستخدام.

ومتغير تابع يتكون من (4) عبارات ويتمثل في: مستوى التفضيل، وتمت الإجابة على كل هذه العبارات وفق مقياس ليكرت الخماسي الذي يحتوي على خمس درجات.

3/3 اختبار استمارة الاستبيان:

أ - مؤشر الصدق (Validating-Index): لغرض التحقق من صدق أداة الدراسة المتمثلة في استمارة الاستبيان تم عرضها على (2) من المحكمين بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب بغرض تدقيقها والتأكد من مناسبة فقراتها، كما جرى تطبيق الأداة على عينة عشوائية مؤلفة من 15 مستهلك لغرض حساب مؤشر الصدق والثبات، وتم احتساب ثبات الاستبانة باستخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي والثبات ودرجة الاعتمادية للمقياس ككل، واتضح أن معامل الصدق بلغ (0.847)، وقيم ألفا كرونباخ بلغت (0.719)، وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عال.

جدول (2) نتائج اختبار ألفا كروماخ لمتغيرات الدراسة

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق
1	سمات العلامة التجارية	8	0.696	0.834
2	مستوى التفضيل	4	0.743	0.861
	المجموع	12	0.719	0.847

المصدر: اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية spss

ب - الأدوات الإحصائية المستخدمة :

تم استخدام برنامج " SPSS " الإحصائي للعلوم الاجتماعية مع الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التالية :

1 - التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2 – استخدام أساليب تحليل الانحدار البسيط والارتباط واختبار T، (test-T).

ولغرض أن تعبر عن درجة توافق العبارة مع رأي المستجيب حددت خمس خيارات أمام المستجوب عن العبارات المصممة في معظمها لاختبار فرضيات الدراسة وتنحصر الإجابات وفق هذا المقياس في: (موافق جداً) ، (موافق)، (محايد)، (غير موافق)، (غير موافق اطلاقاً).

جدول (3) الأوزان المعطاة للإجابات المخصصة للعبارات المصممة حسب مقياس ليكرت الخماسي

بيانات الاجابة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق اطلاقاً
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: بناءً على التحليل الاحصائي

والجدول التالي يبين ذلك للفقرات الايجابية وبالعكس للفقرات السلبية، وعلى هذا الأساس تم استخدام المتوسط المرجح للإجابات على أسئلة الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي بغرض معرفة اتجاه آراء افراد العينة.

جدول (4) تحديد الاجابات للفقرات وفق مقياس ليكرت الخماسي حسب المتوسط المرجح

المستوى	غير موافق اطلاقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق جداً
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.8	من 1.81 إلى 2.60	من 2.61 إلى 3.40	من 3.41 إلى 4.20	من 4.21 إلى 5

المصدر: بناءً على التحليل الاحصائي

وكانت قيم مقياس ليكرت كالتالي :

الجدول رقم (5) يبين مقياس مستوى أثر العوامل المتعلقة بالقرار الشرائي على تفضيل العلامة التجارية

قيمة المتوسط الحسابي	من 1 إلى أقل من 2.60	من 2.60 إلى أقل من 3.40	من 3.40 إلى 5
درجة الموافقة	ضعيف	متوسط	كبير

المصدر: بناءً على التحليل الاحصائي

4/3 دراسة خصائص عينة الدراسة:

تم استخدام التكرار والتكرار النسبي لوصف إجابات مفردات عينة الدراسة على الأسئلة الخاصة بالعوامل الديموغرافية بصحيفة الاستبانة، حيث كانت الإجابات على النحو التالي :

1 – النوع:

يوضح الجدول التالي تصنيف افراد عينة الدراسة حسب النوع.

جدول (6): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة (%)
ذكر	86	50.3
أنثى	85	49.7
الإجمالي	171	100.0

المصدر: بناءً على استمارة الاستبيان

يتبين من الجدول أعلاه أن ما نسبته (50.3%) من افراد عينة الدراسة هم من الذكور, وأن ما نسبته (49.7%) من عينة الدراسة هم من الإناث، وهذا التنوع المتكافئ بين الجنسين يساهم في إعطاء نتائج أكثر دقة وحيادية.

2 - العمر:

من خلال بيانات الجدول التالي يتبين أن ما نسبته (77.2%) من افراد عينة الدراسة هم من ذوي الفئة العمرية من (18-25) سنة، أي أغلب افراد عينة الدراسة من العناصر الشابة, وأن ما نسبته (12.9%) من عينة الدراسة هم من ذوي الفئة العمرية فيما بين (26-33) سنة، بينما الأعمار التي تتجاوز السن (34) سنة لم تحظى بنسب عالية.

جدول (7) تصنيف افراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	18 - 25 سنة	26 - 33 سنة	34 - 45 سنة	46 سنة فما فوق	الإجمالي
العدد	132	22	15	2	171
النسبة (%)	77.2	12.9	8.8	1.1	100.0

المصدر: بناءً على استمارة الاستبيان

3 - المستوى العلمي:

تبين النتائج الواردة بالجدول التالي أن ما نسبته (80.7%) من افراد عينة الدراسة هم من ذوي المستوى التعليمي الجامعي, أي أكبر من ثلثي عينة الدراسة، وأن نسبة (14%) من عينة الدراسة هم من ذوي المستوى التعليمي ما فوق الجامعي، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (5.3%) ممن هم مستوى ثانوي، أي أن عينة الدراسة على إمكانية عالية على تفهم أهمية القرار الشرائي تبعاً للعلامة التجارية.

جدول (8): تصنيف افراد عينة الدراسة حسب المستوى العلمي

المستوى العلمي	العدد	النسبة (%)
تعليم ثانوي	9	5.3
تعليم جامعي	138	80.7
فوق جامعي	24	14.0

المستوى العلمي	العدد	النسبة (%)
الإجمالي	171	100.0

المصدر: بناءً على استمارة الاستبيان

4 - مستوى الدخل:

تبين النتائج الواردة بالجدول التالي أن ما نسبته (49.7%) من عينة الدراسة هم من ذوي الدخل فيما بين 1000-1500 دينار, وأن نسبة (32.7%) من عينة الدراسة هم من ذوي الدخل أقل من 1000 دينار، بينما الذين يفوق دخلهم 1500 دينار يشكلون نسبة (17.5%)، أي أن عينة الدراسة يعتبرون متوسطي الدخل بشكل عام.

جدول (9): تصنيف افراد عينة الدراسة حسب مستوى الدخل

مستوى الدخل	العدد	النسبة (%)
أقل من 1000 دينار	56	32.7
من 1000-1500 دينار	85	49.7
يفوق 1500 دينار	30	17.5
الإجمالي	171	100.0

المصدر: بناءً على استمارة الاستبيان

د - العلامة التجارية المقتنية:

تبين النتائج الواردة بالجدول التالي أن غالبية عينة الدراسة يقتنون العلامة التجارية توشيبا بنسبة (24.6%), وأن نسبة (35%) من عينة الدراسة يقتنون العلامة التجارية إتش بي وسامسونج، بينما بقية العلامات التجارية فاقتنائها بنسب قليلة.

جدول (10): تصنيف افراد عينة الدراسة حسب اقتناء العلامة التجارية

العلامة	إتش بي hp	لينوفو Lenovo	ديل Dell	سامسونج Samsung	آبل Apple	إل جي LG	سوني Sony	توشيبا Toshiba	أي بي إم IBM	ماك بوك MacBook
العدد	30	7	13	30	18	16	8	42	5	2
النسبة	17.5	4.1	7.6	17.5	10.5	9.4	4.7	24.6	2,9	1.2

المصدر: بناءً على اجابات عينة الدراسة

5/3 عرض وتحليل البيانات:

1/5/3 محور سمات العلامة التجارية:

يتضح من جدول (11) أن النتيجة الكلية للمتوسط الحسابي الكلي لمحور سمات العلامة التجارية لأجهزة الحاسوب (4.189)، وهي أكبر من المتوسط (3.4)، وهي تقع ضمن الفئة [من 3.40 إلى 5] والتي تعبر عن درجة قبول للعبارات لهذا العامل كبيرة بشكل عام، وبانحراف معياري (0.801)، مما يعني أن مفردات العينة على توافق تام بأن سمات العلامة التجارية لأجهزة الحاسوب لها أثر على تفضيلاتهم للعلامة التجارية، حيث كان أكبر متوسط حسابي للفقرة (6) وهي (عادة أفكر في مكان تصنيع المنتج عند شرائه)، إذ بلغ المتوسط (4.573)، وانحراف معياري (0.750)، مما يؤيد أن أفراد العينة على اتفاق تام بأن بلد الصنع له تأثير كبير على تفضيل العلامة التجارية، تلتها الفقرة (8) وهي (بلد المنشأ لها أهمية بالغة في اتخاذي لقرار الشراء للعلامة التجارية)، إذ بلغ المتوسط (4.391)، وانحراف معياري (1.002)، مما يؤيد أن أفراد العينة على توافق تام بأن بلد المنشأ له أثر على تفضيل العلامة التجارية، في حين كان أقل العبارات التي حصلت على نسبة للمتوسط المرجح في نطاق الخيار (موافق جداً) وفق مقياس ليكرت الخماسي الفقرة (1) وهي (هذه العلامة تمتاز بسعرها المنخفض)، إذ بلغ المتوسط (3.473)، وانحراف معياري (1.128)، مما يؤيد أن أفراد العينة أيضاً على توافق بأن سعر العلامة التجارية يؤثر على تفضيلاتهم الشرائية.

جدول (11) المتوسط المرجح والانحراف المعياري لمحور سمات العلامة التجارية

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
1	هذه العلامة تمتاز بسعرها المنخفض.	3.4737	1.12880
2	هذه العلامة التجارية لديها تصميم جذاب.	4.2515	0.61440
3	هذه العلامة سهلة الاستعمال.	4.0877	0.64190
4	عادة أفكر في مكان تصنيع المنتج عند شرائه.	4.1520	0.89990
5	هذه العلامة تمتاز بجودة التصنيع.	4.3392	0.66120
6	عادة أفكر في مكان تصنيع المنتج عند شرائه.	4.5731	0.75080
7	عادة أركز على بلد المنشأ عند شرائي للعلامة التجارية.	4.2456	0.70990
8	بلد المنشأ لها أهمية بالغة في اتخاذي لقرار الشراء للعلامة التجارية.	4.3918	1.00220
	سمات العلامة التجارية	4.1893	0.80113

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية spss

2/5/3 المتغير التابع تفضيل العلامة التجارية:

يتضح من جدول (12) أن قيمة الوسط الحسابي الموزون لأجمالي الفقرات الخاصة بالمتغير التابع تفضيل العلامة التجارية لمفردات عينة الدراسة بلغ (4.02) وبانحراف معياري قدره (1.07)، وهي أكبر من المتوسط (3.4)، وهي تقع ضمن الفئة [من 3.40 إلى 5] والتي تعبر عن درجة قبول للعبارات لهذا العامل كبيرة بشكل عام، مما يعني أن مفردات العينة على توافق تام بأن شهرة العلامة التجارية من أجهزة الحاسوب لها أثر على تفضيلاتهم الشرائية، حيث كان أكبر متوسط حسابي للفقرة (4) وهي (افضل هذه العلامة بسبب شهرتها)، إذ بلغ المتوسط (4.53)، وانحراف معياري (0.89)، مما يؤيد أن أفراد العينة على توافق تام بأن قرار شرائهم يعتمد على شهرة العلامة التجارية من أجهزة الحاسوب حيث له تأثير كبير على تفضيلاتهم، تلتها الفقرة (1) وهي (افضل هذه العلامة لجودتها العالية)، إذ بلغ المتوسط (4.19)، وانحراف معياري (0.86)، مما يؤيد أن أفراد العينة على توافق تام بأن اقتنائهم للعلامة التجارية يتم على أساس جودتها مما يكون لها أثر على تفضيل العلامة التجارية من اجهزة الحاسوب، في حين كان أقل العبارات التي حصلت على درجة كبيرة من الموافقة وفق مقياس ليكرت الخماسي الفقرة (2) وهي (افضل هذه العلامة لتميزها بسعر مناسب)، إذ بلغ المتوسط (3.59) وهي أكبر من المتوسط (3.4)، وانحراف معياري (1.14)، مما يؤيد أن أفراد العينة على توافق بأن تفضيلهم للعلامة التجارية من أجهزة الحاسوب ليس على أساس سعرها المناسب لقدراتهم الشرائية، وإنما للسمات المتعلقة بالعلامة التجارية من جودة وبلد المنشأ، والتي لها تأثير على تفضيلاتهم الشرائية.

جدول (12): المتوسط المرجح والانحراف المعياري لتفضيل العلامة التجارية

ت	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري
1	افضل هذه العلامة لجودتها العالية.	4.19	0.86
2	افضل هذه العلامة لتميزها بسعر مناسب.	3.59	1.14
3	هذه العلامة في المرتبة الاولى بين العلامات المنافسة.	3.80	1.42
4	افضل هذه العلامة بسبب شهرتها.	4.53	0.89
	التفضيل	4.02	1.077

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية spss

6/3 النتائج المتعلقة بتساؤل الدراسة والذي مفاده:

هل يوجد أثر لعامل سمات العلامة التجارية المتعلقة بالقرار الشرائي للمستهلك يعزى لبلد المنشأ، الجودة، السعر، سهولة الاستخدام، على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية؟

من خلال ما تبين أن النتائج التي تم التوصل إليها بناءً على اجابات أفراد العينة تؤكد وجود أثر لعامل سمات العلامة التجارية المتعلقة بالقرار الشرائي للمستهلك على تفضيل العلامة التجارية يعزى لبلد المنشأ، الجودة، السعر، سهولة الاستخدام، مع اختلاف في درجات الأثر فيما بينها على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية من أجهزة الحاسوب كم هو موضح بالجدول (13).

جدول (13): المتوسط المرجح والانحراف المعياري لعامل سمات العلامة التجارية

ت	المحور (العامل المؤثر)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	عادة أفكر في مكان تصنيع المنتج عند شرائه.	4.5731	0.75080
2	بلد المنشـــأ لها أهمية بالغة في اتخاذي لقرار الشراء للعلامة التجارية.	4.3918	1.00220
3	هذه العلامة تمتاز بجودة التصنيع.	4.3392	0.66120
4	هذه العلامة التجارية لديها تصميم جذاب.	4.2515	0.61440
5	عادة أركز على بلد المنشـأ عند شـرائي للعلامة التجارية.	4.2456	0.70990
6	عادة أفكر في مكان تصنيع المنتج عند شرائه.	4.1520	0.89990
7	هذه العلامة سهلة الاستعمال.	4.0877	0.64190
8	هذه العلامة تمتاز بسعرها المنخفض.	3.4737	1.12880

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية spss

من خلال الجدول (13) يتبين أن الفقرة الأكثر أثراً على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية حسب اجابات عينة البحث هي بلد الصنع بمتوسط حسابي (4.573) وانحراف معياري (0.750)، تليها بلد المنشأ بمتوسط حسابي (4.391) وانحراف معياري (1.002)، وجاءت فقرة جودة التصنيع في المرتبة الثالثة من ناحية قوة الأثر على تفضيل العلامة التجارية بمتوسط حسابي (4.339) وانحراف معياري (0.661)، ومن ثم فقرة التصميم الجذاب للمنتج بمتوسط حسابي (4.251) وانحراف معياري (0.614)، بينما جاء السعر في آخر مرتبة من ناحية الأثر على تفضيل العلامة التجارية من أجهزة الحاسوب بمتوسط حسابي (3.473) وانحراف معياري (1.128)، مما يتضح أن لبلد المنشأ وجودة الصنع لها أثر كبير لدى المستهلك عند تفضيله للعلامة التجارية.

مما سبق تتحدد إجابة تساؤل الدراسة على أن سمات العلامة التجارية لها أثر كبير على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية من أجهزة الحاسوب.

7/3 اختبار الفرضيات:

لاختبار صحة فرضية الدراسة فقد تم تطبيق قاعدة القرار التالية:

تقبل الفرضية H_1 إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، والقيمة المعنوية أكبر من (0.05)، وترفض الفرضية H_0 إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، والقيمة المعنوية أقل من (0.05).

اختبار الفرضية:

H01: لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لسمات العلامة التجارية يعزى لدولة المنشأ، الجودة، الشكل، السعر، سهولة الاستخدام على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية من السلع المعمرة لأجهزة الحاسوب.

H1: يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لسمات العلامة التجارية يعزى لدولة المنشأ، الجودة، الشكل، السعر، سهولة الاستخدام على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية من السلع المعمرة لأجهزة الحاسوب. لاختبار فرضية الدراسة تم استخدام اختبار الانحدار البسيط، إذ يلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى ثقة (95%)، وأن (t) المعنوية أقل من مستوى الدلالة(0.05) ، وتبعاً لقاعدة القرار فإنه تم رفض الفرضية الصفرية ($H0_1$) وتقبل الفرضية البديلة (H_1).

أي **يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى** $(\alpha \leq 0.05)$ لسمات العلامة التجارية يعزى لدولة المنشأ، الجودة، الشكل، السعر، سهولة الاستخدام، على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية من السلع المعمرة لأجهزة الحاسوب، وقد بلغت قوة الأثر (84%) ومعامل التحديد (70.7%)، مما يعكس ارتفاع قوة هذا الأثر.

جدول (14) يبين نتائج اختبار فرضية البحث

T المحسوبة	T الجدولية	T المعنوية (Sig -t)	معامل الارتباط(R)	معامل التحديدR2	نتيجة H0
12.33	1.73	0.000	0.841	0.707	رفض

المصدر: بناءً على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برمجية spss

8/4 النتائج والتوصيات:

أولاً النتائج :

1 - يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لسمات العلامة التجارية يعزى لدولة المنشأ، الجودة، الشكل، السعر، سهولة الاستخدام، على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية من السلع المعمرة لأجهزة الحاسوب، وقد بلغت قوة الأثر (89%) ومعامل التحديد (79.2%)، مما يعكس ارتفاع قوة هذا الأثر.

2 – برهنت الدراسة على أن بلد الصنع ودولة المنشأ لها أثر على تفضيل المستهلك للعلامة التجارية.

3 – اثبتت الدراسة أن جودة التصنيع وشكل المنتج ومظهره له أثر على تفضيل العلامة التجارية من أجهزة الحاسوب.

ثانياً التوصيات:

1 - ضرورة اهتمام مسوقي السلع المعمرة عامة واجهزة الحاسوب خاصة بكافة عناصر المزيج التسويقي لأنها هي أساس التسويق الحديث.

2 - على المسوقين دراسة وتحليل عامل السمات للعلامة التجارية المؤثرة على تفضيل المستهلك الموضحة في هذ الدراسة بكل دقة وانتباه وذلك لاعتبار أن هذا العامل له اثر كبير على تفضيل العلامة المراد اقتنائها.

3 - وضع اشارات دعائية لأجهزة الحاسوب توضح مميزات وصفات تلك السلع لتسهل على المستهلك صنع القرار الشرائي بدقة.

4 - إقامة الشركة العامة للإلكترونات عقد شراكة مع الشركات القائدة في صناعة اجهزة الحاسوب خاصة واجهزة الكهرو منزلية عامة، وذلك بهدف استفادة السوق الليبي من ادخال احدث العلامات التجارية الالكترونية بسعر يرضي المستهلك

الليبي، وتوفير فرص عمل للشباب الباحثين عن عمل، اسوة ما قامت به مؤسسة السلام إلكترونيكس الجزائرية سنة 1999 بموجب 69561 رقم القرار 1 مع المؤسسة الكورية (LG)

لائحة المراجع:

1. عبيدات، محمد، (2013)، مبادئ التسويق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. عابدين، دعاء محمد، (2012)، استثمار العلامات التجارية في تسويق الانشطة الرياضية، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر.
3. البكري، ثامر ياسر، (2011)، إدارة التسويق، الطبعة الرابعة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
4. مجاهدي، فاتح، (2010)، دراسة تأثير الاتجاهات نحو بلد منشأ المنتج وعلامته التجارية على تقييم المستهلك الجزائري للمنتجات المحلية والأجنبية، دكتوراه، الجزائر.
5. 5 - ديوب، محمد عباس، وآخرون، (2009)، دور سمعة بلد المنشأ في اتخاذ القرارات الشرائية – دراسة ميدانية على مستخدمي السيارات السياحية الخاصة في الساحل السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 31، العدد 3، سوريا.
6. الصميدعي، محمود جاسم، ردينة، عثمان يوسف، (2007)، سلوك المستهلك، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
7. جاويش، خالد شاكر، ديسمبر (2007)، الصورة الذهنية للولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها بتقييم المستهلك لمنتجاتها، بحث منشور في المجلة المصرية لبحوث الإعلام.
8. الظفيري، مبارك وسمي، (2006)، تأثير دولة المنشأ على اتجاهات المستهلكين في الشراء بالتطبيق على السلع المعمرة في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة.
9. المنصور، كاسر نصر، (2006)، سلوك المستهلك، مدخل الإعلان، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان.
10. يوسفي، احمد، ونعساني، عبدالمحسن، (2005)، التسويق الدولي، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
11. فؤاد، هبة علي، (2004)، اتجاهات المستهلكين نحو دولة المنشأ وأثرها على تصميم المزيج التسويقي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
12. بن عيسى، عنابي، (2003)، سلوك المستهلك، عوامل التأثير النفسية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
13. مغراوي، محي الدين عبد القادر، تفضيل المستهلك الجزائري للعملة الأجنبية على العملة المحلية، مجلة التنظيم والعمل، العدد 04 ،جامعة معسكر، الجزائر، (بدون ذكر السنة).
14. Amir, O. and Levav, J. (2008). Choice construction versus preference construction: The instability of preferences learned in context, Journal of Marketing Research, 45(2), 145- 158.
15. Beach, L.R. (1993). Broadening the definition of decision making: The role of prochoice screening of options, Psychological Science (Wiley-Blackwell), 4(4), 215- 220
16. Bither, S.W. and Wright, P. (1977). Preferences between product consultants: choices vs. preference functions, Journal of Consumer Research, 4(1), 39-47.

17. Hsee, C.K., Yang, Y., Gu, Y. and Chen, J. (2009). Specification seeking: How product specifications influence consumer preference, Journal of Consumer Research, 35, 952- 966.
18. Louviere, J.J., Hensher, D.A. and Swait, J.D. (2000). Stated Choice Methods: Analysis and Applications, Cambridge University Press.
19. Mano, H. and Oliver, R.L. (1993). Assessing the dimensionality and structure of the consumption experience: Evaluation, feeling and satisfaction, Journal of Consumer Research, 20(3), 451-466.
20. McFadden, D. (1996). Rationality for economists, Journal of Risk and Uncertainty, 19(1), 73-105.
21. Oliver, R.L. and Swan, J.E. (1989). Consumer Perceptions of Interpersonal Equity and Satisfaction in Transactions: A Field Survey Approach, Journal of Marketing, 53 (April), 21-35.
22. Rizvi, S.A.T. (2001). Preference formation and the axioms of choice, Review of Political Economy, 13(2), 141-159.
23. Sagoff, M. (2003). On the relation between preference and choice, Journal of SocioEconomics, 31, 58
24. Thompson, D.V., Hamilton, R.W. and Rust, R.T. (2005). Feature fatigue: when product capabilities become too much of a good thing, Journal of Marketing Research, 42(4), 431-442.
25. Yoon, S.O. and Simonson, I. (2008). Choice set configuration as a determinant of preference attribution and strength, Journal of Consumer Research, 35(2), 324-336.
26. businessdictionary.com

معوقات تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية في ليبيا من وجهة نظر موظفي المصارف التجارية العاملة في منطقة وادي الشاطئ

Obstacles to the transformation of conventional banks into Islamic banks in Libya from the point of view of employees of commercial banks operating in the Wadi Al-Shati area

يونس على أمبية أبوخطوة، محاضر بالمعهد العالي للعلوم والتقنية، تامزاوة، الشاطئ، ليبيا

طارق محمد سالم ابوخزام، محاضر مساعد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية، القرضة، الشاطئ، ليبيا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على المعوقات الإدارية والشرعية والقانونية التي تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية الى مصارف اسلاميه من وجهة نظر العاملين في عينة من المصارف التجارية في منطقة وادي الشاطئ واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتمثل مجتمع الدراسة في المدراء ورؤساء الاقسام والموظفين العاملين في المصارف حيث تم اخذ عينه عددها 110 مفردة وزعت عليهم استمارات الاستبيان خضع منها للتحليل 106استمارة أي بنسبة 96% وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS وخلصت الدراسة الى عده نتائج اهمها وجود معوقات ادارية وشرعية وقانونية تعيق عملية تحول المصارف التجارية التقليدية الليبية الى مصارف اسلاميه وجاءت المعوقات الشرعية في مقدمة هذه التحديات ثم المعوقات الإدارية ثم القانونية واوصت الدراسة الى اهميه تطوير القوانين الادارية والتشريعات المصرفية بما يستوجب عمليه التحول الى الصيرفة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: التحول، المصارف التقليدية، المصارف الإسلامية، المعوقات القانونية، المعوقات الإدارية المعوقات الشرعية.

Abstract

This study aims to identify the administrative, legal and legal obstacles that prevent the transformation of Libyan conventional banks into Islamic banks from the point of view of workers in a sample of commercial banks in the Wadi Al-Shati area The study relied on the descriptive analytical approach and represented the study population in managers, heads of departments and employees working in banks, where a sample of 110 individuals was taken and questionnaire forms were distributed to them, of which 106 questionnaires were analyzed, i.e. 96%, and the study data were analyzed using the statistical package SPSS The study concluded several results, the most important of which are the existence of administrative, legitimate and legal obstacles that hinder the process of transforming Libyan conventional commercial banks into Islamic banks, and the legal obstacles came at the forefront of these challenges, then administrative and then legal obstacles, and the study recommended the importance of developing administrative laws and banking legislation, which requires the process of transformation to Islamic banking.

Key words : transformation, conventional banks, Islamic banks, legal obstacles, administrative obstacles, Sharia obstacles.

المبحث الأول: - منهجية الدراسة

أولا: - مقدمة

منذ ظهور الأزمة المالية في عام 2008، حظيت المؤسسات المالية والتي تتبع نظام الصيرفة الإسلامية باهتمام كبير من قبل النظام المالي الدولي وذلك بسبب نموها السريع في مواجهة النظام المالي التقليدي والذي يعاني العديد من العيوب ونقاط الضعف1. حيث يوجد حاليا 600 مؤسسة مالية إسلامية في 75 بلدا، تتحكم في أصول تبلغ قيمتها حوالي 500 مليار دولار أمريكي، واستثمارات تبلغ حوالي 800 مليار دولار أمريكي. في عام 2010، إذا قدرت قيمة الصناعة بنحو 4 تريليون دولار أمريكي، وقد تصل إلى 30 تريليون دولار أمريكي، ويشكل السكان المسلمون نسبة 40 إلى 50% من إجمالي المدخرات في جميع أنحاء العالم2. حيث شجع النجاح الذي شهدته الصيرفة الإسلامية العديد من المصارف التقليدية العربية والإسلامية، بل والغربية منها إلى التحول نحو الصيرفة الإسلامية وتبني الأسس والأعمال التي تقوم عليها. ولعل من إيجابيات تحول المصارف التقليدية نحو المصرفية الإسلامية إثراء الفكر المصرفي الإسلامي، وابتكار العديد من المنتجات المصرفية التي لم تكن موجودة من قبل لدى المصارف الإسلامية، حيث تمتلك المصارف التقليدية الخبرة المصرفية والقدرة المالية التي تجعلها تستقر في مجالات تطوير المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتنشأ إدارات متخصصة في هذا المجال.

ثانيا: - مشكلة الدراسة: -

تسارعت وتيرة التقدم نحو تطوير صناعة المصارف الإسلامية في ليبيا منذ نهاية العام 2011. وكان القانون المدني الليبي رقم 74 لسنة 1972 قد حرم التعاملات الربوية في المعاملات المدنية والتجارية، التي تمثلت في الفائدة، كما جاء كذلك في القانون المدني الليبي رقم (86) لسنة 1972 بالنسبة لعقود الغرر، وهو عدم التأكد، وهذه بعض الآليات القانونية التي تيسر إدخال الصيرفة الإسلامية. ولكن القانون المصرفي رقم 1 في عام 2005 سهل إجراءات منح التراخيص لجميع المصارف، والتي شملت المصارف الإسلامية وكذلك التعديل اللاحق الذي اصدره المجلس الوطني الانتقالي (سابقا)، حيث أظهر القانون رقم 46 لسنة 2012 قسما مفصلا عن الخدمات المصرفية الإسلامية. تمثل في المجلس الاستشاري المركزي للشريعة في المصرف المركزي، والنوافذ المصرفية الإسلامية، وفروع المصارف الإسلامية، والمجلس الاستشاري للشريعة للمصرف الإسلامي، وإدارة المحاسبة الشرعية. وفي عام 2012، نقل المجلس الوطني الانتقالي السلطة إلى المؤتمر الوطني العام(سابقا) الذي تم انتخابه في العام 2012 والذي كان مع التحول الى نظام الصيرفة الإسلامية، حيث تطلع الى تطوير النظام النقدي ومحاولة تطويره مباشرة[3] . وعلى الرغم من هذه التطورات التي سهدتها الصيرفة الإسلامية في ليبيا الا انها مازالت تواجه مجموعة من المعوقات التي تعيق عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية وبناء على ما تم عرضه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الاتي:

---

1 Diaw, A. (2015). the global financial crisis and Islamic finance: a review of selected atureliter. journal of Islamic accounting and business research.

2 Zouari, S. B., & Taktak, N. B. (2015, January). Ownership structure and financial performance in Islamic Does bank ownership matter? The current issue and full text archive of this journal is available at.

3يحيى بايج،(2013). مقارنة بين الأبعاد الأساسية في الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية: منظور دولي مع تداعيات عملية تحويل البنك في ليبيا.

ماهي المعوقات التي تواجه تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية في ليبيا؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الاتية

ما المقصود بالمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ما هو الفرق بينهما؟

ما المقصود بعملية التحول للمصارف التقليدية الى مصارف الإسلامية؟

ماهي اهم المعوقات التي تواجه تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية في ليبيا؟

ثالثا: - فرضيات الدراسة

- لا توجد معوقات إدارية تعيق تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية
- لا توجد معوقات قانونية تعيق تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية
- لا توجد معوقات شرعية تعيق تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية

اهداف الدراسة هدفت الدراسة الى:

1- التعرف على مفهوم المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية واوجه الاختلاف بينهما

2- بيان مفهوم التحول من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الإسلامية

3- ابراز اهم المعوقات الإدارية والقانونية والشرعية الي تواجه تحول المصارف عينة الدراسة من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الإسلامية

منهجية الدراسة: - اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتقنية الاستبيان كأداة للدراسة وتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بمصرف شمال أفريقيا والمصرف التجاري براك الشاطئ والمصرف التجاري القرضة الشاطئ.

رابعا: -حدود الدراسة: -

الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على ثلاث مصارف عاملة في منطقة وادي الشاطئ هي مصرف شمال أفريقيا والمصرف التجاري براك والمصرف التجاري القرضة.

الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال العام 2023

خامسا: - الدراسات السابقة

1- دراسة رحاب (2020) بعنوان معوقات تحول المصارف التقليدية الى مصارف إسلامية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات الإدارية التشريعية والقانونية الشرعية التي تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة

في المدراء ورؤساء الأقسام والموظفين العاملين في مجال الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية وفروعه العاملة بمدينة طرابلس والبالغ عددهم (180) مفردة. في حين تمثلت عينة الدراسة في (123) مفردة، وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على جميع أفراد العينة، وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود معوقات تشريعية وقانونية تحول دون تحول المصارف التقليدية الليبية إلى مصارف إسلامية، واصت إلى ضرورة تطوير القوانين والتشريعات المصرفية بحيث تستوعب عملية التحول إلى العمل المصرفي[1] .

2- دراسة فؤاد المهدي حسين2018 متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية الى مصارف اسلامية وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2013 (دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري): هدفت الدراسة الى ابراز الجوانب المهمة لموضوع تحول المصارف التقليدية الى الصيرفة الاسلامية، بحيث تم عرض موجز عن المصارف الاسلامية واهم المتطلبات التي تواجهه المصارف الليبية للتحول، والتي تم تصنيفها الى متطلبات قانونية ومتطلبات إدارية ومتطلبات عامة يجب على المصارف الليبية القيام بها قبل أو اثناء أو بعد عملية التحول. واعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلة الشخصية مع لجنة التحول بالمصرف ودراسة القوائم المالية عن السنوات 2012 الى 2016م. وخلصت الدراسة الى نتائج اهمها: عدم كفاية التنظيم القانوني للمصارف الاسلامية، وكذلك عدم موافقة الجمعية العمومية بالمصرف على التحول، وعملية الانقسام المؤسسي التي شهدتها البلاد والتي كان لها الأثر الكبير للتضارب الذي حصل لتطبيق القانون رقم 2013/1. كذلك وجود معوقات إدارية ومتمثلة في الثقافة العامة لدى شريحة كبيرة من الموظفين بعدم وجود فوارق بين المنتجات الاسلامية والتجارية التقليدية[2].

3- دراسة امحمد والنعاس2017 بعنوان التحديات التي تواجه تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم التحديات التي تواجه تحول المصارف التجارية الليبية نحو الصيرفة الإسلامية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتقنية الاستبانة كأداة للدراسة، حيث تم توزيع 60 استمارة علي عينة الدراسة (مصرف الجمهورية الرئيسي) وقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لتحليل البيانات وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن هناك رغبة لدي العاملين في مصرف الجمهورية الرئيسي الذكور أكثر من الإناث في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بالمصرف يرجع السبب في ذلك لأن الذكور لديهم اتجاهات إيجابية نحو الصيرفة الإسلامية أكثر من الإناث، وربما يرجع ذلك لامتلاكهم معلومات أوفي وأكثر عن هذا الموضوع، مما جعل اتجاهاتهم واضحة نحو الصريفة الإسلامية. كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة وصلت إلى 56% تقريبا لم يكن واضحا لديهم الحكم الشرعي المتعلق بأعمال وأنشطة المصارف التقليدية وهذه النسبة هي الأكثر خبرة عملية وأعلى مؤهل علمي... وأوصت الدراسة الى ضرورة قيام المتخصصين في مجال الفقه الإسلامي والمصارف الإسلامية بتوضيح

1 ، فوزي عبد القادر رحاب، (اكتوبر, 2020). معوقات تحول المصارف التقليدية الليبية الى مصارف اسلامية دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس. المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القربولي.

2 فؤاد المهدي حسين (يونيو, 2018). متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية الى مصارف اسلامية. مجلة المعرفة. جامعة بني وليد.

الحكم الشرعي المتعلق بأعمال المصارف التقليدية لأصحاب القرار فيها، بهدف إزالة الغموض أو الشبهات المتعلقة بأذانهم حول حكم الاستمرار بممارسة الأعمال المصرفية التقليدية[1].

4- دراسة العاني2017 بعنوان تحديات العمل المصرفي الإسلامي في ليبيا

هدفت الدراسة بشكل أساسي الى التعرف على التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي داخل المصارف من ناجية المبالغ المخصصة للتمويل والمشتقات المالية السائدة افاق تطوير العمل المصرفي وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود مجموعة من التحديات التي تواجه المصارف على المستوى الداخلي متمثلة في الإطار القانوني والمؤسسي للمصارف وعلى مستوى المبالغ المخصصة للتمويل[2] .

5- دراسة الصقع والتائب 2014 بعنوان معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى وجود معوقات تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية كذلك التعرف على مدى وجود فروقات بين إجابات عينة الدراسة حول هذه المعوقات وتوصلت الدراسة الى نتيجة هامة وهي وجود العديد من المعوقات التي تحد من تطبيق الصيرفة الإسلامية في المصارف التجارية الليبية تمثل بعضها في معوقات شخصية اجتماعية وبعضها إدارية وفنية واخري قانونية وشرعية[3] .

الاستفادة من الدراسات السابقة

1- بناء الإطار النظري للدراسة

2- صياغة الأسئلة والفرضيات

3- تصميم استمارة الاستبانة

المبحث الثاني: - الإطار النظري للدراسة

أولا: - مفهوم التحول: -

التحول في اللغة: يعني التنقل من موضع إلى موضع آخر، أما الاصطلاح: فهو الانتقال من وضع فاسد شرعاً إلى وضع صالح شرعا، ويكمن الفساد في الوضع القائم المطلوب التحول عنه في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشرع، وفي الطليعة منها التعامل بالربا أخذاً وعطاءً، وهو محرم شرعاً لما ينطوي عليه من الإضرار بالمجتمعات الإسلامية واستغلال ظروفهم المعيشية وحاجتهم الاقتصادية.

1 علي صالح امحمد، حاتم عبد الرزاق النعاس، (2017). التحديات التي تواجه تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية. جامعة الزيتونة.

2 اسامة عبد المجيد العاني. (2017). تحديات العمل المصرفي الاسلامي الليبي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية.

3 محمد سالم الصقع ، عادل عبد السلام التائب. (2017). معوقات تطبيق الصيرفة الإسلامية المصارف التجارية الليبية. مجلة الجامعة الاسمرية.

ويقصد بالتحول هنا الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المحضورة شرعاً والمبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المباحة شرعاً، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي التقليدي حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية [1].

ثانيا: - انواع التحول للمصارف التقليدية الى مصارف اسلامية

1- التحول الكلي

ويتم هذا النوع من التحول من خلال احلال الاعمال المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية مكان الاعمال المخالفة وبذلك يتحول المصرف بالكامل الى العمل وفق احكام الشريعة الإسلامية ومن الممكن ان يكون التحول الكلي ناتجا عن قرار صادر عن الحكومة حيث تعلن السلطة السياسية عن نيتها بأسلمة النظام المالي والنقدي لذلك تقوم بإصدار قرار بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية والتوقف عن ممارسه اي اعمال مخالفه لها وبالتالي التوقف عن التعامل بالفائدة وغيره مما يخالف احكام الشريعة الإسلامية ، ومثال هذا النوع من التحول لكل ما حدث في كل من ايران عام 1982 والسودان عام 1985 وباكستان عام 1983 كما يمكن ان ينتج التحول الكلي عن قرار صادر عن اداره المصرف حيث يعلن المصرف عن نيته بالتحول الكامل وفق خطه زمنيه معلنه ومحدده الخطوات ويتخلص خلالها المصرف من المنتجات المصرفية المتعارضة مع احكام الشريعة الإسلامية لتحل محل المنتجات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية حيث يزيد الوزن النسبي لها على حساب نقص الوزن النسبي للمنتجات التقليدية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

2-: - التحول الجزئي

وفي هذا النوع من التحول يتم تقديم خدمات ومنتجات اسلاميه ولكن في ظل النظام المصرفي التقليدي حيث يقوم المصرف بتقديم منتجات وخدمات مصرفيه اسلاميه الى جانب منتجاته وخدماته المصرفية التقليدية ويتم ذلك اما من خلال فروع اسلاميه تابعه للمصرف التقليدي او من خلال انشاء المصرف التقليدي لنوافذ تقدم منتجات مصرفيه متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية او من خلال استحداث المصرف التقليدي لخدمات وصيغ مصرفيه يقدمها جنبا الى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية[2] .

ثالثا: - مفهوم المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية

1- المصارف الإسلامية

1 يزن خلف سالم العطيات،(2007). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية دراسة لبيان مدى امكانية التطبيق في الاردن .رسالة دكتوراة. كلية العلوم المالية والمصرفية الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.الاردن.

2 موسى احمد عبدي عمر. (2016). متطلبات تحويل المصارف التقليدية الى المصارف الاسلاميةفي ليبيادراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق رسالة ماجستير. جامعة ملانا ملك ابراهيم الحكومية.

يتركز مفهوم المصارف الاسلامية على انها مؤسسات مالية اسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر اعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد الشريعة الإسلامية واحكامها بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الاسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الاموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للامة الاسلامية.

مفهوم المصرف الإسلامي: - هو مؤسسه مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً. فالمصرف الإسلامي يتلقى من الافراد نقودهم دون أي التزام أو تعهد من أي نوع بإعطاء فوائد لهم وحينما يستخدم هذه النقود في نشاطاته الاستثمارية والتجارية انما يكون ذلك على اساس المشاركة في الربح والخسارة.

2- مفهوم المصرف التقليدي: - هو مؤسسة مالية تقوم بالإقراض والاقتراض بفائدة وتقديم الخدمات المالية وخلق الائتمان. اي دون مراعاة لأحكام الشريعة الإسلامية. ولإيضاح الفرق بين المصرف التقليدي والمصرف الإسلامي[1]. نورد الجدول الاتي

وجه المقارنة	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية
النشأة	ظهرت نتيجة تطورات تاريخية وسياسية واجتماعية ودينية في البلاد الإسلامية، وكان الدافع الأساسي لها دينيا.	ظهرت ضمن التطور التاريخي للنظم التقليدية والتي كان آخرها الصرافة.
أساس التعامل	تقوم على أساس تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، واستبعاد الفائدة المصرفية من المعاملات.	تقوم على أساس الفائدة المصرفية.
الإيراد	قبول الناتج، سواء كان ربحا آو خسارة.	الإيراد المبني على أساس الفائدة المصرفية، محدد ومتفق عليه مسبقا.
النقود	وسيلة توسط في المبادلات ومقياس للقيم (تجارة بالنقود).	سلعة يتم الاتجار بها، ويتم تحقيق ربح من الفارق بين الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة (تأجير النقود).
أشكال التمويل	على أساس البيوع، والإجارة، والمشاركة .... الخ	على أساس الاقتراض في شكل قرض مباشر، أو تسهيلات غير مباشرة.
التكافل الاجتماعي	في صورة تبرعات، وقرض حسن وزكاة.	في صورة تبرعات.

1 اسراء مهدي حميد ،(2010). الوساطة المالية في المصارف الاسلامية. مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية.

التخصص	يغلب عليها طابع المصارف الشاملة التي تقدم خدمات مصرفية تجارية ومتخصصة واستثمارية.	قد يتخصص في تمويل قطاع اقتصادي معين، وقد بدأ مفهوم المصارف الشاملة ينتشر.

المبحث الثالث: -الإطار التطبيقي للدراسة

اولا: - جمع وتحليل البيانات

1- الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية:

يهدف هذا المبحث إلى معرفة الخطوات التي تم اتباعها في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي: -

- **فرضيات الدراسة: تقوم** الدراسة على فرضية أساسية مفادها:

H_0 الفرضية الرئيسية العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود معوقات تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية.

H_0 الفرضية الفرعية الأولى العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود **معوقات ادارية** تحد من تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية.

H_0 الفرضية الفرعية الثانية العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود **معوقات قانونيه** تحد من تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية.

H_0 الفرضية الفرعية الثالثة العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود **معوقات شرعية** تحد من تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية.

– مجتمع وعينة الدراسة: -

1 – مجتمع الدراسة: - يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بمصرف شمال أفريقيا والمصرف التجاري براك الشاطئ والمصرف التجاري القرضة الشاطئ.

2 – عينة الدراسة: - عينة عشوائية من داخل مجتمع الدراسة وتتكون من 110 مفردة من جميع العاملين بمصرف شمال أفريقيا والمصرف التجاري براك الشاطئ والمصرف التجاري القرضة الشاطئ.

أداة جمع البيانات: -

اعتمد البحث على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعد على اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث احتوى الاستبيان على ثلاثة وعشرون عبارة وزعت هذه العبارات على أربع مجموعات وبناءً على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تشمل 5 أسئلة شخصية وهي: العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص، ونوع الوظيفة، وسنوات الخبرة.

المجموعة الثانية: تشمل 6 عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل ((المعوقات الإدارية))
المجموعة الثالثة: تشمل 6 عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل ((المعوقات القانونية))
المجموعة الرابعة: تشمل 6 عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل ((المعوقات الشرعية))

حركة نماذج الاستبيان:

بعد القيام ببناء صحيفة الاستبيان وإجراء ما يلزم من تعديلات حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية والذي تم توزيعه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح حركة نماذج الاستبيان الموزعة:

جدول رقم (2) يبين حركة نماذج الاستبيان الموزعة

البيان	نماذج الاستبيان الموزعة	نماذج الاستبيان المعادة	نماذج الاستبيان غير المعادة	نماذج الاستبيان المستبعدة	نماذج الاستبيان الفاقدة " المستبعدة + غير المعادة "	نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل
العدد	**110**	110	0	4	4	106
النسبة	**100%**	100%	0%	4%	4%	96%

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نماذج الاستبيان المعادة كانت 110 نموذج استبيان والتي تمثل جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أي لا توجد نماذج استبيان غير معادة، أما نماذج الاستبيان المستبعدة كانت 4 نماذج استبيان والتي تمثل 4% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبذلك يكون عدد نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل 106 نموذج استبيان والتي تمثل 96% من جميع نماذج الاستبيان الموزعة، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS (Statistical package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات كما التالي:

- نتائج اختبار (ألفا) للصدق والثبات:

من اجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور الدراسة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3) :

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا.

بيان	قيمة معامل ألفا	العبارات السلبية على الثبات
العبارات المتعلقة بالمعوقات الإدارية	0.666	(4،6)
العبارات المتعلقة بالمعوقات القانونية	0.673	(6)
العبارات المتعلقة بالمعوقات الشرعية	0.776	(1)

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرونباخ ألفا (α)، ومن العمود الثالث والذي يبين العبارة أو العبارات التي تعمل على تخفيض قيمة معامل الثبات بسبب ضعف اتساق إجابات مفردات العينة حول

هذه العبارة أو العبارات إن وجدت، حيث كانت قيم الثبات أعلى من 0.6، حيث بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بالمعوقات الإدارية 0.666، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارات (4،6) ، كذلك بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بالمعوقات القانونية 0.673 وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارة (6) ، أيضـاً بلغت قيمة ثبات العبارات المتعلقة بالمعوقات الشرعية 0.776، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارة (1) .

2- خصائص مفردات العينة:

- توزيع مفردات العينة حسب العمر: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب العمر ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب *العمر*.

العمر	العـدد	النسبة %
من 25-35 سنة	25	24%
من 36-46 سنة	66	62%
من 47-57 سنة	15	14%
المجموع	106	100%

من خلال الجدول رقم (3) ، نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من أعمارهم (من 36-46 سنة) ، وبنسبة 62%، يليه من أعمارهم (من 25-35 سنة) ، وبنسبة 24%، **والباقي** من أعمارهم (من 47-57 سنة) ، وبنسبة 14%.

- توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب المؤهل العلمي ويمثل الشكل الذي يليه التمثيل البياني لهذا التوزيع.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب *المؤهل العلمي*.

المؤهل العلمي	العـدد	النسبة %
دبلوم عالي	31	29%
بكالوريوس	61	58%
ماجستير	14	13%
المجموع	106	100%

من خلال الجدول رقم (5)، نلاحظ أن أغلب مفردات العينة مؤهلهم العلمي (بكالوريوس)، وبنسبة 58%، يليه من مؤهلهم العلمي (دبلوم عالي)، وبنسبة 29%، **والباقي** من مؤهلهم العلمي (ماجستير)، وبنسبة 13%.

- توزيع مفردات العينة حسب التخصص: -

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب التخصص

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب التخصص.

التخصص	العـدد	النسبة %
محاسبة	10	% 28
إدارة	11	%31
اقتصاد	3	%8
تمويل ومصارف	10	%28
أخرى	2	%6
المجموع	36	%100

من خلال الجدول رقم (6)، نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من تخصصهم (محاسبة)، وبنسبة 40%، يليه من تخصصهم (إدارة)، وبنسبة 29%، يليه من ذوي التخصصات (الأخرى)، وبنسبة 12%، يليه من تخصصهم (اقتصاد)، وبنسبة 10%، **والباقي** من تخصصهم (تمويل مصارف)، وبنسبة 8%.

- توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة:

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب الوظيفة

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب *الوظيفة*.

نوع الوظيفة	العـدد	النسبة %
مدير الإدارة	3	3%
نائب مدير	9	8%
رئيس قسم	27	25%
موظف	67	63%
المجموع	106	100%

من خلال الجدول رقم (6) ، نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من (الموظفين) وبنسبة 63%، يليه من نوع الوظيفة لديهم (رئيس قسم) وبنسبة 25%، يليه من نوع الوظيفة لديهم (نائب مدير) وبنسبة 8%، **والباقي** من نوع الوظيفة لديهم (مدير الإدارة) وبنسبة 3%.

1. توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة:-

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات العينة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العـدد	النسبة %

من 2 – 5 سنوات	9	8%
من 5 – 10 سنوات	12	11%
من 10 – 15 سنة	66	62%
أكثر من 15 سنة	19	18%
المجموع	106	100%

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن أغلب مفردات العينة من سنوات الخبرة لديهم (من 10 – 15 سنة) وبنسبة 62%، يليه من خبرتهم (أكثر من 15 سنة) سنة، وبنسبة 18%، يليه من سنوات الخبرة لديهم (من 5 – 10 سنوات) وبنسبة 11%، **والباقي** من سنوات الخبرة لديهم (من 2 – 5 سنوات) وبنسبة 8%.

– درجة المو افقة حول وجود معوقات إدارية

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بدرجة المو افقة حول وجود معوقات إدارية**

الجدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة المو افقة حول وجود معوقات إدارية

ت	العبارات		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	عدم توفر منتجات اسلاميه بديله للمنتجات المصرفية التقليدية	التكرار	32	23	27	14	10	عالية جدا	3.500	0.000
		النسبة	30.2	21.7	25.5	13.2	9.4			
2	ضعف التدريب في مجال الصريفة الإسلامية	التكرار	37	24	24	11	10	عالية جدا	3.632	0.000
		النسبة	34.9	22.6	22.6	10.4	9.4			
3	خضوع المصارف الإسلامية لرقابه المصرف المركزي الذي لا يزال متأثرا بالمعاملات الربوية	التكرار	48	29	15	7	7	عالية جدا	3.981	0.000
		النسبة	45.3	27.4	14.2	6.6	6.6			
4	عدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية	التكرار	44	26	22	9	5	عالية جدا	3.896	0.000
		النسبة	41.5	24.5	20.8	8.5	4.7			
5	عدم وجود مجالات استثمار اسلاميه بصوره كافيه في الاسواق المالية	التكرار	43	25	17	7	14	عالية جدا	3.717	0.000
		النسبة	40.6	23.6	16.0	6.6	13.2			
6		التكرار	36	54	14	0	2	عالية	4.151	0.000

عدم قيام المصرف برصد مبالغ كافيه للتدريب والتطوير في مجال الصرف الإسلامية	النسبة	34.0	50.9	13.2	0.0	1.9

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن:

أ- درجة المو افقة حول العبارة التالية عالية جداً:

1. عدم توفر منتجات اسلاميه بديله للمنتجات المصرفية التقليدية
2. ضعف التدريب في مجال الصريفة الإسلامية
3. خضوع المصارف الإسلامية لرقابه المصرف المركزي الذي لا يزال متأثرا بالمعاملات الربوية
4. عدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية
5. عدم وجود مجالات استثمار اسلاميه بصوره كافيه في الاسواق المالية

ب- درجة المو افقة حول العبارة التالية عالية:

1. عدم قيام المصرف برصد مبالغ كافيه للتدريب والتطوير في مجال الصرف الإسلامية

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بوجود معوقات إدارية** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1. عدم توفر منتجات اسلاميه بديله للمنتجات المصرفية التقليدية
2. ضعف التدريب في مجال الصريفة الإسلامية
3. خضوع المصارف الإسلامية لرقابه المصرف المركزي الذي لا يزال متأثرا بالمعاملات الربوية
4. عدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية
5. عدم وجود مجالات استثمار اسلاميه بصوره كافيه في الاسواق المالية
6. عدم قيام المصرف برصد مبالغ كافيه للتدريب والتطوير في مجال الصرف الإسلامية

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **ارتفاع درجة المو افقة على هذه العبارات.**

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بوجود معوقات إدارية.** واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بوجود معوقات إدارية** لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بوجود معوقات إدارية** يختلف عن 3.

الجدول رقم (10) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بوجود معوقات إدارية

المتوسط العام لجمبع العبارات المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
وجود معوقات إدارية	**3.813**	**0.744**	**11.253**	**0.000**

- ✓ من خلال الجدول رقم (10) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول لفرضية البديلة لها، وحيث أن المتوسط العام والبالغ 3.813 كان أعلى من المتوسط المفترض، والذي يدل على وجود معوقات إدارية تحد من تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية، لذلك:
- ✓ **توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود معوقات إدارية تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية.**

– درجة المو افقة حول وجود معوقات قانونية

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بدرجة المو افقة حول وجود معوقات قانونية** الجدول رقم (11) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة الموافقة حول وجود معوقات قانونية

ت	العبارات		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	عدم تطوير الهيكل القانوني التشريعي للأعمال المصرفية	التكرار	16	17	43	17	13	متوسطة	3.057	0.626
		النسبة	15.1	16.0	40.6	16.0	12.3			
2	عدم ملائمة التشريعات الحالية مع الاعمال المصرفية الإسلامية	التكرار	19	22	39	14	12	متوسطة	3.208	0.082
		النسبة	17.9	20.8	36.8	13.2	11.3			
3		التكرار	46	22	20	11	7	عالي	3.840	0.000

	نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم الاعمال المصرفية	النسبة	43.4	20.8	18.9	10.4	6.6		
4	عدم وجود قوانين تشجع على التوسع في الصريفة الإسلامية	التكرار	46	22	20	11	7	عالية جدا	3.840	0.000
		النسبة	43.4	20.8	18.9	10.4	6.6			
5	عدم توفر الاستقرار السياسي والامني و انقسام مؤسسات الدولة	التكرار	44	24	13	12	13	عالية جدا	3.698	0.000
		النسبة	41.5	22.6	12.3	11.3	12.3			
6	عدم كفاية النظم والقوانين والتشريعات الحالية لعمليه التحول	التكرار	44	44	11	3	4	عالية	4.142	0.000
		النسبة	41.5	41.5	10.4	2.8	3.8			

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن:

أ- درجة المو افقة حول العبارة التالية عالية جداً:

1. نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم الاعمال المصرفية
2. عدم وجود قوانين تشجع على التوسع في الصريفة الإسلامية
3. عدم توفر الاستقرار السياسي والامني وانقسام مؤسسات الدولة
4. عدم كفاية النظم والقوانين والتشريعات الحالية لعمليه التحول

ب- درجة المو افقة حول العبارة التالية متوسطة:

1. عدم تطوير الهيكل القانوني التشريعي للأعمال المصرفية
2. عدم ملائمة التشريعات الحالية مع الاعمال المصرفية الإسلامية

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بوجود معوقات قانونية** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1. نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم الاعمال المصرفية
2. عدم وجود قوانين تشجع على التوسع في الصريفة الإسلامية
3. عدم توفر الاستقرار السياسي والامني وانقسام مؤسسات الدولة
4. عدم كفاية النظم والقوانين والتشريعات الحالية لعمليه التحول

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **ارتفاع درجة المو افقة على هذه العبارات.**

ب – الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من 0.05 للعبارات التالية:

1. عدم تطوير الهيكل القانوني التشريعي للأعمال المصرفية
2. عدم ملائمة التشريعات الحالية مع الاعمال المصرفية الإسلامية

ولذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وحيث أن الدلالة المعنوية لمتوسط إجابات مفردات العينة تزيد عن 0.05 فهذا يدل على **أن درجة المو افقة على هذه العبارات متوسطة.**

ولاختبار الفرضية الثانية الفرعية، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بوجود معوقات قانونية.** واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بوجود معوقات قانونية** لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بوجود معوقات قانونية** يختلف عن 3.

الجدول رقم (12) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بوجود معوقات قانونية

المتوسط العام لجمبع العبارات المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
وجود معوقات قانونية	**3.631**	**0.760**	**8.547**	**0.000**

من خلال الجدول رقم (12) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول لفرضية البديلة لها، وحيث أن المتوسط العام والبالغ 3.631 كان أعلى من المتوسط المفترض، والذي يدل على وجود معوقات قانونية تحد من تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية، لذلك:

✓ **توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود معوقات قانونية تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية.**

– درجة المو افقة حول وجود معوقات شرعية

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بدرجة المو افقة حول وجود معوقات شرعية**

الجدول رقم (13) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة المو افقة حول وجود معوقات شرعية

ت	العـــبارات	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية

1	غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات الإسلامية في المصارف.	التكرار	42	21	18	16	9	عالية جدا	3.670	0.000
		النسبة	39.6	19.8	17.0	15.1	8.5			
2	عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية لجواز بعض التعاملات المصرفية.	التكرار	49	26	25	3	3	عالية جدا	4.085	0.000
		النسبة	46.2	24.5	23.6	2.8	2.8			
3	عدم توفر الخبرات الشرعية الكافية والمتخصصة.	التكرار	62	28	8	3	5	عالية جدا	4.311	0.000
		النسبة	58.5	26.4	7.5	2.8	4.7			
4	بعد القوانين الوضعية والضريبية عن قواعد الشريعة الإسلامية.	التكرار	56	30	13	5	2	عالية جدا	4.255	0.000
		النسبة	52.8	28.3	12.3	4.7	1.9			
5	عدم توفر الكوادر الشرعية الكافية والقادرة على العمل كلجنه رقابة شرعيه.	التكرار	51	27	19	5	4	عالية جدا	4.094	0.000
		النسبة	48.1	25.5	17.9	4.7	3.8			
6	النقص الكمي في علماء الشريعة القادرين على تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية.	التكرار	59	27	9	6	5	عالية جدا	4.217	0.000
		النسبة	55.7	25.5	8.5	5.7	4.7			

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن:

أ- درجة المو افقة حول العبارة التالية عالية جداً:

1. غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات الإسلامية في المصارف.
2. عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية لجواز بعض التعاملات المصرفية.
3. عدم توفر الخبرات الشرعية الكافية والمتخصصة.
4. بعد القوانين الوضعية والضريبية عن قواعد الشريعة الإسلامية.
5. عدم توفر الكوادر الشرعية الكافية والقادرة على العمل كلجنه رقابة شرعيه.
6. النقص الكمي في علماء الشريعة القادرين على تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بوجود معوقات شرعية** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1. غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات الإسلامية في المصارف.
2. عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية لجواز بعض التعاملات المصرفية.
3. عدم توفر الخبرات الشرعية الكافية والمتخصصة.
4. بعد القوانين الوضعية والضريبية عن قواعد الشريعة الإسلامية.
5. عدم توفر الكوادر الشرعية الكافية والقادرة على العمل كلجنه رقابة شرعيه.

6. النقص الكمي في علماء الشريعة القادرين على تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **ارتفاع درجة المو افقة على هذه العبارات.**

ولاختبار الفرضية الثالثة الفرعية، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بوجود معوقات شرعية.** واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بوجود معوقات شرعية** لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بوجود معوقات شرعية** يختلف عن 3.

الجدول رقم (14) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بوجود معوقات شرعية

المتوسط العام لجمبع العبارات المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
وجود معوقات شرعية	**4.105**	**0.764**	**14.897**	**0.000**

من خلال الجدول رقم (14) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول لفرضية البديلة لها، وحيث أن المتوسط العام والبالغ 4.105 كان أعلى من المتوسط المفترض، والذي يدل على وجود معوقات شرعية تحد من تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية، لذلك:

✓ **توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود معوقات شرعية تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية.**

ثانيا:- الخاتمة

بنيت نتائج وتوصيات هذه الدراسة على التحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة على عبارات صحيفة الاستبيان وبالتالي ستُظهر النتائج مدى توافق آراء مفردات العينة وكذلك نتائج اختبار الفرضيات، أما التوصيات فستركز على معالجة نقاط الضعف التي ظهرت بعد التحليل.

- النتائج:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود معوقات إدارية تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية.** وبمتوسط معنوي يزيد على المتوسط المفترض يدل على اثبات وجود معوقات إدارية تحد من تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية.

وبنيت هذه النتيجة على ما يلي:

1) عدم توفر منتجات اسلاميه بديله للمنتجات المصرفية التقليدية.
2) ضعف التدريب في مجال الصريفة الإسلامية.
3) خضوع المصارف الإسلامية لرقابه المصرف المركزي الذي لا يزال متأثرا بالمعاملات الربوية.
4) عدم توفر الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية.
5) عدم وجود مجالات استثمار اسلاميه بصوره كافيه في الاسواق المالية.
6) عدم قيام المصرف برصد مبالغ كافيه للتدريب والتطوير في مجال الصرف الإسلامية.

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود معوقات قانونية تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية.** وبمتوسط معنوي يزيد على المتوسط المفترض يدل على اثبات وجود معوقات قانونية تحد من تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية.

وبنيت هذه النتيجة على ما يلي:

1) نقص المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم الاعمال المصرفية
2) عدم وجود قوانين تشجع على التوسع في الصريفة الإسلامية
3) عدم توفر الاستقرار السياسي والامني وانقسام مؤسسات الدولة
4) عدم كفاية النظم والقوانين والتشريعات الحالية لعمليه التحول

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول وجود معوقات شرعية تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية. وبمتوسط معنوي يزيد على المتوسط المفترض يدل على اثبات وجود معوقات شرعية تحد من تحول المصارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية.**

وبنيت هذه النتيجة على ما يلي:

1) غياب الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات الإسلامية في المصارف.
2) عدم توفر الأدلة الشرعية الكافية لجواز بعض التعاملات المصرفية.
3) عدم توفر الخبرات الشرعية الكافية والمتخصصة.
4) بعد القوانين الوضعية والضريبية عن قواعد الشريعة الإسلامية.
5) عدم توفر الكوادر الشرعية الكافية والقادرة على العمل كلجنه رقابة شرعيه.
6) النقص الكمي في علماء الشريعة القادرين على تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية.

- التوصيات:

اعتماداً على النتائج السـابقة نوصـي بضـرورة معالجة المعوقات التي تحد من تحول المصـارف التقليدية الليبية محل الدراسة الى مصارف إسلامية كالتالي:

1) توفير منتجات اسلامية بديله للمنتجات المصرفية التقليدية.
2) زيادة التدريب في مجال الصريفة الإسلامية.
3) خضوع المصارف الإسلامية فقط لرقابه المصرف المركزي الإسلامي إن وجد.
4) استقطاب الخبرات والكفاءات العلمية في مجال الصيرفة الإسلامية.
5) خلق مجالات استثمار اسلاميه بصوره كافيه في الاسواق المالية.
6) ضرورة قيام المصرف برصد مبالغ كافيه للتدريب والتطوير في مجال الصرف الإسلامية.
7) سن المعايير المحاسبية والتشريعات التي تنظم الاعمال المصرفية.
8) سن قوانين تشجع على التوسع في الصريفة الإسلامية.
9) ضرورة توفر الاستقرار السياسي والامني وانقسام مؤسسات الدولة.
10) سن القوانين والتشريعات لعمليه التحول.
11) ضرورة الانسجام بين فتاوى الهيئات الشرعية حول بعض التعاملات الإسلامية في المصارف.

وختاما يمكن القول ان المصارف عينة الدراسة لم تتبني طابع الصيرفة الإسلامية الا في جانب المرابحة الإسلامية حيث ثم فتح نوافذ إسلامية داخل هذه المصارف واقتصر نشاطها فقط على جانب السيارات والاثاث والتي كانت مرتفعة التكاليف مما يرهق الزبون أي انه يتنازل عن ثلث دخله لمدة ستة سنوات أضف الى ذلك التضارب بين الجهات المختصة بالفتوى وبين الجهات المطبقة لعقود المرابحة في المصارف التي استغلت من جانب أصحاب المصالح. إضافة عدم وجود متخصصين يمثلون دور المراقبين الشرعيين لمتابعة تنفيذ عقود المرابحة بما يتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية كل ذلك شكل عائقا امام تبني صيغ المعاملات الإسلامية كصورة من صور التحول الجزئي للصيرفة الإسلامية، ويمكن حصره في ثلاث معوقات شكلت أكبر تحدي لعمية التحول في هذه المصارف أولها المعوقات الشرعية والتي شكلت أكبر معوق لعملية التحول بمتوسط عام وصل الى 4.10 أي بنسبة 82% ثم تلتها المعوقات الإدارية بمتوسط عام 3.81 وبنسبة 76% ثم المعوقات القانونية بمتوسط عام3.63 وبنسبة72% .

لآئحة المراجع:

1. العاني، اسامة عبدالمجيد (2017). تحديات العمل المصرفي الاسلامي الليبي. مجلة الاجتهادللدراسات القانونية والاقتصادية.
2. حميد ،اسراء مهدي. (2010). الوساطة المالية في المصارف الاسلامية. مجلة جامعة بابللعلوم الانسانية.
3. امحمد ،علي صالح ،النعاس ، حاتم عبدالرزاق. (2017). التحديات التي تواجه تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية . جامعة الزيتونة.
4. حسين ، فؤاد المهدي. (يونيو, 2018). متطلبات ومعوقات تحول المصارف الليبية التقليدية الى مصارف اسلامية. مجلة المعرفة.جامعة بني وليد.

5. رحاب ، فوزي عبدالقادر. (اكتوبر, 2020). معوقات تحول المصارف التقليدية الليبية الى مصارف اسلامية دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس. المجلة العلميةلكلية الاقتصاد والتجارةالقربولي.
6. الصقع ، محمد سالم ، التائب ، عادل عبدالسلام. (2017). معوقات تطبيق الصيرفة الاسلاميةفي المصارف التجارية الليبية. مجلة الجامعة الاسمرية.
7. عمر ، موسى احمد عبدي. (2016). متطلبات تحويل المصارف التقليدية الى المصارف الاسلاميةفي ليبيادراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق رسالة ماجستير. جامعة ملانا ملك ابراهيم الحكومية.
8. بايج ، يحيى. (2013). مقارنة بين الأبعاد الأساسية في الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية: منظور دولي مع تداعيات عملية تحويل البنك في ليبيا. شهادة الدكتوراه، . جامعة غريفيث. https://wwwl 20.secure. [online]. eriffith.edu.as/rch/file/6806222d-4194-4130-8ca3.
9. العطيات ، يزن خلف سالم. (2007). تحول المصارف التقليدية للعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية دراسة لبيان مدى امكانية التطبيق في الاردن .رسالة دكتوراة. كلية العلوم المالية والمصرفية الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.الاردن.

10. Diaw, A. (2015). theglobal financial crisis and islamic finance :a review of selected atureliter. journal of islamic accountingand business research.
11. Zouari, S. B., & Taktak, N. B. (2015, January). Ownership structure and financial performance in Islamic Does bank ownership matter? The current issue and full text archive of this journal is available at.

مالك بن نبي في عالَم الاقتصاد

Malek Bennabi in the World of Economics

د. ناصر يوسف

مركز البحوث والنشر العلمي، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

الملخص:

يعالج هذا البحث كتاب مالك بن نبي الموسوم بـ (المسلم في عالم الاقتصاد) بعد مرور خمسين سنة على إصدار هذا العمل المتميّز. كما يبحث هذا البحث في الحقل المعرفي والخلفية الإيديولوجية لبن نبي لا سيما في ابتكاره للمعادلة الاجتماعية وتعامله مع خبرة الصين الاقتصادية؛ حيث نمتحن مالك بن نبي في عالَم الاقتصاد من منظور أمارتيا صن بوصفه أنموذجًا عقلانيًّا وأخلاقيًّا لهذا العالَم الاقتصادي؛ هذا المنظور الذي يجيبنا عن أسئلة مثل: هل ما زالت أفكار بن نبي –في قضايا اقتصادية- تنهض دليلاً ثريًّا لعالم اقتصادي متشابك في أبعاده الكلية؟

الكلمات المفتاحية: مالك بن نبي، الصين، إندونيسيا، الاقتصاد، أمارنيا صن.

Abstract

This study deals with analysis toward the writing of Malek Bennabi entitled (Muslim in the world of economics) after passing fifty years of publication which is characterized with distinction. The study also discusses about the domain of knowledge and ideological background of Malek Bennabi particularly pertains to innovative contribution toward social adaptation related to the experience of China in economy. We analyze the view of Malek Bennabi from Amartya Sen perspective.

Key words: Malek Bennabi, China, Indonesia, economics, Amartya Sen.

مقدمة

وإذْ أخرج لنا مالك بن نبي –رحمه الله- كتابه الموسوم بـ: المسلم في عالم الاقتصاد؛ فإنه عنَّ لنا، وبعد خمسة عقود من إصداره، أن نضع مقالاً بعنوان: مالك بن نبي في عالم الاقتصاد؛ حيث لا تستقيم عناصر هذا المقال إلا بسؤال الحال: أين نضع بن نبي في عالم الاقتصاد؟ هل ما زالت أفكاره تنهض دليلاً ثريًّا ومثريًا لعالم اقتصادي متشابك في أبعاده الكلية؟ هل تجاوز كتابه -هذا- النظرة الشيئية الأحادية الضيّقة لعالم الاقتصاد؟ ماذا بقي من هذا الكتاب من إمدادات وإرشادات في مكنتها أن تعين عالم المسلم على استعادة أطروحات بن نبي على شكل إفادة وإجادة أتت بالمقصود؟ هل كان فيلسوفنا واعيًا كل الوعي بمطامح (= معاليم) ومطامع (= مجاهيل) المعادلة الاشتراكية الصينية وبما يدور في عالم الاقتصاد، أم كان يشغله واقع المسلم المتخلف الذي تتجاذبه الإيديولوجيات الاقتصادية المباينة؛ فأتى كتابه نسخة إسلامية من هذه المذاهب الليبرالية والمادية؟ أين كان يريد مفكّرنا أن يضع المسلم في عالم الاقتصاد؛ أيضع هذا المسلم –الذي ينتمي إلى محور الجنوب- في طريق الصين، أم في صف دول محور الشمال، أم لا رجاء في الانتقال به إلى أحسن الأحوال؟ هل في هذا الكتاب سَلْكٌ لمذهب اقتصادي كفء أيًّا كانت قصْديته، أم آل عقل بن نبي إلى ذلك الفكر التوافقي المقصد، أم كان راغبًا في رسم معالم إسلامية مقاصدية في طريق الاقتصاد؟

وقد تعلمون، أن كتاب فيلسوفنا الذي نحن بصدده يحتمل وجهين؛ وجهًا صحيحًا على مستوى العنوان (= المسلم في عالم الاقتصاد)، ووجهًا صريحًا في محتوى التحليل والتعليل (= المسلم 'المتورط' في عالم الاقتصاد)؛ حيث يخاطب فيه المسلم المتورط الذي يمر بحالة طوارئ تتلمّس طريق الإنقاذ؛ إذْ وقفنا عليه يصدع بالقول إنه لا يطمع في أن يقدّم الحلول الجاهزة لهذا المسلم المتورط، بل يحاول جهده ليدله على طريق الحل لأزمته وورطته باستعراض الأفكار أمامه، وله الخيرة من أمره.

وإذْ بغيتنا كتاب (المسلم في عالم الاقتصاد)؛ فإننا سنستأنس بكتاب صادر من وقت قصير –أو خرج إلى النور- هو: (وجهة العالم الإسلامي: الجزء الثاني) ؛ لأن الكتابات الآنفات التي تناولت موضوعات اقتصادية خاض فيها بن نبي، ربما فاتها الإشارة إلى هذا الكتاب لما يزخر به من حقائق وأفكار مباينة كونه من التأليفات اللاحقات، أو أن الدراسات الأخريات بنَت أفكارها وتحليلاتها على الكتابات السابقات لبن نبي الصادرة في القرن الفائت.

من وجهة أخرى، بادٍ أن أمارتيا صن الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998م -بعد عقدين من الزمن ونيّف من إصدار كتاب بن نبي عام 1972م- قد استكشف عالمًا مختلفًا ومتميّزًا؛ حيث أتى على النظريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكبرى من القواعد؛ فوقف ناقدًا لشططها ومصوّبًا لغلطها، لا سيما تلك المذاهب والنظريات –حول السوق والمنفعة- التي تفتقر إلى اللمسة الإنسانية، ولا تقبل حتى بالهمسة الأخلاقية؛ فهل أصل الاقتصاد إلا الإنسان والأخلاق كما يحاجج صن وبن نبي كلاهما؟

بادٍ أيضًا، أن هناك قاسمًا مشتركًا بين صن الذي شيّد نظريته الاقتصادية والفلسفية على ركيزتين قيميتين أساسيتين هما: (التنمية حرية) و(التنمية عدالة)، وبن نبي الذي صدع بإعادة الاعتبار للإنسان واستعادة الكرامة لعالم المسلم في عالم الاقتصاد، برؤية متعددة الأبعاد هي الأخرى؛ حيث كان للدين -أو الفكرة الدينية- دور محوري في كتابه هذا، وتكرّرت في جلّ روائعه وبدائعه. كما استقامت محورية القيم لدى صن الاقتصادي والفيلسوف في كل نثرياته وإضافاته. وهنا تتأتى

شرعية العنوان الفرعي للمقال: أمارتيا صن بوصفه أنموذجًا عقلانيًّا وأخلاقيًّا لهذا العالَم الاقتصادي الإنساني والأخلاقي الذي نعنيه ونعاينه؛ حيث كنّا نعيناه في عالم اقتصادي شيئ أحادي البُعد، وها نحن نتغيّاه متعدّد الأبعاد في فكريات بن نبي وأطروحات صن كليهما.

أولا: المعادلة البيولوجية والمعادلة الاجتماعية: ما مدى فشل شاخت في الإقلاع باقتصاد إندونيسيا؟

مما لا يستنكحه الشك أن بن نبي كان واعيًا بـالمذهب الليبرالي المطلق في عالم الاقتصاد المغلق. وإن ما نستشفه – أو نعتقد به- من مقدمة (المسلم في عالم الاقتصاد)، أن فيلسوفنا كان ينتصر –إجرائيًّا- لكفاية الإمكان الاجتماعي الاشتراكي الصيني وفاعليته -ولكن بمسلم غير ماركسي- في ظل عالم اقتصادي ثنائي لا مفر من الميل إلى أحدهما في قوله: "ولكن من أجل أن نبقى في نطاق الكفاءة الإنسانية للأشياء، فلنضع جانبًا المعاد الأخروي" (بن نبي: 2012، ص33). ونعتقد أن انتصار مفكّرنا للاشتراكية الصينية –كعتاد دنيوي- كونها صممت معادلة اجتماعية متماسكة من خارج المنظومة الاستعمارية؛ فكاتبنا كان حذرًا كل الحذر من الوقوع في فخ القابلية للاستعمار، ومع ذلك نلفيه يطري التجربة الاشتراكية الصينية، على الرغم من أنها تقف على مبدأ قديم وهديم لا رجعة فيه، وهو أن الدين أفيون الإنسان والزمان والمكان؛ حيث رسخت التجربة الاشتراكية الصينية مبدأ القابلية للادين في مناطق العالم الإسلامي البئيسة؛ فهل هناك ثمة فرق بين القابلية للاستعمار والقابلية للادين؟ أم أنهما وجهان لعملة لا إنسانية واحدة سُكّت في ورشة تُمتهَن فيها إنسانية الإنسان؟

وفي الوقت نفسه، نلفي بن نبي يتشوّف إلى نجاح الفكرة الدينية –الإسلامية- في انتشال المسلمين من تخلفهم الاقتصادي والحضاري انطلاقًا من إندونيسيا المحايدة التي راهن عليها في كتابه (وجهة العالم الإسلامي: الجزء الثاني)؛ فأتى رهانه خاسرًا؛إذ نخمن أنه لم يكن على إحاطة كاملة بال بنتشاسيلا البنية الأساسية للاقتصاد الإندونيسي علاوة على أنها إيديولوجية الدولة، وذلك على الرغم من معرفة بن نبي بخلفية سوكارنو –التي لا تقف على دين ولا على فكرة دينية؛ اللهم إلا فكرة ال.بنتشاسيلا المستقاة من حضارة إندونيسيا ما قبل الإسلام- التي ظهرت للعالم بخلفية شيوعية مكشوفة في نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن الماضي؛ حيث ألَّف بن نبي كتابه (وجهة العالم الإسلامي: الجزء الثاني) في تلك الفترة، وكان في مكنته تعديل ما لا يتوافق مع الأحداث التي توقّعها أو تنبّأ بها، علاوة على إشادته بـ(فكرة ال.بنتشاسيلا) (بن نبي: 2012، ص62) التي عطّلت اقتصاد إندونيسيا وأفسدته، وشكّلت نافذة للاختراق الشيوعي لإندونيسيا المسلمة باعتراف محمد ناصر رئيس الوزراء في عهد سوكارنو (صالحين ويوسف: 2020، ص174-175).

ثم أتى كتابه (المسلم في عالم الاقتصاد) الذي تعرّض فيه إلى شاخت؛ فكان شاغل بن نبي هو الاقتصادي شاخت الذي اصطدم بذهنية إندونيسية بدوية في معادلتها الاجتماعية، بخلاف الذهنية الألمانية المتحضرة بمعادلتها الاجتماعية الخاصة بها؛ بينما نعتقد أن الإشكال لم يكن كامنًا في ذهنية النخبة التي يمثلها الاقتصادي شاخت، ولا في ذهنية العامة التي يمثلها الشعب الإندونيسي؛ بل كمنَ الإشكال في ذهنية سوكارنو نفسه ومذهبيته، التي كان يفترَض أن نجد هامشًا لنقد مذهبيته الشيوعية في هذا المؤلَّف حتى يكتمل لدينا المشهد المركّب من سلطة وعامة ونخبة؛ ولكن ألفينا فيلسوفنا لم يفعل.

ما هو معلوم، أن سوكارنو كاد يرهن إندونيسيا للصين الشيوعية الأممية بوعي منه، لولا يقظة الشعب الإندونيسي المسلم بعد الانقلاب الشيوعي الفاشل على أجهزة الدولة بدعم من سوكارنو نفسه؛ حيث أفنى علماء إندونيسيا بقتل آلاف الشيوعيين على بكرة أبيهم بسبب إفسادهم في الأرض، فقد مردوا على النفاق السياسي والفساد الاقتصادي والعبث التربوي لسنوات عجفاوات في حكومة سوكارنو. وإن سوكارنو –المحايد الذي كان تلميذًا بليدًا (للقابلية للاستعمار!!)- هو نفسه من روّج لفكرة أن ماليزيا -التي كانت وقتئذ مستعمَرة- هي قاعدة تخدم أهدافًا إمبريالية وأنها أشبه بإسرائيل في الشرق الأوسط؛ مما جعل مفكّرنا المتأثر بفكرة عدم الانحياز، يردّد مزاعم سوكارنو –من غير الإشارة إليه- التي ثبتت أنها مزاعم عاطلة وباطلة ومثيرة للسخرية. إنها لعبة أممية تدخل في إطار الصراع الفكري في العالم الإسلامي، وكان يجدر بفيلسوفنا أن يعي حبكتها ويقف على نكبتها. فماليزيا المسلمة لم تكن كما انطبعت صورتها لديه، بل أقل ما يقال أن ماليزيا كانت عرضة للالتهام من التنين الشيوعي الصيني بمساعدة مكشوفة من سوكارنو الشيوعي؛ ولكن الله سلّم. يقول كاتبنا -الذي أوقف كتابه (وجهة العالم الإسلامي: الجزء الثاني) منصبًّا على المسألة اليهودية: "فماليزيا وسنغافورة، هما مجرد قواعد لجنوب شرق آسيا، كما هي إسرائيل في الشرق الأوسط". (بن نبي: 2012، ص119). ولكن عن هذا الزعم ألفينا زعيم سنغافورة ينفيه بأسلوبه عندما يتعلق الأمر بماليزيا، أما عن بلده سنغافورة فيؤكد على علاقة الكيان الإسرائيلي ببناء جيش بلده، يقول لي كوان يو عن كينغ سوي الذي تولى وزارة الدفاع السنغافورية بعد الاستقلال مباشرة: "بدا راغبًا ببناء جيش من لا شيء[...] فاتصل بمردخاي كيدرون، السفير الإسرائيلي في بانكوك، طلبًا للعون. وبعد بضعة أيام من الاستقلال (1965/8/9)، أتى مردخاي بالطائرة من بانكوك حاملاً عرضًا بالمساعدة في التدريب العسكري [...] ما أن بدأ الضباط الإسرائيليون، بقيادة اليعازري، العمل والتدريب، واعتدنا على أساليبهم، حتى طلبوا بتعويض –عيني- مقابل المساعدة: اعتراف سنغافورة بإسرائيل وتبادل السفراء، وألح قائدهم بإصرار على الطلب. أخبرت كينغ سوي باستحالة تلبيته، لأننا سنثير غضب الملاويين المسلمين في سنغافورة وماليزيا المتعاطفين مع إخوانهم في الدين، ومع الفلسطينيين والعرب، ولا يمكن أن نوافق على الطلب حتى ولو قرر المستشارون الرحيل. وحين عرفوا بتعذر تلبيته، بعثت تل أبيب رسالة تقول إنها تتفهم موقفنا وستستمر في تقديم العون، لكنها تأمل بأن نسمح لهم في نهاية المطاف بافتتاح سفارة إسرائيلية في سنغافورة". (يو: 2007، ص 41-55).

كان أمام بن نبي في كتابه (المسلم في عالم الاقتصاد) فسحة من الوقت لتجلية هذه التحولات الخطيرة في مسيرة سوكارنو، والكشف عن مدى علاقتها بالمعادلة الاجتماعية العاطلة في إندونيسيا؛ ولكنه ركّز حديثه على شاخت حيث ربطه بإندونيسيا لا بسوكارنو؛ وكأنَّ بي أتصور بن نبي قد كتَب ملاحظاته عن شاخت في فترة الخمسينيات من القرن الماضي؛ فأبقى على ما كتبه في شكل أوراق مستقلة، ثم أضافها في كتابه (المسلم في عالم الاقتصاد). وكان من الحسنى، ومن باب الموضوعية، لو أن صاحبنا أعاد النظر في كتابه (وجهة العالم الإسلامي: الجزء الثاني) حول مقولته غير المبرّرة عن ماليزيا، كما أعاد النظر حول خطة شاخت حيث عالجها –في كتابه المسلم في عالم الاقتصاد- من منظور المعادلة الاجتماعية. لم تكن ماليزيا قاعدة مشبوهة –كما دوّن في كتابه- بل كانت تكافح من أجل اللحاق بدول النمور الآسيوية، ولا أدري كيف غاب ذلك عن فيلسوفنا الذي وافته المنية سنة 1973م، بينما حصلت ماليزيا على استقلالها عام 1957م. فما بين استقلال ماليزيا ووفاة بن نبي رحمه الله عقدٌ من الزمن ونصف العقد؛ حيث كان ذلك كافيًا لمراجعة ما زلّ به قلمه

(وكتابه كان ما يزال مخطوطًا وقتئذ)؛ فلم نر فيلسوفنا رائدًا في النقد الذاتي. وكان من الأحسن، أيضًا، لو أضاف لنا فصلاً أو فقرة عن اقتصاد ماليزيا في كتابه هذا، تكون مصحوبة بالنقد الموضوعي والنوعي.

وقفنا على مفكّرنا يراهن على إندونيسيا المحايدة لقيادة العالم الإسلامي، من منطلق قوله في سياق حديثه عن إندونيسيا: "ومن ثم فالمستقبل سيكون أيضًا للبلاد التي بقيت محايدة [...] فالبلاد الإسلامية ستغادر تخلفها لتصبح في المقام الأول من المنظومة العالمية لأنها الوزن الأوفى، لكن في مناخ الحياد الإسلامي الذي يزدهر حصاده" (بن نبي: 2012، ص117-118). كما تفاءل بن نبي، في (كتابه وجهة العالم الإسلامي: الجزء الثاني)، بالدكتور شاخت في نجاح خبرته في نقل إندونيسيا إلى هذه المرتبة الاقتصادية العالمية (والتي لم تحصل طبعًا)، وهو في الوقت نفسه كان يعلم، أو يعي، مكمن التناقض بين خلفية شاخت ومذهبية –أو عبثية- سوكارنو؛ ولكن بن نبي عزا فشل شاخت إلى الإنسان الإندونيسي كعامة، وليس إلى الحاكم كسلطة ونخبة (على الأقل لم يفصّل في ذلك). يقول في كتابه: "فالدكتور (شاخت) كان بلا جدال، أجدر من يضع مخططًا اقتصاديًا مثل الذي وضعه لبلاده قبل الحرب، ولكنه خطط لإندونيسيا فوضع ضمنًا خطته، على قاعدة (معادلة اجتماعية) خاصة بالشعب الألماني، وأجنبية عن الشعب الإندونيسي. فما كان إذن لمخططه أن ينجح لأنه فقد منذ لحظته الأولى شرطًا أساسيًا" (بن نبي: 2000، ص8-9).

من المعلوم، أن شاخت أعاد للاقتصاد الألماني المنهار عافيته بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بالقضاء على التضخم عبر زيادة الإنتاج لساعات إضافية بدون مقابل طواعية من الإنسان الألماني نفسه، ومن هنا كان من الطبيعي لشاخت أن يفشل في إندونيسيا؛ حيث أراد شاخت في التجربة الإندونيسية التقليل من التضخم عبر التقشف وزيادة الإنتاج؛ بينما إندونيسيا لم تكن مستعدة للإنتاج لأسباب نفسية وسياسية، ولا الإنسان الإندونيسي كان مهيئًا للعمل ساعات إضافية، فالجميع كان يبحث عن تحصيل الحقوق على حساب الواجب.

هذا التشاؤم الحاصل في السياق الإندونيسي –حول شاخت وإعادة البناء- كما هو مبسوط في كتاب (المسلم في عالم الاقتصاد -1972م)، قد سبقه تفاؤل في كتاب (وجهة العالم الإسلامي: الجزء الثاني- 1952م) بأن هذا الحياد الإسلامي للمسلمين هو "حياد واع ومفكر وعملي" (بن نبي: 2012، ص115) -(ولم يكن هذا الحياد بهذه العبقرية طبعًا)- ليتجاوز عصر قابليتهم للاستعمار على حد تعبير بن نبي، ومن ثم يعتقد مفكّرنا أن "هذه الجزر من السلام ستكون ورشًا للعمل والدراسات، فأندونيسيا قد استدعت الاقتصادي الأول في العالم شاخت الذي خطط لاقتصاد الرايخ الألماني، وهو اليوم يشرف على آخر بصمات النظام الاقتصادي الإندونيسي" (بن نبي: 2012، ص115)؛حيث يربط هذا النجاح بمدى استعداد الإندونيسيين لتقديم أفكارهم وأيديهم لإنجاح خطة شاخت الاقتصادية. وهذا يعني أن مفكّرنا كان واعيًا بأن الخطط الاقتصادية مهما أصابت من نجاح في البلد المطبّق للخطة، يمكن أن تنتكس إذا طبّقت على إنسان منتكِس في حياته وحريته ومعيشته. وبالفعل هذا ما (استنتجه بن نبي عبر افتراضات وليس طبقًا لحقائق ووثائق) بعد عقدين من الزمن في كتابه المسلم في عالم الاقتصاد الذي صوّر فيه الاقتصادي شاخت فاشلاً في توظيف خبرته لاعتماده المعادلة الاجتماعية الألمانية الغريبة عن البيئة الإندونيسية، كما صوّر الشعب الإندونيسي عاطلاً في الفكر واليد لافتقاره إلى معادلة اجتماعية تنهض بأفراده.

ما لفت نظرنا هنا، أن فيلسوفنا أولى عنايته بالمطبِّق شاخت الاقتصادي الذي أتى يسعى من أقصى معادلة اجتماعية فاعلة، ثم بالمطبَّق عليه (أي أرض إندونيسيا) أو الشعب الإندونيسي المسلم الذي يقف على معادلة اجتماعية فاشلة؛ ومن ثم حصر الفشل في النخبة الذي هو شاخت، وفي العامة التي هي الشعب الإندونيسي؛ بينما يشير الواقع إلى أن فشل شاخت كنخبة وعطل الإندونيسيين كعامة، سببه مذهبية السلطة المطلقة كما تجلت في ذهن الحاكم سوكارنو الذي كان يقف على مفهومية لا دينية، ثم مذهبية شيوعية –لم تتبلور بعد على الأقل في الخمسينيات من القرن الماضي- أي مفهومية تختلف تمامًا عن مفهومية شاخت الليبرالي. فكيف لشاخت ممثل النخبة الاقتصادية الليبرالية التي خرجت النازية من عباءتها أن يحصل له النجاح (Nicosia: 2008, p80)؟ كما أن الشعب الإندونيسي لم يكن على وعي بما يدور حوله من مذهبيات ومفهوميات؛ فقد كان مسوقًا للفشل ولم يكن سائقًا للنجاح. وهو ما جعل ذلك كله - أي (السلطة والعامة والنخبة)، وليس فقط (النخبة والعامة)- سببًا في انغراس الحواجز البنيوية في البيئة الإندونيسية ووقوفها عقبة كأداء في بلوغ إندونيسيا مصاف اللاعبين الاقتصاديين الكبار في القرن الحادي والعشرين، برفقة الهند والصين والبرازيل ذات الكثافة السكانية، لا سيما أن إندونيسيا تمتلك كل المقومات التاريخية والجغرافية والطبيعية والبشرية والتكنولوجية التي أمكنها تفعيل دورها الآسيوي والإسلامي والعالمي (يوسف: 2013، ص371).

إن افتقار الإنسان الإندونيسي إلى المعادلة الاجتماعية له علاقة بالمشهد السياسي والعسكري الذي نلفي فيه الإنسان الإندونيسي الموهوب عاجزًا عن صناعة الحدث الإنمائي؛ لأن هذا الإنسان الذي ينتمي إلى محور طنجة-جاكرتا "مقيد بشروط اجتماعية سبقته إلى الوجود" (بن نبي: 2000، ص93). حيث لم تتبيّن لكاتبنا هذه الشروط الاجتماعية في كتابه (وجهة العالم الإسلامي: الجزء الثاني)، وهو يشيد بشاخت وبإندونيسيا المحايدة؛ ولكن لما اتّضحت شيوعية إندونيسيا (المسلمة) وتغوَّلت في أوساط السلطة التي خانت هذا الحياد الإسلامي، عنَّ لبن نبي في كتابه المسلم في عالم الاقتصاد – ومن غير الإشارة إلى السلطة في شخص الحاكم سوكارنو- أن ينقد التجربة الإندونيسية التي اضطلع بها شاخت في كتابه المسلم في عالم الاقتصاد؛ إلا إنه سكتَ عن السلطة الإندونيسية التي أضعفت خطة شاخت كنخبة بشروطها السياسية، وعطّلت قدرة الشعب الإندونيسي كعامة. هذه الشروط الاجتماعية المقيدة كانت مقيِّدة، هي الأخرى، بنوعية السلطة التي غفل فيلسوفنا عن الإشارة إليها كما سيأتي بيانه.

جاء حديث بن نبي عن المعادلة البيولوجية والمعادلة الاجتماعية حديثًا مجرّدًا، وكأن شاخت بوصفه نخبة، نتصوّره –هكذا- يضع خططه بشكل تجريدي وعفوي لا يراعي البيئة المطبَّق فيها فكرته وخبرته. إن ما هو معلوم أن الخبراء الاقتصاديين يدرسون خلفية البلد السياسية والثقافية والاجتماعية قبل التنزيل والتفعيل، أو أن لهم أهدافًا إيديولوجية ومذهبية تتعارض مع طبيعة المجتمع الثقافية والدينية، وليس السياسية والاقتصادية وحسب.

كما هو خافٍ عنّا، في العالم الإسلامي، أن هؤلاء الخبراء لا يصطدمون بذهنية العامة، وإنما يصطدمون بمذهبية السلطة. إن قلة الجدية في العمل وبذل الجهد، والفساد والرشاوى والتضييق على الحريات المسؤولة وعدم إطلاق القدرات، يعوق الخبراء الاقتصاديين ويفشل خططهم. ولو أن شاخت الألماني أعاد تطبيق خطته في ألمانيا، في ظل وجود سلطة ألمانية تملي عليه ما يتناقض مع مخططه، لكان مصيره الفشل، كما فشل في إندونيسيا؛ حيث أعاقته إملاءات النخبة الإندونيسية ولاءات السلطة الإندونيسية. هذه الإملاءات واللاءات هي، نفسها، التي عطّلت أفكار الشعب

الإندونيسي، وجعلت أيديه مغلولة إلى عنقه؛ فلم يجد ما ينفقه على نفسه وغيره جرّاء التضييق على الحريات المسؤولة والقدرات والطاقات؛ فماذا كانت ستنفع خطة شاخت –التي شاخَت- في ظل كل هذا الحرمان الإندونيسي الممنهج بمذهبية السلطة ومفهوميتها؟

لقد نجح شاخت في ألمانيا في ظل تحرير القدرة لدى الشعب الألماني من قبل ذهنية السلطة الألمانية ومذهبيتها. ولا نعتقد أن فشل شاخت في ألمانيا كان بسبب مذهبية شاخت نفسه؛ فالخبراء الاقتصاديون أذكياء لكونهم أشبه بالفقهاء وأهل الفتوى الذين يغيرون فتواهم بحسب البيئة التي ينزلون بها؛ ولكن هذا الذكاء العلمي والعملي، إذا اصطدم بمذهبية السلطة المطلقة وذهنيتها المغلقة، تفتّق غباءً؛ فلا مستقبل يُطلَب ولا نجاح يُجلَب.

لا نسلِّم بآلية شاخت –كما استنتج كاتبنا- في قوله: "أن (شاخت) وضع مخططه على الشروط التي يقدمها الشعب الألماني مباشرة وبطريقة آلية أثناء مرحلة التطبيق، ثم لا شك في أنه طبّق هذه الشروط آليًا في التجربة الإندونيسية، أي أنه وضع مخططه على معادلته الشخصية بوصفه فردًا من المجتمع الألماني" (بن نبي: 2000، ص91) . لم يكن شاخت بهذا الغباء البيولوجي في تطبيق خطته من غير الأخذ بعين الاعتبار البيئة الإندونيسية المباينة للبيئة الألمانية. فمعادلة شاخت البيولوجية بوصفه موهوبًا ألمانيًا تجعله موهوبًا مع أية سلطة موهوبة؛ لأن المعادلة الاجتماعية التي أوقفت معادلته البيولوجية ناجحة في ألمانيا هي نفسها التي أقعدت معادلته البيولوجية فاشلة في إندونيسيا. عن هذه المعادلة الاجتماعية، يقول بن نبي: "هي هبة المجتمع إلى أفراده كافة" (بن نبي: 2000، ص91)؛ حيث نلاحظ في هذا التعريف أن كلمة (المجتمع) أتت تجريدية وتخديرية، وتحتمل أكثر من تفسير وتأويل؛ فمَن هو المجتمع؟ وما الذي يعنيه بن نبي بالمجتمع؟ ما تعلمناه من خبرات الأمم الفالحة والناجحة، أن المجتمع يهب أفراده الفاعلية عندما يكون مجتمعًا على باع طويل في العطاء والبقاء؛ أي مجتمع مقود بسلطة عادلة وفاعلة. أما عندما يتعلق الأمر بالمجتمع الإسلامي المقيّد بمذهبية السلطة المطلقة؛ فلا يمكن القول إن المعادلة الاجتماعية هي هبة (المجتمع) إلى أفراده، بل إن المعادلة الاجتماعية هي هبة (السلطة العادلة) إلى أفراد المجتمع، ثم هبة المجتمع إلى أفراده كافة. وهذا ما يفضي بنا إلى التركيز على أهمية الحريات المسؤولة التي تمنحها السلطات إلى شعوبها، وهي –في نظرنا- مدخل أساسي لتصميم معادلة اجتماعية متماسكة. ففيلسوفنا لم يفصّل في القول؛ لماذا المعادلة الاجتماعية –كانت وما زالت- عديمة الجدوى في إندونيسيا في محتواها ومستواها؟ ومَن يا تُرى كان سببًا رئيسًا وبئيسًا في عدم جدواها وفحواها؟

وإذْ وقفنا على تجريدية مفكّرنا فيما يتعلق بالمعادلة الاجتماعية، ألفينا المتّهم –أو المخدَّر- هو العامة وليس السلطة؛ بينما كلاهما في خدَر وخطر. طبعًا، السلطة في محور الشمال الأكثر تقدّمًا، هي التي وهبت المعادلة الاجتماعية لأفراد المجتمع، ثم وهبها المجتمع لأفراده، ثم للأدمغة العربية المهاجرة من أصحاب المعادلة البيولوجية؛ فأتى سلوكهم فاعلاً في مواجهة المشكلات، بخلاف سلوكهم العاطل في مجتمعهم الأول في ظل سلطة سليطة اللسان ومتسلّطة على الإنسان. فلا ينتظر الفرد الإندونيسي الموهوب الدعم من المجتمع الإندونيسي المغلوب أمام السلطة الغالبة غير العادلة؛ حيث ثبت أن المعادلة الاجتماعية لا تستقيم إلا بالمعادلة السياسية –في واقع سلطة عادلة- لإنجاح الخطط الاقتصادية كما حصل لنجاح شاخت في ألمانيا حيث أعانته المعادلة الاجتماعية-السياسية على تحرير معادلته البيولوجية من المجاهيل والأحابيل، ومن كل تخدير قد يكبّل المواهب ويعطّل القدرات. فالتسليم بالمعادلة الاجتماعية على أن المجتمع يهب أفراده الفاعلية، من غير الإشارة إلى محورية السلطة العادلة في هذا التوهيب من عدمه، يجعل من المعادلة الاجتماعية تكريسية

للتخلف والتسليم بالقدر والرضا بالعجز عن الإتيان بالحلول، ومن ثم بقاء الأمور على حالها كما هو الحال والمآل في عالم المسلم المعاصر.

لا يهب المجتمع أفراده الفاعلية والكفاية إذا كان منفصلاً عن السلطة، وبعمدٍ من السلطة. المجتمع، أيضًا، لا يهب أفراده الفاعلية إذا كان يفتقر إلى الحريات المسؤولة، ويعاني أفراده حرمان قدرة. وربما قصد بن نبي بالقول إن المجتمع الذي يهب أفراده الفاعلية هو ذلك المجتمع المركَّب من سلطة وعامة ونخبة؛ ولكنا أردنا من مفكّرنا أن يكون أكثر جلاء في تفصيله للعلاقة بين السلطة والمجتمع في مسألة المعادلة الاجتماعية؛ حتى يكون التعاطي مع المشكلات جليًّا، وذلك قبل أن نسم الخبراء الاقتصاديين الناجحين بالفشل؛ فيعْلق الفشل بالمجتمع، وليس بالسلطة المنفصلة عن المجتمع.

ما هو مؤكّد أن السلطة الحكيمة والعادلة هي التي تضع المعادلة البيولوجية في المكان الصحيح في المجتمع، كما أن السلطة العادلة هي التي تدفع بالمعادلة الاجتماعية إلى تعزيز المعادلة البيولوجية؛ فيحصل التكامل، ومن ثم تمنح السلطة للمجتمع دور الواهب لأفراده، وذلك مهما حصل من تبادل في السلطات وتغيير في المؤسسات؛ لأن قيم العدالة والحرية والمساواة، تكون قد رسخت في مؤسسات المجتمع، كما هو حاصل في دول محور الشمال العريقة في الحريات والعدالات والمساواة (طبعًا نحن نتحدث عن المساواة والعدالة داخل مجتمعاتها). فالمجتمع هنا يرعى المواهب ويهبها الفاعلية من تلقاء نفسه، نظرًا إلى أن السلطة السياسية المؤسسية أدت وظيفتها الاجتماعية في أول الأمر. ولهذا فإن عالم المسلم –بما فيه إندونيسيا طبعًا- كان وما يزال في أول الأمر؛ بينما الاقتصادي شاخت كان قد تجاوز (أول الأمر) إلى قضايا اجتماعية وإنسانية وإنمائية أخرى؛ وهو ما تعذّر عليه النجاح في مجتمع به إنسان فاعل منفصل –عمدًا- عن سلطان عاطل.

لنا أن نعيد سياق المعادلة الاجتماعية إلى موهبتها السياسية من حيث النظرية والمبدأ، وذلك بالانكفاء إلى الخلف قليلاً، حيث الصفحات الأولى من كتاب المسلم في عالم الاقتصاد؛ يقول مؤلفه: "وعمليًّا يجب أن تسير النظرية الاقتصادية جنبًا إلى جنب مع النظرية السياسية، كما تحيل المبدأ النظري إلى قانون العمل والنشاط، فتضمه بذلك إلى دوافعه وإلى نسقه وأسلوبه. والطريقة الوحيدة التي يصبح فيها المبدأ أو الفكرة جزءًا من التاريخ هي أن يتحول إلى عمل، إلى دافع عمل، إلى طاقة عملية، إلى إمكانية عمل. ولقد تكوّن (علم) الاقتصاد الاشتراكي على يد (ماركس)، ولكن تأثيره بدأ مع تكوين الضمير الاشتراكي..." (بن نبي: 2000، ص19). ففي تجربة إندونيسيا لم يتكون الضمير الإسلامي لدى السلطة أو النخبة بلْه العامة، ومن ثم تعطّلت المعادلة البيولوجية والاجتماعية لدى أفراد المجتمع الإندونيسي المسلم. لم يقف سوكارنو على الحريات الأداتية الخمس فتبطّلت الحريات لدى الاقتصادي شاخت، ومن ثم تعطّلت خطته الاقتصادية. هذه الحريات الإيجابية الصالحة لكل ضمير أو مبدأ أو نظرية أو عمل، هي: "الحريات السياسية، والتسهيلات الاقتصادية، والفرص الاجتماعية، وضمانات الشفافية، والأمن الوقائي" (صن، 2004، ص52). طبعًا، إن غياب هذه الحريات الإيجابية قد تسبّب في انتكاسة الضمير الاشتراكي في الثمانينيات من القرن الماضي؛ ففي غياب العدالات الاقتصادية والسياسية لا تنفع المعادلات البيولوجية والاجتماعية؛ وهنا مكمن سر فشل شاخت الذي وجد نفسه في مستنقع سياسي لا تصلح أرضيته للبناء الاقتصادي.

لقد تعلمنا من قصص تجارب الفشل في العالم الإسلامي، أن الخبير الاقتصادي –الغربي أو الشرقي- الناجح عندما يُستدعى أو يَعرض خبرته على بلد إسلامي يفتقر إلى الحريات، يجد نفسه أمام شروط سياسية آمرة ورافضة، وليس أمام عروض اقتصادية ودية وتحاورية؛ وهذا يعني أن فشل الخبير الاقتصادي، في بلدان العالم الإسلامي، هو فشلٌ سياسي بالأساس؛ بخلاف اليابان –ما بعد الحرب العالمية الثانية- التي أفادت من خبراء العالم في الاقتصاد والإدارة؛ فنجح جلّهم، بل إنهم فضلوا الإقامة حيث نجحوا اقتصاديًا وكُرّموا سياسيًا؛ حيث كان للحرية المسؤولة التي وهبتها السلطة اليابانية لأفراد المجتمع دور حاسم في استعادة المعادلة الاجتماعية (= الأرض والوقت) وهجها التاريخي والحضاري، ومن ثم تم تفعيل الدور الاجتماعي للمعادلة البيولوجية (= الإنسان) على شكل تحرير قدرة الأفراد التي استحالت إلى معادلة حضارية تعمل من تلقاء نفسها في حل المشكلات الإنسانية والإنمائية أيًّا تكن؛ حيث كان فيلسوفنا على وعي كبير بالتجربة اليابانية؛ قائلاً: "وقد سبق في هذا المضمار المجتمع الياباني، الذي صنع هو الآخر بيده معادلته الاجتماعية لمواجهة (حالة إنقاذ) كان واجهها منذ قرن، عندما دق بابه (الكمودور بيري) سنة 1853م". (بن نبي: 2000، ص96). ولكن علينا أن نعترف أنه بعودة الشرعية للإمبراطور كسلطة، اكتملت عناصر المعادلة الاجتماعية- السياسية، التي انتُقصت من أطرافها في عصر توكوجاوا الإقطاعي البدوي، وبدت أنها أتت أكلها الحضاري في عهد ميجي.

عطفًا على ما أشار إليه بن نبي حول حالة (إنقاذ)؛ فإن المعادلة الاجتماعية اليابانية، تشكّلت عناصرها في عصر توكوجاوا الإقطاعي قبل أن يأتي إنذار (الكمودور بيري)؛ ولكن انكشفت معالمها وارتسمت عناصرها مع عودة الشرعية للإمبراطور ميجي؛ حيث كان قبلها مجرد رمز منفي في قصره . لقد تكتّلت عناصر المعادلة الاجتماعية اليابانية وتركّبت وتماسكت وقت مطالبة ميجي للدياميو الحاكم الإقطاعي التابع للشوغون (القائد العام للجيش الإمبراطوري في عصر توكوجاوا) بالتنازل عن أراضيهم، وتسجيلها باسم الإمبرطور –الذي سيغدو رمز السلطة العادلة- مقابل تعيينهم حكّامًا عليها. وقد تمكّنت حكومة ميجي من تعويض كل من قدّم تنازلاً عن أراضيه من الإقطاعيين الكبار، مع التعهّد بضمان امتيازاتهم المعيشية التي كانوا ينعمون بها قبل تطبيق هذه الإجراءات. كما تمكّنت حكومة ميجي من إقناع كبار الساموراي بالتنازل عن امتيازاتهم التاريخية والاجتماعية والاقتصادية؛ فأوقفهم على خدمة الشعب.

وبهذا الصدد يقول الأب الروحي للنهضة اليابانية الأولى فوكوزاوا يوكيتشي (1835-1901م): (حسين: 2001، ص312) وقت الإحياء الإمبراطوري، أتاحت حكومة الشوجون لأتباعها حرّية الاختيار من بين الأوضاع الثلاثة التالية بالنسبة إلى مستقبلهم:

1. أن يصبحوا رعايا للإمبراطور ويتخلوا عن الشوجون.
2. أن يصبحوا تابعين للشوجون ويمضوا وراءه إلى شيزوكا، وهي المكان الذي سيتقاعد فيه.
3. أن يتخلوا عن طبقة الساموراي التي ينتمون إليها ويصبحوا مواطنين عاديين.

من داخل هذه القرارات التاريخية الحاسمة، برز مجتمع جديد يخدم أفراده؛ فتماسكت عناصر المعادلة الاجتماعية اليابانية، التي أخذت بيد اليابان إلى بر الأمان والإحسان للإنسان، بعد انفتاحها على الغرب في أواخر القرن التاسع عشر. ومرة أخرى انتشلت المعادلة الاجتماعية اليابان في منتصف القرن العشرين؛ حيث دُمّرت جل مكتسباتها المادية، ولكن استعادتها المعادلة الاجتماعية جنبًا إلى جنبٍ مع المعادلة البيولوجية؛ وهكذا تنجح الخطط الاقتصادية، أيًّا يكن جنس

القائم بها، سواء أكان من القوم أنفسهم أم من أقوام آخرين. وهذا ما عناه بن نبي في المعادلة الاجتماعية الإندونيسية العاطلة التي أقشلت شاخت. ولكن فيلسوفنا لم يفصّل لنا في كتابه المسلم في عالم الاقتصاد مَن هو مصمّم المعادلة الاجتماعية اليابانية؟ وكيف جعلت المجتمع يخدم أفراده بشكل تلقائي؟ كنا انتظرنا أن أيّ تفصيل من بن نبي حول اليابان يبرز لنا أهمية سلطة ميجي في إعادة البناء، أنْ يكشف لنا، هو الآخر، عن دور سلطة سوكارنو في إعاقة البناء؛ فلم يقع ما توقّعنا، ونظنه وقع من تفكير فيلسوفنا.

فلنبرز بأنفسنا دور ميجي إذًا؛ إذْ توجب على ميجي إعادة الحقوق؛ ولكن كيف تُسترجَع الحقوق والناس ما زالت مأخوذة برهاب التراتب الكونفوشيوسي: محاربون ففلاحون فحرفيون فتجار؟ في حضرة هذا الهرم التراتبي وقف اليابانيون عاجزين عن العطاء والبقاء، فلا تستثمَر الأرض بكثرة ولا يستغَل الوقت بوفرة؛ إذْ ظهر أن العناصر الحضارية التي أنقذت العزلة لم تكن كافية لمواجهة عصر الحريات الذي كان يتوجَّب نجاحه إضافة نوعية جديدة للمعادلة الاجتماعية، ومن ثم تأسست الدولة-الإنسان وفق مراحل مدروسة، منها: (يوسف: 2019، ص256-257).

أ. القضاء التدريجي على العصبيات، وتحويل الشوغون القائد العام للجيش الإمبراطوري في عصر توكوجاوا، والدايميو الحاكم الإقطاعي التابع للشوغون، والساموراي المحاربين الإداريين القدامى إلى مواطنين عاديين مع تقديم تعويضات مالية لهم عن هذا التنازل التاريخي. لقد جرّد ميجي الساموراي من سيوفهم الممتشقة وأسّس جيشًا عصريًّا. وبهذا عمد إلى إعادة النظر في هرم التراتب الكونفوشيوسي.

ب. إعادة الاعتبار للنخبة ومنحها الفرصة لاستكشاف العالم والمشاركة في صناعة القرارات الاستراتيجية، لا سيما أن أول محاولة لرؤية الغرب -منذ إنشاء الإمبراطورية اليابانية- كانت سنة 1859م؛ حيث أرسل ميجي -فيما بعد- مجموعة من النخبة للاطلاع على أحوال الحضارة في أوربا وأمريكا.

ج. تحسين وضعية الفلاحين وإعادة الحقوق لهم بتعويضات مالية، ودمج أبنائهم في المنظومة التعليمية، فقد كان وفق قانون التوارث غير العادل، أن أبناء الفلاحيين يحلون محل أبائهم فلا يغادرونها أبدًا؛ فكان من الدولة– الإنسان أن أعادت الاعتبار لتسعين بالمئة من السكان الفلاحين.

د. دمج الحرفيين والتجار في المنظومة الاقتصادية، لا سيما بعد أن وضعت النخبة المبتعثة إلى الغرب تقريرًا أمام الإمبراطور يقف على أن الحرفيين والتجار يحوزون على مكانة مميزة نظرًا إلى ما يقدمونه للتنمية؛ فأساس الاقتصاد هو المال في القاموس الإنمائي الغربي.

هذه الحريات –وبفِعال السلطة العادلة- التي عادت إلى أصحابها ممن عرفوا حرمان قدرة كالفلاحين والتجار والحرفين؛ هي من صيّرت المعادلة الاجتماعية اليابانية سببًا رئيسًا في نجاح خطة الإحصائي الأمريكي إدوارد دمينج في إدارة المصانع اليابانية سنة 1950م بوصفه خبيرًا في الأساليب الإحصائية لمراقبة النوعية. وإن غياب هذه الحريات أفضى بالمعادلة الاجتماعية الإندونيسية إلى إفشال خطة شاخت الاقتصادية.

نجح (دمينغ) في اليابان لأنه عانق مجتمعًا متعاونًا في سلطته ونخبته وعامته؛ مجتمعًا لم يعرف استعمارًا، وإنْ دمّرت مكتسباته المادية في منتصف القرن العشرين؛ ولكن بقيت موارده البشرية فاعلة كما كانت في عصر ميجي القرن التاسع

عشر، والتي لم تكن، هي الأخرى، عاطلة في عصر توكوجاوا الإقطاعي في القرن الثامن عشر؛ حيث كانت نسبة المتعلمين في اليابان –رجالاً ونساء- أعلى في هذه الفترة الإقطاعية، أي قبل مجيء ميجي وبداية الإصلاح والانفتاح.

بينما فشل (شاخت) في خطته الاقتصادية لأنه اصطدم بمجتمع إندونيسي مفكّك في سلطته ونخبته وعامته، فضلاً على أنه يفتقد الحريات السياسية والاقتصادية؛ حيث خرج لتوّه من الاستعمار، علاوة على أن إندونيسيا قبل الاستقلال لم تكن شيئًا مذكورًا، بخلاف اليابان التي كانت قبل الاحتلال الأمريكي سنة 1945م فاعلة في المنظومة الاقتصادية والعسكرية العالمية.

عطفًا على ما سقناه أعلاه، فإن الحرية من منظور أمارتيا صن "ليست فقط أساسًا لتقييم النجاح أو الفشل، بل هي أيضًا المحدد الرئيس للمبادرة الفردية والفعالية الاجتماعية. إن المزيد من الحرية يعزز قدرة الناس على مساعدة أنفسهم، وكذا على التأثير في العالم. وهذه مسائل محورية بالنسبة إلى عملية التطوير والتنمية. واهتمامنا هنا وثيق الصلة بما يمكن أن نسميه (مع المجازفة بقدر من المبالغة) "مظهر فعالية" الفرد" (صن: 2004، ص31). ومن ثم، ما من شك في أن غياب الحرية الاقتصادية كعنصر حاسم في المعادلة الاجتماعية الإندونيسية كان سببًا مهمًّا، ومساهمًا، في فشل خطة شاخت الحرّة. فالمعادلة الاجتماعية التجريدية في كتاب المسلم في عالم الاقتصاد –التي لا توجّه اللوم الصريح إلى السلطة المطلقة- تجعلنا نعدم البحث عن الحلول المصيرية التي تأتي من السلطة كالحريات السياسية والمشاركة السياسية، والتي لها دور متعاظم في تنشيط دورة المعادلة الاجتماعية، وتحرير القدرة لدى من يمتلكون المعادلة البيولوجية. ولا شك، أيضًا، في أن هذه الحرية المفقودة التي لامسها أصحاب المعادلة البيولوجية من الأدمغة الإسلامية المهاجرة كانت سببًا عجبًا في نجاحهم حيث تكيّفوا مع معادلة اجتماعية غريبة عنهم؛ إلا إن الحريات الأساسية الإيجابية-كالمشاركة والتسهيلات والفرص والشفافية والأمن الوقائي- كانت بمثابة القاسم المشترك بين المعادلتين الناهضتين في بيئتين مختلفتين، والتي افتقدها دماغ شاخت الذي هاجر كخبير إلى معادلة اجتماعية غربية عنه؛ فكان الحل -الذي ارتجاه من هجرته- مصيره الفشل.

وإذا سلّمنا جدلاً بأن شاخت قد عثر على نسائم الحرية في إندونيسيا، لألفينا خطته الاقتصادية قد انغرست في البيئة الإندونيسية فنضجت وأثمرت. وكأنّ شاخت يصرخ فينا -ويعيدنا إلى أصولنا الإسلامية في فهم الحرية ودوافعها الإنسانية والإنمائية- مردّدًا المقولة العمرية: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا" (الطنطاوي: 1959، ص268). وهو ما يعني أن شاخت لم يكن يمتلك كامل حريته في تطبيق خطته مما أضعف عناصر معادلته البيولوجية؛ لأنها فقدت التواصل مع المعادلة الاجتماعية الألمانية. هذا، إضافة إلى معيقات إملاءات النخبة ومضيّقات لاءات السلطة التي باتت في عالمنا الإسلامي من عناصر المعادلة الاجتماعية الإسلامية، التي تجعل الخطط الاقتصادية تصدأ قبل أن تبدأ.

نزعم أن شاخت كان واعيًا بأن المعادلة الاجتماعية تختلف من بلد إلى آخر، وأن إندونيسيا خرجت لتوها من الاستعمار، وإنسانها مطالب بالتأهيل، ومجتمعها بحاجة إلى الإقلاع؛ ولكن شاخت اصطدم بمذهبية السلطة –ومزاجيتها- في إملاءاتها ولاءاتها. لا نسلِّم بقول فيلسوفنا بأن شاخت "وضع مخططه على معادلته الشخصية بوصفه فردًا من المجتمع الألماني" (بن نبي: 2000، ص91). بل ما نتصوّره، هو أن شاخت وضع مخططه على معادلة سوكارنو الشخصية باعتباره فردًا سياسيًّا ناجحًا كأفراد وحكام المجتمع الألماني؛ فحصل الاصطدام بالواقع الذي كان عاقبته الفشل الذي جعل

شاخت يشعر بحرمان قدرة، تمامًا كما اصطدم المجتمع الإندونيسي بسلطة سوكارنو؛ فعاش أفراده حرمان قدرة إلى يوم الناس هذا. إذًا، شاخت وقع ضحية حرمان قدرة؛ فأتى مسلوب الإرادة من إدارة سلطوية غالبة وسالبة وعاطلة ومماطلة.

إن الترغيب الإنساني الذي يتلقّاه الخبير كإنسان على شكل دعوة من السلطان شيءٌ، والترهيب المذهبي الإنمائي الذي يعوق عمله –أثناء التنزيل- شيءٌ آخر. ومن ثم لا نعتقد أن شاخت جاء إلى إندونيسيا بنتائج المعادلة الاجتماعية كما هي عليه في محور الشمال، أو كما استنتج صاحبنا: "لم يكن الدكتور (شاخت)، هو الآخر، إلا إحدى هذه النتائج، قد تلقى تلقائيًا المعادلة نفسها كأي فرد ألماني، وأصبح يطبّقها تلقائيًا حتى في غير مكانها، مثلاً في مخططه الإندونيسي، دون أن يفكر أن المجتمع الإندونيسي لا زال في حاجة إلى من يصنع له معادلته الاجتماعية تخوله القيام بإنجاز أي عمل يقتضي نسقًا وتنسيقًا فرديًا واجتماعيًا" (بن نبي: 2000، ص93). ما نعنيه أن شاخت كان ضحية المذهبية المغلقة للسلطة المطلقة.

ومن هنا، ولتجلية المشهد الإنمائي، فإن شاخت اصطدم بشرط مفهومي ومذهبي ليس من اختصاص رجل السلطة أن يفرضه على رجل الاختصاص في الاقتصاد، وليس بالضرورة التسليم بـقول مفكّرنا عن فشل شاخت: "لأنه فقد شرطًا ضمنيًا ليس من اختصاص رجل الاختصاص في الاقتصاد أن يفكّر فيه" (بن نبي: 2000، ص94).

إذًا، المعادلة الاجتماعية لا تقتصر على ما يهبه المجتمع لأفراده، بل ما تهبه السلطة لأفراد مجتمعها، ولمن أتوها خبراء كبراء؛ فالسلطة هي عنصر حاسم وصارم في إضافة الحرية إلى المعادلة الاجتماعية من عدمه، ومن ثم تفعيلها اقتصاديًا وسياسيًا. علاوة على أن السلطة هي من تحرّر قدرة المعادلة البيولوجية العاطلة أو تبقيها في وضع حرمان قدرة، يقول ابن خلدون: "إعلم أن مصلحة الرعية في السلطان ليست في ذاته وجسمه من حسن شكله أو ملاحة وجهه أو عظم جثمانه أو اتساع علمه أو جودة خطه أو ثقوب ذهنه وإنما مصلحتهم فيه من حيث إضافته إليهم فإن الملك والسلطان من الأمور الإضافية" (ابن خلدون: 1999، ص188). فهذه الإضافة من عدمها، هي التي تحدد مستقبل المعادلة الاجتماعية.

ما يفترض للإفادة من نجاح دول محور الشمال، هو إضافة عنصر الحريات المسؤولة –من جانب السلطة كمسؤولة عن الرعية، ومن جانب الرعية كمسؤولة تجاه وطنها ودينها وثقافتها- إلى المعادلة الاجتماعية في عالم المسلم، والتعامل معها بوصفها بنية أساسية. هذه الحريات الإيجابية كانت سببًا رغْبًا في تنضيج المعادلة البيولوجية لدى الأدمغة العربية المهاجرة إلى بلدان الحريات. فالمعادلة البيولوجية، في أي نطاق كان، لا تعمل بمفردها ولا تتحرك بمعيّتها، بل تؤازرها جملة من الحريات توفرها لها المعادلة الاجتماعية-السياسية، سواء أفي الداخل أم في الخارج.

نستدعي خطة شاخت في واقعها، بعيدًا عن افتراضات بن نبي حول المعادلة الاجتماعية، ونقف على أصل الخطة الاقتصادية لشاخت؛ حيث "أوصى الدكتور شاخت سنة 1951 إعطاء الأولوية المطلقة لإعادة الإنتاج السريع عبر سياسة تقشف عملية" (Glassburner: 1971, P44). في هذا الصدد وجد شاخت مجتمعًا إندونيسيًا مفكّكًا في سلطته ونخبته وعامته؛ وقد خرج لتوه من الحرب الطويلة؛ فكيف يطالبه بالتقشف؛ ما قد يوحي بأن شاخت جاء في حقيبته بخطة اقتصادية فاشلة؛ فلم يفعل حتى يفشل.

ليس من المعقول أن يطالب شاخت –أو بإيعاز من السلطة- مجتمعًا فقيرًا بدأ من الصفر بالتقشف وزيادة الإنتاج، بل كان من المفترض أن يطالب السلطة بتحرير القدرة لدى أفراد المجتمع؛ ولكن ما عساه أن يفعل إذا كانت السلطة عاجزة عن تحرير القدرات الإنسانية في غياب الحريات الأساسية، وإنْ بدت السلطة غير عاجزة عن فرض التقشف المجاني. فالفشل هنا يتحمله الاقتصادي والسياسي على السواء. الاقتصادي يخضع إلى ميوله ومذاهبه المطلقة ولا يعرف إلا الحلول المذهبية وليس المجتمعية؛ أما السياسي فيخضع إلى أهوائه المذهبية المغلقة التي تغلق على الحريات السياسية والاقتصادية.

قد تعلمون أن التقشف هو فكرة خطرة وخاطئة في حق الاقتصادات لا سيما الناشئة، أو التي أقلعت من الصفر؛ فهي "ليست فكرة علاج اقتصادي لوضع يحتاج إلى علاج، بل هو أحد المشتقات الفكرية لإيديولوجية المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث) حول ضرورة إبقاء الحكومات صغيرة وبأدنى سلطة ممكنة حتى تتمكن (اليد الخفية) من تحقيق أفضل أداء للاقتصاد الكلي" (بليث: 2016، ص10). وذلك بحجة أن بعض مخرجات النخبة المالية والاقتصادية تكون لصالح المجتمع. لقد كان شاخت ليبرالي التوجه، وكانت السلطة الإندونيسية بلا خلفية مذهبية واضحة، تخلط بين الليبرالية الهولندية التي ورثتها من الاستعمار، والشيوعية التي كان يميل إليها سوكارنو وتجلّت على حقيقتها في دعمه للانقلاب الشيوعي على مؤسسات الدولة سنة 1965م بإيعاز منه.

كما هو معلوم أيضًا، أن فكرة التقشف قد تطبَّق في بلاد تنعم بالخيرات بعدما بدا لها أنها مقبلة على مخاطر وأزمات، قد تفضي –لاحقًا- بحكمة أفراد مجتمعها إلى انفراجات نتيجة البحث الدؤوب عن فرص علمية وعملية لتغيير منظومة العيش والإنتاج؛ فتكون معادلتها الاجتماعية –بذلك- قد أنقذتها من أزمتها؛ كما جاء في الآية الكريمة: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلاَتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: 46). فلننتبه هنا إلى أن خطة التشقف نجحت، وقد وقفنا على فلاحها بالحلول والنصائح التي قدمها النبي يوسف عليه السلام، كما أوضحته الآية الكريمة: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلاَّ قَلِيلاً مِّمَّا تُحْصِنُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ﴾ (يوسف: 47-49)؛ حيث تكلّل نجاح الخطة بخروج الاقتصاد المصري وقتئذ معافى؛ لأن المعادلة الاجتماعية كانت متماسكة وفاعلة في عناصرها الثلاثة: السلطة والعامة والنخبة؛ فقد التزم بها (القوم)؛ فسلكوا طريق التقشف جميعهم على مستوى الملك السلطة، والنخبة التي يقودها النبي يوسف عليه السلام، والعامة من الناس.

يربط آدم سميث -ثم شاخت- التقشف بوجود ندرة؛ ولكنها ندرة مصطنعة، نتيجة إطلاق اليد الخفية التي تعمل على تعظيم مصالح النخبة السياسية والاقتصادية والمالية. وحتى في المجتمعات الفقيرة نلفي اليد الخفية نشطة سياسيًّا واقتصاديًّا لتوسيع فجوة اللامساواة في التوزيع؛ فكل الموارد تذهب إلى هذه النخبة الاقتصادية والمالية بدعم من النخبة السياسية. فالعامة من الناس يكون دخل العمل لديهم هو مصدر الدخل؛ ولكن هذا الدخل المتوافر قد يجعل الفرد محرومًا من حاجات معيشية أخرى. وللخروج من هذا الحرمان، يفترض تحرير القدرة لدى أفراد المجتمع في محور الجنوب، ليصلوا بدخولهم إلى دخول الأفراد في محور الشمال.

كان تفكير بن نبي يستشرف تحرير القدرة لتحصيل المعيشة الطيبة لعالم المسلم في كتابه المسلم في عالم الاقتصاد، وهو ما فصّله أمارتيا صن وأصّله حتى غدا حلاً عمليًّا للمؤسسات الإنمائية الدولية التي تنشد الحرية والعدالة والمساواة.

في هذا الصدد قطعت الصين –الشيوعية- شوطًا كبيرًا في مسألة تحرير القدرة التي جعلت اقتصادها الليبرالي في المقدمة كما سنرى. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الصين لها منظومة شيوعية قائمة على تاريخ وتجارب ومبادئ وقيم وتعاليم وأهداف تختزن بداخلها الكثير من عناصر التحدي الذي هو سبب بقائها فاعلة، وليست قائمة على هوى شخص كسوكارنو في الحالة الإندونيسية أو في الحالات العربية والإسلامية الحالية.

من الغريب الواقع، أن الاقتصاد يقوم على المذاهب والإيديولوجيات والعقائد العملية –أيًّا تكن- إلى أن يشاء الله؛ ولكن لا يقوم على الأهواء والحرمان حيث خراب الإنسان والعمران... إنها سنّة الله في خلقه.

ثانيًا: أمارتيا صن بوصفه أنموذجًا لعالَم اقتصادي استشرفه بن نبي: المعادلة الاجتماعية الصينية

طبعًا، أشاد مفكّرنا بالتجربة الاشتراكية الصينية التي لم ترق إلى المنظومة الاقتصادية العالمية أيام كان على قيد الحياة؛ فلم يقلع اقتصاد الصين إقلاعًا عالميًّا، ولم يدخل إلى العالمية من بوابة الإصلاح وإعادة الهيكلة إلا في مستهل الثمانينيات من القرن الماضي بعد أن أفضى بن نبي إلى ربه. وهذا الاستشراف للاقتصاد الصيني يوحي بأن فيلسوفنا كان يعالج الأفكار والتجارب من منظور المعادلة الاجتماعية والمعادلة البيولوجية التي تشكّلت من داخلهما عناصر المعادلة الإنمائية الصينية.

لم يكن حديث بن نبي عن التجربة اليابانية من وحي الاستشرافات؛ لأن اليابان كانت ناجحة قبل أن يأتي كاتبنا إلى هذه البسيطة؛ فإشادة بن نبي باقتصاد اليابان هي مجرد إعادة مصحوبة بإجادة. هذه الإجادة تمثلت في اعتبار المعادلة الاجتماعية هي المنقذ للاقتصاد الياباني كلما واجهته أزمات وضربات. بمعنى أن البلدان التي لا تنهض من رمادها -كما ينهض طائر الفنيق- هي بلدان تفتقر إلى معادلة اجتماعية تهب أفرادها الفاعلية وإعادة البناء. فمن منظور صن "تعتبر اليابان المثال الرائد لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال الفرصة الاجتماعية، خاصة فرصة التعليم الأساسي" (صن: 2004، ص56).

بخلاف ذلك، نجد مفكّرنا قد استشرف مستقبل التجربة الاشتراكية الصينية -التي لم تكتمل لديها المعادلة الاجتماعية وهو على قيد الحياة- في إطار ما أطلق عليه بـ (التعبئة الاجتماعية) التي تزامنت مع الثورة الثقافية في الصين؛ ولكن هي نفسها (تحرير القدرة في نطاقات اقتصادية واسعة) بشكل من الأشكال، كما يحاجج صن الذي يفصّل في القول الاقتصادي الذي اقتصد فيه بن نبي، أو ما لم يقله، وإنْ لمّح إليه.

يجادل صن بأن الاقتصاد الناجح لا يكتفي بالتركيز على السياسات الاقتصادية التقليدية التي تمنح الأولوية للدخل والثروة، بل يُفترَض –وهذا هو المطلوب- أن يركز على الحياة البشرية والحريات الموضوعية. ويناقش بأن الدخل المنخفض قد يفضي بصاحبه وأولاده وأحفاده إلى الأمية واعتلال الصحة وربما الجوع ونقص التغذية، في حين أن التعليم النوعي والصحة النوعية يساعدان في الحصول على دخل مرتفع. وهذا يتحقق بفعل الحريات الفاعلة التي يتمتّع بها الأفراد؛ نظرًا إلى أن مظاهر الحرمان من الدخل و(الحرمان من القدرة) غالبًا ما تكون بينهما علاقات مشتركة؛ أي أن فقر الدخل

ناجم عن الحرمان من القدرة. فكلما تحررت القدرة من الحرمان زاد الدخل؛ لأن الدخل ليس الأداة الوحيدة لتوليد القدرات. إذًا، الاقتصاد الحقيقي هو الذي يهتم بالحياة البشرية، أو بالمفهوم الإسلامي هو ما يتغيّا الحياة الطيبة.

والقدرة عند صن هي أن يختار الفرد –أو المجتمع- حياة تكون لديه المبرر لإضفاء قيمة عليها، ويكون ذلك بالتعليم والصحة والاحترام والتسهيلات والفرص؛ حيث تغدو القدرة نوعًا من الحرية التي تنجز له مجموعات وظيفية بديلة. فتحرير القدرة ينجز بدائل لمضاعفة الدخل مثلاً، أو العيش عيشًا مختلفًا ومتميّزًا عن الحال التي كان عليها وهو يعيش حرمان قدرة. ويعطي صن أمثلة عن ذلك، يقول: "مثال ذلك الشخص الميسور الذي يصوم ربما يسعى لإنجاز أداء وظيفي مماثل من حيث الطعام أو التغذية مثله مثل المعوز الفقير الذي تجبره ظروفه على التضور جوعًا. ولكن الشخص الأول لديه بالفعل (قدرة) مغايرة لقدرة الآخر (إذ إن الأول بإمكانه أن يختار طعامًا جيدًا وأن يحظى بتغذية مميزة لجسده، وهذا ما لا يستطيعه الشخص الثاني)" (صن: 2004، ص98). إذًا، فرص الحياة –أو القدرات المتوافرة- مختلفة بين الشخصين، نظرًا إلى غياب الحريات الأساسية التي تحرم الشخص الثاني من القدرة لأسباب لها علاقة بسوء توزيع الثروة والدخل والتعليم والصحة. فالصوم كما يرى صن هو غير الجوع الاضطراري، مما يفترَض أن تكون أمام المرء خيارات تضفي على الأداء أو الوظيفة معنى أو قيمة.

من جانب أكثر حسمًا لمفهوم حرمان قدرة، يحاجج صن، قائلاً: "الحرمان النسبي من حيث الدخل يمكن أن يفضي إلى حرمان مطلق من حيث القدرات. أن يكون المرء فقيرًا نسبيًّا في بلد غني قد يمثل عقبة كبرى للقدرة؛ حتى وإن كان دخْل المرء عاليًا في ضوء المعايير العالمية. والملاحظ أنه في بلد معروف بالوفرة تكون ثمة حاجة أكبر إلى الدخل لشراء ما يكفي من سلع لبلوغ المستوى نفسه من الأداء الوظيفي الاجتماعي [...] ويفرض هذا ضغوطًا على الشخص الفقير نسبيًّا في بلد غني، حتى وإن كان مستوى دخل هذا الشخص مرتفعًا أكثر مقارنة في بلدان أقل وفرة" (صن: 2004، ص115-116). إذًا، تحرير القدرة –وليس الاكتفاء بالدخل بمفرده- نراها تجعل المعادلة الاجتماعية متماسكة، ولا علاقة لذلك بالدخل وحده كمقياس تمييزي بين محور الشمال ومحور الجنوب.

مثلاً الصين -قبل وفاة فيلسوفنا- كانت تدور في فلك محور الجنوب بالقياس إلى دخول أفرادها؛ ولكن تحرير القدرة –ولو نسبيًّا- بعد انفتاحها الليبرالي، نقل أفراد مجتمعها –وليس كلهم- إلى مواقع في الحياة أحسن والعيش بشكل أفضل. والعبرة هنا، أن المعادلة الاجتماعية قد تنفع مجموعة بعينها (السلطة والنخبة) في غياب الحريات الأساسية؛ ولكن المعادلة الاجتماعية تكون فاعلة بشكل كلي في ظل تحرير قدرة جميع أفراد المجتمع من الحرمان. وهذه الفجوة بين أفراد المجتمع الصيني صنعت فجوة في المعادلة الاجتماعية، تقلصت إلى حد ما بعد انفتاح الاشتراكية الصينية على سياسات اقتصاد السوق؛ وإنْ ما زالت المذهبية الشيوعية تعوق المعادلة الاجتماعية على العمل بشكل فاعل.

لقد ربط بن نبي حظوظ المولود الذي أتى على محور واشنطن- موسكو بإنجازات العصر الصناعي والتايلورية وتنظيم الإنتاج؛ بينما لم يربط –بشكل تفصيلي- هذا التحول التاريخي في محور الشمال بتوافر الحريات الأساسية الإيجابية حيث تحرير القدرة لدى أفراد المجتمع، بخلاف محور الجنوب حيث وجود حرمان قدرة. وطبعًا الأدمغة المهاجرة طارت من محور الجنوب إلى محور الشمال؛ فاستقرّت حياتها العملية كمولود جديد في محور واشنطن- موسكو؛ وهي طبعًا لم تحصل على الدخول والثروة بالقدر الذي يحصل عليه المولود الجديد في محور الشمال؛ ولكن استفادت من تحرير القدرة عبر التعليم

والصحة والاحترام والفرص الاجتماعية والتسهيلات الاقتصادية؛ فانتقلت من حرمان قدرة (= محور إندونيسيا – طنجة) إلى تحرير قدرة (محور واشنطن –موسكو). فمحور الشمال استقبل هذه الأدمغة المهاجرة بيدين مفتوحتين؛ يد التفوق الصناعي التكنولوجي، ويد الحريات الأساسية الإيجابية. والعبرة هنا أن المسلمين لا ينهضون بالإمكان المالي –على كثرته المتمثل في الأرض ما تحتها وما فوقها- ولا بالإمكان الاجتماعي –على قلّته المتمثل في الإنسان الماهر أو المهاجر- ولكن ينهضون بالحريات والعدالات التي تنظم هذه الإمكانات، وتضعها في مكانها المناسب.

ليس كل من يقف على محور واشنطن – طنجة قد سوّى مشكلته مع المعادلة الاجتماعية، بخلاف ما يقول مفكّرنا: "فالشعوب التي تعيش على محور الشمال قد سوّت مشكلة المعادلة بطريقة تلقائية". (بن نبي: 2000، ص 93). بل ألفينا أن هؤلاء القلّة الذين يقفون على محور الشمال هم أكثر حرمانًا من بعض المناطق في محور الجنوب. وبهذا الصدد، يقول صن: "من الملاحظ بوضوح أن مدى حرمان مجموعات بذاتها في بلدان شديدة الثراء [وهنا سنصطلح عليها بمحور الشمال بتعبير بن نبي] مماثل لنظيره فيما يسمى بلدان العالم الثالث [وهنا سنصطلح عليها بمحور الجنوب]. حتى لو نظرنا إليه في ضوء الرابطة بين الدخل ونسبة الوفيات. مثال ذلك أن الأمريكان الأفارقة في الولايات المتحدة ليست لديهم، كجماعة، فرصة أعلى –وإنما في الحقيقة فرصة أدنى- لبلوغ أعمار متقدمة في السن بالقياس إلى من ولدوا في اقتصادات شديدة الفقر مثل الصين وولاية كيرالا الهندية... لذلك ليست المسألة أن السود الأمريكيين يعانون من حرمان نسبي تأسيسًا على متوسط دخل الفرد مقارنًا بالرجل الأبيض، بل إنهم أكثر حرمانًا بشكل مطلق من أبناء كيرالا الهندية ذوي الدخل المنخفض (الرجال والنساء على السواء)، والصينيين (بالنسبة إلى الرجال) من حيث امتداد العمر إلى سن كبيرة. وإن التأثيرات النسبية فيما يتعلق بهذه المقارنات (أي المقارنة بين معايير الحياة تأسيسًا على متوسط دخل الفرد، ومعايير الحياة تأسيسًا على القدرة على البقاء إلى أعمار طويلة) تتضمن التنظيمات الاجتماعية والعلاقات المجتمعية مثل العلاج الطبي الشامل، والرعاية الطبية العامة، والتعليم المدرسي، وسيادة القانون والتنظيم وتفشي العنف... إلخ" (صن: 2004، ص34-35). فالحرمان من القدرة –كما يراه صن- هو معيار لقياس الضرر أهم من انخفاض الدخل.

وما من شك في أن بن نبي كانت له رؤية استشرافية واضحة فيما يتعلق بالتركيز على الإمكان الاجتماعي بغض النظر عن قوة الإمكان المالي من عدمه، لا سيما فيما يتعلق بالتعبئة الاجتماعية في الصين الاشتراكية التي أتت أكلها ما بعد الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على اقتصاد السوق؛ حيث نلفي صن يعزز ما ذهب إليه بن نبي، قائلاً: "بينما حققت جهود الهند بعض النجاح، أخفقت في إنجاز النتائج الضخمة التي شهدتها الصين. ويتمثل أحد العوامل المهمة في هذه المفارقة في واقع أن الصين من زاوية الاستعداد الاجتماعي متقدمة كثيرًا عن الهند من حيث القدرة على استخدام اقتصاد السوق. وبينما كانت الصين فيما قبل الإصلاح مفرطة في شكوكها إزاء السوق؛ إلا أنها لم تكن لتشكّك في قيمة التعليم الأساسي والرعاية الصحية واسعة النطاق. لذلك عندما شرعت الصين في التحول إلى اقتصاد السوق في عام 1979، كان لديها بالفعل شعب على مستوى عال من التعليم خاصة بين الشباب ولديها منشآت مدرسية على نطاق البلاد جميعها... هذا بينما كان نصف سكان الهند من البالغين أميين وقتما شرعت في التحول إلى اقتصاد السوق في عام 1991، ولا يزال الموقف دون تحسن كبير حتى الآن" (صن: 2004، ص57). وهذا ما استشرفه بن نبي، قائلاً: "فالصين خططت طريقة تنميتها على أساس الاستثمار الاجتماعي، بينما الهند خططت على الأساس المالي" (بن نبي: 2000، ص76).

نلاحظ هنا أن الهند في علاقتها باقتصاد السوق كخطة اقتصادية للنهوض باقتصاد الهند، هي أشبه بالعلاقة بين اقتصاد إندونيسيا وخطة شاخت؛ فالمشكلة ليست في شاخت أو اقتصاد السوق -فكلاهما حصّل النجاح- وإنما المشكلة في البلدين حيث يعاني أفراد مجتمعهما حرمان قدرة.

نلفي بن نبي ينتصر للاشتراكية الصينية التي فعّلت الإمكان الاجتماعي؛ فهو يتحسّر على الردّة الاشتراكية في البلاد الإسلامية حيث يبدي ملاحظته، يقول: "ويكفينا لتأييد هذه الملاحظة، أن نلفت النظر إلى المشروعات التي تنشأ فكرتها تحت شعار الاشتراكية أحيانًا، بينما نراها تدخل حيز الإنجاز على أساس الاستثمار المالي، كأنما أفكارنا لا تستطيع بعد التفاعل مع الواقع" (بن نبي: 2000، ص77). كما ينبغي لنا أن نعي أنّ الإمكان الاجتماعي ليس مذهبية اشتراكية بل هو أيضًا مذهبية رأسمالية؛ وعمومًا الوسائل والإمكانات تكون فاعلة بالمذهبية كما تكون عاطلة من دونها؛ وهو ما نقف عليه من تناقض في قوله" "فاشتراكية وسائل الإنتاج لا ترجع إلى مبدأ مذهبي" (بن نبي: 2000، ص29). بينما الثورة الثقافية الصينية نظمت وسائل الإنتاج وفقًا لمذهبية شيوعية. بخلاف الدول الإسلامية -ما بعد الاستعمار- التي نجد الإمكان الاجتماعي لديها في أدنى مستوياته لأن الإرادة الحضارية صفر.

إن حضور إرادة القابلية للاستعمار تمنح الأولوية للإمكان المالي الذي قد ينتهي إلى سلسلة من الفساد والرشاوى. وإذا كانت "الإرادة الحضارية تصنع الإمكان الحضاري" (بن نبي: 2000، ص83) في الدول المتقدمة واليابان والصين؛ فإن إرادة القابلية للاستعمار تصنع الإمكان الاستعماري الانتحاري؛ وهو انتحار للإمكانين الاجتماعي والمالي، عبر استبعاد الإنسان من البناء كإمكان اجتماعي، واستعباد النخبة المالية –بما فيها السلطة الحاكمة- بالإمكان المالي؛ فترى جميع حلول مشاكلها في المال وليس في الإنسان؛ فتأتي الحلول فاسدة وبائدة. ويشاطرنا مفكّرنا في ذلك، بقوله: "لا يكفي كذلك أن نشيد في عالم الاقتصاد بأفكار معينة –مثل الاستثمار الاجتماعي- إذا كانت مشروعاتنا تطبق ما يخالفها، مثل استسلامها لسطان المال" (بن نبي: 2000، ص78). إن الاستسلام هنا يعني توظيف وسيلة السلطان المالي من أجل تحصيل غاية أخرى لسلطان أقوى يتمثل بالرشاوى والفساد المالي وتعظيم الأرباح. وهنا تأتي أهمية الشفافية بوصفها عنصرًا حاسمًا من عناصر الحريات الأساسية الإيجابية.

في غياب الحريات الأساسية الإيجابية يفشل الاستثمار الاجتماعي وتنفجر مكبوتاته على شكل فقاعة، كما يتحول الاستثمار المالي غير المدروس إلى الاقتصادانية بتعبير بن نبي؛ حيث إن الاقتصادانية –أو المعيشة الضنك- التي هي وليدة القابلية للاستعمار "تعني بادئ ذي بدء استبدادًا، أي تقييدًا جديدًا لحرية التصرف، فيه يلتهم المشرّع الاقتصادي القيم الأخلاقية والمدنية كلها لأبناء الشعوب المستعمرة" (بن نبي: 2000، ص37) . ولكن ما المقصود بالمشرّع الاقتصادي؟ هل هو ذهنية السلطة المحلية أم مذهبية الاقتصاد العالمي؟

ومن ثم فإن التخلف لم يعد "هو نقص في الوسائل على الصعيد الاقتصادي" (بن نبي: 2000، ص39) بتعبير بن نبي، بل هو، أيضًا، تراكم في الوسائل التي لم تعد مصدر قوة لمن لا يحسن استخدامها وتوظيفها في تحرير القدرة من الحرمان.

وإذْ بنَى فيلسوفنا فرضيته على أساس إعادة بناء نيويورك -وكان بإمكانه أن يعطينا مثالاً عن بناء اقتصاد وليس بناء مدينة أو شرائها- فإنه أراد البرهنة على صحة الأولوية للإمكان الاجتماعي على الإمكان المالي. نلفي هذا الإمكان الاجتماعي

نجح بوتيرة عالية في الدول الرأسمالية في ظل تفعيل الحريات الأساسية إلى جانب الإمكان المالي. فالشعب الألماني –ولا ندري هل يقصد بن نبي ألمانيا الشرقية أم الغربية- أعاد بناء مدنه المدمرة، ليس بالإمكان الاجتماعي وحده، بل بمساعدة الإمكان المالي الذي أعاد بناء 17 دولة أوربية دمّرت بنيتها التحتية التي يقوم عليها اقتصادها؛ حيث تمثل نيويورك مجرد مساحة صغيرة جدًّا من أوربا؛ هذا الإمكان المالي الذي تمثل في مشروع مارشال سنة 1947م.

وأيضًا اليابان المنهارة بعد الحرب الحرب العالمية الثانية –ذات الإمكانات الاجتماعية العالية- أعادت بناء نفسها بمساعدة الإمكان المالي؛ حيث استفادت من تكنولوجيا وأموال أمريكا في حرب الكوريتين، بتقديمها الدعم اللوجيستي للجيش الأمريكي.

إذًا، الإمكان المالي هو من قرّر مصير دول أوربا -بعد الحرب العالمية الثانية- التي كان لها تاريخ عريق في الإمكان الاجتماعي، وليس بالضرورة "أن الإمكان الاجتماعي هو الذي يقرر مصير الشعوب والمجتمعات والدول" (بن نبي: 2000، ص74). تمامًا كما قرّر الإمكان المالي – أو اقتصاد السوق- مصير الصين في القرن الحادي والعشرين، ونقلها نقلة نوعية إلى المنظومة الاقتصادية العالمية؛ بينما نمت الصين -التي اعتمدت الإمكان الاجتماعي في منتصف القرن العشرين- بوتيرة أبطأ، ولولا انفتاحها على اقتصاد السوق، لكان اقتصادها المالي أكثر تأخرًا وتجاربها الاجتماعية عرضة للفشل؛ لأن الإمكان الاجتماعي الصيني، وعلى الرغم من أهميته للصين، كان مقيّدا –وما يزال- بتقييد الحريات الأساسية الإيجابية التي تسببت في المجاعات والأزمات وانتكاس التجارب. لقد أفضى الإمكان الاجتماعي الصيني –غير المدروس وغير الواعي والذي غلبت عليه المذهبية المغلقة- إلى كوارث اجتماعية واقتصادية ومالية. هذا الإمكان الاجتماعي كما تجلّى في الوثبة إلى الأمام لم يوفر الأمان للمجتمع الصيني، ولم تكن الوثبة على النحو التي (أثنى عليها) فيلسوفنا في حالات أو اعتبرها في حالات أُخر "من التجارب الفاشلة" (بن نبي: 2000، ص76)، بل كانت أيضًا من التجارب القاتلة.

لم يحدثنا صاحبنا عن فشل خطة (القفزة الكبرى إلى الأمام) لتحقيق الشيوعية بقيادة ماو تسي تونغ صاحب المعادلة البيولوجية والاجتماعية كلتيهما في أرض واحدة وإنسان واحد، بخلاف ما أسهب في خطة فشل شاخت الذي كان غريبًا بمعادلته البيولوجية عن معادلة اجتماعية يتعامل معها كغريب. فهل كان ماو تسي تونغ غريبًا عن أرض الصين حتى يفشل؟ هل جاء من معادلة اجتماعية مختلفة؟ في غياب الحريات الأساسية تحدث الكوارث الإنسانية كما حدث الأمر مع (كورونا كوفيد 19). وقد تعلمون "أن الصين واجهت دائمًا ما يعتبر يقينًا أضخم مجاعة سجلها التاريخ حيث توفي قرابة ثلاثين مليون نسمة خلال المجاعة التي أعقبت فشل خطة قفزة كبرى إلى الأمام، فيما بين عامي 1958-1961" (صن: 2004، ص58). وتأخرت الصين مرة أخرى في الإمكان الاجتماعي عن اليابان والدول المتقدمة التي أرادت اللحاق بها بتطبيق سياسات القفزة أو الوثبة. فالوثبة هذه "جعلت الناس لا يعرفون ما هو الشيء الصحيح هل يضحكون أم يبكون عليها؟ ويحمل الناس دائمًا في داخلهم المشاعر الكئيبة والحزينة عندما يستعيدون ذكريات (القفزة إلى الأمام) في الوقت الحاضر" (بَن: 1996، ص272).

كما أفضى الإمكان الاجتماعي في الثورة الثقافية –التي أطراها بن نبي- إلى كوارث اقتصادية واجتماعية، نظرًا إلى أن الثورة الثقافية افتقرت إلى الشفافية والأمن الوقائي؛ فبعد حدوث مجاعة كبرى حصدت الملايين، قال ماو تسي تونغ في اجتماع الحزب الشيوعي: "من دون ديموقراطية لا تستطيعون فهم ما يجري تحتكم، وسيكون الوضع العام غامضًا،

وستكونون عاجزين عن جمع ما يكفي من آراء من الأطراف كافة، وسيتعذر التواصل بين القمة والقاعدة، وستعتمد أجهزةُ القيادة العليا على رأي متحيز فاسد للبت في المسائل، وسوف يصعب عليكم تجنب الذاتية، ويكون التواصل إلى وحدة الفهم ووحدة الفعل والمركزية الحقيقية محالاً" (صن: 2010، ص486). وإذْ تعد المجاعة مسألة اقتصادية تحصل في غياب التسهيلات الاقتصادية والفرص الاجتماعية؛ فإن التستر عليها هي مسألة سياسية بسبب غياب الحريات الأساسية في الأقوال ونقل الأخبار. ولعل الذين حضروا الاجتماع من الكوادر الشيوعية قد التقطوا هذه المقولة لـ ماو؛ فعالجوا مسائل المجاعة في المستقبل بالانفتاح على خطة اقتصاد السوق –ولكن بقفزة إلى الأمام مدروسة- بالمشاركة الاقتصادية التي تمنع حدوث مجاعات في المستقبل؛ إذْ ساروا على نهج ترجمة الفشل إلى نجاح، حيث تكمن بذور النصر في الهزيمة.

إذًا، الثورة الثقافية لم تكن بتلك الفاعلية التي حدّثنا عنها فيلسوفنا، في قوله: "الصين بعد الثورة الثقافية، أصبحت هي الأخرى، تستطيع قطع العلاقات الاقتصادية مع الخارج دون تضرر" (بن نبي: 2000، ص99). ولكن هذه الثورة الثقافية غير الفاعلة اجتماعيًّا هي نفسها التي عجّلت –بعد وفاة بن نبي- بربط العلاقة الاقتصادية مع الخارج -عبر اقتصاد السوق- من أجل تقوية الإمكان المالي. يقول الصينيون العارفون: "إن الثورة الثقافية قطعت سبل مسيرة تحقيق هدف (العصرنات الأربع) المقررة سلفًا، وحطمت بناء الاقتصاد القومي تحطيمًا شاملاً، بل حتى دفعت الاقتصاد القومي إلى حافة الانهيار، وأضعفت بصورة خطيرة الأساس المادي لتحقيق التحديث المؤسس مبدئيًّا. إن (الثورة الثقافية) استخدمت ما يطلق عليه الصراع الطبقي ليحل محل البناء الاقتصادي، وانتقدت ما يسمى بـ (نظرية القوة الإنتاجية)، وقامت بالدعاية إلى استخدام سلطة (السياسة) التي هي في الواقع الهجوم على الإنتاج، وأطلقت على كل الجهود المضنية التي بذلها الناس لتحقيق تطور الإنتاج والازدهار الاقتصادي لقب (التحريفية) أو الرأسمالية" (بَن: 1996، ص279). ومن هنا نعتقد أن الثورة الثقافية التصحيحية لماضيها بدأت بعد الانفتاح الصيني على اقتصاد السوق. وهذا أيضًا ما حدث للاتحاد السوفياتي –بعد وفاة بن نبي- بخلاف ما يعتقد بأن الاتحاد السوفياتي يستطيع قطع العلاقات الاقتصادية مع الخارج – في سياقه حديثه عن مقدرة الصين على قطع هذه العلاقة الاقتصادية- بل حتى لم يكن الاتحاد السوفياتي قادرًا على قطع هذه العلاقة في حياة بن نبي وهو يؤلف كتابه المسلم في عالم الاقتصاد، يقول كاسيانينكو: "إن التجربة السوفيتية تشهد على ضرروة إقامة علاقات اقتصادية واسعة متبادلة النفع مع العالم الرأسمالي. وهي تدحض سياسة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي غير المعقولة" (كاسيانينكو: 1976، ص260).

ولعل هذا هو ما دفع الماويون إلى سلوك نهج اشتراكي مختلف بعد اتهام الشيوعيين السوفيات بالخيانة؛ حيث "إن خيانة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي بدأت، بنظرهم، مع خروتشيف، مع انتقاداته لستالين وإصلاحاته الليبرالية، وبداية التقرب من الإمبريالية العالمية" (شيك: 1986، ص129). ولم تكن الأمور- لدى الماويين الصينيين- تجري على نحو ما صدع به خروتشوف بالقول: "أحسن دليل على صحة أفكارنا لهو نجاحنا الاقتصادي" (بن نبي: 2000، ص103). فلم يظهر التاريخ (صحة) هذا القول، أو حتى (صلاحيته) بتعبير بن نبي، بل هو عند الاشتراكيين الصينيين يعد (خيانة) وقعت فيها الصين –هذه المرة- بعد انفتاحها على اقتصاد السوق؛ ولكن في نظرهم هي خيانة على درجة من الصلاحية، لأنها أبقت على المذهبية الشيوعية فاعلة اقتصاديًّا وليس عسكريًّا وحسب. ففي سنة 1979م ولّى الاتحاد السوفياتي وجهه

الشيوعي شطر أفغانستان غازيًا ومحاربًا؛ حيث تفكّك كيانه بعد عشر سنوات من الغزو. بينما ولّت الصين وجهها الشيوعي شطر الغرب الرأسمالي منفتحة على أسواقه؛ حيث ما زال كيانها قائمًا وحاسمًا إلى يومنا هذا.

لقد استفادت الصين من تجاربها الفاشلة. وإن هذا العدد الكبير الهالك في المجاعات بسبب غياب الحريات الأساسية الإيجابية، لم يكن ليؤثر في نفسية المجتمع الصيني الكونفوشيوسي الذي لا يعرف المستحيل. هذا المجتمع المأخوذ بالأساطير العملية، قد تشرَّب لبن العمل وبذل الجهد بمهارات ذكية ومتفانية اكتسبوها، ليس من أسطورة جدهم (يوكنج) الذي نقل الجبال بتعبير بن نبي وحسب، وإنما اكتسبها أيضًا من الفنون القتالية -الواقعية- مثل (الكونغ فو) التي يستثمر فيها المعلمُ تلميذَه لأداء مهمات قتالية عالية قد يعجز عن أدائها المعلم نفسه، كونها تقتضي تدريبات شاقّة ومهارات عالية وعضلات قوية وذهنيات صافية. ومن هنا نلفي حديث المعلّم الأكبر ماو تسي تونغ عن غياب الديمقراطية (= الشفافية والأمن الوقائي) قد أوقد وعي قادة الصين من الحزب الشيوعي، وحفّزهم إلى إعادة النظر في السبل التي يكون فيها الاستثمار الاجتماعي فاعلاً في الدفع بعجلة الاستثمار المالي العاطل نسبيًّا، ومن ثم التعامل مع عدد السكان المرتفع بطريقة نوعية جديدة في التعليم والرعاية الصحية؛ فبدلاً من إهلاك المجتمع الصيني بالتجارب الفاشلة والقاتلة التي تسبّبت في المجاعات والأمراض والوفيات، أولاه القادةُ (بعضَ) القدرة –بمنظور صن- على البقاء بدلاً من الوقوع ضحية الموت المبكر. وهذا ما جعل الصين تتفوق على الهند في مسابقة مباراة الإمكان المالي (= اقتصاد السوق)؛ حيث "كانت الأوضاع الصحية في الصين أفضل كثيرًا منها في الهند بسبب الالتزام الاجتماعي من قبل النظام الحاكم قبل الإصلاح إزاء الرعاية الصحية والتعليم على السواء. وكم هو غريب أن هذا الالتزام وإن بدا غير ذي علاقة على الإطلاق بدوره المساعد في تحقيق نمو اقتصادي موجه للسوق، إلا أنه خلق فرصًا اجتماعية كان من اليسير استخدامها كقوى دينامية مهيأة للحركة بعد أن تحولت البلاد إلى اقتصاد السوق. ولكن تخلف الهند واقتران هذا التخلف بالتركيز النخبوي على التعليم العالي والإهمال واسع النطاق للتعليم المدرسي، علاوة على إهماله الموضوعي للرعاية الصحية الأساسية" (صن: 2004، ص57-58).

إذًا، لم يعد الإشكال يكمن في الإمكان الاجتماعي أو الإمكان المالي –ما بعد كتاب المسلم في عالم الاقتصاد- وإنما غدا ممكنًا في ظل (إمكان تحرير القدرة من الحرمان) الذي يجمع بين الاثنين ويوجّههما نحو الهدف الإنساني والأخلاقي والشيئ لحظة إقلاع الإنسان وارتفاع البنيان. فمن يمتلك (إمكان تحرير القدرة من الحرمان) يمتلك مباراة إمكان الإنسان والأرض، ومباراة إمكان المال والتكنولوجيا. لقد بات نهج الاستثمار في القدرة يصنع (الفارق النوعي) في الاستثمار الاجتماعي والاستثمار المالي من بلد إلى بلد آخر؛ حتى لو كان هذا البلد فقيرًا نسبيًّا؛ حيث إن "الملاحظ أن هذا النهج يتعارض –بل ويقوض إلى حد كبير- الاعتقاد الذي هيمن على كثير من دوائر السياسة، والذي يقضي بأن التنمية البشرية (التعليم والرعاية الصحية) هي نوع من الترف الذي لا تستطيعه سوى البلدان الغنية" (صن: 2004، ص56). أي بلدان محور واشنطن- موسكو.

وإذْ يضرب فيلسوفنا مثالاً عن متوسط الدخل في الكويت –وقتذاك- الذي هو أعلى بقليل من متوسط الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يقول: "بينما كل الموارد التي يتكون منها متوسط الدخل في الكويت هو تحت رحمة يد أو أيد في الخارج تستطيع، في كل حين، أن تغلق أو تفتح صنابر البترول أكثر أو أقل" (بن نبي: 2000، ص52). وكأنّ الكويت (القليلة السكان) هي من تنتظر المال من الخارج، وليس العالم الاقتصادي (الهائل بسكانه) هو من ينتظر نفط الكويت؛

فماذا لو أن الكويت أغلقت صنابر البترول أو ابتزّت الدول الصناعية الكبرى كما حدث في أزمة النفط 15 أكتوبر 1973م قبل وفاة بن نبي بأسبوعين. إذْ "لأول مرة في التاريخ تستطيع مجموعة صغيرة من الدول المتخلفة أن تتخذ قرارًا منفردًا، يهز من الأعماق كيان الدول الرأسمالية، ويصحح علاقات التبادل الجائرة التي سادت بينها وبين الدول الرأسمالية المتقدمة لفترات طويلة من الزمن... انتهى عصر الرخص الشديد في مواد الطاقة" (زكي: 1986، ص31). وإنْ كانت هذه الأزمة حاسمة، فإنها دفعت اليابان والدول الصناعية المتقدمة إلى إيجاد بدائل أخرى لتحريك اقتصادها في مجالات صناعية لا تعتمد بشكل كثيف على الطاقة.

الدول الصناعية الكبرى بحاجة إلى نفط الكويت وغيرها من الدول العربية النفطية، وهي ليست غبية إلى درجة تعطيله أو غلق صنابيره؛ وربما صناع القرار الاقتصادي في محور الشمال سبقوا بحدسهم الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون، بالقول: (إنه النفط –العربي- يا غبي)؛ ولكن ظهر أن العربي هو الغبي، لأن العرب لم يستثمروا في الإمكان المالي لما واتتهم فرصة التحول النفطي لصالحهم، في الوقت الذي استصغروا الإمكان الاجتماعي بتقطيع أوصال المذهبية الإسلامية في مقاصدها العليا، أو ما اصطلح عليه بن نبي بالفكرة الدينية؛ وهو ما نجحت فيه الصين لما سنحت لها فرصة الإفادة من اقتصاد السوق، ولو باتباع مذهبية شيوعية بالية.

تعقيبًا على قول فيلسوفنا حول استطاعة الدول العظمى غلق صنابير النفط العربي؛ فإننا نرى أن كل ما تستطيعه الدول الصناعية الكبرى، هو تعطيل الإنسان –بالحرمان من القدرة- في الكويت وغيرها، حيث عجزت عن تعطيله في الصين على الأقل اجتماعيًّا واقتصاديًّا. ولهذا يرى كاتبنا أن من يهتم بقضية التخلف في العالم الإسلامي "أن يربط الأشياء الاقتصادية بجذورها الاجتماعية الثقافية البعيدة" (بن نبي: 2000، ص57)؛ حيث نعد الحريات الأساسية الإيجابية جذرًا فاعلاً من الجذور الاجتماعية الثقافية البعيدة، وقد أفصح عنها بن نبي في قوله: "إن إهمال أو تجاهل قضية الإنسان هي من الأمور التي أفقدت هذه التجارب الشرط الأساسي لنجاحها مثل ما حدث لمخطط (شاخت) بإندونيسيا" (بن نبي: 2000، ص58). لكن نتساءل كيف يحدث هذا الإهمال؟ ومن المتسبّب في توسيع نطاقه؟

قد يحدث إهمال للإنسان إذا كان هذا الإنسان من غير لسان؛ حيث إن المشكلة لم تعد مقتصرة على إهمال الإنسان؛ ولكن المشكلة باتت في وجود الإنسان –أو السلطان- العاطل في السلطة والمؤسسات، وفي المكان غير المناسب. هذا ما أردنا من فيلسوفنا التفصيل فيه؛ وليس الوقوف عند كلمة (الإنسان). هل المقصود به هنا الإنسان السلطة أم العامة أم النخبة؟ ما نوع الإنسان الذي اصطدم به شاخت؟ ما ذهنية الإنسان الذي أفشل مشروع شاخت؟ هناك إنسان يمتلك قدرة على فرض الأمر، وهناك إنسان يعيش حرمان قدرة.

يشرح صن كيف نجحت الصين اقتصاديًّا ما بعد الإصلاح؛ حيث يعد أن المشاركة الاقتصادية كانت سببًا في ما وصل إليه اقتصاد شرق وجنوب شرق آسيا. يقول: "حصل توسيع نطاق الفرص عن طريق خلفية اجتماعية مساندة وعلى كفاءة كبيرة، بما في ذلك مستويات تعليم الكتابة والحساب والتعليم الأساسي ثم الرعاية الصحية واستكمال الإصلاح الزراعي وغير ذلك" (صن: 2004، ص117). هذا الاستعداد الاجتماعي وتحرير الطاقات والمشاركة الاقتصادية الذي قال به صن فيما يتعلق بنهضة الصين، يتوافق تمامًا مع قول بن نبي الذي يعتقد بضرورة التعبئة الاجتماعية حتى يحصل التوافق بين (لقمة العيش حق لكل فم) و(العمل واجب على كل ساعد)، يقول بن نبي عن الذين يتحجّجون بأن إطعام كل فم -لا سيما

في الدول الفقيرة- من الاستحالة تطبيقه: "فالقضية ليست في الحقيقة، قضية قصور في الإمكان، بل قصور في التصرف والسياسة والتخطيط... فالانتقال من اقتصاد سائب يسير كيفما اتفق له، أو يسير طبقًا لمخطط يترك على الهامش بعض الطاقات الاجتماعية، إلى اقتصاد يحقّق تعبئة كل الطاقات، يقتضي عمليات تقنية ربما تتطلب أولاً تغيير خريطة الإسكان في البلاد، للتوفيق بين متطلبات التموين والعمل. ولا يبدو هذا غريبًا، فهذا ما يحدث عرضًا أو قصدًا، في كل تخطيط شامل في مرحلة الطفرة أو فيما يسمى في الصين (الوثبة إلى الأمام)" (بن نبي: 2000، ص81). ولكن، مع ذلك، نعتقد أن تغيير خريطة الإسكان، عبر الانتقال (من اقتصاد وطني إلى اقتصاد جهوي)، وسّعت من مناطق الظلم والحرمان، ولم تنقلها إلى مناطق العدالة وتحرير القدرات والطاقات؛ لأن الظلم والحرمان والفساد حتى لو كان محصورًا في منطقة معيّنة، فإنه مؤذن بخراب المناطق الأخرى في الآجل، لا سيما إذا كانت السياسات والمؤسسات خاضعة للسلوك الفاسد، حيث تحصل المجاعات وتفشو الأمراض؛ وهو ما رفع من عقيرة لوثر كينغ: "الظلم في أي مكان تهديدٌ للعدل في كل مكان" (صن: 2010، ص561).

في التجربة الاشتراكية الصينية كانت المشاركة الاقتصادية تسبق المشاركة السياسية. ومن هنا حصل تقسيم في الوظائف الاجتماعية ما بعد الانفتاح على اقتصاد السوق؛ المذهبية الشيوعية للسلطة والنخبة، واقتصاد السوق للجميع بإدارة شيوعية. لقد وضعت سلطة الاشتراكية الصينية أمام المجتمع حرية الاختيار بين تحرير القدرة الاقتصادية بتقديم التسهيلات والفرص التي تأتي عبر الواجبات، وتحرير القدرة السياسية التي تأتي عبر الحقوق (= المشاركة السياسية) التي لا تسمن العامة المحرومة ولا تغنيها من جوع؛ فكان الاختيار بين الحقوق السياسية الجوفاء، والواجبات الاقتصادية التي تمنح لصاحبها الرغيف. ومن الطبيعي هنا أن يطالب هذا الإنسان -الذي يعيش حرمان قدرة- بالرغيف، ويؤدي واجبه بالوسائل التي بحوزته والمتوافرة لديه. وإذْ أوقفوا الناس في الصين –ودول جنوب شرق آسيا- بين "حرية الاختيار بين أن تتوافر لهم الحريات السياسية أو إيفاء الحاجات الاقتصادية؛ فإنهم جميعًا سيختارون الثانية" (صن: 2004، ص282). وهذا الذي حصل.

بهذا الصدد، نلفي فيلسوفنا لم يتحدث عن الحريات الأساسية بالشكل الذي جعل محور واشنطن – طوكيو على ما هو عليه؛ لأنه منح الأولوية للواجبات على الحقوق؛ ففي نظره أن المطالبة بمزيد من الحقوق على حساب الإنتاج أو الواجبات في وجه (الوثبة إلى الأمام) كانت موجهة من الخارج لتعطيل حركة التنمية في الصين، يقول: "إنه لمن أشد المكر أن يحطم الإنسان، أو يعطل نفسه بيده دون أن يشعر، لأن الماكر استطاع أن يخدعه بلغة الحقوق والحريات" (بن نبي: 2000، ص89). وفي موضع آخر يقول عن تغليب الواجبات على الحقوق: "ومن البديهي أن عملية إقحامه تتطلب أن نعطيه أولاً لقمة الخبز قبل أن نسلمه الفأس والمعول" (بن نبي: 2000، ص25). وذلك في معرض استشهاده بالحديث النبوي، وأن الرسول صلى الله عليه وسلّم أعطاه الفأس بدلاً من لقمة الخبز؛ أي أن الرسول صلى الله عليه وسلم دعاه إلى فعل الواجب أولاً. نرى أن حديث الفأس لا ينهض دليلاً على تقديم الواجبات على الحقوق، فالرسول صلى الله عليه وسلم كان أدرى بإمكانات السائل وقدراته (= وهذا هو تحرير قدرة). وإن هناك حالات كُثُر أعطى الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته (لقمة الخبز) إلى السائل من غير توجيهه إلى أداء –أو تعظيم- الواجبات العاجز عنها لأسباب خِلقية.

يجمهر بن نبي -في كتابه المسلم في عالم الاقتصاد- (الحقوق) (بن نبي: 2000، ص87) في الزكاة أو الصدقة أو الاستهلاك أو الطلب (وإن كانت هذه الحقوق خاصة بالمعوزين والمعوقين) في مجتمع صغير كالمدينة المنورة وقتذاك؛ ولكن الحقوق (والتي تشمل أيضًا الميسورين والقادرين) (يوسف: 2022، الفصل الخامس) باتت تتعدى إلى الحريات الأساسية الإيجابية التي تصلح للمجتمعات الكبرى المنتجة، وإن غيابها يعد سببًا رهيبًا في تفشيل الإمكان الاجتماعي وتعطيل الإمكان المالي بالفساد والرشاوى والسرقات؛ لأن أموال الرعاية الاجتماعية الخاصة بالعامة تذهب إلى النخبة السياسية والمالية. وهذا ما عزا بـ لي كوان يو زعيم سنغافورة إلى التحقير من شأن المطالبة بالحقوق، يقول: "مواقفنا هنا تتناقض مع مواقف الغرب، حيث يشجع الليبراليون الناس على المطالبة بحقوقهم المزعزمة دون الإحساس بالخجل، الأمر الذي يتسبب بارتفاع هائل في تكاليف الرعاية الاجتماعية. لقد أبقت سياستنا المواطن متلهفًا لبذل أقصى ما لديه من جهد" (يو: 2007، ص151). وربما لي كوان يو كان محقًا في ما ذهب إليه في بلد حقق إنجازات كبرى، من منطلق قول بن نبي: "في أي تجربة اجتماعية لا يكون الأمر فقط أن نحل معادلة اقتصادية، بل أن نكيفها طبقًا لمعادلة شخصية معينة. وأي تجربة تغفل في بدايتها هذه العلاقة الأساسية لا تكون سوى تجربة نظرية مقضي عليها بالفشل"(بن نبي: 2000، ص19). ولكن –مع ذلك كله- لا ينبغي أن يكون قول لي كوان يو ذريعة في دول العالم الإسلامي –لا سيما البلدان النفطية- لهضم حقوق الناس المشروعة، ومطالبتهم ببذل الجهد؛ بينما هم يعيشون حرمان قدرة. أليس مفكّرنا يقول: "حتى أن الاقتصادي لا يحيي القرية بإعادة كرامة المواطن التي داستها الأقدام ووطئتها قرونًا طوالاً، بل يلبسه ثوب الذل كرة أخرى ويخنق أنفاسه ويضيق عليه الحريات المدنية، أي يثقل مشكلة الإنسان من جديد بعناصر سالبة جديدة" (بن نبي: 2000، ص37-38). ولكن الحريات المضيَّق عليها هنا، ينسبها بن نبي إلى الاقتصادي الذي لا يملك من الأمر السلطوي شيئًا؛ اللهم إلا إذا كان جزءًا من جماعة وظيفية. وفي هذه الحالة لا يفترض أن يوجَّه اللوم إلى الرجل الاقتصادي، بل يوجّه الاتهام إلى الرجل السياسي؛ أي إلى السلطان الذي لا يحيي الأرض، ولا يرحم الإنسان الاقتصادي والتربوي.

لقد كان لزعيم سنغافورة كسياسي الاستباق في منح الأولوية للواجبات على الحقوق، وهو نهج اشتراكي طبعًا؛ حيث يقول: "أمنا بالاشتراكية منهجًا [...] أدركنا أيضًا أننا لو تركنا للسوق الاقتصادي وحده حرية تقييم الأداء وتحديد مردوده، فلسوف يكون لدينا فئة قليلة من كبار الرابحين، والعديد من متوسطي الربح، وأعداد كثيرة من الخاسرين" (يو: 2007، ص136). وهذا قد يؤدي إلى تضحية كبيرة من السكان تتعلق بالإنتاج ونوعية المنتج؛ حيث نلفي ل. صن رأيًا آخر في فهمه لكيفية تشغيل السوق من منظور ليبرالي يراعي حاجات الناس وحقوقهم، يقول: "إن الدور الذي تؤديه الأسواق يجب ألا يعتمد فقط على ما يمكنها أن تفعله، بل وأيضًا على ما هو مسموح لها بأن تفعله" (صن: 2004، ص151). وهذا المسموح به –كما يرى صن- تحدده حرية الحوار العام والمشاركة في القرارات السياسية، التي لم يكن يستحضرها زعيم سنغافورة الاشتراكي في حديثه عن تقييم السوق؛ فالمذهبية الاقتصادية هي من تدير لعبة السوق للحفاظ على جماعات المصالح، سواء أفي الاشتراكية أم في الرأسمالية.

طبعًا، إنها اشتراكية آسيا الهجينة اقتصاديًا وسياسيًا التي تجعل الحقوق في مرتبة أدنى؛ حيث تختزل الحقوق في الدخول الهامشية (= أي واجبات الدولة الناقصة تجاه أفرادها) التي تأتي من الواجبات الإضافية (= أي حقوق الأفراد الكاملة تجاه دولتهم)؛ وهو ما أفضى بمسؤول صيني رفيع: "يجب على الأفراد أن يولوا حقوق الدولة أولوية على حقوقهم

هم" (صن: 2004، ص183). أي أن يركزوا على واجباتهم؛ بينما نلفي الغالبية منهم يعاني حرمان قدرة، تنتقل عدواها إلى أولادهم وأحفادهم من غير أن تتحسن أوضاعهم.

لقد قامت فرضية لي كوان يوو رئيس وزراء سنغافورة على "أن السياسية الاستبدادية المتسلطة تسهم عمليًّا في النظام الاقتصادي" (صن: 2004، ص28). وهذا ما كان شائعًا –وما زال- في بلدان جنوب شرق آسيا، أن الواجبات لا تسير جنبًا إلى جنب مع الحقوق؛ أي "الزعم بأن هذه الحريات والحقوق تعيق النمو الاقتصادي والتنمية" (صن: 2004، ص182). وهو ما دفع دانغ شياوبينغ خليفة ماو الذي اختطَّ طريقًا نحو الليبرالية الاقتصادية إلى زيارة عملية لسنغافورة سنة 1979م المتزامنة مع توقيت الشروع في عملية الانفتاح الاقتصادي في السنة نفسها، وذلك بهدف استلهام الأنموذج الاشتراكي السنغافوري المنفتح على الأسواق العالمية، والوقوف على فوائده وعوائده، من غير التنازل عن إرث ماو الشيوعي على المستوى السياسي. في هذا الصدد يقول بن نبي: "إن مبدأ اقتصاديًّا لا يمكن أن يكون له أثره، ومقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها مع تجربة اجتماعية معينة" (بن نبي: 2000، ص18)، أو يعدّل "التكوينات الشخصية طبقًا للتكوينات الاقتصادية الجديدة" (بن نبي: 2000، ص21)؛ حيث يكون ذلك بتوفير خلفية اجتماعية مساندة تسهم في توسيع الفرص الاقتصادية.

ولكن هذه الخلفية الاجتماعية، يفترَض أن تكون مشروطة بالعدل الذي ليس هو منظومة حقوق وحسب، قد يهابها الحكام الآسيويون في الصين وغيرها، بل هو أيضًا منظومة حقوق وواجبات معًا بتعبير نصيف نصّار (نصار: 2013، ص296). ومن هنا فإننا ننظر إلى الحرية من منظور إنساني وإنمائي يطلبها الإنسان والحيوان على السواء، وليس كمفهوم إيديولوجي ومذهبي ضيق الأفق. فالحريات الأساسية الإيجابية –في حضورها- لا تجبر المرء على أن يكون حرًّا، حيث إن أمامه خيارات كأنْ يقبلها أو يرفضها؛ ولكن غيابها يجبر المرء على أن يكون عبدًا أمام الشيء المحروم منه، وأمام السلطة التي يخدمها بالواجبات، ولا ترد له الجميل بالحقوق.

خاتمة:

قد تعلمون، أن آسيا لا تبدع إلا وهي تابعة؛ ففي تبعيتها الذكية يكمن إبداعها. ما هو معلوم أيضًا، أن اليابان قلّدت الصين ثم أمريكا، كما همّت الصين بتقليد اليابان ثم أمريكا؛ فأمريكا هي القاسم المشترك بينهما. لقد وقفت الصين في المنطقة الوسط؛ حيث استفادت من الاشتراكية السوفياتية في تمهير الإمكان الاجتماعي، كما أفادت من الرأسمالية في تثمير الإمكان المالي؛ فالصين إذًا بلدة مقلِّدة، تستقوي بالتقليد العتيد. وإنّ دافعها إلى هذا التقليد هو كثرة سكانها غير العابئة بنوعية المنتَج؛ حيث نرى أن (نوعية المنتَج) هي من حقوق الناس على السلطة وصناع القرار الاقتصادي، وهي حقوق ضائعة تفضحها (رداءة المنتَج). إنه في غياب الحقوق تنمو وتيرة التقليد فيرضى الناس بهذا الموجود الذي تغذيه الواجبات باسم الإمكان الاجتماعي؛ فيكون ذلك في صالح النخبة السياسية والاقتصادية والمالية لتقوية إمكانها المالي.

عطفًا على ما سلف لنا القول، فإن فاعلية اقتصاد الصين –في القرن الحادي والعشرين- تفتقر إلى الأصالة؛ لأن المعادلة الاجتماعية الصينية غير أصيلة، كونها لم تتأسس على الحريات الأساسية الإيجابية -التي أومأ إليها كونفوشيوس

قبل أن يفصِّل فيها أمارتيا صن -التي قد تحرم منها الشعوب –المفترَض أنها سوف تستعمرها الصين في المستقبل- على شكل حرمان قدرة. فما من شيء عظيم، وما من شيء رحيم، ينتظره المسلم أن يخرج من ورشة الاشتراكية الصينية.

وإذْ تأتي فرصة تحكّم الصين في عالم الاقتصاد بإمكاناتها السياسية والمالية والعسكرية الهائلة والمهولة؛ فما من شك في أنها سوف تستأصل المسلم -الحلقة الأضعف في عالم الاقتصاد- بفكرتها الشيوعية غير الرحيمة التي تعد الدين –أو الفكرة الدينية- أفيون الشعوب، والتي لم ينقدها بن نبي بالشكل الذي عاهدناه عليه في نقد الأفكار. إنه رجل أفكار وليس رجل اقتصاد؛ وهو ما قد يجعل فيلسوفنا، أيضًا، الحلقة الأضعف في عالم الاقتصاد.

وإليكم ما عنّ لنا من نتائج:

1. يعد مؤلَّف بن نبي (المسلم في عالم الاقتصاد) كتابًا، أقلّ ما نقول عنه، يُكتَبُ فيه، ويُنظَر فيه اعتبارًا؛ وذلك لأهميته في إبراز دور المعادلة الاجتماعية المتماسكة في حل المشكلات الاقتصادية، وإعادة البناء في ظروف صارمة وحاسمة.
2. ما بقي من هذا الكتاب –أو هذه التحفة البديعة- هو وعيُه بالتفاصيل الدقيقة التي تصنع الفارق النوعي في مباراة التنمية والاقتصاد؛ حيث رأينا كيف يُنزل مؤلِّفه الأشياءَ من عليائها، ويسمها بأسمائها. إنه كتاب جدير بأن يكون (دليل) المسلم في عالم الاقتصاد؛ فقد أوتي أفكارًا تجعل الوعي يقظًا ونشطًا على الدوام؛ إذْ يكفي أنه بقراءة هذا الكتاب –وإعادة القراءة- يتفتّق الغباءُ ذكاءً.
3. الميل إلى التوفيقية مع الاشتراكية ولو من طريق الأسلمة، أوقف كتاب المسلم في عالم الاقتصاد رهين المحبسين: الرأسمالية والاشتراكية؛ فلم يأت صاحبه بعديل أو بديل؛ اللهم إلا حديثه عن المعادلة الاجتماعية. ومردّ هذا الترديد الذي لا يقف على تجديد، أن بن نبي وجد نفسه يكتب عن الاقتصاد كواقع، بخلاف جديده في عالم الأفكار المثالي.
4. تعد الحريات الأساسية الإيجابية -التي فصّل فيها أمارتيا صن- من ضروريات التنمية؛ وأيّ إغفال لعناصرها في الكتابات الاقتصادية، يجعل هذه الكتابات مبتورة وغير جديرة، مهما أتت منوّرة ومثيرة.
5. يفترض إعادة قراءة كتاب المسلم في عالم الاقتصاد -فيما يتعلق بالمعادلة الاجتماعية وعلاقتها بالتجربة الاشتراكية الصينية والتجربة الإندونيسية- في ضوء نظرية أمارتيا صن حول الحريات الأساسية الإيجابية، والمدخل إلى القدرة الاقتصادي.
6. كان من الحُسن لو أن كتاب بن نبي أتى بعنوان المسلم في عالم الأفكار الاقتصادية.

لائحة المراجع:

1. ابن خلدون، عبد الرحمن (1999): مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، ج1.
2. الطنطاوي، علي، والطنطاوي، ناجي (1959): أخبار عمر، دمشق: دار الفكر.
3. بليث، مارك (2016): التقشف: تاريخ فكرة خطرة، ترجمة عبد الرحمن أياس، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1.
4. بن نبي، مالك (2000)، المسلم في عالم الاقتصاد، بيروت: دار الفكر المعاصر.
5. بن نبي، مالك (2012): فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، ترجمة عبد الصبور شاهين، دمشق، دار الفكر.
6. بن نبي، مالك (2012): وجهة العالم الإسلامي: الجزء الثاني (المسألة اليهودية)، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط1.

7. بَن، وون (1996): الصينيون المعاصرون: التقدم نحو المستقبل انطلاقًا من الماضي، ترجمة عبد العزيز حمدي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،ط1، ج1.
8. حسين، كامل يوسف (مترجم) (2001): سيرة فوكوزاوا يوكيتشي ومقدمة أعماله الكاملة، أبوظبي، المجمع الثقافي.
9. زكي، رمزي (1986): العرب.. والأزمة الاقتصادية العالمية- الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة: مساهمة نحو فهم أفضل، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1.
10. شيك، أوتا (1986): نحو طريق ثالث في الاقتصاد، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1.
11. صالحين، سوهيرين محمد، ويوسف، ناصر (2020): محمد ناصر رئيس وزراء إندونيسيا: السيرة الفكرية والمسيرة السياسية، الرياض، العبيكان، ط 1.
12. صن، أمارتيا (2004): التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال ،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1.
13. صن، أمارتيا (2010): فكرة العدالة، نقله إلى العربية مازن جندلي، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1.
14. كاسيانينكو (1976): كيف أحرز الاتحاد السوفياتي الاستقلال الاقتصادي (1917-1940)، موسكو: دار التقدم.
15. نصار، ناصيف (2013): باب الحرية: انبثاق الوجود بالفعل، بيروت: دار الطليعة، ط2.
16. يو، لي كوان (2007): من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة 1945-2000، نقله إلى العربية معين الإمام، الرياض، العبيكان، ط 2.
17. يوسف، ناصر (2013): حواجز بنيوية في مسيرة التنمية الإندونيسية: من سوكارنو إلى سوسليو، مجلة عالم الفكر، الكويت، ع 1، مج 42، يوليو-سبتمبر.
18. يوسف، ناصر (2019): مسالك التنمية المركَّبة: الأنموذج الياباني والمستقبل العربي، هرندن-فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1.
19. يوسف، ناصر (2022): فرضية التنمية المركَّبة: استعادة الإنسان المتعدد الأبعاد، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ط1.

20. Glassburner, Bruce (ed,.) (1971): The Economy of Indonesia: Selected Reading, London, Cornell University Press.
21. Nicosia, Francis R. (2008): Zionism and Anti-Semitism in Nazi Germany, Cambridge, Cambridge University Press.

تأثير اليوريا ونرق الدواجن على محتوى النتروجين في محصول القمح

Effect of urea and chicken manure fertilizers on nitrogen content in wheat (Triticum aestivum L.)

د. قمرالدولة عبد المطلب أحمد عبدالمطلب

أستاذ العلوم الزراعية المشارك، نائب المدير، جامعة النيل الأبيض، السودان

Abstract

A field experiment was conducted for two consecutive seasons (2009/2010) and (2010/2011) in a private farm at El-Riyadh area-Saudi Arabia (Latitude 38º 24' N, Longitude 43º 64' E and altitude 600 meters above sea level, to investigate the effect of chicken manure and urea application on growth and yield of wheat (Triticum aestivum L.). Plant cv. Yecora Rojo. The organic and inorganic fertilizers were added single or in four combination. Organic fertilizer used in this study was chicken manure at (10 ton/ha) with different ratios (100%,75%,50% and 25%) for two seasons. Inorganic fertilizers used were Urea (46%N) at level 300kg N/ha, Triple super phosphate (48% P2O5) at level 175kg/ha and potassium sulphate at level 50kg K2O/ha.

The treatments were arranged in completely randomized block design with four replications. The growth parameters measured were plant height, number of leaves and plant dry weight. The straw yield, harvest index, percentage of nitrogen in seeds and leaves, nitrogen uptake by plant ,nitrogen use efficiency and agronomic efficiency were also studied in this experiment.

The results showed that organic, inorganic fertilization and their combinations significantly increased all growth parameters measured in this study. On the other hand there is insignificant difference between single addition of chicken manure, its combination of 50% with urea and urea alone on growth parameters. While its application of other different ratios with urea had significant effect.

The results revealed that the combination of chicken manure with urea increased seed and straw yield significantly . In addition to that both treatments are better than the single addition of urea. In contrast, single chicken manure addition and its combination of 50% with urea had no significant effect on seeds and straw yield as compared to urea alone.

The results indicated that the harvest index increased significantly with the addition combination of chicken manure and urea as compared with the control.

The results showed that the treatments exerted significant increase in the percentage of nitrogen in the seeds in comparison with the control. Also the increase in the percentage of nitrogen was significant with the addition of combination of organic manure and chemical fertilizers in comparison with urea alone. While there is insignificant increase in comparison with urea fertilizer in the second season although there increasing in the percentage of nitrogen in the seeds. With regards to the percentage of nitrogen in the leaves, the treatments exerted a significant increase compared to the control in the two season. Also chicken manure in combination with inorganic fertilizers caused a significant increase in the percentage of nitrogen in the leaves as compared with urea alone in the two seasons.

The results indicated that the nitrogen uptake by plants increased significantly with all treatments compared with control in the two seasons. Also the combination of chicken manure with urea increased the uptake significantly in comparison with urea fertilize.

The results revealed that the value of nitrogen use efficiency ranged between 24.15-34.43 and 26.68-35.34 in the first and second season respectively. With regard to agronomic efficiency it ranged from 10.9 - 21.27 and 11.93 - 26.02 in the first and second seasons respectively.

Keywords: urea, chicken manure, fertilizers, nitrogen content, wheat.

الملخص:

في دراسة أُجريت تجربة حقلية لموسمين زراعيين متتاليين (2010/2009) (2011/2010) في مزرعة خاصة بمنطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية، وحيث تقع على خط عرض (38.24 (شمالاً، وخط طول (43.46) شرقاً . وارتفاع حوالي 600 متراً فوق سطح البحر. لدراسة أثر إضافة سماد زرق الدواجن واليوريا على محتوى النتروجين في نبات القمح (Triticum aestivum L.) الصنف يكورا روجو، تمت إضافة السماد العضوي وغير العضوي كل على إنفراد أو الإثنين معاً. السماد العضوي المستخدم في هذه الدراسة هو زرق الدواجن بمعدل (10طن/هك) وكانت الإضافة بنسب مختلفة (100%، 75%،50%،25%) للموسمين. السماد غير العضوي المستخدم هو سماد اليوريا (N%46) بمعدل 300كجمN /هكتار، وسماد سوبرفوسفات (P2O5%48) بمعدل 175 كجمP2O5 /هكتار، وسماد سلفات البوتاسيوم(K2O%48) بمعدل 50 كجمK2O/هك. تم ترتيب المعاملات على حسب تصميم القطاعات العشوائية الكاملة في أربعة مكررات.، وتمت دراسة النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات، كفاءة استخدام النيتروجين و الكفاءة المحصولية، وأظهرت النتائج أن المعاملات أدت إلى زيادة معنوية في نسبة النيتروجين في البذور مقارنة مع الشاهد. كما أن الزيادة كانت معنوية عند إضافة خليط السماد العضوي مع الكيميائي مقارنة مع إضافة سماد اليوريا لوحده. بينما لم تكن هناك أي زيادة معنوية مقارنة مع سماد اليوريا في الموسم الثاني بالرغم من زيادة نسبة النيتروجين في البذور، أما فيما يخص النسبة المئوية للنيتروجين في الأوراق فقد أدت المعاملات إلى زيادة معنوية مقارنة مع الشاهد في الموسمين، كما أن خليط سماد زرق الدواجن مع السماد الكيميائي أدت إلى زيادة معنوية في النسبة المئوية للنيتروجين في الأوراق مقارنة مع إضافة اليوريا على إنفراد في الموسمين، وأشارت النتائج إلى أن النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات له دلاله معنوية في جميع المعاملات مقارنة مع الشاهد في كلا الموسمين ، كما أن خليط زرق الدواجن مع اليوريا أدت إلى زيادة معنوية مقارنة مع سماد اليوريا في كلا الموسمين، وكما أوضحت النتائج أن قيمة كفاءة إستخدام النيتروجين كانت في الحدود24.15-34.43 و26.68-35.34 في الموسم الأول والثاني على التوالي. وفيما يخص الكفاءة المحصولية فإنها بلغت 10.9-21.75 و11.93-26.02 في الموسم الأول والثاني على التوالي.

الكلمات المفتاحية: زرق الدواجن، اليوريا، سوبرفوسفات، محتوى النتروجين، القمح.

مقدمة

تمثل الدراسة العلمية الطريق الفاعل وأحد أهم المقاييس المستخدمة لتقدير مستوى الإنتاج في محصول القمح بعد اضافة خليط من اليوريا وزرق الدواجن على محتوى النتروجين في محصول القمح، ويعد القمح (Triticum AestivumL.) نبات عشبي يتع الفصيلة النجيلية Germaine وهو من أقدم المحاصيل التي عرفها الإنسان وزرعها في كل من الصين والعراق وأوربا، ويعتبر محصول الحبوب الأول في العالم لما له من قيمة غذائية عالية ، ويلعب دوراً استراتيجياً في الأمن الغذائي، حيث يستعمل في صناعة الرغيف والمكرونة والشعيرية والمعجنات الأخرى كما يستخدم المتج الثني من علف للحيوانات كالتبن والقش،و القمح أكثر المحاصيل الغذائية أهمية في العالم، وتعتمد مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم على الأغذية التي تصنع من حبوب نبات القمح. ويتم طحن هذه الحبوب فتصبح دقيقاً يدخل في عمل البسكويت والخبز، والكعك، والشباتي، والبسكويت الرقيق، والمعكرونة، والإسباجتي، وأطعمة أخرى .والقمح يتبع الفصيلة النجيلية، فهو ينتمي إلى مجموعة الغلال أو حبوب الغلال. وتضم هذه المجموعة أيضاً الغلال الأخرى المهمة مثل: الأرز والذرة الشامية والشعير والذرة الرفيعة الراي، و تحتاج النباتات ومنها القمح لعدة عناصر غذائية والتي منها النتروجين والبوتاسيوم والفوسفور، حيث تعتبر هذه العناصر من العناصر الضرورية والأساسية التي يحتاجها النبات بكميات كبيرة ، ونقص هذه العناصر يؤدي إلى تأثيرات سالبة على النمو والإنتاجية.(Tisdale, S.L., Nelson, W.L., . Beaton, J.D., Halvin, J.L1995) ونتيجة لحركة عنصر النتروجين العالية وتحول عنصري البوتاسيوم والفوسفور أحياناً من الصورة الصالحة للامتصاص إلى الصورة غير الصالحة للامتصاص ، فان هذا يؤدي إلى زيادة أهمية هذه العناصر في برنامج التسميد .(Kelinkopf, G.E., Westermann, D.T. Duelle, R.B., 1981)، وأوضحت دراسة أخرى أن معدلات التسميد 110 ، 90 كجم /هكتار من النتروجين (N) والفوسفور (P2O5) على التوالي هي الصورة المثالية للتسميد بالمنطقة للحصول على انتاجية عالية.

أهمية الدراسة العلمية:

تمكن تحديد أهمية الدراسة في احتياج النباتات ومنها نبات القمح لعدة عناصر غذائية والتي منها النتروجين والبوتاسيوم والفوسفور، حيث تعتبر هذه العناصر من العناصر الضرورية والأساسية التي يحتاجها النبات بكميات كبيرة ، ونقص هذه العناصر يؤدي إلى تأثيرات سالبة على النمو والإنتاجية، هناك الحاجة الماسة للعديد من الأبحاث من هذا النوع في العديد من المناطق المحلية وباستخدام أصناف أخرى.

أهمية التطورات التكنولوجية في مجال الدراسة العلمية:

نتيجة للتطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات تم حدوث تطورات في مجال التجارب العلمية أهمها ما يلي: تجارب تأثير اليوريا وزرق الدواجن على محتوى النتروجين في محصول القمح، وقد تمت عدة تجارب علمية عملية ساعدت فيها التطورات التكنولوجية بشكل كبير، وأثبتت مدى أهمية التطورات في مثل هذه التجارب.

المواد وطرق البحث:

لقد نفذت هذه التجربة بأحد المزارع الخاصة بمنطقة الرياض التي تقع في وسط المملكة العربية السعودية وحيث تقع علي خط عرض (38.24) شمالاً، وخط طول (43.46) شرقاً، والمناخ في هذه المنطقة هو مناخ شبه جاف ويتميز بشتاء بارد وصيف حار، تم تجهيز 40 أصيص بلاستيك متوسط قطريها 25 سم وارتفاعها 30 سم وملئت بالتربة 12 كجم من منطقة الدراسة وبعد ذلك وضعت كمية متساوية من التربة (حوالي 12 كجم لكل أصيص). تمت زراعة خمس وعشرون حبة في كل أصيص لتنمو في الصوبة البلاستيكية المعدة لهذا الغرض، ونُظمت هذه الأصص باستخدام تصميم القطاعات العشوائية الكاملة بأربعة مكررات Complete Randomized Block Design

السماد الكيميائي المستخدم في هذه الدراسة يتمثل في سماد اليوريا (46%N) والجرعة الموصى بها لمحصول القمح هي 300كجم N/هكتار، وسماد سوبر فوسفات (48%P2O5) والجرعة الموصى بها هي 175 كجم P2O5/هكتار، وسماد سلفات البوتاسيوم(48%K2O) والجرعة الموصى بها 50 كجمK2O/هك.

استخدم في هذا البحث سماد زرق الدواجن Chicken manure بمعدل 10 طن / هكتار بنسب مختلفة (100%، 75%، 50%، و 25%). وكانت الإضافة على إنفراد أو مخلوط بالسماد الكيميائي.

أُستعمل في هذه التجربة صنف يكورا روجو(Triticum aestivum var.Yecora Rojo) من أصناف قمح الخبز مبكرة النضج وهو من أصل أمريكي. وقد تم الحصول على هذه الحبوب من قسم المحاصيل التابع لمركز الأبحاث الزراعية التابع لوزارة الزراعة والمياه بمنطقة القصيم بعنيزة والشركة الوطنية لإكثار البذور بالرياض.

وزعت المعاملات عشوائياً على كل واحد من القطاعات الأربعة وكان عددها في هذه التجربة عشرة كالآتي:

المعاملات:

1. Control
2. يوريا
3. 75% نيتروجين + 25% زرق الدواجن
4. 75% نيتروجين + 25% زرق دواجن + فسفور + بوتاسيوم
5. 50% نيتروجين + 50% زرق دواجن
6. 50% نيتروجين + 50% زرق دواجن + فسفور + بوتاسيوم
7. 25% نيتروجين + 75% زرق دواجن
8. 25% نيتروجين + 75% زرق دواجن + فسفور + بوتاسيوم
9. 100% زرق دواجن
10. 100% زرق دواجن + فسفور + بوتاسيوم

حيث كانت نسبة النتروجين في سماد زرق الدواجن3.82 %. أما السماد الكيميائي حددت جرعاته حسب الموصى به لمحصول القمح في المملكة العربية السعودية.

تمت زراعة بذور القمح صنف يوكورا روجو التي تم استجلابها من محطة ابحاث عنيزة بالقصيم ومن الشركة الوطنية لإكثار البذور في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر للموسمين (2010/2009) و (2011/2010) وبمعدل بذور 120 كجم / هكتار، حيث تمت الزراعة في أصص بلاستيكية ملئت بالتربة الزراعية حيث تم وضع 25 حبة في كل أصيصة على عمق 4 سم ثم غطت بالتربة. وتمت عملية الري لكل التجربة مباشرة بعد الزراعة باضافة كمية كافية من مياه الري. بعد ذلك انتظمت عملية الري والتسميد بالجرعات الموصى بها حيث توقف الري قبيل واحد وعشرين يوما من الحصاد.

معايير النمو الخضري تم أخذها بعد 30 يوم من الزراعة في فترات بين الفترة والأخرى خمسة عشر يوما كالآتي : 30-45-60-75 يوم من الزراعة وذلك للموسمين. أختيرت خمسة نباتات عشوائيا من كل أصيصة وتم تحديدها لمتابعة مواصفات النمو الخضري ومن ثم مكونات الإنتاجية .

أُخذت بعد نضج المحصول حيث تم حساب عدد النباتات في مساحة الأصيصة(وحولت للمتر المربع) وحسبت النباتات في هذه المساحة ثم اختيرت خمسة نباتات عشوائياً من هذه المساحة لتحديد مكونات الإنتاجية.

أخذت خمسة نباتات عشوائيا من كل وحدة تجريبية وبعد تجفيفها فصلت البذور وتم سحن الأوراق لتقدير النسبة المئوية للنتروجين في البذور والأوراق وكمية النتروجين المأخوذ بواسطة النبات.

جمعت التربة في هذه التجربة من الطبقة السطحية (صفر – 30سم) من منطقة العمارية بالرياض والجدول (2) يوضح الصفات الفيزيائية والكيميائية لهذه التربة قبل الزراعة. أما محتوى النتروجين في التربة بعد الزراعة تم تحديده بأخذ عينات من كل الوحدات التجريبية بعد الحصاد وتحليله بجهاز (Ion chromatography) وأيضا تم تحديد الكربون العضوي.

جدول (2): التحليل الميكانيكي والكيميائي للتربة قبل الزراعة

Particle size distribution %			Texture	pH	EC	K	N	O.M
Sand	Silt	Clay	class		dS/m-1	mg/l	mg/l	%
82	11.2	6.8	loamy sand	7.97	5.64	155	9.66	**0.02**

تم تقدير الكفاءة المحصولية بالمعادلة الأتية :

إنتاجية الحبوب المسمدة – إنتاجية الحبوب في الشاهد

كمية النتروجين المضافة

Agronomic efficiency (AE) = Grain yield (fertilized)-Grain yield (control)

Amount of nitrogen applied

كفاءة استخدام النتروجين: Nitrogen use efficiency

تم تقدير كفاءة إستخدام النتروجين بالمعادلة الأتية :

الإنتاجية

النتروجين المأخوذ في الأجزاء العليا للنبات .

تم حساب المتوسطات ومن ثم تحليل النتائج إحصائيا حسب تصميم القطاعات العشوائية الكاملة باستخدام برنامج إكسل (Excel) أما فصل المتوسطات فقد تم باستخدام اختبار دنكن للمدى المتعدد (Duncan's Multiple Range Test) (DMRT) عند مستوى معنوي (0.05).

أظهرت النتائج أن متوسط النسبة المئوية للنيتروجين في البذور تزداد عند إضافة كل من سماد زرق الدواجن واليوريا على إنفراد لكلا الموسمين (7) .Fig.

بينت نتائج التحليل الإحصائي أن الإختلاف بين متوسط النسبة المئوية للنيتروجين للمعاملات المضافة له دلاله معنوية في الموسمين مقارنة مع الشاهد. وفي هذا الإطار نلاحظ أن إضافة سماد زرق الدواجن بنسبة 25% و 75% في خليط مع سماد اليوريا بنسبة 75% و 25% على التوالي بدون عنصري الفسفور والبوتاسيوم تؤدي إلى زيادة معنوية مقارنة بإضافة سماد اليوريا على إنفراد في الموسم الأول. في حين إضافة سماد زرق الدواجن وخليطه مع سماد اليوريا بذات النسب مع عنصري الفسفور والبوتاسيوم لم تظهر أي فرق معنوي مقارنة مع إضافة سماد اليوريا لوحده بالرغم من زيادة النسبة المئوية للنيتروجين في البذور. أما في الموسم الثاني بالرغم من زيادة النسبة المئوية للنيتروجين في البذور لجميع المعاملات المضافة إلا أن الزيادة لم تكن معنوية مقارنة بإضافة سماد اليوريا على إنفراد.

أشارت النتائج إلى أن متوسط النسبة المئوية للنيتروجين في الأوراق تزداد عند إضافة كل من سماد زرق الدواجن وسماد اليوريا وخليطهما لكلا الموسمين(8) .Fig.

وضحت نتائج التحليل الإحصائي أن الإختلاف بين متوسط النسبة المئوية للنيتروجين عند إضافة المعاملات المستخدمة له دلالة معنوية في الموسمين مقارنة بالشاهد . وفي السياق ذاته نجد أن إضافة 100% من سماد زرق الدواجن مع عنصري الفسفور و البوتاسيوم على إنفراد و إضافة 50% من سماد زرق الدواجن مخلوطة مع 50% من سماد اليوريا مع عنصري الفسفور والبوتاسيوم تؤدي إلى زيادة معنوية في النسبة المئوية للنيتروجين في الأوراق مقارنة مع إضافة سماد اليوريا منفرداً وذلك في الموسمين.

أظهرت النتائج أن متوسط النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات يزداد عند إضافة سماد كل من زرق الدواجن و اليوريا على إنفراد وخليطهما لكلا الموسمين (9) .Fig.

بينت نتائج التحليل الإحصائي أن الإختلاف بين متوسط النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات له دلالة معنوية في جميع المعاملات المضافة مقارنة بالشاهد في الموسمين .

في هذا الإطار نلاحظ أن إضافة إضافة سماد زرق الدواجن بنسبة 25% و 75% في خليط مع سماد اليوريا بنسبة 75% و 25% على التوالي بدون عنصري الفسفور والبوتاسيوم و إضافة سماد زرق الدواجن وخليطه مع سماد اليوريا بذات النسب مع عنصري الفسفور والبوتاسيوم أدت إلى زيادة معنوية في متوسط النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات مقارنة مع إضافة سماد اليوريا لوحده في الموسمين. في حين إضافة 100% من سماد زرق الدواجن على إنفراد وخليطه بنسبة 50% لكل منهما في الموسمين لم تظهر أي تأثير معنوي على متوسط النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات مقارنة بإضافة جرعة سماد اليوريا.

أشارت النتائج الى أن متوسط كفاءة إستخدام النيتروجين في هذه الدراسة تقل قيمته في جميع المعاملات المضافة لكلا الموسمين مقارنة بالشاهد Fig. (10). حيث نلاحظ كلما زادت كمية النيتروجين في السماد المضاف تناقصت قيمة متوسط كفاءة إستخدام النيتروجين. وبلغت قيمته في حدود ما بين 24.15 – 34.43 في الموسم الأول و 26.68 – 35.34 في الموسم الثاني (كجم بذور/هـ لكل كجم نيتروجين مأخوذ بواسطة النبات).

وضحت النتائج أن متوسط الكفاءة المحصولية تزداد قيمته عند إضافة 75% و 25% من سماد زرق الدواجن مخلوطة مع 25% و 75% على التوالي من سماد اليوريا بدون عنصري الفسفور و البوتاسيوم وعند إضافة نفس الخليط بذات النسب مع وجود عنصري الفسفور والبوتاسيوم وبلغت قيمته في حدود ما بين 10.9 – 21.75 في الموسم الأول و 11.93 – 26.02 في الموسم الثاني Fig. (11).

الشكل (7)::(7) Fig.

أثر إضافة سماد النيتروجين وزرق الدواجن على متوسط النسبة المئوية للنيتروجين في البذور(%) لمحصول القمح لموسمين متتاليين (صنف قمح الخبز)

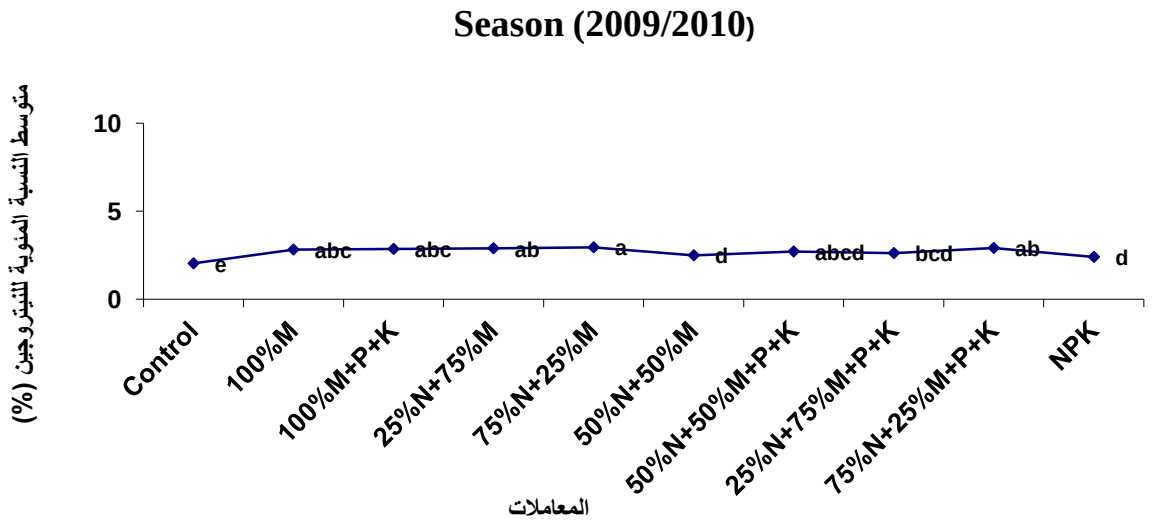

C.V=8.62 % SE= ± 0.14

المصدر: اعداد الباحث حسب موسم 2009/ 2010.

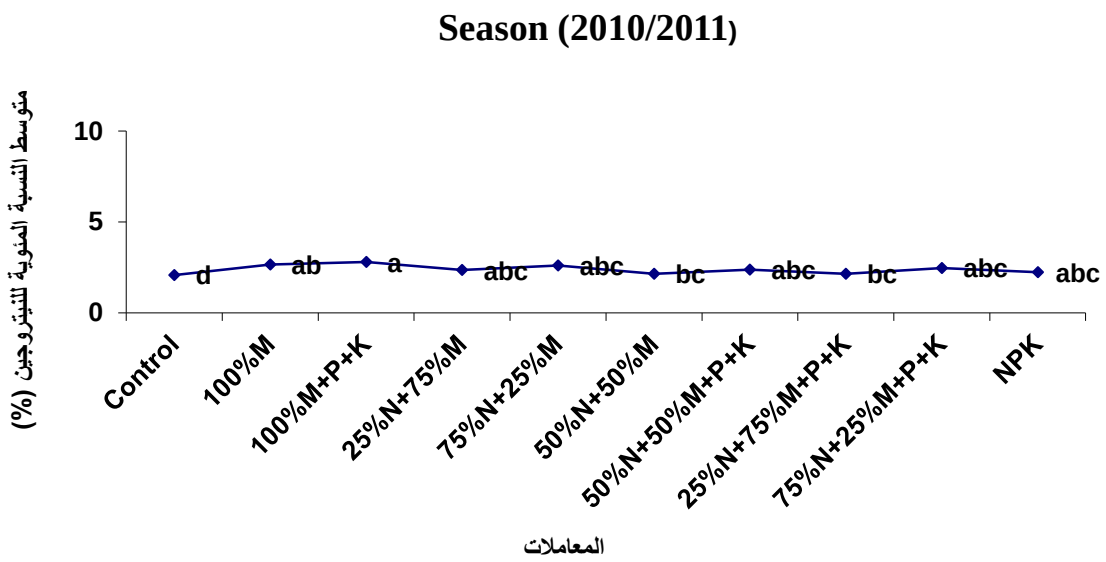

C.V=14.61 % SE= ± 0.18

الحروف المتشابهه تعني أن المتوسطات ليس بينها فروق معنوية

المصدر: اعداد الباحث حسب موسم 2010/ 2011.

الشكل (8) Fig. (8):

أثر إضافة سماد النيتروجين وزرق الدواجن على متوسط النسبة المئوية للنيتروجين في الأوراق (%) لمحصول القمح لموسمين متتاليين (صنف قمح الخبز)

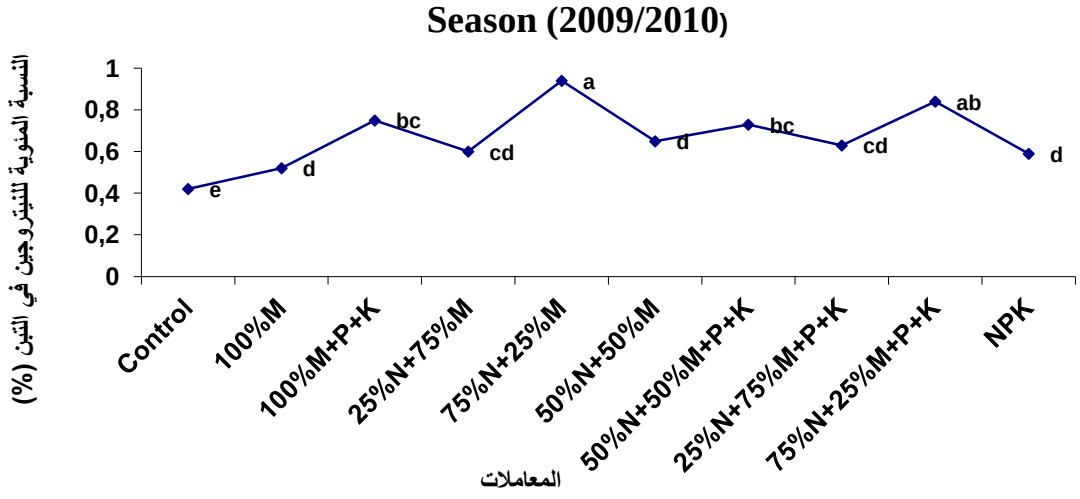

C.V=16.90 % SE= ± 0.07

المصدر: اعداد الباحث حسب موسم 2009/ 2010.

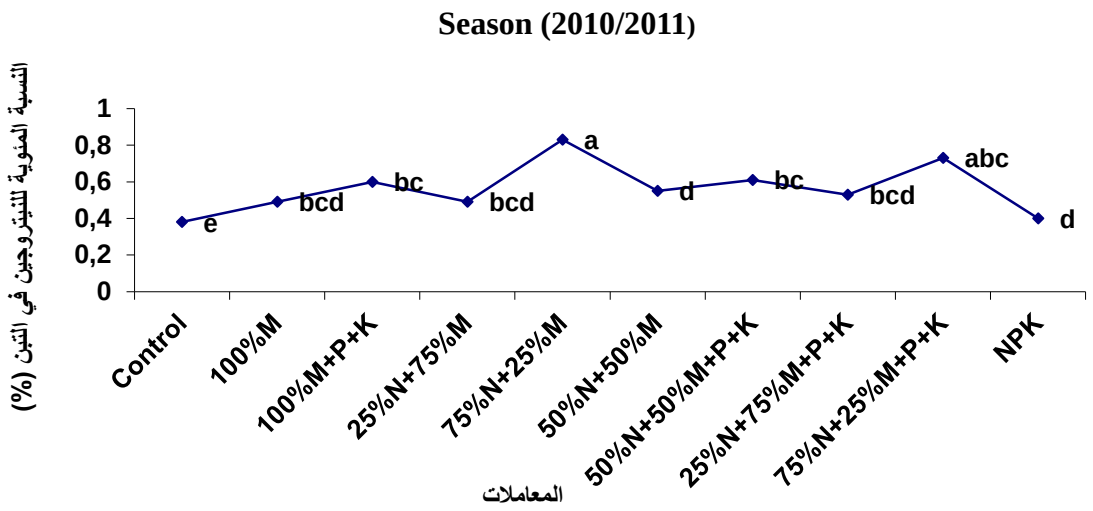

C.V=29.35 % SE= ± 0.10

الحروف المتشابهه تعني أن المتوسطات ليس بينها فروق معنوية

المصدر: اعداد الباحث حب موسم 2010 / 2011.

Fig. (9): :(9) الشكل

أثر إضافة سماد النيتروجين وزرق الدواجن على متوسط النسبة المئوية للنيتروجين المأخوذ بواسطة النبات (كجم/هك) لمحصول القمح لموسمين متتاليين (صنف قمح الخبز)

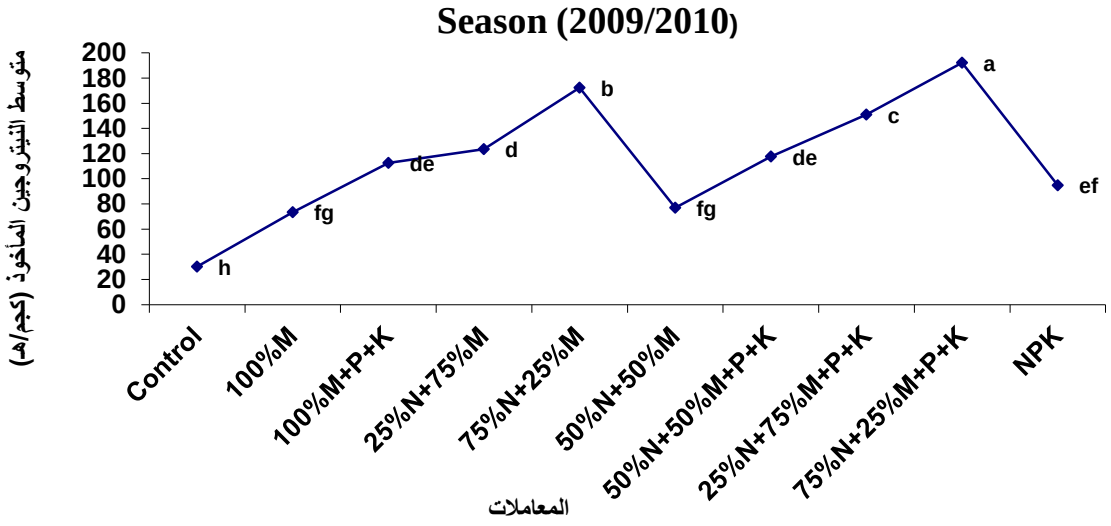

C.V=12.10 % SE= ± 8.50

المصدر: اعداد الباحث حسب موسم 2009/ 2010.

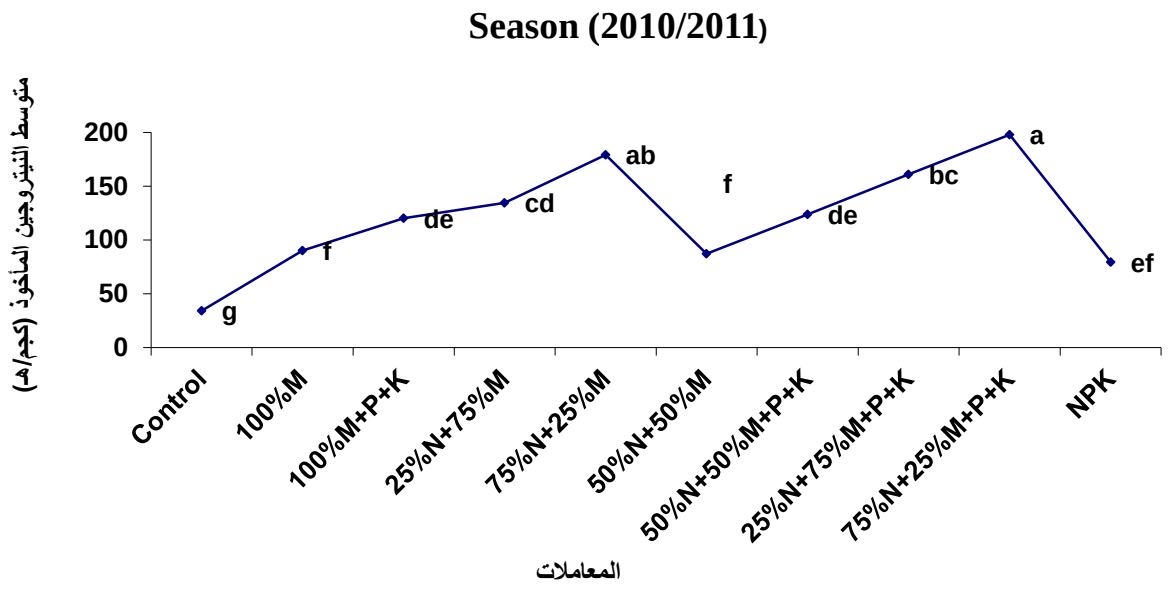

C.V=17.01 % SE= ± 12.62

المصدر: اعداد الباحث حسب موسم 2010 / 2011.

الحروف المتشابهه تعني أن المتوسطات ليس بينها فروق معنوية

الشكل (10) :(10) Fig.

أثر إضافة سماد النيتروجين وزرق الدواجن على متوسط كفاءة إستخدام النيتروجين (كجم بذور/هك/كجم N مأخوذ بواسطة النبات) لمحصول القمح لموسميين متتاليين (صنف قمح الخبز)

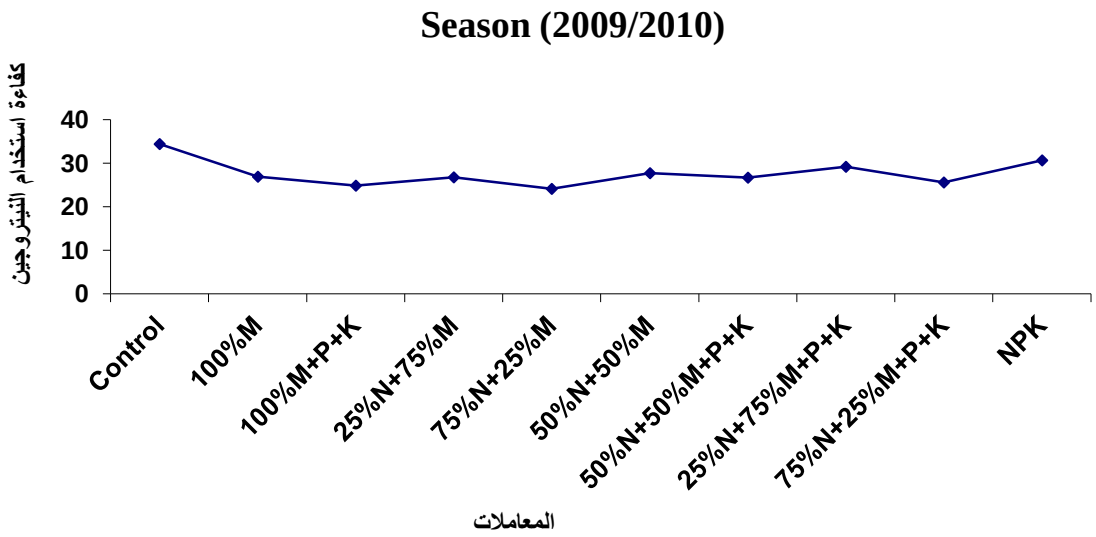

المصدر: اعداد الباحث حسب موسم 2009 / 2010.

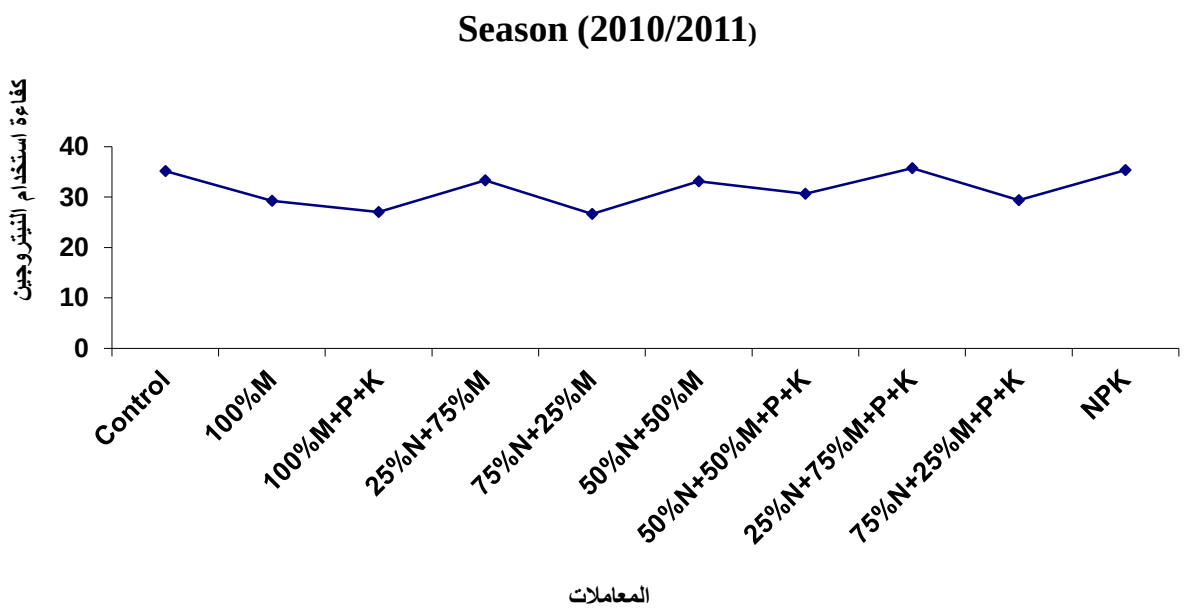

المصدر: اعداد الباحث على حسب موسم 2010 / 2011.

Fig. (11):

أثر إضافة سماد النيتروجين وزرق الدواجن على متوسط الكفاءة المحصولية لمحصول القمح لموسمين متتاليين (صنف قمح الخبز)

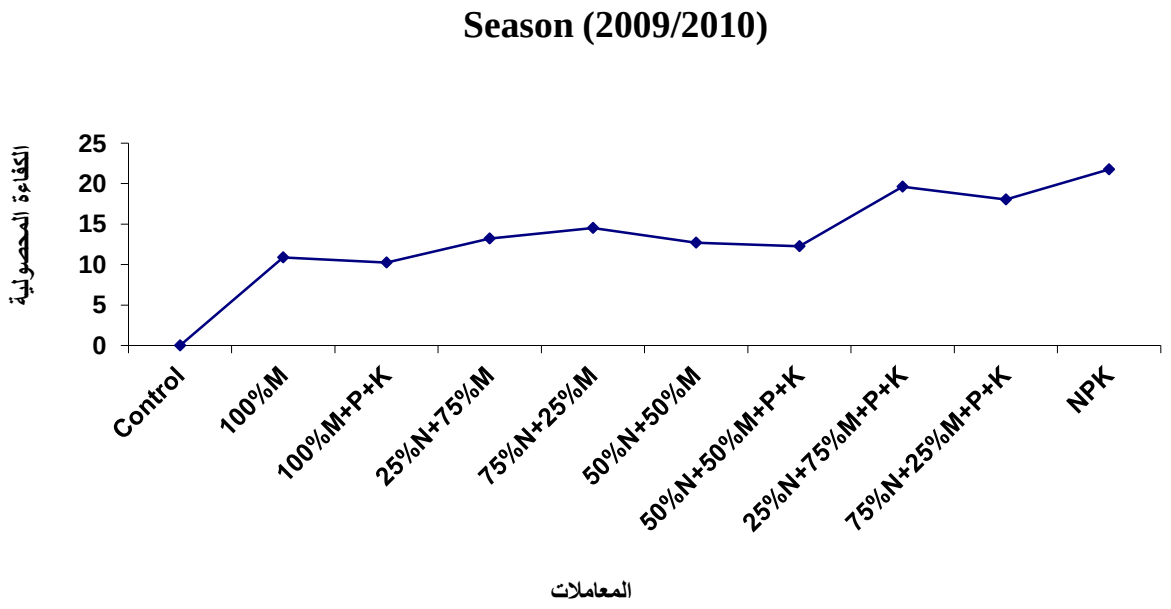

المصدر: اعداد الباحث على حسب موسم 2009 / 2010.

Season (2010/2011)

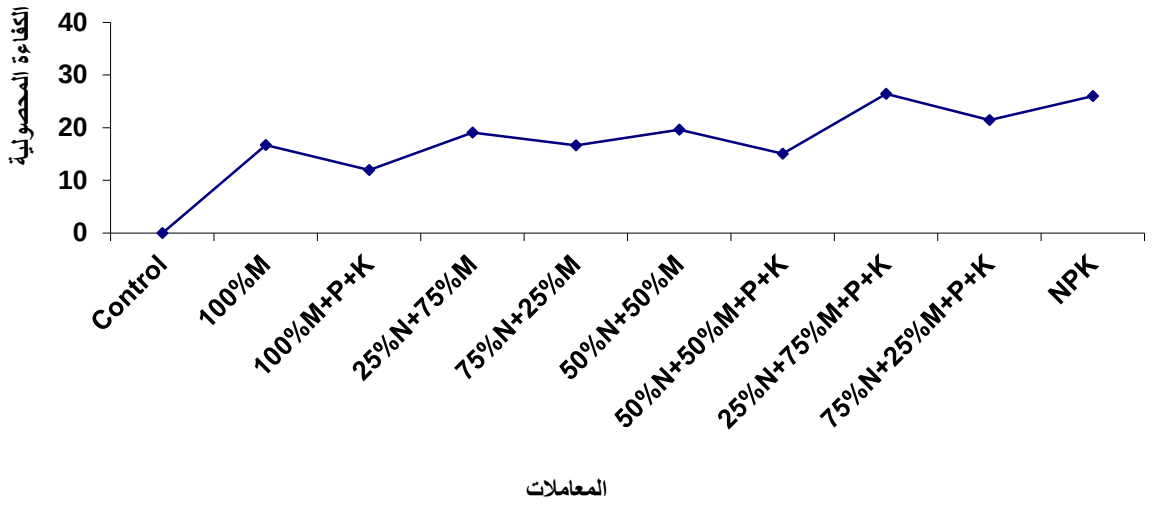

المصدر: اعداد الباحث على حسب موسم 2010 / 2011.

المناقشة Discussion

أظهرت الدراسة أنه كلما زادت كمية النيتروجين في السماد المضاف زادت نسبة النيتروجين في البذور والأوراق. كما أن مصدر النيتروجين أيضاً كان له أثر واضح على إمتصاص النيتروجين حيث نجد أن النسبة المئوية للنيتروجين في البذور والأوراق كانت عموماً أعلى عند إضافة السماد المتكامل مقارنة مع إضافة السماد المعدني على إنفراد. هذه النتيجة تماثل ما تحصل عليه (Ayoub, A.T. (1974). والذي أشار إلى أن إضافة جرعات عاليه من النيتروجين أدت إلى زيادة معنوية في محتوى البذور من النيتروجين كما أن مصدر النيتروجين كان له أثر معنوي على إمتصاص عنصر النيتروجين. وهذا يتماشى مع ما ذكره(Nour, F. M. H. (1988) حيث وجد أن نسبة النيتروجين الكلي المأخوذ بواسطة النبات في كل من الحبوب والأوراق تستجيب إيجابياً وذلك عند إضافة مصادر مختلفة من النيتروجين لمحصول القمح. وهذا يوافق Walia, R. S.; Singh, R. and Singh, y. (1980).حيث لاحظوا بأن هناك تناسب إيجابي لكمية النيتروجين وإمتصاصه مع البذور عند إضافة النيتروجين لمحصول القمح في الأراضي الجافة. كما نلاحظ كلما زاد معدل النيتروجين في الأسمدة المضافة في هذه التجربة زادت كمية النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات. وهذا يطابق ما ذكره عدد من الباحثين(1، 3 ، 7 ، 4) أن كمية النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات من التربة يزداد مع زيادة كمية النيتروجين المضافة.

الخاتمة:

وهي تشتمل على النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها الدراسة على النحو التالي:

النتائج :

أوضحت نتائج هذه الدراسة كالأتي:

1/ أن دليل الحصاد كان يزداد عندما يزيد معدل النيتروجين في السماد ، وهذا يعزي لزيادة الإنتاجية مع زيادة معدل النيتروجين وبالتالي المستوى العالي للنيتروجين يزيد دليل الحصاد والذي بدوره يشير إلى الإنتاجية العاليه وهذا ما تحصلت عليه النتائج في هذا البحث.هذه النتائج تتوافق مع ما أشار إليه [9] حيث ذكر أن تراكم كميات كبيرة من النيتروجين مهمه للحصول على إنتاجية بذور عالية وأن المستوى العالي من النيتروجين عادة ما يرتبط مع دليل الحصاد العالي للمحصول.

2/ إلا أن النتائج أشارت إلى أنه لا يوجد فرق معنوي عند إضافة سماد اليوريا بمفردها.

3/ نتائج هذه الدراسة أشارت إلى أن كفاءة إستخدام النيتروجين تتناقص مع زيادة كمية النيتروجين المضاف للتربة.

4/ ويلاحظ أن أفضل النتائج كانت عند إضافة خليط السماد العضوي مع النيتروجين غير العضوي مقارنة مع نفس كمية النيتروجين الموجود في السماد العضوي لوحده. ويعزى ذلك لزيادة خليط الأسمدة العضوية مع اليوريا للإنتاجية والنيتروجين المأخوذ بواسطة النبات. وهذا يتفق مع كل من [2] و [5] . والذين ذكروا أن كفاءة إستخدام النيتروجين تتناقص مع كمية النيتروجين المضافة للتربة.

5/ في حين نجد أن الكفاءة المحصولية تزداد عند إضافة خليط سماد زرق الدواجن مع النيتروجين المعدني بنسبة 25% إلي 75% في وجود عنصري الفسفور والبوتاسيوم أو بدونهما. وكانت في الحدود المثلى ما بين 10 – 30 وحدة. وهذا يماثل [8] والذي ذكر أن الكفاءة المحصولية للنيتروجين في النظام الذي يدار بطريقة سليمة تفوق 25وحدة، ولكن الحدود عادة تكون ما بين 10 – 30 وحدة زيادة في الإنتاجية لكل وحدة نيتروجين مضافة للتربة.

التوصيات

(1) أشارت النتائج إلى أن النيتروجين بمستوياته ومصادره المختلفة في المعاملات المضافة عموماً يزيد من النسبة المئوية للنيتروجين في البذور والتبن وذلك عندما يزيد معدله في السماد المضاف.

(2) يوجد تناسب إيجابي بين إنتاجية الحبوب وكمية النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات حيث يزداد في المعاملات التي أحدثت إنتاجية عالية.

(3) أظهرت النتائج أن تأثير خليط زرق الدواجن مع النيتروجين غير العضوي أدى إلى الزيادة المعنوية في النيتروجين المأخوذ بواسطة النبات وكانت هذه المعاملات أفضل من معاملة سماد اليوريا.

(4) أفضل كفاءة إستخدام للنيتروجين والكفاءة المحصولية كانت عند إضافة خليط السماد العضوي مع النيتروجين غير العضوي.

(5) نوصي بالمزيد من الدراسات والابحاث في هذا المجال كما نوصي بالمزج بين الأسمدة العضوية وغير العضوية في نظام غذائي متكامل للإستفاده القصوى من الأسمدة.

لائحة المراجع:

1. Ayoub, A.T. (1974). Wheat experiment on N fertilizer source and time of application. Annual report of the Gezira. Season 1973 – 1974.
2. Caldwell, C. D. and Stratton, C. E. (1987). Response of max spring wheat to management input. Canadian J.of plant sci. 67: 645-652.
3. ECK.V. (1988). Winter wheat response to nitrogen and irrigation. Agronomy J. 80: 902-908.
4. Ibrahim, H. S. (1989). Verietal response to N fertilizer on the major soil types in the Northern Region of Sudan. Annual National Coordination Meeting,
5. Khaleque, M. A.; Paul, N. K. and Crag, A. M. (2008). Yeild and Nitrgene use efficency of wheat as inflenced by bed manting and nitrogen application. Bangladesh J. Agric. Res. 33(33): 439-448
6. Nour, F. M. H. (1988). The effect of different nitrogen sources and soil type on growth and yield of wheat (Triticum aestivum) M.Sc. Thesis. University of Khartoum, Sudan.
7. September. 1989. Agricultural Research Corporation, Wad Medami. Sudan.
8. Walia, R. S.; Singh, R. and Singh, y. (1980). Growth and nutrient uptake behaviour of dry land wheat as influenced by Nitrogen fertilization Journal. Indian Soc . Soil Sci. 28: 91-97.
9. Kelinkopf, G.E., Westermann, D.T. Duelle, R.B.,)1981(. Dry matter production and nitrogen utilization by six potato cultivars. Agron.J.73:799-802
10. Timm, H. and Flocker W.J.)1966(. Response of potato plants to fertilization and soil moisture tension under induced soil compaction. Agron.J.77:616-621.
11. Tisdale, S.L., Nelson, W.L., Beaton, J.D., Halvin, J.L.)1995(. Soil fertility and fertilizers)5th Ed.(, Macmillan Publishing Co., Inc. New York, pp. 109-229

أثر تسعير الخدمات المصرفية على الإيرادات في البنك الأهلي اليمني للمدة (2020–2008)

The impact of banking services pricing on revenues at the National Bank of Yemen for the period (2008-2020)

د. مجدولين محمد عبده سعيد

أستاذ الاقتصاد المشار ك، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، اليمن

الملخص:

يلعب السعر دوراً هاماً في نجاح البنك في تسويق خدماته، ويشكل السعر أهم عنصر من عناصر المزيج التسويقي للخدمات المصرفية.

يهدف البحث الى دراسة أثر تسعير الخدمات المصرفية على الإيرادات في البنك الأهلي اليمني ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات من القوائم المالية في التقارير السنوية للبنك وذلك للفترة من عام 2008م حتى العام 2020م، وقد تم التعبير عن التسعير بالمتغيرات المستقلة اذون الخزانة والقروض والسلفيات ولتحليل البيانات تم الاعتماد على برنامج Eviews 13. واظهرت نتائج البحث ان لكل من أسعار الفائدة على اذون الخزانة والقروض والسلفيات أثراً سلبياً على الإيرادات في البنك الأهلي اليمني .

الكلمات المفتاحية: التسعير، الخدمات المصرفية، أسعار الفائدة الأصول، الإيرادات.

Abstract

Price plays an important role in the bank's success in marketing its services, and price is the most important element of the marketing mix for banking services.

The research aims to study the impact of pricing banking services on revenues in the National Bank of Yemen. To achieve this goal, data was collected from the financial statements in the annual reports of the bank for the period from 2008 to the year 2020. Pricing was expressed in the independent variables of treasury bills, loans and advances. Reliance on Eviews 13.

The results of the research showed that each of the interest rates on treasury bills and loans and advances had a negative impact on revenues in the National Bank of Yemen.

Keywords: pricing, banking services, interest rates, assets, revenues.

مقدمة

لقد برزت في السنوات الأخيرة تطوراً في طبيعة ونوع الخدمات التي تقدمها البنوك وكيفية تقديم الخدمات وخاصة في مجال الودائع والقروض. وقد اثبت التسعير بان العنصر الوحيد الذي يُولد الإيرادات من بين بقية عناصر المزيج التسويقي (الخدمة أو المنتج، الترويج، التوزيع) ويعتبر قرار التسعير من أهم الوظائف التي تواجهها المصارف نظراً لكونها مؤسسة تسعى لتحقيق الربح ،وأن تسعير الخدمات المصرفية يؤثر في المعدلات الربحية التي تحققها البنوك وذلك من خلال العائد فضلاً عن تأثيره بشكل مباشر في جودة الخدمة ومن ثم في حجم الطلب ،فالتسعير غير المناسب سيولد ردود فعل عكسية تجاه الخدمة المصرفية وسيترك أثر على ربحية البنوك لذا فإن السعر يمثل بُعداً استراتيجياً في تسويق الخدمات المصرفية في مجال العمل المصرفي.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من خلال تتبع الدور الذي يلعبه تسعير الخدمات المصرفية في زيادة أو نقصان الإيرادات الداخلة للبنك الأهلي اليمني، من خلال تتبع الأهمية النسبية لإيرادات المنتجات المصرفية للبنك، وكذلك تحليل العلاقة بين اسعار الفائدة لأذون الخزانة والقروض والسلفيات لإيضاح أثر التسعير على الإيرادات للبنك تحليلاً وصفياً وقياسياً.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تسليط الضوء على السؤال الرئيسي ما هو أثر تسعير الخدمات المصرفية على الايرادات المحققة من الأصول في البنك الأهلي اليمني.

ويتفرع من السؤال الرئيسي الى أسئلة فرعية كالاتي:

1. ما الدور الذي يلعبه تسعير الخدمات المصرفية في إيرادات البنك الأهلي اليمني.
2. ما هو أثر أسعار الفائدة على الإيرادات من الأصول المحققة.

اهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على الإطار النظري لتسعير الخدمات المصرفية.
2. دراسة أسعار الفوائد في البنك الأهلي اليمني.
3. تحليل وقياس أثر تسعير الخدمات المصرفية على الإيرادات في البنك الأهلي اليمني.

فرضية البحث:

1. تؤثر أسعار الفائدة على أذون الخزانة سلباً في الإيرادات المحققة من أذون الخزانة.
2. تؤثر أسعار الفائدة على القروض والسلفيات سلباً في الإيرادات المحققة من القروض والسلفيات.

منهجية البحث:

اتباع المنهج الوصفي التحليلي في تحليل أسعار الفائدة على الإيرادات المحققة من الاصول، والاستعانة بالمنهج الكمي القياسي لسلسلة زمنية (2008 - 2020م) باستخدام برنامج Eviews 13 لمعالجة البيانات الخاصة بأثر تسعير الخدمات المصرفية على الإيرادات للوصول الى تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

حدود البحث:

أ- الحدود الزمنية: الفترة من 2008 – 2020م.

ب- الحدود المكانية: البنك الأهلي اليمني.

هيكلية البحث: يتكون البحث من ثلاثة مباحث على النحو الاتي:

المبحث الأول: تسعير الخدمات المصرفية (الإطار المفاهيمي).

المبحث الثاني: تحليل وتقييم أداء أسعار الفائدة على الأصول في البنك الأهلي اليمني.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر أسعار الفائدة على الإيرادات في البنك الأهلي اليمني.

نختم البحث بأهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول: تسعير الخدمات المصرفية (الإطار المفاهيمي)

أولاً: مفهوم السعر والتسعير

للسعر تعريفات عديده فالبعض يعرفه بأنه "المقابل الذي يدفعه المشتري مقابل حصوله على سلعة او خدمة تشبع حاجة او رغبة لديه" (عبيدات،2008، ص19).

أما البعض الاخر فيعرفه بأنه "انعكاس لقيمة الشي في مدة معينة والقيمة قد تكون ملموسة وقد تكون غير ملموسة" (حداد، وسويدان،2008، ص149).

بينما يرى اخرون ان السعر يمثل "مقدار القيمة المادية لمبادلة الخدمة أي السلعة المعروضة للبيع لذلك فان القيمة المدفوعة لشراء الخدمة يجب ان تكون انعكاس لمجمل المنافع التي يحصل عليها المستفيد" (الصميدعي، ويوسف،2010، ص197).

وترى الباحثة ان تعريف السعر هو ذلك الذي يمكن تعديله صعوداً وهبوطاً وفقاً لكافة المتغيرات البيئية المحيطة بعمل المؤسسات التسويقية وبما يتفق وإمكانات الشراء لدى المشترين ووفق ادواتهم.

أما التسعير يعرف بأنه "معدلات الفائدة على الودائع والقروض والرسوم والعمولات والمصروفات الاخرى التي يتحملها المصرف لقاء تقديم الخدمة" (محمد،2009، ص 55).

كما يعرف التسعير بأنه " القيمة التي تعطى مقابل شيء معين وهو العنصر الوحيد الذي يمثل الإيرادات ويسهل تغييره حسب حالة السوق "(الصلح، وطبرة ،2014، ص 168).

وعرف التسعير ايضاً بأنة"المقياس الأساسي الذي بواسطته يتم تقييم الأداء المالي للمنظمة لكل من المشترين والبائعين "(Ennew&Wait,2007,P 228).

ويمثل التسعير أهمية كبيرة للبنوك ويعد أحد عناصر المزيج التسويقي للخدمة المصرفية وهو العنصر الوحيد الذي يولد عوائد في حين أن العناصر الاخرى تمثل تكلفة، وفي الحقيقة أن تعريف السعر كأداة سوقية في البنوك لها مدلول خاص فهي تشير إلى معدلات الفائدة على الودائع والقروض، والرسوم والعملات والمصروفات الأخرى التي يتحملها المصرف لقاء تقديم الخدمات المصرفية، ورسوم التحويلات والعملات وما إلى ذلك، ونظراً لأهمية التسعير وتأثيراته بالنسبة للبنوك وخدماته، فهو يعتبر سلاح تسويقي هام في جذب الودائع أو في تشغيل وتوظيف الأموال من خلال الآتي:(ناجي،2003،ص161).

1- إن سعر الفائدة بالنسبة للودائع أو القروض يؤثر على الاقتصاد القومي إذ إن هناك علاقة بين سعر الفائدة على الودائع وكذلك على القروض ولهذا نجد أن سعر الفائدة له تأثير على اتجاهات ومراحل اقتصاد الدول.
2- إن السعر يؤثر بشكل كبير على ربحية البنك حيث يؤثر على حجم الإيداعات والمصادر. وتمثل الرسوم والعمولات مصادر إيرادات هامة للبنك.

ثانياً: مفهوم الخدمة المصرفية:

عرفت الخدمة بأنها "أي نشاط أو منفعة يقدمها طرف ما لطرف اخر وتكون غير ملموسة"(Kotler,2002,P54).

كماتعرف بأنها "منتج بدون خصائص مادية، حزمة من الاعمال والسمات الرمزية المصممة لتحقيق رضا العميل"(Beckman,1997,P 230).

وعرفت الخدمة بأنها "تصرفات أو أنشطة أو أداء يقدم من طرف الى طرف أخر وهذه الأنشطة تعتبر غير ملموسة ولايترتب عليها ملكية أي شيء، كما ان تقديم الخدمة قد يكون مرتبطا أو غير مرتبط بمنتج مادي ملموس "(حداد،1999، ص48).

بعد ان اوضحنا مفهوم الخدمة بشكل عام يمكننا ان نعرف الخدمة المصرفية بأنها" كل ما يمكن ان يقدم للعميل من منافع واشباع لحاجات العميل" (مراد،2007، ص127).

وكذلك عرفت الخدمة المصرفية بأنها" أي شيء يمكن تقديمة للسوق لمقابلة حاجة الاستهلاك او الاستفادة منه ويشمل ذلك الأشياء المادية منتجات (ملموسة أو سلع) والخدمات والأفكار" (ناجي،2003، ص197).

كما عرفت الخدمة المصرفية بأنها" مجموعة العمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في مجموعة من العناصر الملموسة وغير الملموسة المدركة من قبل الافراد او المؤسسات "(معلا،2001، ص34).

نجد مما سبق ان مفهوم الخدمة بشكل عام لا يختلف كثيرا عن مفهوم الخدمة المصرفية ويمكن تعريف الخدمة المصرفية بأنها مجموعة الخدمات التي يقدمها البنك لتلبية احتياجات العملاء.

ثالثاً: خصائص الخدمة المصرفية:

إن الخدمة المصرفية تتضمن مجموعة من الخصائص يمكن ايجازها في الآتي:

1- الخدمة المصرفية غير الملموسة.

تتميز الخدمات المصرفية عن السلع المادية بانها غير ملموسة وبناء على هذه الخاصية فأن الخدمة لا يمكن للشخص ان يلمس الخصائص المادية والنفعية لهذه الخدمة (الضمور،2005، ص18).

2- تكامل الخدمة المصرفية(التلازم).

وهي تتميز بعدم إمكانية الفصل بين إنتاجها وتوزيعها بمعنى ان العميل يستهلك الخدمة في نفس لحظة إنتاجها وبالتالي فهو لا يستطيع تداولها مع طرف ثالث (حداد،1999، ص49).

3- عدم إمكانية تجزئة الخدمة المصرفية.

الخدمة المصرفية لا يمكن تجزئتها قبل شراء أو عند شرائها والانتفاع بها حيث يتم شراء الخدمة كحزمة على عكس ما يمكن يحدث في حالة السلع ولهذا لا يمكن تخزين الخدمة المصرفية او تحريكها مادياً. (معلا،2001، ص43).

4- الحاجة الى هوية خاصة.

ان الخدمات التي تقدمها البنوك تكاد تكون متشابهة أو متطابقة فالحاجة ضرورية الى هوية مميزة لهذه الخدمات من اجل ترسخها في دهن العميل وذلك عن طريق سمعة البنك، موقعه، كفاءة موظفيه، الاعلام المكثف، وابتكار الخدمات الجديدة لمواجهة المنافسين (الخضيري،1999، ص45).

5- المدى الواسع للخدمات المصرفية.

ينبغي على البنك تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المصرفية التمويلية الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى لتلبيه احتياجات ورغبات العملاء باختلاف انواعهم واختلاف مناطقهم (الخضيري،1999، ص46).

6- التوازن بين النمو والمخاطر.

ضرورة إيجاد نوع من التوازن بين التوسع في النشاط المصرفي ودرجة المخاطر التي يتحملها البنك بحيث لا يتم تغليب أهداف النمو في الحصة السوقية على المخاطر التي يتعرض لها البنك (أحمد،2001، ص48).

رابعاً: العوامل المؤثرة في الخدمة المصرفية:

إن إدارة البنوك لا تعمل بمعزل عن البيئة فهي تؤثر وتتأثر بها فهناك عدد من العوامل يجب أن تؤخذ في الحسبان عند التسعير أو تحديد أسعار الخدمات ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

1- العوامل الداخلية: وهي مجموعة العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية للبنك وأهمها:

1-1- الأهداف التسويقية.

من الأهداف الأساسية التي يسعى اليها البنك من وراء تسعير الخدمات المصرفية هي البقاء والاستمرار، تعظيم الأرباح في المدى القصير، تنمية حصتها السوقية وتحقيق وضع قيادي للبنك في الأسواق، تقديم أسعار متميزة وتحقيق مستوى متميز في نوعية الخدمة المقدمة (معلا،2001، ص165).

1-2- التكنولوجيا المستخدمة.

يؤثر المستوى التكنولوجي في تقديم الخدمة المصرفية اذ تعد عاملاً هاماً في تحديد الأسعار، فكلما كانت التكنولوجيا المستخدمة على مستوى عالي كان البنك أقدر على تحديد السعر تجاه البنوك المنافسة له والعكس يكون صحيح (مراد،2007، ص148).

1-3- المزيج التسويقي.

إن السعر عنصر من عناصر المزيج التسويقي ولا يتم تحديد السعر بمعزل عن عناصر المزيج التسويقي الأخرى وهي المنتج والتوزيع والترويج. حيث تتأثر التكاليف الكلية بتكاليف التوزيع والترويج ومن ثم ينعكس ذلك على السعر (الأزهري وآخرون،2001، ص201).

1-4 -التكلفة.

تلعب التكاليف دوراً رئيساً في وضع الأساس الذي تعتمد علية إدارة البنك في تحديد سعر الخدمة، فالسعر يجب ان يغطي كافة المدفوعات اللازمة الخاصة بإنتاج وتوزيع وترويج الخدمة بالإضافة إلى تحقيق هامش ربح معقول مقابل الجهد المبذول في انتاج الخدمة (عزام وآخرون، 2009، ص289).

2- العوامل الخارجية:

تعمل المنظمات الخدمية والإنتاجية في ظل بيئة خارجية متغيرة لا تستطيع التأثير علها والتحكم بها، وتمثل قيود اقتصادية واجتماعية وسيكولوجية ومن أهمها ما يلي: (الصميدعي، ويوسف،2010، ص206).

2-1- العوامل الاقتصادية المحيطة التي تؤثر بشكل مباشر على تسعير الخدمات المصرفية.

2-2- التشريعات والقرارات الحكومية التي لها تأثير مباشر على السياسة السعرية.

2-3- نظرة العملاء إلى السعر من حيث جودة الخدمة.

المبحث الثاني: تحليل وتقييم أداء أسعار الفائدة على الأصول في البنك الأهلي اليمني

في هذا المبحث سوف نتناول أسعار الفائدة على الأصول من الخدمات المصرفية، والإيرادات المحققة من أسعار الفائدة.

أولا: أسعار الفائدة المحصلة من الأصول في البنك الأهلي اليمني.

إن سعر الفائدة هو السعر الذي يعتبر تكلفة عندما يدفع على الودائع المصرفية، ويعتبر إيراد عندما تحصل عليه البنوك من القروض التي تمنحها لفترة زمنية معينة يتفق عليها (علي، والعيسى،2004، ص298).

وفي البنك الأهلي اليمني يرتبط تحديد أسعار الفوائد على القروض والسلفيات (الفوائد المدينة) بأسعار الودائع (مصدر الأموال المتاحة للإقراض) المحدد من البنك المركزي اليمني، وبفارق يتراوح بين 3 إلى 8 نقاط، ويختلف ذلك المعدل وفق رغبة البنك في تقديم القروض والتسهيلات للعملاء، وأيضاً المجالات التي يرغب البنك الدخول فيها كمقرِض، وكذا إلى مدى توفر الأموال المتاحة للإقراض وهذا يتعلق بالريال اليمني.

أما فيما يتعلق بالإقراض بالعملات الأجنبية يتم حساب فارق كبير عليه بالمقارنة بالفوائد المدفوعة على الودائع بنفس العملة، ويعود ذلك إلى رغبة البنك في استثمار أمواله بالريال اليمني، بالإضافة إلى التماشي مع سياسات الدولة الائتمانية والتي تحث على التوسع في منح الائتمان بالعملة المحلية.

وتتكون نسبة أسعار الفائدة على الخدمات المصرفية في البنك الأهلي من أسعار الفائدة على القروض والسلفيات، أسعار الفائدة على أذون الخزانة، وأرصدة لدى البنوك وتتمثل في الحسابات الجارية، والودائع الآجلة، وشهادات إيداع لدى البنك المركزي، كما يوضح ذلك الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) أسعار الفائدة على أصول البنك الأهلي اليمني للفترة 2008 – 2020م

البيان / السنة	القروض والسلفيات		ارصده لدى البنوك						أذون الخزانة	
			الحسابات الجارية		ودائع لأجل		شهادات إيداع لدى البنك المركزي			
	ريال يمني	دولار أمريكي	ريال يمني	دولار أمريكي	ريال يمني	دولار أمريكي	ريال يمني	دولار أمريكي	ريال يمني	دولار أمريكي
2008	17,50	8,50	-	0,75	-	0,75	14,86	-	14,96	-

2009	17,50	8,50	-	-	-	1,48	-	-	12,97	-
2010	23,00	7,75	-	-	-	1,76	-	-	22,98	-
2011	23,00	7,75	-	-	-	1,35	-	-	22,62	-
2012	26,38	7,63	-	-	-	06,7	19,75	-	20,22	-
2013	21,00	7.60	-	-	-	0,21	19,75	-	14,96	-
2014	21,00	8,00	-	-	-	1,03	-	-	15,97	-
2015	21,00	8,00	-	-	-	-	-	-	16,85	-
2016	21,00	8,00	-	-	-	-	-	-	16,39	-
2017	21,00	11,00	-	-	-	-	-	-	16,08	-
2018	21,00	11.00	-	-	-	-	-	-	16,99	-
2019	21,00	11.00	-	-	-	-	-	-	16.92	-
2020	21.00	11,00	-	-	-	-	-	-	16,60	-

المصدر: البنك الأهلي اليمني (2008-2020)، التقارير السنوية، عدن، الإدارة العامة، دائرة الإحصاء والبحوث.

(-) لم تحتسب أي فوائد.

من الجدول رقم (1) يتضح الآتي:

1- حدوث تغير بالزيادة في أسعار الفائدة على القروض والسلفيات فقد بلغت نسبة الفائدة بالريال 17,50% عام 2008م، ثم ارتفعت لتصل 23,00% عام 2011م، وازدادت في الارتفاع لتصل 26,38% عام 2012م، وبعد ذلك تنخفض لتصل 21,00% عام 2013م وتستمر الأسعار ثابتة خلال الأعوام التالية من الدراسة حتى تصل 2020م 21,00%، وأما نسبة الفائدة للقروض والسلفيات بالدولار فقد بلغت 8,50% عام 2008م وبعد ذلك تنخفض لتصل 7,60% عام 2013م ثم تعود للارتفاع لتصل 11,00% عام 2020م.

2- أرصدة لدى البنوك وتتمثل في الحسابات الجارية لدى الغير حيث يتم احتساب فوائد العام الأول 2008م 0,75% بالدولار وان كانت بسيطة ثم بعد ذلك لا يتم احتساب أي فوائد عليها كون هذه الأرصدة تستخدم لتسوية الالتزامات وإجراء التحويلات المصرفية بين البنوك.

3- ودائع لآجل لدى الغير وتمثل الأرصدة الخارجية التي يحتفظ بها البنك لدى البنوك المرسلة، عادة ما تمنح البنوك الخارجية أسعار فوائد متدنية فقد استمرت البنوك الخارجية بإعطاء الفوائد للبنك الأهلي من عام 2008م بنسبة 0,75% دولار إلى عام 2014م 1,03% دولار، ثم بعد ذلك انقطعت عن دفع الفوائد في الأعوام 2015م حتى2020م. غير أن البنك الأهلي لا ينظر إلى هذه الأموال كأموال مستثمرة بقدر ما يهدف إلى الآتي:

أ- الاستمرار في التعامل مع هذه البنوك الخارجية.

ب- استخدام هذه الودائع لتغطية أي التزامات قد تنشأ في مقابل سداد أي اعتمادات مستنديه.

ج- يستفيد البنك منها في ارتفاع التصنيف الائتماني الدولي لدى مؤسسات التصنيف الخارجية الدولية.

د- إن الفوائد تكون ناتجة عن استثمارات قصيرة جداً لا تتجاوز في بعض الأحيان الليلة الواحد فقط (ست إلى ثمان ساعات).

4- شهادات الإيداع لدى البنك المركزي فقد بلغت نسبة الفائدة 14,86% عام 2008م ثم بعد ذلك لم يحتسب أي فوائد من عام2009م إلى عام 2011م حتى بلغت عامي 2012م،2013م 19,75% ولم تحتسب أي نسبة فائدة في الأعوام الأخرى من قبل البنك المركزي.

5- أذون الخزانة وتمثل أكبر الاستثمارات التي يدخل بها البنك الأهلي، وكذلك أكثر البنوك التجارية فقد بلغت عام 2008م 14,96% ثم ارتفعت لتصل 20,98% عام 2010م وثم تعود للانخفاض لتصل 15,96% عام 2013م وتعود ترتفع قليلاً بعد ذلك لتصل 16,85% عام 2015م ثم استمرت على نفس المستوى في تباين طفيف لتصل 16,60% في عام 2020م.

جدول رقم (2) أنواع الإيرادات المحققة من الأصول وأهميتها النسبية في البنك الأهلي اليمني للمدة :2008 – 2020م

البيان / السنة	إيرادات القروض والسلفيات	الأهمية النسبية %	إيرادات أذون الخزانة	الأهمية النسبية %	إيرادات استثمارات مالية متاحة للبيع	الأهمية النسبية %	إيرادات أرصدة لدى البنوك	الأهمية النسبية %	إجمالي إيرادات المنتجات المحققة
2008	1,166,689	15,5	5,749,696	76,6	13,452	0,2	575,863	7,8	7,505,700
2009	1,232,080	14,1	7,316,146	83,3	17,592	0,2	173,036	2,0	8,738,854
2010	1,512,357	13,0	9,960,935	85,4	23,202	0,2	168,123	1,4	11,664,617
2011	1,535,520	10,4	13,042,970	88,5	32,373	0,2	119,607	0,8	14,730,470
2012	1,523,812	9,2	14,825,110	89,5	39,563	0,3	170,947	10,3	16,559,432
2013	1,538,554	9,6	14,203,379	88,7	33,514	0,2	235,419	14,7	16,010,866
2014	1,612,369	10,3	13,877,540	88,6	33,473	0,2	132,058	0,8	15,655,440
2015	1,509,435	9,3	14,611.330	89,9	36,473	0,2	92,351	0,6	16,249,589
2016	1,102,853	5,1	20,531,101	94,6	26,614	0,1	41,337	0,2	21,701,905
2017	996,856	4,0	23,531,101	95,6	18,000	0,1	70,016	0,3	24,615,973
2018	684,374	2,4	28,228,660	98,2	23,232	0,08	97,146	0,3	29,033,412
2019	522,328	1,6	32,002,050	98,0	26,231	0,08	100,036	0,3	32,650,645
2020	762,508	2,2	33,745,938	97,4	16,522	0,04	86,696	0,2	34,611,664
معدل متوسط النمو		8,2		90,3		0.2		3,0	

المصدر: البنك الأهلي اليمني (2008م-2020م)، التقارير السنوية، عدن، الإدارة العامة دائرة، الإحصاء والبحوث.
(تم احتساب النسب من قبل الباحثة)

بالاطلاع على بيانات الجدول رقم (2) يتضح الآتي:

1- حدوث زيادة في أسعار الفائدة على القروض والسلفيات في بداية فترة الدراسة مما يعني تحقيق زيادة في الإيرادات فقد بلغت الإيرادات من القروض والسلفيات 1,166 مليار ريال عام 2008م واستمرت في الارتفاع لتصل 1,523 مليار ريال عام 2012م، وبعد ذلك حدث ثبات في أسعار الفائدة على القروض والسلفيات خلال الفترة محل الدراسة مما أدى الى انخفاض إيرادات القروض والسلفيات لتصل 752,5مليون ريال عام 2020م، أما من حيث أهميتها النسبية فقد احتلت المرتبة الثانية حيث بلغت الإيرادات المحققة بنسبة 8,2%على مستوى سنوات الدراسة.

2- نلاحظ زيادة مستمرة في إيرادات أذون الخزانة من عام 2008 حيث بلغت 5,749 مليار ريال واستمرت في الزيادة خلال الفترة لتصل 33,745مليار ريال عام 2020م على الرغم من الزيادة الطفيفة في أسعار الفائدة على أذون الخزانة مندو عام 2015م.

ويمكن القول على الرغم من انخفاض نسبة أسعار الفائدة على أذون الخزانة فقد تحققت زيادة في الإيرادات المحققة مما يعني ان تأثيرها على الإيرادات يأتي من خلال زيادة عدد العمليات المنفذة من قبل البنك. أما من حيث أهميتها النسبية فقد استحوذت على النصيب الأكبر من إجمالي الإيرادات المحققة لدى البنك الأهلي اليمني فقد احتلت ما يقارب ثلاثة أرباع الإجمالي العام للإيرادات، وبذلك تكون احتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية لإجمالي الإيرادات حيث بلغ معدل متوسط النمو 90,3% خلال مدة الدراسة.

3- لقد انخفضت إيرادات الأرصدة لدى البنوك وتتمثل في (الحسابات الجارية، وودائع لآجل، شهادات الإيداع) فقد بلغت 575,8 مليون ريال عام 2008م واستمرت في الانخفاض لتصل 86,6 مليون ريال خلال فترة الدراسة نتيجة عدم حدوث أي تغير بالزيادة في سعر الخدمة بل حدث نقصان. أما من حيث الأهمية النسبية من إجمالي الإيرادات المحققة فقد احتلت المرتبة الثالثة بمعدل 3,0% خلال فترة الدراسة.

ويعود انخفاض إيرادات الأرصدة لدى البنوك في البنك الأهلي لمنح البنوك الخارجية أسعار فائدة متدنية بالنسبة للودائع الآجلة أما الحسابات الجارية فلا يتم احتساب أي فوائد عليها غير أن البنك الأهلي لا ينظر إلى هذه الأموال، كأموال مستثمرة بقدر ما يهدف إلى البقاء في التعامل مع البنوك الخارجية لتسوية الالتزامات بين البنوك وهذا لا يختلف مع شهادات الإيداع الصادرة من قبل البنك المركزي.

4- أما إيرادات استثمارات مالية متاحة للبيع فقد بلغت 13,4 مليون ريال عام 2008م تم تستمر في الارتفاع والانخفاض لتصل 16.5 مليون ريال عام 2020م، ولم تحدد لها أسعار فائدة لعدم وجود أي توزيعات للأرباح للسهم من بعض تلك الاستثمارات خلال السنوات الماضية وعدم توقع أستلام أية توزيعات منها خلال السنوات القادمة. وقد احتلت المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية من إجمالي الإيرادات بمعدل 0,2% خلال مدة الدراسة.

المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر أسعار الفائدة على الإيرادات البنك الأهلي اليمني.

سيتم في هذا المبحث عرض التحليل القياسي لأثر أسعار الفائدة على الإيرادات المحققة من الأصول في البنك الأهلي اليمني من خلال البيانات الفعلية لأذون الخزانة والقروض والسلفيات بالريال لاختبار فرضيات الدراسة.

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

قبل أن يتم اختبار الفرضيات لا بد من الإشارة إلى أن السلسلة أو المدة التي اختارتها الباحثة للقياس امتدت من 2008م – 2020م، وبالتالي هذه المدة غير كافية لأغراض بناء النماذج القياسية، لذا كان من الضروري على الباحثة أن تقسم هذه السلسلة الزمنية من 13 مشاهدات إلى 26 مشاهدة، وذلك لأنه كلما زادت حجم المشاهدات زادت دقة وصحة النتائج المطلوبة، وقد قامت الباحثة بتقسيم البيانات إلى بيانات نصف سنوية باستخدام برنامج EVIEWS 13 كما هي موضحة في الجدول التالي (3):

جدول رقم (3) البيانات المستخدمة في التحليل بعد تحويلها إلى نصف سنوية

السنة	اسعار الفائدة على أذون الخزانة X_1	الأهمية النسبية لأذون الخزانة Y_1	اسعار الفائدة على القروض والسلفيات X_2	الأهمية النسبية للإيرادات من القروض Y_2
2008S1	7.84185	37.78304	8.945274	7.790511
2008S2	7.65815	38.81696	8.554726	7.169489
2009S1	7.203394	41.05027	8.378251	5.974851
2009S2	6.896606	42.24973	9.121749	6.995149
2010S1	6.737581	42.4163	11.19494	10.865
2010S2	6.262419	42.9837	11.80506	12.115
2011S1	5.470808	43.95239	11.2883	11.52264
2011S2	4.929192	44.54761	11.7117	11.09736
2012S1	4.637214	44.76984	13.30858	10.57461
2012S2	4.562786	44.73016	13.07142	9.645391
2013S1	4.705859	44.42853	10.86954	7.731731
2013S2	4.894141	44.27147	10.13046	7.228269
2014S1	5.127757	44.25887	10.44689	7.821852
2014S2	5.172243	44.34113	10.55311	8.148148
2015S1	5.027629	44.51833	10.50763	8.410112
2015S2	4.272371	45.38167	10.49237	8.439888

8.255994	10.4989	46.93182	2.905968	2016S1
8.134006	10.5011	47.66818	2.194032	2016S2
7.998048	10.50017	47.5913	2.136091	2017S1
8.081952	10.49983	48.0087	1.863909	2017S2
8.437908	10.49992	48.92069	1.377305	2018 S1
8.552092	10.50008	49.27931	1.022695	2018S2
8.495528	10.50038	49.08485	0.799841	2019 S1
8.424472	10.49962	48.91515	0.800159	2019 S2
8.294731	10.49735	48.77008	1.023647	2020S1
8.305269	10.50265	48.62992	1.176353	2020S2

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

وبعد تحويل البيانات إلى بيانات نصف سنوية سيتم اختبار فرضيات الدراسة، حيث يجب أولاً التأكد من استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة (ADF)، حتى لا تكون النتائج التي سيتم التوصل اليها مظللة وتعاني من جذر الوحدة – عدم الاستقرار– أو ما يعرف بالنماذج المزيفة وذلك باستخدام برنامج الاقتصاد القياسي (Eviews13) حيث سيتم إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية وذلك من خلال اختبار ديكي فولر المطور ADF لمتغيرات الدراسة، حيث يتم التأكد من استقرار السلاسل الزمنية من خلال إجراء اختبار ديكي فولر المطور وذلك في الحالات الثلاث (مع مقطع، مع مقطع واتجاه، بدون مقطع واتجاه)، حيث ينص فرض العدم وجود جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية، أما الفرض البديل ينص على استقرار السلسلة الزمنية أي عدم وجود جذر وحدة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (4):

جدول رقم (4) نتائج اختبار ديكي- فولر (ADF) للسلاسل الزمنية

المتغيرات	مع مقطع		مع مقطع و اتجاه		بدون مقطع و اتجاه	
	ADF	p-value	ADF	p-value	ADF	p-value
اسعار الفائدة على أذون الخزانة X_1	-0.766	0.808	-3.578	0.056	-2.126	0.035
الأهمية النسبية لأذون الخزانة Y_1	-1.057	0.712	-4.497	0.010	1.291	0.945
اسعار الفائدة على القروض والسلفيات X_2	-3.965	0.007	-4.737	0.005	-0.005	0.670
الأهمية النسبية للإيرادات من القروض Y_2	-3.288	0.028	-5.417	0.001	-1.000	0.274
القيمة الحرجة للاختبار عند 5%	-2.992		-3.612		-1.955	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من الجدول رقم (4) نلاحظ بأن قيمة تاو (τ) المحسوبة في حالة (مع مقطع، مع مقطع واتجاه، بدون مقطع واتجاه) أقل بالقيمة المطلقة من قيمة تاو (τ) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني قبول فرض العدم أي أن

السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة، ولذا فقد تم إعادة الاختبار عند الفروق الأولى وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (5):

جدول رقم (5) نتائج اختبار ديكي- فولر (ADF) للسلاسل الزمنية بعد الفرق الأول

المتغيرات	مع مقطع		مع مقطع و اتجاه		بدون مقطع و اتجاه	
	ADF	p-value	ADF	p-value	ADF	p-value
اسعار الفائدة على أذون الخزانة X_1	-4.939	0.000	-4.637	0.006	-4.549	0.000
الأهمية النسبية لأذون الخزانة Y_1	-4.463	0.001	-4.505	0.008	-2.208	0.029
اسعار الفائدة على القروض والسلفيات X_2	-5.341	0.000	-5.808	0.000	-5.362	0.000
الأهمية النسبية للإيرادات من القروض Y_2	-3.488	0.018	-4.900	0.004	5.061	0.000
القيمة الحرجة للاختبار عند 5%	-2.998		-3.622		-1.956	

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من الجدول رقم (5) نجد أن قيم تاو t المحسوبة لإحصائية اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بعد أخذ الفروق أكبر بالقيمة المطلقة من القيم الحرجة في الحالات الثلاثة (مع مقطع، مع مقطع واتجاه، بدون مقطع واتجاه) عند مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يمكن رفض فرض العدم الذي ينص على أن السلاسل الزمنية غير مستقرة، وقبول الفرض البديل الذي ينص أن السلسلة الزمنية مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى، أي أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة في المستويات وتصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول.

2- اختبار فرضيات الدراسة:

بعد ان تمت مرحلة التعريف واجراء الاختبارات للتأكد من استقرار وسكون السلاسل الزمنية محل الدراسة واصبحت جاهزة للتحليل القياسي، تم اختبار فرضيات الدراسة، باستعمال اسلوب الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل والمتغير التابع وذلك لمعرفة تأثير وعلاقة المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، إذ تُعد علاقة التأثير معنوية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (Sig.) أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة 0.05 والعكس صحيح، كما يلي:

الفرضية الرئيسة الأولى:

تؤثر اسعار الفائدة على أذون الخزانة سلبًا في الإيرادات المتحصل عليها من أذون الخزانة

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر وعلاقة الخدمات المصرفية (أسعار الفائدة لأذون الخزانة) في نسبة الإيرادات المتحصل عليها من أذون الخزانة على وفق النموذج:

$$y_1 = a + \beta_1 x_1$$

حيث:

y_1 : المتغير التابع وهو نسبة الإيرادات المتحصل عليها من أذون الخزانة.

x_1 : المتغير المستقل وهو أسعار الفائدة لأذون الخزانة.

a, β_1 : ثابت الانحدار ومعاملات الانحدار.

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار الفرضية موضحة في الجدول رقم (6):

جدول رقم (6) الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر وعلاقة أسعار الفائدة لأذون الخزانة في الإيرادات

معالم النموذج		اختبار T		معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
		المحسوبة	مستوى الدلالة				
a	1.2473	7.968	0.000	0.643	0.413	16.183	0.000
β_1	-0.5377	-4.077	0.000				

$$y_1 = 1.2473 - 0.5377\ x_1$$

$$DW = 1.462$$

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 13

ولاعتماد نتائج النموذج المقدر بين أسعار الفائدة لأذون الخزانة ونسبة الإيرادات المتحصل عليها من أذون الخزانة يتم فحص النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي والمعيار الاحصائي والمعيار القياسي وبناءً على مطابقة هذه المعايير يتم قبول النموذج أو رفضه، وفيما يلي تقييم لنتائج النموذج المقدر:

أ. تقييم نتائج النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي

من النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) نلاحظ أن اشارة معامل أسعار الفائدة لأذون الخزانة سالبة $\beta_1 = -0.5377$ وهذا يعنى أن العلاقة بين أسعار الفائدة لأذون الخزانة والإيرادات المتحصل عليها من أذون الخزانة علاقة عكسية أي كلما زادت أسعار الفائدة لأذون الخزانة بمقدار (1%) أدى إلى انخفاض في الإيرادات المتحصل عليها من أذون الخزانة y_1 بمقدار (0.5377) ريال والعكس صحيح.

ب. تقييم نتائج النموذج وفقاً للمعيار الاحصائي

يتضح من خلال الجدول (6) ان مستوى المعنوية الإحصائية لمعامل أسعار الفائدة لأذون الخزانة بلغت (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يعني أن تأثير أسعار الفائدة لأذون الخزانة في الإيرادات المتحصل عليها من أذون الخزانة كان معنوياً، وبالتالي فإن المتغير المستقل أسعار الفائدة لأذون الخزانة لها تأثير معنوي في المتغير التابع الإيرادات المتحصل عليها من أذون الخزانة، بالإضافة الى معنوية النموذج المقدر ككل وهذا ما اوضحه اختبار F حيث بلغت (16.183)، وكان مستوى الدلالة لها (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في المقارنة (0.05)، أما معامل الارتباط بين المتغير المستقل أسعار الفائدة لأذون الخزانة والمتغير التابع الإيرادات المتحصل عليها

من أذون الخزانة بلغت قيمته (0.643) وهو معامل ارتباط عكسي معنوي متوسط، أي انه كلما زادت أسعار الفائدة لأذون الخزانة أدى ذلك إلى انخفاض في الإيرادات المتحصل عليها من أذون الخزانة والعكس صحيح، في حين أن القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار اعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمتها (0.413) مما يشير إلى إن (41.3%) من التغيرات التي تطرأ على الإيرادات المتحصل عليها من أذون الخزانة تعود إلى أسعار الفائدة لأذون الخزانة وحدها، مع ثبات بقية العوامل الأخرى (أي نجعل تأثيرها تساوي الصفر)، في حين أن (58.7%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الإيرادات المتحصل عليها من أذون الخزانة y_1 تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

ج. تقييم نتائج النموذج وفقاً للمعيار القياسي

لتقييم النموذج وفق المعيار القياسي نقارن قيمة اختبار داربن واتسون (Durbin Watson) والتي تساوي D.W= 1.462 المحسوبة مع القيم الجدولية عند حجم العينة 25 ومتغير مستقل واحد، حيث نجد أن قيم كل من dl=1.29 , du=1.45 كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (1) اختبار داربن و اتسون DW لنتيجة أثر أسعار الفائدة لأذون الخزانة في الإيرادات المتحصل عليها من أذون الخزانة

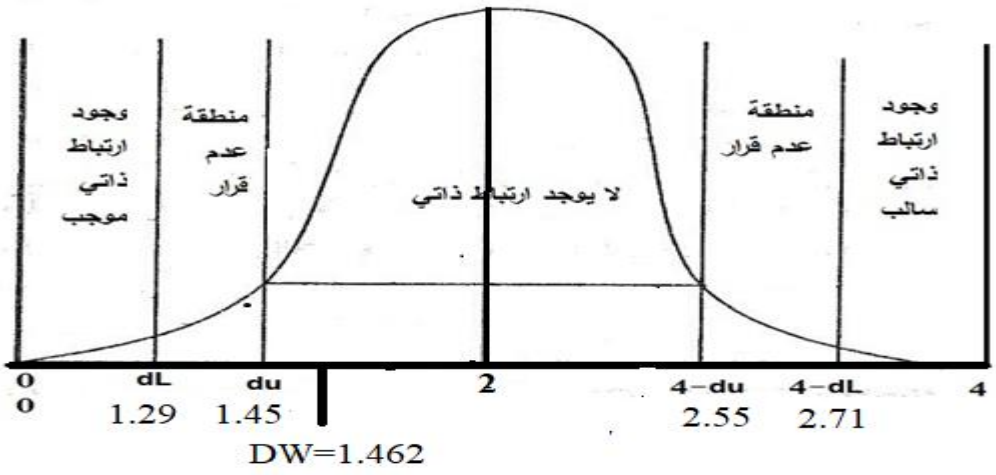

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 13

من الشكل (1) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لـــ D.W تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي، بين الأخطاء، وبالتالي فإن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

كما تم التأكد من خلو النموذج من مشكلة اختلاف التباين من خلال استخدام اختبار ARCH وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (7):

جدول رقم (7) اختبار ARCH لاختلاف التباين

F-statistic	**1.137789**	**Prob. F(1,22)**	**0.2977**
Obs*R-squared	**1.180188**	**Prob. Chi-Square(1)**	**0.2773**

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 13

من الجدول السابق رقم (7) نلاحظ أن قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية إذ بلغ مستوى المعنوية لهما (0.2977) (0.2773) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05) مما يعني قبول فرض العدم الذي ينص على أن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن، ورفض الفرض البديل الذي ينص على عدم ثبات التباين، ومن ثمَ فإن هذا يعني أنه لا يوجد اختلاف تباين في النموذج بمعنى أن التباين للأخطاء متجانس وهذا أمر جيد بالنسبة للنموذج.

ومن خلال اختبار داربن واتسون واختبار ARCH لاختلاف التباين يمكن القول تحقيق النموذج للمعيار القياسي.

د. تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ

يمكن اختبار مدى قدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معامل عدم التساوي لثايل Theil Inequality فكلما اقتربت قيمته من الصفر فإن ذلك يدل على مقدرة النموذج على التنبؤ وكلما اقتربت باتجاه الواحد دل ذلك على انخفاض مقدرة النموذج على التنبؤ، وكانت النتائج كما هي موضحة في الشكل (2):

شكل رقم (2) نتائج اختبار معامل ثايل Theil للنموذج المقدر

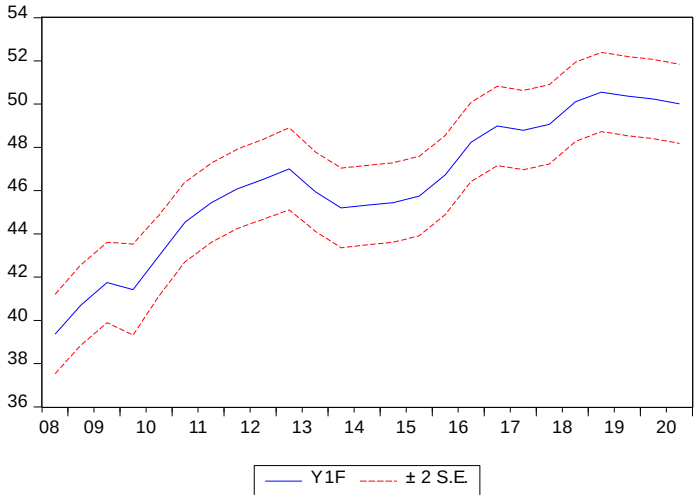

Forecast: Y1F	
Actual: Y1	
Forecast sample: 2008S1 2020S2	
Adjusted sample: 2008S2 2020S2	
Included observations: 25	
Root Mean Squared Error	1.131235
Mean Absolute Error	0.966224
Mean Abs. Percent Error	2.115917
Theil Inequality Coefficient	0.012308
Bias Proportion	0.503065
Variance Proportion	0.112333
Covariance Proportion	0.384602
Theil U2 Coefficient	1.420791
Symmetric MAPE	2.088959

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 13

من خلال النتائج الموضحة في الشكل (2) نلاحظ أن معامل عدم التساوي لثايل Theil Inequality بلغت (0.012308) وهي قريبة من الصفر مما يشير إلى أن النموذج له مقدرة جيدة في التنبؤ، وأن النتائج التنبؤية تكون مقبولة.

هـ. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم رسم المدرج التكراري لبواقي اختبار (Jarque-Bera كما يلي :

شكل رقم (3) نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج المقدر

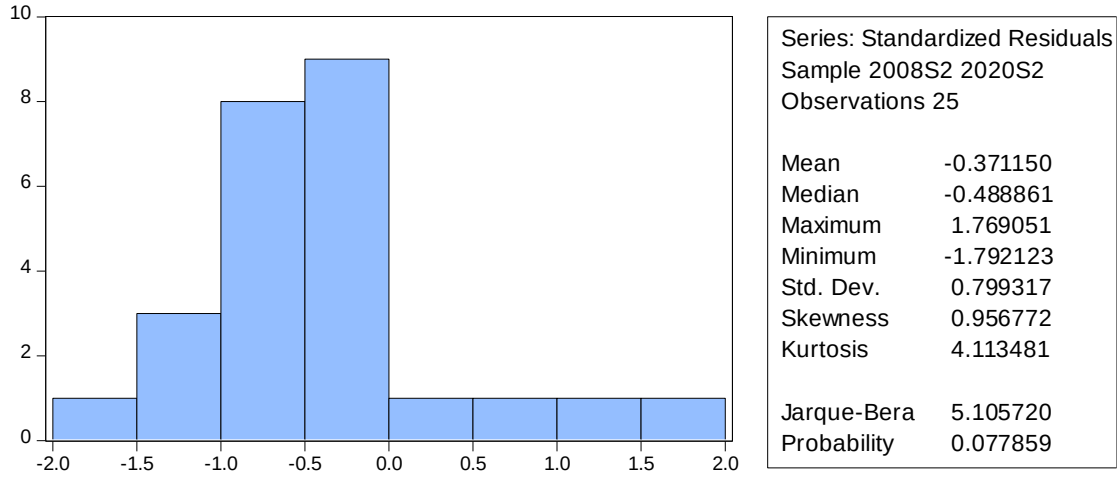

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 13

من الشكل السابق كانت النتيجة تشير إلى قيمة الاختبار تساوي (J= 5.105720) باحتمال بلغ (P-Value=0.077859) وهي غير معنوية، وهذا يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وبناءً على التحليل الاقتصادي والاحصائي والقياسي لقياس أثر وعلاقة أسعار الفائدة لأذون الخزانة في الإيرادات المتحصل عليها من أذون الخزانة نتوصل إلى قبول الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على أنه (تؤثر اسعار الفائدة لأذون الخزانة سلبًا في الإيرادات ممثلة بإيرادات أذون الخزانة).

الفرضية الرئيسة الثانية:

تؤثر اسعار الفائدة على القروض والسلفيات سلبًا في الإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لإيجاد أثر وعلاقة الخدمات المصرفية (أسعار الفائدة على القروض والسلفيات) في نسبة الإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات على وفق النموذج:

$$y_2 = a + \beta_2 x_2$$

حيث:

y_2 : المتغير التابع وهو نسبة الإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات.

x_2 : المتغير المستقل وهو أسعار الفائدة على القروض والسلفيات.

a, β_2 : ثابت الانحدار ومعاملات الانحدار.

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار الفرضية موضحة في الجدول رقم (8):

جدول رقم (8) الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر وعلاقة أسعار الفائدة على القروض والسلفيات في الإيرادات

معالم النموذج		اختبار T		معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	F المحسوبة	مستوى المعنوية
		المحسوبة	مستوى الدلالة				
a	-0.2176	-3.2386	0.004	0.379	0.144	3.863	0.034
β_2	-0.1118	-2.2599	0.034				

$$y_2 = -0.2176 - 0.1118\, x_2$$

$$DW = 1.530$$

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 13

ولاعتماد نتائج النموذج المقدر بين أسعار الفائدة على القروض والسلفيات ونسبة الإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات يتم فحص النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي والمعيار الاحصائي والمعيار القياسي وبناءً على مطابقة هذه المعايير يتم قبول النموذج أو رفضه، وفيما يلي تقييم لنتائج النموذج المقدر:

أ- تقييم نتائج النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي

من النتائج الموضحة في الجدول رقم (8) نلاحظ أن اشارة معامل أسعار الفائدة على القروض والسلفيات سالبة $\beta_2 = -0.1118$ وهذا يعنى أن العلاقة بين أسعار الفائدة على القروض والسلفيات والإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات علاقة عكسية أي كلما زادت أسعار الفائدة على القروض والسلفيات بمقدار (1%) أدى إلى انخفاض في الإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات y_2 بمقدار (0.1118) ريال والعكس صحيح.

ب- تقييم نتائج النموذج وفقاً للمعيار الاحصائي

يتضح من خلال الجدول (8) ان مستوى المعنوية الإحصائية لمعامل أسعار الفائدة على القروض والسلفيات بلغت (0.034) وهي أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يعني أن تأثير أسعار الفائدة على القروض والسلفيات في الإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات كان معنوياً، وبالتالي فإن المتغير المستقل أسعار الفائدة على القروض والسلفيات لها تأثير معنوي في المتغير التابع الإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات، بالإضافة الى معنوية النموذج المقدر ككل وهذا ما اوضحه اختبار F حيث بلغت (3.863)، وكان مستوى الدلالة لها (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في المقارنة (0.05)، أما معامل الارتباط بين المتغير المستقل أسعار الفائدة على القروض والسلفيات والمتغير التابع الإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات بلغت قيمته (0.379) وهو معامل ارتباط عكسي معنوي ضعيف، أي انه كلما زادت أسعار الفائدة على القروض والسلفيات أدى ذلك إلى انخفاض في الإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات والعكس صحيح، في حين أن القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار اعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمتها (0.144) مما يشير إلى إن (14.4%) من التغيرات التي تطرأ على الإيرادات

المتحصل عليها من القروض والسلفيات تعود إلى أسعار الفائدة على القروض والسلفيات وحدها، مع ثبات بقية العوامل الأخرى (أي نجعل تأثيرها تساوي الصفر)، في حين أن (85.6%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات y_2 لا تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

ج- تقييم نتائج النموذج وفقاً للمعيار القياسي

لتقييم النموذج وفق المعيار القياسي نقارن قيمة اختبار داربن واتسون (Durbin Watson) والتي تساوي D.W= 1.531 المحسوبة مع القيم الجدولية عند حجم العينة 25 ومتغير مستقل واحد، حيث نجد أن قيم كل من dl=1.29 , du=1.45 كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم(4) اختبار داربن و اتسون DW لنتيجة أثر أسعار الفائدة على القروض والسلفيات في الإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات

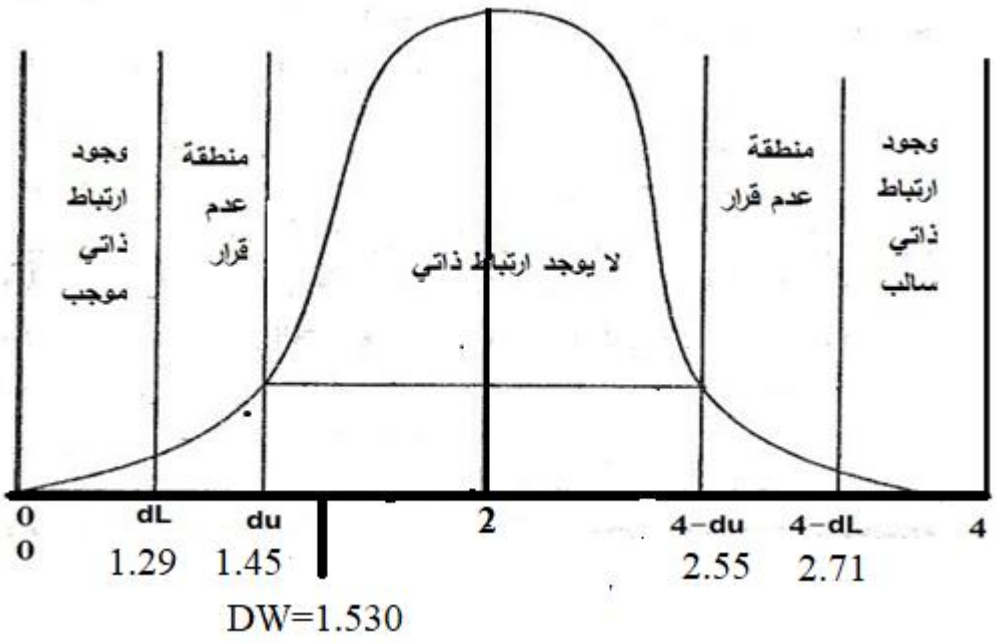

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 13

من الشكل (4) نلاحظ أن القيمة المحسوبة لـ D.W تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي، بين الأخطاء، وبالتالي فإن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

كما تم التأكد من خلو النموذج من مشكلة اختلاف التباين من خلال استخدام اختبار ARCH وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (9):

جدول رقم (9)اختبار ARCH لاختلاف التباين

F-statistic	**0.019234**	**Prob. F(1,22)**	**0.8910**
Obs*R-squared	**0.020964**	**Prob. Chi-Square(1)**	**0.8849**

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 13

من الجدول السابق رقم (9) نلاحظ أن قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية إذ بلغ مستوى المعنوية لهما (0.8910) (0.8849) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة (0.05) مما يعني قبول فرض العدم الذي ينص على أن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن، ورفض الفرض البديل الذي ينص على عدم ثبات التباين، ومن ثمَ فإن هذا يعني أنه لا يوجد اختلاف تباين في النموذج بمعنى أن التباين للأخطاء متجانس وهذا أمر جيد بالنسبة للنموذج.

ومن خلال اختبار داربن واتسون واختبار ARCH لاختلاف التباين يمكن القول تحقيق النموذج للمعيار القياسي.

د- تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ

يمكن اختبار مدى قدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معامل عدم التساوي لثايل Theil Inequality فكلما اقتربت قيمته من الصفر فإن ذلك يدل على مقدرة النموذج على التنبؤ وكلما اقتربت باتجاه الواحد دل ذلك على انخفاض مقدرة النموذج على التنبؤ، وكانت النتائج كما هي موضحة في الشكل (5):

شكل رقم (5) نتائج اختبار معامل ثايل Theil للنموذج المقدر

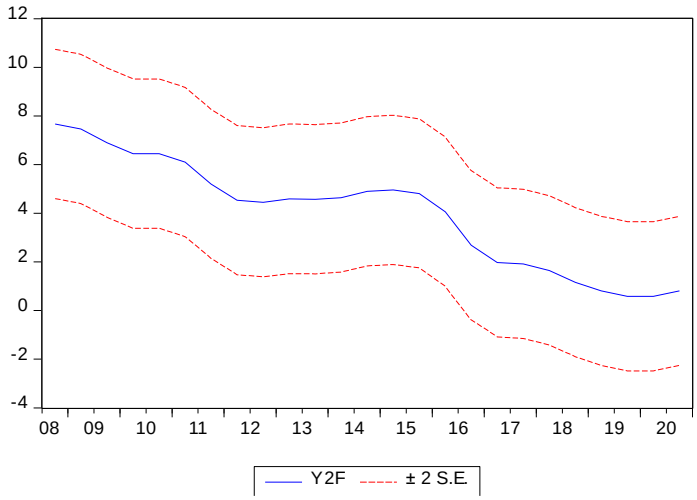

Forecast: Y2F	
Actual: Y2	
Forecast sample: 2008S1 2020S2	
Adjusted sample: 2008S2 2020S2	
Included observations: 25	
Root Mean Squared Error	0.372691
Mean Absolute Error	0.279374
Mean Abs. Percent Error	11.14804
Theil Inequality Coefficient	0.041010
Bias Proportion	0.012720
Variance Proportion	0.010714
Covariance Proportion	0.976565
Theil U2 Coefficient	1.144279
Symmetric MAPE	11.55916

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 13

من خلال النتائج الموضحة في الشكل (5) نلاحظ أن معامل عدم التساوي لثايل Theil Inequality بلغت (0.041010) وهي قريبة من الصفر مما يشير إلى أن النموذج له مقدرة جيدة في التنبؤ، وأن النتائج التنبؤية تكون مقبولة.

هـ-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

للتحقق من شـــرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم رســـم المدرج التكراري لبواقي اختبار (Jarque-Bera كما يلي:

شكل رقم (6) نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للنموذج المقدر

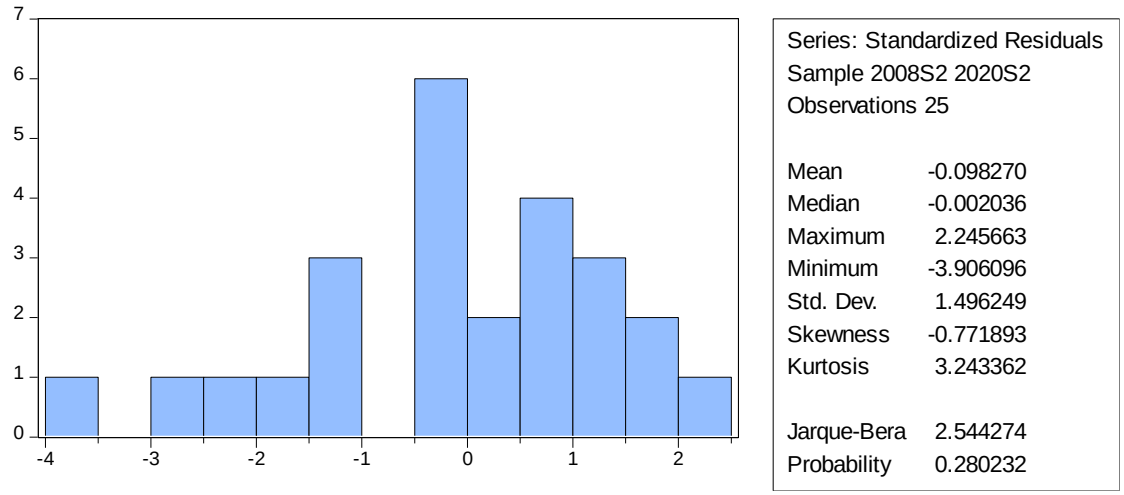

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews 13

من الشكل السابق كانت النتيجة تشير إلى قيمة الاختبار تساوي (J= 2.544274) باحتمال بلغ (P-Value=0.280323) وهي غير معنوية، وهذا يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وبناءً على التحليل الاقتصادي والاحصائي والقياسي لقياس أثر وعلاقة أسعار الفائدة على القروض والسلفيات في الإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات نتوصل إلى قبول الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على أنه (تؤثر اسعار الفائدة على القروض والسلفيات سلبًا في الإيرادات المتحصل عليها من القروض والسلفيات).

الخاتمة:

أولاً: النتائج:

على ضوء دراستنا لأثر تسعير الخدمات المصرفية على الإيرادات في البنك الأهلي اليمني، نستعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها وهي كالآتي:

1- أن البنك الأهلي اليمني يوجه اغلب استثماراته في أذون الخزانة كونها أكثر أماناً وضماناً في تحقيق العوائد. فقد بلغ معدل متوسط الأهمية النسبية للإيرادات من أذون الخزانة 90,3% خلال مدة الدراسة.
2- لم تؤثر أسعار الفائدة لأذون الخزانة على زيادة الإيرادات، وانما تأتي الزيادة في الإيرادات من خلال عدد العمليات المنفذة من قبل البنك وأن العلاقة بينهم سالبة كما تبين ذلك قياسياً.
3- أسعار الفائدة على القروض والسلفيات ظلت ثابتة مندو عام 2013 حتى نهاية الفترة محل الدراسة وقد بلغ معدل متوسط الأهمية النسبية للإيرادات من القروض والسلفيات 8,2% خلال مدة الدراسة.

4- لم تؤثر أسعار الفائدة على القروض والسلفيات على زيادة الإيرادات 1ذ إن ايرادات القروض والسلفيات ظلت في تناقص في ظل ثبات أسعار الفائدة مما يعني أن العلاقة بينهم سالبة كما تبين ذلك قياسياً.

5- لقد جاءت إيرادات ارصدة لدى البنوك منخفضة خلال فترة الدراسة نتيجة انخفاض أسعار الفائدة عليها وكذلك عدم احتساب الفوائد لسنوات الدراسة، وقد بلغ معدل متوسط الأهمية النسبية 3,0% من أجمالي الإيرادات خلال مدة الدراسة. وهذا يشير إلى ان أسعار الفائدة على الودائع لآجل لدى البنوك الخارجية متدنية، في حين لا تحصل الحسابات الجارية لدى البنك المركزي اليمني وكذا البنوك المحلية والخارجية أي عوائد.

ثانياً: التوصيات:

توصل البحث الى عدد من التوصيات كالاتي:

1- ينبغي على البنك الأهلي عمل بحوث ودراسات حول تسعير الخدمة المصرفية وكذا تكلفة الخدمة المقدمة لوضع أسعار مناسبة للخدمات المصرفية، لأن مجال التسعير من المجالات الأقل تناولاً من قبل البنوك التجارية بشكل عام.

2- مواكبة الابتكارات التقنية في الخدمات المصرفية لتحقيق رضا العملاء الحاليين والمستقبليين من أجل تحسين أداء الخدمة بشكل أفضل للعميل والقدرة على مواجهة المنافسة.

3- ضرورة اهتمام إدارة البنك الأهلي بتوزيع المحفظة الاستثمارية وإدارتها بشكل جيد وتقليل الاعتماد على الإيرادات من المصادر التقليدية.

4- يجب أن تعمل إدارة البنك الأهلي على الربط بين تسعير الخدمات المصرفية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لما له من تأثير على ربحية البنك.

لآئحة المراجع:

1. أحمد، محمود أحمد، (2001)، تسويق الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، مصر.
2. الأزهري، محي الدين، وهلال، مصطفى محمود، وعنبة، هالة محمد لبيب، ووفاء، محمد عبد الدايم (2001). مبادئ التسويق، مركز جامعة القاهر للتعليم المفتوح. القاهرة.
3. حداد، شفيق، وسويدان، نظام، (2008)، اساسيات التسويق، الطبعة الأولى، الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
4. حداد، عوض بدير، (1999)، تسويق الخدمات المصرفية، دار البيان للطباعة والنشر، القاهرة.
5. الخضيري، محسن أحمد، (1999)، التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
6. الصلح، عبدالقوي محمد، وطبرة، حسن مصطفى، (2014)، الشامل في اقتصاد الاعمال، الطبعة الأولى، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، اليمن.

7. الصميدعي، محمود جاسم، ويوسف، ردينة عثمان، (2010)، تسويق الخدمات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
8. الضمور، هاني حامد، (2005)، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، عمان.
9. عبيدات، أحمد إبراهيم، (2008)، اساسيات التسعير في التسويق المعاصر، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
10. عزام، زكريا أحمد، وحسونة، عبد الباسط، والشيخ، مصطفى سعيد (2009)، مبادئ التسويق الحديث، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
11. علي، عبد المنعم السيد، والعيسي، نزار سعد الدين. (2004)، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر، عمان.
12. محمد، محمد آيت، (2009)، دراسة المزيج التسويقي للخدمات المصرفية حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
13. مراد، سامي أحمد. (2007)، تفعيل التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، الناشر المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
14. معلا، ناجي، (2001)، الأصول العلمية للتسويق المصرفي، الناشر معهد الدراسات المصرفية، عمان.
15. ناجي، السيد عبده، (2003)، تسويق الخدمات المصرفية، اتحاد المصارف العربية، لبنان.
16. البنك الأهلي اليمني، (2008-2020)، التقارير السنوية، عدن، الإدارة العامة دائرة الإحصاء والبحوث.
17. البنك الأهلي اليمني، (2014)، التقرير السنوي، عدن، الإدارة العامة دائرة الإحصاء والبحوث.
18. البنك الأهلي اليمني، (2016)، التقرير السنوي، عدن، الإدارة العامة دائرة الإحصاء والبحوث.
19. البنك الأهلي اليمني، (2020)، التقرير السنوي، عدن، الإدارة العامة دائرة الإحصاء والبحوث.
20. Ennew, Christine. & Waite, Nigel (2007), "Financial Services Marketing": AN International Guide to Principlesand Practic, lst ed, Elsevier ltd, Great Britan.
21. Kotler, Philip, (2002), Marketing Management Millennium Edition, (10th) New Jersey : Prentice Hal.
22. Beckman, Dale, Kurt, David, Boon, Louise (1997), Foundation of Marketing, (6th) Canada, Harcourt Brace & Compang Canada.

تخفيض تكاليف المنتجات الصناعية من خلال تطبيق أسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة كإطار متكامل: دراسة ميدانية على شركة جياد الصناعية للسيارات

Reducing the Costs of Industrial Products through Applying Target Costing and Value Engineering Methods as an Integrated Framework: A Field Study on Giad Automotive Industrial Company

د. عبد السلام عوض خير السيد، أستاذ المحاسبة المشارك، كلية العلوم الإدارية، جامعة المغتربين، السودان

د. آدم الطيب حماد حامد، أستاذ المحاسبة المساعد، كلية الأفق للعلوم والتكنولوجيا، السودان

الملخص:

هدفت الدراسة بصورة أساسية إلى قياس العلاقة بين تطبيق أسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة واثر ذلك على تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية بالمنشآت الصناعية السودانية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع عدد (150) إستمارة إستبانة على عينة من مجتمع الدراسة الذي يتمثل في العاملين بشركة جياد الصناعية بالخرطوم، وتمت استعادة جميع الاستمارات بنسبة 100%. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، التحديد المبكر للتكلفة المستهدفة يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية، الإهتمام بالتنسيق بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة يساعد على تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية، التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في تصميم المنتج وفقا لطاقة الشركة يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة الإهتمام بتصميم المنتجات قبل تصنيعها، على المنشآت الصناعية السودانية الإهتمام بالتحديد المبكر لتكلفتها المستهدفة، على المنشآت الصناعية السودانية أن تهتم بالرقابة المستمرة على جميع مراحل المنتج من أجل تخفيض التكلفة.

كلمات مفتاحية: التكلفة المستهدفة، هندسة القيمة، تكاليف المنتجات الصناعية.

Abstract

The study basically aimed to measure the relationship between the application of the two methods of target costing and value engineering and the impact of that on reducing the cost of industrial products in Sudanese industrial companies. To achieve the objectives of the study, (150) questionnaires were distributed to a sample of the study population, which is represented by the employees of the Giad Industrial Company in Khartoum, and all the questionnaire forms were (100%) returned. The study found a number of results, including, the early identification of the target cost leads to a reduction in the cost of the product in the Sudanese industrial companies, the interest in coordinating between the various productive activities helps in reducing the cost of industrial products, and the integration between the target cost and value engineering in designing the product according to the capacity of the company Leads to reduce the cost of industrial products. The study recommended a number of recommendations, the most important of which is the need to pay attention to the design of products before manufacturing it, the Sudanese industrial establishments should pay attention to the early determination of their target cost, the Sudanese industrial establishments should pay attention to the continuous control of all stages of the product in order to reduce the cost.

Keywords: Target costing, value engineering, costs of industrial products.

مقدمة

تعمل المنشآت الصناعية في الوقت الحاضر في ظل ظروف بالغة التعقيد من حيث إزدياد حدة المنافسة بين المنشآت وتعدد الخيارات بين المستهلكين وسرعة الوصول إلى المستهلكين وإمكانية زيادة حجم الانتاج باستخدام التكنولوجيا الحديثة وغير ذلك من الاسباب، لذلك تسعى الكثير من المنشآت إلى إيجاد وسائل لتخفيض تكاليف الانتاج بما يمكنها من المنافسة والاستمرار في السوق، وتعتبر التكلفة المستهدفة أداة لإدارة التكاليف تهدف إلى تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية عند مرحلة التخطيط والتطوير والتصميم لكبر حجم الوفورات التي يمكن تحقيقها عند تلك المراحل وذلك للحفاظ على جودة المنتج والقدرات الوظيفية ودرجة الثقة في المنتج من جانب العملاء. أما أسلوب هندسة القيمة فيعتبر أسلوب منهجي لتحسين قيمة السلع والمنتجات والخدمات عن طريق فحص الوظيفة وهي نسبة مهمة إلى التكلفة وبالتالي يمكن أن تزداد الوظائف التي يؤديها المنتج بإتباع خطة عمل متعددة المراحل. ويمكن الإستفادة من التكامل بين أسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في إدارة التكلفة وإتخاذ القرارات المتعلقة بتسعير المنتجات وإدارة الربحية والتكاليف بكفاءة وفعالية وللكشف عن مسببات الضياع والتلف في المواد وإهدار الوقت ومعالجتها بما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج في المنشآت الصناعية ويزيد أرباحها. ولأن المنشآت الصناعية في السودان تعمل في ظل ذات الظروف وتتأثر بها، جاءت هذه الدراسة للتناول موضوع تخفيض تكاليف المنتجات الصناعية بتطبيق أسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة كإطار متكامل.

أولاً: الاطار المنهجي:

1. مشكلة الدراسة:

شهدت بيئة الأعمال تطورات متسارعة في مجال الإنتاج حيث أصبحت الشركات تبحث عن منتجات تمكنها من المنافسة في سوق العمل آخذة في الإعتبار عامل الربحية الذي يرتبط بتكلفة المنتجات، وهنا زاد إهتمام الإدارة بتطبيق الأساليب الحديثة لإدارة التكلفة ومحاولة المنتجات لتحقيق ميزة تنافسية، عليه يمكن طرح مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

أ. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية؟

ب. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية بالمنشآت السودانية؟

ج. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكامل أساليب التكلفة المستهدفة و هندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية؟

2. فرضيات الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى إختبار صحة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اسلوب التكلفة المستهدفة وتخفيض تكاليف المنتجات الصناعية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اسلوب هندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكامل أساليب التكلفة المستهدفة و هندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية.

3. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة اهميتها العلمية من أهمية الموضوع الذي تتناوله والذي هو من أحدث موضوعات التكاليف ومن ثم توفير مادة علمية تساعد طلاب العلم والمعرفة على معرفة العلاقة بين أسلوب هندسة القيمة وأسلوب التكلفة المستهدفة ومدى مساهمتها في تخفيض التكاليف الصناعية. أما الأهمية العملية لهذه الدراسة فتمثلت في كونها تعرف الشركات الصناعية السودانية بأهمية ومدى إستخدام أسلوبي مدخل التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في إدارة تكاليف منتجاتها بإلقاء الضوء على مقومات هذه المداخل وكيفية تطبيقها خلال دورة حياة المنتج.

4. أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي للدراسة هو قياس العلاقة بين تطبيق أسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية، ومنه تتفرع الأهداف الفرعية التالية:

أ. معرفة مدى اهتمام المنشأة الصناعية السودانية بالأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف.

ب. تشجيع المنشأة الصناعية السودانية على الاستفادة من مزايا أسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في تخفيض التكاليف الصناعية.

ج. قياس أثر التكامل بين أسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة على تكاليف المنتجات الصناعية بالمنشآت الصناعية السودانية.

5. منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، المنهج الاستقرائي لتحديد مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات، و والمنهج الوصفي التحليلي لإجراءات الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

6. مصادر جمع البيانات:

أ. المصادر الأولية: إستمارة الاستبيان.

ب. المصادر الثانوية: الكتب، الدوريات، المجلات العلمية، الرسائل الجامعية، الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والإنترنت.

7. حدود الدراسة:

أ. الحدود الموضوعية: ركزت الدراسة على قياس أثر التكامل بين أسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة على تكاليف المنتجات الصناعية بالمنشآت الصناعية السودانية.

ب. الحدود المكانية: شركة جياد الصناعية للسيارات

ج. الحدود الزمانية: 2022- 2023م

د. الحدود البشرية: عدد من العاملين في شركة جياد الصناعية للسيارات بالخرطوم.

ثانياً: الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي قام بها بعض الكتاب والباحثين تناولت موضوع التكلفة المستهدفة، وأخرى تناولت موضوع هندسة القيمة، بنما تناولت بعض الدراسات موضوع تخفيض التكلفة في المنشآت الصناعية، كلٍ حسب وجهة نظره، وفيما يلي يستعرض الباحث بعض هذه الدراسات.

دراسة: (الكبجي، 2014)[1]، بعنوان "مدى تطبيق التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة كمدخل لتخفيض التكاليف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية": هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، وبيان مدى الإدراك لمفاهيم ومبادئ وأهمية إستخدام مدخل التكلفة المستهدفة في إدارة تكاليفها، للحصول على منتجات بأقل التكاليف وبنفس الجودة ولتحسين الربحية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن الشركات تدرك مفاهيم ومبادئ وأهمية إستخدام مدخل التكلفة المستهدفة في إدارة تكاليفها ولتحسين الربحية، وأن الشركات تستخدم مدخل هندسة القيمة لتحقق تخفيضاً في التكاليف وذلك للوصول إلى التكلفة المستهدفة. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، وتشجيع القطاع الصناعي عموماً في فلسطين على مواكبة وتبني التطورات الحديثة في إدارة التكاليف ليتسنى لتلك الشركات تحقيق المزيد من الأرباح في ظل البيئة التنافسية السائدة.

دراسة: (الدليمي، و المومني، 2016)[2]، بعنوان " أثر تطبيق احتساب طريقة التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف وتسعير المنتجات": هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق طريقة التكلفة المستهدفة في تسعير منتجات الأغذية بالتطبيق في مصانع الأغذية الأردنية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن أغلب مصانع الأغذية الأردنية تطبق طريقة التكلفة المستهدفة، و وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقيام مصانع الأغذية الأردنية باستخدام مدخل التكلفة المستهدفة لتخفيض التكاليف وفي تسعير المنتجات. اوصت الدراسة بعدد من التوصيات، أبرزها، معرفة أهمية إستخدام التكلفة المستهدفة في مجال قياس ورقابة التكلفة وتحسين الأداء وتخفيض التكلفة وضرورة الاهتمام بالتكلفة المستهدفة لزيادة فعالية إدارة التكلفة في دعم وتحقيق التحسين والتطوير المستمر.

1 الكبجي، وائل، (2014)، مدى تطبيق التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة كمدخل لتخفيض التكاليف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، الجامعة الاردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 41 ، العدد ، ص ص 170- 190

2 الدليمي، خليل، و المومني، حازم علي عبد الله، (2016)، أثر تطبيق احتساب طريقة التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف وتسعير المنتجات، دراسة ميدانية على مصانع الأغذية الاردنية، العراق، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد39، ص ص 381- 398

دراسة: (ظاظا، 2017م)[1]، بعنوان " أثر تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة على الجودة بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية": هدفت الدراسة إلى معرفة مدي تطبيق اسلوب التكلفة المستهدفة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، وأثر ذلك على الجودة في هذه الشركات. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، أن الشركات الصناعية العامة الأردنية تطبق أسلوب التكلفة المستهدفة حيث حققت أهمية نسبية مرتفعة، هنالك أثر ذو دلالة إحصائية بين أسلوب التكلفة المستهدفة والجودة، وجود بعض المعوقات لدى الشركات الصناعية تحول دون تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة بشكل جيد. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، علي الشركات الصناعية المساهمة الاردنية الاهتمام بتطوير تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة لدراسة جميع مراحل الإنتاج مما يترتب عليه تحديد مواطن الخلل والضعف التي تؤدي إلى هدر الموارد، تدريب العاملين علي تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة لتحديد التقنيات المتطورة والتي تساهم في عملية الإنتاج.

دراسة: (حسن، وحنفي، 2018م)[2]، بعنوان " إستخدام أسلوب هندسة القيمة كمدخل لتخفيض التكاليف في الشركات الصناعية": هدفت الدراسة إلي التعرف علي مدي الإدراك لمقومات الشركات الصناعية الأساسية لمفاهيم وأهمية استخدام مدخل هندسة القيمة في إدارة تكاليفها للحصول علي منتجات بأقل تكلفة دون التأثير علي الجودة. توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها، إن هندسة القيمة لها تأثير إيجابي في خفض التكلفة في الشركات الصناعية السودانية دون التأثير علي الجودة، إن الشركات الصناعية السودانية لديها البيئة المناسبة لتطبيق هندسة القيمة وتحقيق الفوائد من تطبيقها المتمثلة بتخفيض التكلفة. أوصت الدراسة بتشجيع القطاع الصناعي عموما في السودان علي تبني تطبيق مدخل هندسة القيمة، وضرورة إجراء المزيد من الدراسات وإشراك العاملين في دورات للتعرف علي اسلوب هندسة القيمة مما يعزز من تطبيق مفاهيم هندسة القيمة في إدارة التكلفة.

دراسة: (الشريف، 2019م)[3]، بعنوان "تقويم إدراك الشركات لأهمية تطبيق تقنية هندسة القيمة كمدخل لتخفيض التكاليف الصناعية": هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم لأهمية تطبيق تقنية هندسة القيمة كمدخل لتخفيض التكاليف الصناعية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، إن إدارات الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم على درجة كبيرة من الوعي والإدراك بأهمية تطبيق تقنية هندسة القيمة، كما تواجه بعض الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم بعض المعوقات والصعوبات التي تحد من تبني وتطبيق تقنية هندسة القيمة. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، تشجيع القطاع الصناعي في السودان بصورة عامة وفي ولاية الخرطوم على وجه الخصوص على مواكبة التقنيات الحديثة في إدارة التكاليف، والإهتمام بعقد ورش العمل والدورات التدريبية لرفع الوعي بأهمية التطبيق السليم التقنية هندسة القيمة.

---

1 ظاظا، زينا عمر، (2017)، أثر تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة على الجودة بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاعمال ، جامعة الإسراء، الاردن.

2 حسن، صالح جلال، وحنفي، محمد سيد، (2018)، إستخدام أسلوب هندسة القيمة كمدخل لتخفيض التكاليف في الشركات الصناعية، دراسة ميدانية علي عينة من الشركات الصناعية السودانية، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد1، ص ص 105-121

3 الشريف، جعفر عثمان، (2019)، تقويم إدراك الشركات لأهمية تطبيق تقنية هندسة القيمة كمدخل لتخفيض التكاليف الصناعية : دراسة ميدانية على الشركات الصناعية فى ولاية الخرطوم، الخرطوم، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، مركز البحوث والنشر والاستشارات، ص ص 59-69

من استعراض الدراسات السابقة إتضح للباحثين أن دراسة (الكبجي، 2014) ركزت على مدى تطبيق التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة كمدخل لتخفيض التكاليف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، وكذلك ركزت دراسة (الدليمي، و المومني، 2016) على أثر تطبيق احتساب طريقة التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف وتسعير المنتجات، بينما ركزت دراسة (ظاظا، 2017م) على معرفة أثر تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة على الجودة بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، بينما ركزت دراسة (حسن، وحنفي، 2018م) على دراسة استخدام اسلوب هندسة القيمة كمدخل لتخفيض التكاليف في الشركات الصناعية، أما دراسة (الشريف، 2019م) فقد ركزت على تقويم إدراك الشركات لأهمية تطبيق تقنية هندسة القيمة كمدخل لتخفيض التكاليف الصناعية. وتختلف الدراسة الحالية للباحثين عن تلك الدراسات بتناولها تخفيض تكاليف المنتجات الصناعية من بطبيق أساليب التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة كإطار متكامل: دراسة ميدانية على شركة جياد الصناعية للسيارات. كما توجد اختلافات في الحدود المكانية والزمانية.

ثالثا: الإطار النظري للتكلفة المستهدفة:

1. مفهوم التكلفة المستهدفة:

عرفت التكلفة المستهدفة بأنها عبارة إدارة التكلفة في المراحل المبكرة لتطوير المنتج وتستمر تلك الممارسة خلال دورة حياة المنتج وذلك عن طريق التعامل النشط مع سلسلة القيمة الكلية[1]، ولتحديد التكلفة المستهدفة لابد أولاً من دراسة أسعار البيع التي يمكن أن تجذب العملاء، مع الأخذ في الإعتبار أسعار الشركات المنافسة[2]،كما أنه يمكن تعريف التكلفة المستهدفة على أنها مدخل من مداخل خفض التكلفة ويمكن إستخدام هذا المدخل في مرحلة التخطيط والتصميم للمنتج ويهدف إلى تخفيض تكلفة المنتج دون التأثير على جودته مما يحقق الربح المستهدف، يدعم المركز التنافسي للمنشأة، كما أشار معيار التكلفة المستهدفة كأحد معايير المحاسبة الإدارية الصادرة عن جمعية المحاسبين الإداريين الكندية إلى أن التكلفة تعد أحد أدوات الإدارة الإستراتيجية للتكلفة التي تستخدم معلومات التكلفة المتوقعة أو المقدرة أثناء مراحل تصميم المنتج والعمليات لتخفيض تكاليف دورة حياة المنتج، كما عرف مدخل التكلفة المستهدفة بأنه نشاط يهدف إلى تخفيض تكلفة دورة حياة المنتجات الجديدة مع التأكد على ضمان جودة المنتج والمتطلبات الأخرى للعملاء عن طريق دراسة كل الأفكار المطروحة لتخفيض التكاليف أثناء مراحل تخطيط المنتج والبحث والتطوير وفي المراحل التجريبية للإنتاج، وذلك بفحص وتقييم التصورات المختلفة المتاحة لتخفيض التكلفة[3]. وعرفت بأنها أحد الأساليب المرتبطة بتحديد أهداف التكاليف الخاصة بالمنتجات التي لها أسعار مبيعات تتحدد عن طريق الأسواق التنافسية ويبدأ التحليل مع سعر البيع المقرر (الهدف) الذي سيكون مقبولاً ويتم طرح الربح المرغوب فيه للتوصل إلي التكلفة المستهدفة[4] ، كما عرفها آخر على أن التكلفة المستهدف هي أسلوب يساعد على تخفيض التكاليف في مرحلة تطوير وتصميم المنتج بالتطوير الشامل للمنتج الجديد أو عن تغيير المنتج بالكامل أو عند إجراء تعديل جزئي للمنتج.

---

1 يوسف، زينب جبار، (2013)، أثر استخدام منحنى التعلم في ادارة وتخفيض التكاليف، البصرة: المعهد التقني، مجلة المعهد التقني، المجلد26، العدد4، ص 23

2 الجلاني، محمد، وفخر، نواف، (2006)، محاسبة التكاليف المعمارية، دمشق: منشورات جامعة دمشق، ص532

3 عبد الدايم، صفاء، (2001)، نحو إطار مقترح لإدارة التكلفة المستهدفة في بيئة التصنيع الحديثة، القاهرة، جامعة عين شمس، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد3 ، ص 470

4 لطفي، أمين السيد، (2007)، إدارة الأعمال باستخدام معلومات المحاسبة، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، ص560

وأيضاً عرفت بأنها أسلوب من أساليب المحاسبة تستخدم لإدارة التكاليف الجارية باستخدام أدوات التحسين المختلفة والتحليل الوظيفي[1] .

من التعريفات السابقة لمدخل التكلفة المستهدفة يستنتج الباحثان ما يلى:

1. إن أسلوب التكلفة المستهدفة يعتبر مدخل من مداخل خفض التكلفة.
2. إنه نشاط يهدف إلى تخفيض تكلفة دورة حياة المنتجات الجديدة.
3. إن أسلوب التكلفة المستهدفة يعمل على تأكيد ضمان جودة المنتج والمتطلبات الأخرى للعملاء.
4. يعمل على دراسة كل الأفكار المطروحة لتخفيض التكاليف.

من الاستنتاجات السابقة يستطيع الباحثان أن يعرفا أسلوب التكلفة المستهدفة بأنه عبارة عن عملية لإدارة الأرباح بصفة عامة وذلك عن طريق تحديد مستويات جودة المنتج التي تمكن المؤسسة من تحقيق الأرباح وتلبية إحتياجات العملاء.

2. أهمية إستخدام أسلوب التكلفة المستهدفة:

تنبع أهمية أسلوب التكلفة المستهدفة كأساس لتخطيط الربحية وبناء معايير التكلفة خاصة في ظل انتشار التكنولوجيا وما صاحب ذلك من وجود منافسة عالية تتسم بسرعة التغير ولم يعد التفوق التكنلوجي هو العنصر الأساس في إكتساب الأسواق وتحقيق أرباح مقبولة خاصة بعد التنافسية، وإن من أهم الأسباب التي أدت إلى الإهتمام بأسلوب التكلفة المستهدفة هي العيوب التي ظهرت في النظم التقليدية، بجانب هذه الأهمية يمكن التعرض لجوانب إستراتيجية أخرى لأهمية هذا الأسلوب تتمثل في النقاط الآتية[2]:

أ. اتخذت التكلفة أهمية كبيرة كطريقة إدارية، فهي ليست طريقة للرقابة على التكلفة فحسب، ولكنها مدخل مقارن لتخطيط الربحية وإدارة التكلفة كما تعتبر أسلوب أكثر أهمية للمنتجات ذوات دورة الحياة التسويقية القصيرة مع زيادة المنافسة العالمية، ولكن من المهم أولاً تقديم المنتج بالسعر الذي يضمن اختراق سريع للسوق.

ب. تحقق التكلفة المستهدفة كافة مزايا أسلوب هندسة القيمة، إذ أن كافة المنشآت ترغب في تخفيض تكاليف إنتاجها دون انخفاض جودة أداء المنتج، وفي هذا الإطار يحقق أسلوب هندسة القيمة تحديداً للأنشطة والمجالات التي تمكن من عمل التقييم الملائم الذي يحقق افضل قيمة للمنتج.

ج. يتميز أسلوب التكلفة المستهدفة باهتمامه بالعديد من العناصر الوصفية والفنية بالإضافة للأبعاد والمؤشرات المالية[3].

د. يحظى أسلوب التكلفة المستهدفة بأهمية خاصة لما يتصف به من سمات متعددة تجعله نظام معلومات متكامل لما يستند إليه من أفكار وأركان رئيسية تمثل إتجاه تحليلي للمتغيرات المؤثرة على نظام التكاليف، وبما يعتمد عليه من أساليب وأدوات الأسلوب متنوعة تجسد التكامل الفعال الأساليب المعرفة[4].

---

1 عبد الدايم، صفاء، مرجع سابق، ص ص 470-471

2 التوم، هبه عبدالوهاب، (2014)، التكامل بين أسلوب التكلفة المستهدفة ونظام الانتاج في الوقت المحدد ودوره في تخفيض تكاليف الإنتاجية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدارسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، الخرطوم، ص28

3 سالم، منير محمود، (2000)، محاسبة التكاليف - المبادئ العلمية والعملية، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ص375

4 جندي، محمد سعيد محمد، (2006)، إطار مفاهيمي لزيادة فعالية نظام التكاليف المستهدفة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية تجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3، ص 320

هـ. يعمل أسلوب التكلفة المستهدفة على تحقيق تكلفة المنتجات و تحقيق الربح او الجودة وإشباع رغبات العملاء وتطوير المنتج[1].

يضيف الباحثان لمعايير استخدام التكلفة المستهدفة الآتي:

1. إن أسلوب التكلفة المستهدفة يعمل على تخفيض تكلفة المنتج.
2. إن أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد على تحقيق جودة المنتج.
3. يعمل أسلوب التكلفة المستهدفة على تسليم المنتجات للعملاء في الوقت المناسب.

3.أهداف مدخل التكلفة المستهدفة:

تعددت أهداف مدخل التكلفة المستهدفة حسب وجهة نظر كل باحث، ولكن الهدف المشترك والرئيسي هو خفض التكلفة والمحافظة على الجودة، وهنالك عدة أهداف لمدخل التكلفة المستهدفة منها[2]:

أ. تحقيق رغبات العملاء وإشباع إحتياجاتهم وتحقيق القدرة التنافسية للمنشأة بتقديم منتجات ذات جودة وسعر مناسبين.

ب. العمل على تحفيز الموظفين في المنشأة للوصول إلى الربح المستهدف وذلك بتعميم العمل بأسلوب التكلفة المستهدفة في كافة أطراف المنشأة.

ج. خفض تكلفة المنتجات الجديدة والحالية مع مراعاة الحفاظ على جودة المنتج والتقييد بالتوقيت المناسب لتسليم المنتج والسعر المتناسب مع السعر السائد في السوق.

د. إتاحة الفرصة للحصول على وضع تنافسي أفضل عبر التسعير وفقاً للمنافسة، وليس وفقاً للتكلفة.

هـ. العمل على خفض التكلفة في مرحلتي تخطيط وتصميم المنتج باعتبارها ممثلة لأعلى تكلفة في دورة حياة المنتج[3].

و. تحليل وتقييم ورقابة التكاليف في كافة مراحلها بدءاً بتخطيط المنتج وانتهاء بالتخلص منه، وأيضاً بكافة العوامل المؤثرة فيها والمتمثلة في الأداء الداخلي والخارجي معاً[4].

يضيف الباحثان أن مدخل التكلفة المستهدفة يهدف إلى مراقبة دورة حياة المنتج من مرحلة التصميم وحتى مرحلة الخدمات وما بعد مرحلة البيع، تأكيد جودة المنتج مع خفض تكاليفه، تخفيض تكاليف المنتجات الحالية والمستقبلية، وأن مدخل التكلفة المستهدفة يهف للمساعدة في تحديد تكاليف المنتج المستهدفة أي التكلفة التنافسية المستمدة من السوق الخارجي ومقارنتها بتكلفة المنتج.

---

1 عبد الله، خالد محمد احمد، ومنصور، فتح الرحمن الحسن، (2015)، التكامل بين أسلوبي التكلفة المستهدفة (TC) والتكلفة على اساس النشاط (APC) كأداة لإدارة التكلفة الاستراتيجية، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد1، ص223

2 الشيخ، عماد عبد الخالق، (2013)، التكلفة المستهدفة ودورها في دعم الميزة التنافسية، رسالة ماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ص36

3 أبو عودة، علي عدنان، (2010)، اهمية استخدام منج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ص31

4 حسن، محمود محمد، (2010)، مدي مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، الاردن، جامعة اربد، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية، 23-26 نوفمبر، ص640

رابعاً: الإطار النظري لهندسة القيمة:

1.مفهوم هندسة القيمة:

إن هندسة القيمة جاءت تسميتها من (القيمة)، فهي ما يستحقه الشيء من تكاليف للحصول عليه وامتلاكه من وجهة نظر الزبون، ولها علاقة وثيقة بالثمن فهي نسبية أي تتناسب مع ثمن الشيء، و عرفت هندسة القيمة بأنها إعادة التفكير المبدئي الأساسي، وإعادة العمليات الإدارية بصفة جذرية بهدف تحقيق تحسينات جوهرية فائقة وليس هامشية تدريجية في معايير الأداء الحاسمة، مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة، وعرفت أيضاً هي طريقة مثلى وأسلوب تقني مجرب لدراسة وتحليل وتقويم الوظائف التي يؤديها المنتج أو المشروع أو الخدمة ويقوم هذا الأسلوب على منهج محدد بخطوات متسلسلة وواضحة[1] ، كما عرفت إعادة هندسة القيمة بأنها إعادة التصميم السريع والجذري للعمليات الإدارية والإستراتيجية ذات القيمة، وكذلك للنظم والسياسات والهياكل التنظيمية المساندة، بهدف تعظيم تدفقات العمل وزيادة الإنتاجية بصورة واضحة[2].

يستنج الباحثان من التعريفات السابقة أن المقصود بهندسة القيمة هندسة القيمة ليس إصلاح وترميم الوضع القائم أو إجراء عمليات جديدة تترك البني الأساسية، بل البدء من جديد أي نقطة الصفر، وهو أسلوب تقني مجرب لدراسة وتحليل وتقويم الوظائف التي يؤديها المنتج أو المشروع أو الخدمة.

2. مراحل إعداد دراسة هندسة القيمة:

لهندسة القيمة منهج واضح يتكون من سلسلة من المراحل أو الخطوات المتسلسلة تسلسلاً منطقياً حيث تعتمد كل خطوة على التي تسبقها، والتي تشكل في مجموعها سبع خطوات تبعاً لنظام لورانس مايلز الذي وصفها بأنها خطة عمل لتحليل القيمة، وهي ما إختلف آخرون في عددها حسب ما يتناسب مع ما يواجهون من قيود، حيث يتم تطبيق أسلوب هندسة القيمة على كافة أشكال الشركات سواء كانت ذات الوضع لمتدهور، أو التي في طريقها للتدهور المنظمات المتميزة، أو التي بلغت قيمة التفوق والنجاح وتطبق في أي مرحلة من مراحل المنتج ابتداء من مرحلة التخطيط والتصميم، وانتهاء بمراحل التشغيل والصيانة ولكن يفضل تطبيقها في المراحل المبكرة من إنتاج المنتج تفادياً زيادة التكاليف. ويتم تطبيق أسلوب هندسة القيمة ضمن فريق عمل متكامل يتكون من مجموعة من الأفراد المتخصصين الذين سيقومون بتشخيص وتصميم وتنفيذ الأسلوب، وعادة ما يتكون الفريق من عاملين داخل الشركة وعاملين خارجها، فمنهم القائد والمنسق وغيرهم، ويتم إختيار أعضاء الفريق حسب الشروط وصفات الخبرة العملية والعلمية، ومهارات التفاعل الإيجابي، مهارات الاتصال، روح العمل الجماعي، النظرة الشمولية الإبداع التفاؤل الحماس الإصرار اللباقة[3].

يتضح للباحثين أن تطبيق أسلوب هندسة القيمة عملية تسلسلية وليست عشوائية تبدأ بمرحلة محددة وتمر عبر عدة مراحل تشكل كل واحدة منها اهمية للمرحلة التي تليها وصولاً للمرحلة النهائية، إلا أن تطبيق الأسلوب في المراحل الأولى لعملية الإنتاجية يؤدي حتماً إلى تخفيض تكاليف الانتاج.

---

1 العشيش، صالح، (1997)، هندسة القيمة النظرية والتطبيق، عمان: دار وائل للنشر، ص75

2 بوحنية، قوي، (2007)، إعادة هندسة الأداء الجامعي، مقاربة معاصرة، إندونيسيا، مؤسسة الإبداع العلمي، مجلة الباحث، العدد 5، ص22

3 الركابي، ناجي شايب، (2013)، تكامل هندسة القيمة والتكاليف المستهدفة في مرحلة التصميم والتطوير من دورة حياة المنتج دراسة حالة لشركة الصناعات الإلكترونية، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 96، ص77

3. مجالات واستخدامات هندسة القيمة:

تتعدد المجالات التي يمكن الاستعانة بهندسة القيمة بفعالية وربحية فيها على النحو التالي[1]:

أ. الأعمال الهندسية: تصميم، وتحسين منتج.

ب. الصناعة: تسلم وتسليم الخامات، وتصميم الأدوات والإنتاج.

ج. المشتريات: معلومات منتج جديد.

د. عمليات المبيعات: عمليات المبيعات البطيئة.

هـ. النظم والإجراءات الروتينية: الأعمال الورقية، تحديث نظم تداول المستندات، وخدمات نسخ المستندات.

و. الصيانة: الإجراءات، المواد، وجدولة الاعمال.

ز. مصادر الطاقة البديلة: الإجراءات، تحليل تكلفة منتج.

ح. الإنشاءات: التخطيط، الجدولة، العمالة، الخامات الاستهلاكية، واستعمال الفائض.

يرى الباحثان أنه من الممكن إستخدام هندسة القيمة في شتى المجالات سواء الصناعية منها: الخدمية، الزراعية، حيث تصلح هندسة القيمة في تطوير كل المجالات.

خامساً: الإطار النظري لتخفيض التكلفة:

1. مفهوم تخفيض التكاليف:

عرفت التكلفة بأنها الإنفاقات المالية التي تتحملها إدارة المشروع في سبيل تجميع الموارد الإنتاجية لغرض إنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها[2]، كما عرفت بأنها مجموع التكاليف الخاصة بالمواد الأولية ومختلف عوامل الإنتاج الضرورية لإنتاج السلع[3] ، وعرفت أيضاً عرفت مجموعة من الأعباء المحاسبية المنسوبة إلى شيء معين[4] . و يستطيع الباحثان تعريف التكاليف بأنها القيمة النقدية المدفوعة للحصول على منفعة إقتصادية في الوقت الحاضر والمستقبل، وترتبط هذه النفقات بالمنتج.

عرف تخفيض التكاليف بأنه أسلوب يؤدي إلى تحسين الكفاءة بالاستخدام الأمثل لعناصر التكاليف والسرعة في إنجاز العمليات، وزيادة الإنتاج، تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة دون أن يؤثر على جودتها ووظائفها[5]، وعرف تخفيض القيمة بأنه توجيه إداري مخطط مدروس لإحداث تخفي حقيقي ومستمر وإيجابي لتكلفة الوحدة المنتجة وصولا إلى التكاليف

1 جاسم، رغد هاشم، (2011)، مساهمة هندسة القيمة بتخفيض التكاليف على أساس الأنشطة ، بغداد، جامعة بغداد، مجلة كلية التربية ، العدد 4، المجلد2، ص 95

2 الشنواني، صلاح الدين، (2003)، دراسات في إقتصاديات الأعمال، بيروت: دار النهضة العربية، ص207

3 خليل، محمد أحمد، (2004)، التكاليف في الوحدات الصناعية، القاهرة: دار الجامعات المصرية، ص11

4 بن بحوش، عثمان، (2008)، تخفيض التكاليف - كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص38

5 محمود، فائزة إبراهيم، (1991)، تخفيض التكاليف بإستخدام أسلوب التحليل الشبكي، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ص14

التنافسية التي يعتمد عليها في تحديد السعر الذي يقبله العملاء ويحقق القدرة التنافسية[1]، كما عرف بأنه الحصول على منافع (مخرجات أكبر من نفس الموارد (المدخلات) أو الحصول على نفس المخرجات بمقدار أقل من المدخلات[2]. ويستطيع الباحثان تعريف تخفيض التكاليف بأنه الارتقاء بكفاء العاملين واستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة بشكل أفضل لتحقيق وفر في معدلات الاستخدام والتغيير في طرق الصناعة وتبسيط العمليات الإنتاجية وإزالة القيود ورفع مستوى الجودة للوصول إلى المعايير المستهدفة بأقل تكلفة ممكنة.

2. أهمية تخفيض التكاليف:

تتمثل أهمية تخفيض التكاليف في الآتي[3]:

أ. العلاقة بين التكلفة ومستوى الربح وأسعار المنتجات التي تقدمها الشركة.

ب. تجنب التكاليف غير الضرورية حاضرا ومستقبلا، دون تخفيض وتجنب التأثير السلبي في قيمة المنتجات.

ج. دعم موقف الشركة التنافسي من حيث الكفاءة التي يتم بها الإنتاج، والأسعار المعتدلة، و العمل بكفاءة ينعكس على تخفيض التكاليف.

د. الإقتصاد والحرص في إستخدام عناصر الإنتاج يؤدي إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

هـ. تعزيز رأسمال الشركة وإجراء التوسعات في خطط النشاط الإقتصادي بتوجيه الوفورات المالية.

و. الاستخدام الأمثل لما يتوفر من إمكانات متاحة، بالشكل الذي يحقق وفورات مالية مناسبة[4].

بالاضافة إلى ما سبق، يرى الباحثان أن أهمية تخفيض التكلفة تتمثل في الآتي:

1. زيادة الإنتاجية وعدم التأثير في مستوى النوعية وفي حدود التكاليف المسموح بها.
2. الإقتصاد في المصروفات وعدم التأثير في مستوى النوعية والإنتاجية.
3. المحافظة على إستثمار الأموال وتحقيق الإستمرارية والنمو وتنظيم ثروة المساهمين.

3. أهداف تخفيض التكاليف:

تتمثل أهداف تخفيض التكاليف في الآتي[5]:

أ. متابعة الأنشطة وتكلفتها من مرحلة التخطيط والتصميم ثم مرحلة الإنتاج حتى مرحلة ما بعد البيع.

ب. الوصول إلى أدنى تكلفة ممكنة في لحظة معينة، لا يعني تخفيض التكلفة ولكن بداية مرحلة جديدة من مراحل البحث المستمر عن إختراق تلك التكلفة وتخفيضها كلما أمكن، مما يحقق هدف إستراتيجي للتحسين المستمر.

---

1 مصطفى، أماني زكريا، (2009)، دراسة تحليلية لأساليب ومداخل خفض التكلفة في ظل المتغيرات البيئية الحديثة -إطار مقترح للتطبيق في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، ص5

2 يوسف، زينب جبار، (2013)، أثر استخدام منحنى التعلم في ادارة وتخفيض التكاليف، البصرة: المعهد التقني، مجلة المعهد التقني، المجلد26، العدد4، ص200

3 الزويني، خديجة جمعة، (2007)، دور التجارة الإلكترونية في تخفيض التكاليف، دراسة تطبيقية، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 67، ص ص66-67

4 السامرائي، عدنان هاشم، (1995)، محاسبة التكاليف المبادئ الأساسية، طرابلس: الجامعة المفتوحة، ص120

5 عبد الدائم، احمد، (1999)، تخفيض تكاليف المنتج بإستخدام أسلوب تحليل القيمة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ص60

ج. تحقيق تخفيض إستراتيجي حقيقي للتكلفة في الأجل القصير و الأجل الطويل.

د. الاستخدام الأقل للموارد المتاحة وتقليل مجالات الإسراف وسوء الاستخدام.

هـ. زيادة القدرة على المنافسة، عن طريق التحكم في التكاليف والبحث عن طرق لتخفيضها بشكل مستمر وبأساليب أكثر كفاءة.

يتضح للباحثين أن تخفيض التكلفة كهدف إستراتيجي يمثل وسيلة فعالة في مواجهة البيئة التنافسية التي تواجهها الشركات، كما أن التخفيض الحقيقي للتكلفة هو الذي يحقق الدعم المنشود للقدرة التنافسية والمحافظة على مستويات ومعايير الجودة، مع استبعاد كافة مواطن الإسراف والأنشطة التي لا تحقق قيمة للمنتج.

4. التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة كإطار متكامل لتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية:

يتضح للباحثين أن تطبيق أسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة كإطار متكامل يساعد في تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية عن طريق القيام بالآتي:

أ. تصميم المنتج وفقاً للطاقة المتاحة المنشأة.

ب. التنسيق بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة في الإنتاج.

ج. الإهتمام بقبول الأفكار الجديدة في العمليات الإنتاجية.

د. الإهتمام بالأداء الجماعي للإنتاج.

هـ. الإهتمام بتحسين الضوابط الرقابية للإنتاج.

و. العمل على تقليل الفاقد الزمني بين عمليات الإنتاج.

سابعاً: الدراسة الميدانية:

1. إجراءات الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة العاملين بشركة جياد لصناعة السيارات، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة وتكونت من (150) فرداً من ذوي الاختصاص مثل (محاسب، مدير مالي، مراجع داخلي، مراجع خارجي، رئيس قسم، أخرى). أما الأداة المستخدمة لجمع البيانات في هذا البحث هي الإستبانة، فقد تم توزيع (150) إستمارة استبانة على عينة من العاملين بشركة جياد لصناعة السيارات، وتم استعادتها بنسبة 100%. وتم استخدام الأساليب الاحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة، وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة، والتوزيع الوصفي، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل بيانات الدراسة واختبار صحة فرضياتها. للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة وصلاحية أسئلتها من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض الإستبانة على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين في مجال الدراسة، وبعد استعادة الإستبانة من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها. وأجري إختبار الثبات لأسئلة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ وكانت النتيجة (0.901) وهو يعني أن هنالك ثبات في البيانات كما مبين في الجدول (1) أدناه:

الجدول رقم (1): معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبيان.

م	الفرضية	عدد العبارات	الثبات
1	الفرضية الأولى	6	0.891
2	الفرضية الثانية	6	0.902
3	الفرضية الثالثة	6	0.911
	المجموع	**18**	**0.901**

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

يوضح الجدول السابق أن معامل كرونباخ لكل عبارات الاستبيان يساوي (0.901)، وهو مرتفع وموجب الإشارة لعبارات الاستبيان، أي أن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات. ولتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: التوزيع التكراري للإجابات، النسب المئوية، معادلة سبيرمان – براون لحساب معامل الثبات، الوسط الحسابي الإنحراف المعياري والمنوال، إختبار مربع كاي لدلالة الفروض، إختبار (t) للإثبات صحة الفرضيات، الإنحدار الخطي البسيط، معامل الارتباط، إختبار f.

2. تحليل البيانات:

إختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة وتخفيض تكاليف المنتجات الصناعية.

جدول (1) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث لعبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أو افق بشدة		لا أو افق		محايد		أو افق		أو افق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	التحديد المبكر للتكلفة المستهدفة يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية	5	%3.3	4	%2.7	17	%11.3	79	%52.7	45	%30
2	التركيز على ادارة التكلفة في مرحلة التقييم يساهم في خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية	2	%1.3	9	%6	20	%13.3	85	%56.7	34	%22.7
3	الاهتمام بتخفيض للتكلفة قبل حدوثها يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية	4	%2.7	6	%4	30	%20	66	%44	44	%29.3
4	تصميم المنتج قبل الإنتاج يساعد على خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية	3	%2	4	%2.7	20	%13.3	72	%48	51	%34

5	الإعتماد على الأسعار الجارية والمتوقعة في تحديد التكلفة يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية	3	%2	4	%2.7	27	%18	85	%56.7	31	%20.7
6	تحديد التكلفة على مستوى مراحل الإنتاج يساهم في خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية	5	%3.3	3	%2	23	%15.3	74	%49.3	45	%30

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

من الجدول (1) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات الفرضية التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة وتخفيض تكاليف المنتجات الصناعية"، يلاحظ الباحثان في العبارة الأولى التي تنص على " التحديد المبكر للتكلفة المستهدفة يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية " أن (124) فرداً وبنسبة (82.1%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (17) فرداً ويمثلون نسبة (11.3%) من العينة، بينما يوجد (9) أفراد من العينة لا يوافقون وبنسبة (6%). وفي العبارة الثانية والتي تنص على " التركيز على ادارة التكلفة في مرحلة التقييم يساهم في خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية المبكر للتكلفة المستهدفة يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية"، يلاحَظ أن (119) فرداً وبنسبة (78.8%) من العينة يوافقون على العبارة، أما المحايدون فبلغ عددهم (20) فرداً ويمثلون نسبة (13.3%)، و يوجد (11) فرداً لا يوافقون وبنسبة (7.3%) من العينة المبحوثة. أما في العبارة الثالثة والتي تنص على "الاهتمام بتخفيض للتكلفة قبل حدوثها يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية" يلاحَظ أن (110) فرداً وبنسبة (73.3%) من العينة يوافقون على العبارة، أما المحايدون فبلغ عددهم (30) فرداً ويمثلون نسبة (20%) من العينة، ويوجد (10) أفراد لا يوافقون وبنسبة (6.7%). بينما في العبارة الرابعة التي تنص على "تصميم المنتج قبل الإنتاج يساعد على خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية" يلاحَظ أن (123) فرداً وبنسبة (82%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (20) فرداً وبنسبة (13.3%) محايد، ويوجد (7) أفراد وبنسبة (4.7%) من العينة لا يوافقون. وفي العبارة الخامسة والتي تنص على "الإعتماد على الأسعار الجارية والمتوقعة في تحديد التكلفة يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية"، يلاحَظ أن (116) فرداً وبنسبة (77.4%) من العينة، يوافقون على العبارة، ويوجد (27) فرداً محايد وبنسبة (18%)، و هناك (7) أفراد لا يوافقون ويشكلون نسبة (4.7%) من العينة المبحوثة. أما في العبارة السادسة والتي تنص على "تحديد التكلفة على مستوى مراحل الإنتاج يساهم في خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية" يلاحَظ أن (119) فرداً وبنسبة (79.3%) من العينة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (23) فرداً من العينة ويمثلون نسبة (15.3%)، و يوجد (8) أفراد لا يوافقون ويمثلون نسبة (5.3%) من العينة المبحوثة.

من نتائج التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى يلاحظ الباحثان إن آراء غالبية أفراد العينة المبحوثة تميل إلى الموافقة بشكل عالٍ على العبارات.

جدول (2) الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الأولى

م	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	التحديد المبكر للتكلفة المستهدفة يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية	1.02	4.03	5	%80.6	عالية جدا	2
2	التركيز على ادارة التكلفة في مرحلة التقييم يساهم في خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية	0.84	4.00	5	%80	عالية جدا	6
3	الاهتمام بتخفيض للتكلفة قبل حدوثها يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية	1.06	4.02	5	%80.4	عالية جدا	4
4	تصميم المنتج قبل الإنتاج يساعد على خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية	0.96	4.09	5	%81.8	عالية جدا	1
5	الإعتماد على الأسعار الجارية والمتوقعة في تحديد التكلفة يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية	0.81	3.91	4	%78.2	عالية	8
6	تحديد التكلفة على مستوى مراحل الإنتاج يساهم في خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية	0.91	4.00	5	%80	عالية جدا	7

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

من الجدول (42) والخاص بالإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اسلوب التكلفة المستهدفة وتخفيض تكاليف المنتجات الصناعية" نلاحظ ان الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (3.91 - 4.09) والانحراف المعياري (0.81 – 1.06) والمنوال يقع في المدى (4 - 5) لجميع العبارات، وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة. وعليه يتضح للباحثين أن الفرضية التي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اسلوب التكلفة المستهدفة وتخفيض تكاليف المنتجات الصناعية" قد تحققت.

إختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اسلوب هندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية.

جدول (3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	الإهتمام بالتنسيق بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة يساعد على تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية	3	%2	4	%2.7	18	%12	73	%48.7	52	%34.7
2	الإهتمام بتطوير مهارات العاملين يساهم في تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية	3	%2	7	%4.7	23	%15.3	69	%46	48	%32
3	الإهتمام بقبول الأفكار الجديدة في الانتاج يساعد على تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية	7	%4.7	3	%2	24	%16	68	%45.3	48	%32
4	الإهتمام بالتعاون لتحسين الأداء الجماعي للإنتاج يؤدي إلى تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية	4	%2.7	5	%3.3	23	%15.3	69	%46	49	%32.7
5	الإهتمام بتحفيز العاملين المتميزين في الأداء يساهم في تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية	4	%2.7	5	%3.3	19	%12.7	74	%49.3	48	%32
6	الإهتمام بتحسين الضوابط الرقابية يؤدي إلى تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية	3	%2	3	%2	19	%12.7	74	%49.3	51	%34

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

من الجدول (3) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات الفرضية التي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق أسلوب هندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية"، يلاحظ الباحثان في العبارة الأولى التي تنص على أن "الإهتمام بالتنسيق بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة يساعد على تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية" أن (125) فرداً وبنسبة (83.4%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (18) فرداً من العينة ويمثلون نسبة (12%) من العينة، بينما يوجد (7) أفراد من العينة لا يوافقون وبنسبة (4.7%). أما في العبارة الثانية التي تنص على "الإهتمام بتطوير مهارات العاملين يساهم في تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية" فيلاحظ أن (117) فرداً بنسبة (78%) من العينة يوافقون على العبارة، أما المحايدون فبلغ عددهم (23) فرداً ويمثلون نسبة (15.3%)، ويوجد (10) أفراد لا يوافقون وبنسبة (6.7%) من العينة المبحوثة. وفي العبارة الثالثة التي تنص على "الإهتمام بقبول الأفكار الجديدة في الانتاج يساعد على تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية " يلاحَظ أن (116) فرداً وبنسبة (77.3%) من العينة يوافقون على العبارة، أما المحايدون فبلغ عددهم (24) فرداً ويمثلون نسبة (16%) من العينة، بينما يوجد (10) أفراد لا يوافقون من العينة ويشكلون نسبة (6.7%). بينما في العبارة الرابعة التي تنص على " الإهتمام بالتعاون لتحسين الأداء الجماعي

للإنتاج يؤدي إلى تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية" يلاحَظ أن (118) فرداً وبنسبة (78.7%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (23) فرداً وبنسبة (15.3%) محايد، ويوجد (9) أفراد وبنسبة (6%) من العينة المبحوثة لا يوافقون. وفي العبارة الخامسة والتي تنص على "الإهتمام بتحفيز العاملين المتميزين في الأداء يساهم في تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية" يلاحَظ أن (122) فرداً وبنسبة (81.3%) من العينة يوافقون على العبارة، ويوجد (19) فرداً محايد وبنسبة (12.7%)، و هناك (9) أفراد لا يوافقون على العبارة ويشكلون نسبة (6%) من العينة المبحوثة. أما في العبارة السادسة والتي تنص على "الإهتمام بتحسين الضوابط الرقابية يؤدي إلى تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية " يلاحظ أن (125) فرداً وبنسبة (83.3%) من العينة يوافقون على العبارة، ويوجد (19) أفراد محايدون وبنسبة (12.7%)، و هناك (6) أفراد لا يوافقون ويمثلون نسبة (4%) من العينة المبحوثة.

يتضح للباحثين من التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية ان غالبية آراء العينة المبحوثة تميل إلى الموافقة العالية على جميع العبارات.

جدول (4) الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	الإهتمام بالتنسيق بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة يساعد على تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية	0.86	4.11	5	%82.2	عالية جدا	2
2	الإهتمام بتطوير مهارات العاملين يساهم في تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية	0.91	4.01	5	%80.2	عالية جدا	7
3	الإهتمام بقبول الأفكار الجديدة في الانتاج يساعد على تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية	1.10	4.00	5	%80	عالية جدا	8
4	الإهتمام بالتعاون لتحسين الأداء الجماعي للإنتاج يؤدي إلى تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية	1.02	4.02	5	%80.4	عالية جدا	6
5	الإهتمام بتحفيز العاملين المتميزين في الأداء يساهم في تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية	1.00	4.04	5	%80.8	عالية جدا	4
6	الإهتمام بتحسين الضوابط الرقابية يؤدي إلى تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية	0.90	4.11	5	%82.2	عالية جدا	3

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

من الجدول (4) والخاص بالإحصاءات الوصفية لعبارات الفرضية التي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اسلوب هندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية"، ان الأوساط الحسابية تقع في المدى مابين

(4:00-4.11) والانحراف المعياري (0.86 – 1.10) والمنوال يقع في المدى (5) لجميع العبارات، وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة. وعليه يتضح أن الفرضية التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اسلوب هندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية" قد تحققت.

إختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكامل أساليب التكلفة المستهدفة و هندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية.

جدول (5) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة البحث لعبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	التكرار والنسبة %									
		لا أو افق بشدة		لا أو افق		محايد		أو افق		أو افق بشدة	
		ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
1	التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في تصميم المنتج وفقا لطاقة الشركة يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية	10	%6.7	11	%7.3	3	%2	66	%44	60	%40
2	التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في التنسيق بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية	3	%2	11	%7.3	27	%18	62	%41.3	47	%31.3
3	التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في العمل على تحسين الضوابط الرقابية للمنتج يساعد على خفض تكلفة المنتجات الصناعية	2	%1.3	16	%10.7	25	%16.7	60	%40	47	%31.3
4	التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في زيادة مهارة عمال الإنتاج يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية	5	%3.3	9	%6	19	%12.7	59	%39.3	58	%38.7
5	التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في تحديد السعر الذي يحقق الحصة السوقية للشركة يساهم في خفض تكلفة المنتجات الصناعية	1	%0.7	13	%8.6	25	%16.7	53	%35.3	58	%38.7
6	التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في ضبط دورة حياة المنتجات من البداية إلى خدمات ما بعد البيع يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية	2	%1.3	16	%10.7	16	%10.7	50	%33.3	66	%44

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

من الجدول (5) والذي يوضح النسب والتكرارات لعبارات الفرضية التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكامل أساليب التكلفة المستهدفة و هندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية"، يلاحظ الباحثان في العبارة الأولى التي تنص على "التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في تصميم المنتج وفقا لطاقة الشركة يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية" أن (126) فرداً وبنسبة (84%) من العينة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (3) فرداً من العينة ويمثلون بنسبة (2%)، بينما يوجد (21) فرداً من العينة لا يوافقون على العبارة وبنسبة (14%). أما في العبارة الثانية التي تنص على "التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في التنسيق بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية " يلاحَظ أن (109) فرداً وبنسبة (72.6%) من العينة يوافقون على العبارة، أما المحايدون فبلغ عددهم (27) فرداً ويمثلون نسبة (18%)، ويوجد (14) فرداً لا يوافقون وبنسبة (9.3%) من العينة المبحوثة. وفي العبارة الثالثة التي تنص على "التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في العمل على تحسين الضوابط الرقابية للمنتج يساعد على خفض تكلفة المنتجات الصناعية" يلاحَظ أن (107) فرداً وبنسبة (71.3%) من العينة يوافقون على العبارة، أما المحايدون فبلغ عددهم (25) فرداً ويمثلون نسبة (16.7%) من العينة، ويوجد (18) فرداً لا يوافقون وبنسبة (12%) من العينة المبحوثة. بينما في العبارة الرابعة التي تنص على "التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في زيادة مهارة عمال الإنتاج يؤدي لخفض تكلفة المنتجات" يلاحظ أن (117) فرداً وبنسبة (78%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (19) فرداً وبنسبة (12.7%) محايد، ويوجد (14) فرداً وبنسبة (9.3%) من العينة المبحوثة لا يوافقون على العبارة. وفي العبارة الخامسة والتي تنص على "التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في تحديد السعر الذي يحقق الحصة السوقية للشركة يساهم في خفض تكلفة المنتجات الصناعية " يلاحَظ أن (111) فرداً وبنسبة (74%) من العينة يوافقون على العبارة، ويوجد (25) فرداً محايد وبنسبة (16.7%) ، وهناك (14) فرداً لا يوافقون على العبارة ويشكلون نسبة (9.4%) من العينة المبحوثة. أما في العبارة السادسة والتي تنص على "التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في ضبط دورة حياة المنتجات من البداية إلى خدمات ما بعد البيع يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية" يلاحَظ أن (116) فرداً وبنسبة (77.7%) من العينة المبحوثة يوافقون على العبارة، أما المحايدون بلغ عددهم (16) فرداً من العينة ويمثلون نسبة (10.7%) من العينة، و يوجد (18) فرداً لا يوافقون على العبارة ويشكلون نسبة (12%) من العينة المبحوثة.

يلاحظ الباحثان من التوزيع التكراري لعبارات الفرضية نسبة عالية من العينة المبحوثة كانت أراءهم هي الموافقة على عبارات الفرضية.

جدول (6) الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثالثة

م	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الأهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في تصميم المنتج وفقا لطاقة الشركة يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية	1.14	4.03	5	%80.6	عالية جدا	5

2	التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في التنسيق بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية	1.00	3.92	4	%78.4	عالية	9
3	التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في العمل على تحسين الضوابط الرقابية للمنتج يساعد على خفض تكلفة المنتجات الصناعية	1.01	3.89	4	%77.8	عالية	1
4	التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في زيادة مهارة عمال الإنتاج يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية	1.03	4.04	5	%80.8	عالية جدا	4
5	التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في تحديد السعر الذي يحقق الحصة السوقية للشركة يساهم في خفض تكلفة المنتجات الصناعية	1.00	4.02	5	%80.4	عالية جدا	7
6	التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في ضبط دورة حياة المنتجات من البداية إلى خدمات ما بعد البيع يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية	1.08	4.41	5	%88.2	عالية جدا	1

المصدر: معلومات متحصل عليها من مخرجات برنامج SPSS، 2023م

من الجدول (6) والخاص بالإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكامل أساليب التكلفة المستهدفة و هندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية"، ان الأوساط الحسابية تقع في المدى مابين (3.89 - 4.41) الإنحراف المعياري في المدى بين (1:00 – 1.14) والمنوال يقع في المدى (4 - 5) لجميع العبارات، وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة. ويتضح للباحثين أن الفرضية التي تنص على انه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكامل أساليب التكلفة المستهدفة و هندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية" قد تحققت.

سادسا: مناقشة نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة بصورة أساسية إلى قياس العلاقة بين تطبيق أسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة كإطار متكامل واثر ذلك على تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية بالمنشآت الصناعية السودانية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التحديد المبكر للتكلفة المستهدفة يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية، وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الدليمي، و المومني، 2016) من أن وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقيام مصانع الأغذية الأردنية باستخدام مدخل التكلفة المستهدفة لتخفيض التكاليف وفي تسعير المنتجات، ودراسة (ظاظا، 2017م) التي توصلت أن الشركات الصناعية العامة الأردنية تطبق أسلوب التكلفة المستهدفة حيث حققت أهمية نسبية مرتفعة، وجميع هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اسلوب التكلفة المستهدفة وتخفيض تكاليف المنتجات الصناعية". كما توصلت الدراسة إلى أن الإهتمام بالتنسيق بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة يساعد على تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (حسن، وحنفي، 2018م) التي توصلت إلى أن هندسة القيمة لها تأثير ايجابي في خفض التكلفة في الشركات الصناعية السودانية دون التأثير علي

الجودة، و دراسة (الشريف، 2019م) التي توصلت إلى أن إدارات الشركات الصناعية في ولاية الخرطوم على درجة كبيرة من الوعي والإدراك بأهمية تطبيق تقنية هندسة القيمة، وهذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق اسلوب هندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية". وتصلت الدراسة أيضا إلى أن التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في تصميم المنتج وفقا لطاقة الشركة يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية، مما يتفق مع نتائج دراسة (الكبجي، 2014) التي توصلت إلى ان الشركات تستخدم مدخل هندسة القيمة لتحقق تخفيضاً في التكاليف وذلك للوصول إلى التكلفة المستهدفة، مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكامل أساليب التكلفة المستهدفة و هندسة القيمة وتخفيض تكلفة المنتجات الصناعية".

سابعاً: النتائج:

من الإطار النظري وبعد الانتهاء من الدراسة الميدانية وتحليل البيانات توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي أثبتت صحة فرضيات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1. التحديد المبكر للتكلفة المستهدفة يؤدي إلى خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية.
2. تصميم المنتج قبل الإنتاج يساعد على خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية.
3. تحديد التكلفة على مستوى مراحل الإنتاج يساهم في خفض تكلفة المنتج بالمنشآت الصناعية السودانية.
4. الإهتمام بالتنسيق بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة يساعد على تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية.
5. الإهتمام بتحسين الضوابط الرقابية يؤدي إلى تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية.
6. الإهتمام بتحفيز العاملين المتميزين في الأداء يساهم في تخفيض تكلفة المنتجات الصناعية.
7. التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في تصميم المنتج وفقا لطاقة الشركة يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية.
8. التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في زيادة مهارة عمال الإنتاج يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية.
9. التكامل بين التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في ضبط دورة حياة المنتجات من البداية إلى خدمات ما بعد البيع يؤدي لخفض تكلفة المنتجات الصناعية.

ثامناً: التوصيات:

بناءاً على النتائج التي تم التوصل اليها يوصي الباحثان بما يلي:

1. ضرورة الإهتمام بتصميم المنتجات قبل تصنيعها.
2. على المنشآت الصناعية السودانية الإهتمام بالتحديد المبكر لتكلفتها المستهدفة.
3. على المنشآت الصناعية السودانية أن تهتم بالرقابة المستمرة على جميع مراحل المنتج من أجل تخفيض التكلفة.

4. ضرورة الإهتمام بالتنسيق بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة.
5. الإهتمام بتطبيق أسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة في العمليات الإنتاجية بصورة تكاملية.
6. زيادة الوعي بمزايا أسلوبي التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة وكيفية الإستفادة منهما في تحفيض تكاليف المنتجات الصناعية في البيئة السودانية عبر ورش العمل والسمنارات.
7. تشجيع المنشآت الصناعية السودانية على تطبيق الأساليب الحديثة لمحاسبة التكاليف بما يمكنها من تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة قدراتها التنافسية والاستمرار.

لائحة المراجع:

1. أبو عودة، علي عدنان، (2010)، اهمية استخدام منج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعير الخدمات المصرفية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
2. التوم، هبه عبدالوهاب، (2014)، التكامل بين أسلوب التكلفة المستهدفة ونظام الانتاج في الوقت المحدد ودوره في تخفيض تكاليف الإنتاجية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدارسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، الخرطوم.
3. الجلاني، محمد، وفخر، نواف، (2006)، محاسبة التكاليف المعمارية، دمشق: منشورات جامعة دمشق.
4. الدليمي، خليل، و المومني، حازم علي عبد الله، (2016)، أثر تطبيق احتساب طريقة التكلفة المستهدفة في تخفيض التكاليف وتسعير المنتجات، دراسة ميدانية على مصانع الأغذية الاردنية، العراق، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد39، ص ص 381- 398
5. الركابي، ناجي شايب، (2013)، تكامل هندسة القيمة والتكاليف المستهدفة في مرحلة التصميم والتطوير من دورة حياة المنتج دراسة حالة لشركة الصناعات الإلكترونية، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 96، ص ص71-80
6. الزويني، خديجة جمعة، (2007)، دور التجارة الإلكترونية في تخفيض التكاليف، دراسة تطبيقية، بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 67، ص ص 60-79
7. السامرائي، عدنان هاشم، (1995)، محاسبة التكاليف المبادئ الأساسية، طرابلس: الجامعة المفتوحة.
8. الشريف، جعفر عثمان، (2019)، تقويم إدراك الشركات لأهمية تطبيق تقنية هندسة القيمة كمدخل لتخفيض التكاليف الصناعية : دراسة ميدانية على الشركات الصناعية فى ولاية الخرطوم، الخرطوم، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، مركز البحوث والنشر والاستشارات، ص ص 59-69
9. الشنواني، صلاح الدين، (2003)، دراسات في إقتصاديات الأعمال، بيروت: دار النهضة العربية.

10. الشيخ، عماد عبد الخالق، (2013)، التكلفة المستهدفة ودورها في دعم الميزة التنافسية، رسالة ماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
11. العشيش، صالح، (1997)، هندسة القيمة النظرية والتطبيق، عمان: دار وائل للنشر.
12. الكبجي، وائل، (2014)، مدى تطبيق التكلفة المستهدفة وهندسة القيمة كمدخل لتخفيض التكاليف في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، الجامعة الاردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 41 ، العدد ، ص ص 170- 190
13. بن بحوش، عثمان، (2008)، تخفيض التكاليف - كمدخل لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.
14. بوحنية، قوي، (2007)، إعادة هندسة الأداء الجامعي، مقاربة معاصرة، إندونيسيا، مؤسسة الإبداع العلمي، مجلة الباحث، العدد 5، ص ص 21-36
15. حسن، صالح جلال، وحنفي، محمد سيد، (2018)، استخدام أسلوب هندسة القيمة كمدخل لتخفيض التكاليف في الشركات الصناعية، دراسة ميدانية علي عينة من الشركات الصناعية السودانية، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد1، ص ص 105-121
16. حسن، محمود محمد، (2010)، مدي مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية، الاردن، جامعة اربد، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية، 23-26 نوفمبر، ص ص635- 649
17. جاسم، رغد هاشم، (2011)، مساهمة هندسة القيمة بتخفيض التكاليف على أساس الأنشطة ، بغداد، جامعة بغداد، مجلة كلية التربية، العدد 4، المجلد2، ص ص 91-108
18. جندي، محمد سعيد محمد، (2006)، إطار مفاهيمي لزيادة فعالية نظام التكاليف المستهدفة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية تجارة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 3، ص ص313 - 331
19. خليل، محمد أحمد، (2004)، التكاليف في الوحدات الصناعية، القاهرة: دار الجامعات المصرية.
20. سالم، منير محمود، (2000)، محاسبة التكاليف - المبادئ العلمية والعملية، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
21. ظاظا، زينا عمر، (2017)، أثر تطبيق أسلوب التكلفة المستهدفة على الجودة بالشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الاعمال ، جامعة الإسراء، الاردن.
22. عبد الدائم، احمد، (1999)، تخفيض تكاليف المنتج بإستخدام أسلوب تحليل القيمة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
23. عبد الدايم، صفاء، (2001)، نحو إطار مقترح لإدارة التكلفة المستهدفة في بيئة التصنيع الحديثة، القاهرة، جامعة عين شمس، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد3 ، ص ص464- 482
24. عبد الله، خالد محمد احمد، ومنصور، فتح الرحمن الحسن،(2015)، التكامل بين أسلوبي التكلفة المستهدفة (TC) والتكلفة على اساس النشاط (APC) كأداة لإدارة التكلفة الاستراتيجية، الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد1، ص ص220 -236
25. لطفي، أمين السيد، (2007)، إدارة الأعمال باستخدام معلومات المحاسبة، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر.

26. محمود، فائزة إبراهيم، (1991)، تخفيض التكاليف بإستخدام أسلوب التحليل الشبكي، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
27. مصطفى، أماني زكريا، (2009)، دراسة تحليلية لأساليب ومداخل خفض التكلفة في ظل المتغيرات البيئية الحديثة -إطار مقترح للتطبيق في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.
28. يوسف، رؤى الهادي، (2014)، أسلوب التكلفة المستهدفة ودوره في خفض تكلفة الخدمات المصرفية، رسالة ماجستير في التكاليف والمحاسبة الإدارية، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
29. يوسف، زينب جبار، (2013)، أثر استخدام منحنى التعلم في ادارة وتخفيض التكاليف، البصرة: المعهد التقني، مجلة المعهد التقني، المجلد26، العدد4، ص ص 197- 216

التكاليف على اساس الانتاج المرن والقيمة المضافة للماء الصافي باستعمال تقنية انموذجا TARGET COST

Costs based on flexible production and The value added of pure water using technology Target cost model

- **م. امير عقيد كاظم العرداوي**، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق
- **ا. د. حيدر جواد كاظم المرشدي**، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق

الملخص:

تهدف الدراسة البحث للتعرف على واقع القيمة والقيمة المضافة للماء الصافي في قضاء المشخاب من خلال تحليل التكاليف على اساس الانتاج المرن وتقنية التكلفة المستهدفة اذ تتمحور مشكلة الدراسة بجانبين

- المشكلة الاقتصادية: ان النظام المحاسبي يختلف عن النظام الاقتصادي لاحتساب التكاليف؟ المطبق في دائرة قضاء المشخاب لا يحقق المعايير الاقتصادية المتعلقة بالقيمة والقيمة المضافة والقيمة المضافة التي تغطي تكاليف الانتاج والى جانب ذلك ان معظم المواد الاولية التي يتم بموجبها انتاج الماء الصافي غير مدعومة من قبل الدولة وانما يتم شراؤها من الاسواق المحلية فترتفع تكاليف الانتاج وتنخفض القيمة والقيمة المضافة لعدم وجود مقايس انتاجية تحدد كمية صرف الماء الصافي في الدور السكنية لكي يتم تحديد واردات القيمة والقيمة المضافة لمنتج الماء الصافي
- المشكلة الاجتماعية: التجاوزات المجتمعية الناتجة من الدور السكنية المسجلة وغير المسجلة بالاشتراك في خدمة الصافي والتي تدفع قيمة الفاتورة المترتبة عليها شهريا وبالإضافة الى ذلك الهدر الواضح في كمية الماء الصافي بسبب سوء استهلاك شبكات الماء الصافي بطرق غير مشروعة ومخالفة للقانون.

الاستنتاجات: وعند احتساب التكاليف على اساس الانتاج المرن وتقنية التكلفة المستهدفة في بناء القيمة والقيمة المضافة قد توصلت دراسة الى عدة استنتاجات اهمها: ربط المقايس في الدور السكنية لتحديد كمية صرف الماء الصافي وتوفير المواد الاولية من قبل الدولة وعدم شرائها من الاسواق المحلية والى جانب ذلك تطبيق اسلوب التكاليف على اساس الانتاج المرن وتفنية التكلفة المستهدفة بدل من النظام المحاسبي المطبقة

توصلت: تفعيل الانظمة والقوانين الرقابة المتعارف عليها من قبل السلطات الحكومية على الدور السكنية المسجلة والغير مسجلة بالاشتراك الشهري المترتب عليهم (دفع قيمة الفاتورة) والحد من التجاوزات الناتجة من المجتمع.

Abstract

The research study aims to identify the reality of the value and added value of pure water in the district of Mishkhab through cost analysis based on flexible production and the targeted costing technique, as the problem of the study revolves around two aspects.

- The economic problem: Is the accounting system different from the economic system for calculating costs? The one applied in the Al-Mashkhab district does not meet the economic standards related to value, added value, and added value that covers production costs. In addition, most of the raw materials by which pure water is produced are not subsidized by the state, but are purchased from local markets, so production costs rise and value and added value decrease. Because there are no production standards that determine the amount of pure water discharge in residential homes, in order to determine the value imports and the added value of the pure water product.
- The social problem: the societal abuses resulting from registered and unregistered residential homes with pure water subscription that did not pay the value of the monthly bill incurred by them, in addition to that available waste in the amount of pure water due to illegal exploitation in most residential places.

Conclusions: When calculating the costs on the basis of flexible production and the targeted costing technique in building value and added value, a study has reached several conclusions, the most important of which are: linking measurements in the residential homes to determine the amount of net water drainage, providing raw materials by the state and not purchasing them from the local markets, and in addition to that, applying Costing method based on flexible production and target costing technology instead of the applied accounting system

I concluded: Activating the regulations and laws of control recognized by the government authorities on the registered and unregistered residential homes with the monthly subscription due on them (paying the bill value) and limiting the excesses resulting from the community.

Keywords: costs based on flexible production, target costing technology, added value.

الجانب النظري

1. مفهوم ومبادى التكاليف على اساس الانتاج المرن

1-1 مفهوم التكاليف على اساس الانتاج المرن:-

مفهوم التكاليف على اساس الانتاج المرن في بدايات ظهوره كان في الشركة العامة لصناعة السيارات (Toyota) منذ مطلع القرن العشرين في اليابان، اذ يرتكز هذا المفهوم على مبدأ تحليل وتحسين تدفق العمليات الانتاجية والقضاء على مصادر الهدر والضياع في انشطة التكاليف التشغلية واثبت جدواها في تلك الشركة من خلال النتائج التي قدمها على مستوى تخفيض التكلفة وتحقيق القيمة المضافة (Joe& Catherine, 2003:11) ومن هذا المنطق اصبح مفهوم التكاليف على اساس الانتاج المرن احدى تقنيات ادارة التكلفة الاستراتجية اذ يهتم بتفصيل تكلفة العمليات الانتاجية ابتداء من مراحل البحث والتطوير والتصميم المنتج وعرضه الى الزبون (المستهلك) بالتكلفة الاقل والجودة الافضل (Hansen,et.al.,2009:9) وفق الاسس التالية (الشمري،72:2011):

أ- تقليل تكلفة الانشطة التي لا تضيف قيمة في تدفق العملية الانتاجية

ب- تقليل وقت الدورة في تدفق العملية الانتاجية.

ج- تبسيط وتحسين الخطوط الانتاجية .

د- زيادة المرونة في المخرجات الانتاجية .

هـ- التركيز بصورة مستمرة على سيطرة العملية الانتاجية .

و- تقليل مصادر الهدر والضياع في العملية الانتاجية وتحقيق رغبة الزبون من المنتج المصنع .

2-1 مبادى التكاليف على اساس الانتاج المرن :-

هناك العديد من المبادى الاساسية التي يرتكز عليها نظام التكاليف على اساس الانتاج المرن في ادارة التكلفة الصناعية فمن اهمها(Wilson,2010,59) :

أ- خلق القيمة

ب- تخفيض التكلفة

ج- الجودة في الانتاج

ولتحقيق ذلك لابد للوحدات الاقتصادية ان تدير عملياتها الانتاجية (المدخلات وتحويلها الى مخرجات ذات اكثر) من خلال الاسس التالية :

- **البحث والتطوير:** تصميم المنتج وفق تفضيلات الزبون (Davis, et.al, 2003, 559).
- **تصنيع المنتج :** تحويل مدخلات المواد الخام إلى مخرجات تامة الصنع وفق التصاميم التي تم تحديدها وتخطيطها (الشعباني، 2012: 208).

- **تخفيض كمية المخزون :** يعتبر المخزون من أكثر الموجودات تكلفة على الوحدات الاقتصادية ومن جانب آخر فإن تخفيض المخزون قد يؤدي إلى توقف تدفق العملية الإنتاجية فلابد للوحدات الاقتصادية ان تقوم على إجراء موازنة مابين مقدار الاستثمار المتاح ومابين الخدمة المقدمة للزبون (المستهلك) من اجل تخفيض نسبة المخزون وتخلص من التلف المتراكم قد يحمل الوحدة الاقتصادية تكلفة اضافية على وحدة المنتج (الدباغ ، حسن ،107:2010).
- **الصيانة الوقائية :** عندما يتم التوقف في تدفق العملية الانتاجية نتيجة العطل او اي خلل فني في المكائن او المعدات الصناعية يجب معالجتها وتفاديها باسرع مايمكن من خلال تصليح العطل او تبديل الاجزاء التالفة قبل ان يحدث اخفاق في تدفق العملية الانتاجية (البرداني،2014: 27)
- **الرقابة الشاملة على الجودة :** تبدأ مع بداية تخطيط وتصميم المنتج وتنتهي عندما يتم تحويل المدخلات الى مخرجات تامة الصنع ومن ثم تقديمها الى الزبون (المستهلك) طبقا للمواصفات والقياسات المطلوبة في تصميم جودة المنتج وتدار من قبل الافراد العاملين والمسؤولين في ادارة العملية الانتاجية(Nicholas, et.al: 22. 2001,406)
- **تطوير العلاقة مع المجهزين :** تعتمد على مبدأ العمل المستمر بين المجهز والزبون من خلال حل مشاكلهم وتلبية متطلباتهم ، ومعاملتهم باحترام وبجدية افضل من منافسيها ، التواصل الدائم مع مشاعرهم وأحاسيسهم إذ إن سلوك الوحدة الاقتصادية في سوق العمل يتطلب تحقيق هذه الأمور من اجل بناء سمعتها ومكانتها في سوق العمل (إسماعيل،2009: 244).

2. مفهوم القيمة والقيمة المضافة وفق تكلفة الانتاج المرن :

مفهوم القيمة والقيمة المضافة ظهر مؤخراً في عالم الأعمال كمفهوم شائع يسمى بالقيمة النقدية يعتبر ايراد متحقق من جانب الوحدة الاقتصادية ومن الجانب الزبون (المستهلك) السعر الذي يدفعة مقابل حصوله على السلعة او الخدمة المقدمة وعلى هذا الاساس :

أ- القيمة من قبل (Bannock): بأنها مقياس المنفعة التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من خلال بيع منتجاتها او تقديم خدماتها الى الزبون(Bannock,1997:22) بينما يستنتج (Scott) القيمة بأنها حاصل الفرق بين يستثمره أصحاب رأس المال في انتاج المنتج او تقديم الخدمة وما يحصل علية من عملية بيع تلك المنتجات الخدمات التي انتجهاالوحدة الاقتصادية (Macdonald,2006,2) وعلى هذا الاساس ارتبط مفهوم القيمة والقيمة المضافة بمفهوم تكلفة الانتاج المرن. اذ حددها كل من: (الشعباني، 2012: 29)(حازم &اليامور،2010 :234)

ب- القيمة المضافة : تلك القيمة التي يقتنع الزبون (المستهلك) بأنها تضيف منفعة على وحدة المنتج المصنع وتستعمل الوحدات الاقتصادية هذا الاساس للفصل بين انشطة التكاليف التي تضيف قيمة وانشطة التكاليف التي لا تضيف قيمة على وحدة المنتج والعمل على تعزيز القيمة المضافة .

ج- القيمة الغير مضافة : تلك القيمة التي يقتنع الزبون (المستهلك) بأن اضافتها لا تضيف قيمة على وحدة المنتج المصنع وتستعمل الوحدات الاقتصادية هذا الاساس للفصل بين انشطة التكاليف التي تضيف قيمة وانشطة التكاليف التي لا تضيف قيمة على وحدة المنتج والعمل على تحسين او استبعادها تلك الانشطة التي لا تضيف قيمة

لغرض تخفيض التكلفة الانتاجية التي يمر بها المنتج دون تغير في القيمة من وجهة نظر الزبون(المستهلك) مثل أنشطة (التخزين، التعبئة والتسويق وإعادة عمليات التصنيع) .

ومن هذا المنطق يمكن تعريف القيمة المضافة بأنها المؤشر الاساس الذي يتم من خلاله تحديد القيمة التي تحققها الوحدة الاقتصادية عن طريق قياس الفرق بين المدخلات والمخرجات ويعبرعنها بوحدات نقدية (Mandal,2006:102) بينما يعرف (Kaplan) قيمة المضافة بأنها مجموعة متكاملة من العمليات الانتاجية المرتبط بعضها مع البعض الآخر لكي تخلق القيمة والقيمة المضافة على وحدة المنتج او الخدمة المقدمة للزبون (المستهلك) ابتداء من (تحويل مدخلات المواد الاولية الى منتجات تامة الصنع ومن ثم تسليمها إلى الزبون والتخلص منها بعد الاستعمال). والشكل رقم (1) يبين روابط القيمة المضافة

الشكل رقم (1) رو ابط القيمة المضافة

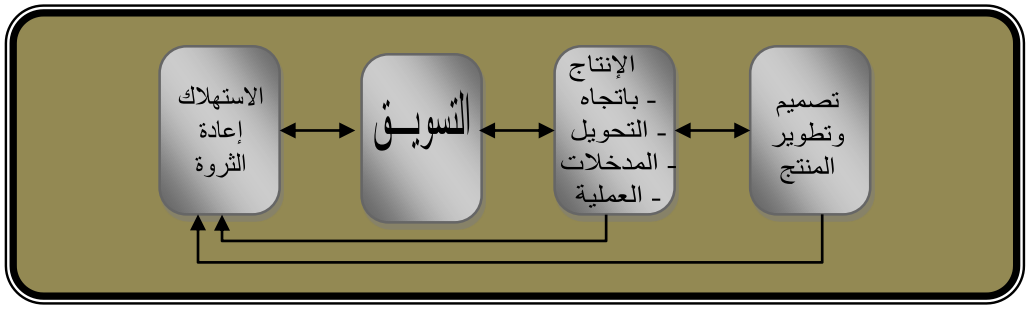

Source: Kaplan, Raphael,2000: 4, "The four stage Model of cost system Design", Management Accounting.

3- مفهوم ومراحل تطبيق تقنية التكلفة المستهدفة وفق تكلفة الانتاج المرن

3-1 مفهوم التكلفة المستهدفة

لا شك ان مفهوم تقنية التكلفة المستهدفة ظهر نتيجة التحديات المختلفة في مجال العولمة والميزة التنافسية المستدامة وبنفس الوقت تعالج قصور النظم والنظريات التقليدية في محاسبة التكاليف التي ترتكز على تكاليف الانتاجية فقط اما تكاليف ما قبل وبعد الانتاج تتجاهلها ، ولم يعد هذا الأسلوب يتناسب مع التطورات التكنلوجية في بيئة التصنيع الحديث (الركابي، 2010: 7) وعند ظهور المدخل الحديث في محاسبة التكاليف اخذ يرتكز على تكلفة المراحل الانتاجية اذ يبداء من (مرحلة البحث والتطوير(التصميم التفصيلي للمنتج) وحتى تقديمه الى الزبون (المستهلك) بشكل نهائي من اجل تحديد التكلفة التي تضيف قيمة واستبعاد التكلفة التي لا تضيف قيمة على مدى دورة حياة التكاليف والهدف من ذلك هو تخفيض التكلفة وزيادة الارباح (السيد،2004: 19) ومن هذا المنطق ان تقنية التكلفة المستهدفة تتكامل مع تكلفة الانتاج المرن في صناعة القيمة والقيمة المضافة وفق الاستراتجيات الاتية : (الموسوي،2008: 19)

أ- تحديد السعر يؤدي إلى اقتصاديا.

ب- تحديد القيمة المضافة للمنتج.

ج- التركيز على عملية التصميم

د- التنسيق بين الانشطة الانتاجية.

هـ- تخفيض تكاليف دورة حياة المنتج

و- التركيز على المستهلك النهائي للمنتج

2-3 مراحل تطبيق تقنية التكلفة المستهدفة وفق تكلفة الانتاج المرن

هناك أربعة مراحل اساسية يتم من خلالها تطبيق التكامل بين تقنية التكلفة المستهدفة وتكلفة الانتاج المرن لتحديد القيمة والقيمة المضافة في انشطة التكاليف :

المرحلة الأولى: دراسة وتحليل مستوى سوق العمل: الاهتمام بمتطلبات المجتمع من أجل سد حاجاتهم وتحقيق رغباتهم (صالح، 2014: 36).

المرحلة الثانية : تحديد السعر المستهدف: تحديد القيمة النقدية التي يدفعها الزبون من اجل شراء السلعة او الخدمة المقدمة لهم من قبل الوحدة الاقتصادية .(Horngren, et. al., 2021, p425) .

المرحلة الثالثة : تحديد هامش الربح المستهدف : تحديد هامش الربح المستهدف على أساس معدل العائد المستهدف على أصول أو على أساس العائد على المبيعات(Cooper&slaginulde,1997:167).

المرحلة الرابعة : اشتقاق معادلة التكلفة المستهدفة: يتم حساب التكلفة المستهدفة وفق المعادلة التالية :

التكلفة المستهدفة= سعر البيع المستهدف– الربح المستهدف

المرحلة الخامسة : تحليل القيمة والقيمة المضافة : لتحقيق التكامل بين تكلفة الانتاج المرن وتقنية التكلفة المستهدفة يتطلب اجراء تحليل مفصل عن القيمة الانتاجية بواسطة التقييم المنتظم لجميع وظائف سلسلة القيمة التي يتم من خلالها تحليل الانشطة الانتاجية إلى أنشطة تضيف قيمة ولا يمكن استبعادها من وجهة نظر الزبون ، وأنشطة لا تضيف قيمة ويمكن استبعادها بهدف تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتج وفق تفضيلات ومتطلبات و احتياجات رغبة الزبون (صالح، 2014: 36).

الجانب العملي نبذه مختصرة عن فرع ماء قضاء المشخاب

تم تأسيس فرع ماء قضاء المشخاب في عام 1972 تعد احدى تشكيلات مديرية ماء محافظة النجف الاشرف والتابعة الى وزارة البلديات والإعمار والاسكان العامة، تكمن أهمية فرع ماء قضاء المشخاب بما تنتجة من الماء الصافي وبطاقة تبلغ (18288000م^3) لسد حاجة المستهلكين المحليين الماء الصافي فهي تقدم خدمة انتاجية لأكثر من 12000 الف دار سكنية وعلى مدار 24 ساعة، والجدول التالي يبين توزيع محطات الماء الصافي في الدور السكنية في قضاء المشخاب لسنة 2021

جدول (1) توزيع محطات الماء الصافي في الدور السكنية في قضاء المشخاب لسنة 2021

ت	محطات الماء الصافي	موقع	الانتاج السنوي م^3	الدور السكنية	
				المشتركة بدفع فواتير الانتاج (الماء الصافي)	غير المشتركة بدفع فواتير الانتاج (الماء الصافي)
1	مشرع الماء الجديد	مركز القضاء	11520000	937	482
2	مشروع الماء القديم	مركز القضاء	2880000	864	446

3	مجمعات الماء راك الحصوة	خارج القضاء	576000	847	320
4	مجمعات الماءالهارمية	خارج القضاء	576000	832	339
5	مجمعات الماء شلال	خارج القضاء	576000	814	385
6	مجمعات الماء دبينية	خارج القضاء	576000	793	370
7	مجمعات الماء صدرين	خارج القضاء	576000	785	361
8	مجمعات الماء سيد نور	خارج القضاء	576000	626	371
9	مجمعات الماء دلكة	خارج القضاء	144000	603	336
10	مجمعات الماء ام عردة	خارج القضاء	144000	483	310
11	مجمعات ماء ابو كريصة	خارج القضاء	144000	416	280
المجموع الكلي			18288000	8000	4000

المصدر / عداد الباحث بالاعتماد على قسم التخطيط والانتاج لسنة 2021

يلاحظ من الجدول ان الدور السكنية المشتركة بدفع فواتير انتاج الماء الصافي تبلغ (8000) اما الدور السكنية غير المشتركة التي لم تدفع فواتير انتاج الماء الصافي تبلغ (4000) ، هذا الاساس سيتم تحديد المضافة والقيمة غير مضافة من ايرادات بيع الماء الصافي في الدور السكنية المشتركة والغير مشتركة بدفع فواتير انتاج الماء الصافي وفق الخطوات الاتية:

اولا : تحديد كميات صرف الماء الصافي في الدور السكنية في قضاء المشخاب

يجهز فرع ماء قضاء المشخاب من الماء الصافي 12000 دار سكنية عن طريق محطات التصفية والبالغ عددها (11) محطة انتاجية تنتج الماء الصافي لسد حاجات ومتطلبات المجتمع اذ تصل الطاقة الانتاجية (18288000م^3) وبتكلفة انتاجية تبلغ (3052254800 الف دينار) وعند تطبيق التكاليف على اساس الانتاج المرن لتحديد القيمة المضافة وغير المضافة يتطلب :

- وضع المقايس في الدور السكنية لتحديد كمية صرف الماء الصافي
- تحديد سعر م^3 للماء الصافي 170 دينار

والجدول التالي يبين كمية صرف الماء الصافي وسعر م^3 وفق نظام العدادات في الدور السكنية المشتركة والغير المشتركة بدفع فواتير انتاج الماء الصافي لسنة 2021

جدول رقم (2) كمية صرف الماء الصافي وسعر م^3 وفق نظام العدادات لسنة 2021

ت	محطات الماء الصافي	التكلفة الانتاجية	سعر م^3 بالدينار	كميات الانتاج في الدور السكنية المشتركة		كميات الانتاج في الدور السكنية الغيرالمشتركة
				تدفع فواتير الانتاج م^3	لم تدفع فواتير الانتاج م^3	لم تدفع فواتير الانتاج م^3
1	مشرع الماء الجديد	727,923,500	170	143860	125340	143860
2	مشروع الماء القديم	457,843,200	170	145470	125560	145470

3	مجمعات الماء راك الحصوة	297,268,000	170	141310	124730	141310
4	مجمعات الماءالهارمية	283,368,240	170	133570	116400	133570
5	مجمعات الماء شلال	290,386,100	170	136440	114400	136440
6	مجمعات الماء دبينية	285,861,240	170	127230	46300	127230
7	مجمعات الماء صدرين	258,368,200	170	128650	54700	128650
8	مجمعات الماء سيد نور	212,268,000	170	124320	36800	124320
9	مجمعات الماء دلكة	89,778,160	170	125120	37890	125120
10	مجمعات الماء ام عردة	74,671,160	170	127730	37780	127730
11	مجمعات ماء ابو كريصة	74,519,000	170	125820	18480	125820
المجموع الكلي		3,052,254,800		15990100	1459520	838380

المصدر / عداد الباحث بالاعتماد على حساب الكلفة وقسم الانتاج لسنة 2021

ثانيا : تحديد قيمة الايرادات في فرع ماء قضاء المشخاب

الايرادات تمثل بالقيمة النقدية التي تحصل عليها فرع ماء قضاء المشخاب مقابل بيع منتجاتها(للماء الصافي) الى المستهلك النهائي ، ويتم قياس تلك القيمة وفق المعادلة التالية :

الايرادات = السعر م^3 X كمية الانتاج م^3

والجدول التالي يبين قيمة الايرادات المتحققة غير متحققة من بيع منتج الماء الصافي في الدور السكنية المشتركة غير المشتركة بدفع فواتير الانتاج وفق الجدول التالي .

جدول رقم (3) قيمة الايرادات المتحققة والغير متحققة من بيع منتج الماء الصافي في الدور السكنية المشتركة غير المشتركة بدفع فواتير الانتاج لسنة 2021

ت	محطات الماء الصافي	الايرادات في الدور السكنية المشتركة		الايرادات في الدور السكنية الغير المشتركة
		ايرادات متحققة	ايرادات غير متحقق	ايرادات غير متحقق
1	مشرع الماء الجديد	24456200	21307800	24456200
2	مشروع الماء القديم	24729900	21345200	24729900
3	مجمعات الماء راك الحصوة	24022700	21204100	24022700
4	مجمعات الماءالهارمية	22706900	19788000	22706900
5	مجمعات الماء شلال	23194800	19448000	23194800
6	مجمعات الماء دبينية	21629100	7871000	21629100
7	مجمعات الماء صدرين	21870500	9299000	21870500
8	مجمعات الماء سيد نور	21134400	6256000	21134400
9	مجمعات الماء دلكة	21270400	6441300	21270400
10	مجمعات الماء ام عردة	21714100	6422600	21714100
11	مجمعات ماء ابو كريصة	21389400	3141600	21389400

المجموع الكلي	2718317000	248118400	142524600

المصدر / عداد الباحث بالاعتماد على جدول (2)

يلاحظ من الجدول رقم (2) الآتي:-

1. الايرادات غير المتحققة في الدور السكنية المشتركة بدفع فواتير انتاج الماء الصافي اذ تبلغ (248118400 م^3) اما في الدور السكنية الغير مشتركة بدفع فواتير انتاج الماء الصافي اذ تبلغ (142524600 م^3) تعتبر خسارة على فرع ماء قضاء المشخاب .
2. الايرادات المتحققة في الدور السكنية المشتركة بدفع فواتير انتاج الماء الصافي اذ تبلغ (2718317000 م^3) وعند مقارنتها بالتكلفة الانتاجية (3052254800 م^3) التي تصرفها فرع ماء قضاء المشخاب من اجل انتاج الماء الصافي تصبح خسارة بمقدار (333937800 م^3) نتيجة ذلك هو :

أ- السلطات الحكومية والجهات الرقابية لم تحاسب المقصرين او المتجاوزين على اشتراكات الماء الصافي غير المدفوعة (فواتير الانتاج) من قبل المشتركين.

ب- السلطات الحكومية والجهات الرقابية لم تضع حدا للتجاوزات على شبكات انابيب الماء الصافي من قبل المحلي مما ادى الى ارتفاع عدد التجاوزات في الدور السكنية غير المشتركة والتي لم تدفع (فواتير الانتاج).

ج- تفشي ظاهرة استغلال الماء الصافي في معظم الدور السكنية كل(قرى والارياف) لاغراض الزراعة مما ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاجية انخفاض قيمة الايرادات

د- لا توجد عدادات مقايس يتم بموجبها تحديد كمية صرف الماء الصافي وفق محاسبة فرع ماء المشخاب وذلك لاعتماده على اساليب كلفوية تقليدية في تحديد كمية صرف الماء الصافي مما ادى الى انخفاض قيمة الايرادات .

وعلى هذا الاساس تتم معالجة تلك المشاكل وفق تقنية التكاليف على اساس الانتاج المرن والقيمة المضافة بناء على الخطوات التالية :

1. تفعيل الانظمة والقوانين من قبل السلطات الحكومية والجهات الرقابية التي يتم بموجبها محاسبة المقصرين والمتجاوزين على خدمة الماء الصافي في الدور السكنية المشتركة غير المشتركة بمنظومة انتاج في فرع ماء قضاء المشخاب .
2. انشاء العدادات والمقايس اللازمة من اجل تحديد كمية صرف الماء الصافي في الدور السكنية المشتركة والغير مشتركة تحديد قيمة الايرادات الى جانب ذلك محاسبة المقصرين والمتجاوزين الذين لم يدفعون قيمة (فواتير الانتاج)
3. تحديد سعر م^3 للماء الصافي (170)دينار من قبل فرع ماء المشخاب من اجل تلافي هدر كمية صرف الماء وشعور المواطن بمسؤلية تلك المنظومة الانتاجية بأنها ملك للمجتمع باكملة

4. العمل على عدم اقامة اي دار سكنية دون اخذ موافقة مديرية البلدية فرع قضاء المشخاب من اجل تنظيم الاشتراكات المتعلقة بخدمة المدينة

وفي حالة ان لم تتمكن السلطات الحكومية من معالجة تلك الظاهرة من خلال الطرق التي تم طرحها يجب على فرع ماء قضاء المشخاب ان تخلق القيمة والقيمة المضافة وفق تكامل التكاليف على اساس الانتاج المرن وتقنية التكلفة المستهدفة وفق الخطوات الاتية :

1. تحديد المراحل الانتاجية التي يمربها المنتج المرن من الماء الصافي :

حسب مفهوم تكلفة الانتاج المرن والقيمة الانتاجية المضافة ان عملية تصنيع الماء الصافي يمر بعدة مراحل انتاجية فمن اهمها :

أ- مراحل الانتاج الرئيسة: في هذا المرحل العمليات الانتاجية تتدخل بصورة مباشرة بإنتاج وتصميم المنتج ابتداء من المواد الاولية وحتى تقديمه للزبون (المستهلك)، أذ تتضمن أربعة مراحل انتاجية ، وهي :(محطات السحب، احواض الترسيب ، الفلاتر والمرشحات ، محطات الكلور)

ب- مراحل الانتاج المساندة: في هذا المراحل تؤدي خدمات انتاجية (مساندة للانتاج) خلال عملية إنتاج وتصميم للمنتج ، أذ تتضمن ثلاث مراحل انتاجية ، وهي(الطاقة الكهربائية ، الطاقة الميكانيكية ، الصيانة)

ج- مراحل الادارة والتسويق: تلك المراحل التي تؤدي خدماتها الادارية والتسويقية في فرع ماء قضاء المشخاب بهدف ايصال المنتج الى (المستهلك) بشكل أفضل.

2. تحديد التكلفة المستهدفة وفق نظام التكاليف على اساس الانتاج المرن :

لتحديد التكلفة المستهدفة في فرع ماء قضاء المشخاب من اجل تخفيض تكلفة وتحسين قيمة المنتج تتم من خلال الاتي:

- تحديد السعر : يتمثل بالقيمة النقدية التي يتم دفعها مقابل المستهلك النهائي من اجل الحصول على كمية الماء الصافية وفق عملية الانتاج المرن
- تحديد الربح المستهدف : الربح الذي يرغب به فرع ماء قضاء المشخاب لابد ان يتم من خلال تقليل تكاليف الانتاج وخلق القيمة المضافة عبر نظام تكاليف الانتاج المرن.
- تحديد التكلفة طبقا لنظام تكاليف الانتاج المرن: تتمثل بالسعر مطروحا من الربح المستهدف * الانتاج المدفوع سنويا

الجدول التالي يبين التكلفة المستهدفة سنويا في فرع ماء قضاء المشخاب لسنة 2021

جدول رقم (3) التكلفة المستهدفة سنويا في فرع ماء قضاء المشخاب 2021

ت	محطات الماء الصافي	السعر بالدينار	نسبة المرغوب بها	الربح المستهدف بالدينار	انتاج المدفوع سنويا	تكلفة المستهدفة سنويا
1	مشرع الماء الجديد	170	0.6	102	4076300	277188400

2	مشروع الماء القديم	170	0.4	68	2549000	259998000
3	مجمعات الماء راك الحصوة	170	0.5	85	1623250	137976250
4	مجمعات الماءالهارمية	170	0.3	51	1525160	181494040
5	مجمعات الماء شلال	170	0.5	85	1427220	121313700
6	مجمعات الماء دبينية	170	0.2	34	1445100	196533600
7	مجمعات الماء صدرين	170	0.3	51	1268530	150955070
8	مجمعات الماء سيد نور	170	0.4	68	1083660	129467520
9	مجمعات الماء دلكة	170	0.3	51	338250	110533320
10	مجمعات الماء ام عردة	170	0.3	51	326620	40251750
11		170	0.2	680	15990100	1559585270
المجموع الكلي				36480	482290	2426996160

المصدر / عداد الباحث بالاعتماد حساب قسم التكلفة والانتاج و جدول (2)

3. تحديد القيمة المضافة واستبعاد القيمة غير المضافة :

بناء على تكامل التكاليف على اساس الانتاج المرن وتقنية التكلفة المستهدفة من اجل خلق القيمة المضافة واستبعاد القيمة غير المضافة من اجل نمو الايرادات المتحققة وتخفيض التكلفة الانتاجية في فرع ماء قضاء المشخاب والمحافظة على المشتركين يتم تحديد ذلك من خلال المعادلات الاتي :

أ- الانحراف الصناعي في القيمة = التكلفة الانتاجية – التكلفة المستهدفة

ب- التكلفة لا تضيف قيمة = الانحراف الصناعي في القيمة / كميات الانتاج في الدور السكنية المشتركة

ج- تكلفة القيمة وفق محاسبة ماء قضاء المشخاب = التكلفة الانتاجية / كميات الانتاج في الدور السكنية المشتركة

د- التكاليف الصناعية وفق التكاليف على اساس الانتاج المرن =تكلفة القيمة وفق محاسبة ماء قضاء المشخاب - التكلفة لا تضيف قيمة

هـ- صافي الربح = التكلفة الصناعية وفق التكاليف على اساس الانتاج المرن – السعر

الجدولذ التالي يبين صافي ربح فرع ماء قضاء المشخاب وفق التكاليف على اساس الانتاج المرن وتقنية التكلفة المستهدفة لسنة 2021

جدول رقم (4) صافي ربح ماء قضاء المشخاب وفق التكاليف على اساس الانتاج المرن وتقنية المستهدفة لسنة 2021

ت	محطات الماء الصافي	التكلفة الانتاجية	تكلفة المستهدفة	الانحراف الصناعي في القيمة	التكلفة لا تضيف قيمة م^3 بالدينار	تكلفة قيمة وفق محاسبة ماء قضاء المشخاب م^3 بالدينار	تكلفة الصناعية وفق التكاليف على اساس الانتاج المرن م^3 بالدينار	السعر م^3 بالدينار	صافي ربح م^3 بالدين ار
1	مشرع الماء الجديد	727,923,500	277188400	450,735,100	110	178	68	170	102
2	مشروع الماء القديم	457,843,200	259998000	197,845,200	77	179	102	170	68
3	مجمعات الماء راك الحصوة	297,268,000	137976250	159,291,750	98	183	85	170	85
4	مجمعات الماءالهارمية	283,368,240	181494040	101,874,200	66	185	119	170	51
5	مجمعات الماء شلال	290,386,100	121313700	169,072,400	118	203	85	170	85
6	مجمعات الماء دبينية	285,861,240	196533600	89,327,640	61	197	136	170	34
7	مجمعات الماء صدرين	258,368,200	150955070	107,413,130	84	203	119	170	51
8	مجمعات الماء سيد نور	212,268,000	129467520	101,734,680	93	195	102	170	68
9	مجمعات الماء دلكة	89,778,160	110533320	49,526,410	146	265	119	170	51
10	مجمعات الماء ام عردة	74,671,160	40251750	35,803,380	109	228	119	170	51
11	مجمعات ماء ابو كريصة	74,519,000	1559585270	30,045,640	91	227	136	170	34
		3,052,254,800	2426996160	1492669530	1053	2243	1190		680

المصدر / عداد الباحث بالاعتماد حساب قسم التكلفة والانتاج و جدول (2-3)

يلاحظ من الجدول(4)ان التكاليف التي لا تضيف قيمة على وحدة المنتج قد بلغت (1053 م^3) وعند استبعادها من التكلفة الانتاجية للماء الصافي التي تنتجها محاسبة ماء قضاء المشخاب (2243 م^) ستصبح التكلفة الانتاجية (1190م^3) والايراد المتحقق وفق التكامل التكاليف على اساس الانتاج المرن وتقنية التكلفة المستهدفة اذ تصبح القيمة

وصافي الربح هو(680 م^3) في جميع محطات انتاج الماء الصافي . وعلية يجب على فرع الماء الصافي في قضاء المشخاب ان يطبق احتساب التكاليف على اساس الانتاج المرن والقيمة المضافة وفق تقنية التكلفة المستهدفة بدل من النظام المحاسبي المطبق لديها

الاستنتاجات :

1- امكانية الحفاظ على جودة العملية المحاسبية في فرع ماء المشخاب لاعادة احتساب الربح بطريقة تستوعب تخفيض الكلف طبقا لتقنية تكاليف الانتاج المرن ، ومنه الحفاظ على ارباح المشروع .
2- تشخيص الجدوى الاقتصادية الشاملة للكلف والايرادات تبعا لتقنية التكاليف والانتاج المرن ، التي مكنت المؤسسة الخدمية من توفير الخدمة للسكان المحليين والحفاظ على استمراريتها واستدامتها .
3- للعمل على تحسين قطاع خدمة المياه في قضاء المشخاب لابد من تجاوز المشاكل المتعلقة بالرقابة وتطبيق القانون والتجاوزات المحفزة لارتفاع التكاليف الانتاجية ومايتعلق بنطام العدادات المحددة للماء المستهلك .

التوصيات

1- رسم خطة لقضاء المشخاب لتوفير مستلزمات استدامة تقديم الخدمة للمواطنين المحليين من خلال تطويق التجاوزات على نظام الدفع لفواتير تقيد الخدمة .
2- تنظيم قطاع السكن المحلي بخطة تؤمن الحفاظ على خدمة المياه في قضاء المشخاب .
3- رسم خطط لدائرة البلدية في قضاء المشخاب لتحديد الاشتراك الشهري وتنظيم عملية الاشتراك والدفع ومحاسبة الممتنعين قانونيا والمتجاوزين على شبكة المياه

لآئحة المراجع:

1. إسماعيل ،عواطف يونس ،(2009)," متطلبات التسويق بالعلاقات وأثرها في تعزيز العلاقة مع الزبون"، جامعة الموصل ،كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين العدد(95) مجلد (31).
2. البرداني، خلود وليد عيد،(2014)،"نظام تخطيط الموارد و نظام الانتاج في الوقت المحدد في تحقيق الاسبقيات التنافسية دراسة تطبيقية في شركة صناعة الادوية – عمان ",جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال .
3. حازم ،علي و الياسمور ،يونس (2010)،" استخدام نظام الإدارة على أساس الأنشطة ABM في تحديد فرص تخفيض التكلفة", دراسة حالة في معمل ألبان الموصل، جامعة الموصل ،كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين العدد(98) مجلد (3).
4. الدباغ ،محمد منيب محمود & حسين ، صفوان ياسين،(2010) ، "متطلبات تطبيق التصنيع الرشيق في الصناعة العراقية دراسة استطلاعية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/نينوى"، جامعة الموصل ،كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين العدد(97) مجلد (32).
5. الدباغ ،محمد منيب محمود ، حسن ، صفوان ياسين ،" متطلبات تطبيق التصنيع الرشيق في الصناعة العراقية "، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل ، تنمية الرافدين العدد 97،مجلد 32 ،2010

6. الركابي ،غسان ناجي شايب ،" أهمية التكلفة المستهدفة في تحسين الوضع التنافسي للشركة الصناعية الإلكترونية، رسالة ماجيستير ، الكلية التقنية ، بغداد ،2010 .
7. السيد ، علي مجاهد أحمد ،(2004)،" أطار أجزائي مقترح لتكامل أساليب ادارة التكلفة لتدعيم القدرة التنافسي لمنظمات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة"، كلية التجارة ، جامعة طنطا.
8. الشعباني ، صالح إبراهيم يونس،"(2010)،" التغير في استراتيجيات خفض الكلف وآثارها", جامعة الموصل ،كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تنمية الرافدين العدد(98) مجلد (32).
9. الشمري، خولة راضي عذاب، (2011)، " العلاقة التفاعلية بين التصنيع المتسارع والتصنيع الرشيق واثرها في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة "، رسالة ماجستير في كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة القادسية .
10. صالح، صباح فوزي،(2014)،" الإدارة الإستراتيجية للتكلفة ودورها في اتخاذ القرارات "،رسالة ماجستير ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
11. الموسوي ،خوله شهاب نجم ،(2006)،" اعتماد تحليل سلسلة القيمة مدخل لإدارة الكلف الإستراتيجية"، اطروحه دكتورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
12. Bannock, Graham et al. (1997). Dictionary of Economics, Penguin Books.
13. Cooper, R: And slaginulder, (Target costing and value engineering. Portland-or: Productivity Press and Montvale.Institute of Management Accounting S (1997)
14. Hansen, Don R.& Mowen, Maryanne M.& Guan, Liming,(2009)," Cost Management: Accounting and Control ",6thEd Ed, Thomson South-Western,U.S.A.
15. Horngren, Charles T.& Datar, Srikant M.& Rajan, Madhav V. ,(2012)," Cost Accounting A Managerial Emphasis", 14thEd, Pearson Prentice Hall Inc. , New Jersey.
16. Joe& Catherine, Stenzel, 2003, (From cost to performance Management) John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey. Internet Sites
17. Kaplan, Raphael,(2000), "The four stage Model of cost system Design", Management Accounting.
18. Macdonald scott S. and koch, Timothy w., management of banking, 6th edition, Thomson, 2006.
19. Madan,Pankaj,(2006),"Total Quality Management", 1th Ed, Publisher Kaishna Prakashan Media
20. Mark .M .Davis, Nicholas J.Aquilano & Richard B.Chase, 2003,"Fundamentals of Operations Management", 4th ed, Mc Graw Hill / Irwin inc ,N.J , U.S.A
21. Nicholas J.Aquilano, Richard B.Chase & F.Robert Jacobs, 2001,"Operations Management for Competitive Advantage", 9th ed, Mc Graw Hill / Irwin inc ,N.J, U.S.A
22. Wilson, L. (2010), " How to implement lean manufacturing .NY: The McGraw-Hill .

إختبار قدرة ديناميكيات منحنى فيلبس الكينزي في التأثير على معدل نمو إقتصاد السودان خلال الفترة من(2000–2022)

Testing the ability of Keynesian Phillips curve dynamics to affect the rate of Sudan economic growth during the period (2000-2022)

د. جارالنبي بابو جارالنبي ضحية

أستاذ الإقتصاد القياسي المشارك، جامعة السلام، السودان

الملخص:

إختبرت الدراسة قدرة ديناميكيات منحنى فيلبس الكينزي في التأثير على معدل نمو إقتصاد السودان خلال الفترة من 2000-2022م، وإستخدمت منهجية الإقتصاد القياسي من خلال نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي NARDL، وكشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية توازنية طويلة الأجل بين ديناميكيات منحنى فيلبس الكينزي ومعدل النمو الإقتصادي، والإختلال في التوازن يصحح بمقدار -3.27، أي خلال أربعة أشهر تقريباً، وأن الزيادة في معدلي التضخم والبطالة بنسبة 1% تؤدي إلى إنخفاض معدل النمو الإقتصادي بحوالي -015 ، -0.52، بينما إنخفاض معدل التضخم يؤدي إلى إنخفاض معدل النمو الإقتصادي، مما يعني أن معدل النمو غير مرن للإنخفاض في معدل التضخم، أما الإنخفاض في معدل البطالة بنسبة 1% يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو بحوالي 0.37، إلا أن هذه الزيادة غير معنوية إحصائياً، وأوصت بإختيار السياسة الإقتصادية المناسبة التي تعمل على تحقيق معدلات للتضخم والبطالة يكون مرغوب فيهما بقصد الوصول إلى مستوى أعلى من النمو الإقتصادي.

كلمات مفتاحية: ديناميكيات منحنى فيلبس الكينزي، معدل النمو الإقتصادي، نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي.

Abstract

The study testing the ability of Keynesian Phillips curve dynamics to affect the rate of Sudan economic growth during the period (2000-2022), and used the econometrics methodology through the non linear autoregressive distributed lagged mode (NARDL), and the results revealed that there is a long run equilibrium relationship between Keynesian Phillips curve dynamics and economic growth, the imbalance is corrected by -3.27, it takes about four months, and the increase in the inflation and unemployment rates by 1% leads to a decrease in the economic growth rate by -0.15, -0.52, while a decrease in the inflation rate leads to a decrease in the economic growth rate, which means that the growth rate is inflexible to a decrease in the inflation rate, and the decrease in the unemployment rate by 1%, leads to an increase in the growth rate by 0.37, but this increase is not statistically significant, it recommended that to choose the appropriate economic policy that works to achieve desirable rates of inflation and unemployment in order to reach a higher level of economic growth.

Keywords: Keynesian Phillips curve dynamics, economic growth, Non linear autoregressive distributed lagged model.

الإطار المنهجي للدراسة:

المقدمة:

أصبحت العديد من الدول الصناعية تعتمد في أنشطتها الإقتصادية على وضع منحنى فيلبس وما يشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما، و منحنى فيلبس يرى أن التضخم والبطالة لديهم علاقة مستقرة وعكسية، وتزعم النظرية أنه مع النمو الاقتصادي يأتي التضخم، والذي بدوره يجب أن يؤدي إلى المزيد من فرص العمل وإنخفاض معدل البطالة، ومع ذلك فإن المفهوم الأساسي قد ثبت إلى حد ما تجريبيًا بسبب حدوث الركود في عام 1970 عندما كانت هناك مستويات عالية من التضخم والبطالة على حد سواء أوما يسمى بالركود التضخمي (Stagflation)، أو بمعنى آخر وجود معدل ضعيف من البطالة يتناسب مع إرتفاع سريع في الأجور الإسمية و العكس، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين وهو ما يعني وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة.

أصبح إقتصاد السودان يعاني من الزيادة المستمرة في معدلات البطالة والتضخم مما أثر سلباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي أدى إى تدهور مستوى المعيشة وخاصةً الطبقات الفقيرة في المجتمع.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغتها في شكل أسئلة كما يلي:

ماهو أثر ديناميكيات منحنى فيلبس على معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في إقتصاد السودان؟

وكيف يمكن تقدير هذا الأثر؟

أهمية الدراسة:

إن تحليل قدرة ديناميكيات منحنى فيلبس في التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لإقتصاد السودان، يمكن من وضع السياسات الإقتصادية المناسبة التي تساعد السلطات الإقتصادية في الحد من آثارها السالبة على الإقتصاد والمجتمع.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إختبار قدرة ديناميكيات منحنى فيلبس(معدلي التضخم والبطالة) في التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في إقتصاد السودان خلال الفترة من 2000-2022م.

منهج الدراسة:

إستخدمت الدراسة منهجية الإقتصاد القياسي من خلال الإعتماد على تحليل بيانات السلاسل الزمنية Time Series Analysis ونموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي NARDL، خلال فترة الدراسة التي شهدت تقلبات إقتصادية شبه دورية في إقتصاد السودان.

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين ديناميكيات منحنى فيلبس ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.
- لديناميكيات منحنى فيلبس تأثير سالب على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- يوجد تضخم ركودي نتيجة للإرتفاع المتزامن في ديناميكيات منحنى فيلبس.

الدراسات السابقة:

- دراسة أنفال، بوكثير(2022)، أثر تخفيض البطالةعلى التضخم في ظل منحنى فيلبس بالجزائر، تهدف أساسا إلى معرفة مدى إنطباق منحنى فيلبس على الحالة الجزائرية من خلال معرفة مدى إنعكاسات تخفيض معدلات البطالة على معدلات التضخم خلال الفترة من 2001-2018 وهي الفترة الموافقة لتبني برامج الإنعاش الإقتصادي والتي كان أحد أهدافها الرئيسة تقليص معدلات البطالة، وتوصلت إلى أنه وبالرغم من طبيعة العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم إلا أن نسبة الإستجابة المحدودة تجعل من منحنى فيلبس غير صالح في الحالة الجزائرية، إذ أن التضخم حساس للبطالة وفق هذه المقاربة، وبالنسبة لحالة الجزائر فالبطالة لاتفسر سوى 11.92% من التقلبات الحادثة في التضخم وفقا لمعامل التحديد R^2 والبطالة ليس لها أثر معنوي على التضخم في حالة الجزائر وفقا لإحصائيةt ويرجع ضعف الإستجابة إلى الجمود النسبي في معدل التغير في الأجر النقدي نحو الإرتفاع.

- دراسة طهراوي(2022)، نمذجة قياسية لأثر منحنى فيلبس في النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 1991-2019، وهدفت إلى إبراز أثر العلاقة الموجودة بين المؤشرين الإقتصاديين واللذان يمثلان منحنى فيلبس وهما: معدلي البطالة و التضخم وأثرهما على النمو الإقتصادي من خلال دراسة العلاقة السببية بواسطة إختبار سببية تودا ياماموتو والتقدير القياسي بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، والتي بينت غياب أثر منحنى فيلبس إجمالاً على النمو الإقتصادي غير أنها أوضحت وجود أثر كل مؤشر على حده ، وبينت وجود علاقة سببية للمدى الطويل لأثر معدلات البطالة في النمو الإقتصادي كما بينت النمذجة القياسية وجود أثر للتضخم على النمو الإقتصادي في الأجل الطويل، وفي الأخير غياب السببية بين التضخم والبطالة وهو مايسمى بالركود التضخمي في الإقتصاد الجزا ئري.

- دراسة عصام(2020)، منحنى فيلبس الكينزي الجديد دراسة قياسية لعينة من الدول العربية خلال الفترة 2018 - 1991 ، وهدفت إلى تفسير ديناميكية التضخم في عينة من الدول العربية، وعملت على تقديرمنحنى فيلبس الأصلي، المدعم بالتوقعات المتكيفة ومنحنى فيليبس الكينزي الجديد بإستعمال أدوات القياس الإقتصادي لبيانات البانيل، وتوصلت إلى أن منحنى فيلبس الكينزي الجديد قادر على تفسير ديناميكية التضخم في الدول العربية إنطلاقا من سلامة النموذج المقدر من الناحية الإحصائية والإقتصادية، كما أكدت النماذج التقليدية عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم في الدول العربية في الأجل الطويل بسبب ضعف معامل التحديد وغياب معنوية المعالم.

- دراسة(Munir, 2014, pp. 35-45) ، البطالة والتضخم في ماليزيا بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ، هدفت إلى التحليل القياسي للعلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم في الدول النامية بصفة عامة وماليزيا بصفة خاصة، وإستخدمت نموذج تصحيح الخطأ، وتوصلت إلى وجود علاقة توازنية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في ماليزيا، وبالتالي فان نتائج هذه الدراسة تدعم صحة فرضية منحنى فيلبس.

- دراسة حامد(2013)، أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على مستويات الأجورفي السودان للفترة(1970-2009) ، قامت هذه الدراسة بصياغة نموذج قياسي آني ضم خمس معادلات تخص متغيرات الاقتصاد الكلي حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل واوصت الدراسة بالاهتمام بالبطالة لاثرها السلبي على الاقتصاد وربط زيادة الاجور بزيادة الانتاج ، عدم تمويل الزيادات في الأجور تمويلاً تضخمياً لأن ذلك يؤدي الى زيادة الأسعار وبالتالي إرتفاع تكاليف المعيشة الأمر الذي يقود حتماً إلى تآكل الأجور.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

ديناميكيات منحنى فيلبس والنمو الإقتصادي في السودان:

يعتبر معدل التضخم ومعدل البطالة من المؤشرات الرئيسة ذات التأثير المباشر على معدل نمو الإقتصاد الكلي، وأكد ألبان فيلبس (Alban Phillips 1914 – 1975) من خلال بحثه في الإقتصاد البريطاني خلال الفترة من (1861 – 1957) أن العلاقة بين معدل التغير في الأجور الكلية ومعدل البطالة علاقة عكسية غير خطية(عصام، 2020، ص2)، حيث أنه في ظل ظروف الرواج، يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات و الطلب على العمل ويقل معدل البطالة، وفي نفس الوقت تزداد الأجور ومن ثم الدخل والطلب على السلع وبالتالي ترتفع الأسعار، ويحدث العكس في حالة الركود والكساد.

ذهب أتباع المنهج الكينزي إلى أن أساس تحليل ديناميكيات منحنى فيلبس يكمن في المبادلة بين معدلي البطالة والتضخم ، بمعنى أنه كلما إرتفع معدل التضخم سيرتفع الناتج وينخفض معدل البطالة، وأن مرونة الأسعار والأجور وفائض عرض العمل تعتبر أدوات ضغط لقبول العمل بأجر منخفض(صالح، 2013 ، الصفحات، 358-359)، ووفقاً لفرضية منحنى فيلبس، أنه عندما يكون معدل البطالة منخفضاً، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات والخدمات، ونتيجة لذلك ترتفع الأسعار في الإقتصاد وتزيد معدلات التضخم، وعندما يكون معدل البطالة مرتفعاً، يحدث إنخفاض في إجمالي الطلب، مما يؤدي إلى إنخفاض الأسعار، ويشير هذا إلى أنه من الصعب تحقيق أهداف الإقتصاد الكلي المتمثلة في إرتفاع معدلات التوظيف وإنخفاض التضخم.

يشير النمو الإقتصادي الإسمي إلى الإرتفاع الكامل في قيمة المنتجات والخدمات عبر الوقت، إلا أنه يمكن أن تؤدي زيادة المستوى العام للأسعار في الإقتصاد إلى رفع قيمة المنتجات والخدمات، ولذلك عند حساب معدل النمو الإقتصادي الإسمي لا يؤخذ تأثير التضخم في الإعتبار، وبناءً على ذلك فإن معدل النمو الحقيقي للإقتصاد ينتج عن طرح النسبة المئوية للإرتفاع في المستوى العام للأسعار من معدل النمو الإسمي، أي من خلال فصل تأثير التضخم، وهذا يصور النمو الفعلي في الحجم الحقيقي للسلع والخدمات في الإقتصاد، أما إذا وصل معدل البطالة إلى مستوى منخفض على مستوى الإقتصاد الكلي، هذا يعني أنه تم توظيف المزيد من العمالة المنتجة التي تعمل على زيادة الناتج مما يشير إلى أن الإقتصاد سينمو بمعدل حقيقي سريع يوفر الطلب الإجمالي للإقتصاد الكلي، والعكس عندما يكون معدل البطالة مرتفعاً، يكون هناك المزيد من الأشخاص العاطلين، مما قد يشير إلى أن الإقتصاد ينتج ناتجاً حقيقياً أقل بشكل عام.

- تطور التضخم في إقتصاد السودان:

نلاحظ من الشكل رقم(1)، أن الفترة من 2000-2022م شهدت تطور غير منتظم لمعدل التضخم في إقتصاد السودان، وقد بلغ أدنى معدل للتضخم حوالي 4.9% في العام 2001، وكان لإستخراج وتصدير بترول السودان أثراً كبيراً على هذا الإنخفاض، بينما بلغ أعلى معدل له في العام 2021م حوالي 359%، وجاء هذا الإرتفاع كنتيجة لتدهور الإوضاع السياسية و الإقتصادية وتبني بعض السياسات مثل(رفع الدعم عن السلع الضرورية، تعويم العملة).

شكل رقم(1): تطور معدل التضخم في السودان خلال الفترة 2000-2022

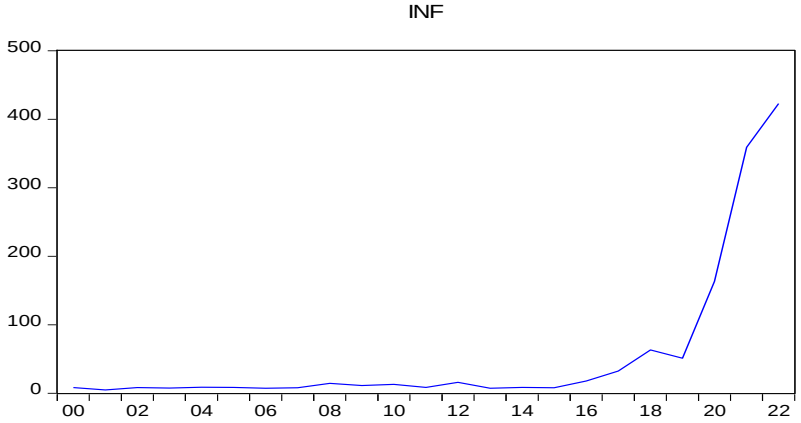

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

- تطور البطالة في إقتصاد السودان:

شهد معدل البطالة في إقتصاد السودان تذبذباً ملحوظاً وذلك لضعف السياسات المستخدمة للحد من البطالة لما لها من آثار سالبة على النمو الإقتصادي، ونلاحظ من خلال الشكل رقم(2) أدناه أن أدنى معدل للبطالة حققه إقتصاد السودان بلغ (13) وذلك في العام 2009م، وأن أعلى معدل للبطالة بلغ(19.18) وكان ذلك في العام 2021م.

شكل رقم(2): تطور معدل البطالة في السودان خلال الفترة 2000-2022

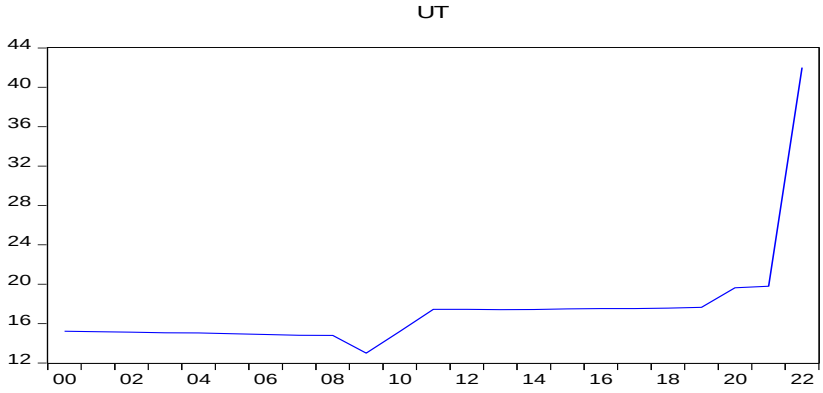

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

- تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في إقتصاد السودان:

نجد أن الإقتصاد الكلي بإستمرار يهدف إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي، ولذلك يسعى إلى تفعيل السياسات الإقتصادية التي تعمل على الحد من تأثير ديناميكيات منحنى فيلبس لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة، ونلاحظ من الشكل رقم(3) أن أدنى معدل نمو حققه إقتصاد السودان خلال فترة الدراسة بلغ(3.6-) وكان ذلك في العام 2020م، بينما أعلى معدل نمو بلغ(10.9) في العام 2007م.

شكل رقم(3): تطور معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في إقتصاد السودان خلال الفترة 2000-2022:

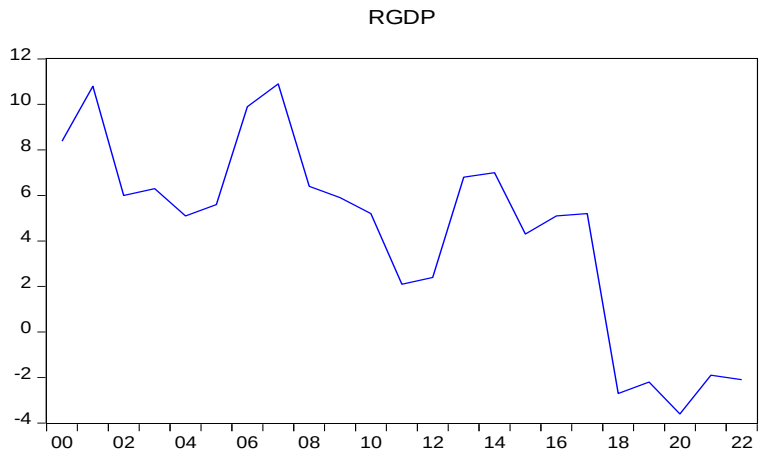

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

تطبيق المنهجية:

1- صياغة نموذج الدراسة:

يمكن صياغة العلاقة بين ديناميكيات منحنى فيلبس ومعدل نمو إقتصاد السودان كما يلي:

$$RGDP = \propto_0 + \propto_1 INF + \propto_2 U_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

RGDP = معدل النمو الحقيقي INF = معدل التضخم Ut = معدل البطالة $\propto i$ = معلمات النموذج

2- مصفوفة الإرتباطات:

من جدول مصفوفة الإرتباطات رقم(1)، نلاحظ أن درجة الإرتباط بين كل من معدلي التضخم والبطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، وبين معدل التضخم ومعدل البطالة على التوالي بلغت(0.64، 0.52 و0.82).

جدول رقم(1): مصفوفة الإرتباطات.

	RGDP	UT	INF
RGDP	1.000000	-0.518949	-0.642914
U_t	-0.518949	1.000000	0.818478
INF	-0.642914	0.818478	1.000000

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

3- شكل الإنتشار:

من شكلي الإنتشار رقم(4) ورقم(5) أدناه، تشير النتائج الأولية بأن العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع علاقة غير خطية.

شكل رقم (4): شكل الإنتشار

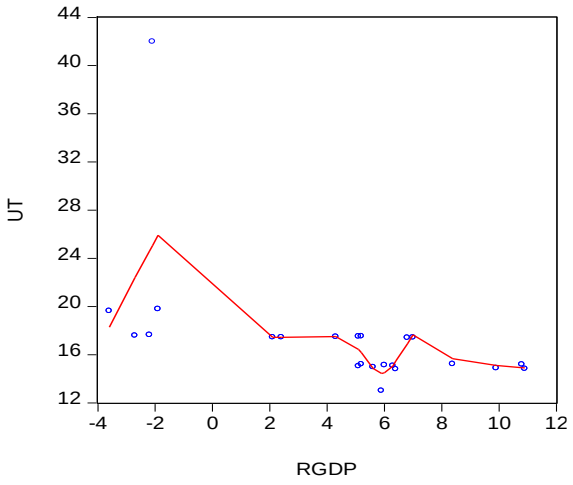

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

شكل رقم (5): شكل الإنتشار

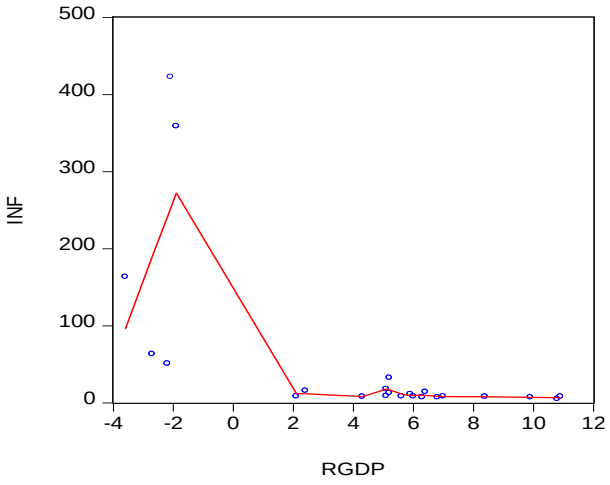

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

4- إختبارات السكون:

كشفت نتائج إختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عن سكون السلاسل الزمنية عند المستوى والفرق الأول كما يوضح الجدول رقم(2)، وهذا يتفق مع شروط تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطيNARDL .

جدول رقم(2): نتائج إختبارات جذر الوحدة:

المتغيرات	ADF			PP		
	عند المستوى	الفرق الأول	القرار	عند المستوى	الفرق الأول	القرار
RGDP	-1.345	-5.130	1(1)	-1.242	-5.391	1(1)
INF	7.417	5.332	1(0)	3.527	-2.211	1(0)
Ut	2.055	-3.907	1(1)	-1.627	-3.911	1(1)
القيم الحرجة : ADF= - 2.976; PP= -2.976 عند 5%						

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

5- تحديد رتبة الإختبار:

لتقدير نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي NARDL، تم توزيع قيم متغيرات الدراسة إلى قيم موجبة وسالبة ومن ثم تحديد رتبة الإختبار من خلال إختيار القيم المتباطئة لمتغيرات النموذج، ووفقاً لمعيار AIC تم إختيار نموذج NARDL(4,2,1,1,1)

شكل رقم(6): نتائج تحديد إختبار:

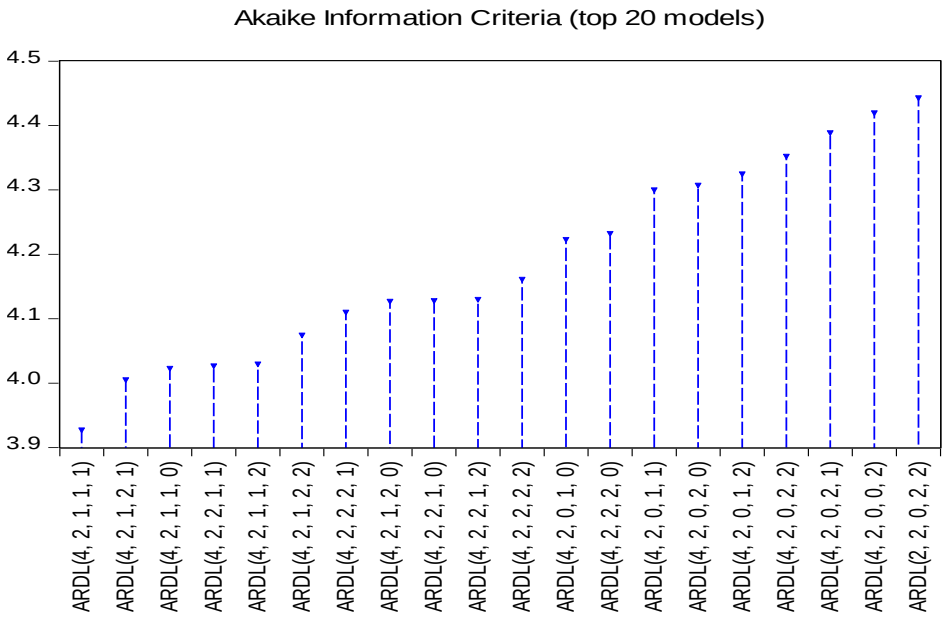

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

6- إختباري Cusum & Cusum If Squares:

للتأكد من خلو بيانات الدراسة من التحولات الهيكلية، وعدم وجود قفزات أو تغيرات مفاجئة مع مرور الزمن، تم إستخدام إختباري (Cusum) و (Cusum If Squares)، وقد ثبت أن القيم المحسوبة تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% كما في الشكل رقم(7) و(8)، مما يعني أن هناك إستقراراً وإنسجاماً بين نتائج الأجلين القصير والطويل.

شكل رقم (7): إختبار Cusum

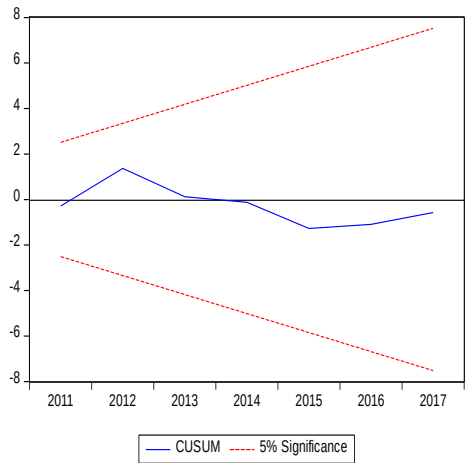

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج Eviews10

شكل رقم (8): إختبار Cusum If Squares

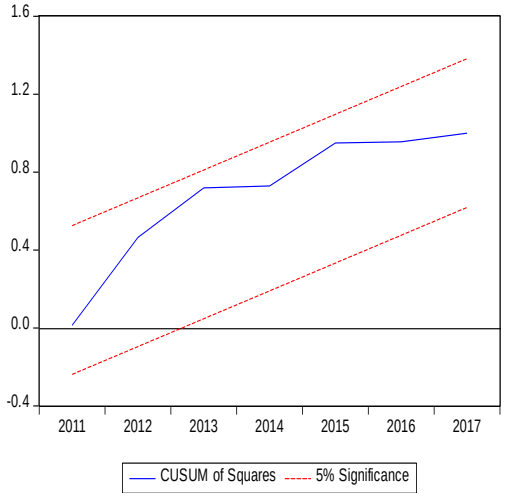

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

7- إختبار التكامل المشترك:

يبين الجدول رقم(3) نتائج إختبار الحدود Bound test لتحديد علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبلغت القيمة المحسوبة لإحصاءة F-Statistics (5.760253) وهي أكبر من قيمة الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية البديلة القائلة بوجزد علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

جدول رقم(3): إختبار F- Bound

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.760253	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

8- تقدير نموذج NARDL:

من الجدول رقم(4) تم الحصول على قيم معاملات الأجل الطويل التي تحدد أثر كل من ديناميكيات معدلي التضخم والبطالة على معدل النمو في إقتصاد السودان، وأكدت نتائج نموذج NARDL معنوية كل من الثابت، معامل الزيادة في معدل التضخم ومعامل الزيادة في معدل البطالة، حيث أن الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% يمكن أن تؤدي إلى خفض معدل النمو الإقتصادي بنسبة 0.15-، وهذه النتيجة تتفق مع فرضية الدراسة، في حين أن إنخفاض معدل التضخم يؤثر عكسياً على معدل النمو الإقتصادي، مما يعني عدم مرونة معدل النمو للإنخفاض في معدل التضخم، أما الزيادة في معدل البطالة بنسبة 1% تؤدي إلى إنخفاض معدل النمو بنسبة 0.52-، وهذا يتفق مع فرضية الدراسة، في حين أن إنخفاض معدل البطالة يؤدي إلى أثر إيجابي في معدل النمو مقداره(0.37)، إلا أنه غير منوي إحصائياً. وتصبح معادلة الأجل الطويل كما في الصيغة التالية:

EC = RGDP-(-0.1497*INF_POS-0.1963*INF_NEG-0.5179*Ut_POS+0.3658*Ut_NEG+6.8864)

جدول رقم(4): نتائج تقدير الأجل الطويل.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF_POS	-0.149654	0.049109	-3.047400	0.0285
INF_NEG	-0.196348	0.112737	-1.741644	0.1420
UT_POS	-0.517947	0.187013	-2.769586	0.0394
UT_NEG	0.365770	0.534984	0.683703	0.5246
C	6.886411	0.390502	17.63475	0.0000

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

9- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

تم تقدير نموذج تصحيحالخطأ (ECM) من نتائج نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي (NARDL)، وبلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (3.27-) بدرجة إحتمالية(0.0004) كما في الجدول رقم(6)، وبما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعتمدة إحصائياً عند مستوى معنوية 5%، هذا يعني وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، وأن أي إختلال في الأجل القصير سيتم تصحيحه خلال أربعة أشهر تقريباً.

جدول رقم(6): نتاشج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RGDP(-1))	2.100823	0.264147	7.953248	0.0005
D(RGDP(-2))	1.056795	0.229828	4.598191	0.0058
D(RGDP(-3))	0.948917	0.162181	5.850991	0.0021
D(INF_POS)	-0.010086	0.011197	-0.900772	0.4090
D(INF_POS(-1))	0.567272	0.060181	9.426044	0.0002
D(INF_NEG)	-0.089125	0.098738	-0.902634	0.4081
D(UT_POS)	1.714793	0.358905	4.777850	0.0050
D(UT_NEG)	-0.603135	0.726412	-0.830294	0.4442
CointEq(-1)*	-3.268542	0.393136	-8.314026	0.0004

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

10- الإختبارات التشخيصية: Coefficient Diagnostics tests

تم فحص نتائج التقدير لمعاملات نموذج NARDL بإستخدام الإختبارات التشخيصية كما يلي:

10-1: إختبار Wald Test: Equation: NARDL

لإختبار وجود علاقة تماثلية Symmetric بين متغيرات النموذج تم إستخدام إختبار Wald، وبلغت القيم الإحتمالية لإحصاءة F-Statistics عند مستوى 5% (2.984)، و(prob=0.0889) وهي غير معنوية، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بإن العلاقة بين كل من معدلي التضخم والبطالة ومعدل النمو تماثلية في الأجل الطويل كما في الجدول رقم(5).

جدول رقم(5): إختبار Wald Test: Equation: NARDL

Test Statistic	Value	Probability	decision
t-statistic	-2.107351	0.0889	
F-statistic	4.440929	0.0889	Accept H_0
Chi-square	4.440929	0.0351	

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

10- 2: إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: بلغت القيمة الإحتمالية لإختبار (prob Jarque- Bera) كما في الجدول رقم(7) أدناه (0.876542) وهي أكبر من 5% أي غير معنوية، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بأن الخطاء العشوائي يتوزع توزيعاً طبيعياً.

جدول رقم(7): نتائج إختبار Jarque- Bera

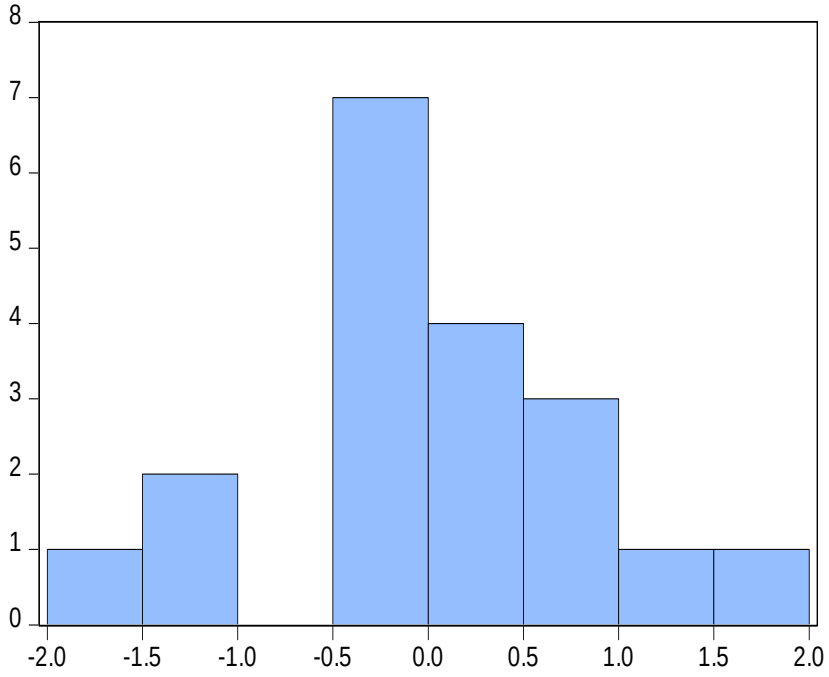

Series: Residuals	
Sample 2004 2022	
Observations 19	
Mean	5.31e-16
Median	-0.039620
Maximum	1.582266
Minimum	-1.804921
Std. Dev.	0.847774
Skewness	-0.276883
Kurtosis	3.161984
Jarque-Bera	0.263542
Probability	0.876542

المصدر: بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

3-10: إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء Breusch - Godfrey Serial Correlation LM Test : بلغت القيمة الإحتمالية للإختبار (0.1312) كما في الجدول رقم (8) ، وهي أكبر من 5%، أي غير معنوية، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول رقم(8): إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.310241	Prob. F(2,3)	0.1312
Obs*R-squared	14.09487	Prob. Chi-Square(2)	0.0009

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

4-10: إختبار إختلاف التباين Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey , ARCH : بلغت القيمة الإحتمالية للإختبارين على التوالي(0.7487) و(0.9347) كما في الجدولين(9- 10)، وهي أكبر من 5% أي غير معنوية، مما يعني قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود إختلاف التباين.

جدول رقم(9): إختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.659204	Prob. F(13,5)	0.7487
Obs*R-squared	11.99909	Prob. Chi-Square(13)	0.5277

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

جدول رقم(10): إختبار Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.006937	Prob. F(1,16)	0.9347
Obs*R-squared	0.007800	Prob. Chi-Square(1)	0.9296

المصدر: إعداد الباحث بإستخدام بيانات الدراسة و برنامج Eviews 10

الخاتمة:

وتشمل :

أولاً: النتائج:

بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة غير الخطي (NARDL) لإختبار قدرة ديناميكيات منحنى فيلبس في التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إقتصاد السودان، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة عكسية توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين ديناميكيات منحنى فيلبس ومعدل النمو الإقتصادي.
- أن الزيادة في معدلي التضخم والبطالة بنسبة 1% تؤدي إلى إنخفاض معدل النمو الإقتصادي بحوالي(0.15- ، 0.52-)، بينما إنخفاض معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض معدل النمو الإقتصادي، وهذا يعني عدم مرونة معدل النمو الإقتصادي للإنخفاض في معدل التضخم، أما إنخفاض معدل البطالة يؤدي الزيادة في معدل النمو بحوالي(0.37)، إلا أن هذه الزيادة غير معنوية إحصائياً.
- أن الإختلال في التوازن يصحح بمقدار 3.27-، أي خلال أربعة أشهر تقريباً،
- هناك تضخم مع ركود إقتصادي وبطالة مرتفعة، بينما في الواقع أن التضخم يجب أن يقلل من مستوى البطالة.

ثانياً: التوصيات:

- على الحكومة إختيار السياسة المالية المناسبة التي تعمل على تحقيق معدلات للتضخم والبطالة يكون مرغوب فيهما بقصد الوصول إلى مستوى أعلى من النمو الإقتصادي.
- ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى القطاعات بغرض زيادة التشغيل وتنويع الصادرات وخفض الإستيراد للحد من التضخم المستورد.
- الحد من الإجراءات التي تزيد التكاليف وترفع الأسعار وتعمل على خفض الطلب، مما يؤدي إلى خفض معدل التضخم الركودي.

لائحة المراجع:

1. بوتبينة ميسم أنفال، جبار بوكثير(2022)، أثر تخفيض البطالةعلى التضخم في ظل منحنى فيلبس بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، مج6، ع1، ص ص 518-529.
2. فريد طهراوي(2022)، نمذجة قياسية لأثر منحنى فيلبس في النمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، مج7، ع1، ص ص 19-37.
3. ذوالنون محمدحامد(2013)، أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية على مستويات الأجورفي السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
4. جواد عصام(2020)، منحنى فيلبس الكينزي الجديد دراسة قياسية لعينة من الدول العربية، مجلة التنمة الاقتصادية، مج5، ع1، ص ص 2- 20،
5. تومي صالح(2013)، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للنشر والتو زيع، الجزائر.
6. رمزي زكي(1998)، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت.
7. العامري،أسامة(2008)، الإقتصاد الكلي بوضوح،دار الفاروق، الجيزة، مصر .
8. الموجز الإحصائي(2021)، الجهاز المركزي للإحصاء، الخرطوم، السودان.
9. التقرير السنوي(2022)، بنك السودان المركزي، السودان.
10. العرض الإقتصادي(2022)، وزارة المالية والإقتصاد، السودان.
11. Munir, F. F. (2014), Unemployment and Inflation in Malaysia: Evidence from Error Correction Model. Malaysian Journal of Business and Economics, 01(01), 35-45.

التراث الثقافي اللامادي ودوره في تنشيط التنمية السياحية بمدينة تطوان

Le patrimoine culturel immatériel et son rôle dans le développement touristique dans la ville de Tétouan

د. أشبون نورالدين

دكتور في الجغرافية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء، على أهمية التراث الثقافي اللامادي، ودوره الريادي في خدمة السياحة والتنمية السياحية بجماعة تطوان التي تتميز بغنى وزخم كبير على مستوى التراث الثقافي اللامادي، بمختلف أنواعه وأصنافه، وهذا ما يشكل موردا سياحيا هاما، وجب استغلاله كدافع لاستقطاب السائح، وبالتالي ركيزة قوية من أجل تحريك عجلة التنمية السياحية بالجماعة. بالإضافة لهذا تعالج الدراسة إشكالية إدماج التراث الثقافي اللامادي بجماعة تطوان من أجل إيجاد حلول واقعية وآنية من أجل النهوض بالاقتصاد المحلي عامة، والقطاع السياحي على وجه الخصوص، وذلك عن طريق التثمين والصون والحفاظ عليه من الاندثار وحسن تدبيره في إطار التوظيف السياحي المحكم للوصول للأهداف السابقة الذكر. حيث أفرزت الدراسة نتائج علمية وأكاديمية قيمة ستسمح لنا باقتراح مخطط استراتيجي يهدف تطوير القطاع السياحي بالمدينة، ينصب بالأساس على استثمار كل الإمكانيات الترابية بجماعة تطوان. هذه الدراسة مردها بالأساس الإهمال الذي طال القطاع السياحي بجماعة تطوان واقتصارها على الموسمية الرهينة بالحركية السياحية بالمناطق المجاورة، رغم توفر الجماعة على إمكانيات بشرية وثقافية وتاريخية هائلة، قد تجعل منها وجهة سياحية مميزة ليس على المستوى الوطني فحسب، بل على صعيد حوض البحر الأبيض المتوسط ككل.

كلمات مفتاحية: التراث الثقافي اللامادي، السياحة، الحركة السياحية، التوظيف السياحي، جماعة تطوان.

Résumé

Cette étude vise à souligner l'importance du patrimoine culturel immatériel et son rôle pionnier au service du tourisme et du développement touristique de la commune de Tétouan, qui se distingue par sa richesse et son abondance en termes de patrimoine culturel immatériel, sous toutes ses formes et variétés. Cela constitue une ressource touristique importante qui doit être exploitée pour attirer les touristes et ainsi constituer un pilier solide pour stimuler le développement touristique de la commune. En outre, l'étude traite du problème de l'intégration du patrimoine culturel immatériel de la commune de Tétouan afin de trouver des solutions réalistes et immédiates pour promouvoir l'économie locale en général et le secteur touristique en particulier, en valorisant, préservant et gérant efficacement ce patrimoine dans le cadre de mise en en tourisme, pour atteindre les objectifs mentionnés ci-dessus. Les résultats scientifiques et académiques de l'étude permettront de proposer un plan stratégique visant à développer le secteur touristique de la ville, en se concentrant principalement sur l'exploitation de toutes les ressources territoriales de la commune de Tétouan. Cette étude est principalement motivée par la négligence dont a souffert le secteur touristique de la commune de Tétouan, se limitant à une saisonnalité dépendant du mouvement touristique des zones avoisinantes, malgré la disponibilité d'énormes ressources humaines, culturelles et historiques, qui pourraient en faire une destination touristique exceptionnelle non seulement au niveau national, mais aussi au niveau méditerranéen tout entier.

Mots-clés: Patrimoine culturel immatériel, tourisme, Développement touristique, La mise en tourisme, commune de Tétouan.

مقدمة

إن الحركة السياحية، هي كل العمليات ذات الصبغة السياحية التي تنجز في وجهة سياحية معينة بكل مكوناتها الخدماتية، الترفيهية، الثقافية، الطبيعية... والتي يكون الهدف منها استهلاك منتوج أو خدمة سياحية، وبالتالي هي التطبيق الفعلي لصناعة سياحية[1].

إن البحث الميداني من الأدوات التي لا يمكن أن تنفصل عن البحوث الجغرافية بالإضافة لهذا فإن طبيعة البحوث التي تشكل ثقافة المجتمع محورها الأساسي تفرض على الباحث دراسة ميدانية دقيقة. وهذا ما جعل تناول موضوع التراث الثقافي اللامادي في مجموعة من العلوم الأخرى، يفقد ذلك الحس الميداني، وبالتالي تكون الحقائق كلها مبنية على العمل البيبليوغرافي إلا أن تناول هذا الموضوع جغرافيا سيعطيه قيمة علمية مميزة، نظرا لقيمة النتائج والمعلومات المستقاة من الدراسة الميدانية.

وانطلاقا مما سبق، ولتشخيص مساهمة التراث الثقافي اللامادي في الحركة السياحية ودوره في التنشيط السياحي بمدينة تطوان كوجهة سياحية، ارتأينا القيام بدراسة ميدانية معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي من خلال جمع المعطيات الكمية والنوعية، والوصول إلى النتائج المرجوة اعتمادا على تحليل هذه المعطيات.

الهدف من الدراسة

إن الهدف من هذه الدراسة الميدانية هو اختبار الفرضيات الموجودة أدناه، من خلال الكشف عن واقع استهلاك التراث الثقافي اللامادي كمورد سياحي، من طرف السائح سواء الأجنبي أو الوطني، وبالتالي اختبار دوره في التنشيط السياحي في مجال الدراسة، ومن أجل ذلك قمنا باختبار مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالبحث، عن طريق اختبار مؤشرات محددة لها ودراسة العلاقة والتأثير بين عرض التراث الثقافي اللامادي ورضا المستهلك أو السائح عنه. وأيضا من خلال دراسة مدى تسويق هذا النوع من التراث الثقافي باعتباره منتوجا سياحيا محضا. وهذا من أجل تجاوز النتائج والمعطيات الموجودة بخصوص موضوع البحث، وتطوير مقاربة سياحية جديدة ترتكز على تثمين التراث الثقافي اللامادي وصونه بمدينة تطوان، وجعله عاملا مهما في التنشيط السياحي، وبالتالي المساهمة في تنمية مجالية سياحية شاملة ومتكاملة.

1- الفرضيات

قمنا باقتراح ثلاث فرضيات رئيسية، وسيتم التحقق من صحتها خلال استعراض نتائج الدراسة الميدانية، وهي كالآتي:

- الفرضية الأولى: التراث الثقافي اللامادي لا يساهم في الحركة السياحية بالمدينة لكونه لا يثمن عن طريق عملية التنشيط السياحي.
- الفرضية الثانية: التراث الثقافي اللامادي لا يشكل موردا سياحيا لمدينة تطوان، لأنه لا يروق للسائح، ولا يليق لتطلعاته.
- الفرضية الثالثة: تختلف مستويات مساهمة التراث الثقافي اللامادي في الحركة السياحية من عنصر لآخر.

[1] -https://jaauth.journals.ekb.eg/article_244235_92b05a12941deea4072bc1002aed40f6.pdf

2- عينة الدراسة

تتكون العينة الأولية للدراسة من 145 فرد، وتتضمن سياحا أجانب ومغاربة، الذين قصدوا تطوان كوجهة سياحية، سواء في إطار رحلات سياحية منظمة أو عائلية.

الجدول 1: جنسيات المستجوبين في الدراسة الميدانية

الجنسية	عدد الأفراد	عدد الإناث	عدد الذكور
المغرب	79	41	38
إسبانيا	24	14	10
الصين	04	02	02
فرنسا	18	08	10
الولايات المتحدة الأمريكية	04	04	0
تونس	02	02	0
البرتغال	06	04	02
ألمانيا	08	06	02
المجموع	145	81	64

المصدر: عمل الطالب الباحث

مبيان 1: نسب الإناث المستجوبين حسب الجنسية

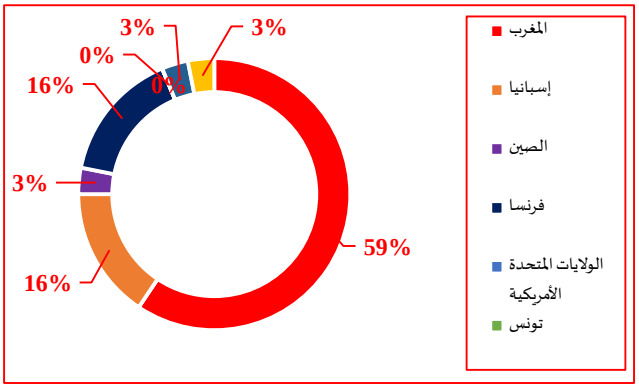

المصدر: البحث الميداني

مبيان 2: نسب الذكور المستجوبين حسب الجنسية

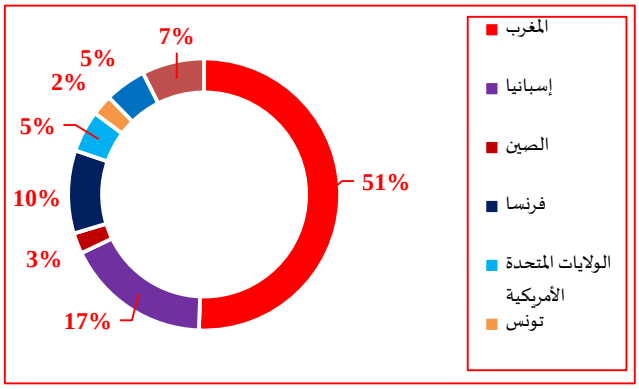

المصدر: البحث الميداني

وقد استرجعنا من مجموع الاستبيانات 145 استبيان صالح لأغراض التحليل الإحصائي ومعتمد عليه في الوصول لنتائج الدراسة.

3- الحدود الزمنية/المكانية/الموضوعية للدراسة الميدانية

الحدود الزمنية: انطلقت الدراسة الميدانية ابتداءا من فاتح أبريل سنة 2019 إلى غاية متم شهر يوليوز من نفس السنة. وقد اخترنا هذه الفترة باعتبار أنها تشكل فترة الذروة السياحية بمجال الدراسة.

الحدود المكانية: كل المقابلات جرت داخل المجال الترابي لمدينة تطوان، وبالضبط بالمراكز السياحية الرئيسية بالمدينة ويتعلق الأمر: المدينة العتيقة، الفدان الجديد، الحي الجديد الإنسانشي، متحف دار الصنائع.

الحدود الموضوعية: تتناول الأبعاد المختلفة لاستهلاك التراث الثقافي اللامادي من طرف السياح الأجانب والمغاربة، ومدى رضاهم عنه كمنتوج ثقافي أو علامة سياحية تتميز بها مدينة تطوان، وبالتالي مدى مساهمته في حركة

التنشيط السياحي خاصة، والتنمية السياحة بمجال الدراسة بصفة عامة.

4- أدوات الدراسة الميدانية

اعتمدنا في تحقيق هذه الدراسة الميدانية على الاستمارة بالدرجة الأولى لجمع البيانات بالإضافة الى دعم أسلوب المقابلة من أجل التحليل والاستنتاج، ويتكون الاستبيان من 11 جزءا رئيسيا ويمكن إجمالها كالآتي:

الجزء الأول/تقديم الاستبيان: عن طريق تحديد الإطار الذي ينفذ فيه، والهدف والغاية منه.

الجزء الثاني/التعريف بالمستجوب: ويرمي هذا الجزء التعريف بهوية المستجوب.

الجزء الثالث/ التراث الثقافي اللامادي بمدينة تطوان: مدى معرفة السياح بالتراث اللامادي بمدينة تطوان.

الجزء الرابع /الفنون الحرفية: الغرض منه معرفة مدى اضطلاع السائح على الحرف الفنية وتعقيبه على طريقة الإعداد التقليدي، ومدى ممارسته لإحداها.

الجزء الخامس/العروض الفنية: الغرض منه معرفة أنواع الفنون الشعبية التي شاهدها أو سمعها وما مدى تجاوبه معها.

الجزء السادس /العادات والتقاليد الاجتماعية: الغرض منه معرفة مشاركة السائح في بعض الممارسات اليومية الإجتماعية او حتى المناسباتية.

الجزء السابع /المهرجانات والمواسم: الهدف من هذا المؤشر هو معرفة حضور وانطباع السائح على مهرجان او موسم محلي.

الجزء الثامن/فن الطبخ: الغرض منه معرفة مدى جودة الأكل التطواني من حيث التقديم والإعداد والمكونات من منظور السائح.

الجزء التاسع/الزي المحلي: مؤشر وضعناه لمعرفة رأي السائح في اللباس التطواني الأصيل.

الجزء العاشر/الشعائر الدينية: الهدف منه معرفة مدى تحقيق الشعائر الدينية بمدينة تطوان لمبدأ التعايش الإنساني من حيث التنوع العقائدي، وعدم تعارضها مع الأديان الأخرى.

الجزء الحادي عشر/الرياضات الشعبية: مؤشر الهدف منه هو معرفة وجود هذه العناصر التراثية وما مدى مشاركة السياح فيها.

الجزء الثاني عشر/الفضاءات الثقافية: وهو مؤشر نهدف من خلاله معرفة الفضاءات الثقافية التي زارها السائح، وانطباعه عليها كتراث ثقافي لامادي.

وللاختبار الأولي قمنا بتوزيع الاستبيان على15 فردا من العينة، من أجل معرفة مدى وضوح وسلاسة الأسلوب بالنسبة لكل فرد خصوصا وأن العينة تتكون من مغاربة وأجانب وتختلف مستوياتهم الثقافية رغم أنها مترجمة بأربعة لغات، وقبل هذا كله تم عرض الاستبيان على ستة أساتذة في تخصصات مختلفة (الجغرافية، اللغات، علم الإحصاء) لتصحيحه وتزكيته، من أجل استئناف الدراسة الميدانية بنوع من الأريحية.

وتم تحليل هذه البيانات الموجودة عن طريق الاستعانة بمجموعة من المؤشرات الإحصائية وبمساعدة البرنامج الإحصائيEXCEL .

5- نتائج الدراسة الميدانية

كما سبق وقلنا، يتكون الاستبيان من 10 متغيرات وكل متغير يتكون من عنصرين أو ثلاث عناصر، وسنحاول من خلالها اختبار مدى مساهمة التراث الثقافي اللامادي في الحركة السياحية، عن طريق تقييم وتحليل المؤشرات المكونة لكل متغير، وقد أسفر تفريغ الاستبيان وتحليل البيانات وتقييمها على مايلي:

1.5-ما يعرفه السائح عن التراث اللامادي بمدينة تطوان

-الدراية بالتراث الثقافي اللامادي بمدينة تطوان

مبيان 3: نسبة معرفة السياح بالتراث اللامادى

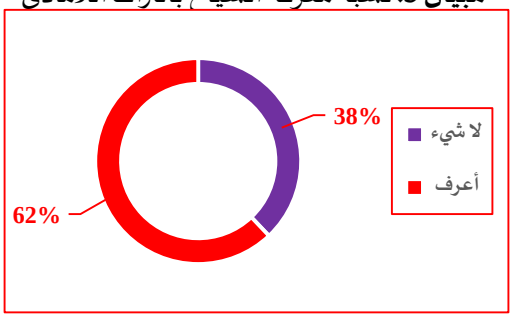

التقييمات	العدد
لا شيء	55
أعرف	90

المصدر: البحث الميداني

✓ **قراءة أولية في المبيان**

62%من السياح المستجوبين لهم دراية بالتراث الثقافي اللامادي بمدينة تطوان.

2.5-المنتوجات التقليدية

-مدى توفر المنتوجات التقليدية والحرفية في الأسواق

مبيان4: نسب ملاحظة السياح لتوفر المنتوجات التقليدية في الأسواق بمدينة تطوان

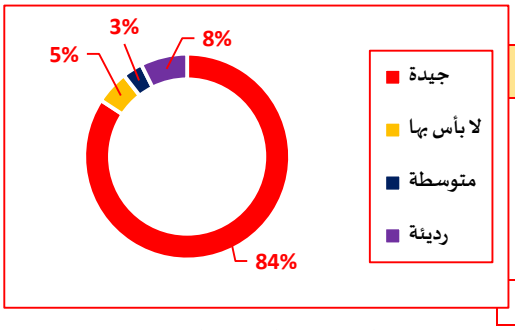

التقييمات		العدد	المجموع
نعم	جيدة	80	30
	لا بأس بها	5	
	متوسطة	3	
	رديئة	7	
لا		10	10

المصدر: البحث الميداني

✓ **قراءة أولية في المبيان**

84% من السياح المستجوبين يعترفون بجودة المنتوجات التقليدية المعروضة في أسواق مدينة تطوان.

-المشاركة في طرق تصنيع المنتوجات التقليدية

التقييمات	العدد
نعم	14
لا	131

مبيان5: نسب مشاهدة السياح لطرق تصنيع المنتوجات التقليدية بمدينة تطوان

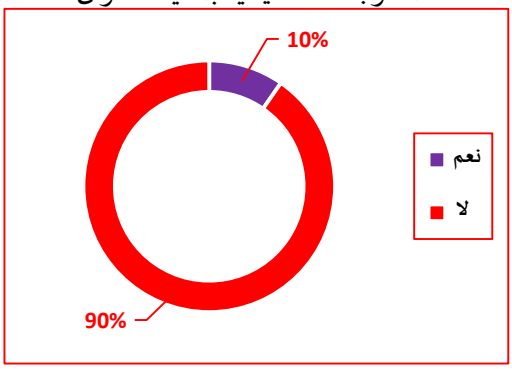

المصدر: البحث الميداني

✓ قراءة أولية في المبيان

نسبة مهمة من السياح المستجوبين تصل 90% ليست لها معرفة بطرق ومراحل تصنيع المنتوجات التقليدية بمدينة تطوان.

-طرق تصنيع المنتوجات التقليدية والتقنيات المستعملة في ذلك

التقييمات	العدد
جيدة	12
لا بأس بها	2
متوسطة	0
رديئة	0

مبيان 6: انطباعات السياح على طرق تصنيع المنتوجات التقليدية بمدينة تطوان

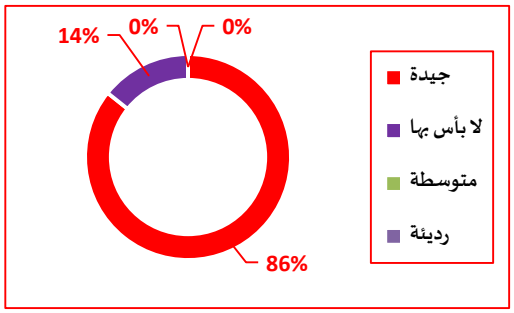

المصدر: البحث الميداني

✓ قراءة أولية في المبيان

86% من السياح المستجوبين يشيدون بجودة طرق وتقنيات تصنيع المنتوجات التقليدية بمدينة تطوان.

3.5-الفنون

-العروض فنية

مبيان 7: نسب مشاهدة السياح للعروض الفنية بمدينة تطوان

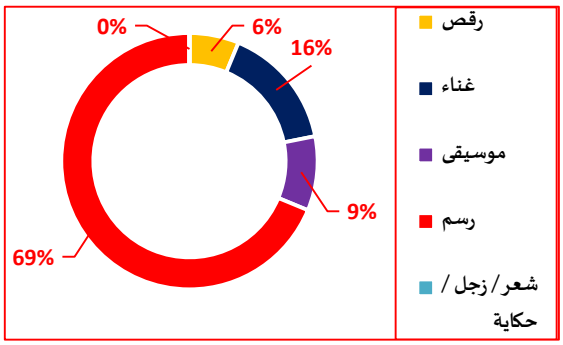

المصدر: البحث الميداني

التقييمات		العدد	المجموع
نعم	رقص	2	32
	غناء	5	
	موسيقى	3	
	رسم	22	
	شعر / زجل / حكاية	0	
لا		113	113

✓ **قراءة أولية في المبيان**

69 %من السياح المستجوبين اللذين شاهدوا عرضا فنيا يؤكدون حضورهم لمعرض خاص بفنون الرسم.

-مدى إعجاب السياح بالعروض الفنية

✓ **قراءة أولية في المبيان**

مبيان 8: نسب إعجاب السياح بطرق تصنيع المنتوجات التقليدية بمدينة تطوان

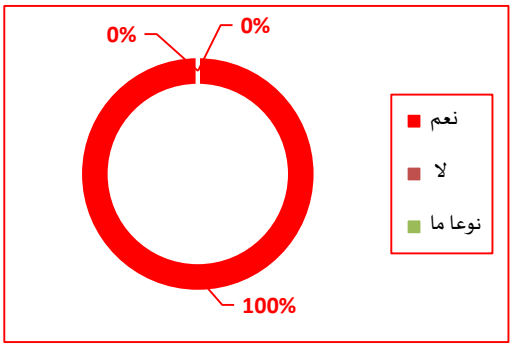

المصدر: البحث الميداني

التقييمات	العدد
نعم	32
لا	0
نوعا ما	0

كل السياح المستجوبين اللذين حضروا معرضا لفنون الرسم يؤكدون إعجابهم به.

4.5-العادات والتقاليد

الحفلات

-حضور الحفلات المحلية

مبيان 9: نسب مشاهدة السياح لحفلات فنية بمدينة تطوان

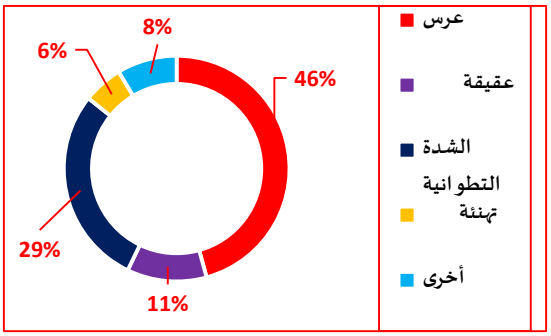

المصدر: البحث الميداني

التقييمات		العدد	المجموع
نعم	عرس	16	35
	عقيقة	4	
	الشدة التطوانية	10	
	تهنئة	2	
	أخرى	3	
لا		110	110

✓ **قراءة أولية في المبيان**

46% من السياح المستجوبين اللذين حضروا حفلا فنيا، يؤكدون أن هذا الحفل كان عبارة عن عرس تطواني.

-جودة فقرات ومكونات الحفل

مبيان 10: انطباع السياح على فقرات الحفلات بمدينة تطوان

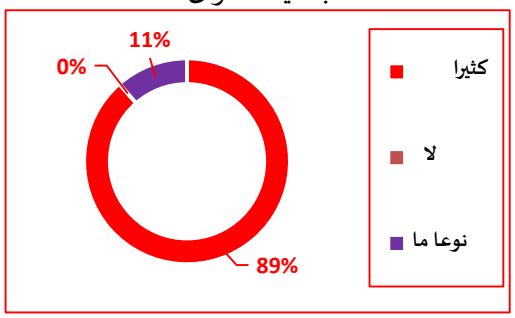

المصدر: البحث الميداني

التقييمات	العدد
كثيرا	31
لا	0
نوعا ما	4

✓ **قراءة أولية في المبيان**

89 % من السياح المستجوبين اللذين حضروا حفلا فنيا (عرسا تطوانيا) راقتهم فقرات الحفل.

5.5-التسوق

-زيارة الأسواق المحلية أو أسبوعية

مبيان11: نسب تقييم السياح لطرق التسوق بمدينة تطوان

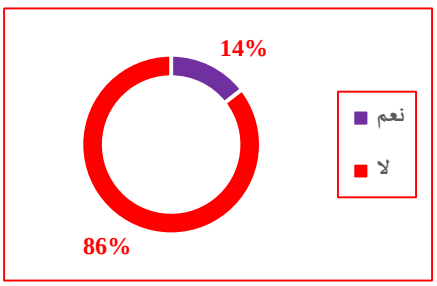

المصدر: تحليل الباحث لنتائج البحث

التقييمات	العدد
نعم	22
لا	123

✓ **قراءة أولية في المبيان**

نسبة مهمة تتجاوز النصف بقليل (53%) من السياح المستجوبين يؤكدون عدم زيارتهم سوقا محليا او أسبوعيا بمدينة تطوان.

-تقيم طريقة التسويق بأسواق مدينة تطوان

مبيان12: نسب تقييم السياح لطرق التسوق بمدينة تطوان

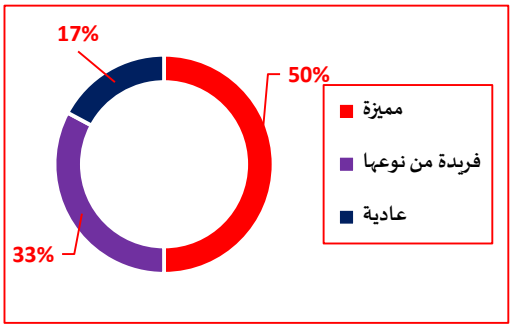

التقييمات	العدد
مميزة	32
فريدة من	21
عادية	11

المصدر: البحث الميداني

✓ **قراءة أولية في المبيان**

نسبة مهمة تناهز 50%من السياح المستجوبين يؤكدون تميز المعارف والآليات المتصلة بعملية التسويق.

6.5-المواسم والمهرجانات

-حضور موسم أو مهرجان

مبيان13: نسب تقييم السياح لطرق التسوق بمدينة تطوان

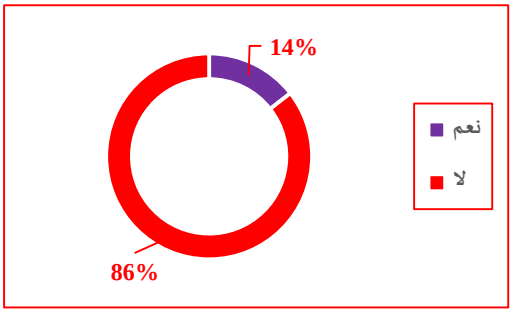

التقييمات		العدد	المجموع
نعم	رائع	19	21
	عادي	2	
لا		124	124

المصدر: تحليل الباحث لنتائج البحث

✓ **قراءة أولية في المبيان**

86% من السياح المستجوبين يؤكدون عدم حضورهم موسما أو مهراجانا بمدينة تطوان.

7.5-فن الطبخ

-جودة الطعام المقدم للسياح

مبيان 14: انطباع السياح بخصوص المطعم التطواني

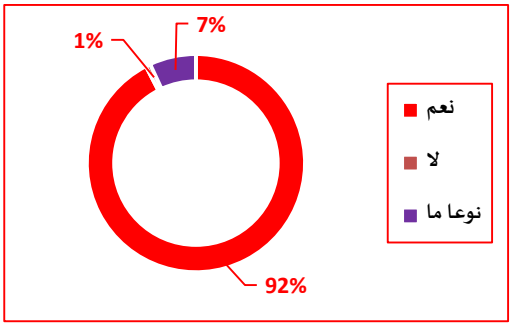

التقييمات	العدد
نعم	134
لا	1
نوعا ما	10

المصدر: البحث الميداني

✓ **قراءة أولية في المبيان**

92% من السياح المستجوبين راقهم الطعام التطواني المقدم لهم.

-جودة مكونات وطريقة تحضيره

مبيان 15: انطباع السياح بخصوص مكونات المطعم التطواني

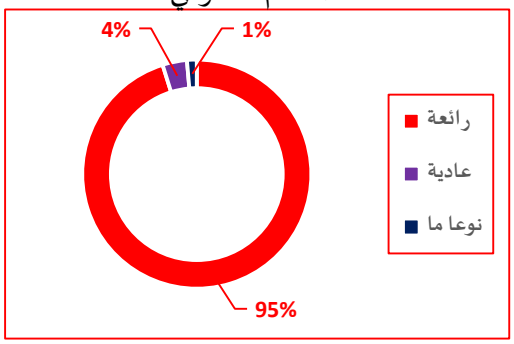

التقييمات	العدد
رائعة	138
عادية	5
نوعا ما	2

المصدر: البحث الميداني

✓ **قراءة أولية في المبيان**

95% من السياح المستجوبين اللذين راقهم الطعام التطواني، يؤكدون إعجابهم بطريقة تحضيره.

8.5-الألبسة وطرق ارتداء الزي التقليدي

-لباس الساكنة المحلية بتطوان

مبيان16: انطباع السياح حول لباس الساكنة المحلية بمدينة تطوان

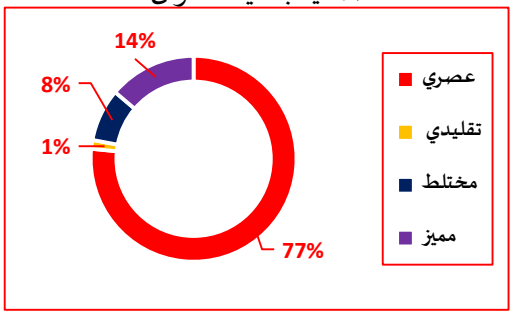

التقييمات	العدد
عصري	111
تقليدي	2
مختلط	12
مميز	20

المصدر: البحث الميداني

✓ **قراءة أولية في المبيان**

77% من السياح المستجوبين يؤكدون أن لباس الساكنة المحلية بمدينة تطوان في معظمه عصريا.

- انطباعات السياح عن اللباس التقليدي المحلي

مبيان 17: انطباع السياح حول لباس الساكنة المحلية بمدينة تطوان

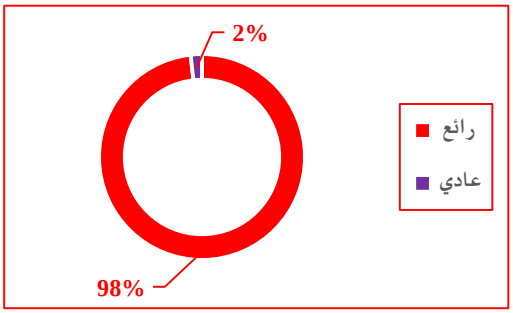

التقييمات	العدد
رائع	111
عادي	2

المصدر: البحث الميداني

✓ **قراءة أولية في المبيان**

98% من السياح المستجوبين عبروا عن إعجابهم بالزي التقليدي التطواني.

9.5-الشعائر الدينية

-مشاهدة الشعائر الدينية من طرف السياح

مبيان 18: نسب مشاهدة السياح للشعائر الدينية بمدينة تطوان

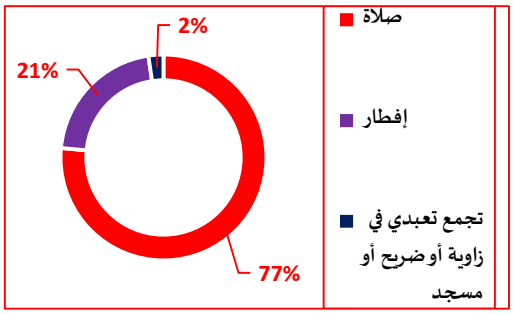

التقييمات		العدد	المجموع
نعم	صلاة	65	85
	إفطار	18	
	تجمع تعبدي في زاوية أو ضريح أو مسجد	2	
لا		60	60

المصدر: تحليل الباحث لنتائج البحث

✓ **قراءة أولية في المبيان**

77% من السياح المستجوبين اللذين شاهدوا إحدى الشعائر الدينية، أكدوا أنها كانت الصلاة بجوامع مدينة تطوان.

10.5-الرياضات الشعبية

-ممارسة أو مشاهدة الرياضات الشعبية

مبيان 19: نسب مشاهدة أو ممارسة السياح لرياضة شعبية بمدينة تطوان

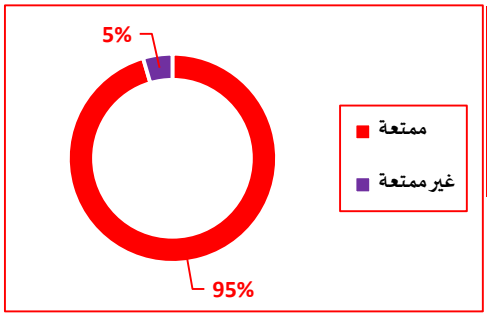

التقييمات		العدد	المجموع
نعم	ممتعة	42	44
	غير ممتعة	2	
لا		101	101

المصدر: تحليل الباحث لنتائج البحث

✓ **قراءة أولية في المبيان**

نسبة مهمة (95%)من السياح المستجوبين اللذين مارسوا أو شاهدوا رياضة شعبية، قد وجدوا متعة في ممارستها أو مشاهدتها.

11.5-الفضاءات الثقافية

-زيارة إحدى الفضاءات الثقافية الموجودة بتطوان

الفضاء	لا	نعم		
		متفرد	متميز	جميل
المدينة العتيقة كتراث عالمي	22	19	2	98
ضريح أو زاوية	141	1	2	1
بناء كولونيالي	35	7	7	96
متحف الفن الحديث	138	1	2	4
متحف دار الصانع	82	33	10	20
المتحف الإثنوغرافي	125	12	6	2
المتحف الأركيولوجي	132	1	11	1
متحف المقاومة	144	0	1	0
مجمع الصناعة التقليدية	140	3	2	1
الدور والقصور القديمة والتاريخية	30	52	13	50
الساحات العمومية	12	3	25	105
المواقع الأثرية	140	3	0	2

مبيان 20: نسب تأكيد السياح على تفرد الفضاءات التراثية بمدينة تطوان

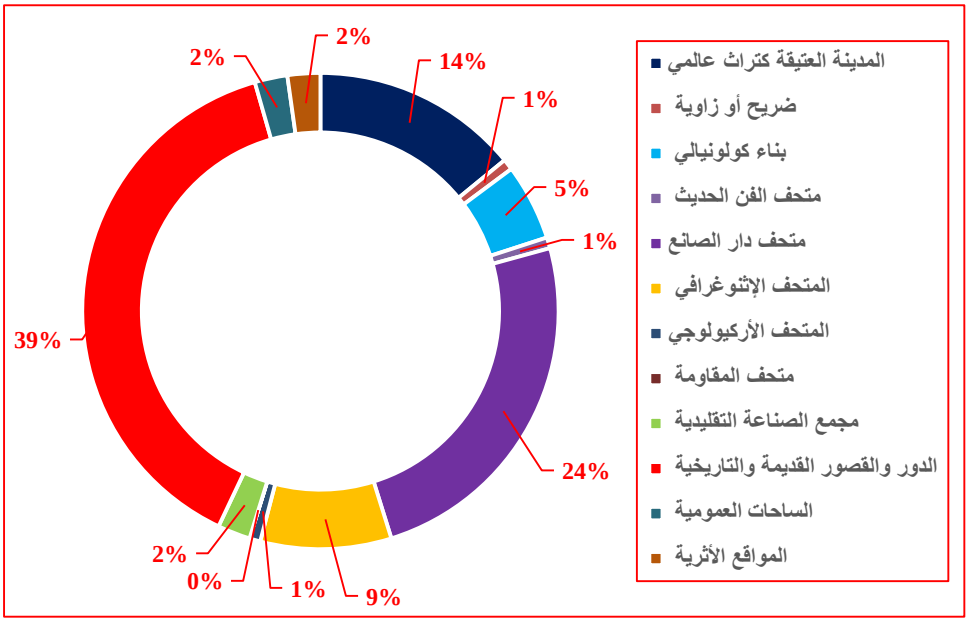

المصدر: تحليل الباحث لنتائج البحث

✓ **قراءة أولية في المبيان**

يتضح من خلال المبيان أن 39 % من السياح يؤكدون تفرد الدور والقصور القديمة والتاريخية من حيث الهندسة المعمارية وتقنيات البناء، يليها فضاء دار الصنائع بنسبة 24%

مبيان 21: نسب تأكيد السياح على تميز الفضاءات التراثية بمدينة تطوان

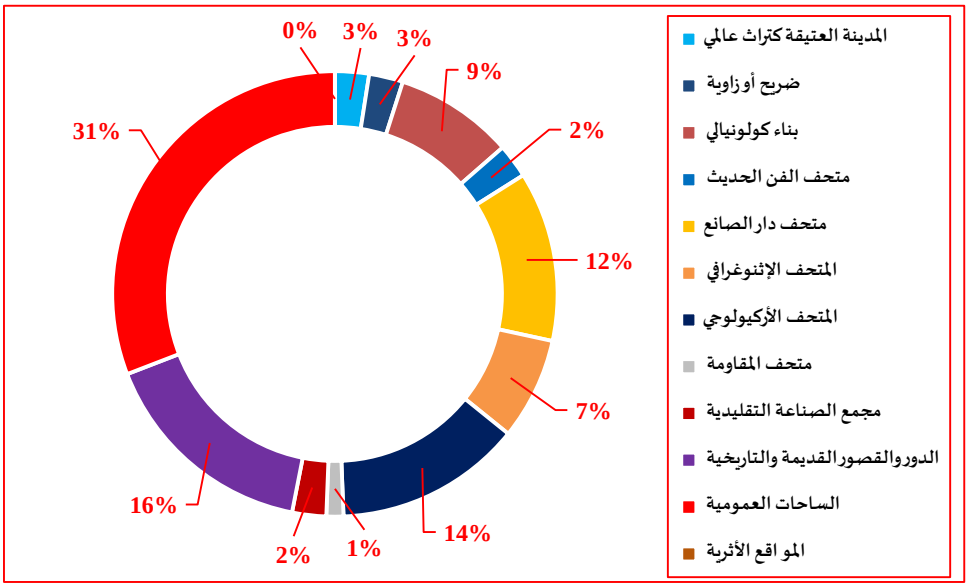

المصدر: تحليل الباحث لنتائج البحث

✓ **قراءة أولية في المبيان**

يتضح من خلال المبيان أن 39 % من السياح يؤكدون تفرد الدور والقصور القديمة والتاريخية من حيث الهندسة المعمارية وتقنيات البناء، يليها فضاء دار الصنائع بنسبة 24%.

مبيان 22: نسب تأكيد السياح على جمالية الفضاءات التراثية بمدينة تطوان

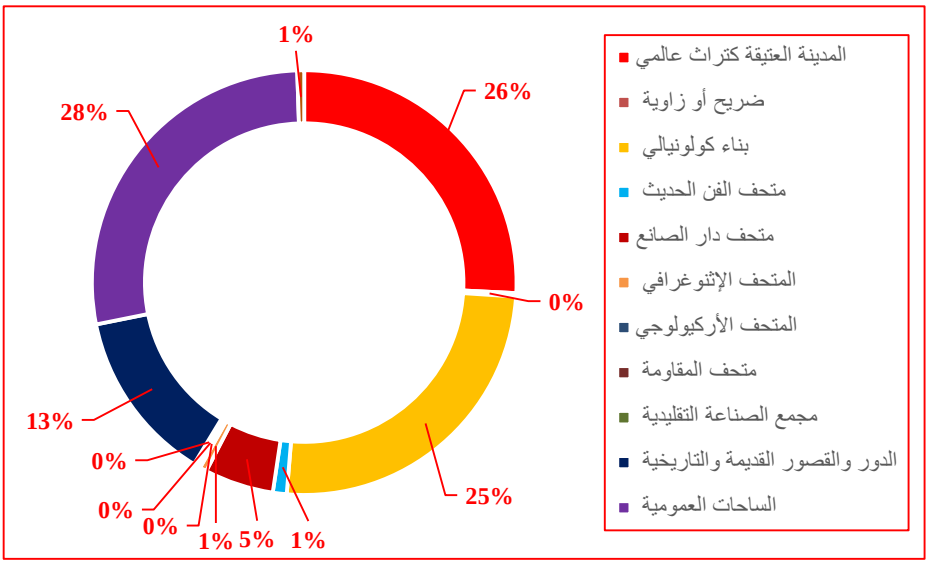

المصدر: تحليل الباحث لنتائج البحث

✓ **قراءة أولية في المبيان**

يتضح من خلال المبيان أن 39 % من السياح يؤكدون تفرد الدور والقصور القديمة والتاريخية من حيث الهندسة المعمارية وتقنيات البناء، يليها فضاء دار الصنائع بنسبة 25%.

6- تحليل نتائج البحث الميداني

يتضح من نتائج (المبيان 4-5-6) أن عنصر الفنون الحرفية لم يحقق النتائج التي تجعله مساهما إيجابيا وفعالا في الحركة السياحية بالمدينة، وذلك لضعف الأرقام المحصل عليها بالنسبة للمؤشرات المتعلقة باضطلاع السائح على الحرف، وممارستها ومشاهدة طرق الإعداد التقليدية، في حين يبقى المؤشر الوحيد الذي حقق نتيجة مهمة جدا هو إعجاب السائح بالفنون الحرفية المتعلقة بمدينة تطوان، بطبيعة الحال في حدود ما اضطلع عليه خلال فترة زيارته للمدينة. وبالتالي خلصنا إلى نتيجة، وهي عدم إدماج كل ما يتعلق بالفنون الحرفية في التنشيط السياحي، سواء للسياح الأجانب أو المغاربة، لا من طرف وكالات الأسفار المنظمة لهذه الرحلات ولا للفنادق والوحدات السياحية المستقبلة.

يبين (المبيان 7-8) أن عنصر الفنون والعروض الفنية حقق نتائج ضعيفة لا تؤهله ليكون فعالا في تنشيط الحركة السياحية، نظرا لكون المؤشرات المتعلقة بعرض الفنون وتنوعها حققت مستويات دنيا، لا تصل لما قد يجعلها مساهمة في ذلك، باستثناء مؤشر التجاوب مع الفنون المحلية الذي حقق نتيجة مهمة، وهنا نصل لنفس النتيجة المتعلقة بالعنصر السابق، وهي عدم إشراك الفنون المحلية الفرجوية في التنشيط السياحي، إذ وفي حالة تعرف واضطلاع السائح على هذا المنتوج التراثي اللامادي يتجاوب معه ويريد معرفة المزيد عنه. وهذا ماخلصنا إليه في عملية تفريغ الاستبيانات.

يبين (9-10-11-12) النتائج المتعلقة بعنصر العادات والتقاليد الاجتماعية والذي حقق نتائج كنا ننتظر الحصول على أفضل منها، باعتبار أن السائح كثير الاحتكاك بالمجتمع وبالتالي سيكون مضطلعا على كل تفاصيل الحياة العامة التقليدية المتعلقة بالعادات الاجتماعية، ولكن للأسف اتضح أن السائح بعيد عن هذه الممارسات ولا يتم إشراكه فيها، مع العلم أنه من أبجديات التنشيط السياحي الثقافي، إدماج وإشراك السائح في الحياة اليومية للوجهة السياحية

المستقبلة، للإطلاع على نمط حياة الساكنة المحلية، وتتأكد جودة هذه الممارسات الثقافية الاجتماعية في إعجاب وانبهار من طرف المستجوبين بهذا العنصر المهم في التراث الثقافي اللامادي المحلي.

يتضح من خلال (المبيان 13) أن عنصر المواسم والمهرجانات لم يرق لمستوى التقييم الذي يجعل منه عنصرا حركيا في تنشيط السياحة بمدينة تطوان، والملاحظ هنا هو ضعف النتائج المحصل عليها بالنسبة للمواسم الثقافية، بمقابل المواسم الدينية التي حققت نتيجة أفضل، والغريب في الأمر كذلك هو عدم توجيه السائح لحضور هذه المواسم والمهرجانات. ويبقى انطباع المستجوبين بخصوص مضمون وتقييم المواسم التي زاروها إيجابيا للغاية، وهو ما يؤكد الجودة الثقافية التي تتضمنها المواسم والمهرجانات في مدينة تطوان.

يكشف (المبيان 14-15) أعلاه القيم المحققة بالنسبة لفن الطبخ، والذي حقق نتيجة مرتفعة، وذلك بفضل المؤشرات التي حققت القيمة الكاملة، وعبرت عن رضا المستجوبين فيما يخص جودة الأكل، من حيث مكوناته الصحية ومذاقه، في حين حقق مؤشر التقديم والإعداد نتيجة أقل ولكنها مرتفعة نسبيا، هذا دليل واضح أن المطبخ التطواني له أهمية كبرى في النسيج المكون للتراث الثقافي اللامادي بمدينة تطوان، ومن خلال هذا التقييم المحصل عليه تتضح أيضا أهميته في الحركة السياحية بالمدينة. في حين وجب الاهتمام أكثر بطرق التقديم والإعداد من أجل تحقيق تكامل بين كل المؤشرات المحددة لهذا العنصر، الذي يعتبر أهم أدوات الجذب السياحي في حوض البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة.

يبين (المبيان 16-17) التقييم المرتبط بعنصر الزي التطواني الأصيل، والذي يتضح من خلال النتائج المحصل عليها، أن تسخيره في خدمة الحركة السياحية لا يصل للمستوى المطلوب، ما يؤكد هذا الطرح هو قيمة مؤشري اضطلاع السياح على طرق تصنيع اللباس وإدماجهم فيه من خلال ارتدائهم إياه، التي حققا قيمة ضعيفة جدا، في حين جمالية اللباس التطواني التي حققت نتيجة مرتفعة، عبرت عن قيمة الزي التطواني كتراث ثقافي لامادي والدور الذي قد يؤديه كعامل جذب سياحي.

يوضح (المبيان18) تقييم العنصر المرتبط بممارسة الشعائر الدينية كتراث ثقافي لامادي ودوره في تنشيط الحركة السياحية بمدينة تطوان، وقد حقق نتائج غير مرضية، وذلك بسبب ضعف اضطلاع السائح على الشعائر الدينية بمدينة تطوان، وممارسة السائح وإشراكه وسط هذه الشعائر الدينية التي حققت نتيجة ضعيفة، في حين أن الجانب المضيء الوحيد الذي تحقق من تقييم هذا العنصر، هو حصول مؤشر التعايش الذي تخلقه هذه الشعائر الدينية على نتيجة مهمة، وهذا يوضح أن هذا العنصر المهم في التراث الثقافي اللامادي، لا يشكل أي مضايقة أو اختلاف مع الثقافات المختلفة، التي تحتك بثقافة السكان المحليين.

يكشف (المبيان رقم 19) عن تقييم عنصر الرياضات والألعاب الشعبية بخصوص مساهمتها كتراث ثقافي لامادي في الحركة السياحية بمدينة تطوان، حيث حققت قيمة مهمة جدا على مستوى مؤشر رضا السائح على هذا المتغير كنشاط سياحي ترفيهي وثقافي في آن واحد ورغم ذلك فإن المتغير لم يحقق نتائج تخدم السياحة بالمدينة، وذلك للتراجع الكبير للمؤشرات الأخرى المتعلقة بممارسة السائح لهذه الألعاب الشعبية واضطلاعه عليها والتي حققت قيما منخفضة جدا. وكما قلنا سابقا من أساسيات استثمار التراث الثقافي اللامادي في التنشيط السياحي هو إشراك السائح وسط عناصره ومكوناته.

ويكشف (المبيان 20-21-22) تقييم العنصر المتعلق بالفضاءات الثقافية بمدينة تطوان وقد كانت التقييمات

متناقضة للمؤشرات المحددة للعنصر، حيث عبر السائح عن رضاه على القيمة الثقافية والتاريخية والجمالية لكل الفضاءات الثقافية التي زارها، في حين يظل إشكال هذه الفضاءات الثقافية بالنسبة للمستجوبين متعلقا بطرق التدبير والإدارة، وأيضا كل ما هو مرتبط بالمرافق الضروري توفرها في هذه الفضاءات حيث حقق هذا المؤشر نتائج منخفضة وأيضا عدد الفضاءات الثقافية المدرجة في الخرجات السياحية للمجموعات المسوق لها لا ترقى نسبيا لطموح السائح من حيث الكم أو العدد. عموما فإن تقييم هذا العنصر أفرز نتيجة مهمة مرتبطة بضعف تهيئ المرافق والفضاءات العمومية الثقافية، من أجل أن ينعم السائح بالاضطلاع على الحياة الاجتماعية التي تنم عن هوية المدينة العتيقة.

وبعد اختيار العينة بدقة شديدة وتعبئة الاستبيانات في وقت قياسي حدد في 15 يوم وتفريغها ومعالجة وتحليل البيانات التي حققتها، تكونت لنا مجموعة من النتائج المتعلقة بكل عنصر على حدا، حيث قمنا بتحديد تقييم إجمالي لكل العناصر فيما يخص مساهمتها في التنمية السياحية بجماعة تطوان.

وهكذا تبين من خلال النتائج المحصل عليها بالنسبة للعناصر محطة الدراسة، وأيضا المؤشرات المحددة لها، أن هناك خلل وعدم تقدير لقيمة التراث الثقافي اللامادي في مدينة تطوان من خلال عدم إدراجه كمؤهل جذب سياحي مهم، من شأنه أن يشكل قيمة مضافة تعطي للمدينة توهجا سياحيا، وتجعلها وجهة سياحية مميزة، فمن خلال نتائج تحليل هذه الدراسة الميدانية، خلصنا لمجموعة من النتائج التي من الممكن أن تساهم في تشخيص وتطوير وضعية مسار التنمية السياحية عن طريق التراث الثقافي اللامادي وهي كما يلي:

عدم إدماج عناصر التراث الثقافي اللامادي في عمليات التنشيط السياحي.

التنشيط السياحي في المدينة يفتقد للخبرة خصوصا فيما تعلق بالسياحة الثقافية.

عشوائية ومزاجية في خلق البرامج السياحة الثقافية.

عدم توفر المرشدين السياحيين ووكالات الأسفار، على معارف كافية بخصوص عناصر التراث الثقافي اللامادي في مدينة تطوان.

عدم تقدير الفاعلين المحليين في القطاع السياحي لأهمية التراث الثقافي اللامادي كمنتوج سياحي تتميز به مدينة تطوان.

سوء تدبير الفضاءات الثقافية من حيث التنشيط الثقافي ومن حيث افتقادها لأبسط المرافق العمومية.

الفكر السياحي الكلاسيكي يسيطر على المسؤولين بخصوص التنشيط السياحي في المدينة مما يعرقل عملية التنمية السياحية.

ضعف تأثيث المدارات السياحية بعناصر فنية وثقافية من مشمولات التراث الثقافي اللامادي.

ضعف التنسيق بين ممارسي وممتهني التراث الثقافي اللامادي (الحرفيين، الزوايا، المطاعم التقليدية...) وفاعلين سياحيين (المرشد السياحي، الفنادق، وكالات الأسفار...)

ارتفاع أسعار بعض الخدمات والمنتوجات المرتبطة بالتراث الثقافي اللامادي (منتوجات الصناعة الحرفية، الأطباق التقليدية...)

7- نتائج الدراسة الميدانية

من خلال الدراسة الميدانية التي اعتمدنا من خلالها على المقاربة السوسيو اقتصادية للتراث الثقافي اللامادي خلصنا لنتيجة محورية بالنسبة لموضوع الدراسة، وهي أن هذا النوع من التراث يشكل موردا سياحيا ومرتكزا من مرتكزات

الجذب السياحي التي تعتمد عليها مختلف الوجهات السياحية في عملية التنشيط السياحي، كما استنتجنا أن التراث الثقافي اللامادي قد يكون مستداما إذا تم تثمينه سياحيا، وذلك عن طريق عملية التنشيط السياحي التي تعتبر أحد أهم أركان صناعة السياحة الحديثة.

أيضا خلصنا في تحديد مفهوم التنمية السياحية، إلى أنها نوع من أنواع التنمية الشمولية، التي ترتكز على استثمار مختلف الموارد البشرية والطبيعية بما فيها التراث الثقافي بمختلف أنواعه، وأصبح ينظر لها كقطاع إنتاجي يعتمد في المنافسة مع القطاعات الإنتاجية الأخرى، وعلى المقومات المتوفرة للإقليم. كما أن للتنمية السياحية أهداف عديدة، في مقدمتها ما يلي:

- تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية للجماعة، ويتحقق ذلك بتعبئة القدرة التنافسية لصناعة السياحة عن طريق طرق العرض المتنوعة ورفع إنتاجية الموارد البشرية وغير البشرية الموظفة فيها وبالسياسات التسويقية الخارجية.
- تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى، وفي مقدمتها القطاع الثقافي بكل مكوناته.
- تعبئة الآثار الايجابية لصناعة السياحة على الثقافة والمجتمع مع التخلص قدر الإمكان من الآثار السلبية.
- المساهمة في تنمية ثقافة المجتمعات والمحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق الجذب السياحي وما يحيط بها في الأقاليم[1].

وعلى خلفية أن التراث الثقافي اللامادي يعتبر وسيلة جذب، وموردا سياحيا، يحتاج للتثمين من أجل استدامته، وأيضا تماشيا مع الأهداف المرجوة من التنمية السياحية، لذا يتضح أن هناك علاقة تبادلية وطيدة بين تثمين التراث الثقافي اللامادي والتنمية السياحية.

إذ عن طريق أهداف التنمية السياحية المتعلقة بالأبعاد الثقافية يمكن تثمين التراث الثقافي اللامادي، الذي يشكل موردا سياحيا تتحقق من خلاله أهداف التنمية السياحية، وهو ما خلصنا إليه في تحديد العلاقة بين التراث الثقافي اللامادي والحركة السياحية. لذا طرحنا مجموعة من الأسئلة الجوهرية بالنسبة لهذه العلاقة التبادلية وارتباطها بمجال الدراسة من بينها:

هل التراث الثقافي اللامادي يشكل عنصر جذب سياحي بمدينة تطوان؟

هل يتم تدبير التراث الثقافي اللامادي تدبيرا رشيدا عند تنزيل أهداف التنمية السياحية؟

هل التخطيط السياحي يعتبر ضرورة لإشراك التراث الثقافي اللامادي في التنمية السياحية؟

خاتمة

ومن هذه الأسئلة ما أجبنا عنه من خلال نتائج الدراسة الميدانية، ومنها ما سنجيب عنه عند تحليل هذه النتائج مستقبلا وتبقى النتيجة المحورية والرئيسية للعمل الميداني هي أن مجال الدراسة يمتاز بعرض سياحي ثقافي غني يتعلق بالتراث الثقافي اللامادي، لكنه يحتاج لحسن الإستغلال والتثمين وبالتالي فهو لا يساهم في التنمية السياحية بالمدينة،

1- محمد باي، فايزة (2016) "دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية السياحية" جامعة عبد الحميد بن باديس كلية العلوم الاجتماعية قسم علوم إنسانية شعبة علوم الإعلام والاتصال، مطبعة الأنامل، الجزائر، ص 75.

لكونه لا يثمن عن طريق عملية التنشيط السياحي.

ويعتبر العمل الميداني مقياسا لعلاقة ومساهمة التراث الثقافي اللامادي في تحقيق التنمية السياحية، والذي كما قلنا أفرز نتائج عديدة سنقوم بتحليلها تدريجيا وذلك في إطار العلاقة التبادلية لتنمية السياحية بالتراث الثقافي اللامادي بمدينة تطوان. وهذا من أجل تشخيص وتطوير وضعية المتغيرات التي قمنا بدراستها في مسار التنمية السياحية.

لآئحة المراجع:

1. محمد باي، فايزة (2016) "دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية السياحية" جامعة عبد الحميد بن باديس كلية العلوم الاجتماعية قسم علوم إنسانية شعبة علوم الإعلام والاتصال، مطبعة الأنامل، الجزائر.
2. داود محمد (2016) "التكملة ذيل لكتاب تاريخ تطوان (في خطط المدينة وسكانها وحياتها الاجتماعية)" مراجعة وتحقيق وإضافات حسناء محمد داود، مطبعة الخليج العربي.
3. الحبشي علاء (2014) الحمامات التاريخية بين الحماية وإعادة التأهيل، مجلة إنسانيات التابغة لمركزالأبحاث الأنتروبولوجية والإجتماعية والثقافية، تاريخ النشر (2016).
4. -التعاون الألماني ووزارة الداخلية المغربية (2017) تصميم وتهيئة الفضاءات العامة والمدارات السياحية داخل المدن العتيقة دليل الممارسات الجيدة، مكتب الدراسات الخبرة.
5. -عابد هشام (2012) "الساحات العمومية بالمغرب" مجلة الحوار المتمدن-العدد 3742، محور العولمة وتطورات العالم المعاصر.
6. -نعمة الخطب بوجبار (1986) "مذكرات من التراث المغربي الخالد تراث فاخر" إشراف العربي الصقلي، ج الثامن، مطبعة ألتمرا مدريد.
7. السعود، عبد العزيز (2007) "تطوان في القرن الثامن عشر (السلطة-المجتمع-الدين)" منشورات جمعية تطاون أسمير، الطبعة الأولى، مطبعة الخليج العربي.
8. داود، حسناء (2019) "سمات وملامح من الحياة الاجتماعية"، منشورات مؤسسة محمد داوود للتاريخ والثقافة، مطبعة الخليج العربي، الطبعة الأولى.
9. الرامي، خالد (2019) "تدبير الموارد المائية بمدينة تطوان، من خلال وثائق حبسية وعائلية ومخزنية (1065-1386هـ/1655-1966م"، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-المملكة المغربية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر.
10. الرامي، خالد (2005)"تطوان خلال القرن الثامن عشر تاريخ وعمران"، الطبعة الأولى، مطبعة الخليج العربي.
11. السعود، عبد العزيز (1992) "تطوان في أواخر القرن التاسع عشر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السياسية على ضوء محاولات التسرب الأوربي" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط.
12. مايك كرانغ (2008) "الجغرافيا الثقافية-أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية"-ترجمة سعيد منتاق، مجلة المعرفة، العدد 317.
13. https://www.google.co.ma/books/edition/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9/Mi2sDQAAQBAJ?hl=fr&gbpv=1
14. https://jaauth.journals.ekb.eg/article_244235_92b05a12941deea4072bc1002aed40f6.pdf

Analysis of the relative importance of time deposits from total deposits and their contribution to cash credit and ways to activate them for the period (2011-2020)

تحليل الأهمية النسبية للودائع الزمنيّة من اجمالي الودائع ومساهمتها في الائتمان النقدي وسبل تنشيطها للمدة (2011_2020)

Sura Rafeeq abdulalrazaq, Imam Al-Kadhum College (IKC), Iraq

Prof. Dr. Hassan Karim Hamza, Mazaya College of Ahlia University, Iraq

Dr. Wissam Nehme Jaafar, University of Kufa, College of Administration and Economics, Iraq

Abstract :

The importance of the research is evident because of the role played by the banking sector in financial intermediation, mobilization of savings and granting credit and is based on the importance of time deposits in the credit granted by the banking sectors, and in this regard the research seeks to highlight the effectiveness of banks in performing their role in the economy through their ability to attract deposits of various kinds and grant credit, time deposits are the most important for banks in exercising their developmental role as they give the bank an appropriate opportunity to invest in the medium and long term, Where the banking sector was adopted as a society and a sample for the research and for the period (2011-2020), the theoretical framework of the research title was reviewed, as well as analyzing the reality of the development of different types of deposits with a focus on time deposits, The research was based on the premise that first occupies time deposits of low relative importance of total deposits and in granting cash credit, and the research also reached a result that the relative importance of the contribution of time deposits among other types and recommended the study of the need to develop strategies to attract time deposits by the management of banks and the monetary authority through the adoption of policies and promotional offers for it.

Keywords : Bank deposit, time deposits, cash credit, promotions.

الملخص:

تتضح اهمية البحث لما يقوم به القطاع المصرفي من دور في الوساطة المالية وتعبئة المدخرات ومنح الائتمان ويرتكز على اهمية الودائع الزمنية في الائتمان الممنوح من القطاعات المصرفية, و بهذا الصدد يسعى البحث في تسليط الضوء على فاعلية المصارف في اداء دورها في الاقتصاد من خلال قدرتها على جذب الودائع بأنواعها المختلفة ومنح الائتمان , تعد الودائع الزمنية الأكثر اهمية بالنسبة للمصارف في ممارسة دورها التنموي كونها تمنح المصرف فرصة مناسبة لاستثمارها في الاجل المتوسط والطويل, حيث تم اعتماد القطاع المصرفي كمجتمع وعينة للبحث وللمدة (2011- 2020) , تم استعراض الاطار النظري لعنوان البحث , فضلاً عن تحليل واقع تطور الانواع المختلفة للودائع مع التركيز على الودائع الزمنية , وتم دراسة اهم المؤشرات والنسب التي توضح لنا اهمية الودائع والائتمان في الاقتصاد , واستند البحث إلى فرضيَّة مفادها اولاً تحتل الودائع الزمنية اهمية نسبية ضعيفة من اجمالي الودائع و في منح الائتمان النقدي , كما توصل البحث إلى نتيجة مفادها ضعف الأهمية النسبيّة بمساهمة الودائع الزمنية من بين الانواع الأخرى وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات لجذب الودائع الزمنية من قبل ادارة المصارف والسلطة النقدية من خلال اعتماد سياسات وعروض ترويجية لذلك.

الكلمات المفتاحية: الوديعة المصرفية، الودائع الزمنية، الائتمان النقدي، العروض الترويجية.

Introduction :

The banking sector is one of the vital sectors in any economy, it is the main source of financing operations by providing many financial and banking services through mediation between investors and savers, especially in light of the rapid and successive developments witnessed by the banking sector to develop its role from the mediator to comprehensive banking as well as mobilizing the necessary savings and granting the necessary credit to finance various investments, Hence, it is the common denominator of any economic development and can not occur without the presence of the banking sector, and banks are financial banking institutions whose main function is to accept deposits of various kinds and grant credit as well in order to achieve the goals of development and support the economy, which requires the Iraqi banking industry in particular to have the ability to keep pace with developments and exercise its role through a scientific study of what can be adopted by Iraqi banks of the means to develop their deposits where deposits constitute the basic source of the bank's funds and they act as (lifeline), especially time deposits subject research, which is distinguished from other types of deposits for what they give to the bank by the opportunity for medium and long maturity to invest and not claim them, so the research came to highlight the importance of that type of deposit and the extent of its contribution to the most important banking operations (cash credit), , the research was divided into three main sections, The first section dealt with a theoretical framework, while the second dealt with an analysis of the movement of bank deposits with a focus on time deposits, while the third section focused on ways to stimulate time deposits in the banking sector, and the research concluded with the conclusions reached by the researchers, which were built upon a set of important recommendations to improve the Iraqi banking reality.

First: The importance of research:

The importance of the research stems from the importance of the banking sector in achieving the economic and social growth of the country, advancing the economy and stimulating markets by granting cash credit because deposits are one of the most important sources of financing for commercial banks, and less expensive than the rest of the sources of financing, so the importance of the research is evident in clarifying the role of time deposits in supporting the credit capacity of the bank and its impact on its activity and clarifying the classification of bank deposits and indicating strategies to attract deposits, especially the time ones, Therefore, the researchers found it important to identify the extent to which depositors in Iraqi banks respond to this type of deposits, and most importantly, what are the repercussions of this type of deposits in banking investment from cash credit and financial investments.

Second: Research Problem:

Deposits are one of the most important sources of financing for commercial banks and their main tributary, and they have a major role in providing the necessary liquidity for banking investment, which includes granting cash credit (loans and advances) in

addition to other types, time deposits are the most important for banks as they carry medium-term terms that give banks more opportunity than others to dispose of them in various fields, and for this, the research problem came with the following questions:

1- The contribution of time deposits to the total deposits and cash credit granted by commercial banks?
2- What are the signs of stimulation by banks?

Third: Research Objectives:

The research seeks to achieve several objectives, the most important of which are:

1- Analysis of the movement of bank deposits of all kinds as well as their contribution to cash credit
2- Identify some strategies to stimulate deposits, especially temporal ones.

Fourth: Research Hypotheses:

The research hypothesis was determined as follows:

1- Time deposits occupy weak relative importance among other forms of deposits, as well as in granting cash credit.
2_ Commercial banks have many strategies to stimulate the relative importance of time deposits

First: The concept of bank deposit:

The deposit can be seen as the money entrusted by persons and bodies to the bank, provided that the bank undertakes to return it to them or refund an equal amount upon request, and on the terms agreed upon, and the bank may also be obligated to pay interest on the value of the deposit, the process of bank deposit means that the customer keeps what he has of money in the bank to be used in his payments and settle his financial transactions according to specific conditions,(Al Jabouri,2020) A deposit with the bank acts as a type of loan credit granted by the depositor to the bank and its acceptance by the bank means its obligation to the owner to pay any amount in the form of legal money according to the conditions (Sanhouri, 2013: 63).

Second: Classification of bank deposits:

Deposit classifications vary according to the criteria used and are classified as follows:

1- Deposits by term:

In 1992, Iraqi Finance classified deposits according to their maturity and according to the time criterion into three types (Al-Jazrawi, 2011: 279).

A- Current Deposits (on demand)

These deposits are defined as an agreement between the bank and the customer that deposits the customer's money with the bank, provided that he has the right to withdraw it at any time he wants and without prior notification from him, and current deposits are distinguished from other types of deposits by their large movement of increase or decrease on the one hand and the absence of interest paid to the customer on the other hand (Al-Ameri, 2013: 53), and we can divide current deposits into several types as follows (Al Shabib, 2012: 61)

1. Seasonal deposits are deposited in one season and withdrawn in another.
2. Temporary deposits, which are withdrawn over a short period.
3. Semi-permanent deposits are not expected to be withdrawn.
4. Incidental deposits are withdrawn at the end of their purpose.
5. Revolving deposits are characterized by continuous deposits and withdrawals. ,(Al Jabouri,2021)

B- Savings Deposits

It is an agreement between the bank and the customer under which the customer deposits an amount of money with the bank in exchange for obtaining interest and the interest may be fixed or floating according to the interest rates prevailing in the market provided that the customer has the right to withdraw part of the deposit at any time he wants, and therefore most of the legislation in banks sets a maximum limit for the amounts that the depositor can withdraw in one month and that is to protect banks from exposure to the risks of financial hardship and sometimes banks exceed the application of those in their desire to Encouraging and developing savings Bank's financial resources (Al Ali, 2013: 71)

Banks prefer this type of deposit and take great care of them, although their high administrative cost compared to current deposits, so they compete to provide various incentives and prizes while facilitating dealing and awarding prizes to account numbers that are lucky to do so to encourage small savers to deposit to a savings account. Banks encourage these deposits to a large extent because they do not enjoy some kind of stability, and in return, depositors do not charge much interest (Al-Hamid, 2013, 57), as the rate of the interest rate paid by banks for savings deposits is (4%) (Financial Stability Report Central Bank of Iraq, 2018: 51).

C- Time Deposits:

Also called term deposits, which are those deposits that are entitled to be disposed of by the depositor (Depositor) on certain term depository banks benefit from these deposits by operating their deposits, as they provide them with cash liquidity that enables them to invest these amounts in their various banking activities and banks usually calculate interest on this type of deposits, ,(Al Jabouri,2022) and from the aforementioned definition it is clear that time deposits (for time) differ from other deposits, especially current deposits, as they are deposited with banks for a specific period It is agreed between the depositor's bank and the depositor under a contract organized for this purpose, and the depositor cannot dispose of the deposit before serving the specified period.

● Time deposits:

It is called fixed because by depositing it, the bank agrees with the customer on a specific date that he is not entitled to withdraw part or most of it until after the agreed period has passed, which are of two types (Amin, 2003, 28).

- **Time deposits with a certain maturity date**

It is an agreement between the bank and the customer, under which the latter deposits an amount of money with the bank that he may not withdraw or withdraw any part of it before the agreed date, and in return the depositor receives interest periodically or obtains it at the end of the deposit, and usually, it is required in this type of deposit that the amount deposited is not less than a certain amount and the interest rate on this deposit may rise whenever the size of the deposit increases, or the longer the deposit period. (Al-Amiri, 2013:67).

The Central Bank of Iraq has determined the interest rate allowed to be paid on time deposits, according to the period of the deposit for more than two years, the interest rate on it is 5.87%, according to the annual report of the Central Bank of Iraq, except for the legal reserve ratio, which is less than that to be maintained against deposits, which are currently 20% of current deposit obligations for the previous month and by 2% of time deposit obligations. ,(Al Jabouri,2022)

- **Notice Time Deposits:**

It means the funds deposited by individuals and bodies in banks, provided that they are not withdrawn from them until after notifying the bank of a period determined at the time of deposit, and in return, the bank pays interest on these deposits whose rates may be lower or equal to the interest rates on term deposits, and bodies and individuals resort to this type of deposit when they accumulate a cash balance in a periodic period and for a short period in anticipation of investment opportunities. ,(Al Jabouri,2023) The deposit is considered a pre-notification condition or pre-management compromise between demand deposits and term deposits, and the amount of the deposit is usually relied upon in determining the notice period, the larger the notice period and the purpose of the pre-notification condition is to allow the bank to manage the money to be recovered, especially if the amount is large, or the deposit is for a term and the customer is allowed to recover it before the deadline provided prior notice, so the period between notification and recovery is determined in favour of the bank and the customer is obligated, Beha. (Serafi, 2014,144).

- **Frozen deposits:**

These deposits are represented in the cash deposits charged by commercial banks for the issuance of letters of guarantee, which are usually not received until after the letter of guarantee is returned to the commercial bank and after the purpose of its issuance has expired. (Sisi, 2011: 130).

Third: The importance of bank deposits in the level of economic activity:

The importance of deposits at the level of the economy comes as it is the main channel of savings, which represents an essential element in economic balance and monetary stability, and is one of the means that reduce the inflationary pressures that accompany the process of economic development, because deposits withhold part of the

income that can be disposed of in the purchase of goods and services, and thus they restrict consumption, which is a necessary condition for achieving monetary stability and alleviating inflationary pressures resulting from increasing effective demand (Al-Azzawi, 1997: 22). To identify the performance of banks and the nature of growth in deposits and their development during the specified period, the relationship between them and the economic activity represented by (GDP) is studied and analyzed by:

1_ The average tendency to deposit:

It expresses the ratio of GDP that goes to deposits (the ratio of deposits to GDP) and shows us the ability and effectiveness of banks as well as financial markets, where Tybout pointed out that the strength of the financial market and banks, in particular, is measured by the rate of term deposits and those savings to GDP, and after analyzing this measure, we can evaluate the performance of the banking sector or the bank and evaluate its strategy towards stimulating demand for deposits in general and future deposits in particular because these deposits provide stable and stable sources of financing for a known time. Determined according to the experience of the bank. (John,1983:55)

Deposit Average Slope = (Total Deposits)/(Output Domestic Total) Temporal Deposits Average Slope = (Temporal Deposit)/(Output Gross Domestic Deposit)

2_ Marginal tendency to deposit:

It expresses and measures the amount of change in bank deposits, resulting from the change in GDP in the sense that it shows us the rate of change in deposits by changing one unit of GDP and through this indicator banks can identify and determine the extent of their ability and strength to change the trends of inclination towards bank deposits or it is clear how weak they are in that, and all of this makes boards of directors and executive management either install or change the strategy followed by which the demand for bank deposits is stimulated. (Zubaidi, 2000: 144)

For marginal deposits slope = (deposits Δ)/(GDP output δ) 100%×

3_the internal elasticity coefficient of bank deposit:

It is one of the analytical signs to determine the banking performance, especially in the field of mobilizing savings and attracting deposits, also means the criterion to determine the amount of the degree of response of deposits to the change in the real GDP is one of the macroeconomic signs, and the nature and extent of the response, is it regular or irregular and is calculated by dividing the relative change of deposits to the relative change in GDP

Elasticity Coefficient = GDP/Deposit× DepositΔ/ΔGDP

If the modulus of elasticity is greater than the correct one, this indicates that deposits respond regularly to changes in the real GDP, but if it is less than the correct one, it means that deposits do not respond systematically to changes in GDP and the deposit is affected by changes in output and is affected by the output of the internal elastic coefficient is smaller than one, whereas if the coefficient is one correct, then banks must

make greater efforts to make their deposits more flexible and increase the possibility of generating additional resources. To finance the economy (Zubaidi, previous source: 141).

Fourth: The importance of deposits on the liabilities side:

Deposits are one of the main sources of the bank's resources, but they are not the only source, there are other sources represented (capital-retained profits - borrowing - and reserves) and despite their multiplicity, deposits represent the pillar and the first source and compose a high percentage of its liabilities that may reach 70%, and the success of any bank is mainly related to providing a solid financial structure for it, which is the side of liabilities, i.e. sources of financing the bank, Hence, the boards of directors must and what interests us is the importance and role of deposits in the sources of the bank's funds and their importance in the uses of the bank, which are distributed on investments, loans and credit facilities, and research usually uses three important indicators to measure the role of deposits in employing the sources of the bank's funds:

1_ Deposit lending rate: It means the operation of bank deposits in operational operations that generate a return, and this indicator is calculated by: -

Deposits Lending Rate = ((Facilities + Loans)/(Total Deposits)) ×100

A high rate means that the bank has a rise in loans and facilities (overdraft) that it provides with a decrease in the volume of its deposits, and vice versa, a low volume of facilities and loans and a high volume of deposits.

2_ Deposit employment rate: This indicator shows the extent to which the administration succeeds in employing its deposits, which are calculated by the equation.

Deposits Employment Rate = ((Investments + Facilities + Loans)/(Total Deposits)) ×100

While researchers are interested in analyzing the importance of deposits to achieve liquidity and profitability goals, the ratio of the first means the ability of management to harmonize between the retention of deposits and the demand for withdrawal from them, as well as taking into account the opportunity to profit through the credit request, (Said, 2006: 18) One of the indicators used to measure the liquidity of the bank is the monetary standard index and calculates:

Cash Standard = ((Cash Assets)/(Total Deposits)) ×100

The rise of this index means the rise of cash in it and the decrease in deposits and vice versa.

3_ Banking depth index for deposits

The banking depth index shows the percentage of the penetration of banking services provided by commercial banks about the size of the economy, and the banking depth indicates the high efficiency of financial intermediation and the ability of the banking system to mobilize deposits and the ability of the banking system to absorb the

percentage of surplus cash and contribute to alleviating inflationary pressures, the ratio of banking depth is linked to a positive relationship with GDP, as the higher the banking depth, the more effective the monetary policy becomes in achieving its objectives. Including increasing GDP.

Banking depth of deposits = (Deposits volume)/(GDP output)

Fifth: The importance of deposits for loans and advances

One of the important indicators that are relied upon to measure the liquidity of the banking sector is the ratio of loans and advances to total deposits, as well as highlighting the importance of time deposits for those loans and advances, and this relationship is calculated through:

Banking Sector Liquidity Index = (and Loan Advances)/(Total Deposits) ×100%

Banking Sector Liquidity Index = (and Loan Advances) / (Time Deposits) ×100%

The high ratio means to us that the banking sector is working well to employ deposits in the form of loans and the high liquidity risk represented by the difficulty of liquidating and repaying borrowing from the public, especially when it needs liquidity, and it also means that banks follow a conservative policy of investing in highly liquid assets, while the low index means that banks follow a high-risk policy in exchange for high profitability. (Fields,2016:14)

Sixth: Banking awareness and its impact on stimulating deposits and credit

Banking awareness shows us the readiness of members of society as well as institutions operating in the economy to deposit their cash balances in banks, as well as the extent of their willingness to use banking tools in their transactions, and the demand for deposits is linked to a positive relationship with awareness or banking culture and customs, and whenever the latter is positive, it is positively reflected in the demand for deposits and vice versa.

Banker Awareness (Off-Currency Banks)/(Total Deposits)=

If the ratio is less than the correct one, this means that banks are an effective channel in the acquisition of most of the exchanges and transactions, and also indicates their effectiveness in employing the inputs in the possession of individuals and sectors, while the higher percentage of one indicates the weak efficiency of banks in attracting deposits, as can be inferred through the banking density index to infer the ability of banks to attract and develop deposits, which are measured by:

Banking Density (Branches Number)/(Population Number)= 10000 inhabitants×

If the result is greater than the correct one, there is a large spread of banks that may be beyond the need for it and in a way on banking competition and profitability, while if it is less than one, it means an insufficient spread of banks in their geographical area, but if it is equal to one, it is the ideal spread of banks. (Al-Shammari, 2016, 215)

Analyze the movement of bank and time deposits and their contribution to cash credit

This section includes the analysis and discussion of the development of the movement of bank deposits and their economic importance with a focus on the time deposits subject of the research.

First: Analysis of the movement and development of bank deposits of all kinds:

From Table (1), we note the upward trend of the movement of bank deposits for the period (2011-2020) after it was at the level of about 56.15 trillion dinars in 2011 and reached 84.1 trillion dinars in 2020, due to the efforts of the monetary authorities in achieving monetary and financial stability and creating confidence among the public in operating banks, as well as increasing the number of bank branches to 917 branches by the end of 2014. The movement of deposits has achieved positive growth rates for the above period, reaching its maximum for the years (2012-2014). While its movement decreased for the years (2015, 2016) and the deposit balance recorded

A decrease of about 9.7 trillion dinars and a decrease of (13.1%) at the end of 2015 compared to its balance in 2014 of about 74.1 trillion dinars This decrease comes as a result of the decrease in current deposits in the government sector and public institutions as well as private sector deposits, and the percentage of decline respectively (26.3 _ 20.8_ 3.9)% is added to the decrease in fixed deposits and savings by (20-3.4)% respectively (Financial Stability Report of the Central Bank of Iraq, 2015, 2016: 35, 39), and this decline coincided with two reasons, the first of which is related to the security aspect and the occupation of ISIS in the provinces of Mosul, Salah al-Din and Anbar, as well as the oil price crisis in mid-2014, where the financial crisis began in mid-2014, represented by the decline in oil prices and then government revenues, which affected their deposits with banks, as well as the security aspect, represented by the occupation of ISIS and the disruption of the work of banks in them.

Table (1) The evolution of the movement of deposits and its importance to the liabilities side for the period (2011-2019) (Million ID)

Years	Volume of deposits(1)	Growth Rate %(2)	Bank Liabilities(3)	Relative importance(4)
2011	56,150,094	17%	116,643,463	48%
2012	62,005,935	10%	124,813,664	50%
2013	68,855,487	11%	135,484,381	51%
2014	74,073,336	8%	145,106,878	51%
2015	64,344,061	(13)%	133,733,599	48%
2016	62,398,733	(3)%	129,169,091	48%
2017	67,048,174	7%	103,011,622	65%
2018	76,893,927	15%	108,003,321	71%
2019	82,106,425	7%	120,091,270	68%
2020	84924168	3,4%	135662070	
Average	52,550,989	17%	184,274,865	37%

Source_ Column (1),(3) Central Bank of Iraq, Annual Bulletins (2011_2020) Column (2) and (4) prepared by researchers based on column data (1) and (3)

But the movement of deposits returned to its upward trend for the years 2017-2019 to reach 82.1 trillion dinars in 2019, achieving growth rates for the last three years (7% - 15% - 7%) respectively, bank deposits recorded an increase of 6.8% from their level recorded in 2018 to reach about (82,106,425) compared to (76,893,927) trillion and constitute in 2019 a value of (40%) of thGBe GDP, which represents the banking depth of it in the economy, which when compared with the Arab depth of deposits is modest and relatively small (report Annual Economic Bank of Iraq, 2018: 107). As for what deposits constitute on the liabilities side of the banking sector, the importance of deposits on the liabilities side is evident at the beginning of 2011 when they constituted (48%) and then increased to reach (68%) in (2019) and to be of great importance to the side of the use of funds and financing the activity of banks The reason for the decrease in bank liabilities in (2011) is a re-evaluation of the balance sheet of Al-Rasheed and Al-Rafidain Banks and under the implementation of the restrictions of the international section, which is represented in the credit and debit evaluation teams according to the directives of the Fund and the World Bank.

Table (2) shows us the economic importance of the movement of deposits and the results of both the average slope and the marginal slope of the situation experienced by bank deposits for the study period and the degree of deposit response to internal elasticity and were as follows:

Table (2) Deposit Movement and its EconoBHmic Importance for GDP for the Period (2010-2020) (Banks Performance and Deposit Attraction) (Million ID)

Years	Deposit Size(1)	Current Domestic Product(2)	MediumSlope Deposit/GDP (3)	Marginal Deposit Mile %(4)	Deposit Income Flexibility %(5)
2011	47947232	162, 064,566	0.30	__	-
2012	56150094	217, 327,107	0.26	0.15	0.50
2013	62005935	254, 225,491	0.24	0.16	0.61
2014	68855487	273, 587,529	0.25	0.35	1.45
2015	74073336	266, 332,655	0.28	-0.72	2.86-
2016	64344061	194, 680,972	0.33	0.14	0.49
2017	62398733	196, 924,142	0.32	-0.87	2.62-
2018	67048174	225, 722,376	0.30	0.16	0.51
2019	76893927	254, 870,185	0.30	0.34	1.14
2020	82106425	262, 917,150	0.31	0.65	2.15
Average	84924168	198764352	42,7	0,04	0,09

Source_ Column (1),(2) Central Bank of Iraq, Statistical Yearbooks (2011_2020) Columns (3), (4) and (5) were prepared by researchers

The results of the average slope of bank deposits show us a state of stability and stability for the period (2010-2019), it reached an average of (0.29) and achieved its highest inclination in (2015) caused by a decrease in output and not an increase in deposits, and the results of the tendency indicate the ineffectiveness of banks in stimulating and attracting deposits according to their share of output, and this was evident by the stability and stability of the average slope and its non-rise, and strategies

must be developed to stimulate demand for deposits in general and savings deposits in particular. As for the results of the marginal tendency of bank deposits, the outputs appeared to fluctuate and irregularly, which means that the degree of their response to the change in output is weak, and the effectiveness of policies must be increased so that banks can change the trends of the tendency towards depositing, especially the savings policy and the flexible policy that suits the development of the output obtained, especially the interest policy, as well as providing multiple services and promotional policies that are reflected in motivating the public to deposit As for the results of the internal elasticity coefficient of deposit, they also indicate the state of irregular response, so it is worse than the correct one and means a weak response, as is the case with the years (2011-2017) and what we conclude is the absence of a general trend for the movement of deposits, and this weakness and instability in the degree of flexibility is clear evidence of the weak relationship of the link of deposits to changes in output on the one hand, as well as the weak role of banks in attracting more deposits, Although logic assumes that each increase in output is accompanied by a greater increase in individuals' dealings with banks, especially deposits, which also indicates to us the weakness of the savings vessels offered by the banking system, but the results of the last two years (2018-2019) indicate the state of deposit response to output changes and the flexibility coefficient was greater than the correct one, and this may indicate if it continues to have good policies. Table (3) shows us the movement of development and growth and the relative importance that occurred for the different types of deposits, where the upward trend of current deposits for the period (2011-2014) is noted, as it increased from about (8.9) trillion dinars to about (56.3) trillion dinars.

Years	Current Deposits Relative importance (1)	Savings Deposits Relative importance (2)	Time Deposits Relative importance(3)	Growth rate Current Deposits(5)	Growth rate Savings Deposits(6)	Growth rate Time Deposit(7)
2011	48, 311,267(86%)	6, 732,299(12%)	1, 113,614(2%)	18%	11%	23%
2012	50, 478,943(81%)	7, 897,450(13%)	3, 629,542(6%)	4%	17%	226%
2013	55, 632,348(81%)	9, 678,169(14%)	3, 544,970(5%)	10%	23%	-2%
2014	56, 621,916(76%)	9, 978,433(13%)	7, 472,987(10%)	2%	3%	111%
2015	46, 309,480(72%)	9, 636,491(15%)	8, 398,090(13%)	-18%	-3%	12%
2016	45, 690,625(73%)	9, 555,099(15%)	8, 915,710(14%)	-1%	-1%	6%
2017	47, 839,010(71%)	10, 579,087(16%)	8, 630,534(13%)	5%	11%	-3%
2018	55, 464,737(72%)	11, 770,551(15%)	9, 658,639(13%)	16%	11%	12%
2019	59, 917,740(73%)	12, 614,620(15%)	9, 574,065(12%)	8%	7%	-1%
2020	63429984(75%)	12652897(14.9)%	8821308(10%)	5%	3%	-3,6%
Average	41, 034,878(80%)	7, 347,442(13%)	4, 323,640(7%)	16%	17%	35%

Source: Column (1),(2) Central Bank of Iraq, Statistical Yearbooks (2011_2020) Columns (3), (4) and (5) were prepared by researchers

Current deposits achieved positive growth rates throughout the period, except for the years 2015 and 2016, where the growth rates were negative due to the conditions that the country was exposed to from the occupation of ISIS, and the highest growth rate for 2011 (65%) and the lowest growth rate for 2014 (2%) This is evidence of increased

confidence between the banking sector and individuals, as well as banks' efforts in their policies to attract the largest number of depositors to their market. The same thing we note the upward trend of the movement of savings deposits, after it was about (1.5) trillion dinars in 2005, it increased to reach about (12.6) trillion dinars for the year 2019 and achieved positive growth rates, except for the years 2015 and 2016, in which the growth rates were negative, while the rest of the years achieved their maximum in 2008 when it reached (62%) and the lowest growth rate reached (3%) for the year 2014. This may be a good indicator of this upward trend of savings deposits in the mobilization of savings, as for time deposits, they are also in an upward trend to reach (9.6) trillion dinars at the end of 2019 after it was about (0.4) trillion dinars and also achieved positive growth rates throughout the period except for the years 2017 and 2019.

When reviewing the relative importance of the types of deposits from the total, there is a clear discrepancy in the increase in the relative weight of current deposits to reach an average of 80% compared to 20% for the two types of savings deposits, in which the relative weight of savings deposits rises on average 13% compared to 7% for time deposits, that the occupation of current deposits of the largest weight in the structure of total deposits throughout the period to be a source of financing for the banking sector, despite studies and research indicate that the increasing importance of this type does not increase the effectiveness of banks in mobilizing Savings and financing development in the economy, but may put restrictions on the performance of the banking sector by maintaining high liquidity, especially legal to ensure not to fall into risk, and the high importance of current deposits compared to savings and time limits the ability of banks to expand in granting credit activity to them, especially long-term ones, which is often used to finance development projects, The effectiveness of the banking sector in financing development is mainly related to savings deposits, especially time ones, because of their stability and the possibility of using them for medium and long-term financing. Despite the high relative importance of the current in the structure of total deposits, it should not occupy this high importance, most of which comes from the government sector and belongs to the state treasury, and maybe the reason for the high importance of the current basic to the expansionary financial policy pursued by the government and the increase in current spending in it, as this rise is an indication of the lack of a clearly defined savings policy for the monetary authority and the banking sector through which banks can transfer deposits towards savings, It is also an indicator of the weakness of promotional policies that motivate these deposits.

The importance of time deposits from the total deposits was characterized by a state of volatility and instability throughout the study period and reached the general average of 7%, which is a weak percentage when compared with some countries, especially Arab ones, as it reached in Egypt 14%, Algeria 17% and Jordan 15%, and it was also noted that the relative weight of time deposits was high and as of 2015 when their relative importance reached 15%. This rise in relative weight is natural due to the expansion of

the banking sector from year to year and the increase in the number of banking branches, as well as the efforts of the Monetary and Financial Authority in achieving monetary stability and creating cash for individuals in banks, but the general trend of data for the three types indicates a shrinking gap between the current on the one hand and time deposits and savings on the other hand in favour of the other, which is a good indicator that indicates an increase in depth and financial stability. It is clear from Table (4) that government banks dominate the structure of bank deposits, with their share reaching the general average (88%), distributed for current (71%), savings (11%) and time (6%)

Table (4) Movement of Exchange Deposits by Source and their Relative Importance for the Period (2011-2020) (Million ID)

Years	Deposits with government banks and their relative importance of total deposits			Deposits with private banks and their relative importance of total deposits		
	Ongoing	Savings	Temporal	Ongoing	Savings	Temporal
2011	44129036(79%)	5164379(9%)	508585(1%)	4175145(7%)	1567920(3%)	605029(1%)
2012	44777032(72%)	6003446(10%)	2602068(4%)	5701911(9%)	1894004(3%)	1027474(2%)
2013	48884606(71%)	7279841(11%)	2726670(4%)	6747715(10%)	2398328(3%)	818300(1%)
2014	49846278(67%)	7806129(11%)	6723762(9%)	6775638(9%)	2172304(3%)	749185(1%)
2015	39652449(62%)	7737268(12%)	7841129(12%)	6657031(10%)	1899223(3%)	556961(1%)
2016	37690518(60%)	7845847(13%)	8270213(13%)	6237406(10%)	1709252(3%)	645497(1%)
2017	41727904(62%)	8860699(13%)	7903854(12%)	6111106(9%)	1718388(3%)	726680(1%)
2018	47370982(62%)	10011701(13%)	8712427(11%)	8093755(11%)	1758850(2%)	946212(1%)
2019	50084919(61%)	10673835(13%)	9852771(12%)	9031707(11%)	1642129(2%)	821065(1%)
2020	55523702(67%)	(12)10808468%	7889819(9,6)	7906312(9,9)	1178678(1,4)%	958988 (1)%
Average	36472199(71%)	5953117(11%)	3836507(6%)	4940102(9%)	1434221(3%)	589987(1%)

Source: Central Bank of Iraq, Annual Bulletins (2005-2020) Relative importance prepared by the researchers

Where the relative importance of time deposits ranged between 1% and 2% for the period (2011-2012) and then began to rise in recent years to reach 12%, which are good ratios if they continue in the upward trend can take their role in the contribution of banks in financing the process of economic development, while the ratios of savings deposits indicated the state of volatility and instability from year to year to achieve the highest percentage for the years (2017_2018) amounted to 13%, The percentages also indicated a decrease in the relative importance of current deposits with the government sector in recent years, to decrease to 61% in favour of other types of deposits, which is a good indicator if the decline in the importance of current deposits with the government sector continues. While the private banks could not collectively attract the general average (13%), which is distributed to the current (9%), savings (3%) and time (1%), whose relative importance was very low, not exceeding 1%, and this is not a good indicator for private banks and this can be due to the lack of confidence of individuals, which made depositors hesitate to deposit their money in them, and the same is true in savings deposits, whose relative importance does not exceed 3%.

Table (5) the Economic Importance of Time Deposit Movement for the Period (2011-2020) (Million ID)

Years	Time Deposit(1)	GDP(2)	Average Slope %(3)	Marginal Slope %(4)	Income Flexibility%(5)
2011	1, 113,614	217, 327,107	0.01	0.00	0.68
2012	3, 629,542	254, 225,491	0.01	0.07	13.31
2013	3, 544,970	273, 587,529	0.01	0.00	-0.31
2014	7, 472,987	266, 332,655	0.03	-0.54	-41.79
2015	8, 398,090	194, 680,972	0.04	-0.01	-0.46
2016	8, 915,710	196, 924,142	0.05	0.23	5.35
2017	8, 630,534	225, 722,376	0.04	-0.01	-0.22
2018	9, 658,639	254, 870,185	0.04	0.04	0.92
2019	9, 574,065	262, 917,150	0.04	-0.01	_0.28
2020	10329228	198774325	0,05	0.04	0,23
Average	4, 323,639	191, 793,253	0.02	-0.02	-1.37

Source_ Column (1),(2),(3) Central Bank of Iraq, Annual Bulletins (2011_2020) Column (4),(5),(6) prepared by the researchers

From Table (5), the results of the average slope of time deposits show us a state of stability and stability for the period (2011-2013), it reached an average of (0.01) and achieved its highest tendency in (2016) caused by a decrease in output and not an increase in deposits, and the results of the slope indicate the ineffectiveness of banks in stimulating and attracting deposits according to their share of output, and strategies must be developed to stimulate demand for deposits in general and savings deposits in particular. As for the results of the marginal tendency of bank deposit, which measures the rate of change in deposits resulting from the change in output, the outputs appeared fluctuating and irregular, which means that the degree of their response to the change in output is weak, and the effectiveness of policies must be increased so that banks can change the trends of the tendency towards the deposit, especially the savings policy and the flexible policy that suits the development of the resulting output, especially the interest policy, as well as providing multiple services and promotional policies that are reflected in motivating the public to deposit, As for the results of the internal elasticity coefficient of the deposit, they also indicate the state of irregular response, so it is less than the correct one and means a weak response, as is the case of the years (2013-2015). It is clear from Table (6) that the time deposits of government banks rank first in terms of relative importance from the private banking sector, as they reached the general average (74%) of the total time deposits of the public and private sectors.

Table (6) Structure of Time Deposits of the Banking Sector for the Period (2011-2020) (Million ID)

Years	Total time deposits with government sector banks and their relative importance				Total time deposits with private sector banks and their relative importance			
	Government (1)	Public Institutions(2)	Special(3)	Deposits with government banks and their relative importance to total time deposits (4)	Government (5)	Public Institutions (6)	Special(7)	Deposits with private banks and their relative importance of total time deposits (8)
2011	204,497(40%)	173,310(34%)	130,778(26%)	508,585 (46%)	2,486 (0%)	3,338 (1%)	599,205(99%)	605,029(54%)
2012	2,208,764(85%)	257,146(10%)	136,158(5%)	2,602,06(72%)	0(0%)	5,194 (1%)	1,022,280(99%)	1,027,474(28%)
2013	2,298,291(84%)	267,539(10%)	160,840(6%)	2,726,670(77%)	0(0%)	9,317 (1%)	808,983(99%)	818,300(23%)
2014	2,326,303(35%)	4,241,504(63%)	155,995(2%)	6,723,802(90%)	0(0%)	10,798 (1%)	738,387(99%)	749,185(10%)
2015	3,388,360(43%)	4,293,646(55%)	159,123(2%)	7,841,129(93%)	0(0%)	787 (0%)	556,174(100%)	556,961(7%)
2016	3,765,032(46%)	4,328,124(52%)	177,057(2%)	8,270,213(93%)	15,000(2%)	234 (0%)	630,263(98%)	645,497(7%)
2017	3,590,596(45%)	4,012,838(51%)	300,420(4%)	7,903,854(92%)	7,000(1%)	32 (0%)	719,648(99%)	726,680(8%)
2018	4,121,960(47%)	4,219,289(48%)	371,178(4%)	8,712,427(90%)	5,250(1%)	424 (0%)	940,538(99%)	946,212(10%)
2019	4,069,770(47%)	4,184,890(49%)	372,109(4%)	8,626,769(90%)	5,378(1%)	537 (0%)	941,381(99%)	947,296(10%)
2020	608605767,1%	2329062 25,7%	650968 7,2	9066087 87,8%	28830 2,3%	16839 1,3%	1217481 96,4%	1263150 12,2%
Average	1,761,824(40%)	1,789,846(41%)	203,107(19%)	3,754,786 (74%)	3,723 (1%)	2,811 (0%)	591,869 (99%)	4,323,640 (26%)

Source: Column (1),(2),(3),(5),(6),(7) Central Bank of Iraq, Annual Bulletins (2010_2020) _ Relative Importance and column (4),(8) prepared by the researchers

By dividing deposits by type and sector, we note that the relative importance of the deposits of public institutions in government banks began to be close, as it reached the general average (41%) of the total bank deposits with the government banking sector, followed by government deposits with an average of (40%), while private deposits amounted to (19%), which is the lowest percentage among time deposits, due to the weakness of government banks in attracting this type of deposits by individuals or private sector companies due to weak promotional offers, The time deposits of government banks continued to rise in relative importance exponentially to achieve their highest relative importance in 2016, which amounted to (93%), while the other side of the time deposit structure, which is the sum of the time deposits of the private sector, we note the low relative importance achieved during the study period compared to government sector banks, where the relative importance of private sector deposits reached the general average (26%), although it achieved an upward trend in the growth of time deposits and recorded its highest time deposits in 2012 and amounted to about (1.02) trillion dinars With relative importance, it increased from previous years and amounted to (28%), Then it returned to decline for the next three years, due to the lack of confidence of the public and depositors in private banks, the lack of feeling safe and the weak performance of private banks in educating for such types of deposits by motivating the public through prizes, gifts, services and advantages that the depositor can have in the event of a time deposit.

As for Table (7), the ratio of a cash credit to deposits is moving in an upward direction, as the Central Bank of Iraq determined the ratio of credit to deposits by not exceeding (70%) (Financial Stability Report, 2018: 56).

Table (7) The importance of deposits in covering credit activity for the period (2011-2020) (Million ID)

Years	Cash Credit/Deposits	Credit/Current Deposits	Credit/Savings Deposits	Credit/Time Deposits
	0.36	0.42	3.02	18.27
2011	0.46	0.56	3.60	7.84
2012	0.43	0.54	3.09	8.45
2013	0.46	0.60	3.42	4.57
2014	0.57	0.79	3.81	4.38
2015	0.60	0.81	3.89	4.17
2016	0.57	0.79	3.59	4.40
2017	0.50	0.69	3.27	3.98
2018	0.51	0.70	3.33	4.39
2019	58%	57,7%	33,6%	20,7%
2020	0.40	0.52	2.99	8.14

Source: Prepared by researchers relying on the bulletins of the Central Bank 2011_2020

It has achieved the highest percentage of cash credit for the banking system as a whole in 2016, which amounted to about (60%), which is close to the standard ratio set by the Central Bank, which reflects the ability of banks to employ the funds available to them and derived from deposits to meet loans and advances, and this percentage is high by about (3%) for the year 2015, where it recorded (57%) This increase comes as a result of the decrease in deposits in 2016 to (62) trillion after it recorded (64) trillion in 2015. The percentage is gradually declining again in 2017 and 2018 to record (50%) in 2018, down from (57%) in 2017 by about (7%), due to the growth of deposits in 2018 on the one hand and the growth of credit at a lower rate than the growth of deposits on the other hand.

Ways to stimulate time deposits in commercial banks

In light of the intense competition between commercial banks in the field of attracting and developing deposits, banks have adopted many strategies and policies to attract the largest amount of deposits, as commercial banks do not have full control over the size of deposits they want to attract except through the use of basic competitive strategies that motivate customers to open a bank account and deposit money in this account. These strategies are as follows:

First: Price Competition Strategy

This strategy is based mainly on paying higher interest rates to depositors, and then the bank that pays higher interest to the depositor increases the amount of deposits with it than other banks that pay less interest for the same type of deposits, and banks pursue this strategy as a result of several factors:

1. Lifting restrictions on interest rates

2. Strong competition between capital market instruments and the products of other financial institutions
3. Difficulty getting money
4. The existence of a profitable investment opportunity for deposited funds that covers the interest rate paid by banks
5. High inflation rates
6. Non-discrimination of banking products

All these reasons or factors depend mainly on the bank's ability to employ this money and achieve a greater return than the interest rate on deposits, the price competition strategy contributes to an advantage for depositors represented in obtaining a high return as banks pay high interest to customers in order to attract deposits, but at the same time banks should avoid paying high-cost interest because they consume the potential profit margin from using the depositor's money, Despite the importance of price competition, there are a number of factors that affect it, such as the nature of deposits and their maturity, as there are many types of deposits in banks and their term period, the longer the deposit period, the higher the interest rate paid by the bank to the depositor, the policy of the Central Bank, which usually places restrictions on interest rates granted by commercial banks through the banking legislation issued by them, and despite the recognition of the importance of price competition in most areas of economic activity, we see that These regulations by the central bank place restrictions on that competition. (Bou Abdali, 53, op. cit.) We also see the weakness of the application of commercial banks in Iraq to this strategy as a motivational method to attract bank deposits, where you find today that most of the interest rates paid by commercial banks are close or almost equal, especially in banks that carry the confidence of the public such as (Al-Rafidain, Al-Rasheed, Iraqi Trade Bank), so banks must activate price competition, especially the interest paid on time deposits, which amounted in 2018 (4.31%) for one-year deposits and (5.29%) for deposits with a duration of more than One year (Statistical Bulletin of the Central Bank of Iraq, 2018: 80), banks can also introduce a prepaid interest rate policy for such deposits, which contribute to supporting the depositor's confidence in the bank on the one hand and motivating him to open this type of account on the other hand. Iraqi banks, especially government banks, are very reluctant to open time deposit accounts and hinder this through administrative red tape in opening the time account for those deposits.

Second: Non-Price Competition Strategy

Competition, which is based on providing good services at competitive prices, because customers take into account many things when choosing the bank to which they deposit, such as amenities, providing services and facilitating procedures, so the bank is heading for this type of strategy, which confirms the success of this strategy is that there is a significant difference between banks in the level of providing banking services provided and also in their cost and the extent of integration of these services because the customer gives a great deal of efficiency to the bank in performing services, among these

Strategies can be the following: (Pircy,2014:210), the researchers see Iraqi banks are very far from applying this strategy, there is no convenience and service for visiting banks for the purpose of opening an account for deposits, but we find the many complexities and routine in relation to that.

1_Product Development Strategy:

The development of products is one of the key elements in the success of the bank and this strategy focuses on the individual product as well as on the full line of basic products and services in order to market the new product and takes this development in the form of improving the characteristics and benefits of existing deposits or providing new types of them, banks are working to create new deposits that depositors are satisfied with, such as certificates of deposit that can be traded and that cannot be traded. The competition strategy is that the more the bank succeeds in introducing a new type of deposit, the more it is an indication of its vitality and creativity, and thus leads to attracting depositors. (Pircy, lbd:210), and the researchers see a clear weakness in this strategy, especially in opening accounts for deposits with new names and segments of society and limited to the three types only.

2_Service Development Strategy

The basis and essence of this strategy is the manufacture of independent services and facilities or associated with basic banking products, which contributes to increasing the demand for their deposits to benefit from those services, and this strategy includes both service, location and delivery procedures, where banks are interested in providing a wide range of services, which include collecting depositors' dues on their behalf and opening documentary credits, letters of guarantee and other services, The greater the diversity of the bank in providing various services, the greater its ability to attract depositors, including the provision of services and its speed as well by using modern technology in the field of banking, which leads to saving time and using it to improve services such as the use of ATMs and credit cards. (Sumaidaie, 2010: 76) .

3_Market Development Strategy

This strategy includes two aspects, the first is the development of new markets, which is based on increasing the handling of banking services provided by the bank and the expansion of its activity by expanding its network of branches and spreading them everywhere, including the natural and automated branches of the bank, as well as its internal branches and banking units in other countries, while the other side is penetration into the current markets, where banks seek to obtain methods and methods that achieve an increase in the bank's share through the current markets and the bank's current customers and attract bank customers. Competition through new methods by studying the market and the desires of customers and expanding their base of activity and dealings with the bank. (Corafas ,1998 :83)

4_Diversification Strategy

The diversification process helps to strengthen the bank's strategy in practicing new activities (new products or markets) and this strategy is adopted by some banks with the aim of studying new sectors that are related to either a reorganization strategy towards new activities for profitable banks that are related to the traditional activities of the bank, meaning that the bank in this case aims to expand its current activity to increase profitability, Or engage in activities that make more profits. In general, the diversification strategy in the field of banking is one of the most important strategies that lead to reducing the risks to which the bank is exposed, as a result of the expansion of its business and sources of profits, which means increasing confidence in it and then increasing dealing with it and the demand for its various products, i.e. the bank's ability to attract new depositors increases as it expands in providing non-traditional banking services. (Kozami , 2002 : 181) (Gad El Rab, 2016:114)

5_Discrimination Strategy

This strategy means that the bank has one or more competitive advantages in those characteristics related to the product or services associated with it, which are of fundamental importance to customers and make them feel that they are dealing privately with an unparalleled bank. (Al-Sumaida'i, previous source: 76) For example, some of the advantages granted by the Iraqi Trade Bank today in the event that the customer's account deposit reaches an amount determined by the bank that gives him a travel card for more than 60 countries through which the customer is allowed to enter the airports of these countries through the lounges designated for businessmen and personalities that such features attract the customer and give him a feeling that the bank accompanies him in most cities of the world.

Conclusions

1) Bank deposits are of obvious importance to the side of funding sources (liabilities) and represent a high relative importance compared to other items of liabilities as in the last years of the study period.

2) The time deposit is important in banks compared to other types as it provides liquidity for it that enables it to invest it as it gives the bank a specific term according to the agreement between the two parties that the depositor can withdraw and then give the bank the opportunity to invest without falling into financial default problems.

3) Deposits of various types represent a clear importance at the level of economic activity and this can be identified through several indicators, including medium and marginal tendency, internal flexibility, employment and others, which are important to identify the role of deposits in economic activity.

4) There are several basic factors that affect the development and development of deposits, whether negatively or positively, including banking awareness, banking spread, inflation, and most importantly, the interest rate, offers or promotional methods.

5) There is a clear theoretical relationship between deposits and credit that can be studied and analyzed to identify this relationship and its role in the economy, especially the indicators of coverage of credit activity by deposits, the rate of bank financing and the credit gap.

6) By following the movement of bank deposits, it became clear that they are moving in an upward direction except for the years (2015_2016_2017), and this is evidence of the link between deposits and oil revenues and their decline means a decrease in government deposits with the banking system as well as with financial institutions, and the situation will be repeated for 2020_2021, while the researchers noted the clear importance of this source of financing on the liabilities side after 2011.

7) The researchers noted the ineffectiveness of banks in attracting deposits and this was evident in the average tendency of deposits through its stability and non-rise, as well as the marginal tendency and internal flexibility and the inability of banks to attract deposits from increases in output, and therefore the weakness of banks to attract deposits according to their share of output and weak change of tendency towards deposits, all of which affects the economy.

8) Current deposits accounted for a very high percentage of their relative importance for the rest of the types, which exceeded 80%, while the percentage reached 13% for savings deposits, and a clear decrease in the contribution of time deposits, which are very reliable in the field of investment and the contribution of the banking sector in bringing about the desired economic growth.

9) The concentration of deposits according to their source with government banks and its average rate amounted to 88%, while deposits with private banks were weak 12%, despite their many numbers, which exceeded (64) banks compared to (7) government banks, and this contradiction will reflect negatively on banking performance and then on economic activity through the lack of clear participation by private banks in granting credit and investment.

10) As for time deposits, it was noted despite their upward trend throughout the duration of the study, but their amounts in absolute terms remain very few and their banking depth is also weak and there is no indication of clear policies for bank departments to stimulate them and this was evident through their medium and marginal tendency and internal flexibility, as noted their concentration in government banks without private banks.

Recommendations

1_ The bank's management must analyze the movement of deposits, especially the temporal ones, and be guided by the standard indicators, and try to overcome the difficulties in front of depositors and provide them with facilities to urge them to deposit their surplus funds.

2_ Review the management of banks with their policies for attracting deposits, especially in the years in which the GDP increases, and through the indicators prepared for this and develop solutions that contribute to increasing deposits from increases in domestic income

3_ Directing commercial banks to adopt price and non-price competition strategies to attract deposits, especially those that are characterized by a high degree of stability in their balances in terms of their maturity (time) because of their role in maximizing the performance of banks and its positive reflection on the economy

4_ Directing banks to the policy of encouraging banking spread across the geography of Iraq and opening branches in districts and districts and not concentrating them within the centers of the provinces and the capital

5_Activating the work of the Iraqi Deposit Insurance Company formed in 2019, where the deposit insurance system plays a clear incentive role to develop deposits, by reassuring the citizen of his money deposited in government or private banks, this encourages everyone to deposit and then increase the volume of deposits Entering into investment operations with confidence

6_ Work with the system of incentives and promotional offers to attract more deposits, especially fixed ones, whether for employees of the banking system or outside, and those incentives (moral and material) can stimulate the side of deposits a lot or benefit from the experiences of many Arab, regional and international banks.

7_ Providing modern services to customers (ATMs - bill payment services - credit cards - insurance services - disbursement of social benefits - portfolio management for customers) and etc., all of which enhance confidence in the banking sector and deposit development.

8_ Encouraging the attraction of savings by granting an interest rate on deposits close to the interest rate on loans and facilitating the process of opening savings and deposit accounts

Bibiliographie

1. *Al Shabib, Duraid Kamel, (2012), "Contemporary Banking Management", First Edition, Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing, Amman, Jordan.*
2. *Al-Sumaidaie, Mahmoud Jassim, and Yousef, Rudaina Othman, (2001), "Banking Marketing: A Quantitative-Analytical Strategic Approach", First Edition, Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution, Amman,*
3. *Al Ali, Reda Sahib Abu Hamad, (2013), "Banking Management: A Contemporary Quantitative Analytical Approach", Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, First Edition, Amman.*
4. *Bouabdli, Ahlam, (2015), Commercial Banks Management Policies and Indicators, Dar Al-Jinan Press for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, First Edition*
5. *Gadalrub, Sayed Mohamed (2016), Strategic Planning is an Approach to Achieving Competitive Excellence, Dar Al-Fagr for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt.*
6. *Al-Hamid, Talaat Asad Abd (2010), Fundamentals of Banking Management, Arab Company for Marketing and Supplies, Cairo, Egypt, Second Edition*
7. *Al-Zubaidi, Hamza Mahmoud (2011), Banking Management and Deposit Mobilization Strategy, Dar Al-Warraq Publishing, Amman, Jordan, First Edition*
8. *Al-Shamma, Faiq Mahmoud (2008), Bank Account, A Comparative Legal Study, Scientific House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, Second Edition*

9. *Al-Shammari, Sadiq Rashid (2016), Banking Operations Management: Entrances and Applications, Dar Al-Yarouzi for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, First Edition*
10. *Al-Haddad, Salim Omar, (2013): The Role of the Banking System in Spreading Banking Awareness among Customers, Master Thesis, Islamic University, Gaza, Department of Business Administration,*
11. *Al-Jazrawi, Ibrahim Mohamed Ali, (2011), Analysis of the net profitability of current accounts and deposits using (a synthetic mathematical model) by application in the Middle East Investment Bank (P.S.C.C.) during the financial period 2007-2009", Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume (17)*
12. *Ireland, R. Duane, Robert Hoskisson, and Michael Hitt. (2008) , " Understanding business strategy: Concepts and cases" Nelson Education.*
13. *Kozami, A. (2002). Business Policy and Strategic Management, 2e. Tata McGraw-Hill Education.*
14. *Rose, Stephen a.; Westerfeild , Randolph w. , Jeffery, (1999) "Corporate Finance", 5th ed. Irwinmcgraw-Hill.*
15. *Annual Statistical Bulletins of the Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, (2005-2019).*
16. *Financial Stability Report, Central Bank of Iraq, Monetary and Financial Stability Section, (2016-2018).*
17. *Annual Economic Report Central Bank of Iraq, Department of Statistics and Research, annual*
18. *Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. (2022). Marketing religious tolerance and its role in peaceful coexistence between religions and its impact on the local economy is an applied study in Iraq. Ishtar Journal of Economics and Business Studies (IJEBS), 3(1), 1-14.*
19. *Al Jabouri, A. A. N., & Al-Yasiri, N. H. A. K. (2020). Viral Marketing and its Role in Making a Global Economic Crisis: COVID Virus as a Model. Ishtar Journal of Economics and Business Studies (IJEBS), 2(4).*
20. *Al Jabouri, A. A. N., & Al-Akili, R. N. K. (2022). Industrial agriculture and its role in realizing the dream of self-sufficiency in Iraq (Theoretical conceptual design of food manufacturing infrastructure and innovation in the food industry to boost the Iraqi economy).*
21. *Mohammed, S. J., & Al-Jubouri, A. A. N. (2022). Participation in corporate and individual social responsibility and their role in the management and marketing of solid waste in Iraq from the perspective of sustainable development.*
22. *Al-Jubouri, A. A. N., & Latifah, D. F. T. A. (2022). The Role of Islamic Banks in Investing Waqf Funds.*
23. *Al Jabouri, A. A. N., Al-Yasiri, N. H., & Al-Akili, R. N. K. (2023). The role of the effective external control system of central banks on commercial banks.*
24. *Al-Jubouri, A. A. N., IKC, I. A. K. C., & Center, D. A. Impact of green intellectual capital on business's environmental performance.*

Cattle breeding and territorial development in the mountains in the Beni Mellal Khenifra region

تربية الماشية والتنمية الترابية بالجبال بجهة بني ملال خنيفرة

Seif ennasr younes

Hassan first University of Settat, Morocco

Abstract :

Cattle breeding is one of the agricultural activities practiced by the majority of the mountainous population in the Beni Mellal Khenifra region, with the dominance of small livestock breeders, as it is characterized by its low profitability in light of the physical, natural and organizational constraints that limit its effectiveness, continuity and the possibility of development. Which leads to the possibility of abandoning it or relying on it as a complementary activity in some cases. Thus, the activity of raising livestock contributes to the creation of the desired territorial development in the mountains only for some limited families, especially those with capital derived from immigration or foreign investors from the mountainous region.

Keywords : activities agriculture, livestock, mountain, territorial development, migration.

الملخص:

ترتكز المجالات الجبلية على الأنشطة الفلاحية، نظرا لمحدودية البدائل الاقتصادية الأخرى وضعفها، وتعد تربية الماشية من الأنشطة الفلاحية المزاولة من طرف غالبية الساكنة الجبلية بجهة بني ملال خنيفرة، مع هيمنة مربي الماشية الصغار؛ حيث تتميز بضعف مردوديتها في ظل الإكراهات المادية، الطبيعية والتنظيمية التي تحد من فعاليتها ومن استمراريتها وإمكانية تطويرها. الشيء الذي يؤدي إلى إمكانية التخلي عنها أو الاعتماد عليها كنشاط مكمل في بعض الحالات. وبالتالي لا يساهم نشاط تربية الماشية في خلق التنمية الترابية المنشودة بالجبال إلا لبعض الأسر المحدودة فقط خصوصا أصحاب رؤوس الأموال المتأتية من الهجرة أو المستثمرين الأجانب عن المنطقة الجبلية.

الكلمات المفتاحية: الأنشطة الفلاحة_تربية الماشية_الجبال_التنمية الترابية_الهجرة.

Introduction :

According to the majority of mountain families, agriculture is characterized by low yields, and does not contribute significantly to improving the living conditions, except in a few cases that have used foreign investments, especially foreigners from the mountainous region, or the region's people who migrate abroad or at home. Although there have been some transformations in mountain agriculture in light of the Green Morocco Plan, this plan focused on farmers whose ownership exceeds 5 hectares, and overlooked a large number of mountain farmers who do not meet this condition and do not have investment potential; therefore, agricultural transformations remained limited in a few mountain families, especially in the Moulouya region.

1. The Thoughtful Place :

Map No. 1

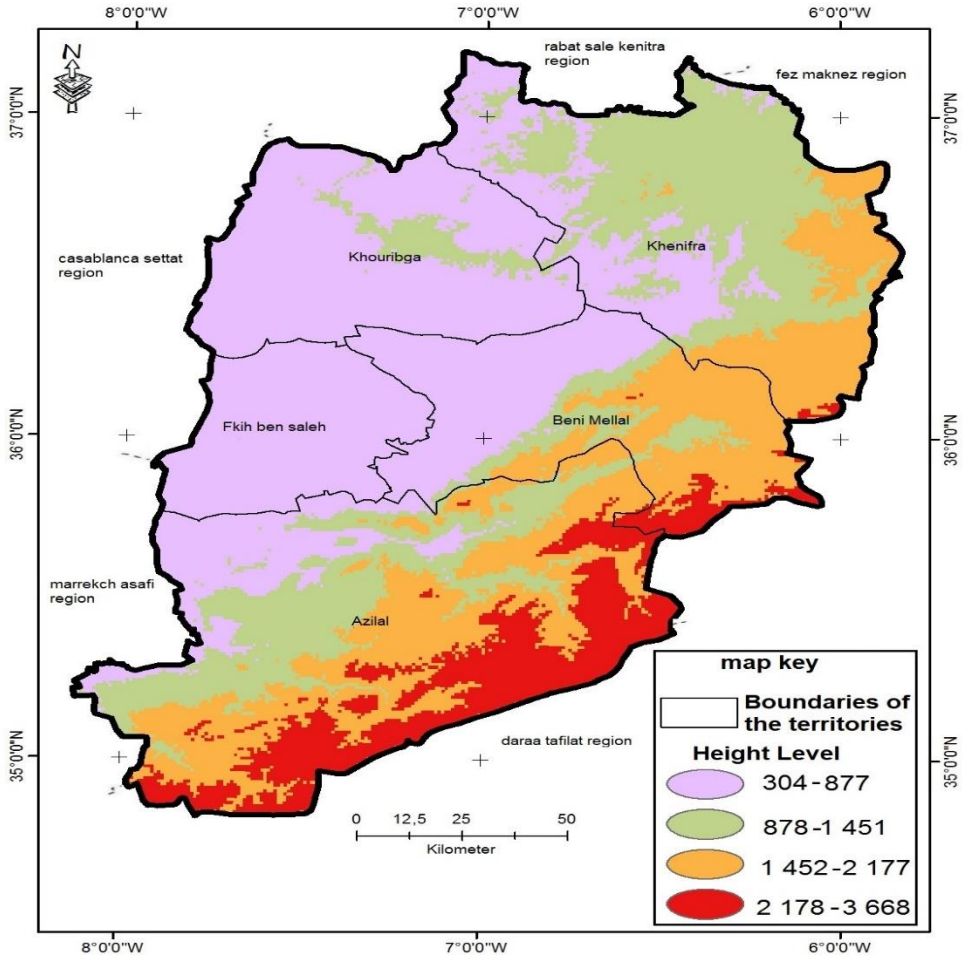

Source : Digital Altitude Map

The Beni Mellal Khenifra region is located in central Morocco, where its formation, after the regional division approved in 2015, resulted in the adoption of the advanced regionalization policy, which brought amendments to all regions of Morocco, due to the 2011 constitution.

The Beni Mellal Khenifra region is a strategic destination, with its presence on the large tourist hub, Fez-Meknes-Casablanca. It also has a diverse area in terms of terrain units, and includes a large part of the Middle and High Atlas, the monastery area, the Khenifra basin, part of the Central Plateau, the Phosphate Plateau and the Tadala Plain.

This region extends over an area of 28 374 square kilometers, and the mountainous area occupies about 65% of the area of the region, (Khenifra region, Azilal province and part of the Beni Mellal province) The boundaries of the administrative region are as follows: on the north it is bordered by the Rabat-Salé-Kenitra region, on the north-east it is bordered by the Fes-Meknes region, on the south and south-west it is bordered by the Daraa Tafilalet region, and on the west it is bordered by Casablanca Settat and Marrakech-Safi

2. The developmental repercussions of livestock breeding activity on mountain families and the problem of pastures

Cattle breeding in the mountains in the Beni Mellal Khenifra region is characterized by its weak developmental repercussions on families, as a result of the dominance of small livestock breeders. They suffer from multiple constraints that prevent the development of the mountain economy by providing an adequate source of livelihood that covers various family needs.

3. The mountainous population of the Beni Mellal-Khenifra region depends heavily on sheep and goat farming

Chart No. 1: The quality of cattle approved in the mountain communities studied in the Beni Mellal Khenifra region

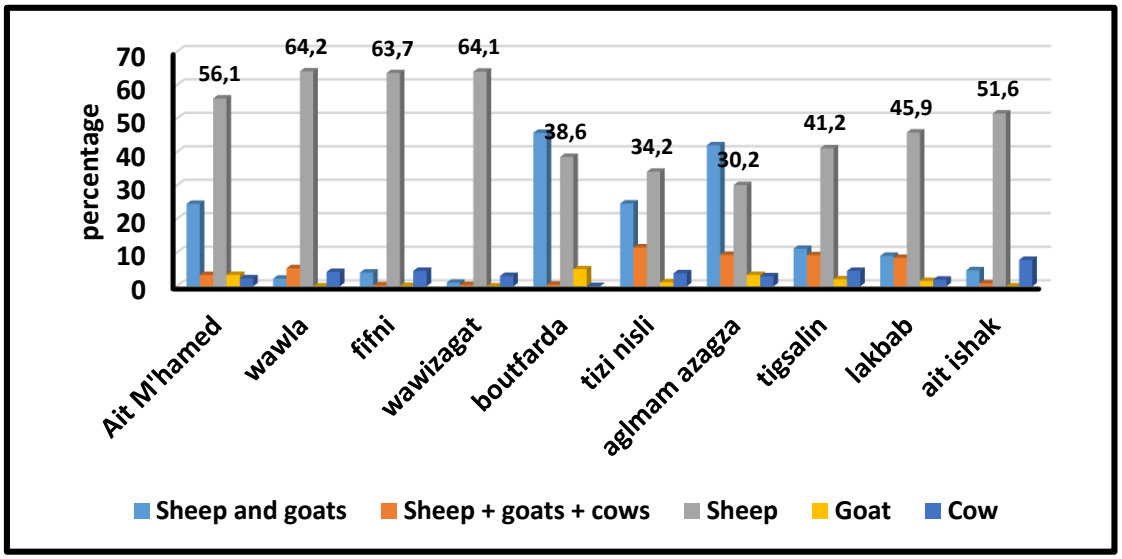

Source: Fieldwork 2020

Mountain families are very interested in raising sheep and goats, especially in the area of Boutfarda, Aglamam Azgza and Ait M'hamed. Sheep are more profitable than goats,

but sheep along with cows are expensive because they need fodder compared to goats grazing in the forest.

Sheep farming ranks first at the level of a group of mountain groups Koawli with about 64.2%, Ouizghat with about 64.1%, Tafni with about 63.7%, Ait M'hamed with 56.1%, Ait Ishaq with about 51.6%, Laqbab with 45.9%, and Ghassalin with about 41.2%. While in the community of Boufarda we find the importance of sheep and goats by about 45.8%, while in the community of Aklamam Azkza by about 42.1%.

It is noted that the areas where olives prevail as well as almond trees have a low percentage of goat breeding, and in many cases there is no quasigt, first and foremost, by virtue of the fact that this type of cattle climbs trees, eats their kernels, and affects their productivity and fruits. Consequently, families avoid raising goats and are satisfied with sheep, and some other families add a limited number of cattle.

There are also other mountain communities that combine the three types of cattle, which are sheep, goats and cows. Such as the commune of Tizi Nisli with about 11.6%, Aglamam Azgza with about 9.4%, Tigsalin with 9.3%, and Lakbab with about 8.5%.

Cattle breeding is less in mountainous areas, where goats and then sheep are more compatible with the nature of the mountains, especially goats, due to their weight, mobility and ability to climb; these abilities allow them to benefit from mountain plants, in the slopes and rocky cliffs of trees and grasses.

4. The dominance of small livestock breeders in the mountainous areas of the Beni Mellal Khenifra region

Chart No. 2: Varieties of cattle breeders in the mountains in the region of Beni Mellal Khenifra

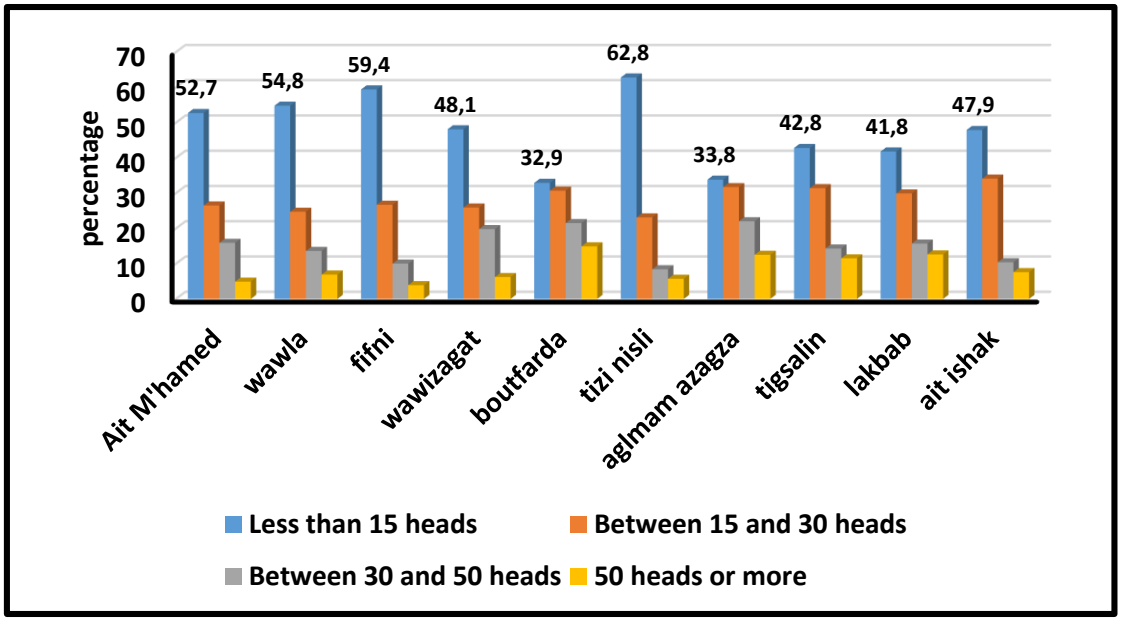

Source: Fieldwork 2020

It is clear from the data in the statement that there is a clear dominance of small livestock breeders, and this situation poses multiple challenges, including the difficulty of the framing process. Consequently, the sector faces several constraints that limit its development and profitability. Livestock farming is severely affected by the high prices of fodder, especially in light of the exacerbation of climate change.

It should be noted that the mountainous regions of the Beni Mellal Khenifra region do not benefit from the Green Morocco Plan in this area of livestock breeding, except in some respects related to supporting associations that work to supervise small livestock breeders within the framework of the proximity policy, and organizing awareness days to stimulate the adoption of modern technologies in this field. However, the potential of livestock breeders in these mountainous areas remains weak and substandard.

In the mountains of Beni Mellal Khenifra, there are difficulties in terms of introducing modern means, in light of the presence of a number of small livestock breeders and the weakness and limited capabilities of them. Traditional means control the mountain peasant economy, which exacerbates fragility.

There are a few cases in which the number of cattle reaches 200, especially in Aglamam Azgza and Boutafarda, in which sheep are largely dominated and then goats; these cattle are linked to the proceeds of external migration, as the capital came through the work of the children of families, especially in France and Spain, or through internal migration, especially to the city of Casablanca.

In order for this sector to be able to achieve territorial development in mountainous areas, attention must be paid to small and medium livestock breeders, and to ensure that they are grouped into cooperatives, as an option through which livestock production and its derivatives can be developed, as cooperatives need more effort to develop them further in this area.

5. Raising cattle in the mountains in the Beni Mellal Khenifra region and sources of feed materials

Chart No. 3: Sources of fodder materials in the mountains in the Beni Mellal Khenifra region

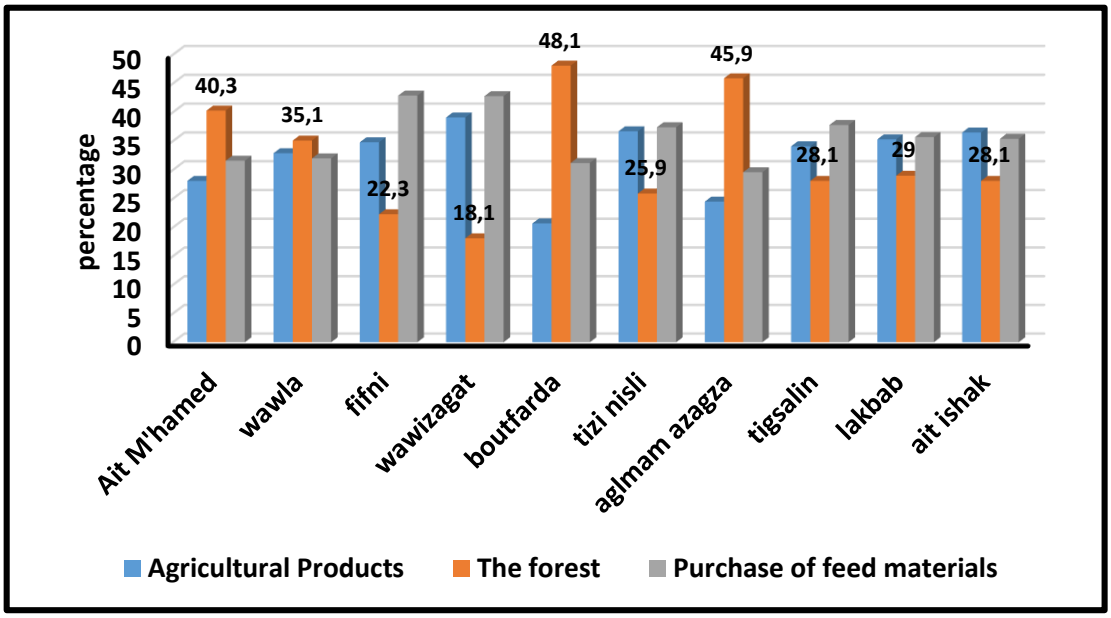

Source: Fieldwork 2020

The mountain population wants to raise livestock, but in light of the change in climate change and the shortage of agricultural products, livestock has become expensive and needs important fodder materials throughout the year (sheep and cattle).

The territorial communities in the mountains differ in terms of the sources of fodder materials, as the forest is a source of fodder for the nearby population, on which they rely heavily to provide these fodder materials, especially the community of Boutafrada in the province of Beni Mellal, the community of Aglamam Azgza in the province of Khenifra, and Ait M'hamed in the province of Azilal. The inhabitants of these communities are very interested in raising sheep and goats; a group of heads of households expressed that in periods of snow and rain, they cut down the forest, especially green oak, and use it as fodder for livestock.

The issue of relying on the forest as the first source for an important segment of mountain families is a great pressure, which makes the process of fragility of forest resources continue, in the absence of other alternative sources for mountain families, and in the face of the economic and social fragility they are experiencing.

6.Livestock breeding and the problem of pastures in the mountains in the Beni Mellal Khenifra region

Chart No. 4: Cattle breeding and natural pastures in the mountains in the Beni Mellal Khenifra region

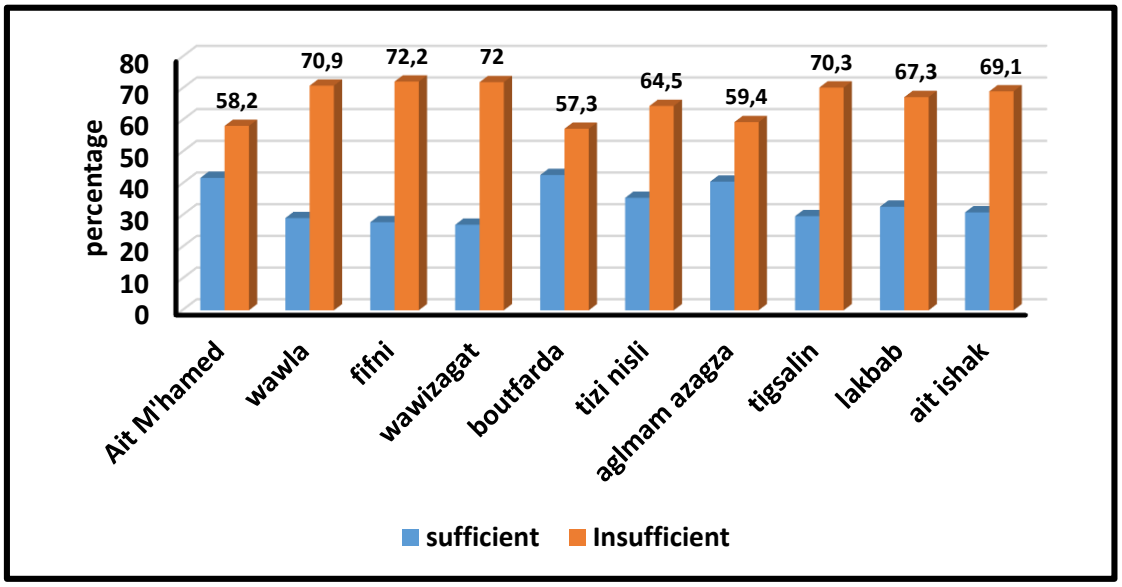

Source: Fieldwork 2020

Recent years have witnessed a significant increase in the prices of fodder materials, which negatively affected the productivity of most livestock breeders, especially in light of the weak capabilities, in addition to the difficulty of finding pastoralists due to low yields and high internal migration in the mountains.

The lack of pasture is one of the main reasons for abandoning livestock farming, as it becomes unprofitable as the purchase of fodder materials increases in price. Without official intervention, in order to subsidize the prices of fodder, especially in periods of drought, not to mention the hardships of raising livestock.

In the snow, the mountainous population takes refuge in the neighboring areas, where families in the commune of Boutafrada and Tizi Nisli take refuge in some areas of Khenifra, such as Aglmous and Lahri, and some families in wawla and Ait M'hamed take refuge in Chiadma, Brouge, Bouarfa and other areas in the desert. While the mountainous inhabitants resort to nearby areas within the same community, since the mountainous areas do not cover the entire territorial communities, but there are plateau areas characterized by flatness.

7.Weak profitability of livestock breeding activity according to mountain families in the Beni Mellal Khenifra region

Chart No. 5: The opinion of mountain families in the Beni Mellal Khenifra region on the profitability of livestock breeding

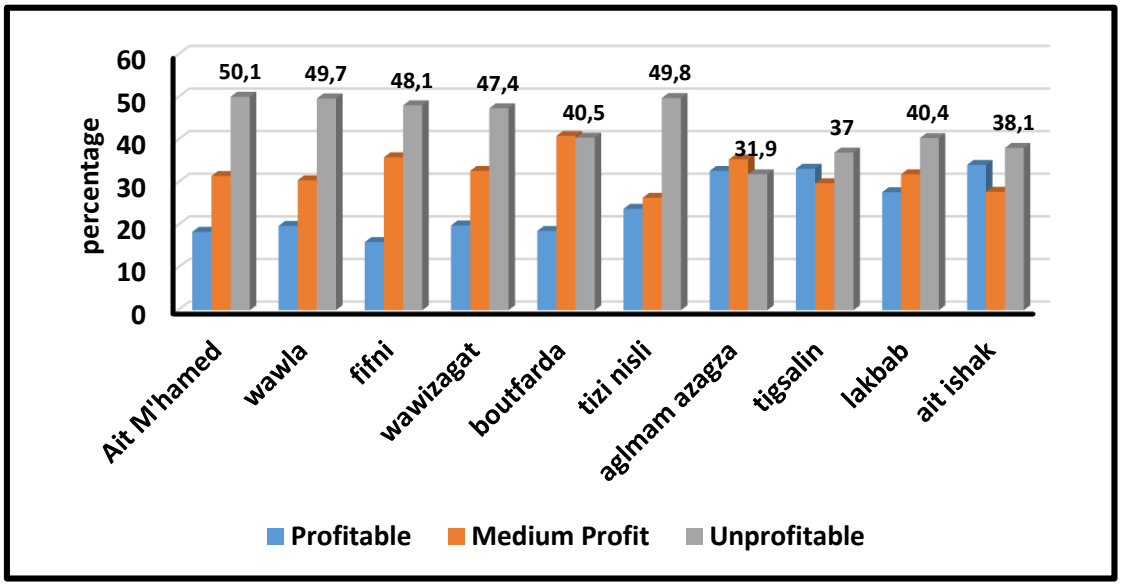

Source: Fieldwork 2020

Livestock farming in this context is considered to be low profit in mountainous areas, where it is a struggle for its owners, due to the increasing expenses and expenses, compared to the economic feasibility they expect. Feed prices have risen dramatically, affecting the ability of mountain families to raise and trade livestock, as this contributes to reducing the potential profit margin.

Due to the variability characteristic of the climate, livestock farming in the mountains has been affected by the drought wave and its repercussions, in light of the high prices of fodder, and most breeders do not have the simplest requirements to develop animal production processes.

Due to the limited capabilities of mountain families, they are waiting for the state's intervention in all sectors, because the personal capabilities of these families do not enable the crystallization of ambitious personal projects, except for some immigrant investors or foreign investors from the region, who have important capital, which allows them to develop the level of livestock breeding and increase the number of its heads.

The profitability of livestock farming activity depends on a combination of factors, including the abundance of pastures, the importance of rainfall, and the availability of sufficient fodder for livestock. In light of the drought and the scarcity and cost of fodder, livestock farming is unwelcome, as these families are gradually abandoning this

economic activity, and engaging in other professions and trades, especially double transport, and internal migration during the period from December to April.

8.The livestock breeding activity does not meet the needs of mountain families in the Beni Mellal Khenifra region

Chart No. 6: Raising livestock and meeting the needs of mountain families in the Beni Mellal Khenifra region

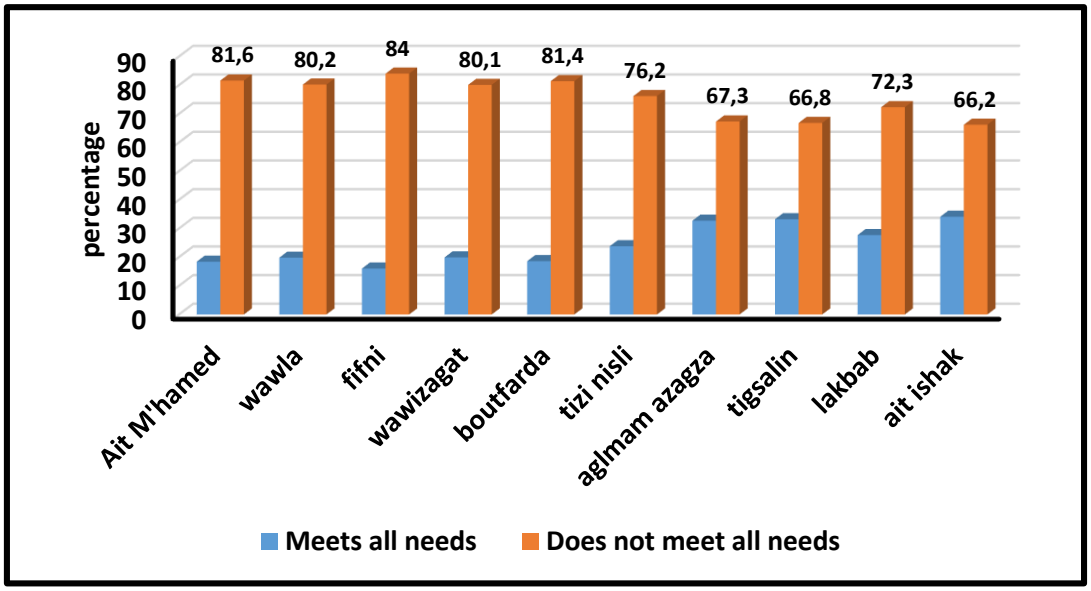

Source: Fieldwork 2020

Economic activity is used to improve the standard of living of mountain families, achieving positive repercussions by meeting family needs and requirements. The majority of mountain families do not meet their needs depending on the activity of raising livestock, and this is what we find in all the mountain communities studied with different percentages, where the highest percentage is estimated in the community of Ait M'hamed at about 81.6%, and the lowest percentage in ait ishak is about 66.8%.

Especially sheep, which are expensive and need pasture during periods of snow, as the population resorts to distant pastures, whether inside or outside the region.

A percentage of mountain families depend on cattle breeding as a main economic activity and another as a secondary activity, and their family needs are fully met depending on this activity, about 34.1% in Ait Ishak, about 33.2% in Tigsalin, and 32.7% in Aglamam Azgza.

Given the views of the majority of the mountain population, cattle farming in this situation cannot be considered a fundamental pillar in creating territorial development in the mountains, which makes the challenge for the various territorial actors to promote this sector and provide development alternatives for the various mountain families that

suffer from marginalization and poverty. Supporting livestock breeders in these mountain communities, in order to develop their activity and increase its profitability.

Focusing on cattle farming in the mountains in the Beni Mellal Khenifra region is an important activity for rural families, but the presence of a set of constraints limits its economic effectiveness. The issue of providing other economic alternatives is a development bet and a strategic choice to achieve the desired territorial development in the mountains.

9. The absence of a development approach stemming from the specificities of the mountains in the Beni Mellal Khenifra region

Morocco, through the development models it presented, has not yet reached the development policy for mountainous regions, and this fact has negative effects on the mountains in the Beni Mellal Khenifra region, which has suffered greatly from weak development conditions. These areas have peculiarities that call for a reconsideration of development preparation methods and interventions. In the face of this situation, the question always remains whether the adoption of an effective policy for planning and territorial management in mountainous areas has been delayed.

In this regard, we do not deny the completion of a series of interventions in the mountains of the Beni Mellal Khenifra region, but these interventions were within the framework of general national policies that do not evoke local specificities, but were carried out with technical and sectoral approaches, which made the integrated bioministerial work long overdue. The territorial and integrated approaches that Morocco is trying to implement need radical transformations and developments in the prevailing systems[1].

The development approach to mountain areas requires identifying areas of intervention, searching for an incentive and appropriate system for investment, as well as adopting rules that contribute to lifting constraints and valuing the qualifications of mountain regions to achieve their attractiveness[2].

The local territory has become the cornerstone of local governance, as all economic and social development must be supported by local territorial dynamics, aimed at managing

1 . Boujrof Said., 2007, Moroccan Mountains: What Preparation?, PhD thesis in geography of preparation, Faculty of Arts and Humanities, Marrakech, Cadi Ayyad University, pp. 484-485.

2 . Al-Katmour Hassan & Mazour Layla, 2012, Rural Development in Mountainous Areas between Qualifications and Constraints, Mentioned in Rural Development in Mountainous Areas Needs and Expectations, coordinated by Muhammad Al-Baqsi and Muhammad Al-Zerhouni, Proceedings of the Second Forum for Development and Culture of Igzaran, first edition, p. 25

human resources, managing partnership, opening up to the labor market and creating relations of trust[1].

The local sphere represents the most renewed reference in the development of the governance system itself, in relation to local societal specificities in light of the principle of territorial approach. This imposes itself through the fact that the territory constitutes the level at which we can assess or evaluate economic and social development, in relation to the environment and other communities, based on partnership and responsibility at the local level, and through what has been done on the ground[2].

However, since independence and until the end of the nineties of the last century, the State, within the framework of its management of the field, relied on central planning and management, which created development problems in mountainous areas. Thus, he showed his limitations in facing all the development problems raised, in terms of assessing development priorities, how to dare and activate them, and in adapting development projects and programs to the reality of mountainous areas at the environmental, economic, social and cultural levels, in order to meet the needs and expectations of the local population.

Thus, the central management has made the development of the mountainous regions of the Beni Mellal Khenifra region carried out within the framework of a sectoral approach in all fields. This has focused attention mainly on national objectives, through the mobilization and valorization of local mountain resources, especially water and forest resources, in the service of national and regional development.

Around the year 2000, a policy of territorial development was adopted, after the sectoral approach failed to achieve the desired development. The purpose of this policy was to correct the imbalances that had afflicted for decades not only the mountains, but the entire Moroccan territory, in the fields of social justice and economic efficiency. We find that this policy called for the development of a plan for the preparation and development of mountain areas, where three guidelines were identified[3]:

- ✓ Recognize that mountain development lies in the classification of mountains as a general national heritage, which must be maintained and developed;

1 . Yaakoubi Mohamed, 2005, Reflections on Local Democracy in Morocco, Arts of Printing and Advertising, Fez, first edition, p. 181.

2 . El Houcine Rachid, 2006, The Role of Local Culture in Development, Moroccan Journal of Local Administration and Development, Double Issue 66-67, pp. 139.

3 . Al-Hiloush Mohamed., 2012, Rural Development in the Territorial Preparation Policy in Morocco, Rural Development in Mountainous Areas between Qualifications and Constraints, Mentioned in Rural Development in Mountainous Regions Needs and Expectations, Coordination of Muhammad Al-Baqsi and Muhammad Al-Zerhouni, Proceedings of the Second Forum for Development and Culture of Igzaran, First Edition, p. 55.

- ✓ The strong commitment of the public authorities to the development and preparation of mountain areas, and the activation of solidarity mechanisms nationally and regionally;
- ✓ Reconciling economic efficiency with the need to preserve the ecological balances of the mountain environments of the Beni Mellal Khenifra region, by integrating the social, cultural and environmental dimensions into the development strategy.

Despite the adoption of the territorial preparation policy, a development strategy aimed at making mountainous areas equal to plain and coastal areas, as well as areas with a high level of territorial development, has not been formulated. This is due to the ineffectiveness of the development programs followed, which were crystallized within the framework of a central view, as these programs were not based on development goals stemming from local territorial components and specificities. Mountainous areas have been integrated into strategies for the advancement of the rural world, despite the different particularities. Moreover, the most prominent programs that have been developed for the development of rural areas and mountainous areas have not been accompanied by a legislative framework that regulates the modalities of their implementation and defines the levels and responsibilities of territorial actors.

Thus, the mountains in the Beni Mellal Khenifra region suffered from limited development approaches[1]. In light of globalization and its challenges, and the increasing pressures that necessitate openness to the outside, mountains have been forced to be more competitive and qualified to face and confront all challenges, through the approach of effective territorial development policies, based on working to mobilize their local specificities and components[2]. The effectiveness of any project in the preparation and development of mountain areas depends on the extent to which the specificities of the region are respected and the extent to which the mountain dimension is integrated into development policies.

The issue of tracking and evaluating development strategies and programs and the projects completed in the mountainous areas of the Beni Mellal Khenifra region has not been effective in identifying the various stumbles and negatives of these projects, both in terms of the preparation phase and the download phase, in close connection with their economic and social effects on the local population.

1 . Directorate of Territorial Preparation, synthetic summary of the work of the local workshops of the Tadla Azilal region, cited in: Synthetic Abstracts of Regional Forums, p. 330.

2 . Jenan Lahcen., 2010, The Rural World in Geographical Research, Journal of Geographical Notebooks, No. 7, Faculty of Arts, Dhahr Al-Mahraz, Fez, p. 22.

The issue of randomness and improvisation, which characterizes many projects, has not served the issue of territorial development in the mountainous areas of the Beni Mellal Khenifra region, nor can it limit the bleeding of mountain migration to other regions.

Despite the passage of more than 60 years since Morocco's independence, a period of time capable of creating a qualitative leap at the level of territorial development in mountainous regions, by benefiting from the accumulated international and regional development experiences and models. No development model has been reached, whether through the adoption of decentralization or the adoption of a regional policy, in light of collective, regional or regional fragmentations, which have deepened and exacerbated imbalances and increased the number of migrants from mountain villages to cities or from mountain cities to other cities, inside or outside the region.

The weakness of the territorial development in the mountains of the Beni Mellal Khenifra region is not only due to the magnitude of natural constraints, but also to the approaches adopted in the development of the mountainous soil, in the absence of a deep understanding of the historical, cultural, natural and human specificities of these geographical areas. It was treated as a homogeneous mass with uniform and similar social and spatial specificities, deepening the crisis in the mountains. All the decisions taken targeting these areas do not have a clear territorial reference.

Conclusion

The creation of territorial resources is a pivotal and crucial building block in the development of perceptions and mechanisms of mountain territorial development, and it is not possible to recognize the existence of an effective development vision in light of the weakness of the mountain economy, and the weakness of its developmental repercussions on families. Management, territorial planning and the approaches adopted are the main factors responsible for this situation, as a result of the shortcomings and weaknesses it faced.

In this regard, it is necessary to value all available territorial resources, support farmers and provide all material and moral conditions to ensure their development and integration into the process of territorial development in a correct, sound and effective manner.

Economic development cannot be achieved without adopting a territorial vision of the mountain, based on local specificities. The absence of a policy on mountains in the economic field also raises questions about the nature and dimensions of development interventions at the social level, and their repercussions on the development situation of mountain families in the Beni Mellal Khenifra region.

Bibiliographie

25. *Abdllaoui Mohamed., 1989, Circulation de l'information et impératifs de la communication dans une politique de développement rural : exemple du Maroc, in population et développement rural, CERED ministre du plan.*
26. *Abourazzak Mohamed., 1989, L'expérience de la planification agricole marocaine, in population et développement rural, CERED ministre du plan.*
27.
28. *Al-Hiloush Mohamed., 2012, Rural Development in the Territorial Preparation Policy in Morocco, Rural Development in Mountainous Areas between Qualifications and Constraints, Mentioned in Rural Development in Mountainous Regions Needs and Expectations, Coordination of Muhammad Al-Baqsi and Muhammad Al-Zerhouni, Proceedings of the Second Forum for Development and Culture of Igzaran, First Edition, p. 55.*
29. *Al-Katmour Hassan & Mazour Layla, 2012, Rural Development in Mountainous Areas between Qualifications and Constraints, Mentioned in Rural Development in Mountainous Areas Needs and Expectations, coordinated by Muhammad Al-Baqsi and Muhammad Al-Zerhouni, Proceedings of the Second Forum for Development and Culture of Igzaran, first edition, p. 25.*
30. *Anthony J. Venables., 2001, geography and development, jounal of Economic Geography. https://www.researchgate.net/publication/232128622*
31. *Jenan Lahcen., 2010, The Rural World in Geographical Research, Journal of Geographical Notebooks, No. 7, Faculty of Arts, Dhahr Al-Mahraz, Fez, p. 22.*
32. *Badidi Brahim., 2005 , Les logiques d'une dynamique controversée (le moyen Atlas central: d'une économie, essentiellement, de survie vers une économie de plantation hautement rémunératrice), in dynamique des espaces agricoles au Maroc, Publication de la faculté des lettres et des sciences humaine-Rabat série colloques et séminaires n°121, 1er édition.*
33. *Boujrof Said., 2007, Moroccan Mountains: What Preparation?, PhD thesis in geography of preparation, Faculty of Arts and Humanities, Marrakech, Cadi Ayyad University, pp. 484-485.*
34. *Compagne Pierre.,2004, Problématique scientifique, environnementale et politiques de développement rural, in Environnement et sociétés rurales en mutations, collection Laltudes 23, IRD édition paris.*
35. *Directorate of Territorial Preparation, synthetic summary of the work of the local workshops of the Tadla Azilal region, cited in: Synthetic Abstracts of Regional Forums, p. 330.*
36. *El Houcine Rachid, 2006, The Role of Local Culture in Development, Moroccan Journal of Local Administration and Development, Double Issue 66-67, pp. 139.*
37. *Fadil Abderrahim., 2000, La région à l'heure de la décentralisation, publication de la revue Marocaine d'administration locale et de développement, N°14.*
38. *José Maria Feria Toribio., 2012 ; Territorial heritage and develpment : proceedings of the international Workshop on territorial Herritage and Sustainable Development, Seville ; Spain, 17-18 november, CRC Press Taylor&Francis Group, ISBN 978-0-415-62145-8*
39. *Minot Didier.,1997, le projet de territoire, élaboration et conduite partagées d'un projet de territoire, Ed. La Bergerie Nationale, Cridel, France.*
40. *Montés Nicolas., 1999, Potentialité, dynamique et gestion d'une formation arborée genévrier therifère des Atlas Marocaines le cas de la vallée d'Azaden, Thèse de Doctorat en géographie, université Toulouse le Mirail.*

41. *Seif Ennasr Younes, 2022, The Mountains of the Beni Mellal Khenifra Region: Resources, Preparation Strategies and the Problem of Territorial Development, PhD thesis in geography, Hassan I University, Settat, Morocco.*
42. *Yaakoubi Mohamed, 2005, Reflections on Local Democracy in Morocco, Arts of Printing and Advertising, Fez, first edition, p. 181.*
43. *Regional Investment Center in Beni Mellal Khenifra Region., 2016.*
44. *Um Al Rabie Basin Agency in Beni Mellal.*

Measuring the Distributional Effects of the Economic variables of the Sustainable Development in the Economic Growth in Sudan During (1990-2017) Through using ARDL model

قياس الآثار التوزيعية للمتغيرات الاقتصادية للتنمية المستدامة على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990 – 2017م) باستخدام نموذج ARDL

Dr. Warag Ali Warag

Professor of Economics, Emirates College of Science and Technology

Abstract :

This study aims to measure the affects of economic distributional variables of sustainable development in economic growth in Sudan during the period of (1992-2017). Through using ARDL Model.

The problem of the study stated that the economic variables of sustainable development has direct effect on the economic growth in Sudan and that caused a great disruption and instability. The study assumed that the lack of investments, aids, grants and loans were mostly affected the economic growth. The study employed historical approach that deals with the theoretical frame and also the analytical approach to explain the relevant data, and quantitative method was also used to measure the effect of variables of the development through self-regression of gaps distribution.

The study reached to the following findings that:

Aids and grants can highly affect the economic growth on the long run because of the lack of investments.

The study recommended the necessity to encourage investments and calling off all the restrictions and boosting the investors trust to ensure the service existence and attract more investments and also increasing the rate of exports and creating more jobs opportunities.

Keywords : Sudan Economy, economic variable of sustainable development, Economic growth, Self-regression of gaps.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الآثار التوزيعية للمتغيرات الاقتصادية للتنمية المستدامة على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990 – 2017م) باستخدام نموذج الـARDL. تمثلت مشكلة الدراسة في أن المتغيرات الاقتصادية للتنمية المستدامة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو الاقتصادي في السودان وهذا يحدث إخلالاً كبيراً يتمثل في عدم الاستقرار وافترضت الدراسة قلة الاستثمارات والمساعدات والقروض والمنح كانت أكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي في السودان. اتبعت الدراسة منهج تاريخي الذي يتناول الإطار النظري للدراسة ومنهج تحليلي لشرح البيانات المرتبطة بالدراسة وكذلك منهج تحليل كمي لقياس أثر المتغيرات على النمو عبر الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة.

توصلت الدراسة إلى أن المساعدات والمنح أكثر تأثيراً على النمو في المدى الطويل نتيجة لقلة الاستثمارات.كما أوصت الدراسة بتشجيع الاستثمار وإزالة كافة القيود التي تحد من التوسع في الاستثمار وكسب ثقة المستثمرين لضمان بقائهم وجذب المزيد من الاستثمارات لزيادة الصادرات وخلق فرص عمل.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد السودان، المتغيرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة.

Introduction :

The economic development has a vital role to play for economic policy makers in the developing countries in general and in Sudan in Particular ,which suffers from the lack and weakness of local capital consequently, encourages foreign investments to exploit resources in order to increase exports and improve level of individual's income in order to keep both the internal and external balance that are necessary for economic growth.

Statement of Problem:

The problem of the study is based on the economical variables of sustainable development, which is represented in a net of investment which is out of the output and average of the individual share from the local product ,total and official aids as a part from the production and exports of commodities that have a direct effect on economic growth. Therefore, there will be a big breach, showed on economic instability. This study will look at measuring these effects through self regression of gaps distributions model for the distributed time gaps.

The study raises the following questions:

1\ what are the variables that have strong affects on the Sudan economic growth on the long and short run?.

2/ Are the influences of the economic variables on each others considered to be one of the great obstacles of economic growth in Sudan?

The Significance of study

The study is significant in the way that, it looks at Linking the economic variables for sustainable development with the growth rates in Sudan through, self regression of gaps distributions model for the distributed time gaps, in order to find out what are the most important and influential variables in the process of economic growth .

Objectives of study:

This study aims at identifying the distributional impacts of the economical variables of the sustainable development in the economic growth in Sudan during the period (1990-2017).

Hypotheses of Study:

The study assumed that the shortage in the investments, aids, loans and grants were shown to be the most effective factors on the economic growth in Sudan in the long term.

Methodology of Study:

The study employed historical methodology that explains and elaborates the theoretical framework for sustainable development and economic stability, also the analytical methodology is used to explain and analyze the most relevant data. As well

as, quantitative methodology which is applied to measure the effects of variables on the growth through self regression of gaps distributions.

Structure of Study:

First Axis : Development and sustainable development

Second Axis: Economic stability.

Third Axis : The enactment of economic sustainable development variables and economic growth in Sudan.

Forth Axis **:** previously conducted studies.

The Previous Studies:

1\ Bin Zeadan study (2018): It is a published study in Namaa Magazine for economic and commerce, 4th editions, December 2018, under the title of : the identifiers of economic growth in northern African countries. Through the use of Bail model (1990-2016), the study was conducted to find answers to the following questions:

What are the identifiers of economic sustainable growth in the north-east African countries?

Can the north-east African countries achieved sustainable growth? This study aimed to measure and analyze the impacts of Geo- economics of the north-east African countries on individual share out of the national income, the study also reached to several results include that the north-east African countries are among those countries that are yet to start the growth and better than other countries that have already maintained a high level of growth that resulted in a distorted and crippled growth that depend on the public sector and capital sources more than productivity, the study recommended to focus on increasing and diversifying the local productions .

2\ Hassan Yaseen study (2012):

Study published on Elzrgaa magazine for researches and humanitarians studies, first edition (2012) , volume 15 under title, the impact of the direct foreign investments on the economic development in Jordan , the study analyzed and measured the period (1996-2008). The problem of the study raises the following questions: what are the types of direct foreign investment in Jordan? What are the impacts of the direct foreign investment on economic development in Jordan? The study aimed to understand the reality of direct foreign investment in Jordan and the type of direct foreign investments. The study reached to many findings: that there is a statistically significant effects of the direct foreign investments on the economic growth in Jordan. Also there is relative relation between direct foreign investments and the total of local outcome that have a positive impact on the economic development in Jordan.

The study recommended strong continuation in signing regional and conventional agreements in order to build a bridge for Jordan exports.

3\ Warag study (2017):

Study published in Tahanoon magazine for research and studies fourth edition- 2017 with the title of the impact of public expenditure policy on economic growth in Sudan (2000-2015). The study dealt with the following questions: Is the Public expenditures policy had influenced the economic growth during the above mentioned period? The study obtained an important results including ,the increase on the public expenditure will lead to inflation rate on long term due to the decrease on the production and productivity. Therefore, the study recommended that public expenditure should be concentrated on products that are externally demanded to improve purchases rates.

What are the most important factor, distinguishes this study from previous studies:

The study reflects the impact of economic variables for sustainable development on the economic growth in Sudan through ARDL model, which explains the impacts both on the short and long terms.

Fourth Axis

The development and the sustainable development, defined as the submitted effort to increase the real individual income accumulated through the best and comprehension use of available human and natural resources in order to increase the national income into bigger rate in a comparison to the increase of population rate. (Abdo Elatief Mustafa12:2014).

The sustainable development, has defined as providing needs for both current and the upcoming generations.It defined also as, development that aims to achieve individuals' interests through rational consumption of natural resources, with considerations of the upcoming generations needs. (Mustafa Yusuf Kafi,52:2017).

Objectives of Sustainable Development:

1\Increase the productivity particularly, the agricultural productivity in order to achieve food security.

2\ Provide health care.

3\ Work to increase economic competency, and increase economic rate and create new opportunities. (Mustafa Yusuf Kafi,86:2017).

Dimensions of Sustainable Development:

To provide material needs for human beings, through production and consumption. Thus, the sustainable development need gradual growth in order to combat poverty, this development should be based on vision of usage of resources without affecting the future income. (Mustafa Yusuf Kafi,76-79:2017).

The following are dimensions of sustainable development:

1\ Environmental Dimension:

This dimension summarized as following:

- Provide necessary protection to the natural resources to increase the production of food resources by achieving population needs.
- Work to curb environmental issues as pollution resulted from transportation, industries retention, and heats… etc...

2\ Economic Dimension:

Economic dimensions of sustainable development include the following**:**

- Austerity in usage of resources by decreasing consumption levels of natural resources and power.
- Fair distribution of wealth and income which will be reflected on the economic growth.
- Consumption of individual from natural resources. There is paradox between individual consumption in development countries. (Fahed Mekhmeas Khaezran and others, 59:2017).

3\ Social Dimension:

Social dimensions of sustainable development are included in the following**:**

Balancing between the population growth and economic growth in order to limit the rapid increase in population size in order to avoid severe pressure on resources, so as to provide basic needs like education, health and etc. (Mustafa Yusuf Kafi,79:2017).

Second Axis Economic Stability

Firstly: Conception of Economic Stability:

The developing countries in general suffer from two structural defects, which can be represented in internal economic stability defect, which mean, defect of balance between local production and national consumption. If the consumption is more than the production, that is a clear indication of defect between national saving and investment, since the withdrawal saving of the investment lead to foreign fund resources. This case lead to the defect of foreign economic stability that resulted from refraction of internal stability defect. (Elwaleed Abdo Elhameed Abaas64:2010).

Then the conception of the economic stability mean the growth of the real local production that will lead to full employability, stability in prices, rate and foreign investments balance, (James Jowartini195:1999).

The conception of economic stability in developing countries have strong ties with foreign trade since, this countries depend on products and exports of commodity from the primary commodities. (Ahmed Ali Elbwshari 61:1990).

Secondly : Objective of Economic Stability:

- To achieve full employment, this means addressing at least the minimum level of the un-employability.
- Stability in prices rate.

- Stability in production sectors that will lead to economic growth and reduce the defects that represent in: recession, inflation and reducing the national product. (MohamodAbdo Elmoneam Afr,30:1415H).

Thirdly: Local Economical Factors:

The stability in the overall indicators lead to the stability in the banking system, which play significant role in the management of the economy, it's also highly associated with the overall economy more than with monetary policies. The influence of the exchange rating systems on the overall economic positions and relevant policies are mainly expressed by indictors that are necessary for the banking system safety. (Elwaleed Ahmed Talha,12:2010).

International Economic Impacting Factors:

Sometime economic of state might be affected by financial and economic defects and that can consequently influence the Banking systems performance of the neighboring countries or states which together have direct commercial ties. The American economic embargo imposed on Sudan is one of the strongly affected factors in economic stability.(Sabir Mohamed Elhassan,45:2004).

Political Factors:

Political factor is considered to be one of most important and influential factor in the economic stability in case there are political positions deterioration , lack of democracy, outbreak of civil wars and tribal disputes, it all lead to an inaccurate banking and financial system. (Elwaleed Ahmed Talha,13:2010).

Financial Crisis:

The financial crisis is different from the other type of crisis, because it touches the financial sides which make the banking system loses many features that contribute on the running of economic wheel, beside the main role it plays in functioning the financial liaison.

Third Axis The Enactment of the Economic sustainable development variables and the Economic Growth in Sudan:

The Sudanese economic did not witnessed any changes apart from other developing countries economy thus, the economic structure in Sudan is a reflection of the economic structure in other developing countries in the passageway of economic growth. (Osman Ebrahim Elsyed, 7:2010).

In order, to explain the performance of this variables during this period, the objectives of the private sector policies should be considered with the purposes of ,removing distortions such as limitations of freedom of exports and exchange rate system to increase external competitive ability that represented on the following ;

1- Cancel the Cotton export taxes.
2- Keep the flexible exchange rate to achieve internal and external balance.

3- Expand the foreign exchange markets, by providing resources to respond to the levels of foreign currency demands.

4- Sudan had witnessed significant political changes during (2006-2013) that revealed plentiful changes on economic performance therefore, the followings are parts of the objectives set by the private sector:

1\ adjusting from United American Dollar to another hard currency due to several economic and political considerations, as the current American sanction on Sudan.

2\ Call off the restrictions on the investments and limiting the imports.

3\ prohibiting all the foreign transfers by exchangers and calling off all the attempts of feeding correspondents accounts abroad.

4\ boosting trust in local and foreign investors in the local economic performance to ensure the existence of the current investments track and attract more investors.

(Sudan Central Bank, annual reports from 2000- 2013).

Many developing countries as Sudan faced strong challenges, especially on economic growth achievements and economic stability, due to the shortages in capital, through which all the useful resources of the country can better be exploited. These develop countries from time to time end up resorting to foreign capital to increase its exports. also the competing capacities in the Global markets need to be improved, in order to improve the trade exchange conditions, consequently, the Global markets will increase the request for the national exports, which will clearly be reflected in the individuals income and decrease the loans and borrowings request.

Table No (1) The Enactment of Economic Sustainable Development Variables in Sudan during period (1990-2017)

Year	Overall production with Current Price	Rate exchange	Individual share average from local production	Commodities exports as percent of imports	Official aids as percentage from local production	Net of investment	Economic Growth
1990	11011.0	0.005	47.71	69.6562	1.0696	9.3233	5.5
1991	19266.0	0.005	81.01	37.3173	.4417	13.4375	7.5
1992	42181.8	0.100	17.22	25.1214	4.2692	17.3184	6.6
1993	9484.48	0.130	37.60	25.7586	2.5159	19.8176	4.6
1994	18812.8	0.220	72.46	30.1009	0.7776	22.6673	1.0
1995	40497.3	0.005	47.71	56.6551	1.0256	22.0766	6.0
1996	10478.1	0.005	81.01	40.6146	0,4387	13.4480	11.6
1997	16137.4	0.100	17.22	29.9052	1.2329	17.6168	6.1
1998	21935.9	0.130	37.60	25.5407	3.2399	26.2191	8.2

1999	27058.8	0.220	72.46	47.0068	3.8299	16.3514	4.2
2000	33770.5	0.400	151.7	113.3914	1.8508	9.7071	8.4
2001	40658.6	1.250	375.9	92.5458	2.4593	16.6838	10.8
2002	47756.1	1.580	563.7	87.4429	3.7199	218326	6.0
2003	55733.8	1.990	743.7	85.4099	3.4929	17.7273	6.3
2004	68721.4	2.520	892.3	85.6004	4.4056	19.0182	5.1
2005	85707.1	2.570	1086.5	62.4269	4.2731	19.5506	5.6
2006	98291.9	2.590	1274.0	605657	3.3128	25.7151	6.5
2007	119837.3	2.630	1457.4	92.9313	0.6683	20.2888	5.7
2008	135511.7	2.610	1656.4	94.9142	0.6232	20.5073	3.8
2009	139887.5	2.580	1991.2	89.8844	1.7783	21.6649	4.5
2010	160646.5	2.310	2421.2	94.7409	3.2542	24.2834	6.5
2011	182151.3	2.170	2707.2	92.8937	1.6596	17.3367	3.8
2012	222547.9	2.020	3215.4	43.13336	2.6262	15,6910	0.7
2013	304116.7	2.090	3461.0	49.5148	4.7334	12.9764	6.8
2014	447998.2	2.330	3439.8	51.9467	1.9379	12.9685	7.0
2015	505760.7	6.0	3802.6	37.0296	1.1	9.8292	3.7
2016	605408.6	6.1	5357.4	41,2895	0.8	7.1468	4.5
2017	722312.1	6.6	1711.1	49.2481	06	7.013	4.8

Source: Bank of Sudan: Annual reports, 1990-2017.
Source: Central Bureau for statistical Data, 1990-2017.

From the above table, we noticed that there is an increase in the individual average share from the overall local production, however, this indictor is low in developing countries compare with developed countries due to the decrease in production and productivity. When we go through Commodities of exports as percent of imports was in continuous increase in the first years of study, then it decreased due the foreseen circumstances that may result in the instability in the rate of exchange and increase inflation rates and reduce the investment.

The official aid fluctuates between rise and fall due to the circumstances that the state has gone through, which forced state to resort to loans. The foreign net investment indictors that take percentage from local product, is an important indicator in the economic development process. As soon as economic reformation is applied by Sudan, this indicator registered highest percentage in years1992 and 2006. and it ranged between rise and fall during the period of study but in lately years it was reduced, due to political and security factors as well as , other weaknesses in encouraging the investors

Forth Axis The Practical Part of the Study:

To study this phenomenon, it is necessary to describe the model employed by the study to express economic theories in a mathematical methods, since it is considered a crucial step in every study (Tarig Mohamed Elrsheed,3:2005). The following lines can well have explained this approach:

Firstly : Determine the variables :

- GROS: economic growth rate. The dependent variable.

Independent variables:

- AGO: The official aids from the overall national production.
- EXC : commodities exports with a percentage from commodities imports.
- IN: Foreign investment net with a percentage from overall local production.
- MIC : Individual share average from the overall local product..
- BO : represent the model marks.

Secondly: the following is mathematical form employed:

$$GROS = B_0 - B_1 ASO + B_2 EXC + B_3 IN + B_4 MIC + U$$

Thirdly : marks in accordance with economic theory :

B_0 : fixed indicator (positive).

B_1 : (negative) indicator ,due to negative relation between economic growth and official aids and loans.

B_2 : (positive) indicator , due positive relation between economic growth and commodities exports as a percentage from commodities imports.

B_3 : (positive) indicator , positive relation between economic growth and Foreign investment net.

B_4 : (positive) indicator , positive relation between economic growth and Individual share average from the overall local production.

Test of chain placidity:

Table No (2)

Variable	s-level 5%	Variable value	Stable level
EX	-2,976263	-4,967753	First difference
MIC	-2,971853	-3,384977	Level
ASO	-2,971853	-3,062171	Level
IN	-2,971853	-342658	Level
GROS	-2,971853	-3,898108	Level

Source:

The results of Dekei Folkar indicate that all variables are stable on the level, whereas, the percentage of commodities exports remained stable as part of the percentage of commodities of imports after taking the first variance on the stability on implicit level 5%.

Fifth: Bound Test :

After analyzing the stability of time chains, the integration degree should be identified, and tested to ensure there is a long term relation between them. The variables have been integrated from the degree (1), and there is no any simultaneous relation of integration between variables, therefore, the model of self-regression of low distributions is the best model to be employed. Then the self regression of time gaps methodology distributed to common integration. And through methodology ARDL, we

can identify the relation between dependent variable and independent variable in short and long run, and consequently, the influence of the dependent variable on the independent variable can clearly be identified.

Below table explain results of Bound Test:

Table No (3) Bound test

Test statistic	**Value**	K
F- Statistic	9.604191	4
Critical value Bounds		
Significance	**1,0 Bound**	**1,1 Bound**
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

Source : Prepared by researcher, use E-view 9 Program

R. Squared 94%

Likelihood 5.25

Prob. F- statistic = 0,003

D – W = 3.08

From the results of (Bound test)we reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis, because there is co- integration between variables on the long run.

Sixth : Results of correcting error :

After ensuring that the time chains of the variables are non consonant on the first level and different, and that all the variable are in full integration, it is clear that, there is a long term balance relation (Shiehki Mohamed, 276:2011), therefore, it can be better represented by short and long model, we can explain that in the below table :

Table No (4) Contegrating Form

Variable	Coefficient	Std Error	T- Statistic	Prob.
DLOG(GROS (-1))	0.3795914	0.303023	1.240546	0.2499
DLOG(GROS(-2))	0.408912	0.256643	1.593310	0.1498
DLOG(ASO)	0.725740	0.330232	2.197670	0.0592
DLOG(ASO(-1))	0.230331	0.215684	1.067910	0.3167
DLOD ASO(-2))	-0.525140	0.140681	-3.732835	0.0058
DLOG (EXC)	1.716656	0.556224	3.086267	0.0150
DLOG(EXC(-1))	1.091147	0.584054	1.868229	0.0987
DLOG(EXC(-2))	-0.534235	0.585626	-0.912246	0.3883
DLOG (IN)	0.708176	0.445176	1.590777	0.1503
DLOG(IN(-1))	-0.128768	0.103131	-1.248581	0.2471
DLOG (IN-3))	-0.128221	0.126291	-1.015282	0.3397
DLOG (MIC)	-1.834747	0.550265	-1.880454	0.0968
COINT Eq(-1)	-1.145191	0.427302	-2.680050	0.0279

Source : Prepared by researcher, use E-view 9 Program

Cointeq = LOG(GROS) – (0.9670 * LOG (ASO) +0.1981 *LOG(EXC) +0.0214 * LOG (IN) +0.1595 * LOG (MIC - .9474

Table No (5) Long run Coefficients

Variable	Coefficient	Std Error	T- Statistic	Prob.
LOG(ASO)	0.967048	0.528578	1.829529	0.1047
LOG (EXC)	0.198146	0.367999	0.538442	0.6049
LOG (IN)	0.921448	0.264210	0.081177	0.9373
LOG (MIC)	0.109486	0.314007	0.348675	0.7363
C	-0.947439	3.299787	-0.287121	0.7813

Source : Prepared by researcher, use E-view 9 Program

The above results showed that the loans and grants had mostly influenced the economic growth on long term , due to economic situation that contributed in decreasing and limiting the investments volume and consequently, decreasing the productivity, which has reflect on exports and individual share average therefore, the state resort to the loans, aids and grants.

One of the above table results, the error corrected by high percentage worth 114% on short term, and continue to balance up to on the long term.From the Equation the increase of commodities exports as percentage from imports commodities and increasing investments had increased the individual share average from the overall local production meanwhile, decreasing the aids, loans and grants, which increased the economic growth averages.

Seventh: results of Akaiki and Shoartrz:

All the following reviews and explanations are based on the beow tables:

Table No (6)

Lag	Logl	Lr	FPE	AIC	SC	HQ
0	-820.1958	NA	2.54e+21	63.47660	63.71854	63.54627
1	-774.4307	70.40786	5.37e+20	61.87928	63.33093	62.29731
2	-743.6204	35.55030	4.37e+20	61.43234	64.09370	62.19872
3	-690.7393	40.67777*	1.07e+20	59.28764*	63.15871*	60.40237*

Source : Prepared by researcher, use E-view 9 Program

Table No (7) Number of slow down period for VAR model of Study variables

	GROS	ASO	EXC	MIC	IN
GROS(-1)	-0.220809	-0.087476	-2.870646	-2573.566	-16383.89
	(0.26524)	(0.11382)	(2.94145)	(2108.47)	(12949.3)
	{-083248}	{-0.76852}	{-0.97593}	{-1.22059}	{-1.26523}
GROS(-2)	-0.206019	-0.060528	-1.338460	3037.511	15555.56
	(0.27863)	(0.11957)	(3.08996)	(2214.92)	(13603.1)
	{-0.73939}	{-0.50621}	{-0.43316}	{1.37139}	{1.14353}
GROS(-3)	0.131586	0.259136	-0.606540	-3540.657	-19375.17
	(0.203520	(0.08734)	(2.25700)	(4684.50)	(28770.3)

	{0.64654}	{2.96706}	{-053335}	{0.75582}	{-0.67344}
ASO(-1)	1.772132	0.668550	3.485531	-3540.657	-19375.17
	(0.58930)	(0.25289)	(6.53520)	(4684.50)	(28770.3)
	{3.00718}	{2.64366}	{0.53335}	{-0.75582}	{-0.67344}
ASO(-2)	-0.713664	-0080359	-4.923989	4120.530	26801.06
	(0.40921)	(0.17560)	(4.53801)	(3252.90)	(19978.0)
	{-1.74401}	{-0.45761}	{-1.08505}	{1.26673}	{1.34153}
ASO(-3)	0.774586	-0.074676	2.394716	-1695.989	-12957.71
	(0.38489)	(0.16517)	(4.26837)	(3059.61)	(18790.9)
	{2.01247}	{-0.45212}	{0.56104}	{-0.55432}	{-0.68958}
EXC(-1)	0.064320	-0.008482	0.728956	-308.1429	-1827.283
	(0.03099)	(0.01330)	(0.34369)	(246.360)	(1513.04)
	{0.07539}	{-063774}	{2.12097}	{-1.25078}	{-1.20769}
EXC(-2)	-0.025708	0.048413	-0.283629	58.94680	656.6673
	(0.03413)	(0.01465)	(0.37849)	(271.306)	(1666.25)
	{-0.75324}	{3.30548}	{-0.74937}	{0.21727}	{0.39410}
EXC(-3)	-0.054163	-0.026434	-0.225043	-25.31364	-358.2835
	(0.03178)	(0.01364)	(0.35243)	(252627)	(1551.53)
	{-1.70430}	{-1.93832}	{-0.63854}	{-0.10020}	{-0.23092}
MIC(-1)	0.000101	-1.07E-5	-0.004047	-10.97001	-71.61812
	(0.00029)	(0.00012)	(0.00317)	(2.27122)	(13.9489)
	{0.35399}	{-0.08726}	{-1.27712}	{-4.83002}	{-5.23092}
MIC(-2)	-0.000352	-6.25E-05	-0.002667	24.45947	142.0049
	(0.00057)	(0.00024)	(-0.00632)	(4.53171)	(27.8319)
	{-0.61820}	{-0.25535}	{-0.42186}	{5.39740}	{5.10224}
MIC(-3)	4.63E-05	8.68E-06	0.009474	-13.54053	-70.91439
	(0.00079)	(0.00034)	(0.00879)	(6.29927)	(38.6875)
	{0.05845}	{0.02554}	{1.07807}	{-214954}	{-1.83300}
IN (-1)	-1.54E-05	9.62E-07	0.000566	1.964185	12.69753
	(4.7E-05)	(2.0E-05)	(0.00052)	(0.37275)	(2.28927)
	{-0.32944}	{0.04781}	{1.08853}	{5.26945}	{5.54654}
IN (-2)	6.32E-05	1.05E-05	0.000443	-4.135642	-24.01358
	(9.6E-05)	(4.1E-05)	(0.00107)	(0.76466)	(4.69623)
	{0.65656}	{0.25556}	{0.14508}	{-5.40846}	{-5.11337}
IN (-3)	8.77E-07	1.42E-06	-0.001639	2.258913	11.83040
	(0.00013)	(5.8E-05)	(0.00149)	(1.06742)	(6.55568)
	{0.00653}	{0.02469}	{-1.10076}	{2.11623}	{1.80460}
C	2.887101	-0.591231	89.40882	25209.72	156574.3
	(4.02017)	(1.72519)	(44.5827)	(31957.4)	(196269.)
	{0.71815}	{-0.34270}	{2.00546}	{0.78885}	{0.797751}

From the results of the above mentioned table, there is counter relation between individual share average of overall local production, during previous period mic (-1), and individual share average of current period. In other words, individual share average from the overall local production, in the previous period have a negative impact on the individual share average of current period. With a percentage worth 10%, this due to the decrease in production that consequently led to the decrease of investments and exports.

It is obvious that, the individual share average of the overall local production have negative impact on foreign investment with percentage worth 71%. Also individual share average of the overall local production for three previous periods mic(-3) have negative impact on the percentage worth 13% on individual share average of production for the current period mic.The results also, showed that the investment for two previous periods had clearly impacted the individual share average and investments volume of the current period.

The Results

Descriptive Analytical Results:

1\ From table No (1) results, it is noticeable, that individual share average from overall local production has witnessed a great rise due to the increase in investments and production, consequently, the export and economic growth rates had increased.

2\ The same table also showed clearly , that the individual share from the overall local production last years had increased, but with lowest rate, therefore, economic growth underwent instability between rise and fall. However, in the last years it decreased due to the lack of investments which led to a shortage in production that caused a decrease in the market of exports and the state resubmitted or resorted to aids, loans and grants.

Quantitative Analysis Results :

1\ Results of an extended Dikei folar test, indicted that all variables are stables at implicit level 5%.

2\ While the Bound test showed that the variables are integrated on the long term.

3\ The results of long term showed that, aids and grants had mostly impacted the economic growth rate on long term due to the truncate of productivity And investments, which had negatively reflected on the commodities exports and the individuals incomes. Consequently, the state resorted to aids loans and others.

4\ The results of correcting errors indicated that, the errors has been corrected with very high percentage growth 114% in order to reach the balance on the long term.

5\ In the short run and based on the equation it is clear that the increase in exports and investments has directly affected the average of individuals share from the net of the local production and consequently, caused a decrease in in the official aids , grants and loans leading to a clear prosperity and growth in economy.

6\ The results of self regression model, heighted the individual share average form the overall local production for current period that strongly affected by the previous period due the shortage in investments subsequently, the production and productivities, which it have negative reflection on economic growth rate.

Recommendations :

1\ Infrastructures should be built and production methods should also be develop in order to achieve sustainable agricultural development that will lead to economic development , especially in the rural areas where production rates should be encouraged to reduce poverty.

2\ Directing the spending towards production projects and paying great attention to the quality of production of competitive exports in the global markets.

3\ Attention should be paid to training, to increase the specialists' level of expertise to allow the power workers to participate in other sectors to increase the size of exports by diversifying production.

4\ Follow the measurements studies, which give accurate quantitative measurement that will help in decision – making.

Bibiliographie

1. *Ahmed Ali Elboshari,(1995),Yamani economic policy, public expend policy, Dar Eltrafeen, Yaman.p.61*
2. *James Joarteni, (1999),Overall economic, Public and private selection, Translation by, Abdo Elftah Abdo Elrahaman,Dar Elmerekh, Saudi.p.195*
3. *Shiekhi Mohamed (211),methods of economic measure, lectures and applications, first edition, Dar Hamed.p.276*
4. *Sabir Mohamed Elhassan,(2004), management of cash policy in light of Islamic banking system, Bank of Sudan expert, Dar Masehaf Africa.p.45*
5. *Tarig Mohamed Elrsheed< (2005), guide in measurement economic, Ge town , first edition, Khartoum.p.3*
6. *Abdo Elateef Mustafa (2014) Studies in economic development .p.12*
7. *Othman Ibrahim Elseid,(2010),Sudanese economic, Sudan University for publication, Khartoum.p.7*
8. *Fahad Mekhiemz Huziran Elshamri and others,(2017),Financial policies and its impact on sustainable development, Dar Elayan for publication and distribution, first edition.p.59*
9. *Mohamed Abdo Elmoniem Afr,(1415h), economic policy in frame of Islamic Sharia intentions, Centre of Islamic Studies, Saudi Arabia.p.30*
10. *Mustafa Yusuf Kafi)2017(,Sustainable development, Academic home for publication and distribution, first edition, Jordan.p.79*
11. *Elwaleed Ahmed Talhaa, (2010), Financial stability in Islamic banks, Sudan Bank, Fourth International Conference for Islamic Banking , Khartoum.p.12*
12. *Elwaleed Abdo Elhameed Abass, (2010), Overall economic affections public expends policy , applied and measurement study for economic development model, Hassan modern Library for printing , publication and distribution, first edition, Lebanon.79*
13. *Central bank of Sudan, annual reports (1990-2017).*
14. *Central Bureau of data statistic, (1990-2017).*
15. *Dr. Bin Zaed , Fatima Elzhra,(2018), limitations of the sustainable economic model of North Africa countries, through the usage of Bail models, Nama for economic and trade Magazine fourth edition,*
16. *Hassan Yasin Taama(2015),Direct foreign investments on economic development in Jordan, analytical and measurement study during period (1996-2008), Elzrgaa magazine for researches and humanity studies, Fifteen volume, first edition, 2017.*
17. *Dr, Warag Ali Warag, (2017), impact of public expense policy on economic growth in Sudan during period (2000-2015), Tahnoon Magazine for Researches and Studies fourth edition*

Mesure de l'efficience des compagnies d'assurances et ses déterminants : cas de la région Mena

دراسة كفاءة شركات التأمين العاملة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتحديد محدداتها

Ismail Boutahra

Doctorant, Département : Sciences de gestion, FSJES, Université Mohammed V, Agdal-Rabat, Maroc

Résumé :

Le présent article analyse et explore l'efficience technique des compagnies d'assurances opérantes dans la région MENA. Cette étude mesure l'efficience technique des assureurs de la région en question et identifie les déterminants internes et environnementaux qui influencent cette mesure. Nous avons utilisé de ce fait, des données de Panel relatives a 35 compagnies d'assurances qui opèrent dans 11 pays de la région Mena et ce durant la période qui s'étend entre 2017 et 2019. A cet effet, nous avons utilisé l'approche à « deux étapes » développé par Coelli, T. et al.(2005) combinant la méthode d'Analyse par enveloppement des données (DEA) et la régression Tobit. Les résultats de l'étude empirique nous ont démontré clairement qu'il ya de grandes différences entre les scores d'efficience technique obtenus par les assureurs qui varient entre 53% et 100%. La décomposition de l'efficience de l'efficience technique nous informe que les scores d'efficience d'échelle moyens sont généralement pus élevés que les scores d'efficience technique pure. Cependant, l'analyse de l'inefficience d'échelle à démontrer que la majorité des assureurs de la région avec une inefficience d'échelle opèrent à des rendements d'échelle décroissants (RED), ce qui explique que ces compagnies sont considérées comme très grandes et devront davantage diminuer leur taille pour atteindre une échelle optimale. Par conséquent, l'analyse des déterminants de l'efficience a révélé qu'une rentabilité positive d'une compagnie et une taille adéquate avaient une influence positive sur l'efficience technique de celle-ci. Par ailleurs, les assureurs Takaful sont plus efficients que les compagnies conventionnelles. Finalement, nous avons constaté que des conditions économiques favorables comme une croissance économique positive et un faible taux d'inflation, ont tendance à influencer positivement les performances des compagnies d'assurances de la région Mena en termes d'efficience.

Mots clés : Efficience technique, efficience technique pure, efficience d'échelle, déterminants internes et externes, DEA.

الملخص:

نبرز من خلال هذا المقال الكفاءة التقنية لشركات التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أننا نحاول من خلال دراستنا هاته قياس الكفاءة التقنية لشركات التأمين في المنطقة السالفة الذكر مع تحديد المحددات الداخلية والبيئية التي تؤثر على أداء الشركات. وفي هذا الصدد، تم استعمال بيانات تتعلق بـ35 شركة تأمين عاملة ب 11 دولة المنتمية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة بين 2017 و 2019. و قد تم استخدام منهج "ثنائي المراحل" المقترح من طرف Coelli, T. et al.(2005) الذي يجمع بين أسلوب تحليل البيانات المغلفة (DEA) و الأسلوب القياسي في التحليل(Tobit). و لقد أظهرت نتائج الدراسة التجريبية وجود اختلافات كبيرة بين مستويات الكفاءة التقنية التي تم قياسها من خلال أسلوب تحليل البيانات المغلفة والتي أظهرت نتائج تتراوح بين 53٪ و 100٪. و من خلال تفصيل الكفاءة التقنية، تبين أن المقياس المتوسط لكفاءة الحجم أعلى من المقياس المتوسط للكفاءة التقنية الحرة. و من جهة أخرى ، فقد تبين من خلال تحليل كفاءة الحجم أن مصدر ضعفها راجع إلى أن غالبية شركات التأمين في المنطقة تعمل بعوائد قياسية متناقصة (DRS) ، هذا يعني أن هذه الشركات تعتبر ضخمة جدًا وتحتاج إلى مزيد من التقليص لتحقيق المقياس الأمثل. أما فيما يتعلق بمحددات الكفاءة، فقد تبين أن الربحية الإيجابية لشركات التأمين إضافة إلى الحجم المناسب يؤثرا إيجابيا على كفاءتها التقنية. و إضافة إلى ذلك، فقد تبين أن شركات التأمين التكافلية أكثر كفاءة من الشركات العادية. أخيرًا ، وجدنا أن الظروف الاقتصادية المواتية مثل النمو الاقتصادي الإيجابي وانخفاض التضخم تؤثر كذلك و بشكل إيجابي على أداء شركات التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلى كفاءتها.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة التقنية، الكفاءة التقنية الحرة، كفاءة الحجم، المحددات الداخلية والبيئية، أسلوب تحليل البيانات المغلفة DEA)).

Introduction :

Les changements sociaux économiques, climatiques et réglementaires exercent actuellement une pression concurrentielle sur les marchés financiers et en particulier sur le secteur de l'assurance de la région Mena, une région qui se caractérise par des particularités et fait face à de nombreux défis de tailles qui empêchent le secteur de l'assurance d'exercer efficacement son rôle au sein de la région Mena. De ce fait, la mesure des performances en termes d'efficience est une étape qui s'avère essentielle pour améliorer la compétitivité des assureurs et de solidifier le secteur de l'assurance en générale.

Le concept d'efficience est une notion auxquelles s'intéressent de plus en plus les économies dans le monde. L'efficience fait référence à la capacité d'une compagnie d'assurance à optimiser ses ressources afin de produire un ensemble de produits ou services (outputs) (Koopmans, T.C .1951). Les méthodes de mesure les plus modernes tels que les méthodes des frontières, permettent d'identifier les assureurs les plus efficients et les moins efficients d'un échantillon. Ces méthodes s'avèrent en effet très appréciées et très utilisées dans les différentes études analysant l'efficience d'instituions financières. Par ailleurs, les méthodes des frontières sont aussi connu par le fait qu'elles surmontent les limites des méthodes traditionnelles, puisqu'elles mesurent l'efficience des compagnies et identifient les distances des compagnies inefficientes par rapport à une frontière ou se situe références du marché en termes d'efficience et ainsi d'optimisation des ressources. Parmi les méthodes les plus utilisées pour mesurer l'efficience d'instituions financières, la méthode d'analyse par enveloppement des données (DEA), une méthode présentée et développée par Charnes et Al.(1978) pour la première fois. Cette dernière permet de mesurer l'efficience d'un ensemble de compagnies d'assurances utilisant un ensemble d'inputs et produisant un ensemble d'outputs, tout en comparant les niveaux d'efficience par rapport aux meilleurs pratiques du marché en termes d'efficience. Pour analyser les forces externes et les facteurs internes qui influencent l'efficience des assureurs de la région Mena, la méthode dite à *« deux étapes »* développé par Coelli, T. et al. (2005) permet de compléter la méthode DEA en intégrant une méthode de régression intégrant des facteurs internes et externes dans la mesure de l'efficience. Ces facteurs environnementaux peuvent avoir dans certains cas, une influence sur les scores d'efficience et ainsi sur la manière dont les compagnies d'assurances gèrent leurs ressources.

Le secteur de l'assurance dans la région MENA à connu en effet une croissance considérable depuis le début du 21ème siècle. Néanmoins, une marge d'amélioration reste encore à combler afin de rattraper le niveau d'efficacité et de performances des secteurs assurantiels des pays développés. En effet, en comparant les différentes régions du monde, la région Mena se situe à la quatrième position après de nombreuses régions. Selon le rapport de Suiss Re Institute de 2018, le taux de pénétration de l'assurance

dans le PIB dans la région Mena est de 2.2%. Ce taux reste relativement bas par rapport aux régions les plus avancées du monde avec une moyenne de 6.1%. Ce taux prouve que la région doit fournir davantage plus d'efforts pour atteindre la moyenne enregistrée du taux de pénétration dans les régions développées. Nous pensons qu'il ya donc un fort potentiel de croissance du secteur assurantiel dans la région Mena, puisqu'une grande partie de la population des pays de la région ne bénéficie toujours pas des produits d'assurances. Ceci dit de nombreux efforts et politiques doivent être établis aux niveaux des pratiques, procédures et méthodes de gestion afin d'améliorer les performances en termes d'efficience et de productivité des assureurs de la région.

Cependant, il faut rappeler que les pays de la région Mena font face à de nombreux défis communs qui peuvent limiter le fonctionnement des compagnies d'assurances et les empêcher d'exercer leur rôle correctement au sein d'une économie, comme le soutien d'une classe moyenne dominante, la formation de capital et l'encouragement à l'investissement. Par conséquent, les défis en question sont particulièrement liés à une faible éducation financière de la population, aux faibles niveaux de revenus, au sous développement des marchés financiers et des nombreux changements politiques, économiques et réglementaires qui s'ajoutent et peuvent avoir un impact sur l'activité des assureurs (Keller, B. et al.2012).

L'objectif de ce présent article est de fournir une analyse complète de l'efficience des compagnies d'assurances et d'identifier les déterminants internes et environnementaux qui l'influencent durant la période 2017-2019, en utilisant la méthode DEA dans une première étape et la régression Tobit dans une seconde étape. Actuellement, la littérature existante concernant l'analyse du secteur assurantiel dans la région Mena est encore pauvre, ce qui nous amène à combler ce manque par une contribution à la littérature existante. Notre étude vise aussi à fournir aux dirigeants des compagnies d'assurances, des indicateurs et des signaux afin d'apporter les mesures correctives et nécessaires au niveau de la gestion des ressources.

Nous commencerons par présenter dans la section suivante le contexte théorique ou nous évoquerons le concept d'efficience et ces méthodes de mesures, ainsi que les hypothèses à tester concernant les déterminants internes et externes ayant une influence sur l'efficience, et nous passerons ensuite en revue les différents travaux mesurant l'efficience et étudiant les déterminants de celle-ci pour des compagnies d'assurances dans différentes régions.

1- Contexte théorique :

1.1. Concept d'efficience

L'efficience pour une compagnie d'assurance, est la capacité à produire une quantité d'outputs qui se résume principalement aux primes nettes émises et aux revenus

des placements effectués, à partir d'un ensemble de ressources (inputs) qui généralement sont représentées par les charges d'exploitations et les capitaux utilisés. Une compagnie d'assurance gère ainsi deux principales activités, l'émission de primes d'assurances et les activités liées à aux placements. L'efficience technique est le type d'efficience qui s'intéresse à la capacité d'un assureur à maximiser sa quantité d'outputs avec une quantité d'inputs fixe, ou par ailleurs d'atteindre une quantité d'outputs fixe avec le minimum d'inputs (Koopmans, T.C. 1951).

Cependant, une inefficience technique peut être causée par plusieurs facteurs. L'inefficience d'échelle par exemple, est une source principale d'inefficience technique pour une compagnie d'assurance (Farell, M.J.1957). En effet, une taille considérée comme trop grande ou trop petite d'une compagnie entraîne une inefficience d'échelle, on dit que celle-ci fonctionne à une taille inappropriée (Diacon, S.R. et Al.2002). D'autre part, une inefficience technique peut être causée uniquement par une mauvaise gestion des ressources (inputs), c-à-d une mauvaise combinaison des inputs dans la production d'outputs, on parle dans ce cas d'une inefficience technique pure.

Finalement, il faut rappeler qu'aux cotés de l'efficience technique, il existe différents type d'efficience. Tandis que l'efficience technique fait référence aux quantités d'inputs et d'outputs mesurés en unités, l'efficience allocative concerne l'optimisation des intrants ou la maximisation des extrants compte tenu des prix de ces derniers sur le marché. Finalement l'efficience économique est la combinaison de l'efficience technique et l'efficience allocative (Diacon, S.R.2001).

1.2. Mesure de l'efficience

Les méthodes et approches modernes de mesure de l'efficience permettent d'analyser et comparer un ensemble d'unités dans un marché et surmontent par ailleurs, les limites associées aux méthodes traditionnelles comme les ratios. Les méthodes les plus utilisées pour les instituions financières et les plus répandues actuellement sont les méthodes des frontières. L'efficience dans ce cas, est mesurée en comparant un ensemble de compagnies d'assurances à une frontière efficiente constituée principalement par les meilleures unités d'un échantillon étudiée en termes de pratiques managériales. Les compagnies qui se trouvent à l'extérieur mais proche de la frontière sont considérées comme inefficientes et devront davantage optimiser plus efficacement leur ressources, ou par ailleurs, de produire plus d'outputs en gardant la même quantité de ressources utilisée (Farell, M.J.1957).

Cependant, il existe deux approches différentes pour analyser et comparer l'efficience d'un ensemble de compagnies par la méthode des frontières, l'approche paramétrique et non paramétrique. L'approche non paramétrique qui comprend la méthode d'enveloppement des données (DEA) est l'approche la plus couramment utilisée pour des instituions financières puisqu'elle ne nécessite pas la spécification d'une forme

fonctionnelle de la frontière et tient compte d'un ensemble d'inputs et d'outputs pour mesurer l'efficience, elle permet ensuite de reconnaître les sources d'inefficience, et finalement suggère les quantités à réduire ou à augmenter pour rattraper la frontière (recommandations et projections futures). La méthode DEA proposée par Charnes, A et al.(1978) est une méthode qui utilise la programmation linéaire pour la construction de la frontière efficiente et positionner les firmes par rapport à celle-ci. Les compagnies ayant obtenus les scores les plus élevés en termes d'efficience techniques (efficience maximale=1) sont celles qui se situent sur la frontières efficiente, tandis qu'un score en dessous de 1 signifie que les compagnies sont inefficientes. La différence est donc considérée comme le potentiel niveau d'amélioration en termes d'efficience technique. Le score calculée par le programme est obtenue par la somme pondérée de l'ensemble des sorties sur la somme pondérée de l'ensemble des entrées (Coelli, T.J. 1996), que l'on écrit selon la notation de Johnes,J.(2004) comme suit :

$$TE_K = \frac{\sum_{r=1}^{S} U_r \times Y_{rk}}{\sum_{i=1}^{m} V_i \times X_{ik}}$$

Avec :

TE_K : Efficience technique

Y_{rk} : Quantité d'extrants r produite par la compagnie k

X_{ik} : Quantité de l'intrant i consommée par la compagnie k

U_r : Poids de l'extrant r

V_i : Poids de l'intrant i

S : Nombre d'extrants

m : Nombre d'intrants

n : Nombre de compagnies

Cependant, il existe deux modèles de bases sur lesquelles se base la méthode DEA pour mesurer l'efficience technique des compagnies d'assurances, le modèle CRS qui signifie « Constant return to scale » et le modèle VRS qui signifie « variable return to scale ». Le premier à été proposé par Charnes, Cooper and Rhodes (Charnes, A. et al.1978), appelé aussi CCR en hommage a ses fondateurs, est utilisé lorsque l'on considère que toutes les compagnies de l'échantillon opèrent à leur échelle de production optimale, et que les compagnies de l'échantillon étudié fonctionne dans un marché a concurrence pure et parfaite. On considère qu'une compagnie opère à une échelle constante lorsque l'augmentation des quantités d'inputs est proportionnelle à

l'augmentation des quantités d'outputs. Par conséquent, le modèle VRS introduit par Banker, charnes et Cooper en 1984(Banker, R.D et al.1984) appelé aussi BCC, est une extension du modèle CRS. Le modèle VRS reconnait que les compagnies dans un marché ne peuvent toutes fonctionner à une échelle optimale. Banker, RD et al.(1984) considèrent par ailleurs que le modèle VRS fait référence à une situation de concurrence imparfaite. Le modèle VRS permet donc la décomposition de l'efficience technique en efficience technique pure et efficience d'échelle afin de reconnaitre les sources exactes des inefficiences techniques.

Finalement il faut rappeler l'importance de choisir correctement les inputs et outputs pour mesurer l'efficience technique. Il s'avère dans certains cas que le choix de ses variables soit difficile et délicat surtout quand il s'agit d'analyser des instituions financières tels que les banques et les assurances. Dans la littérature, certains considèrent que les assurances sont des intermédiaires financiers, tandis que d'autres les considèrent comme des compagnies utilisant un processus de production tels que les entreprises qui produisent des bien ou services. Le choix des inputs et outputs reste cependant arbitraire et doit être effectuée en fonction du but à atteindre par le chercheur.

Dans notre présente étude, nous souhaitons d'une part évaluer l'efficience des compagnies d'assurances en tant que compagnie qui proposent des services utilisant des facteurs de production liés principalement à la main d'œuvre, capital, et charges d'exploitation. Cependant il ne faut pas oublier que chaque compagnie fait face à des paramètres environnementaux spécifiques qui peuvent avoir un impact sur les performances en termes d'efficience. Nous essayerons ainsi d'introduire des facteurs internes et externes dans notre analyse afin d'obtenir une image globale et complète de l'efficience des assureurs dans la région Mena entre 2017 et 2019.

1.3. Revue de littérature

Mesurer l'efficience des compagnies d'assurance dans différentes régions et l'identification des déterminants de l'efficience est un sujet qui a suscité ces dernières années, l'intérêt de plusieurs chercheurs en sciences de gestion. Nous allons cependant citer quelques unes des études effectuées à ce sujet.

En commençant par l'étude de Donni, O.(1997), qui a mesuré l'efficience technique d'un ensemble de compagnies d'assurances opérantes dans 15 pays de l'OCDE durant la période 1983-1991, en utilisant la méthode DEA. Les résultats obtenus ont révélé que l'efficience technique moyenne des assureurs est de 70%, et que les meilleurs scores sont attribués aux assureurs opérants aux Etats Unies d'Amérique, l'Angleterre, France et l'Allemagne, contrairement à la Finlande et le Portugal. L'auteur a étudié ensuite l'influence des caractéristiques structurelles nationales du marché de l'assurance sur les niveaux d'efficiences en utilisant la régression Tobit. Les auteurs ont

conclus que le taux de réassurance ainsi que la part de marché semble favoriser les niveaux d'efficiences des assureurs.

Par ailleurs, Diacon, S. et al. (2002) ont examiné l'efficience de 450 compagnies d'assurance opérantes dans l'union Européenne entre 1996 et 1999. L'étude a démontré que les niveaux d'efficience technique à diminué pour la majorité des compagnies durant la période citée. Cependant, les assurances opérantes dans les pays Nordic, Danemark, Suède ont affichées les scores les plus élevé de l'échantillon. D'autre part, les résultats de la régression Tobit a démontré que la taille a un effet significatif sur l'efficience technique des assureurs. Les auteurs ont constaté aussi que les assurances mutuelles sont plus efficientes que les compagnies par actions. Finalement un ratio de solvabilité élevé est corrélé positivement avec le niveau d'efficience technique

Barros, C. et al.(2005) ont mesurer par ailleurs, l'efficience technique des compagnies d'assurances opérantes au Portugal et ont étudier l'effet des facteurs spécifiques sur l'efficience en utilisant la méthode des « deux étapes » (Coelli, T.J.2005), durant la période 1995-2001. Les résultats des auteurs ont indiqué que la propriété a un effet sur l'efficience des compagnies d'assurances. En effet, les résultats ont révélés que les compagnies étrangères sont plus efficientes que les compagnies locales. De plus, la taille des compagnies à un effet positif sur l'efficience des compagnies. Finalement l'adoption du marché unique européen en 1994 à eu un effet positif sur l'amélioration des performances des assureurs portugais en termes d'efficience. Par conséquent, l'étude a révélé que les assurances Vie seraient moins efficientes que les assureurs non vie durant la période étudiée.

Cependant, l'étude d'Eling, M., Schaper, P. (2017) à porter sur 970 compagnies d'assurance-vie opérantes dans 14 pays européens durant la période qui s'étend entre 2002 et 2013. Les résultats de la régression ont révélé que des conditions économiques favorables tels que la maturité économiques ainsi que des performances boursières positives favorisaient les performances des assureurs en Europe. Par ailleurs, des taux d'intérêts ainsi que des taux d'inflation et de chômage élevés ont un impact négatif sur l'efficience des assureurs de l'échantillon.

En 2009, Luhnen, M.(2009) a mesurer l'efficience des compagnies d'assurances en Allemagne et identifie les déterminants de l'efficience, l'étude porte sur une période qui s'étend entre 1995 et 2006. L'auteur a révélé qu'il ya une marge d'amélioration au niveau de l'efficience technique en moyenne de 20%. Concernant les déterminants de l'efficience, l'auteur à révélé que la taille des compagnies a un effet positif sur l'efficience technique et que les assureurs de grande tailles s'avèrent être plus performants. Par ailleurs, les résultats ont montré que les assureurs mandataires exclusifs sont plus efficients techniquement que les assurances mandataires indépendants. Finalement, l'auteur confirme que les assureurs affichant une croissance

positif des primes d'assurances émises (supérieur à la médiane) sont moins efficientes techniquement par rapport aux assureurs dont la croissance est inférieur à la médiane.

Par ailleurs, Jalloudi, M.M (2019) à étudier l'efficience technique de 22 compagnies d'assurances qui opèrent en Jordanie entre 2000 et 2016. Les résultats de l'auteur ont démontré que les score d'efficiences varient entre 89 et 92.5% durant la période. Cependant l'auteur a utilisé la régression Logit pour identifier les déterminants de l'efficience, et les résultats de celle-ci ont révélé que les compagnies d'assurances multi branches étaient moins efficientes que les compagnies mono branche. L'auteur révèle aussi qu'une taille trop grande et un ratio de rentabilité des actifs élevé ont tous les deux un effet positif sur l'efficience technique des assureurs jordaniens.

2. Données et méthodologie

2.1. Méthodologie

Dans notre présente étude, nous allons essayer de déterminer les scores d'efficiences techniques pour un ensemble de 35 compagnies d'assurances opérantes dans différents pays de la région Mena, tout en identifiant les déterminants internes et environnementaux qui affectent cette mesure. Nous allons adopter l'approche non paramétrique DEA associée à une régression Tobit pour notre étude empirique. La combinaison des deux méthodes est proposée par Tim Coelli (Coelli, T.J., et al. 2005) sous le nom de la méthode « deux étapes ».

- DEA, orientation, modèle de base

Nous avons choisis la méthode DEA qui est une méthode de programmation mathématique pour mesurer l'efficience technique des compagnies d'assurances de l'échantillon. Nous allons utiliser par ailleurs, le programme DEAP 2.1 développé par Coelli, T. J. (1996) permettant de mesurer l'efficience technique et sa décomposition. Les scores obtenus varient toujours entre 0 et 1, cependant, les compagnies les plus efficientes sont celles qui obtiennent un score de 1, qu'on exprime aussi en pourcentage par 100%. Bien évidemment, les scores obtenus sont approximatifs et doivent être considérée comme un ordre de grandeur indiquant aux managers et décideurs s'ils doivent réduire leurs inputs (orientation input) ou augmenter la quantité d'outputs (orientation output). En effet, il existe deux orientations possibles pour mesurer l'efficience technique, l'orientation input qui se focalise sur la minimisation des inputs et l'orientation outputs qui se focalise sur la maximisation des outputs. Par ailleurs, la méthode DEA peut être spécifiée sous différentes hypothèses. La première concerne le rendement d'échelle constant (CRS) qui suppose que les compagnies d'assurances de l'échantillon opèrent toutes à leur échelle optimale. La deuxième hypothèse concerne le rendement d'échelles variables (VRS), qui suppose que les assureurs opèrent à des rendements d'échelles variables.

Dans notre présente étude, les scores d'efficience technique seront obtenus selon une orientation inputs et sous une hypothèse VRS. Nous trouvons qu'il est peu probable de trouver des compagnies qui opèrent toutes à des échelles constantes. Cependant, le modèle de base VRS est le plus appropriée pour identifier les compagnies qui opèrent à des rendements d'échelles constantes et celles a des rendements d'échelles variables. La décomposition de l'efficience technique avec la spécification VRS, permet de ressortir les sources d'inefficiences qui peuvent être due à l'efficience technique pure VRSTE (pratiques managériales) ou à l'efficience d'échelle SE (rendement croissant ou décroissant).

L'équation duale du modèle VRS orienté input s'écrit comme suit :

$$Max\ \theta_K$$

Sous contraintes

$$Y_{rk} - \sum_{j=1}^{n} \lambda_j y_{rj} \leq 0 \qquad r = 1, \dots, s$$

$$\theta_k x_{ik} - \sum_{j=1}^{n} \lambda_j x_{rj} \geq 0 \qquad i = 1 \dots, m$$

$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j = 1$$

$$\lambda_j \geq 0 \qquad \forall\, j = 1, \dots, n$$

Charnes, A et al. (1978) nous décrit la relation qui existe entre l'efficience technique pure et l'efficience d'échelle par la relation suivante :

$$SE = \frac{CRSTE}{VRSTE}$$

Avec :

SE : efficience d'échelle.

CRSTE : efficience technique

VRSTE : Efficience technique pure

Ce qui implique que

$$VRSTE \times SE = CRSTE$$

- Identification des déterminants de l'efficience:

Pour cette deuxième étape de notre étude, nous allons utiliser la régression Tobit pour étudier l'impact des variables contextuelles et environnementales sur l'efficience technique obtenue lors de la première étape de notre approche à « deux étapes » (Coelli, T.J et al.2005). Dans la littérature, différentes méthodes sont utilisées pour déterminer les facteurs environnementaux, cependant notre choix s'est porté sur la régression Tobit en raison de la censure de la variable dépendante. En effet la variable dépendante qui dans notre cas, est l'efficience technique est comprise entre 0 et 1, ce qui signifie que le score obtenus est une variable censurée ne pouvant ni dépassé 1 ni être en dessous de 0.

2.2. Données

Notre étude porte sur un échantillon de 35 compagnies d'assurances qui opèrent dans 11 pays de la région Mena. Le choix de notre échantillon a été impacté par l'indisponibilité des données relative à l'ensemble des assureurs de la région. Cependant, nous avons intégrer les compagnies d'assurances les plus influentes et les plus importantes en termes de quantités de primes émises de la région, ce qui représente plus de 70% de part de marché local de chaque pays. Par ailleurs, notre étude porte sur une durée qui s'étend sur 3 années, entre 2017 et 2019. Les données utilisées ont été recueillis auprès des états financiers que nous avons obtenus grâce aux rapports d'activités annuels propres de chaque compagnie d'assurance. Concernant les données relatives aux conditions économiques que nous avons utilisées dans la deuxième étape de notre étude empirique, nous les avons obtenus à partir de la base de données de la banque mondiale.

- Choix d'inputs et outputs

La mesure de l'efficience par la méthode d'analyse par enveloppement de Données (DEA) nécessite un nombre minimum d'inputs et d'outputs afin d'obtenir des résultats cohérents et éviter toute erreurs de mesure. En effet, Coelli, T.J. (1996) nous informe que le nombre minimum d'unités à évaluer doit être au moins 3 fois le nombre total des variables d'inputs et d'outputs choisis. Dans notre cas, nous avons choisi 4 inputs et 2 outputs, c'est-à-dire 6 variables au total. Ainsi le nombre minimum à inclure dans notre échantillon est de 18 unités. Notre échantillon est composé de 35 unités de production (DMU) répartis dans 11 pays, ce qui implique que nous remplissons la condition relative au nombre minimum requis d'observations.

Rappelons aussi que les compagnies d'assurances génèrent des revenus à partir des primes qu'elles émettent et des investissements qu'elles effectuent, ce qui explique ainsi les deux principales activités qu'exerce ces instituions financières, à savoir l'émission de primes d'assurance et le placement d'une partie des fonds recueillis dans produits financiers. Cependant dans la littérature, le choix des inputs et outputs est presque similaire dans la majorité des études, les auteurs considèrent que les ressources principales des assureurs se mesurent par la main d'œuvre, les capitaux ainsi que les

charges d'exploitation, et les outputs par les primes émises et les revenus de placements. Par conséquent, le choix des variables utilisées est sensible aussi à la disponibilité des données. Pour notre cas, nous allons représenter les inputs sous deux catégories, le capital (Capitaux propres, immobilisations corporelles) et travail (réclamations nettes payées et charges générales et administratives). Quant aux outputs, le choix de ces derniers a été fait de manière naturelle tenant compte des deux principales activités d'une compagnie d'assurance. Pour notre cas, nous nous sommes inspirés des études antérieurs dans le choix des variables afin de mesurer l'efficience (Barros, C et al.(2005), Diacon, S.R(2002), Donni, O. (1997), Luhnen, M.(2009), Jalloudi, M.(2019)), voici le choix de nos variables :

Inputs : Capitaux propres, immobilisations corporelles, réclamations nettes payées, charges générales et administratives.

Outputs : Primes nettes émises, revenus de placements.

Le tableau [1] représente une description des variables d'inputs et outputs utilisés pour notre étude :

Tableau [1]: Descriptions des inputs et outputs

Inputs	
immobilisations corporelles	Les bâtiments, les locaux, les bureaux, matériels et équipements.
Capitaux propres	Les ressources financières dont disposent les compagnies et les ressources détenues par les actionnaires, ainsi que les fonds à long termes servant de financement futures.
Réclamations nettes payées	La rémunération des assurés ayant subis des sinistres au cours de l'année payées à partir des provisions techniques.
Charges générales et administratives	Principalement les charges de mains d'œuvres
Outputs	
Primes nettes émises	Primes émises de la part des assurances sans tenir compte des primes de réassurances
Revenus net de placements	Les bénéfices de placements et investissements financiers

Source : Elaboré par l'auteur

Les variables d'inputs et d'outputs des compagnies de l'échantillon sont toutes convertis en Dollars US (USD).

- Variables explicatives

Les variables explicatives qui seront intégrés dans le modèle de régression représentent des caractéristiques spécifiques aux compagnies d'assurance, mais aussi à

l'environnement économique dans lequel évoluent ces dernières. Nous souhaitons dans cette deuxième étape complémentaire, identifier les variables qui affectent l'efficience des compagnies d'assurances dans la région Mena. Nous avons ainsi choisis 9 variables explicatives dont 5 variables spécifiques qui concernent les caractéristiques de gouvernance et 3 variables macroéconomiques. Nous avons ainsi réussi à constituer des données relatives à la période qui s'étend entre 2017 et 2019, c.-à-d. sur une durée de 3 années. Nous reprenons les variables explicatives sélectionnées afin de vérifier l'impact de celles-ci sur la variable à expliquer représentée par l'efficience technique :

- Variables spécifiques : Taille, Propriété, Type, Taux de Réassurance, ROA (Ratio de rentabilité des actifs).
- Variables environnementales : Chômage, Croissance économique (PIB), Inflation.

3. Analyse empirique

3.1. Résultat de l'analyse DEA

L'efficience technique que nous allons mesurer pour les compagnies d'assurances de notre échantillon porte sur une durée de 3 années (2017-2019). Cette période a été sélectionnée suite aux changements réglementaires qu'a subis le secteur de l'assurance dans la région, mais aussi à l'augmentation des primes émises durant la période. Nous allons ainsi présenter dans le tableau suivant la moyenne des scores d'efficience technique obtenus selon la spécification VRS.

Tableau [2] : Efficience technique et efficience d'échelle moyennes des compagnies d'assurances de l'échantillon durant la période 2017-2019.

Année	N° Compagnies	CRSTE	PTE	SE	Compagnies efficientes
2017	***35***	***0,801***	***0,838***	***0,959***	**15**
2018	***35***	***0,811***	***0,851***	***0,952***	**13**
2019	***35***	***0,767***	***0,849***	***0,907***	**11**

Source : Elaboré par l'auteur

Le tableau [2] nous résume le score d'efficience technique moyen obtenu pour chaque année de la période étudiée. Les résultats montrent en générale, que l'année 2018 est caractérisé par le score moyen d'efficience technique le plus élevé avec 81.1% contre 80.1.% et 76.7 en 2017 et 2019. Cependant, les résultats nous montrent qu'il ya plus de compagnies efficientes durant l'année 2017 (15 compagnies). La décomposition de l'efficience technique nous montre aussi que les scores d'efficience d'échelle en moyenne sont plus élevés que les scores d'efficience technique pure, ce qui signifie que le score d'efficience technique à été motivé par l'efficience d'échelle que par l'efficience technique pure. Malgré cela, les résultats du score d'efficience d'échelle nous montre qu'il ya eu un léger ralentissement durant la période étudiée passant de 95.9% en 2017 à 90.7% en 2019.

Nous allons présenter dans le tableau [3] les scores d'efficience technique moyens obtenus par chaque compagnie d'assurance de notre échantillon durant la période étudiée :

Tableau [3] : Score d'efficience technique moyenne et sa décomposition des assureurs durant 2017-2019

DMU	TE	PTE	SE
1	1	1	1
2	0,810	0,848	0,957
3	0,899	0,913	0,985
4	0,679	0,762	0,886
5	0,693	0,740	0,935
6	0,829	0,867	0,956
7	0,927	0,999	0,928
8	0,857	0,870	0,986
9	0,774	0,795	0,969
10	1	1	1
11	0,909	0,957	0,950
12	1	1	1
13	1	1	1
14	0,784	0,803	0,976
15	0,601	0,898	0,693
16	0,602	0,617	0,977
17	0,629	0,658	0,957
18	0,546	0,563	0,972
19	0,543	0,718	0,804
20	0,723	0,731	0,988
21	0,811	0,872	0,924
22	1	1	1
23	0,956	1	0,956
24	0,531	0,552	0,964
25	0,754	0,760	0,993
26	0,686	0,713	0,963
27	0,699	0,740	0,947
28	0,766	0,792	0,970
29	0,589	0,619	0,950
30	0,941	1	0,941
31	1	1	1
32	0,919	1	0,919
33	0,815	0,897	0,909
34	0,722	0,930	0,779
35	0,759	1	0,759
Moyenne	0,793	0,846	0,940

Source : Elaboré par l'auteur

Les résultats détaillés des scores d'efficience technique des assureurs dans le tableau [3] nous montre que seulement 6 compagnies d'assurances représentées par les DMU : 1;10;12;13;22;31 ont pu garder un score un niveau d'efficience technique élevé de 100% durant les 3 années (2017-2019). Ces compagnies sont considérées comme les compagnies de référence pour l'ensemble des compagnies inefficientes. Parmi ces compagnies, nous citons Aksigorta (Turquie), Kuwait insurance company (Kuwait), Alrajhi insurance company (Arabie saoudite), Bupa Arabia (Arabie Saoudite), Qatar general insurance (Qatar). En effet, ces compagnies sont considérées comme les meilleures pratiques du marché en termes de gestion des ressources. Cependant, nous constatons que les scores d'efficiences techniques varient en moyenne entre 53.1% (DMU 24) et 100%. Par conséquent, parmi les compagnies les moins efficientes de l'échantillon, nous retrouvons Dhofar assurance (Oman) avec 53.1%, First assurance (Jordanie) avec 54.3%, Star assurance (Tunis) avec 58.9%, Solidarity Bahrein assurance (Bahreïn) avec 60.1%... Ces dernières sont considérées comme des compagnies inefficientes caractérisées par une mauvaise gestion au niveau des ressources. Elles devront donc davantage diminuer leurs quantités d'intrants pour améliorer les niveaux d'efficiences techniques.

Par ailleurs, la décomposition de l'efficience technique nous informe qu'en générale, le score obtenu est plutôt motivé par l'efficience d'échelle (94%) que par l'efficience technique pure (84.6%). Cependant, pour améliorer le niveau d'efficience technique, les compagnies d'assurances inefficientes devront suivre les meilleures compagnies du marché en termes de pratiques managériales afin d'atteindre la frontière efficiente. Prenons l'exemple de DMU 35 (Wafa assurance), une compagnie d'assurance marocaine ayant obtenus un score d'efficience technique de 75.9%. La décomposition de ce score nous montre que la source principale d'inefficience est causée par l'inefficience d'échelle (75.9%) et non au score d'efficience technique pure qui lui, affiche un score de 100%, ce qui signifie que Wafa assurance gère efficacement ses ressources. Cependant, pour améliorer son efficience technique globale, Wafa assurance devrait plutôt se focaliser sur l'ajustement de sa taille pour réduire les quantités d'inputs de 24.1% (100-75.9=24.1%) tout en gardant les mêmes quantités d'outputs produites. Wafa assurance opère ainsi à une taille inadéquate et devrait davantage augmenter ou diminuer sa taille (en fonction des rendements d'échelles dont elle opère) pour atteindre une efficience d'échelle maximale de 100%.

Par conséquent, un score d'efficience technique pure bas signifie qu'une compagnie gère de manière inefficace ses ressources, tels est le cas de plusieurs compagnies parmi elles DMU 20 (Jordan insurance company). Cette dernière a obtenu un score d'efficience technique pure de 73.1%, ce qui signifie que Jordan insurance company devrait diminuer ses quantités d'intrants d'approximativement de 26.9% (100-73.1=26.9%) pour atteindre une efficience technique pure maximale et ainsi améliorer

le score d'efficience technique globale. La différence entre les scores obtenus et les résultats souhaités s'appellent les marges d'améliorations ou « Slacks d'inputs » tels que définis par coelli, T.J et al.(2005).

Nous avons tenu à utiliser l'hypothèse VRS afin de connaître les sources d'inefficience des compagnies de l'échantillon. En effet, l'inefficience d'échelle est une source d'inefficience technique causée principalement par des tailles inadéquates permettant aux compagnies d'opérer à des rendements d'échelles inappropriés. Le tableau suivant nous résume le nombre moyen de compagnies affichant une inefficience d'échelle durant la période étudiée (2017-2019) :

Tableau [4] : Sources d'inefficience d'échelle durant la période 2017-2019

Année	REC	RED	Totale
2017	9	9	18
2018	6	21	27
2019	6	22	28
Moyenne	7	17	24

Source : Elaboré par l'auteur

Avec :

REC : rendements d'échelle croissant

RED: rendements d'échelle décroissant

RECT : rendement d'échelle constant

Nous constatons en moyenne que les compagnies d'assurances avec une inefficience d'échelle opèrent majoritairement à des rendements d'échelles décroissants (RED) tels est le cas des trois compagnies d'assurances marocaines qui font partie de notre l'échantillon (DMU 33, DMU 34, DMU 35). Cette situation de déséconomies d'échelle signifie que ces compagnies sont considérées comme trop large et devront davantage diminuer leur taille afin de pouvoir atteindre une taille optimale, leur permettant ainsi de réduire leurs consommations moyennes de ressources. Par conséquent, nous constatons qu'il existe des compagnies opérantes à des rendements d'échelle croissants (REC) tels est le cas de DMU 15 (Solidarity Bahreïn assurance) ou de DMU 19 (First assurance Jordanie). Cette situation d'économie d'échelle signifie que les compagnies sont considérées comme trop petites. Ces dernières devront davantage penser à augmenter leur taille en s'associant à d'autres compagnies ou d'essayer de produire plus de quantités d'outputs.

4. Déterminants de l'efficience

Dans certains cas, les inefficiences peuvent être justifiées et expliquées par des variables environnementales qui ne rentrent pas expliquée par les quantités d'inputs et d'outputs, et sont généralement hors de contrôle des gestionnaires. En effet, certains auteurs (Diacon, S.R.2002 ; Huguenin, J.M. 2013 ;Barros, C. et al.2005) expliquent que les conditions environnementales et spécifiques diffèrent d'une compagnie à une autre, ce qui peut expliquer la différence dans les niveaux d'efficiences constatées entre les différents assureurs de notre échantillon, malgré les efforts fournis en termes d'optimisation. Dans ce cas, une analyse des conditions environnementales sur les performances des assureurs de notre échantillon est nécessaire. Nous allons à présent, régresser le score d'efficience technique obtenus par la méthode DEA par des variables explicatives de nature environnementales. Puisque le score d'efficience technique est toujours compris entre [0, 1], nous allons utiliser la régression Tobit puisque le score d'efficience technique est censurée (compris entre 0 et 1). Voici le modèle de régression retenue pour notre étude ainsi que la description des variables sélectionnées :

$$\theta_{it} = \alpha + \beta_1 \text{Propriété} + \beta_2 \text{Type} + \beta_3 \text{Branche} + \beta_4 \text{ROA} + \beta_5 \text{PIB} + \beta_6 \text{Chômage} + \beta_7 \text{Inflation} + \beta_8 \text{Réassurance} + \beta_9 \text{Taille} + \varepsilon$$

Avec :

- θ_{it} : Score d'efficience technique.
- Propriété : 1 pour une compagnie étatique et 0 pour une compagnie privée.
- Type : 1 pour une compagnie d'assurance Takaful et 0 pour une compagnie conventionnelle.
- Réassurance : le taux de primes léguées aux compagnies de réassurance.
- ROA : le ratio de rendement de l'actif total, appelé aussi rendement économique.
- Taille : mesurée par le logarithme naturel de l'actif total.
- Branche : 0 pour une compagnie vie ou non vie et 1 pour une compagnie composite.
- PIB : le taux de croissance économique annuelle de chaque Pays (annuel : 2017 à 2019).
- Chômage : le taux de chômage annuel de chaque pays (annuel : 2017 à 2019).
- Inflation : le taux d'inflation de chaque pays (annuel : 2017-2019).

Nous présentons dans le tableau suivant les variables explicatives quantitatives sélectionnées pour notre analyse économétrique ainsi que les statistiques descriptives de celles-ci.

Tableau [5] : Statistiques descriptives des variables quantitatives explicatives

Variables indépendantes quantitatives	N° Obs.	Moyenne	Ecart-type	Min	Max
Taille	105	20,21	0,98	18,07	23,11
ROA	105	2,91	2,29	-10,6	19,39
Taux de réassurance	105	38,44	20,23	0,8	86
PIB	105	1,83	1,31	-4,71	7,502
Chômage	105	6,86	4,91	0,11	16,85
Inflation	105	3,91	4,25	-2,093	25,51

Source : Elaboré par l'auteur de l'article

Nous nous attendons à ce que la variable Taille ait un effet sur l'efficience technique des compagnies d'assurances. Dans certains cas, une taille adéquate par rapport à l'activité d'un assureur peut s'avérer bénéfique, puisqu'elle permet à ce dernier de bénéficier d'économies d'échelles. Dans d'autres cas, la taille peut être un facteur qui n'influence pas l'utilisation des ressources. Pour cela, nous avons choisi de mesurer l'effet de la taille sur l'efficience technique des assureurs de la région Mena, en représentant cette variable par le logarithme naturel de l'actif Total.

Par ailleurs, la réassurance est un moyen permettant de transférer la quantité de risques encourus par une compagnie d'assurance à un réassureur. Ce moyen de transfert peut s'avérer bénéfique si les quantités de risques encourus sont excessivement élevées par rapport aux capacités d'un assureur. Cependant, si un assureur arrive à gérer efficacement ses risques et les ressources qu'il emploie, il est donc plutôt préférable de diminuer le taux de réassurance et de couvrir plus de risques. Nous allons ainsi tester l'impact de la réassurance représentée par le taux de réassurance (primes réassurances ÷ Totale primes acquises) sur l'efficience des assureurs.

Nous allons vérifier aussi si la rentabilité économique à un lien avec l'efficience technique des assureurs de la région Mena. Nous allons ainsi représenter ce facteur par le ratio ROA.

Quant aux variables macroéconomiques choisis (PIB, Inflation, Chômage), nous allons tester si des conditions favorables de l'économie favorisent l'efficience technique des assureurs de la région.

Tableau [6] : statistiques descriptives des variables qualitatives explicatives

Variables indépendantes qualitatives	N° Obs.	Mode	Freq. (0) %	Freq. (1) %
Propriété	105	0	54	46
Type	105	0	81	19
Branche	105	1	17	83

Source : Elaboré par l'auteur

Le tableau [6] représente les variables indépendantes qualitatives que nous avons choisis de tester dans notre étude. Le tableau nous informe que 54% des assureurs de l'échantillon sont de nature privée. Par ailleurs 81% des compagnies sont de type conventionnelles et 19% de type Takaful. Finalement nous retenons que plus de 80% de l'échantillon sont des compagnies composites, c.-à-d. dire qu'elles sont spécialisées dans la branche vie et non-vie en même temps. Nous allons ainsi tester si ces trois paramètres ont une influence sur l'efficience technique des assureurs de notre échantillon.

4.1. Résultats de la régression

Le tableau suivant présente les résultats de la régression Tobit qui illustrent l'effet des variables environnementales et spécifiques sur le score d'efficience technique.

Tableau [7] : Résultats régression Tobit

Variables	TE
ROA	1.161***
Std.Err.	(0.394)
PIB	1.087**
Std.Err.	(0.761)
Chômage	-0.440
Std.Err.	(0.334)
Inflation	-2.213***
Std.Err.	(0.384)
TauxdeRéassurance	-0.000218
Std.Err.	(0.00240)
Taille	0.0739***
Std.Err.	(0.0141)
Propriété	-0.0161
Std.Err.	(0.0300)
Type	0.169***
Std.Err.	(0.0418)
Branche	-0.00718

Std.Err.	(0.0465)
Constant	-0.770**
Std.Err.	(0.311)
Observations	**105**
Uncensored	**81**
Left censored	**0**
Right censored	**24**
Standard errors in parentheses*p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1**	

Source : Elaboré par l'auteur

Les résultats obtenus dans le tableau [7] nous montre que seulement 5 variables parmi 9 ont un effet sur l'efficience technique des compagnies d'assurance de la région Mena.

Suite aux résultats obtenus, nous constatons que la rentabilité économique représentée par le ratio ROA à un effet très significatif sur l'efficience technique des compagnies d'assurances de l'échantillon. En effet, une augmentation du taux de rentabilité favorise l'efficience technique des assureurs de la région étudiée. Rappelons que la rentabilité des actifs nous renseigne sur la manière dont une compagnie utilise ses ressources, et particulièrement des actifs pour engendrer des revenus. De ce fait, les résultats nous ont démontré que l'utilisation efficace des actifs totaux d'une compagnie influence positivement l'efficience technique globale des assureurs opérant dans la région Mena. L'étude de Diacon, S.R.(2001) et celle de Jaloudi, M.(2019) ont obtenues des résultats similaires.

Par ailleurs, les résultats nous affirment par ailleurs, que la taille d'une compagnie semble avoir un effet significatif sur l'efficience technique des assureurs de l'échantillon. En effet, les compagnies opérantes à des tailles adéquates peuvent avoir plus de chance d'améliorer les niveaux d'efficiences. Les compagnies de grandes tailles par exemple, peuvent bénéficier d'économies d'échelle et peut affecter le cout moyen des inputs utilisées ou de minimiser les ressources pour la maximisation d'outputs. Les études de Barros, C. et al.(2005) et Diacon S.R et al.(2002) affirment aussi l'effet positif de la taille sur l'efficience des assureurs.

D'autre part, le type d'assurance semble avoir un impact sur les niveaux d'efficience des compagnies d'assurances de la région. En effet, les compagnies d'assurances de type takaful semble être plus efficientes que les compagnies conventionnelles de notre échantillon. Les assureurs Takaful se caractérisent par un mode de fonctionnement et de gestion interne particulier qui semble être efficace par rapport au mode de gestion des compagnies conventionnelles. D'un autre coté, les clients de la région semblent être attirés de plus en plus par les services que proposent les assureurs Takaful et les avantages qu'ils offrent, ce qui favorise en quelque sorte

l'augmentation des primes émises par ces instituions islamiques. Nos résultats sont cependant contradictoires avec ceux d'Akhtar, M.H.(2018)[1] qui affirment qu'il n'y a aucune différence en terme d'efficience entre les assureurs takaful et conventionnelles en Arabie Saoudite.

Par ailleurs, les résultats relatifs à l'effet de la croissance économique nous révèlent que cette dernière influence positivement l'efficience des compagnies d'assurances de la région. En effet, une croissance économique positive stimule généralement l'activité économique, et contribue à la création de nouveaux emplois, à la diminution du taux de chômage, et à l'augmentation du pouvoir d'achat et l'augmentation de la consommation. Ce qui peut donc aboutir d'une manière générale, à l'augmentation de la production et ainsi aux revenus des assureurs. Cependant, ces derniers devront prêter attention à l'utilisation excessive des ressources employées. La croissance économique doit être en mesure d'augmenter la demande pour les produits d'assurances et ainsi la maximisation des revenus sans pour autant aboutir à l'augmentation des coûts de la quantité de ressources. L'étude de Shaddady, A. (2021) confirme aussi la relation positive entre la croissance économique et l'efficience des assureurs dans la région Mena.

Par conséquent, les résultats nous ont dévoilés que l'inflation à un effet négatif sur l'efficience des assureurs de la région Mena. Ces résultats paraissent logiques puisque la hausse des prix peut avoir un effet direct sur le coût des facteurs de productions des assureurs qui se résument principalement aux indemnisations payés aux assurés lors des sinistres, en ajoutant aussi que le prix des primes émises perd sa valeur monétaire, que ce soit pour les primes d'assurances a court terme ou à long termes (assurance vie).Finalement nous pouvons constater qu'en période d'inflation, le pouvoir d'achat des consommateurs diminue, ce qui affecte la demande des produits d'assurances. Les résultats de Shaddady, A. (2021) confirme aussi l'effet négatif de l'inflation sur l'efficience des assureurs de la région Mena.

De ce fait, nous pouvons constater que des conditions économiques favorables ont tendance à influencer positivement l'efficience des compagnies d'assurances de la région Mena.

Par conséquent les résultats nous ont dévoilés que le chômage n'a pas d'effet sur l'efficience des compagnies d'assurances. Concernant les caractéristiques de gouvernance spécifiques des compagnies d'assurances, il s'avère que la branche d'activité, la propriété, et le taux de réassurance n'ont pas d'effet sur l'efficience technique des assureurs de la région.

[1] Akhtar, M. H. (2018). *Performance analysis of Takaful and conventional insurance companies in Saudi Arabia. Benchmarking: An International Journal, 25(2), 677–695.* doi:10.1108/bij-01-2017-0018

5. Conclusion

Dans cet article, nous avons tenté de mesurer l'efficience des compagnies d'assurances de la région Mena dans un premier temps, et identifier les déterminants internes et environnementaux de l'efficience en second. Nous avons utilisé la méthode des « deux étapes » (Coelli, T.J.2005) combinant la méthode DEA et la régression Tobit. L'étude à utiliser des données de panel relatives à 35 compagnies d'assurances de la région Mena durant la période qui s'étend entre 2017 et 2019.

Les résultats de notre étude nous ont révélé que l'efficience technique durant la période étudiée à diminuer, passant de 80% en 2017 à 76% en 2019. Cependant, l'année 2018 est celle qui affiche le score moyen le plus élevé de la période avec 81%. Par ailleurs, nous avons constaté qu'il ya de grandes différences entre les scores d'efficience obtenus par les assureurs de l'échantillon, puisque nous avons enregistré des scores qui varient en moyenne entre 53% et 100% durant la période étudiée.

En analysant les scores en détail, seulement 6 compagnies parmi 35 ont pu atteindre et garder une efficience technique maximale durant toute la période étudiée. Ces compagnies sont considérées comme des références en termes d'efficacité managériales et se situent ainsi sur la frontière efficiente telle que défini par Charnes, A. et al.(1957). Cependant en analysant les scores moyens de chaque année, nous avons constatée que seulement 15 compagnies ont pu atteindre une efficience technique pure de 100% en 2017, et seulement 13 et 11 compagnies respectivement en 2018 et 2019.

La décomposition de l'efficience technique selon Farell, M.(1957) permet de ressortir les sources d'inefficiences. Pour notre cas, la décomposition du notre score d'efficience technique moyen nous informe que le score d'efficience technique Pure moyen est de 84.6% et celui de l'efficience d'échelle est de 94%. Cependant, le premier score nous signale que les compagnies d'assurances devront davantage fournir plus d'efforts en termes de pratiques managériales et principalement en termes d'optimisation des ressources, elles devront ainsi diminuer leur quantité de ressources en moyenne de 15.4% pour atteindre une efficience technique pure maximale (100%). Par conséquent, l'inefficience d'échelle est expliquée par une taille inadéquate à laquelle opèrent certains assureurs. La décomposition de l'efficience d'échelle à son tour, nous a permis de ressortir les causes spécifiques qui expliquent l'inefficience d'échelle constatée de certains assureurs de l'échantillon. En générale, les assureurs de la région opèrent à des rendements d'échelles décroissant (RED), c.-à-d. qu'ils se caractérisent par une taille trop large créant ainsi une situation de déséconomies d'échelle. Ces assureurs devront davantage diminuer leur taille afin de bénéficier d'une réduction des couts et des quantités des ressources employées. Il faut aussi ajouter que certaines compagnies se caractérisent par un taille très petites et donc fonctionnent à des rendements d'échelle croissant (REC), ce qui ne leur permet pas de profiter d'une

échelle optimale, elles devront donc s'agrandir par le biais des fusions, ou d'augmenter le niveau de production.

La deuxième partie de notre étude nous a permis d'identifier les déterminants qui affectent l'efficience technique des assureurs de notre échantillon. Ainsi, les résultats de notre régression Tobit nous ont indiqué qu'il ya une corrélation positive entre l'efficience technique et la rentabilité (ROA). Par ailleurs, notre modèle économétrique nous a informés aussi qu'il y a une relation entre la taille et l'efficience. En effet une taille adéquate (ni trop grande, ni trop petite) à tendance à favoriser les performances des compagnies de manière positive et ainsi à agir sur l'efficience technique des assureurs. Le troisième déterminant interne est lié au type d'assureurs, les résultats affirment que les assureurs Takaful sont plus efficients que les compagnies conventionnelles dans la région Mena. Finalement, les résultats de la régression à démontrer que la croissance économique et l'inflation ont une influence sur l'efficience technique des assureurs de la région Mena. Les résultats affirment qu'une croissance économique positive favorise l'amélioration des niveaux d'efficiences. Quand a l'inflation, nous avons constaté que la hausse des prix un impact direct sur la hausse des coûts des facteurs de productions des assureurs, principalement sur les indemnisations des assurés en cas de sinistres.

Bibliographie

18. *Ali Shaddady, 2022. "Business environment, political risk, governance, Shariah compliance and efficiency in insurance companies in the MENA region," The Geneva Papers on Risk and Insurance - Issues and Practice, Palgrave Macmillan;The Geneva Association, vol. 47(4), pages 861-904, October.*
19. *Banker, R.D., Charnes, A. and Cooper, W.W. (1984).Some models for Estimating Technical and Scale Inefficiencies in Data Envelopment Analysis, Management Science 30: 1078–1092.*
20. *Barros, C., Barroso, N., and Borges, M. (2005). Evaluating the Efficiency and Productivity of Insurance Companies with a Malmquist Index: A Case Study for Portugal.*
21. *Benno, K. (2013). The role of insurance in the Middle East and North Africa. Groupe Zurich Assurance. P 9-13.*
22. *Charnes, A., Cooper, W.W., & Rhodes, E. (1978). Measuring the efficiency of decision making units. European Journal of Operational Research, 2, 429-444*
23. *Coelli, T. J., Rao, D.S.P., O'Donnell, C. J., & Battese, G. E. (2005). An introduction to efficiency and productivity analysis. Springer, 2e edition.*
24. *Coelli, T. J. (1996). A Guide to DEAP version 2.1: A data envelopment analysis (Computer) Program. Centre for Efficiency and Productivity Analysis (CEPA), CEPA Working Paper n° 8/96.*
25. *Diacon, S. (2001). The Efficiency of UK General Insurance Companies: Centre for Risk & Insurance Studies, Worshipful Company of Insurers Professor of Insurance Management, CRIS Discussion Paper Series.*
26. *Diacon, S.R., Starkey, K. and O'Brien, C.O. (2002). Size and efficiency in European long-term insurance companies: An international comparison », Geneva Papers on Risk and Insurance 27: 444–466.*

27. *Donni, O., Fecher, F. (1997). Efficiency and Productivity of the Insurance Industry in the OECD Countries. Geneva Pap Risk Insur Issues Pract 22, 523–535.*
28. *Eling, M., Kochanski, M. (2013). Research on lapse in life insurance: What has been done and what needs to be done? The Journal of Risk Finance 14 (4): 392–413.*
29. *Farrell, M.J. (1957). Measuring productive efficiency. Journal of the Royal Statistical Society, Series A, P241-271.*
30. *Huguenin, J-M. 2013. Data Enveloppment Analysis (DEA): Un guide pédagogique à l'intention des décideurs du secteur public. IDHEAP, cahier 278/2013.*
31. *Jaloudi, M.M.(2019). The efficiency of Jordan insurance companies and its determinants using DEA, slacks, and logit models. Journal of Asian Business and Economic Studies, Vol. 26 n° 1, p. 153-166.*
32. *Johnes, J. (2004). International Handbook on the Economics of Education. Edward Elgar, Cheltenham, pp. 613-742.*
33. *Koopmans, T.C. (Ed.), Activity Analysis of Production and Allocation. Cowles Commission for Research in Economics, Monograph No. 13, Wiley, New York.*
34. *Luhnen, M. Determinants of Efficiency and Productivity in German Property-Liability Insurance: Evidence for 1995–2006. Geneva Pap Risk Insur Issues Pract 34, 483–505 (2009).*

Annexes

Liste des compagnies d'assurances étudiées :

DMU	NOM
1	*Aksigorta*
2	*Turkiye sigorta*
3	*Mapfree*
4	*ADNIC*
5	*Al Ain Ahlia*
6	*Dubai Insurance Company*
7	*Orient assurance PJSC*
8	*Al Ahleia Kuwait*
9	*Warba insurance Kuwait*
10	*Kuwait insurance company*
11	*Twauniya Saudi Arabia Takaful*
12	*Alrajhi insurance Takaful*
13	*Bupa arabia S.A Takaful*
14	*Medgulf cooperative KSA*
15	*Solidarity Bahraïn insurances*
16	*GIG Bahrein*
17	*Bahraïn National Holding*
18	*Arab orient jordanie*
19	*First Insurance Jordanie*
20	*jordan Insurance company*
21	*Doha insurance company Qatar*

22	*Qatar General Insurance*
23	*Qatar Insurance group QIC*
24	*Dhofar Insurance Oman*
25	*Al Madina Takaful Oman*
26	*National Life and General Ins Oman*
27	*Comar Assurance Tunis*
28	*Gat Assurances Tunis*
29	*Star Assurance Tunis*
30	*Misr insurance Company*
31	*Suez Canal Insurance (Egypt)*
32	*GIG Egypt*
33	*Atlanta Maroc*
34	*Saham Assurance*
35	*Wafa Assurance*

La performance globale de l'entreprise : Une notion aux dimensions multiples

الأداء العام للشركة: مفهوم متعدد الأبعاد

HAMMOUCH Hind

Docteur chercheur en Economie et Gestion, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales. Fès Maroc

الملخص:

يعتبر مفهوم الأداء محوريًا في تقييم الشركات والمؤسسات. وفقًا لقواميس اللغة الفرنسية، يعد الأداء بيانًا رسميًا يسجل نتيجة محققة في وقت معين، دائمًا مع الإشارة إلى السياق والهدف والنتيجة المتوقعة، بغض النظر عن المنطقة المعنية. ومع ذلك، من الناحية العملية، غالبًا ما يستخدم الأداء كمصطلح عام ومتعدد الأبعاد، والذي يكون له معنى فقط في السياق الذي يتم استخدامه فيه. من أجل توضيح تقييم الأداء في الشركات، تقترح هذه المقالة مراجعة الأدبيات في العلوم الإدارية، وإبراز الطبيعة العرضية للأداء، والتي تعتمد على السياق الذي يتم فيه تقييم الأداء: أداء ماذا؟ لماذا تقييم الأداء؟ لمن نقيم الأداء؟

الكلمات المفتاحية: الأداء، الأداء الاقتصادي، الأداء العالمي، الإدارة، متعدد الأبعاد.

Résumé :

Le concept de « performance » est central dans l'évaluation des entreprises et des organisations. Selon les dictionnaires de langue française, la performance est un constat officiel qui enregistre un résultat atteint à un moment donné, toujours en référence à un contexte, un objectif et un résultat attendu, quel que soit le domaine concerné. Cependant, en pratique, la performance est souvent utilisée comme un terme générique, flou et multidimensionnel, qui ne prend son sens que dans le contexte où il est utilisé.

Afin de clarifier l'évaluation de la performance dans les entreprises, cet article propose une revue de la littérature en sciences de gestion, mettant en évidence le caractère contingent de la performance, qui dépend du contexte dans lequel elle est évaluée: performance de quoi? Pourquoi évaluer la performance? Pour qui évalue-t-on la performance?

Mots clés: Performance, Performance économique, Performance globale, Gestion, Multidimensionnel.

Introduction :

La possibilité de maîtriser les dépenses en santé est tout à fait complexe dans la mesure où elle implique des interactions entre des variables médicales et économiques, et entre des considérations éthiques, sociales et financières (Mougeot, 1994).

Le terme "performance" est fréquemment employé dans la littérature pour décrire un niveau d'excellence. Cependant, il peut être considéré comme ambigu car il est souvent utilisé de manière galvaudée dans le langage courant. De plus, bien qu'il soit couramment utilisé, il n'y a pas de consensus quant à sa définition ou sa mesure précise, car celles-ci dépendent de l'objectif visé, de la perspective choisie et du champ d'intérêt de l'utilisateur.

Au sens strict, une performance se réfère à un résultat quantifiable qui permet un classement, que ce soit en termes d'amélioration personnelle ou de comparaison avec autrui. C'est une reconnaissance officielle d'un accomplissement à un moment donné, toujours en référence à un contexte, à un objectif spécifique, où à un résultat anticipé, indépendamment du domaine concerné (Notat, 2007).

Dans le domaine de la gestion, la performance a toujours été une notion ambiguë, rarement définie explicitement. Depuis les années 80, de nombreux chercheurs se sont attachés à la définir et plus récemment cette notion est mobilisée dans la littérature managériale pour évaluer la mise en œuvre par l'entreprise des stratégies annoncées de développement durable.

Dès lors, une large littérature s'est penchée sur la conceptualisation de la performance en tant que modèle globalisant. Il s'agit donc de définir précisément la notion dans une configuration stratégique de pilotage de l'activité dans sa globalité, afin de mettre en évidence les enjeux présentés par les différentes approches en vigueur.

Ainsi, pour mieux appréhender toute la complexité et la richesse du concept de la performance, nous serons amenés, au cours de cet humble travail, de mettre l'accent sur la littérature de cette notion tout en prenant en considération sa particularité multidimensionnelle, de plus nous allons exposer le passage d'une performance purement financière à une performance globale.

L'étude présente un intérêt théorique qui concerne la réalisation d'une revue de littérature montrant la diversité des regards possibles sur la notion de performance dans les entreprises ainsi que l'évolution vers la préoccupation à une performance globale.

1. Performance : Essai de définition

Gérer, administrer, organiser, piloter, manager, etc., une organisation, sont autant de termes que de définitions données à une seule mission : celle de mener à bien les

objectifs et les stratégies d'une entreprise. Mais tous ces termes ont un commun un seul souci : améliorer la performance de la firme.

Le terme de performance est certainement le reflet de notre époque. On entend partout qu'il faut être performant : dans son travail, dans ses études, dans sa vie familiale, etc. Ce qui a d'ailleurs amené à parler de « culte de la performance » dans nos sociétés modernes.

D'ailleurs, pour Ehrenberg[1] la « performance » est le terme symbole/symptôme d'une société contemporaine mettant l'ensemble de ses composantes collectives et individuelles sous la pression de l'injonction à réussir. La performance devient à ce titre une norme de comportement, que ce soit pour les organisations que pour les individus, nécessitant un dépassement continu de soi, de ses limites, afin d'aboutir au dépassement des résultats

De nos jours, la performance est communément définie, dans sa première acception, comme étant un résultat chiffré dans une perspective de classement (par rapport à soi – améliorer ses performances et/ou par rapport aux autres). L'évaluation de la performance se construit donc au regard d'un référentiel, d'une échelle de mesure.

Sauf que cette définition, aussi consensuelle qu'elle puisse l'être, n'est pas universelle.

Le mot adopte en réalité plusieurs sens ou définitions possibles en fonction du domaine dans lequel il est utilisé. Il est le fruit d'une évolution historique de ses définitions particulièrement riche et multiple. Son application aux sciences de gestion en général et au contrôle de gestion en particulier, ne s'est retrouvée de fait, que plus difficile.

1.1. Qu'est-ce que la performance ?

Discuter de la notion de performance nous amène avant tout aux origines historiques du terme. Pesqueux[2] rappelle qu'étymologiquement, le mot performance vient de l'ancien français *parformer* qui, au XIIIème siècle, signifiait « *accomplir, exécuter* ». Au XVème siècle, il apparaît en anglais avec to *perform* dont vient le mot de performance. Il signifie à la fois accomplissement d'un processus, d'une tâche avec les résultats qui en découlent et le succès que l'on peut y attribuer.

Ainsi, le mot performance tire ses origines du français, auquel il revient après un détour « outre-manche ». Pour Guenoun[3] ce détour confère deux acceptions possibles au concept : la première le définit comme le processus de formation de la perfection, mot avec lequel il partage son préfixe « per », « formance » renvoyant à l'idée de «processus

1 A.Ehrenberg , « Le culte de la performance », Calmann-Lévy, Paris, 1991.

2 Y.Pesqueux , « la notion de performance globale », 5ème forum international sur "La Performance Globale de l'Entreprise, Université Tunis Carthage, 2004.

3 M.Guenoun , « Le management de la performance publique locale. Étude de l'utilisation des outils de gestion dans deux organisations intercommunales », Thèse de doctorat, Université Paul Cézanne, Aix-Marseille

en cours de formation ». L'autre définition, plus étroite et inspirée de l'anglais, renvoie à l'idée de conduire une action jusqu'à son terme, de réaliser les objectifs[1]. La différence entre ces deux définitions repose sur la portée normative ou non du concept. La première acception lie la performance à la recherche de quelque chose que l'on ne peut améliorer, tandis que la seconde renvoie à la simple réalisation d'un acte.

Historiquement, c'est cette dernière acception qui a été la plus utilisée. En effet, Bourguignon[2] rappelle que le terme, avant d'être adapté pour les entreprises, s'utilisait initialement dans deux domaines particuliers : le sport ; pour caractériser les résultats d'une compétition ou d'une course, et la mécanique pour caractériser les possibilités et les capacités techniques d'une machine. Ainsi, pour cet auteur, parler de performance pour une entreprise, revient presque à utiliser une métaphore sportive ou mécanique.

La même idée est développée par Pesqueux[3] qui insiste sur toute la difficulté d'appréhension de ce terme, faute à sa très grande polysémie. Il cite pour cet effet quelques exemples d'utilisation du terme :

- Dans le domaine de la physique : la performance est considérée comme un effet « utile » au regard de l'objet qui est le sien, d'où la référence possible à la définition du Larousse : « *Ensemble des qualités qui caractérisent les prestations (accélération, vitesse maximale, autonomie etc.) dont un véhicule automobile, un aéronef sont capables* ».

- Dans le domaine du sport : pour Pesqueux[4] la référence la plus courante du terme « performance » est aujourd'hui relative au sport considéré comme un jeu conventionnel, les conventions venant fixer les références à la fois de la mesure et du jugement de la performance, les deux aspects venant constituer le processus d'évaluation de la performance. La notion comprend également l'idée de la victoire acquise sur un adversaire mieux classé, donc également celle d'exploit ou de réussite remarquable, d'où le lien entre la performance (invisible car combinaison d'aspects divers et variés) et le succès (visible). Avec la performance triomphe l'aspect performatif du discours (l'effet obtenu) dont un des aspects contribue à la construction du mythe de la performance et des héros qui l'incarnent.

- Dans le domaine artistique : cette signification apparaît au début des années 1970 dans le vocabulaire de la critique d'art aux États-Unis, et s'applique à toute manifestation artistique dans laquelle l'acte ou le geste de l'exécution a une valeur pour lui-même et donne lieu à une appréciation esthétique distincte. Ce qui caractérise la performance est

1 P.Lorino, « Méthodes et pratiques de la performance », 3ème édition, Éditions d'Organisation, Paris, 2003

2 Y.Pesqueux , « la notion de performance globale », 5ème forum international sur "La Performance Globale de l'Entreprise, Université Tunis Carthage, 2004.

3 Idem

4 Idem

son aspect de jaillissement, c'est sa configuration de présence ici et maintenant (le *happening*) plus que son résultat. La performance retrouve ici la référence à une forme ancestrale de la tradition orale. Elle concerne différents champs de l'expression artistique (musique – John Cage et sa pièce silencieuse 4'33secondes, théâtre, danse – Merce Cunningham, peinture – body art, etc…). L'accent est mis sur l'unique. La performance est donc aussi présence et fête.

Pesqueux[1] conclut enfin que « *le mot est en quelque sorte " attrape tout " dans la mesure où il comprend à la fois l'idée d'action (performing) et d'état (performance comme étape franchie)*»

Ces deux sens signifiés ont contribué à l'ambigüité et au flou véhiculés par le terme performance. La performance n'est-elle alors pour l'organisation que le simple résultat d'une action ? Ou insinue-t-elle *de facto* le résultat positif des réalisations dépassant les objectifs fixés initialement ?

Pour Aubert[2] c'est plutôt cette deuxième acception qui est en train de prendre le pas sur la première. Elle explique que l'acception sociologique du terme a évolué : de l'idée initiale d'une perfection en train de s'accomplir, la notion de performance est passée à celle d'un dépassement exceptionnel des résultats, suggérant une élévation des exigences sociales et une mise sous pression continue des individus.

1.2. Définition du concept de la performance en sciences de gestion

Traditionnellement, dans le domaine de la gestion des organisations, la performance s'assimile à la réalisation et à l'atteinte des objectifs de l'organisation, voire leur dépassement.

C'est une notion polarisée sur le résultat annoncé, mais qui véhicule en plus un jugement de valeur sur le résultat finalement obtenu (positif ou négatif) et la démarche qui a permis de l'atteindre. Des notions voisines cohabitent (efficience, efficacité) et se recoupent parfois avec la performance dans les écrits.

Néanmoins, un seul consensus semble émerger de la littérature : il n'y a pas de consensus sur le mot performance. Le terme est largement polysémique dans les champs de la gestion et en particulier dans celui du contrôle.

En effet, il est clair que la notion de performance intègre par définition une certaine « subjectivité ». Saulquin et Schier[3] indiquent pour cela que « *la performance a autant de facettes qu'il existe d'observateurs à l'intérieur et à l'extérieur de l'organisation. Elle*

1 Y.Pesqueux , « la notion de performance globale », 5ème forum international sur "La Performance Globale de l'Entreprise, Université Tunis Carthage, 2004.

2 N.Aubert, « Hyperformance et combustion de soi », Études, n°10, 2006.

3 J.Y .Saulquin et G.Schier , « La RSE comme obligation/occasion de revisiter le concept de performance », Actes du congrès La responsabilité sociale de l'entreprise : réalité, mythe ou mystification ? Mars, 2005.

est ainsi définie par ceux qui vont utiliser l'information. Elle n'a d'importance (de valeur) que par rapport à ce que l'utilisateur de cette information va en faire ».

Les deux auteurs ajoutent que la performance reste « une affaire de perception » entre les individus, ce qui risque d'engendrer des conflits dans des périodes de crises en raison de la divergence de cette perception de la performance. Pour eux : « *Le concept (de performance) possède ainsi autant de significations qu'il existe d'individus ou de groupes qui l'utilisent. Pour un dirigeant, la performance pourra être la rentabilité ou la compétitivité de son entreprise ; pour un employé, elle pourra être le climat de travail ; et pour un client, la qualité des services rendus. La multiplicité des approches possibles en fait un concept surdéterminé, et curieusement, il demeure indéterminé en raison de la diversité des groupes qui composent l'organisation* »

Néanmoins, aujourd'hui le mot performance est devenu un mot commun qui intègre plusieurs facettes de nos sociétés, et qui amène même à parler de culte de la performance[1]. Et c'est à partir de la fin des années 1970, que l'obsession de la performance a envahi la plupart des organisations, petites comme grandes. L'objectif est donc simple pour tous les managers : il faut être performant.

Bourguignon[2] note aussi à cet égard que l'usage du mot performance dans les champs de la gestion montre que la performance désigne plusieurs sens signifiés variables. En outre, Bourguignon a tenté de regrouper ces différentes représentations en trois catégories qui se réfèrent au sens primaire du mot :

1) la performance est succès. La performance n'existe pas en soi ; elle est fonction des représentations de la réussite, variable selon les entreprises et/ou selon les acteurs ;

2) la performance est résultat de l'action. A l'opposé du précédent, ce sens ne contient pas de jugement de valeur. La mesure des performances est « entendue comme l'évaluation ex post des résultats obtenus »[3]

3) la performance est action. Dans ce sens, plus rare en français qu'en anglais, la performance est un processus et « non un résultat qui apparaît à un moment dans le temps » (Baird, 1986). Comme en psychologie et en linguistique générative, elle est la mise en actes d'une compétence qui n'est qu'une potentialité. »

Par ailleurs, le terme de performance renvoie fréquemment à un double sens ou une double signification. Pour Bourguignon [4]« *la plupart des usages du mot en gestion, la*

1 D.Bessire , « Définir la performance », Comptabilité, Contrôle, Audit, 1999.

2 A.Bourguignon , « sous les pavés, la plage… ou les multiples fonctions du vocabulaire comptable : exemple la performance », Comptabilité Contrôle, Audit, 1997.

3 H.Bouquin , « Les grands auteurs en contrôle de gestion », Ed. Ems, 2005.

4 A.Bourguignon , « sous les pavés, la plage… ou les multiples fonctions du vocabulaire comptable : exemple la performance », Comptabilité Contrôle, Audit, 1997.

performance contient simultanément deux de ces sens primaires. L'association la plus fréquente est celle du résultat positif de l'action. Ainsi, on désigne par contreperformance un résultat médiocre, décevant. II nous semble que le poids du résultat et du succès est variable selon le nombre du mot : le succès domine sur le résultat, lorsque le mot est décliné au singulier. Inversement, au pluriel, le succès est moins présent, l'accent est mis sur l'aboutissement, quelle qu'en soit sa valeur. »

Bourguignon[1] défend sa thèse en assurant que cette perception est cohérente avec les usages du mot :

- au singulier, il est plutôt associé à des approches novatrices en gestion, réputées conduire la firme au succès plus efficacement que les méthodes traditionnelles. Par ailleurs, son imprécision répond bien à la multi-dimensionnalité des stratégies d'aujourd'hui, dans lesquelles le succès dépasse souvent très largement la traditionnelle dimension économico-financière, à un moment où le contrôle de gestion réaffirme sa mission d'accompagnement de ces stratégies ;

- au pluriel, le mot, plus neutre, est généralement associé à des instruments de gestion classiques (mesure ou appréciation des performances).

Cette représentation traditionnelle et classique de la performance ne suffit néanmoins pas à lever l'ambiguïté inhérente à ce terme. Et jusqu'aujourd'hui, aucun consensus sur une définition précise du terme performance en gestion n'a été retenue.

Néanmoins, les champs académiques en comptabilité et en contrôle se sont vite empressés d'étudier ce concept. Cet engouement les a même poussés à proposer d'abandonner l'expression historique du « contrôle de gestion », jugée dépassé et induisant à la confusion, vers une expression, plus moderne semblait-il, de « pilotage de la performance ».

Mais le problème restait le même : que recouvrait le terme performance en contrôle de gestion? Et surtout comment le mesurer d'une manière objective et précise ?

2. Performance : Un concept aux acceptations diverses

D'après Payette (1988), la performance est un terme qui revêt différentes significations en fonction des valeurs, de la formation, du statut et de l'expérience des personnes qui l'utilisent pour évaluer. Par conséquent, ce concept n'a pas de sens en soi, mais il prend de l'importance pour ceux qui l'utilisent en s'y référant dans leurs rapports avec l'organisation. Il est donc courant de trouver dans la documentation et les discours une variété de significations attribuées à ce concept[2].

1 Idem

2 E. Morin.,M. Guindon. et E.Boulianne., « Mesurer la performance de l'entreprise » , Gestion, vol 21, n°3, Septembre, 1996.

2.1. Différents niveaux d'appréhension de la performance

Tchankam (1998) souligne que la littérature utilise plusieurs notions pour définir le concept de la performance d'une manière concurrente ou indifférente. Certains auteurs l'associent à l'efficacité, la capacité ou la compétitivité, tandis que d'autres y associent l'efficience, le rendement, la productivité, la santé, la réussite, le succès ou l'excellence. Le dictionnaire Larousse définit la performance comme l'ensemble des résultats obtenus dans un test, tandis que le Robert la définit comme l'exploit d'une équipe dans une épreuve. Bien que ces définitions ne soient pas contradictoires, elles ont des significations différentes. La littérature montre que la performance est évaluée différemment par les clients, les financiers, les responsables des ressources humaines, les commerciaux et les techniciens, chacun ayant sa propre façon de la nommer, la décrire et l'expliquer.

Ainsi, la pluralité des disciplines et des champs d'intérêt pour la performance offre une variété de langages pour la décrire.

Auteurs	**Perceptions de la performance**
Fayol H.	L'organisation performante est celle qui parvient à faire mieux avec le même effort.
Georgopoulos B.S. et Tannenbaum A.S	La performance organisationnelle est le degré auquel une organisation en tant que système social et compte tenu de certaines ressources et certains moyens, atteint ses objectifs sans mettre hors d'état ses moyens et ses ressources sans demander un effort de la part de ses membres.
Mahoney T.A. et Weitzel W.	La performance est l'action efficiente et productive.
Seashore S.E. et Yutchman E.	La performance est la capacité d'une organisation à exploiter son environnement dans l'acquisition de ressources rares et essentielles à son fonctionnement.
Lewin K.	Les groupes performants sont ceux qui sont plus créatifs que les autres et plus productifs.
McGregor D.	La performance organisationnelle s'évalue par l'atteinte des objectifs organisationnels et par l'utilisation optimale des ressources humaines.
Likert R.	La performance d'une organisation peut s'apprécier par sa réussite économique et par la qualité de son organisation.
Argyris C.	La performance réside dans l'intégration des objectifs individuels et organisationnels.
Klein C.	La performance financière est définie « … comme la conquête d'une part de marché supplémentaire, la signature d'un contrat international important, le rachat d'une autre société, une politique boursière active,…en fonction de l'intérêt des divers agents économiques qui sont en cause… »

Tableau 1 : Les différentes perceptions de la performance[1]

1 J.P. Tchankam, « Performance comparées des entreprises publiques et privées au Cameroun », Thèse de doctorat en sciences de gestion, Bordeaux, 1998.

Certains chercheurs ont trouvé plus pratique d'évaluer la performance organisationnelle, en utilisant des mesures fondées sur les perceptions des dirigeants d'entreprises. Car une mesure de performance exige selon eux que l'on procède à une évaluation directe de l'entreprise, prenant en considération un nombre illimité de variables, parmi lesquelles certaines sont difficiles à mesurer avec précision telles que le potentiel de croissance d'une entreprise, sa position sur le marché, le moral et le système de valeur de son personnel, etc.

Ainsi, malgré son utilisation abondante, le terme performance est très rarement explicitement défini, même dans les ouvrages dont la performance est à l'évidence l'objet d'étude central[1].

2.2. Typologie générique de la performance

Comme exposé précédemment, la performance est un concept polysémique ou multiforme qui peut présenter plusieurs sens selon son auteur ou son évaluateur.

L'élargissement des perspectives de la mesure de la performance à d'autres dimensions que la seule rentabilité permet l'émergence d'un regard générique sur le concept de performance organisationnelle. En effet, selon Giraud et al. (2002), cette question se posait déjà aux experts du management pour lesquelles la performance ne pouvait se réduire à des critères de rentabilité.

Dans la littérature, la typologie de la performance la plus récurrente distingue :

- La performance économique et financière qui est à la vision traditionnelle de la performance et correspond à l'objectif de maximisation de la rentabilité économique et financière.
- La performance technique qui correspond au souci d'une utilisation efficiente des ressources.
- La performance commerciale, répondant aux objectifs de création de la valeur pour le client et l'accroissement de parts de marché.
- La performance sociale répondant au souci de satisfaction des salariés.

Au fil du temps, la performance a évolué d'une représentation qui se concentrait uniquement sur la rentabilité financière et économique pour l'actionnaire à des approches plus globales qui incluent d'autres parties prenantes et d'autres objectifs que la rentabilité financière. Les indicateurs de productivité, de rentabilité et de qualité, satisfaisant les intérêts des actionnaires et de la clientèle, sont au centre des préoccupations des gestionnaires, car ces résultats sont critiques pour la stabilité et la croissance de l'entreprise dans son environnement. De plus, les indicateurs sociaux tels

1 Idem.

que le rendement et la fidélité des employés sont également des préoccupations importantes pour les gestionnaires. Ainsi, la performance d'une entreprise semble être une question de maximisation des résultats et de minimisation des coûts.

La prise en compte des différents critères de la performance s'avère donc nécessaire si on souhaite la mesurer. Plusieurs chercheurs expliquent que les dispositifs de contrôle de gestion traditionnel peuvent causer une myopie financière, des marges de manœuvre injustifiées ou des manipulations de l'information comptable. L'utilisation d'indicateurs tels que le ROI pour contrôler les centres de profit encourage ces dysfonctionnements. C'est pourquoi le budget a été critiqué car il est considéré comme un outil inadapté à l'environnement actuel et incapable d'intégrer les divers facteurs clés de succès.

3. D'une approche financière à une approche globale de la performance

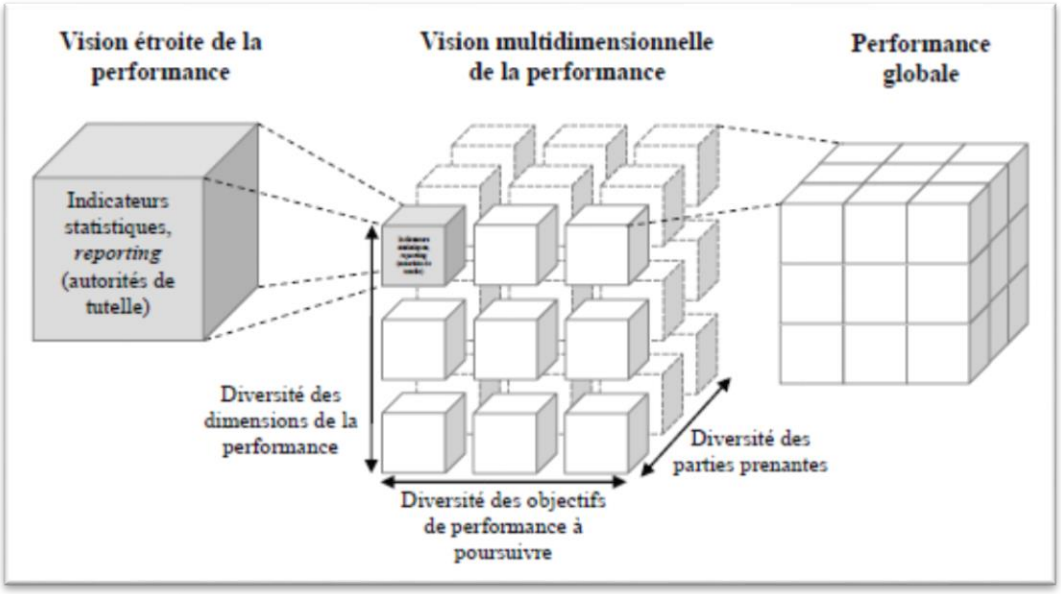

Figure 1 : D'une vision étroite de la performance à une vision plus globale

La performance a longtemps été réduite à sa dimension financière. Cette performance consistait à réaliser la rentabilité souhaitée par les actionnaires avec le chiffre d'affaires et la part de marché qui préservaient la pérennité de l'entreprise. Mais depuis quelques années, on est schématiquement passé d'une représentation financière de la performance à des approches plus globales incluant des dimensions sociale et environnementale. D'autres acteurs (appelés parties prenantes) ont fait leur apparition et la notion de performance a connu un regain d'usage. A présent, la pérennité des entreprises ne dépend plus uniquement de l'aspect financier de leurs activités, mais également de la manière dont elles se conduisent. Dès lors, la responsabilité des entreprises s'élargit, elle ne se limite plus aux seuls actionnaires, mais intègre d'autres parties prenantes (associations, ONG, syndicats, clients, fournisseurs, …). Ces nouveaux acteurs exigent d'être entendus et cette écoute devient une cible vitale pour la performance et la

pérennité des entreprises. C'est dans ce contexte qu'apparaît le concept de performance globale.

3.1. L'approche financière de la performance

La performance d'entreprise est une notion centrale en sciences de gestion. Depuis les années 80, de nombreux chercheurs se sont attachés à la définir (Bouquin, Bourguignon, Lebas, Bessire,…) et plus récemment cette notion est mobilisée dans la littérature managériale pour évaluer la mise en œuvre par l'entreprise des stratégies annoncées de développement durable.[1]

L'origine du mot performance remonte au milieu du XIXème siècle dans la langue française. A cette époque, il désignait à la fois les résultats obtenus par un cheval de course et le succès remporté dans une course. Puis, il désigna les résultats et l'exploit sportif d'un athlète. Son sens évolua au cours du XXème siècle. Il indiquait de manière chiffrée les possibilités d'une machine et désignait par extension un rendement exceptionnel.

Dans le domaine de la gestion, la performance a toujours été une notion ambiguë, rarement définie explicitement. Elle n'est utilisée en contrôle de gestion que par transposition de son sens en anglais. Elle désigne alors l'action, son résultat et son succès. Pour expliquer la performance, nous retiendrons la définition de Bourguignon[2] car elle regroupe les trois sens recensés ci-dessus et lui reconnaît explicitement son caractère polysémique. Ainsi la performance peut se définir « comme la réalisation des objectifs organisationnels, quelles que soient la nature et la variété de ces objectifs. Cette réalisation peut se comprendre au sens strict (résultat, aboutissement) ou au sens large du processus qui mène au résultat (action)….». Pour Lebas[3], la performance n'existe que si on peut la mesurer et cette mesure ne peut en aucun cas se limiter à la connaissance d'un résultat. Alors, on évalue les résultats atteints en les comparant aux résultats souhaités ou à des résultats étalons[4].

Dans ce contexte, l'évaluation de la performance peut être assimilée au «Benchmarking»[5].

1M.Capron, F.Quairel-Lanoizelee, « Evaluer les stratégies de développement durable des entreprises : l'utopie mobilisatrice de la performance globale », Journée Développement Durable –AIMS- IAE d'Aix-en- Provenance, PP : 1-22

2 A. Bourguignon, « Performance et contrôle de gestion », Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Edition : Economica, 1995, P: 931

3 M. Lebas, « Oui, il faut définir la performance », Revue Française de Comptabilité, juillet- août, PP : 66-71.

4 H. Bouquin, « Le contrôle de gestion », Presses Universitaires de France, Collection Gestion, 6ème édition, Paris, 2004, P:508.

5 Idem

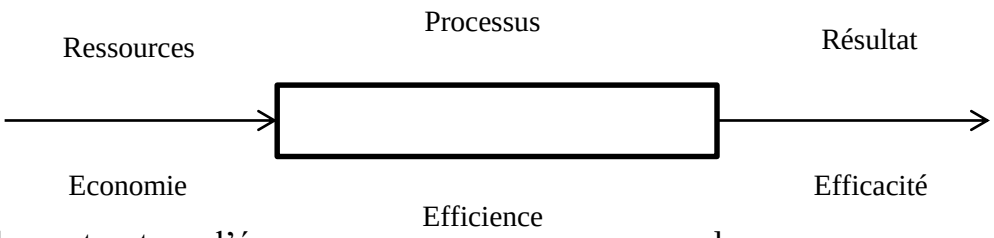

Selon cet auteur, l'économ ›curer les ressources au moindre coût, l'efficience est le fait de maximiser la quantité obtenue de produits ou de services à partir d'une quantité donnée de ressources : la rentabilité (rapport d'un bénéfice à des capitaux investis) et la productivité (rapport d'un volume obtenu à un volume consommé) sont deux exemples d'efficience. Enfin, l'efficacité est le fait de réaliser les objectifs et finalités poursuivis.

Mesurer la performance revient à mesurer les trois dimensions qui la composent. Mais, il existe un certain nombre de difficultés associées à ces mesures. Comment mesurer l'efficacité ? Cette mesure fait face à deux obstacles : **l'identification des buts ou des objectifs et l'obtention d'un consensus relatif à la multiplicité de ces buts.** Identifier les buts d'une organisation n'est pas aussi simple qu'il y paraît. Dans certains cas, on constate une pluralité d'objectifs, parfois contradictoires, ambigus et non explicites.

Prenons l'exemple d'une municipalité, le maire de cette commune souhaite améliorer le logement social, ouvrir de nouvelles crèches, créer de nouvelles infrastructures pour les jeunes et les personnes âgées et en même temps, il voudrait réduire les impôts locaux et équilibrer le budget de sa commune. On note non seulement une pluralité d'objectifs mais également une certaine contradiction dans ces objectifs. Par ailleurs, d'autres objectifs non explicites sont prioritaires par rapports aux objectifs affichés : celui d'être réélu maire. A partir de quel objectif va-t-on mesurer l'efficacité de la gestion municipale par le maire de cette commune ?

Ainsi, il peut y avoir ambiguïté, absence de consensus ou même conflit dans la définition des finalités d'une organisation.

L'autre dimension de la performance n'est pas exempte de difficultés. En général, l'efficience se mesure par le ratio résultats-moyens. Que se passe-t-il si la relation résultats-moyens est mal connue ou mal maîtrisée ? C'est notamment le cas dans les activités de service où les activités discrétionnaires (activités dans lesquelles le lien entre moyens et résultats est peu ou mal connu) sont fréquentes. Les méthodes d'évaluation de l'efficience qui s'efforcent d'établir un lien entre moyens et résultats (productivité : pourcentage de chiffre d'affaires dédié à la recherche) ne conviennent qu'à des activités faiblement discrétionnaires. Pour les autres, les entreprises sont amenées à mettre en

œuvre des solutions leur permettant de contourner le problème de la mesure des résultats *a posteriori*[1].

La logique financière, dans laquelle l'efficience est vue comme la capacité de réaliser un profit avec le moins de ressources possibles, est critiquée depuis plus d'une dizaine années. La perspective privilégiée dans cette logique, qui est une perspective gestionnaire et financière à court terme[2] est remise en cause par Kaplan et Johnson « Les mesures à court terme devront être remplacées par de multiples indicateurs non financiers qui constituent de meilleurs cibles et ont une meilleure valeur prédictive quant aux objectifs de rentabilité à long terme de l'entreprise »

La logique financière de la performance étant remise en cause, le débat sur la performance invite les entreprises à compléter les critères de gestion exclusivement financiers et économiques par des mesures décrivant d'autres aspects de leur fonctionnement. C'est dans ce contexte, que le débat sur la performance s'enrichi, notamment, avec l'apparition des notions telles que le développement durable, la responsabilité sociétale, les parties prenantes...

3.2. L'approche globale de la performance

La performance financière ne suffit plus pour apprécier la performance d'une entreprise. C'est au cours du XXème siècle que la performance s'élargit pour prendre en compte la « responsabilité sociale » ou **responsabilité sociétale de l'entreprise** vis-à-vis de ses parties prenantes. Le concept de la performance globale émerge en Europe avec l'apparition du développement durable, mais ses prémices se trouvent dans des concepts plus anciens tels que la responsabilité sociétale (concept d'abord apparu aux États-Unis puis en Europe).

A. Pourquoi la préoccupation d'une performance globale ?

La préoccupation d'une performance globale et de son évaluation apparaît dès lors que l'entreprise n'est pas seulement soumise à l'exigence d'une reddition de type financier par ses propriétaires, mais doit également rendre compte de ses comportements en matière sociétale et environnementale à une multitude de parties prenantes. Dans des travaux précurseurs

1 H. Löning, et all, « Le contrôle de gestion : organisation et mise en œuvre », Edition : Dunod, Paris, 2003, P : 277.

2 Y. Pesqueux, « Organisations : modèles et représentations », Presses Universitaires de France, collection Gestion, Paris, 2002, P : 397

(CGP, 1997), un groupe de travail du Commissariat Général au Plan français avait mis en valeur qu'une « juste évaluation » de la performance d'une entreprise devait prendre en considération trois dimensions :

– la dimension publique qui s'attache à tous les biens ou services produits qui ont, d'une manière ou d'une autre, un caractère collectif,

– la dimension écologique qui s'affirme du fait des rejets ou prélèvements de l'activité productive vis-à-vis de la nature,

– la dimension sociale qui s'exprime au travers de phénomènes tels le chômage et l'exclusion.

Ces différents aspects, appelés « externalités » par les économistes, ne sont pas spontanément pris en compte par les entreprises, puisque, par définition, elles apparaissent « lorsque la satisfaction ou les bénéfices d'un agent sont affectés par les décisions d'autres agents, sans que le marché évalue et fasse payer ou rétribuer cette interaction (Commission des comptes et des budgets économiques de la nation, 1992).

B. La performance globale, expression du développement durable

La prégnance actuelle de la thématique du développement durable renforce cette exigence en développant l'idée que la contribution de l'entreprise au développement durable passe par une responsabilité pluridimensionnelle qui touche les sphères économiques, sociales et environnementales. La responsabilité en cause répond à une contrainte de légitimation de l'activité de l'entreprise qui intéresse une multitude d'acteurs dont certains peuvent n'avoir aucune relation contractuelle avec l'entreprise.

Le schéma ci-dessous, utilisé par beaucoup de pédagogues et d'entreprises, illustrant de façon claire les enjeux, fait apparaître que les trois objectifs qui en découlent ne s'harmonisent pas spontanément et que, de ce fait, le développement durable peut être considéré comme un objectif lointain, voire une utopie.

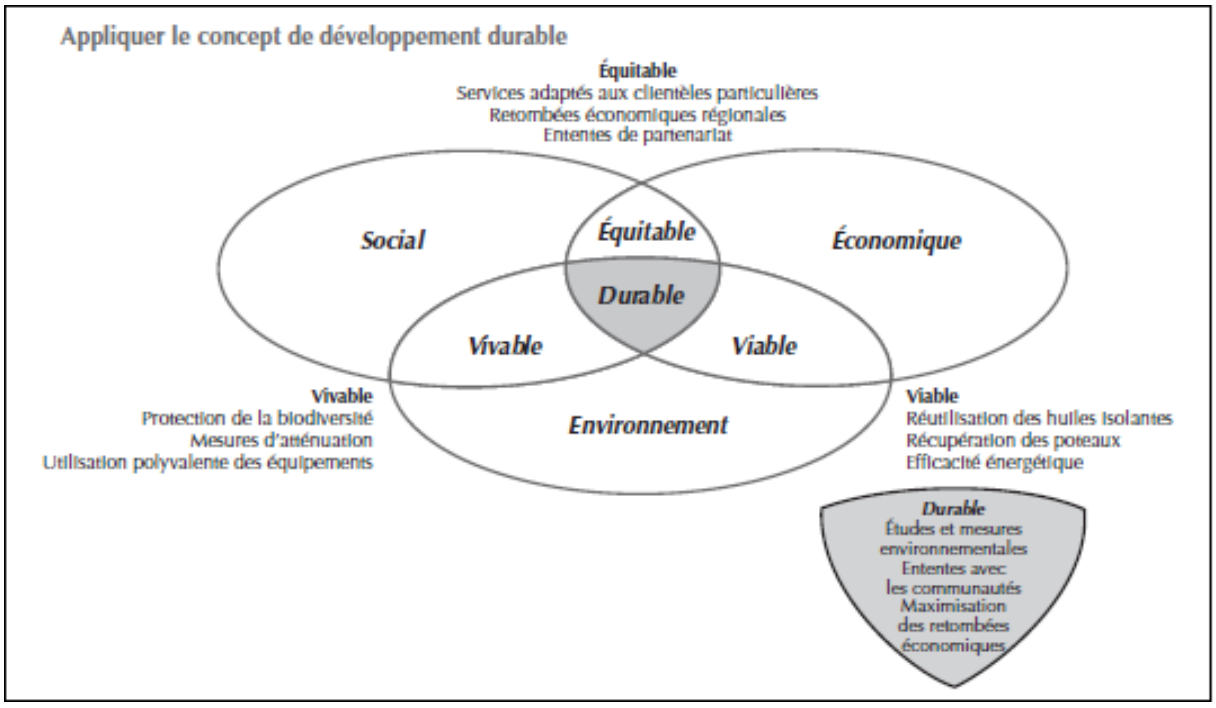

Figure 2 : Le développement durable

Les trois objectifs assignés généralement au développement durable : prospérité économique, justice sociale et qualité environnementale, lorsqu'ils sont déclinés au niveau de l'entreprise, engendrent des zones de collision ou de tension (Elkington, 1999), ce qui suppose de concilier des intérêts souvent opposés et par conséquent de trouver des arbitrages et des compromis susceptibles de satisfaire les différentes catégories de parties concernées (Capron, Quairel, 2004).

L'intersection entre deux sphères constitue à la fois des zones de risques et d'opportunités. Le croisement entre l'économique et le social concerne les conditions qui permettent de rendre équitables d'une part, les apports des salariés à l'entreprise et leur rétribution par celle-ci, d'autre part, les apports des communautés de proximité et de l'ensemble de la société à l'entreprise et ce qu'en retour, celle-ci leur apporte. L'intersection entre l'économique et l'environnement touche à des questions ayant trait à la viabilité de l'activité humaine pour ses besoins et à ses conditions de reproductibilité.

Le recoupement entre le social et l'environnement porte sur les conditions permettant de rendre vivable cette activité sur longue période : hygiène, sécurité, santé, cohésion sociale… ; elle recouvre notamment la question des solidarités inter-générationnelles. On ne peut parler de développement durable (ou soutenable) que si ces objectifs (ou ces conditions) sont réalisés (intersection des trois cercles). Chaque dimension fait l'objet d'informations et d'évaluations propres (comptabilité financière, bilan social, bilan écologique) et parfois d'évaluation dans l'interface entre deux sphères (par exemple mesures d'ecoefficience dans le croisement économique/environnement).

On trouve des juxtapositions d'évaluation de domaines (dans le cas par exemple des agences de notation extra-financière), mais pas de système d'évaluation permettant d'intégrer les trois dimensions et de fournir la mesure d'une performance globale. Il faut alors s'interroger sur la faisabilité et la pertinence d'un tel système, ce qui revient à déterminer sur quel critère synthétique pourrait s'appuyer l'évaluation. Il faut rappeler à cette étape que le concept de développement durable est un concept « macro » où toutes les interactions doivent être pensées en même temps au niveau du politique. Si les indicateurs macro-économiques cherchent à évaluer la performance globale au regard d'un objectif de développement durable pour apprécier et orienter les politiques (IDH, MEW.) Gadrey, Jany-Catrice, (2003) le problème ne se pose pas dans les mêmes termes pour une entreprise. Peut-on trouver des indicateurs globaux, ou des ensembles articulés d'indicateurs qui s'inscrivent dans un modèle cohérent avec ses objectifs ? De qui ? Pour qui la performance de l'entreprise est-elle pertinente ?

C'est dans ce contexte qu'émerge la notion de **performance globale.** Les travaux précurseurs dans ce domaine remontent, en 1997, au groupe de travail du Commissariat Général du Plan[1], dans lesquels Marcel Lepetit définit la performance globale « comme une visée (ou un but) multidimensionnelle, économique, sociale et sociétale, financière et environnementale, qui concerne aussi bien les entreprises que les sociétés humaines, autant les salariés que les citoyens ». Cette performance se définit par des indicateurs multicritères et multi-acteurs et non plus par une mesure en quelque sorte unique.

Désormais, les rapports que les entreprises entretiennent, non seulement avec leur environnement naturel mais aussi avec leur environnement sociétal, doivent être pris en compte et évalués. Dans la littérature managériale actuelle, la performance globale est mobilisée pour évaluer la mise en œuvre par les entreprises du concept de développement durable. Cette performance globale des entreprises (PGE) se définit comme « l'agrégation des performances économiques, sociales et environnementales »[2], ou se forme « par la réunion de la performance financière, de la performance sociale et de la performance sociétale »[3]

1 M.Capron, F.Quairel-Lanoizelee, « Evaluer les stratégies de développement durable des entreprises : l'utopie mobilisatrice de la performance globale », Journée Développement Durable –AIMS- IAE d'Aix-en- Provenance, P : 158.

2 P. Baret, « L'évaluation contingente de la Performance Globale des Entreprises : Une méthode pour fonder un management sociétalement responsable ? » , PP : 1-24.

3 C. Germain, S. Trebucq, « La performance globale de l'entreprise et son pilotage : quelques réflexions », 2004, PP : 35-41.

Le schéma suivant représente les composantes de la performance globale.

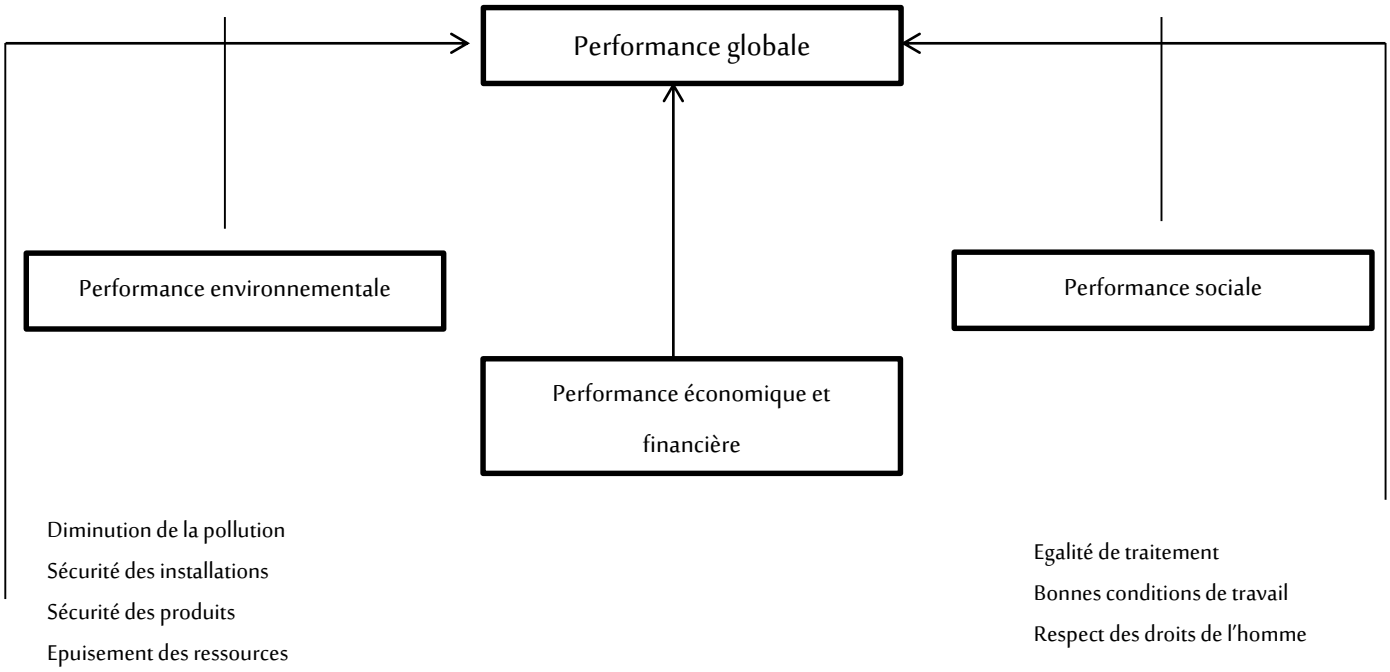

Figure 3: La performance globale[1]

Conclusion

En bref, la performance est un concept complexe et multidimensionnel qui requiert l'intégration de différentes dimensions et indicateurs pour sa définition et sa mesure. Elle est également une question de perception, avec des acteurs ayant des perceptions différentes de ce qu'est la performance. De plus, elle est relative à la vision, la stratégie et les objectifs de l'entreprise, ce qui implique qu'elle peut être mesurée sous différents angles et ne se réduit pas à sa seule dimension financière. Ainsi, pour évaluer la performance d'une entreprise, il est crucial de mesurer toutes ses dimensions et de se concentrer sur les facteurs déterminants pour l'améliorer.

Dès lors, pour évaluer la performance globale d'une entreprise en lien avec sa stratégie, il est fréquent d'effectuer des évaluations séparées de performances spécifiques pour chaque dimension économique, environnementale, sociale/sociétale, mais les périmètres d'évaluation ne sont pas clairement définis. La question de l'intégration de ces différentes dimensions est techniquement posée et reste à ce jour non résolue. Bien qu'il y ait eu quelques tentatives pour intégrer les domaines économique/social et économique/environnemental, il n'y a pas encore d'initiatives significatives capables d'intégrer les trois domaines de manière cohérente.

1 E. Reynaud, « Développement durable et entreprise : vers une relation symbiotique », Journée AIMS, Atelier développement durable, ESSCA Angers, 2003, PP : 1-15.

Bibliographie

35. *BARET.P., (2006), « L'évaluation contingente de la Performance Globale des Entreprises : Une méthode pour fonder un management sociétalement responsable ? »*
36. *BESSIRE. D, (2006), « Sortir du face-à-face entreprise et parties prenantes, in Décider avec les parties prenantes – Approches d'une nouvelle théorie de la société civile ».*
37. *BIEKER.T, (2002), «Managing Corporate Substainability with the Balanced Scorecard: Developing a Balanced Scorecard for Integrity Management», Oikos PhD Summer Academy.*
38. *BOURGUIGNON.A, (1995), « Performance et contrôle de gestion », Encyclopédie de Comptabilité, Contrôle de gestion et Audit, Edition : Economica.*
39. *BOWEN. H.R, (1953), «Social Responsibilities of the Businessman», Harpet& Row.*
40. *CAPRON. M., QUAIREL-LANOIZELEE.F., (2006), « Evaluer les stratégies de développement durable des entreprises : l'utopie mobilisatrice de la performance globale », Journée Développement Durable –AIMS- IAE d'Aix-en- Provenance,*
41. *GERMAIN.C et TREBUCQ.S, (2003), « L'intégration des dimensions sociétales dans le pilotage de la performance de l'entreprise : problématiques et conjectures », Actes du Congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, Poitiers.*
42. *GERMAIN.C., TREBUCQ.S, (2004), « La performance globale de l'entreprise et son pilotage : quelques réflexions », Edition : Economica.*
43. *GERVAIS. M, (1994), « Contrôle de gestion et stratégie de l'entreprise », Edition : Economica, Paris.*
44. *GOND.J. P. et MULLENBACHA., (2004), « Les fondements théoriques de la responsabilité sociétale de l'entreprise », Revue des Sciences de Gestion.*
45. *HILL.C.W, JONES.T.M, (1992), «Stakeholder Agency Theory », Journal of Management Studies.*
46. *ITTNER C.D. et LARCKER D.F. (1998), « Are nonfinancial measures leading indicators of financial performance? An analysis of customer satisfaction », Journal of Accounting Research, Vol. 36, n°3.*
47. *JENSEN.M.C, MECKLING.W.H, 1976, «Theory of the Firm: Managerial Behaviour», Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics.*
48. *KALIKA M. (1987), « Structures d'entreprises, réalités, déterminants », performances, Economica.*
49. *KAPLAN R.S. (1983), « Measuring manufacturing performance: a new challenge for managerial accounting research », The Accounting Review, Vol. 57, n° 4.*
50. *KENNERLEY M. et NEELY A. (2003), « Measuring performance in a changing business environment », International Journal of Operations and Production Management.*
51. *LEBAS.M, (1997), « Oui, il faut définir la performance », Revue Française de Comptabilité, juillet- août.*
52. *LORINO. P, (2000), « Méthodes et pratiques de la performance », Edition : d'Organisations.*
53. *LUSTHAUS C., ADRIEN M.H., ANDERSON G., CARDEN F. (1999), « Améliorer la performance organisationnelle ». Manuel d'auto-évaluation, CRDI.*
54. *PFEFFER.J, SALANCIK.G. R, 1978, « The External Control of the Organizations», Harpers and Row, New York.*
55. *REYNAUDE., (2003), « Développement durable et entreprise : vers une relation symbiotique », Journée AIMS, Atelier développement durable, ESSCA Angers.*
56. *STEPHANY.D, (2003), « Développement durable et performance de l'entreprise, Bâtir l'entreprise DD », Editions : Liaisons, Paris.*

57. *MORIN.E, GUINDON.M. et BOULIANNE.E., (1996), « Mesurer la performance de l'entreprise » , Gestion, vol 21, n°3.*
58. *TCHANKAM. J.P. , (1998) « Performance comparées des entreprises publiques et privées au Cameroun », Thèse de doctorat en sciences de gestion, Bordeaux*

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

ورقة تعريفية بأعضاء اللجنة العلمية

ورقة تخصص في كل عدد لتعريف بعضو من أعضاء اللجنة العلمية بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

الدكتور عامر شبل زيا، مواليد 1977 مدينة بغداد العراق، عراقي الجنسية، دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية الجامعة المستنصرية، معاون مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، باحث مهتم بالشؤون الاقتصادية، مشارك في عدد من المحاضرات العلمية التخصصية، عضو لجنة علمية لعدد من المؤتمرات العلمية على مستوى دولي وعربي، عضو لجنة علمية لعدد من المجلات العلمية العربية والعالمية، منها المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، لديه العديد من البحوث والدراسات العلمية المنشورة في مجلات محلية وعربية وعالمية، حاصل على العديد من الشهادات والدورات التدريبية المحلية والعالمية.

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

شروط وضوابط النشر
بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

معايير التحكيم الاولي لقبول النشر بالمركز:

1- أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.

2- مطابقة البحث لتنسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)

3- ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا ممضيا بالأصالة والأمانة العلمية.

4- أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.

5- ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد doc. docs. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.

6- أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.

7- ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بو اقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.

8- ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.

9- يكون التهميش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.

10- اللغة:

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والملخص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط اكاديمية للترجمة.

11- عناصر الدراسة:

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
  - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
  - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
  - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة ويجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع ادراج مصدرها في الوسط أسفل الدعامة بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- **ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني:** **economie@democraticac.de**

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

- **الكتب:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة.
مثلا:
نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

- **الدوريات والمجلات والتقارير:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الدراسة أو المقالة**، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلا:
محمد حسن، (2009) **الأمن القومي العربي**، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

- **مقالات الجرائد الإخبارية:**

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلا:
إيان بلاك، **الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق**، الغارديان، 2009/2/17.

- **المنشورات الإلكترونية**

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلا:
ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2013/01/18، http://bit.ly/2bAw2OB

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث المخصصة للأعداد الخاصة بسنة 2023

	العدد	اخر موعد للتسليم	الإصدار
سنة 2023	24	01 شباط/ فبراير 2023	28 شباط/ فبراير 2023
	25	01 أيار/ مايو 2023	31 أيار/ مايو 2023
	26	01 أب/ أغسطس 2023	31 أب/ أغسطس 2023
	27	01 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center